











جزء شرط والجملة الشرطية مرفوعة محلا عطف على القرينة  
 او على البعيدة ( محليا ) منصوب لفظا مفعول ثان ليسمى ( نحو ) معلوم  
 ( توكلنا على من لا يأتى الخير الا من جهته ) مراد لفظه مجرور تقدير  
 مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فتوكل فعل ماض مبنى على السكون  
 لا محل له وناضمير مرفوع متصل مبنى على السكون مرفوع محلا  
 فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية وعلى حرف جر متعلق  
 بتوكلنا ومن اسم موصول مبنى على السكون فمحلله القرين مجرور وعلى  
 ومحلله البعيد منصوب مفعول به غير صريح له ولا حرف نفي مبنى على  
 السكون لا محل له اتى فعل مضارع مرفوع تقدير ابعامل معنوى  
 والخير مرفوع لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها صلة للوصول  
 والاحرف استثناء مبنى على السكون لا محل له ومن حرف جر متعلق  
 بلاياتى والجهة مجرورة به لفظا ومنصوبة محلا مفعول به غير صريح له  
 والضمير المجرور مضاف اليه لجهة ( هذا آخر ما اورده من الاعراب  
 على عوامل الشيخ الكامل المرشد الى الصواب امانة للاطلبة الكرام  
 بعون الله الملك العلام \* والمرجو من الاخوان من ذوى العرفان  
 اصلاح ما يقبل اصلاح ابتغاء جزاء الجملى على اصلاح ولا يتبادر  
 الى الخطئة فيما هنالك لعل المخطئ ابن اخى خالك \* اللهم اجعله  
 خالصا وجهك الكريم وسببا لجزيل الصواب \* يوم لا ينفع مال ولا بنون  
 الا من اتى الله بقلب سليم \* وصلى الله تعالى على محمد الذى له الشفاعة  
 الكبرى يوم الحساب \* وعلى آله الذين اتبعوه فى سبيل الصواب \*  
 قد تبسرا لتمام بعون الله الملك العلام \* فى اواخر ربيع الآخر  
 من حجة اربع واربعين ومائة والى من هجرة من  
 ارتدى بالعز والشرف

قد اكمل طبع هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب فى مطبعة

عزت افندي فى اوائل شهر رمضان سنة

ست وتسعين ومائتين والى



معه مركبة مجرورة لفظا صفة للامثلة او مرفوعة خبر مبتدأ محذوف  
 اى هي او منصوبة باعنى المقدر والاول هو الراجع (و) عاطفة (ان  
 حرف شرط مبنى على السكون لا محل له (لم) حرف جازم مبنى على  
 السكون لا محل له (يظهر) فعل مضارع مجزوم به لفظا وبان محلا  
 وتحتنه هو راجع الى الاعراب مبنى على القتح مرفوع محلا فاعله وهو  
 معه جملة فعلية لا محل لها فعل الشرط (فى اللفظ) مفعول فيه  
 لم يظهر (بل) حرف عطف مبنى على السكون لا محل له (قدر)  
 فعل ماض مجهول مبنى القتح مجزوم بان محلا وتحتنه هو راجع  
 ايضا الى الاعراب مبنى على القتح مرفوع محلا نائب فاعله وهو  
 معه جملة فعلية لا محل لها عطف على جملة لم يظهر (فى آخره)  
 مفعول فيه لقدر والضمير المجرور مضاف اليه لاخر (يسمى) فعل  
 مضارع مجهول مرفوع تقدير باعمال معنوى وتحتنه هو راجع الى  
 الاعراب ايضا مبنى على القتح مرفوع محلا نائب فاعله وهو معه  
 جملة فعلية لا محل لها جزاء الشرط وفعل الشرط مع جزائه جملة  
 فعلية او شرطية مرفوعة محلا عطف على جملة ان يظهر الاعراب  
 الخ (تقدير يا) منصوبا لفظا مفعول ثان يسمى (نحو) معلوم (انا  
 العاصى) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا ار يد المعنى  
 فانا ضمير مرفوع منفصل مبنى على القتح مرفوع محلا مبتدأ والعاصى  
 مرفوع تقدير خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية (و)  
 عاطفة (ان) حرف شرط (لم) حرف جازم (يظهر) فعل مضارع  
 مجزوم به لفظا وبان محلا وتحتنه هو راجع الى الاعراب مبنى على القتح  
 مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها فعل الشرط  
 (و) عاطفة (لم) حرف جازم (يقدر) فعل مضارع مجهول مجزوم به  
 لفظا وبان محلا وتحتنه هو مبنى على القتح مرفوع محلا نائب فاعله  
 وهو معه جملة فعلية لا محل لها عطف على فعل الشرط (يسمى)  
 فعل مضارع مجهول مرفوع تقدير باعمال معنوى وتحتنه هو مبنى  
 على القتح مرفوع محلا نائب فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها

عطف على جلة يشفعا على ما استفيد من الاستاد وعن حرف جر  
 مبنى على السكون لا محل له متعلق بلم يعرضا وناضمير مجرور متصل  
 مبنى على السكون فتحله القريب مجرور بعن ومحل البعيد منصوب  
 مفعول به غير صريح الميعرضا (ثم) حرف ابتداء مبنى على القتح لا محل له  
 فانه يحكى بهذا المعنى على ما صرح به المولى الشهير بابن كمال الوزير  
 (الاعراب) مرفوع لفظا مبتدأ (ان) حرف شرط مبنى على  
 السكون لا محل له (ظهر) فعل ماض مبنى على القتح مجزوم به محلا  
 وتحتنه هو راجع الى المبتدأ مبنى على القتح مرفوع محلا فاعله وهو  
 معه جلة فعلية لا محل لها فعل الشرط (في اللفظ) ظرف لغو  
 لظهر (يسمى) فعل مضارع مجهول مرفوع تقديره بعامل معنوى  
 وتحتنه هو راجع الى المبتدأ ايضا مبنى على القتح مرفوع محلا نائب  
 فاعله وهو معه جلة فعلية لا محل لها جزاء الشرط وفعل الشرط  
 مع جزائه جلة فعلية او شرطية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه  
 جلة اسمية لا محل لها ابتدائية وما يقال من ان يسمى مرفوع تقديره  
 بعامل معنوى ومجزوم محلا بان ومن ان جلة يسمى مجزومة محلا فخطأ  
 (لفظيا) منصوب لفظا مفعول ثان لسمى (كاف) الكاف حرف جر  
 مبنى على القتح لا محل له وما اسم موصول او موصوف مبنى على السكون  
 مجرور به محلا والجار مع المجرور ظرف مستقر وتحتنه هو راجع الى مبتدأ  
 محذوف مبنى على القتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جلة فعلية  
 مرفوعة محلا خبر المبتدأ محذوف اى هو كاف وهو معه جلة اسمية  
 لا محل لها ابتدائية او الكاف اسم بمعنى المثل مبنى على القتح مرفوع  
 محلا خبر مبتدأ محذوف اى هو مثل ما وهو معه جلة اسمية لا محل  
 لها ابتدائية وما مبنى على السكون مجرور محلا مضاف اليه للكاف  
 (في الامثلة) ظرف مستقر وتحتنه هو راجع الى ما مبنى على القتح  
 مرفوع محلا فاعله وهو معه جلة فعلية لا محل لها صلة الموصول  
 او مجرورة محلا صفة للموصول (المذكورة) اسم مفعول وتحتنها  
 هى راجع الى الامثلة مبنى على القتح مرفوع محلا نائب فاعلها وهى



وتحتها هما مبنى على السكون مرفوع محللا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محللا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على جملة فرعه، بالنون والضمير المجرور مبنى على السكون فتحله القرين مجرور مضاف إليه لحذف ومحل البعيد منصوب مفعول به صريح له (نحو) معلوم (الاولياء والعلماء يشفعان يوم القيمة فنرجوا ان يشفعوا لنا ولم يعرضا عنا) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فالاولياء مرفوعة لفظا مبتدأ والواو عاطفة مبنية على القتح لا محل لها والعلماء مرفوعة لفظا عطف على الاولياء ويشفعان فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوي والالف ضمير مرفوع متصل مبنى على السكون مرفوع محللا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محللا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية ويوم منصوب لفظا مفعول فيه ليشفعان والقيمة مجرورة لفظا مضاف اليه ليوم والفاء جوابية او جزائية ونرجو فعل مضارع معلوم مرفوع تقدير بعامل معنوي وتحتها نحن مبنى على الضم مرفوع محللا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها جوابية اي اذا كان الامر كذلك فنرجو مجزومة محللا جزاء الشرط اي ان كان الامر كذلك فنرجو والفصر على الاول من القصور لا يتخفى على ذوى السطور وان حرف ناصب مبنى على السكون لا محل له ويشفعان فعل مضارع منصوب به لفظا والالف ضمير مرفوع متصل مبنى على السكون مرفوع محللا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها صلة الحرف الموصول وهي في تأويل المفرد منصوبة محللا مفعول به صريح لنرجو واللام حرف جر متعلق يشفعان وناضمير مجرور متصل مبنى على السكون فتحله القرين مجرور باللام ومحل البعيد منصوب مفعول به غير صريح يشفعان والواو عاطفة مبنية على القتح لا محل لها ولم حرف جازم مبنى على السكون لا محل له ويعرضا فعل مضارع مجزوم به لفظا ومنصوب بان محلا والالف مرفوع متصل مبنى على السكون مرفوع محللا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها



متصل مبني على السكون منصوب محلا مفعول به لير موفي النار ظرف لغوله ( و ) عاطفة ( الرابع ) مرفوع لفظا مبتدأ ( لا ) حرف نفى مبني على السكون لا محل له ( يكون ) فعل مضارع من الافعال الناقصة مرفوع لفظا بعامل معنوي وتحتنه هو مبني على الفتح مرفوع محلا اسمه ( الا ) حرف استثناء مبني على السكون لا محل له ( ناقص ) منصوب لفظا خبره وهو معها جملة فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على القريبة او البعيدة ( الاعراب ) مجرور لفظا مضاف اليه ناقص ومنصوب محلا على التشبيه بالمفعول ( و ) ابتدائية ( هو ) ضمير مرفوع منفصل مبني على الفتح مرفوع محلا مبتدأ ( الفعل ) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية ( المضارع ) مشغول باعراب الحكاية اوصفة للفعل ( الذي ) اسم موصول مبني على السكون مرفوع محلا لصفة الفعل المضارع ( اتصل ) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ( بآخره ) ظرف لغو لا اتصل والضمير المجرور مبني على الكسر مجرور محلا مضاف اليه لاخر ( ضمير ) مرفوع لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها صلة الموصول ( غير ) مرفوع لفظا بدل او عطف بيان لضمير واما جعله صفة له فالظاهر انه لا يجوز لاكتساب الغير بالاضافة الى النون تعريفا بالاشتهار بالغيرية الاعلى قول من قال انه لا يعرف اصلا وهو مختار ابن هشام في معنى اللبيب او منصوب مستثنى من ضمير لا حال منه لانه وان سلم كونه نكرة الا ان لفظ ضمير نكرة محضة فيجب تقديم الحال عليه على الاصح على ما صرح به المحقق الفتازاني ( النون ) مجرور لفظا مضاف اليه لغير ( فرفعه ) الفاء تفصيلية والرفع مرفوع لفظا مبتدأ والضمير المجرور مضاف اليه لرفع ( بالنون ) ظرف مستقر مرفوع محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها تفصيلية ( و ) عاطفة ( نصبه ) مرفوع لفظا مبتدأ والضمير المجرور مضاف اليه لنصب ( و ) عاطفة ( جزئه ) مرفوع لفظا عطف على نصبه والضمير المجرور مضاف اليه لجزم ( بحذفها ) ظرف مستقر

المعنى فتجب فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحت  
نحن مبني على الضم مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية  
لا محل لها ابتدائية وان حرف ناصب مبني على السكون لا محل له  
ونشفع فعل مضارع مجهول منصوب به لفظا وتحت نحن مبني على  
الضم مرفوع محلا نائب فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها  
صلة لحرف الوصول وهي في تأويل المفرد منصوبة محلا مفعول به  
صريح لتجب الواو عاطفة ولم حرف جازم مبني على السكون لا محل له  
ونحرم فعل مضارع مجهول مجزوم به لفظا ومنصوب محلا بان  
وتحت نحن مبني على الضم مرفوع محلا نائب فاعله وهو معه جملة  
فعلية لا محل لها عطف على جملة نشفع هكذا استغيد من الاستاد  
وبعضهم هنا مقال اعرضا عنه لخلوه عن المال (و) عاطفة (قسم  
رفعه بالضم) ونصبه بالفتح وجزمه بمحذف الآخر) مراعراب  
امثاله فتدبر (و) ابتدائية (ذلك الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره  
ضمير وهو حرف) مراعرابه قبيل هذا المقال والغاية من الملك  
المتعال (علة) مجرورة لفظا مضاف اليها حرف (نحو) معلوم  
( ندعو الله تعالى ان يعفونا ولم يرنا في البار ) مراد لفظه مجرور  
تقدير ا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فنندعو فعل مضارع مرفوع  
تقدير ا بعامل معنوى وتحت نحن مبني على الضم مرفوع محلا فاعله  
وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية ولغظة الجلالة منصوبة  
لفظا مفعول به لندعو وان حرف ناصب ويعفو فعل مضارع  
منصوب به لفظا وتحت هو راجع الى لفظة الجلالة مبني على القتح  
مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها صلة لحرف الوصول  
وهي في تأويل المفرد منصوبة محلا مفعول ثان لندعو وناضمير  
منصوب متصل مبني على السكون منصوب محلا مفعول به ليعفوا الواو  
عاطفة ولم حرف جازم مبني على السكون لا محل له ويرم فعل مضارع  
مجزوم به لفظا وتحت هو مبني على القتح مرفوع محلا فاعله وهو معه  
جملة فعلية لا محل لها عطف على جملة يعفونا وناضمير منصوب



وكلام منصوب لفظاً تائيداً معنوي لاثنتين وهما ضمير مجرور متصل مبنى على  
السكون مجرور محلا مضاف اليه لا (و) عاطفة (عملنا بالاثنتين كليهما)  
مراد لفظه مجرور تقديره عطف على احدهما واذا اريد المعنى فعملنا  
فعل وفاعل والجملة ابتدائية وبالاثنتين ظرف لغو لعملنا وكليهما تائيد  
معنوي لاثنتين (و) عاطفة (الثالث) مرفوع لفظاً مبتدأ (لا) حرف  
نفي مبنى على السكون لا محل له (يكون) فعل مضارع من الافعال الناقصة  
مرفوع لفظاً بعامل معنوي وتحت ضميره مبنى على الفتح مرفوع محلا  
اسمه (الا) حرف استثناء مبنى على السكون لا محل له (تام) منصوب  
لفظاً خبري يكون وهو معهما جملة فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه  
جملة اسمية لا محل لها عطف اما على القرينة او على البعيدة (الاعراب)  
مجرور لفظاً مضاف اليه لتام ومنصوب محلا على التشبيه بالمفعول (و)  
ابتدائية (هو) ضمير مرفوع منفصل مبنى على الفتح مرفوع محلا  
مبتدأ (قسمان) مرفوع لفظاً خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها  
ابتدائية (قسم رفعه بالضممة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف) مر  
اعراب امثاله فارجم اليها (الحركة) مجرورة لفظاً مضاف اليها الحذف  
ومنصوبة محلا مفعول به له (و) ابتدائية (هو) ضمير مرفوع منفصل  
مبنى على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (الفعل) مرفوع لفظاً خبره وهو  
معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية (المضارع) مشغول باعراب الحكاية  
او صفة للفعل (الذي) اسم موصول مبنى على السكون مرفوع محلا  
صفة للفعل المضارع (لم) حرف جازم مبنى على السكون لا محل له  
(يتصل) فعل مضارع مجزوم به لفظاً (باخره) ظرف لغو لا يتصل  
والضمير المجرور مضاف اليه لاخر (ضمير) مرفوع لفظاً فاعل  
لم يتصل وهو معه جملة فعلية لا محل لها صلة الموصول (و) حالية (هو)  
ضمير مرفوع منفصل مبنى على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (حرف)  
مرفوع لفظاً خبره وهو معه جملة اسمية منصوبة محلا حال من آخر  
(صحیح) مرفوع لفظاً صفة لحرف (نحو) معلوم (حب ان نشفع  
ولم نحرّم) مراد لفظه مجرور تقديره مضاف اليه لنحو واذا اريد



مرفوعة محللا عطف على بالالف وفيه وجه آخر من ذكره فتدبر  
 ( و ) ابتدائية ( ذلك ) ذا اسم اشارة مبنى على السكون مرفوع محللا  
 مبتدأ واللام حرف عماد والكاف حرف خطاب لا محل لهما ( الثانية )  
 مرفوعة لفظا خبرا مبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية  
 ( و ) عاطفة ( اثنان ) مراد لفظه مرفوع تقدير اعطف على الثانية  
 ( و ) عاطفة ( كلا ) مراد لفظه مرفوع تقدير اعطف على احدهما  
 وما قيل او مرفوع لفظا فخطأ فاحش لان كون اعراب كلا بالالف  
 مشروط بالاضافة الى مضمرك فكيف يكون اعرابه هنا بالالف ( مضافا )  
 منه وب لفظا حال من كلاتاؤا يله بالمفعول بواسطة العطف اى  
 اشير الى اثنتى واثنان او كلا حال كونه مضافا كما قال الشيخ الشارح  
 و بناؤا يله بنائب الفاعل اى جعل اعراب كلا من هذا القسم حال  
 كونه مضافا كما قيل والاول هو الراجح او مفعول اعنى المقدراى اعنى به  
 مضافا كما قال الشيخ على القارى فى امثاله فى شرح العزى ( الى ) حرف  
 جر متعلق بمضافا ( مضمير ) مجرور به لفظا وهو منصوب محلا مفعول به  
 غير صريح لمضافا ( نحو ) معلوم ( جاءنا الاثنان كلاهما اى الكتاب  
 والاسنة ) مراد لفظه مجرور تقدير امضاف اليه نحو واذا اريد المعنى  
 فجاء فعل ماض مبنى على القتح لا محل له وناضمير منصوب متصل مبنى  
 على السكون منصوب محلا مفعوله والاثنان مرفوع لفظا فاعله وهو  
 معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية وكلا مرفوع لفظا تأكيد معنوى  
 لاثنان وهما ضمير مجرور متصل مبنى على السكون مجرور محلا مضاف اليه  
 لكلا واى حرف تفسير على القول الشهير او حرف عطف على ما مر  
 مبنى على السكون لا محل له والكتاب مرفوع لفظا مع ما عطف عليه  
 عطف بيان او بدل الكل من الاثنان او عطف تفسير له ( و ) عاطفة  
 ( اتبعنا الاثنين كليهما ) مراد لفظه مجرور تقدير امعطوف على لفظ  
 جاءنا الاثنان الخ واذا اريد المعنى فاتبع فعل ماض مبنى على السكون  
 لا محل له وناضمير مرفوع متصل مبنى على السكون مرفوع محلا فاعله  
 وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية والاثنين منصوب لفظا مفعوله

ظرف مستقر وتحت هو راجع الى المبتدأ مبنى على القتح مرفوع  
 محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه  
 جملة اسمية لا محل لها ابتدائية ( قسم رفعه بالواو ونصبه وجره  
 بالياء ) قد ظهر اعرابه مما سبق فارجع اليه ( و ) ابتدائية ( ذلك )  
 ذا اسم اشارة مبنى على السكون مرفوع محلا مبتدأ واللام حرف  
 عداد والكاف حرف خطاب لا محل لها ( جمع ) مرفوع لفظا خبره  
 وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية ( المذكر ) مجرور لفظا مضاف  
 اليه بجمع ( السلام ) مرفوع لفظا صفة الجمع ( و ) عاطفة ( اولو )  
 مراد لفظه مرفوع تقديره معطوف على جمع المذكر ( و ) عاطفة  
 ( عشرون ) مراد لفظه مرفوع تقديره معطوف على حداهما وما قبل  
 ان اولو وعشرون مرفوعان لفظا فخطأ ظاهر ( و ) عاطفة ( اخواته )  
 مرفوعة لفظا معطوف على عشرون فقط والضمير المجرور مضاف  
 اليه للاخوات ( نحو ) معلوم ( جاءنا المرسلون عليهم السلام ) مراد  
 لفظه مجرور تقديره مضاف اليه لنحو واذا ار يد المعنى فالاعراب ظاهر  
 ( و ) عاطفة ( صدقنا المرسلين عليهم السلام ) مراد لفظه مجرور  
 تقديره معطوف على لفظ جاءنا المرسلون واذا ار يد المعنى فالاعراب  
 ظاهر ( و ) عاطفة ( آمنا بالمرسلين عليهم السلام ) مراد لفظه  
 مجرور تقديره معطوف على احدهما واذا ار يد المعنى فالاعراب ظاهر  
 ( و ) عاطفة ( قسم ) مرفوع لفظا مبتدأ اول ( رفعه ) مرفوع  
 لفظا مبتدأ ثان والضمير المجرور مضاف اليه للرفع ( بالالف )  
 ظرف مستقر مرفوع محلا خبر مبتدأ ثان وهو معه جملة اسمية صغرى  
 مرفوعة محلا خبر مبتدأ اول وهو معه جملة اسمية كبرى لا محل لها  
 معطوف على جملة الكبرى السابقة ( و ) عاطفة ( نصبه ) مرفوع  
 لفظا معطوف على رفعه والضمير المجرور مضاف اليه للتصب ( و )  
 عاطفة ( جر ) مرفوع لفظا معطوف على نصب والضمير المجرور  
 ومضاف اليه الجر ( بالياء ) ظرف مستقر وتحت هما راجع الى النصب  
 والجر مبنى على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية

مرفوع منفصل مبني على القتح مرفوع محلا مبتدأ (ابوه واخوه  
 وجوها وهنوه وفوه وذو مال) فالاول مراد لفظه مرفوع تقدير امع  
 المعطوف عليه خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية وما  
 يقال ان ابوه وما بعده مرفوع لفظا خبر المبتدأ فهو ظاهر (نحو)  
 معلوم (جاءنا ابو القاسم عليه السلام) مراد لفظه مجرور تقدير امضاف  
 اليه لنحو واذا اريد المعنى فجاء فعل ماض مبني على القتح لا محل له ونا  
 ضمير منصوب متصل مبني على السكون منصوب محلا مفعوله والاب  
 مرفوع تقدير فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية والقاسم  
 مشغول باعراب الحكاية او مضاف اليه لـ اب واعراب عليه السلام مرفوع  
 سابقا (و) عاطفة (صدقنا ابا القاسم عليه السلام) مراد لفظه  
 مجرور تقدير اعطف على لفظ جاءنا ابو القاسم واذا اريد المعنى  
 فصدقنا فعل ماض مبني على السكون لا محل له ونا ضمير مرفوع  
 متصل مبني على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية  
 لا محل لها ابتدائية والاب منصوب تقدير مفعول به لصدقنا والقاسم  
 مشغول باعراب الحكاية او مضاف اليه لـ اب واعراب عليه السلام  
 ظاهر (و) عاطفة (آمننا بآبي القاسم عليه السلام) مراد لفظه مجرور  
 تقدير اعطوف على القريب او على البعيد واذا اريد المعنى فآمن  
 فعل ماض مبني على السكون لا محل له ونا ضمير مرفوع متصل مبني  
 على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية  
 والباء حرف جر والاب مجرور به تقدير ومنصوب محلا مفعول به غير  
 صريح لا آمننا والقاسم مشغول باعراب الحكاية او مضاف اليه لـ اب  
 على ما عرفت من الاختلاف فيما سبق واعراب عليه السلام ظاهر  
 (و) حرف زائد على ما هو المشهور (اما) عاطفة (ناقص)  
 مرفوع لفظا اعطف على اما نام الاعراب (الاعراب) مجرور  
 لفظا مضاف اليه لـ ناقص ومنصوب محلا على التشبيه بالمفعول (و)  
 ابتدائية (هو) ضمير مرفوع متصل مبني على القتح مرفوع محلا  
 مبتدأ (على) حرف جر (قسمين) مجرور به لفظا والجار مع المجزور



ظرف مستقر منصوب محل خبره وهو معها جملة فعلية لاجل لها  
 ه لة لان وهى فى تأويل المفرد مرفوعة محلاً خبر المبتدأ وهو معه جملة  
 اسمية لاجل لها ابتدائية (و) عاطفة (نصبه) مرفوع لفظاً  
 عطف على رفعه والضمير المجرور مضاف اليه للنصب (بالالف)  
 ظرف مستقر منصوب محلاً عطف على بالواو (و) عاطفة (جره)  
 مرفوع لفظاً عطف على القريب او على البعيد والضمير المجرور  
 مضاف اليه المجر (بالياء) ظرف مستقر منصوب محلاً عطف على احدهما  
 (و) ابتدائية (ذلك) ذا اسم اشارة بنى على السكون مرفوع محلاً  
 مبتدأ واللام حرف عماد والكاف حرف خطاب لاجل لهما (الاسماء)  
 مرفوع لفظاً خبر مبتدأ وهو معه جملة اسمية لاجل لها ابتدائية  
 (السة) مشغول باعراب الحاية او صفة الاسماء (المضافة) مرفوعة  
 لفظاً صفة للاسماء (الى) حرف جر متعلق بالمضافة (غير) مجرور به  
 لفظاً ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح لهما (ياء) مجرور  
 لفظاً مضاف اليه لغير (المتكلم) مجرور لفظاً مضاف اليه لياء (مفردة)  
 منصوبة لفظاً حال من الاسماء لكونها مفعول معنى اشير ٩ الى الاسماء  
 حال كونها مفردة والعامل فيها معنى الفعل المستنبط بن اسم الاشارة  
 او حال من فاعل المضافة او مفعول به لفعل مقدر اى اعنى بها مفردة  
 او مرفوعة خبر مبتدأ محذوف اى هو مفردة (مكبرة) منصوبة لفظاً  
 حال بعد الحال من الاسماء او من فاعل المضافة او حال من فاعل مفردة  
 او صفة لمفردة ومفعول اعنى او مرفوعة خبر مبتدأ محذوف اى هى  
 مكبرة او خبر بعد الخبر لاهى هى مفردة مكبرة \* تنبيه \* نقل عن الزمخشري  
 سئلت بمكة المكرمة عن ناصب الحال فى قوله تعالى هذا يعلى شيخنا  
 فقلت ما فى حرف التنبيه او ما فى اسم الاشارة من معنى الفعل فقلت لى  
 العامل فى الحال وفيها يجب ان يكون معنى الابتداء فقلت تقدير هذا  
 يعلى انبه عليه شيخنا او اشير اليه شيخنا فالضمير هو ذو الحال والعامل  
 فيه وفى الحال واحد كما ترى فاستحسن الجواب من كان حاضره كذا  
 ذكر الدمامينى فى شرح معنى اللبيب (و) ابتدائية (هى) ضمير

٩ لاشير الاسماء كما توهم  
 اذا لاشارة لازمة كما  
 لا يخفى « منه »

جملة اسمية صغرى مرفوعة محل خبر المبتدأ الاول وهو معه جملة  
اسمية كبرى لا محل لها معطوفة على الجملة الكبرى السابقة ( و )  
عاطفة ( نصب ) مرفوع لفظا مبتدأ والضمير المحرور مضاف اليه  
لنصب ( و ) عاطفة ( جره ) مرفوع لفظا معطوف على نصبه  
( بالكسرة ) ظرف مستقر وتحت هما فاعله وهو معه جملة فعالية مرفوعة محلا  
خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية مرفوعة محلا عطوف على الجملة الصغرى  
وفيه وجه آخر كما سبق ( و ) ابتدائية ( ذلك ) مبتدأ كذلك ٩ السابق  
( جمع ) مرفوع لفظا خبر وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية  
( المؤنث ) مشغول باعراب الحكاية ( السالم ) مرفوع لفظا صفة الجمع  
( نحو ) معلوم ( جاءنا معجزات ) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه  
لنحو واذا اريد المعنى فجاء فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ونا ضمير  
منصوب متصل مبني على السكون منصوب محلا مفعوله ومعجزات  
مرفوعة لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية ( و )  
عاطفة ( صدقنا معجزات ) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف على  
المثال السابق واذا اريد المعنى فصدق فعل ماض مبني على السكون  
لا محل له ونا ضمير مرفوع متصل مبني على السكون مرفوع محلا فاعله  
ومعجزات منصوبة لفظا مفعوله وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها  
ابتدائية ( و ) عاطفة ( آمننا بمعجزات ) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف  
على احد المثالين واذا اريد المعنى فالاعراب ظاهر مما قدمنا ( و )  
عاطفة ( اثنى ) مرفوع تقدير مبتدأ ( اما ) حرف ترديد لا محل له  
( تام ) مرفوع لفظا خبر وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطوف على  
جملة الاول الخ ( الاعراب ) مجرور لفظا مضاف اليه للتام ومنصوب  
محلا على التشبيه بالمفعول كما مر ( و ) ابتدائية ( هو ) ضمير مرفوع  
منفصل مبني على الفتح مرفوع محلا مبتدأ ( ان ) حرف نصب  
( يكون ) فعل مضارع من الافعال الناقصة منصوبة لفظا ( رفعه )  
مرفوع لفظا اسمي يكون والضمير المحرور مضاف اليه للرفع ( بالواو )

٩ فيه لطافة جدا ان  
يحتمل ان يكون المراد  
بذلك لفظ ذلك او  
الاشارة الى ذلك  
المذكور فيما سبق فتأمل  
« منه »

البعيد واذا اريد الماهي فالامر ظاهر مما سبق ( و ) زائدة على ماهو  
 المشهور ( اما ) عاطفة ( ناقص ) مرفوع لفظا معطوف على تام  
 ( الاعراب ) مجرور لفظا مضاف اليه للناقص ومنصوب محلا على  
 التشبيه بالمفعول كما مر ( و ) ابتدائية ( هو ) ضمير مرفوع منفصل  
 مبنى على القتح مرفوع محلا مبتدأ ( على قسمين ) ظرف مستقر  
 مرفوع محلا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية ( قسم )  
 مرفوع لفظا مبتدأ اول ( رفعه ) مرفوع لفظا مبتدأ ثان والضمير  
 المجزور مضاف اليه للرفع ( بالضمّة ) ظرف مستقر مرفوع محلا  
 خبر المبتدأ الثاني وهو معه جملة اسمية صغرى مرفوعة محلا خبر المبتدأ  
 الاول وهو معه جملة اسمية كبرى لا محل لها ابتدائية على ما في معنى  
 اللبيب ( و ) عاطفة ( نصبه ) مرفوع لفظا مبتدأ والضمير المجزور مضاف  
 اليه للنصب ( و ) عاطفة ( جره ) مرفوع لفظا معطوف على النصب والضمير  
 المجزور مضاف اليه لجر ( بالفتح ) ظرف مستقر وتحتيه هما مبنى على السكون  
 مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه  
 جملة اسمية مرفوعة محلا معطوفة على الجملة الصغرى ويجوز  
 ان يجعل النصب معطوفا على الرفع والجر معطوفا على النصب وبالفتح  
 معطوفا على بالضمّة كما صرح بهما العلامة التتازاني والفاضل العصام  
 كما مر ( و ) ابتدائية ( ذلك ) ذا اسم اشارة مبنى على السكون مرفوع  
 محلا مبتدأ واللام حرف عداد والكاف حرف خطاب لا محل لهما ( غير )  
 مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية ( المنصرف )  
 مشغول باعراب الحكاية عند المصنف او مضاف اليه عند البعض  
 ( نحو ) معلوم ( جاءنا احمد عليه السلام وصدقنا احمد عليه السلام  
 وآمنا باحمد عليه السلام ) اعراب هذه الالفاظ على ارادة اللفظ  
 والمعنى قد ظهر مما ذكر آنفا ( و ) عاطفة ( قسم ) مرفوع لفظا  
 مبتدأ اول ( رفعه ) مرفوع لفظا مبتدأ ثان والضمير المجزور مضاف اليه  
 لرفع ( بالضمّة ) ظرف مستقر مرفوع محلا خبر المبتدأ الثاني وهو معه



مر فوع لفظا صفة اخرى له (نحو) معلوم (جاء نارسول عليه السلام) مر ادلفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فجاء فعل ماض مبني على الفتح لا محل له وناضمير منصوب متصل مبني على السكون منصوب محلا مفعول به صريح جاء وهو متعدى بنفسه تارة وبحرف الجر اخرى كما صرح به بعض الافاضل فلا حاجة الى ان يقال انه من قبيل الخذف والايصال والرسول مر فوع لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية واعراب عليه السلام ظاهر (و) عاطفة (صدقنا الرسول عليه السلام) مر ادلفظه مجرور تقدير عطف على لفظ جاءنا رسول واذا اريد المعنى فصدق فعل ماض مبني على السكون لا محل له وناضمير مر فوع متصل مبني على السكون مر فوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية والرسول منصوب لفظا مفعول به لصدق واعراب عليه السلام ظاهر (و) عاطفة (آمننا بالرسول عليه السلام) مر ادلفظه مجرور تقدير عطف على القريب او على البعيد واذا اريد المعنى فآمن فعل ماض مبني على السكون لا محل له وناضمير مر فوع متصل مبني على السكون مر فوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية والباء حرف جر متعلق بآمن والرسول مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح لا آمن واعراب عليه السلام ظاهر (و) عاطفة (نحو) معطوف على نحو السابق (نزل من السماء كتب) مر ادلفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فنزل فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ومن حرف جر متعلق بنزل والسماء مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح انزل وكتب مر فوعة لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية (و) عاطفة (صدقنا الكتب) مر ادلفظه مجرور تقدير مضاف على لفظ نزل من السماء كتب واذا اريد المعنى فصدقنا فعل وفاعل والجملة ابتدائية والكتب منصوبة لفظا مفعول به لصدق (و) عاطفة (آمننا بالكتب) مر ادلفظه مجرور تقدير مضاف على القريب او على

معطوف على احدهما ( مع ) ظرف مستقر وتحتة هي او هن فاعله  
وهو معه جملة فعلية منصوبة محلها حال من الحروف او تحتة هو حال  
من فاعل الظرف المستقر او صفة الحروف بتقدير المتعلق معرفة  
او ظرف لقوله بالحروف ( الحذف ) مجرور لفظا مضاف اليه لمع ( و )  
للابتداء او الاعتراض ( هما ) مبني على السكون مرفوع محلها مبتدأ  
( مختصان ) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها  
ابتدائية او اعتراضية ( بالفعل ) ظرف لغو لمختصان ( و ) ابتدائية  
( الاول ) مرفوع لفظا مبتدأ ( اما ) حرف ترديد ( تام ) مرفوع لفظا  
خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية ( الاعراب ) مجرور لفظا  
مضاف اليه لتام ومنصوب محلها على التثنية بالمفعول كافي حسن الوجه  
على ما في معنى الاليب فاحفظه ان اردت الكمال يا ايها الحبيب ( و )  
ابتدائية ( هو ) ضمير مرفوع منفصل مبني على الفتح مرفوع محلا  
مبتدأ ( ان ) حرف ناصب ( يكون ) فعل مضارع من الافعال  
الناقصة منصوب لفظا بان ( رفعه ) مرفوع لفظا اسم يكون  
والضمير المجرور مضاف اليه لرفع ( بالضممة ) ظرف مستقر منصوب  
محلا خبره وهو معه جملة فعلية لا محل لها صلة لان وهي في تأويل  
المفرد مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها  
ابتدائية ( و ) عاطفة ( نصبه ) مرفوع لفظا معطوف على رفعه  
والضمير المجرور مضاف اليه لنصب ( بالفتحة ) ظرف مستقر منصوب  
محلا معطوف على الضمة ( و ) عاطفة ( جره ) مرفوع لفظا معطوف  
على القريب او على البعيد ( بالكسرة ) ظرف مستقر منصوب محلا  
معطوف على احدهما ( و ) ابتدائية ( ذلك ) ذا اسم اشارة مبني  
على السكون مرفوع محلا مبتدأ واللام حرف عداد مبني على الكسر  
لا محل له والكاف حرف خطاب مبني على الفتح لا محل له ( المفرد )  
مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية ( المنصرف )  
مرفوع لفظا صفة المفرد ( و ) عاطفة ( الجمع ) مرفوع لفظا  
عطف على المفرد ( المكسر ) مرفوع لفظا صفة الجمع ( المنصرف )

( لان ) اللام حرف جر متعلق بالانحصار المفهوم من قوله تسعة  
او بالانحصار المقدر في نظم الكلام اى انما انحصرا لانواع في التسعة  
على ما ذكره الفاضل العصام وان حرف من الحروف المشبهة  
بالفعل يقتضى اسما منصوبا وخبرا مرفوعا ( اعرابها ) منصوب  
لفظا اسم ان والهاء ضمير مجرور متصل مبنى على السكون مجرور محلا  
مضاف اليه للاعراب ( اما ) ترديدية ( بالحركة ) ظرف مستقر  
مرفوع محلا خبران واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها صلة للحرف  
الموصول وهى فى تأويل المفرد فمحلها القريب مجرور باللام ومحلها  
البعيد منصوب مفعول له للانحصار ( المحضة ) مجرورة لفظا صفة  
الحركة ( او ) عاطفة ( بالحروف ) ظرف مستقر مرفوع محلا  
معطوف على الحركة ولا يجوز ان يكون الباء زائدة والحروف  
مجرورة لفظا معطوفة على الحركة كما توهمه بعضهم كذا قاله  
الاستاد شارح الاظهار ( المحضة ) مجرورة لفظا صفة الحروف  
( و ) ابتدائية او اعتراضية ( هما ) ضمير مرفوع منفصل مبنى على  
السكون مرفوع محلا مبتدأ ( مختصان ) اسم مفعول وتحتة هما  
مبنى على السكون مرفوع محلا نائب فاعله وهو معه مركب مرفوع  
لفظا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية او اعتراضية  
( بالاسم ) ظرف لغو لمختصان ( او ) عاطفة ( بالحركة ) ظرف  
مستقر مرفوع محلا معطوف على القريب او على البعيد ( مع ) ظرف  
مستقر وتحتة هى راجع الى الحركة مبنى على الفتح مرفوع محلا  
فاعل وهى معه جملة فعلية منصوبة محلا حال من الحركة ويجوز  
ان يكون حالا من فاعل الظرف المستقر الراجع الى الاعراب فحينئذ  
فاعل تحتة هو وان يكون صفة للحركة بتقدير المتعلق معرفة ونقل  
عن الفاضل العصام كون مع بمعنى مقارنا حالا فعلى هذا يكون مع  
منصوبا بالفظا حالا من الحركة او من فاعل الظرف المستقر والمشهور  
ان مع ظرف لغو لقوله بالحركة على ما فى الرضى ( الحذف ) مجرور لفظا  
مضاف اليه ( او ) عاطفة ( بالحروف ) ظرف مستقر مرفوع محلا



لفظاً مبتدأً (عشرة) مرفوع لفظاً خبرياً وهو معه جملة اسمية لا محل لها  
ابتدائية (و) عاطفة (انواع) مرفوع لفظاً مبتدأً (المعرب)  
مجرور لفظاً مضاف اليه للانواع (بالقياس) ظرف مستقر وتحت  
هي او هن مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله وهو معه مركب مرفوع  
محلاً صفة للانواع بتقدير المتعلق معرفة او منصوب محلاً حال منها  
بتأويلها بالفاعل اي يكون انواع المعرب حال كونها بالقياس اه  
او بلا تأويل عند ابن مالك ويجوز كونه ظرفاً لغو بالنسبة بين المبتدأ  
والخبر واما كونه خبراً مبتدأً محذوف فضعيف كما مر وجهه مراراً  
(الى) حرف جر متعلق بالقياس (ما) اسم موصول او موصوف مبني  
على السكون فتحله القريب مجرور به ومحله البعيد منصوب مفعول به  
غير ضريح له (اعطى) فعل ماض مجهول مبني على الفتح لا محل له  
وتحت هو راجع الى ما مبني على الفتح مرفوع محلاً نائب فاعله وهو  
معه جملة فعلية لا محل لها صلة للاسم الموصول او مجرورة محلاً  
صفة للموصوف (لها) الظاهر ترك اللام لكونه مفعولاً لا اعطى وهو  
متطابق بنفسه ولا مجال لجملة لام التقوية اذ لا يجوز دخولها على المفعول  
المتأخر للفعل على ما في الرضى وغيره ولذا حاب الشيخ كل الدين  
مثل هذه العبارة في شرح الهداية حيث قال الصواب ترك اللام  
ويمكن ان يجاب بان اللام متعلق باعطى على تضمين معنى العروض  
اي اعطى عارضاً لها على ما ذكره الفاضل العصام و بان اللام زائدة  
كما في ردف لكم على ما ذكره المولى سعدى جلبى و بان هذا من قبيل  
مسامحات المصنفين كما ذكره محمد الكردى (من هذه) ظرف مستقر  
منصوب محلاً حال من نائب فاعل اعطى (العشرة) مجرورة لفظاً صفة  
او عطيفة بيان او بدل الكل من هذه ولا يجوز كونها مرفوعة او منصوبة  
بتقدير المبتدأ او اعني لما ذكر مراراً (تسعة) مرفوعة لفظاً خبراً مبتدأً  
وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على جملة فالجملة عشرة

عاطفة ( كسرة ) مرفوعة لفظا خبر مبتدأ محذوف أي الثالث وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على القرينة أو على البعيدة أو الضمة مرفوعة لفظا بدل من الثالثة بدل البعض بتقدير العائد إلى لبدل منه أي منها والفتحة عطف عليه والكسرة عطف على أحدهما وفيه احتمالات آخر ذكرنا في حروف العطف فانظر إليها إذا أردت معرفتها ( و ) عاطفة ( الحروف ) مرفوع لفظا مبتدأ ( أربعة ) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على جملة الحركة ثلثة ( واو و ي و الف و نون ) أعرابه مثل أعراب ضمة و فتحة و كسرة ( و ) عاطفة ( الحذف ) مرفوع لفظا مبتدأ ( ثلثة ) مرفوعة لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على الجملة القرينة أو على البعيدة ( مختصة ) مرفوعة لفظا صفة الثلثة أو خبر مبتدأ محذوف أي هي والجملة الاسمية لا محل لها معترضة أو منصوبة لفظا مفعول به لا عنى المقدر والاول هو الظاهر ( بالفعل ) الباء حرف جر متعلق بمحذوف والفعل مجرور به لفظا ومحل الجرور منصوب مفعول به غير صريح له ( حذف ) مرفوع لفظا خبر مبتدأ محذوف أي الاول وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتداء ( الحركة ) مجرورة لفظا مضاف إليه المحذف ومحل الجرور منصوب مفعول به صريح له ( و ) عاطفة ( حذف ) مرفوع لفظا خبره مبتدأ محذوف أي الثاني وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على الجملة السابقة ( الآخر ) مثل الحركة ( و ) عاطفة ( حذف ) مرفوع لفظا خبره مبتدأ محذوف أي الثالث وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على القرينة أو على البعيدة ( النون ) مثل الحركة أيضا وفيه الاحتمال الذي ذكرت سابقا فتذكر ( فالجملة ) الفاء فذلكة وهي التي تدخل على الأجمال بعد التفصيل على ما في حاشية البيضاوي للمولى شهاب الدين وغيره فاحفظه فإنه مما غفل عنه كثيرون والجملة مرفوعة

اسمية لا محل لها معطوفة على احدهما (البيان) مشغول باعراب  
الحكاية او مضاف اليه (نحو) معلوم (أما بنينا محمد عليه الصلوة  
والسلام) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد  
المعنى فآمن فعل ماض مبنى على السكون لا محل له وناضم متصل  
مبنى على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها  
ابتدائية والباء حرف جر متعلق بآمن ونبي مجرور لفظا ومحل المجرور  
متصوب مفعول به غير صريح له وناضم مجرور متصل مبنى على  
السكون مجرور محلا مضاف اليه لنبي ومجرر مجرور لفظا عطفاً بيان  
لنبي وعليه ظرف مستقر وتحتيه هما راجع الى الصلاة والسلام بعده  
مبنى على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة  
محلا خبر مقدم والصلاة مرفوعة لفظا مبتدأ مؤخر والواو عاطفة  
والسلام مرفوع لفظا معطوف على الصلاة والمبتدأ مع خبره جملة  
اسمية لا محل لها ابتدائية او اعتراضية (الباب الثالث في الاعراب)  
قريب من اعرابه مفصلاً ولا تكن ذا غفلة عنه اصلاً (و) ابتدائية  
او عاطفة (هو) ضمير مرفوع منفصل مبنى على التثنية مرفوع محلا  
مبتدأ (أما) حرف زائد مبنى على السكون لا محل له (حركة)  
مرفوعة لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية او  
معطوفة على جملة الباب الثالث في الاعراب (او) عاطفة (حرف)  
مرفوع لفظا معطوف على الحركة (او) عاطفة (حذف) مرفوع  
لفظا معطوف على قربة او على بعيدة (و) ابتدائية لا عاطفة كما  
قبل به (الحركة) مرفوعة لفظا مبتدأ (ثلاثة) مرفوعة لفظا خبره  
وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية (ضممة) مرفوعة لفظا خبر  
مبتدأ محذوف اي الاول وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية  
(و) عاطفة (فحمة) مرفوعة لفظا خبر مبتدأ محذوف اي الثاني  
وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على جملة الاول ضممة (و)



مضاف اليه فهو واذا ارى بالمعنى فاعبدا امر حاضر مبني على السكون  
 لا محل له وتحتة انت فاعله وهو معه جلة فعلية لا محل لها ابتداءية  
 ورب منصوب لفظا مفعول به لا عبد والكاف ضمير مجرور متصل  
 مبني على الفتح مجرور محلا مضاف اليه لرب والله منصوب لفظا بديل من  
 رب بديل الكل والعاملين مجرور لفظا مضاف اليه لاه (و) عاطفة  
 (نحو) مفعول على نحو السابق (ابغض الناس من عصى الله تعالى  
 منه) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا ارى بالمعنى  
 قابض امر حاضر مبني على السكون تقدير لا محل له وتحتة ضمير انت  
 فاعله وهو معه جلة فعلية لا محل لها ابتداءية والناس منصوب لفظا  
 مفعول به لا بغض ومن اسم موصول او موصوف مبني على السكون  
 منصوب محلا بديل من الناس بديل البعض من الكل وعصى فعل  
 ماض مبني على الفتح تقدير وتحتة هو راجع الى من مبني على الفتح  
 مرفوع محلا فاعله وهو معه جلة فعلية لا محل لها صلة للموصول  
 او منصوب محلا صفة للموصوف ولقطة الجلالة منصوبة لفظا  
 مفعول به لعصى ومن حرف جر والهاء ضمير مجرور متصل مبني على  
 الضم مجرور محلا بمن والجار مع المجرور ظرف مستقر وتحتة هو راجع  
 الى فاعل عصى مبني على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جلة فعلية  
 منصوبة محلا لاجال من فاعل عصى (و) عاطفة (نحو) مطوف  
 على نحو السابق قريبة او بعيدة (احفظ الله تعالى حق) مراد لفظه  
 مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا ارى بالمعنى فاحفظ امر حاضر مبني  
 على السكون تقدير لا محل له وتحتة ضمير انت فاعله وهو معه جلة فعلية  
 لا محل لها ابتداءية ولقطة الجلالة منصوبة لفظا مفعول به لاحفظ  
 وحق منصوب لفظا بديل اشتمال من الجلالة والهاء ضمير مجرور متصل  
 مبني على الضم مجرور محلا مضاف اليه لحق (و) عاطفة (الخامس)  
 مرفوع لفظا مبتدأ (عطف) مرفوع لفظا خبر وهو معه جلة

مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فلا حرف  
 في مبنى على السكون لا محل له ويحل فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل  
 معنوي ورياء مرفوع لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها  
 ابتدائية ولكن حرف عطف مبنى السكون لا محل له واخلاص  
 مرفوع لفظا معطوف على رياء ثم ان ماذكرناه من الاعراب ما هو  
 الموافق لطبع المبتدئ من الطلاب ويجوز ان يكون في الواو مع ما  
 عطف عليه مجرورا على ان يكون عطف بيان او بدل من الحروف  
 العشرة بدل الكل او مرفوعا على ان يكون خبر مبتدأ محذوف  
 اي هي الواو الخ او منصوبا باعني المقدراي اعني بها الواو الخ  
(و) عاطفة (الثالث) مرفوع لفظا مبتدأ (التأكيد) مرفوع لفظا  
خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على القرينة او على البعيدة  
(نحو) معلوم (اطلب الاخلاص الاخلاص) مراد لفظه مجرور  
تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاطلب امر حاضر مبنى على  
السكون تقدير لا محل له وتحت ضمير انت فاعله وهو معه جملة فعلية  
لا محل لها ابتدائية والاخلاص منصوب لفظا مفعول به لاطلب  
والاخلاص الثاني منصوب لفظا تأكيد لفظي للاخلاص الاول  
(و) عاطفة (نحو) معطوف على نحو المقدم (اترك الذنوب كلها)  
مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاترك امر  
حاضر مبنى على السكون تقدير لا محل لها وتحت انت فاعله وهو معه  
جملة فعلية لا محل لها ابتدائية والذنوب منصوبة لفظا مفعول به  
لاترك وكل منصوب لفظا تأكيد معنوي للذنوب والهه ضمير مجرور  
متصل مبنى على السكون مجرور محلا مضاف اليه ليكل (و) عاطفة  
(الرابع) مرفوع لفظا بعامل معنوي مبتدأ (البدل) مرفوع  
لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على احدهما  
(نحو) معلوم (اعبدك العالمين) مراد لفظه مجرور تقدير

على الفتح لا محل لها ورضاءه منصوبه لفظا مفعول به لتطلب قدم عليه  
وجو بالوقوع به دماله صدر الكلام والجلالة مجرورة لفظا مضاف  
اليها رضاء محل المجرور مرفوع فاعله وتطلب فعل مضارع مرفوع  
لفظا بعامل معنوي وتحتة انت فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها  
ابتدائية وام حرف عطف مبني على السكون لا محل له وسمخط منصوب  
لفظا معطوف على الرضاء والضمير المجرور مبني على الضم فاعله  
القريب مجرور مضاف اليه لسمخط ومحلّه البعيد مرفوع فاعله واما  
ماقاله بعض معرّبي هذا الكتاب من ان يسمخط فعل ماض فما  
لا ينبغي صدوره عن اولى الالباب (و) عاطفة (لا) مراد لفظه  
مرفوع تقديرا خبر مبتدأ محذوف اي الثامن وهو معه جملة اسمية  
لا محل لها معطوفة على احدهما (نحو) معلوم (اعمل صالحا لاسيما)  
مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاعل  
امر حاضر مبني على السكون لا محل له وتحتة ضمير انت فاعله وهو معه  
جملة فعلية لا محل لها ابتدائية وصالحا منصوب لفظا مفعول به لا محل  
ولا حرف عطف مبني على السكون لا محل له وسيئا منصوب لفظا  
معطوف على صالحا (و) عاطفة (بل) مراد لفظه مرفوع تقديرا  
خبر مبتدأ محذوف اي التاسع وهو معه جملة اسمية لا محل لها  
معطوفة على احدهما (نحو) معلوم (اطلب حللا بل طيبا)  
مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاعل  
امر حاضر مبني على السكون لا محل له وتحتة ضمير انت فاعله وهو معه  
جملة فعلية لا محل لها ابتدائية وحللا منصوب لفظا مفعول به لا محل  
وبل حرف عطف مبني على السكون لا محل له وطيبا منصوب لفظا  
معطوف على حللا (و) عاطفة (ليكن) مراد لفظه مرفوع  
تقديرا خبر مبتدأ محذوف اي العاشر وهو معه جملة اسمية لا محل  
لها معطوفة على احدهما (نحو) معلوم (لا يحل رياء لكن اخلاص)



( اما ) مراد لفظه مرفوع تقدير اخبر مبتدأ محذوف اي السادس  
وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على احدهما ( نحو ) معلوم  
( اعمل اما واجبا واما مستحبا ) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه  
لنحو واذا اريد المعنى فاعمل امر حاضر مبني على السكون لا محل له  
وتحته ضمير انت فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتداءية واما  
حرف ترديد مبني على السكون لا محل له وواجبا منصوب لفظا  
مفعول به لا محل له والواو حرف زائد مبني على الفتح لا محل له واما حرف  
عطف مبني على السكون لا محل له ومستحبا منصوب لفظا معطوف  
على واجبا هذا على قول الجمهور والمذهب المنصور ومنهم  
المصنف وفيه اقوال اخر قال الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل  
ان مجموع واما حرف عطف ولا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة  
حرفا في موضع وبعض حرف في موضع آخر على ما في تحفة الغريب  
للدما ميني ( وقال الاندلسي اما الاولى مع الثانية حرف عطف  
قدمت تنبيهها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة  
لاما الثانية على الاولى حتى تصير كحرف واحد ثم تعطفان ما بعد الثانية  
على ما بعد الاولى وزيفه الرضى بوجوه فليطلب التفصيل منه وقال  
بعض النحاة ان الواو يعطف اما على اما واما يعطف ما بعده على  
ما بعده اما السابق ورده المولى حسن جلبي والامام السيوطي بان  
عطف الحرف على الحرف بعيد وقال الرضى والسيد عبد الله الحق  
ان الحرف العاطف هو الواو واما مفيدة لاحد الشينين غير عاطفة  
والواو في قوله واما الى الجنة اما الى نار مقدرة اي واما الى نار ( و )  
عاطفة ( ام ) مراد لفظه مرفوع تقدير اخبر مبتدأ محذوف اي  
السابع وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على احدهما ( نحو )  
معلوم ( ارضاء الله تعالى تطلب ام ) منقطعه ( مراد لفظه مجرور تقدير  
مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فالهمزة حرف استفهام مبنية

الفتح لاجل له والناس مرفوع لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية  
 لاجل لها ابتدائية وحتى حرف عطف مبني على السكون لاجل لها  
 والانباء مرفوعة لفظا معطوفة على الناس وعليهم ظرف مستقر  
 مرفوع محلا خبر مقدم والصلاة والسلام مبتدأ مؤخر والفصيل  
 قد سبق فتذكر ( و ) عاطفة ( او ) مراد لفظه مرفوع تقديرا  
 خبر مبتدأ محذوف اي الخامس وهو معه جملة اسمية لاجل لها  
 معطوفة على احدهما ( نحو ) معلوم ( صل الضحى اربعا وثمانيا )  
 مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه نحو واذا اريد المعنى فصل  
 امر حاضر مبني على الوقف لاجل له كذا قال الاستاذ واما ما قيل  
 من انه مبني على السكون لفظا او تقديرا فكلاهما خطأ اما الاول  
 فظاهر واما الثاني فلان حكم الموقوف كحكم المجزوم فكما لا يقال  
 في لم يصل انه مجزوم تقديرا فكذلك لا يقال في صل انه مبني على  
 الوقف تقدير امع ان المبني على السكون تقديرا في معناه والسبيل على ما  
 قلنا قول النحاة والقاب البناء ضم وفتح وكسر ووقف ولا يخفى ان  
 الواقف في الافعال الصحيحة من غير ذوات النون السكون لفظا نحو  
 انصر او تقديرا كذا امر حاضر وفي الافعال المعتلة من غيرها سقوط  
 لام الفعل لفظا فقط كاغز وانما اطيننا الكلام فيه لان اكثر الناس  
 متحIRON فيه من الخواص والعوام ارشدنا الله الى خير الكلام وتحتنه  
 ضمير انت فاعله وهو معه جملة فعلية لاجل لها ابتدائية والضحى  
 منصوبة تقدير مفعول به لصل ان اريد بها صلاة الضحى او  
 مفعول فيه له ان اريد بها وقت الضحى فعلى الاول اربعا منصوب  
 لفظا حال من الضحى وثمانيا كذلك معطوفة عليه وعلى الثاني هو  
 مفعول به لصل وثمانيا معطوف عليه وقيل انه حال من مفعول صل  
 المقيراى صل الصلاة حال كونها اربعا وقيل انه مفعول مطلق  
 مجازا لصل اي صل صلاة اربعا والظاهر ما ذكرناه ( و ) عاطفة

مرفوع لفظا خبر مبتدأ محذوف اي الاول وهو معه جملة اسمية لاجلها ابتدائية (نحو) معلوم (اطيع الله والرسول) مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاطيع فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوي وتحت ضمير انافاعله وهو معه جملة فعلية لاجلها ابتدائية ولفظة الجلالة منصوبة لفظا مفعول به لا طبع والواو حرف عطف مبني على القح لاجل له والرسول منصوب لفظا معطوف على لفظة الجلالة (و) عاطفة (الفاء) مرفوع لفظا خبر مبتدأ محذوف اي الثاني وهو معه جملة اسمية لاجلها معطوفة على جملة الاول الواو (نحو) معلوم (يجب تكبيرة الافتتاح فالقيام) مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فيجب فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوي وتكبيرة مرفوعة لفظا فاعل يجب وهو معه جملة فعلية لاجلها ابتدائية والافتتاح مجرور لفظا مضاف اليه لتكبيرة والفاء عاطفة مبنية على القح لاجلها والقيام مرفوع لفظا معطوف على التكبيرة (و) عاطفة (ثم) مراد لفظه مرفوع تقديرًا خبر مبتدأ محذوف اي الثالث وهو معه جملة اسمية لاجلها معطوفة على القرينة او على البعيدة (نحو) معلوم (يجب العلم ثم العمل) مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فيجب فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوي والعلم مرفوع لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لاجلها ابتدائية وثم حرف عطف مبني على القح لاجل له والعمل مرفوع لفظا معطوف على العلم (و) عاطفة (حتى) مراد لفظه مرفوع تقديرًا خبره مبتدأ محذوف اي الرابع وهو معه جملة اسمية لاجلها معطوفة على احدهما (نحو) معلوم (يات الناس حتى الانبياء عليهم الصلاة والسلام) مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فأت فعل ماض مبني على



لا محل لها صلة للوصول (الجوازم) مجرورة افظا مضاف اليها  
 لاحدى (نحو) معلوم (ان تخلص يقبل عملك) مراد لفظه مجرور  
 تقدير مضاف اليه لنحو واذا ريد المعنى فان حرف شرط وتخلص  
 فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحتنه انت فاعله وهو معه جملة فعلية  
 لا محل لها فعل الشرط ويقبل فعل مضارع مجهول مجزوم به لفظا  
 وعمل حرف فروع لفظا نائب فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها  
 جزاء الشرط وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية لا محل لها  
 ابتدائية والكاف ضمير مجرور متصل بنى على الفتح مجرور محلا  
 مضاف اليه اعلم (و) عاطفة (الضرب) مرفوع افظا مبتدأ  
 (الثانى) مرفوع تقدير اصفة الضرب (خسفة) مرفوعة لفظا  
 خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على جملة الضرب  
 الاول اه (الاول) مرفوع لفظا مبتدأ (الصفة) مرفوعة لفظا  
 خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية (نحو) معلوم (اعبد الله  
 العظيم) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا ريد المعنى  
 فاعبد فعل مضارع مرفوع لفظا يعامل معنوى وتحتنه انا فاعله  
 وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية والظفة الجلالة منصوبة لفظا  
 مفعول به الاعباد واعراب تعالى معلوم والمظيم منصوب لفظا صفة  
 الجلالة (و) عاطفة (الثانى) مرفوع تقدير مبتدأ (العطف)  
 مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على  
 جملة الاول الصفة (باحد) الباء حرف جر متعلق بالعطف واحد  
 مجرور به لفظا ومحل الجرور منصوب مفعول به غير صريح له او الجار  
 مع الجرور ظرف مستقر مرفوع محلا صفة للعطف (الحروف)  
 مجرورة لفظا مضاف اليه لاحد (العشرة) مجرورة لفظا صفة  
 او بدل الكل او عطف بيان للحروف او مرفوعة لفظا خبر مبتدأ  
 محذوف اى هنى او منصوبة لفظا مفعول به لاعنى المقدر (الواو)

تقدير مضاف اليه نحو واذا ار يد المعنى فاعل امر حاضر مبني على  
السكون لا محل له وتحت ضمير انت فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل  
لها ابتدائية والباء حرف جر متعلق بالعمل واخلاص مجرور به نفاذا  
ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح لا عمل ( و ) عاطفة  
( الثاني ) مرفوع تقدير مبتدأ ( المجرور ) مرفوع لفظا خبر وهو  
معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على جملة الاول المجرور المح  
( بالاضافة ) الباء حرف جر متعلق بالمجرور والاضافة مجرور به لفظا  
ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له ( نحو ) ملوم ( ذنب  
العبد يسود قلبه ) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه نحو واذا  
ار يد المعنى فذنب مرفوع لفظا مبتدأ والعبد مجرور لفظا مضاف اليه  
الذنب و يسود فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوي وتحت  
ضمير هو راجع الى المبتدأ مبني على القتح مرفوع محلا فاعله وهو معه  
جملة فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها  
ابتدائية والقلب منصوب لفظا مفعول به ليسود والضمير المجرور مبني  
على الضم مجرور محلا مضاف اليه القلب ( و ) عاطفة ( اما ) حرف  
شرط ( المجزوم ) مرفوع لفظا مبتدأ ( فواحد ) الفاء جوابية  
وواحد مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوف  
على احدهما ( و ) ابتدائية وقبل عاطفة ( هو ) ضمير مرفوع منفصل  
مبني على القتح مرفوع محلا مبتدأ ( الفعل ) مرفوع لفظا خبره  
وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية او معطوفة على جملة واما  
المجزوم فواحد ( المضارع ) مشغول باعراب الحكاية اوصفة  
للفعل ( الذي ) اسم موصول مبني على السكون مرفوع محلا صفة  
للفعل المضارع ( دخله ) فعل ماض مبني على القتح لا محل له  
والضمير المنصوب مبني على الضم منصوب محلا مفعول فيه او به  
الدخل ( احدي ) مرفوعة تقدير فاعل لدخل وهو معه جملة فعلية



انهم موصول مبني على السكون مرفوع محلا صفة للفعل المضارع  
 ( دخله ) فعل ماض مبني على القح لا محل له والضمير المنصوب مبني  
 على الضم منصوب محلا مفعول فيه اوبه لدخل ( احدى ) مرفوعة  
 تقدير افاعل لدخل وهو معه جملة فعلية لا محل لها صلة الموصول  
 ( النواصب ) مجرورة لفظا مضاف اليها لا بدى هذا واما ما قبل ان  
 الموصول و - ده لا محل له من الاعراب وانما محل الاعراب مجموع  
 الموصول والصلة فقد رده المصنف في الامتحان وما قيل ان الصلة  
 لها اعراب على اعراب الموصول اعتق اذا ان جملة الصلة صفة  
 للموصول فليس بشئ لان الجملة لا تقع صفة للمعارف كذا في حاشية الواقعة  
 للجلي ( نحو ) معوم ( احب ان تغفرتوني ) مراد لفظه مجرور تقدير ا  
 مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاحب فعل مضارع مرفوع لفظا  
 بعامل معنوي وتحت انا عبارة عن المتكلم مبني على القح مرفوع محلا  
 فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتداء وان حرف ناصب وتغفر  
 فعل مضارع مجعول منصوب لفظا بان وذنوب مرفوعة تقدير اوبه مبني  
 على الكسر مرفوع محلا نائب الفاعل لتغفر وهو معه جملة فعلية  
 لا محل لها صلة المحرف الموصول وهي في تأويل المفرد منصوبة محلا  
 مفعول به لاحب والياء ضمير مجرور متصل مبني على السكون مجرور  
 محلا مضاف اليه لذنوب ( و ) عاطفة ( اما ) حرف شرط مبني على  
 السكون لا محل له ( المجرور ) مرفوع لفظا مبتدأ ( فائنان ) الفاء  
 لجواية واثنان مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها  
 معطوفة على القرية او على البعيدة ( الاول ) مرفوع لفظا مبتدأ  
 ( المجرور ) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها  
 ابتداء ( بحرف ) الباء حرف جر متعلق بالمجرور وحرف مجرور به  
 لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له ( الجر ) مشعول  
 باعراب الحكاية ( نحو ) معلوم ( اعلم باخلاص ) مراد لفظه مجرور



(الحادي عشر) تركيب تعدادي والجزء الاول مبنى على السكون  
والجزء الثاني مبنى على الفتح مرفوع محلا مبتدأ ( ا-سم ) مرفوع  
لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على احدهما  
( لا ) مراد لفظه مجرور تقدير ا مضاف اليه لاسم ( لنفى الجنس )  
قد سبق اعرابه على التفصيل ( نحو ) معلوم ( لاطاعة مقاب مقبولة )  
مراد لفظه مجرور تقدير ا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فلان لنفى الجنس  
والطاعة منصوبة لفظا اسمه ومقاب مجرور لفظا مضاف اليه  
لطاعة ومقبولة مرفوعة لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية  
لا محل لها ابتدائية ( و ) عاطفة ( الثاني عشر ) كحادي عشر مبتدأ  
( خبر ) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة  
على احدهما ( ما ) مراد لفظه مجرور تقدير ا مضاف اليه خبر ( و )  
عاطفة ( لا ) مراد لفظه مجرور تقدير ا معطوفة على ما ( المشهتين )  
مجرور لفظا صفة ما ولا ( بليس ) الباء حرف جر معلق بالمشبهتين  
وليس مراد لفظه مجرور تقدير ا بالباء محل المجرور منصوب مفعول به  
غير صريح له ( نحو ) معلوم ( ما الغيبة حلالا ) مراد لفظه مجرور  
تقدير ا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاحرف مشبهة بليس مبنى  
على السكون لا محل له والغيبة مرفوعة لفظا اسمه وحلالا منصوب  
لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها ابتدائية ( و ) عاطفة  
( لاسمية جائرة ) مراد لفظه مجرور تقدير ا معطوفة على المثال السابق  
واذا اريد المعنى فلا حرف مشبهة بليس مبنى على السكون لا محل له ونعنية  
مرفوعة لفظا اسم لا وجائرة منصوبة لفظا خبره واسمه وخبره جملة  
اسمية لا محل لها ابتدائية ( و ) عاطفة ( الثالث عشر ) تركيب  
تعدادي وجزءا مبدان على الفتح مرفوع محلا مبتدأ ( القول )  
مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على  
احدهما ( المضارع ) مشغول باعراب الحكاية او صفة للفعل الذي

فقطاب فعل ماض مبني على الفتح لا محل له والعالم مرفوع لفظا فاعله  
وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية وعيادة منصوبة لفظا تمييز  
عن ذات مقدرة في نسبة قطاب الى فاعله (و) عاطفة (الثامن) مرفوع  
لفظا مبتدأ (المستثنى) مرفوع تقدير اخبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها  
معطوفة على احدهم (مخبر) معلوم (يدخل الجنة الناس الا الكافر)  
مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فيدخل  
فعل مضارع مرفوع لفظا يعامل معنوي والجنة منصوبة لفظا  
مفعول فيه او به ليدخل والناس مرفوع لفظا فاعله وهو معه جملة  
فعلية لا محل لها ابتدائية والاحرف استثناء مبني على السكون لا محل له  
والكافر منصوب لفظا تنثنى من الناس (و) عاطفة (التاسع) مرفوع  
لفظا مبتدأ (خبر) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها  
معطوفة على احدهما (باب) مجرور لفظا مضاف اليه الخبر (كان)  
مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لسباب (نحو) معلوم  
(كان الملائكة عباد الله تعالى) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف  
اليه لنحو واذا اريد المعنى فكان فعل ماض من الافعال الناقصة مبني  
على الفتح لا محل له والملائكة مرفوع لفظا اسم كان وعيادة منصوب  
لفظا خبره وهو معها جملة فعلية لا محل لها ابتدائية ولفظة الجلالة  
مجرورة لفظا مضاف اليها لعياد (و) عاطفة (العاشر) مرفوع  
لفظا مبتدأ (اسم) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها  
معطوفة على احدهما (باب) مجرور لفظا مضاف اليه لاسم  
(ان) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لسباب (نحو) معلوم  
(ان السؤال حق) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا  
اريد المعنى فان حرف من الحروف المشبهة بالفعل تقتضي اسما منصوبا  
وخبرا مرفوعا والسؤال منصوب لفظا اسم ان وحق مرفوع لفظا  
خبره واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها ابتدائية (و) عاطفة



( نحو ) معلوم ( يفتى المال وتبقى وعملك ) مراد لفظه مجرور تقديرًا  
مضاف إليه أنه وإذا أريد المعنى فيفتى فعل مضارع مرفوع تقديرًا  
بمعامل معنوي والمال مرفوع لفظًا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها  
ابتدائية والواو حرف عطف وتبقى فعل مضارع مرفوع تقديرًا  
بمعامل معنوي وتحت ضمير أن في أنت مبني على السكون مرفوع محلاً  
فاعله والهاء حرف دال على تذكر الفاعل مبني على القح لا محل له  
وهو معه جملة فعلية لا محل لها عطف على جملة يفتى المال والواو  
بمعنى مع وهل منصوب لفظًا مفعول معه تبقى والكاف ضمير مجرور  
منفصل مبني على القح مجرور محلاً مضاف إليه لعمل ( و ) عاطفة  
( السابغ ) مرفوع لفظًا مبتدأ ( الحال ) مرفوع لفظًا خبر وهو  
معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على أحدهما ( نحو ) معاوم  
( اعبد الله خائفًا راجيًا ) مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه أنه  
وإذا أريد المعنى فأعبد فعل مضارع مرفوع لفظًا بمعامل معنوي  
وتحت ما نافع فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية ولفظة الجلالة  
منصوبة لفظًا مفعول به لأعبد وخائفًا اسم فاعل وتحت أنا عبارة  
عن التكلم مبني على القح مرفوع محلاً فاعله وهو معه مركب منصوب  
لفظًا حال من فاعل اعبد وراجيًا كذلك حال منه ومن فاعل خائفًا  
فعلى الأول يسمى الحال بالحال المترادفة وعلى الثاني بالحال المتداخلة  
وهذا الاحتمال على قول الجمهور وعند البعض لا يجوز الأول لأن عنده  
لا يجوز تعدد الحال كما يجوز تعدد الظرف وزيفه الرضى ويجوز  
أن يكون راجيًا صفة خائفًا أو ما كونه مفعول اعنى المقدري اعنى به  
راجيًا فاحتمال بعيد لا ينظر إليه رجل رشيد ( و ) عاطفة ( السابغ )  
مرفوع لفظًا مبتدأ ( التمييز ) مرفوع لفظًا خبر وهو معه جملة  
اسمية لا محل لها عطف على أحدهما ( نحو ) معلوم ( طاب العالم  
عبادة ) مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه أنه وإذا أريد المعنى



خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على القريبة أو على  
 البعيدة (فيه) مشغول بأعراب الحكاية أو نائب الفاعل للمفعول  
 (نحو) معلوم (صم شهر رمضان) مراد لفظه مجرور تقديرًا  
 مضاف إليه لنحو وإذا أريد المعنى فصم امر حاضر مبني على السكون  
 لا محل له وتحتة ان أو التاء أو انت فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها  
 ابتدائية وشهر منصوب لفظا مفعول فيه لصم ور رمضان مشغول  
 بأعراب الحكاية عند المصنف أو مضاف إليه للشهر كما هو رأي البعض  
 هذا إذا كان شهر رمضان علما كما هو مذهب المصنف وأما إذا لم يكن  
 علما كما هو رأي البعض فرمضان مضاف إليه لا غير (و) عاطفة  
 (الرابع) مرفوع لفظا مبتدأ (المفعول) مرفوع لفظا خبره وهو  
 معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على أحدهما (له) مشغول  
 بأعراب الحكاية أو نائب الفاعل للمفعول (نحو) معلوم (اعمل طلبا  
 لمرضاة الله تعالى) مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لنحو وإذا  
 أريد المعنى فاعل امر حاضر مبني على السكون لا محل له وتحتة انت على  
 قول فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية وطلبا منصوب لفظا  
 مفعول له لا عمل واللام حرف جر للتقوية ولك ان تقول بتعلقه  
 بطلبا أو بعدم تعلقه به والمرضاة مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب  
 مفعول به غير صريح على الأول أو صريح على الثاني لطلب على ما  
 في تحفة الغريب كما مر ولقطة الجلالة مجرورة لفظا مضاف إليها  
 لمرضاة مرفوعة محلا عند المصنف أو تقديرًا عند الجمهور فاعلها  
 (و) عاطفة (الخامس) مرفوع لفظا مبتدأ (المفعول) مرفوع  
 لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطوف على القريبة  
 أو على البعيدة (معه) مشغول بأعراب الحكاية أو نائب الفاعل للمفعول  
 أو نائب فاعله تحتة هو راجع إلى مصدره فعه ظرف له وعلى الأخير ين  
 فع مضاف والضمير المجرور مبني على الضم مجرور محلا مضاف إليه لمع

على النواصب ( نحو ) معلوم ( يحب الله تعالى التواضع ) مراد لفظه  
 مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فيحب فعل مضارع  
 مرفوع لفظا بعامل معنوي ولفظة الجلالة مرفوعة لفظا فاعله  
 وهو معه جملة فعلية لاجل لها ابتدائية واعراب تعالى معلوم والتواضع  
 منصوب لفظا مفعول به ليحب ( و ) عاطفة ( اما ) حرف شرط  
 مبني على السكون لاجل له ( المنصوب ) مرفوع لفظا مبتدأ  
 ( وثلاثة عشر ) الفاء جوابية وثلاثة عشر تركيب تعدادي وجزاءه  
 مبنيان على الفتح مرفوع محلا خبره وهو معه جملة اسمية لاجل لها  
 معطوفة على جملة اما المرفوع فتسعة ( الاول ) مرفوع لفظا مبتدأ  
 ( المفعول ) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لاجل لها ابتدائية  
 ( المطلق ) مشغول باعراب الحكاية او صفة للمفعول ( نحو ) معلوم  
 ( ثبت توبة نصوحا ) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو  
 واذا اريد المعنى فثبت فعل ماض مبني على السكون لاجل له وتوضيحه  
 مرفوع متصل مبني على الضم مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة  
 فعلية لاجل لها ابتدائية والتوبة منصوبة لفظا مفعول مطلق له  
 ونصوحا منصوب لفظا صفة للتوبة ( و ) عاطفة ( الثاني ) مرفوع  
 تقديرا مبتدأ ( المفعول ) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية  
 لاجل لها معطوفة على جملة الاول المفعول المطلق ( به ) مشغول  
 باعراب الحكاية او نائب الفاعل للمفعول ( نحو ) معلوم ( اعبد الله  
 تعالى ) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى  
 فاعبد فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوي وتحت انافاعله  
 وهو معه جملة فعلية لاجل لها ابتدائية او هو امر حاضر مبني على  
 السكون تقدير لاجل له وتحت انافاعله وهو معه جملة فعلية لاجل لها  
 ابتدائية ولفظة الجلالة منصوبة لفظا مفعول به لاعبد ( و )  
 عاطفة ( الثالث ) مرفوع لفظا مبتدأ ( المفعول ) مرفوع لفظا



غير صريح له ( نحو ) معلوم ( لا عمل مراد مقبول ) مراد لفظه  
 مجرور تقديرًا مضاف إليه نحو وإذا اريد المعنى فلان في الجنس مبنى  
 على السكون لا محل له وعمل منصوب لفظا اسم لاو مراد مجرور تقديرًا  
 ٢ مضاف إليه لعمل ومتبول مرفوع لفظا خبره واسمه وخبره جملة  
 اسمية لا محل لها ابتدائية ( و ) عاطفة ( الثامن ) مرفوع لفظا مبتدأ  
 ( اسم ) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف  
 على احدهما ( ما ) مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه الاسم  
 ( و ) عاطفة ( لا ) مراد لفظه مجرور تقديرًا عطف على ( ما ) المشبهتين  
 مجرور لفظا صفة ما ولا ( بليس ) الباء حرف جر متعلق بالمشبهتين  
 وليس مراد لفظه مجرور به تقديرًا ومحل المجرور منصوب مفعول به  
 غير صريح للمشبهتين ( نحو ) معلوم ( ما التكبر لائقا للعالم ) مراد  
 لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه نحو وإذا اريد المعنى فما حرف شبهه  
 بليس مبنى على السكون لا محل له والتكبر مرفوع لفظا اسمه ولائقا  
 منصوب لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها ابتدائية  
 واللام حرف جر متعلق باللائقا والعالم مجرور به لفظا ومحل المجرور  
 منصوب مفعول به غير صريح له ( و ) عاطفة ( لا حسد حلالا )  
 مراد لفظه مجرور تقديرًا عطف على المثال السابق وإذا اريد المعنى  
 فلا حرف شبه بليس مبنى على السكون لا محل له وحسد مرفوع لفظا  
 اسمه وحلالا منصوب لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها  
 ابتدائية ( و ) عاطفة ( التاسع ) مرفوع لفظا مبتدأ ( الفعل ) مرفوع  
 لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على احدهما  
 ( المضارع ) مشغول باعراب الحكاية او صفة للفعل ( الخالي )  
 مرفوع تقديرًا صفة للفعل المضارع ( عن ) حرف جر متعلق  
 بالخالي ( انواصب ) مجرورة لفظا بعن ونحل المجرور منصوب  
 مفعول به غير صريح له ( و ) عاطفة ( الجوازم ) مجرورة لفظا معطوفة

٢ ولا نقل مجرور لفظا  
 كما زعم بعضهم اذا صله  
 مرأى فاعل اعلال  
 قاض فصار مراد



لفظاً مبتدأ (اسم) مرفوع لفظاً خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها  
معطوفة على أحدهما (كان) مراد لفظه مجرور تقديرًا أو لفظاً  
٦ أما بالتثنية على الصرف أو بغيره على غير الصرف مضاف إليه  
لاسم كما مر في أمثاله (و) عاطفة (أخواته) مجرورة معطوفة على  
كان والضمير المجرور مبني على النكسر مجرور محلاً مضاف إليه الأخوات  
(نحو) معلوم (كان الله تعالى عليهما حكيمًا) مراد لفظه مجرور تقديرًا  
مضاف إليه لنحو وإذا أريد المعنى فكان فعل ماضٍ من الأفعال الناقصة  
مبنى على القح لا محل له ولفظة الجلالة مرفوعة لفظاً اسمه وأعراب  
تعالى معلوم وعليهما منصوب لفظاً خبره وهو معهما جملة فعلية  
لا محل لها ابتدائية وحكيما منصوب لفظاً خبره بعد الخبر لكان أو صفة  
عليهما أو حار دائمة من فاعله (و) عاطفة (السادس) مرفوع لفظاً  
مبتدأ (خبر) مرفوع لفظاً خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها  
عطف على أحدهما (باب) مجرور لفظاً مضاف إليه الخبر (ان) مراد  
لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لباب وفيه وجه آخر سبق ذكره  
فتذكر (نحو) معلوم (ان البعث حق) مراد لفظه مجرور تقديرًا  
مضاف إليه لنحو وإذا أريد المعنى فإن حرف من الحروف المشبهة  
بالفعل يقتضى اسماً منصوباً وخبراً مرفوعاً والبعث منصوب لفظاً  
اسم ان وحق مرفوع لفظاً خبره واسم خبره جملة اسمية لا محل لها  
ابتدائية (و) عاطفة (السابع) مرفوع لفظاً مبتدأ (خبر)  
مرفوع لفظاً خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على  
أحدهما (لا) مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه الخبر (لنفي)  
ظرف مستقر مجرور محلاً لصفة لا أو مرفوع محلاً خبر مبتدأ محذوف  
أي هو أو منصوب محلاً حال من لا والعامل فيه معنى الفعل المستفاد  
من إضافة الخبر إلى لا أي خبر ثبت له على ما صرح به الفاضل العصام  
(الجنس) مجرور لفظاً مضاف إليه لنفي ومحل المجرور منصوب مفعول به

٦ من كونه مجرور القضا  
بالتثنية على الصرف  
أو بغيره على غير  
الصرف على ما في  
الرضى فلي تغفل «منه»

لا محل لها ابتدائية (نحو) معلوم (رحم الله تعالى النائب) مراد لفظه  
 مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فرحم فعل ماض مبنى  
 على القتح لا محل له ولفظة الجلالة من فوعة لفظا فاعله وهو معه جملة  
 فعلية لا محل لها ابتدائية واعراب تعالى معلوم والتائب منصوب لفظا  
 مفعول به صريح لرحم (و) عاطفة (الثاني) مرفوع مبتدأ (نائب)  
 مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على جملة  
 الاول الفاعل (الفاعل) مشغول باعراب الكتابة او مضاف اليه للتائب  
 (نحو) معلوم (رحم النائب) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه  
 لنحو واذا اريد المعنى فرحم فعل ماض مجهول مبنى على القتح لا محل له  
 والتائب مرفوع لفظا نائب فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها  
 ابتدائية (و) عاطفة (الثالث) مرفوع لفظا مبتدأ (المبتدأ)  
 مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على  
 القريبة او على البعيدة (و) عاطفة (الرابع) مرفوع لفظا مبتدأ  
 (الخبر) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف  
 على احدهما (نحو) معلوم (محمد خاتم الانبياء عليهم الصلوة  
 والسلام) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد  
 المعنى فمحمد مرفوع لفظا مبتدأ وخاتم مرفوع لفظا خبره وهو  
 معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية والانباء مجرور لفظا مضاف  
 اليه لخاتم وعلى حرف جر وهم ضمير مجرور متصل مبنى على السكون  
 مجرور محلا بعلى والجار مع المجرور ظرف مستقر وتحت ضميرهما  
 راجع الى الصلوة والسلام مبنى على السكون مرفوع محلا فاعله  
 وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا خبر مقدم والصلوة مرفوعة  
 لفظا مبتدأ مؤخر والجملة الاسمية لا محل لها دعائية والواو عاطفة  
 والسلام مرفوع لفظا معطوف على الصلوة وهو معه جملة اسمية  
 لا محل لها ابتدائية او اعتراضية (و) عاطفة (الخامس) مرفوع

(انواع) مجرورة لفظا مضاف اليه لاربعة (مرفوع) مرفوع  
لفظا خبر مبتدأ محذوف اى الاول وهو معه جملة اسمية لاجل لها  
ابتدائية او بدل من اربعة انواع بدل البعض بتقدير العائد الى  
المبدل منه اى منها (و) عاطفة (منصوب) مرفوع لفظا خبر  
مبتدأ محذوف اى الثانى وهو معه جملة اسمية لاجل لها عطف  
على جملة الاول مرفوع او مرفوع لفظا عطف على مرفوع  
على وجهين فى مرفوع (و) عاطفة (مجرور) مرفوع لفظا خبر  
مبتدأ محذوف اى الثالث وهو معه جملة اسمية لاجل لها معطوفة  
على القرينة او على البعيدة او المجرور مرفوع لفظا معطوف اما على  
المرفوع او على المنصوب (مختص) مرفوع لفظا صفة المجرور  
وقيل خبر مبتدأ محذوف اى هو والجملة مترضة (بالاسم) الباء  
حرف جر متعلق بمختص والاسم مجرور به لفظا ومحل المجرور  
منصوب مفعول به غير مصرح لمختص (و) عاطفة (مجزوم) مرفوع  
لفظا خبر مبتدأ محذوف اى الرابع وهو معه جملة اسمية لاجل لها  
معطوفة على القرينة او على البعيدة والمجزوم مرفوع لفظا معطوف  
اما على المرفوع واما على المجرور (مختص) مرفوع لفظا صفة  
لمجزوم او خبر المبتدأ محذوف كما قيل (بالفعل) الباء حرف جر  
متعلق بمختص والفعل مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به  
غير مصرح لمختص ثم اعلم انه يجوز ان يكون مجموع المعطوفات  
عطف بيان او بدل الكل من اربعة انواع او خبر مبتدأ محذوف  
اى هى او مفعول اعنى المقدور وان لم يساعد رسم الخط (اما)  
حرف شرط مبنى على السكون لاجل له (المرفوع) مرفوع لفظا  
مبتدأ (تسعة) الفاء جوابية مبنى على الفتح لاجل له وتسعة مرفوعة  
لفظا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لاجل لها تفصيلية (الاول)  
مرفوع لفظا مبتدأ (الفاعل) مرفوع لفظا خبر وهو معه جملة اسمية



(ضربين) مجرور به لفظا والجار مع المجرور ظرف مستقر وتحت  
هو راجع الى المبتدأ مبنى على القتح مرفوع محلا فاعله وهو معه  
جمله فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها  
ابتدائية ومعطوفة على جملة الباب الثاني في المعمول (معمول)  
مرفوع لفظا خبر مبتدأ محذوف اى الاول معمول وهو معه جملة  
اسمية لا محل لها ابتدائية (بالاصالة) ظرف مستقر مرفوع محلا  
صفة للمعمول او ظرف لغو متعلق بمعمول (و) عاطفة (معمول)  
مرفوع لفظا خبر المبتدأ محذوف اى الثاني معمول وهو معه جملة  
اسمية لا محل لها معطوفة على جملة الاول معمول بالاصالة (بالتبعية)  
مثل اعراب بالاصالة ويجوز ان يكون مجموع المعطوفين مجرورا  
عطف بيان لضربين ومرفوعا خبر مبتدأ محذوف اى هما معمول  
بالاصالة ومعمول بالتبعية ومنصوبا وان لم يساعده رسم الخط على  
انه معمول به لاعتنى المقدر على ما صرح به في بعض شروح الكافية  
(اى) حرف تفسير وعطف مبنى على السكون لا محل له (اعرابه)  
مرفوع لفظا مبتدأ والضمير المجرور مبنى على الضم مجرور محلا  
مضاف اليه الاعراب (يكون) فعل مضارع من الافعال الناقصة  
مرفوع لفظا باعامل منوى وتحت ضمير هو راجع الى الاعراب مبنى  
على القتح مرفوع محلا (مثل) منصوب لفظا خبر ليكون  
وهو معها جملة فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية  
مرفوعة محلا على التوجيه الاول عطف بيان او بدل الكل من معمول  
بالتبعية او عطف تفسير له (اعراب) مجرور لفظا مضاف اليه لمثل  
(متبوعه) مجرور لفظا مضاف اليه لاعراب والضمير المجرور مبنى  
على الكسر مجرور محلا مضاف اليه لمتبوع (الضرب) مرفوع  
لفظا مبتدأ (الاول) مرفوع لفظا صفة للضرب (اربعة)  
مرفوع لفظا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية

بان وتحتة ضمير هو مبني على الفتح مرفوع محلا اسمه ومجديا اسم  
منسوب وخلق مرفوع لفظا نائب فاعله وهو معه مر كب منصوب  
لفظا خبره وهو معهما جملة فعلية لا محل لها صلة المحرف الموصول  
وهي في تأويل المفرد مرفوعة محلا فاعل ينبغي وهو معه جملة فعلية  
لا محل لها ابتدائية والضمير المجزوم مبني على الضم مجزور محلا مضاف  
اليه خلق (و) عاطفة (المعنوي) مرفوع لفظا مبتدأ (اثنان)  
مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على جملة  
فاللفظي على قسمين (الاول) مرفوع لفظا مبتدأ (رافع) مرفوع  
لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية (المبتدأ) مجزور  
لفظا مضاف اليه رافع (و) عاطفة (الخبر) مجزور لفظا معطوف  
على المبتدأ (نحو) معلوم (محمد رسول الله) مراد لفظه مجزور  
تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فمحمد مرفوع لفظا  
مبتدأ ورسول مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها  
ابتدائية ولفظة الجلالة مجزورة لفظا مضاف اليه لرسول (و)  
عاطفة (الثاني) مرفوع تقدير مابتدأ (رافع) مرفوع لفظا  
خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطوف على جملة الاول رافع  
المبتدأ (الفعل) مجزور لفظا مضاف اليه رافع (المضارع)  
مشغول باعراب الحسكية اوصفة للفعل (نحو) معلوم (يرحم الله  
تعالى النائب) مراد لفظه مجزور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد  
المعنى فيرحم فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوي ولفظة  
الجلالة مرفوعة لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية  
واعراب تعالى معلوم والتائب منصوب لفظا مفعول به ليرحم  
(الباب) مرفوع لفظا مبتدأ (الثاني) مرفوع تقدير اصفة للباب  
(في العمول) ظرف مستقر مرفوع محلا خبره وهو معه جملة اسمية  
لا محل لها ابتدائية (و) ابتدائية او عاطفة (هو) ضمير مرفوع  
منفصل مبني على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (على) حرف جر

واذا اريد المعنى فهذه هي اسم فعل مبنى على القتح لا محل لها على الصحيح والمذهب مرفوع لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتداءية ومن حرف جر متعلق بهيات ولفظة الجلالة مجرورة به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح لهيات واعراب تعالى معلوم (و) عاطفة (نراك ذنيا) مراد لفظه مجرور تقديره عطف على المثال السابق واذا اريد المعنى فنراك اسم فعل مبنى على الكسر لا محل له وتحت ضمير ان في انت مبنى على السكون مرفوع محلا فاعله والتاء حرف دال على تذكير الفاعل مبنى على القتح لا محل له او فاعله التاء وحده او مجموع انت على الاختلاف وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها ابتداءية وذنيا منصوب لفظا مفعول به صريح لترك (و) عاطفة (نحو) معطوف على نحو السابق (ما في الدنيا راحة) مراد لفظه مجرور تقديره مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاحرف نني مبنى على السكون لا محل له وفي حرف جر والدنيا مجرورة به تقديره والجار مع المجرور ظرف مستقر والراحة مرفوعة لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتداءية ويجوز ان يكون الظرف المستقر خبرا مقدما والراحة مبتدأ مؤخر كما صرح به المصنف في الاظهار والمبتدأ مع خبره جملة اسمية لا محل لها ابتداءية واما ما يقال من ان في الدنيا ظرف مستقر منصوب بخبر مقدم لما والراحة اسمه المؤخر فقير صحيح لان عمل ما اذا تقدم خبره على اسمه يكون ملغى (و) عاطفة (نحو) معطوف على نحو القريب او على البعيد (ينبغي للعالم ان يكون محمد يا خلقه) مراد لفظه مجرور تقديره مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فينبغي فعل مضارع مرفوع تقديره بعامل معنوي واللام حرف جر متعلق بينبغي والعالم مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له وان حرف ناصب ويكون فعل مضارع من الافعال الناقصة منصوب لفظا



معنوى وتحتة هو فاعله راجع الى المبتدأ وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا  
عطف على جملة يرفع (نحو) معلوم (خلق الله تعالى كل شئ) مراد لفظه  
مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فخلق فعل ماض مبنى  
على الفتح لا محل له ولفظة الجلالة مرفوعة لفظا فاعله وهو معه  
جملة فعلية لا محل لها ابتدائية واعراب تعالى معلوم وكل منصوب  
لفظا مفعول به لخلق وشئ مجرور لفظا مضاف اليه لكل (و) عاطفة  
(نزل القرآن نزولا) مراد لفظه مجرور تقدير عطف على لفظه خلق  
الله تعالى كل شئ واذا اريد المعنى فنزل فعل ماض مبنى على الفتح  
لا محل له والقرآن مرفوع لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها  
ابتدائية ونزولا منصوب لفظا مفعول مطلق لنزل (و) ابتدائية  
او عاطفة (لا) انفى الجنس مبنى على السكون لا محل له (يد) مبنى على  
الفتح منصوب محلا اسم لا (لكل) ظرف مستقر وتحتة هو راجع الى  
اسم لا مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة  
محلا خبر واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها ابتدائية او معطوفة على  
جملة فاعله فعل يرفع (فعل) مجرور لفظا مضاف اليه لكل (من)  
حرف جر (مرفوع) مجرور لفظا بمن والجار مع المجرور ظرف  
مستقر وتحتة هو راجع الى اسم لا مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله  
وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا خبر بعد الخبر لا وفيه وجوه اخر  
ذكرها بعض اولى الالباب وقد ذكرتها فى صدر الكتاب فلا تغفل  
(فان) الفاء للتفصيل وان حرف شرط مبنى على السكون لا محل له  
(تم) فعل ماض مبنى على الفتح مجزوم به محلا وتحتة هو راجع الى الفعل  
مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها فعل  
الشرط (ب) الباء حرف جر متعلق بتم والضمير المجرور مبنى على الكسر  
فمحله القرب مجرور بالباء ومحله البعيد منصوب مفعول به غير مصرح لثم  
(كلاما) منصوب لفظا حال من فاعل تم او ضمير او خبر منصوب

بيان لهذه وما قيل او مرفوع او منصوب على الوصف المقطوع فقد  
عرفت فساده على الوجه المقطوع (تجزم) فعل مضارع مرفوع  
لفظا بعامل معنوي وتحت ضمير هي راجع الى المبتدأ مبني على الفتح  
مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلها خبر المبتدأ  
وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية او اعتراضية (فعلين) منصوب  
لفظا مفعول به لتجزم (مسميين) اسم مفعول وتحت هما راجع الى  
فعلين مبني على السكون مرفوع محلا نائب فاعله وهو معه مركب  
منصوب لفظا صفة فعلين لالحال منه لان ذا الحال اذا كان نكرة  
محصنة وجب تقديم الحال عليه (شرطا) منصوب لفظا مفعول ثان  
لمسميين (و) عاطفة (جزاء) منصوب لفظا عطף على شرط  
وهنا سؤال مشهور وهو ان عمل اسم المفعول في المفعول به يشترط  
فيه الحال او الاستقبال والظاهر في جوابه ان يقال انه من حكاية  
الحال الماضية كما في قوله تعالى \* وكلهم باسط ذراعيه (و) عاطفة  
(القياسي) مرفوع لفظا مبتدأ (تسعة) مرفوعة لفظا خبر وهو  
معه جملة اسمية لا محل لها عطف على جملة فالسماعى تسعة واربعون  
(الاول) مرفوع لفظا مبتدأ (الفعل) مرفوع لفظا خبر وهو  
معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية (مطلقا) منصوب لفظا مفعول  
مطلق لاطلق المقدرا ومفعول به لا عنى المقدرا وحال من الخبر تأويله  
بالمفعول عند الجمهور اى عرفت الفعل حال كونه مطلقا على ما صرخ به  
الفاضل العصام في امثاله او بلانأويل عند من جوز الحال من الخبر  
(فكل) الفاء للتفصيل وكل مرفوع لفظا مبتدأ (فعل) مجرور  
لفظا مضاف اليه لكل (رفع) فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل  
معنوي وتحت ضمير هو راجع الى المبتدأ مبني على الفتح مرفوع محلا فاعله  
وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلها خبر وهو معه جملة اسمية لا محل لها  
تفصيلية (و) عاطفة (تنصب) فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل

جمله فعلية لاجل لها فعل الشرط وتقبل فعل مضارع مجهول  
 مجزوم به نغلاو التو به مرفوع لفظا نائب فاعله وهو مع جملة فعلية  
 لاجل لها جزاء الشرط والكاف ضمير مجرور متصل مبنى على الفتح  
 فمفعله القريب مجرور مضاف اليه التو به ونحله البعيد مرفوع فاعلها  
 وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية لاجل لها ابتدائية (و) عاطفة  
 (الخامسة عشرة) تركيب تعدادي وجزاؤه مبنيان على الفتح مرفوع  
 محلا مبتدأ (اذا ما) مراد لفظه مرفوع تقدير اخباره وهو مع جملة  
 اسمية لاجل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (اذا ما تعمل يعلم  
 تكن خير الناس) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو و اذا اريد  
 المعنى فاذا اسم شرط مبنى على السكون منصوب محلا مفعول فيه لفعل  
 الشرط على الاصح وما حرف زائد مبنى على السكون لاجل له وتعمل  
 فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحت ضميران في انت فاعله وهو مع  
 جملة فعيلة لاجل لها فعل الشرط الباء حرف جر متعلق بتعمل  
 والعلم مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له  
 والكاف ضمير مجرور متصل مبنى على الفتح فمفعله القريب مجرور مضاف  
 اليه للعلم ومحله البعيد مرفوع فاعله وتكن فعل مضارع مجزوم به لفظا  
 وتحت ضميران في انت مبنى على السكون مرفوع محلا اسماء والتاء حرف  
 دال على تذكير الفاعل مبنى على الفتح لاجل له وخير اسم تفضيل وتحت  
 ضميران في انت مبنى على السكون مرفوع محلا فاعله وهو مع مركب  
 منصوب لفظا خبره وهو معهما جملة فعلية لاجل لها جزاء الشرط والناس  
 مجرور لفظا مضاف اليه لخبر وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية  
 لاجل لها ابتدائية (و) ابتدائية او اعتراضية (هذه) الهاء حرف تنبيه مبنى  
 على السكون لاجل له وهذه اسم اشارة مبنى على الكسر او على السكون  
 مرفوع محلا مبتدأ (الاحدى عشرة) تركيب تعدادي والجزء الاول مبنى  
 على السكون والثاني مبنى على الفتح مرفوع محلا صفة او بدل او عطف



مبنى على الضم منصوب محلا مفعول به ليغض ولفظه الجلالة  
 مرفوعة لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لاجل لها جزاء الشرط  
 وفعل الشرط مع جزاءه جملة شرطية مرفوعة محلا خبر المبتدأ  
 وهو معه جملة اسمية لاجل لها ابتدائية او فعل الشرط وحده  
 او جزاء الشرط وحده مرفوع محلا خبر المبتدأ ولا خبر لهذا المبتدأ  
 كما مر و اعراب تعالى معلوم ( و ) عاطفة ( الثالثة عشرة ) تركيب  
 تعدادي و جزاءه مبنيان على الفتح مرفوع محلا مبتدأ ( حيثما )  
 مراد لفظه مرفوع تقدير خبره وهو معه جملة اسمية لاجل لها  
 عطف على احدهما ( نحو ) معلوم ( حيثما ) تفعل بكاتب فاعلك (   
 مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو و اذا اريد المعنى فحيث اسم  
 شرط مبنى على الضم منصوب محلا مفعول فيه لفعل الشرط على  
 الاصح و ما حرف زائد قاطع عن الاضافة مبنى على السكون لاجل له  
 وتفعل فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحت ضمير ان في انت فاعله  
 وهو معه جملة فعلية لاجل لها فعل الشرط ويكتب فعل مضارع  
 مجزوم به لفظا والفعل مرفوع لفظا نائب فاعله وهو معه  
 جملة فعلية لاجل لها جزاء الشرط والكاف ضمير مجرور متصل مبنى  
 على الفتح مجرور محلا مضاف اليه للفعل وفعل الشرط مع جزاءه  
 جملة شرطية لاجل لها ابتدائية ( و ) عاطفة ( الرابعة عشرة )  
 تركيب تعدادي و جزاءه مبنيان على الفتح مرفوع محلا مبتدأ  
 ( اذا ) مراد لفظه مرفوع تقدير خبره وهو معه جملة اسمية  
 لاجل لها عطف على احدهما ( نحو ) معلوم ( اذا ) نائب قبل  
 تو بتك ( مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو و اذا اريد  
 المعنى فاذا اسم شرط مبنى على السكون منصوب محلا مفعول فيه  
 للشرط على الاصح و ما حرف زائد مبنى على السكون لاجل له وتنب  
 فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحت ضمير ان في انت فاعله وهو معه

السكون منصوب محلاً مفعول فيه لفعل الشرط على الاصح وتحت  
 فعل مضارع مجزوم به لفظاً وتحت ضمير ان في انت فاعله وهو معه  
 جملة فعلية لا محل لها فعل الشرط وتهلك فعل مضارع مجزوم به  
 لفظاً وتحت ضمير ان في انت فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها  
 جزاء الشرط وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية لا محل لها  
 ابتدائية (و) عاطفة (الحادي عشرة) تركيب تعدادي والجزأ  
 مبدئان على الفتح مرفوع محلاً مبتدأ (اني) مر دلغته مرفوع  
 تقدير خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على احدهما  
 (نحو) معلوم (اني تدين بعلمك الله تعالى) مراد لفظه مجرور  
 تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاني اسم شرط مبني على  
 السكون منصوب محلاً مفعول فيه لفعل الشرط على الاصح وتدين  
 فعل مضارع مجزوم به لفظاً وتحت ضمير ان في انت فاعله وهو معه  
 جملة فعلية لا محل لها فعل الشرط ويعلم فعل مضارع مجزوم به  
 لفظاً والكاف ضمير منصوب متصل مبني على الفتح منصوب محلاً  
 مفعول به يعلم واقله الجلالة مرفوعة لفظاً فاعله وهو معه جملة  
 فعلية لا محل لها جزاء الشرط وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية  
 لا محل لها ابتدائية واعراب تعالى معلوم (و) عاطفة (الثانية عشرة)  
 تركيب تعدادي والجزأ مبدئان على الفتح مرفوع محلاً مبتدأ (اي)  
 مراد لفظه مرفوع تقدير خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها  
 عطف على احدهما (نحو) معلوم (اي عالم يتكبر بفضله الله تعالى)  
 مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاني اسم  
 شرط مرفوع لفظاً مبتدأ وعالم مجرور لفظاً مضاف اليه لاي  
 ويتكبر فعل مضارع مجزوم به لفظاً وتحت ضمير هو راجع الى المبتدأ  
 مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها  
 فعل الشرط وينقض فعل مضارع مجزوم به لفظاً والضمير المنصوب

الناقصة مجزوم به لفظاً وتحتد هو راجع الى من مبنى على الفتح مرفوع  
محلاً اسمه وناجياً مع فاعله المستتر منصوب لفظاً خبره وهو معهم  
جملة فعلية لا محل لها جزء الشرط وفعل الشرط مع جزائه جملة  
شرطية او فعلية مرفوعة محلاً خبر مبتدأ وهو معه جملة اسمية  
لا محل لها ابتدائية او فعل اشترط وحده او جزء الشرط وحده  
مرفوع محلاً خبر مبتدأ اولاً خبر لهذا المبتدأ والشرط والجزاء  
جعلاه مستغنياً عن الخبر فهذه اربعة اقوال والاول مختار الاستاذ  
وشيخه كما بينه في شرحه للاظهار والثاني مختار ابن هشام في معنى اللبيب  
فاحفظها ولا تكن من الغالين عن كلام الفضلاء الكاملين (و)  
عاطقة (التاسعة) مرفوعة لفظاً مبتدأ (ابن) مراد لفظه مرفوع  
تقدير خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عاطف على احدهما (نحو)  
معلوم (ابن تكن يدرك الموت) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف  
اليه لنحو واذا اريد المعنى فإن اسم شرط مبنى على الفتح منصوب  
محلاً مفعول فيه لفعل الشرط والجزاء على الاختلاف قال الرضي  
الحق هو الاول وقس عليه ما سياتى وتكن فعل مضارع من الافعال  
انامة مجزوم به لفظاً وتحتد ضمير ان في انت مبنى على السكون مرفوع  
محلاً فاعله وقد عرفت حال التاء وهو معه جملة فعلية لا محل لها  
فعل الشرط ويدرك فعل مضارع مجزوم به لفظاً والكاف ضمير  
منصوب متصل مبنى على الفتح منصوب محلاً مفعول به ليدرك  
والموت مرفوع لفظاً فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها جزء  
الشرط وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية او فعلية لا محل لها  
ابتدائية (و) عاطقة (العاشر) مرفوعة لفظاً مبتدأ (مبنى) مراد  
لفظه مرفوع تقدير خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عاطف  
على احدهما (نحو) معلوم (مبنى تحسد تهلك) مراد لفظه مجرور  
تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فمبنى على شرط مبنى على



اليه اى اذا ما تفعل ذنب اسئل من ذلك الذنب فتكلف بعيدا واما ثانيا  
 فلان تقدير العائد في امثاله ضعيف على ما في الرضى وممتنع على ما في  
 معنى اللبيب (و) عاطفة (السابعة) مرفوعة لفظا مبتدأ (ما) مراد  
 لفظه مرفوع تقديره خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على  
 احدهما (نحو) معلوم (ما تفعل من خير تجده عند الله تعالى) مراد  
 لفظه مجرور تقديره مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فالاسم شرط مبنى  
 على السكون منصوب محلا مفعول به لتفعل وهو فعل مضارع مجزوم به  
 لفظا وتحت ضمير ان في انت مبنى على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه  
 جملة فعلية لا محل لها فعل الشرط ومن خير ظرف مستقر وتحت هو  
 راجع الى ما مبنى على القح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية  
 او مركب منصوب محلا حال من ما ومن قال انه ظرف لغو لتفعل  
 فكلامه لغو وتجد فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحت ضمير ان  
 في انت مبنى على السكون مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية  
 لا محل لها جزاء الشرط والضمير المنصوب مبنى على الضم منصوب  
 محلا مفعول به لتجد وعند منصوب على الظرفية مفعول فيه لتجد  
 ولفظة الجلالة مجرورة لفظا مضاف اليه عند وفعل ان شرط مع  
 جزائه جملة شرطية او فعلية لا محل لها ابتدائية (و) عاطفة (الثامنة)  
 مرفوعة لفظا مبتدأ (من) مراد لفظه مرفوع تقديره خبره وهو  
 معه جملة اسمية لا محل لها عطف على احده (نحو) معلوم (من  
 يعمل عملا صالحا يكن ناجيا) مراد لفظه مجرور تقديره مضاف اليه  
 لنحو واذا اريد المعنى فن اسم شرط مبنى على السكون مرفوع محلا  
 مبتدأ ويعمل فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحت هو راجع الى من  
 مبنى على القح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها  
 فعل الشرط وعلامة منصوب لفظا مفعول به او مفعول مطلق ليعمل  
 وصالحا منصوب لفظا صفة لعملا ويمكن فعل مضارع من الافعال

مر فوعة لفظاً مبتدأ (ان) مر ادلفظه مر فوع تقدير خبره وهو معه  
 جملة اسمية لا محل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (ان تب  
 يغفر ذنوبك) مر ادلفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد  
 المعنى فان حرف شرط مبنى على السكون لا محل له وتب فعل مضارع  
 مجزوم به لفظاً وتحت ضمير ان في انت مبنى على السكون مر فوع محلا  
 فاعله والتاء حرف دال على تكبير الفاعل مبنى على القح لا محل له وهو  
 معه جملة فعلية لا محل لها فعل الشرط ويغفر فعل مضارع مجزوم به  
 لفظاً والذنوب مر فوعة لفظاً نائب فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها  
 جزاء الشرط وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية او فعلية  
 لا محل لها ابتدائية وقص على هذا ما سيجي (و) عاطفة (السادسة)  
 مر فوع لفظاً مبتدأ (مهما) مر ادلفظه مر فوع تقدير خبره وهو  
 معه جملة اسمية لا محل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (مهما  
 تفعل تسئل منه) مر ادلفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد  
 المعنى فمهما اسم شرط مبنى على السكون منصوب محلا مفعول به لتفعل  
 وهو فعل مضارع مجزوم به ٧ لفظاً وتحت ضمير ان في انت مبنى على  
 السكون مر فوع محلا فاعله والتاء حرف دال على تكبير الفاعل مبنى  
 على القح لا محل لها وهو معه جملة فعلية لا محل لها فعل شرط وتسئل  
 فعل مضارع مجزوم به لفظاً وتحت ضمير ان في انت مبنى على  
 السكون مر فوع محلا نائب فاعله وقد عرفت حال التاء فيما مر وهو  
 معه جملة فعلية لا محل لها جزاء الشرط ومنه ظرف لغو وتسئل وفعل  
 الشرط مع جزائه جملة شرطية او فعلية لا محل لها ابتدائية هذا وما  
 قيل ان مهما ظرف منصوب محلا مفعول فيه تسئل او هو مر فوع محلا  
 مبتدأ بتقدير العائد في الشرط اى تفعله ففيه بحث اما ولا فلان المعنى  
 ليس على الظرفية لان المعنى حينئذ يكون اذا ما تفعل تسئل من ذلك  
 الزمان ولا يحصل له وان قال ان مفعول تفعل محذوف وضمير منه راجع

٧ اى بمهما فيكون  
 عاملا ومعمولا من جهتين  
 ومثله جائز على ما في  
 حاشية القاضي للولى  
 شهاب الدين « منه »

لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فالعبادة مرفوعة  
لفظا مبتدأ ولفظة الجلالة مجرورة لفظا مضاف اليها للعبادة ومحل  
المجرور منصوب مفعول به صريح لها على ما صرح به المصنف  
في الاظهار واعراب تعالى معلوم وخير اسم تفضيل ونحوه ضمير  
هي راجع الى العبادة مبني على القبح مرفوع محلا فاعله وهو معه  
مر كب مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها ابتداءً  
(و) عاطفة (الثامن) مرفوع لفظا مبتدأ (الاسم) مرفوع لفظا  
خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها معطوفة على احدهما (الثام)  
مشغول باعراب الحكاية اوصفة الاسم (فهو يعمل النصب)  
تذكر ما قلنا في امثاله (نحو) معلوم (التراويح عشرون ركعة)  
مر اذ لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فالتراويح  
مرفوعة لفظا مبتدأ وعشرون مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة  
اسمية لامحل لها ابتداءً وركعة منصوبة لفظا تمييز من عشرون  
(و) عاطفة (التاسع) مرفوع لفظا مبتدأ (معنى) مرفوع تقدير  
خبره وهو معه جملة اسمية لامحل لها عطوف على احدهما  
(الفعل) مشغول باعراب الحكاية او مضاف اليه للمعنى (اي)  
حرف تفسير على القول الشهير او حرف عطوف مبني على السكون  
لامحل له (كل) مرفوع لفظا عطوف بيان او بدل من معنى الفعل  
او عطوف تفسيره (لفظ) مجرور لفظا مضاف اليه لكل (يفهم)  
فعل مضارع مجهول مرفوع لفظا بعامل مفعول به (منه) من حرف  
جر متعلق بفهم والضمير المجرور مبني على الضم فمفعله القريب مجرور  
عن ومحل البعيد منصوب مفعول به غير صريح ليفهم (معنى)  
مرفوع تقدير نائب فاعله وهو معه جملة فعلية مجرورة لفظا صفة  
لللفظ (الفعل) مجرور لفظا مضاف اليه معنى (نحو) معلوم (هيئات  
المدن من الله تعالى) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو



اسم التفضيل والهداية من الملك الجليل وبعضهم هنا وجوه الاحتمال  
 تركناها لخلوها عن المال وههنا سؤال مشهور يغفل عنه من غفل  
 عن كلام الجمهور وهو ان عمل ما مشروط بعدم الفصل بينه وبين  
 اسمه بان ولا بالخبر ولا بغيرهما فكيف ينصب ما احسن وجوابه  
 ان الفصل يما ذكره ان كان مانعا الا ان الفصل بمن ليس مانعا على  
 ما في الرضى (و) عاطفة (السادس) مرفوع لفظا مبتدأ (المصدر)  
 مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على  
 احدهما (فهو ايضا يعمل عمل فعله) تذكر ما قلنا في امثاله (نحو)  
 معلوم (يحب الله تعالى اعطاه عبيده فقيرا درهما) مراد لفظه  
 مجرور تقدير مضاف اليه نحو واذا اريد المعنى فيجب فعل مضارع  
 مرفوع لفظا يعامل معنوي ولفظة الجلالة مرفوعة لفظا فاعله  
 وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية واعراب تعالى معلوم واعطاء  
 منصوب لفظا مفعول به ليحب واللام حرف جر متعلق باعطاء الضمير  
 المجرور مبني على الضم فمحله القريب مجرور باللام ومحله البعيد منصوب  
 مفعول له لا عطاء وعبيده مرفوع لفظا فاعل اعطاء والضمير المجرور  
 مبني على الضم مجرور محلا مضاف اليه اعيد وفقيرا منصوب لفظا  
 مفعول اول لا عطاء ودرهما منصوب لفظا مفعول ثان له (و) عاطفة  
 (السابع) مرفوع لفظا مبتدأ (الاسم) مرفوع لفظا خبره وهو  
 معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على احدهما (المضاف) مشغول  
 باعراب الكتابة اوصفة للاسم (فهو) الفاء تفصيلية وهو ضمير  
 مرفوع منفصل مبني على القتح مرفوع محلا مبتدأ (يعمل) فعل مضارع  
 مرفوع لفظا يعامل معنوي وتحت ضمير هو راجع الى المبتدأ مبني  
 على القتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا  
 خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها تفصيلية (الجر) منصوب  
 لفظا مفعول به ليعمل (نحو) معلوم (عبادة الله تعالى خير) مراد

ابتدائية والضمير المجرور مبنى على السكون مجرور بحلا مضاف اليه  
 للثواب (و) عاطفة (المعصية) فيج عذابها (مراد لفظه مجرور  
 تقدير اعطف على لفظ العبادة حسن ثوابها واذا اريد المعنى فالمعصية  
 مرفوعة لفظا مبتدأ وقيم صفة مشبهة وعذاب مرفوع لفظا  
 فاعله وهو معه مركب مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية  
 لاجل لها ابتداء ثبوت الضمير المجرور مبنى على السكون مجرور بحلا مضاف  
 اليه لعذاب (و) عاطفة (الخامس) مرفوع لفظا مبتدأ (اسم)  
 مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لاجل لها اعطف على  
 اخدهما (الفضل) مفعول باعراب الحكاية او مضاف اليه لاسم  
 (فهو يعمل عمل فعله) اعزابه ظاهر مما قبله فتذكر (نحو) معلوم  
 (ما من رجل احسن فيه الحلم من في العالم) مراد لفظه مجرور تقدير  
 مضاف اليه نحو واذا اريد المعنى فما حرف مشبه بلبس مبنى على  
 السكون لاجل له اومن حرف جر زائد خبره متعلق بشئ ورجل  
 مجرور لفظا بمن ومحل المجرور مرفوع اسم ما واحسن اسم تفضيل  
 والحلم مرفوع لفظا فاعله وهو معه مركب منصوب لفظا خبره كما  
 ذكره المصنف في الامتحان واسمه وخبره جملة اسمية لاجل لها ابتدائية  
 فوق حرف جر متعلق باحسن والضمير المجرور مبنى على الكسر  
 فاعله القريب مجرور بني ومحل البعيد منصوب مفعول فيه لاحسن  
 او الجار والمجرور ظرف مستقر منصوب بحال من الحلم ومن حرف  
 جر متعلق ايضا باحسن والضمير المجرور مبنى على الضم فاعله القريب  
 مجرور بمن ومحل البعيد منصوب مفعول به غير صريح لاحسن وفي  
 الحرف جر والعالم مجرور به لفظا والجار مع المجرور ظرف مستقر  
 ونحوه هو راجع الى ضمير منه مبنى على الفتح مرفوع بحلا فاعله وهو  
 معه جملة فعلية منصوبة بحال منه \* واما جملة ظرف فلما  
 لاحسن فهو ليس بحسن كما لا يخفى على من نظر الى بحث شرط عمل



مفعول به او مفعول مطلق ليعمل (فعله) مجرور لفظا مضاف اليه  
 للعمل والضمير المجرور مبنى على الكسر مجرور محلا مضاف اليه  
 للفعل (المجهول) مجرور لفظا صفة الفعل او منصوب باعنى المقدر  
 او مرفوع خبر مبتدأ محذوف (نحو) معلوم (كل نائب مقبول  
 ثوبته) مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف اليه لنحو واذا ارى المعنى  
 فكل مرفوع لفظا مبتدأ وتائب مجرور لفظا مضاف اليه لكل  
 ومقبول اسم مفعول والنوبة مرفوعة لفظا نائب فاعله وهو معه  
 مركب مرفوع لفظا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها  
 ابتدائية والضمير المجرور مبنى على الضم مجرور محلا مضاف اليه للنوبة  
 (و) عاطفة (الرابع) مرفوع لفظا مبتدأ (الصفة) مرفوعة  
 لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على احدهما  
 (المشبهة) مشغولة باعراب الحكاية او صفة للصفة (فهى) الفاء  
 تفصيلية وهى ضمير مرفوع منفصل مبنى على القح مرفوع محلا مبتدأ  
 (ايضا) منصوب لفظا مفعول مطلق لا ضم المقدر وهو فعل ماض  
 مبنى على القح لا محل له وتحت ضمير هو راجع الى الحكم المذكور مبنى  
 على القح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها اعتراضية  
 (تعمل) فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحت ضمير هى  
 راجع الى المبتدأ مبنى على القح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية  
 مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها تفصيلية  
 (عمل) منصوب لفظا مفعول به او مفعول مطلق لتعمل (فعلها)  
 مجرور لفظا مضاف اليه لعمل والضمير المجرور مبنى على السكون  
 مجرور محلا مضاف اليه للفعل (نحو) معلوم (العبادة حسن ثوابها)  
 مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف اليه لنحو واذا ارى المعنى فالعبادة  
 مرفوعة لفظا مبتدأ وحسن صفة مشبهة وثواب مرفوع لفظا  
 وهو معه مركب مرفوع لفظا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها



(الفاعل) مشغول بأعراب الحكاية عند المصنف مضاف إليه عند البعض كما مر غير مرة (فهو) الفاء تفصيلية وهو ضمير مرفوع منفصل مبنى على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (يعمل) فعل مضارع مرفوع لقظا بعامل معنوى وتحتة هو راجع الى المبتدأ مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها تفصيلية (عمل) منصوب لفظا مفعول به او مفعول مطلق نوعى لعمل بتقدير الموصوف والمضاف اى عملا مثل عمل فعله ويقال ايضا مفعول مطلق للاستشبيه ٩ (فعله) مجرور لفظا مضاف اليه للعمل والضمير المجرور مبنى على الكسر مجرور محلا مضاف اليه للفعل (المعلوم) مجرور لفظا صفة للفعل ويحتمل ان يكون منصوبا بايعنى المقدرا او مرفوعا بتقدير المبتدأ (نحو) معلوم (كل حسود محرق حسده عمله) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فكل مرفوع لفظا مبتدأ أو حسود مجرور لفظا مضاف اليه لكل ومحرق اسم فاعل وحسد مرفوع لفظا فاعله وهو معه مرفوع مرفوع لفظا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية والضمير المجرور مبنى على الضم مجرور محلا مضاف اليه الحسد وعمل منصوب لفظا مفعول به محرق والضمير المجرور مبنى على الضم مجرور محلا مضاف اليه العمل (و) عاطفة (الثالث) مرفوع لفظا مبتدأ (اسم) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على القريبة او على البعيدة (المفعول) مشغول بأعراب الحكاية او مضاف اليه للاسم (فهو) الفاء تفصيلية وهو ضمير مرفوع منفصل مبنى على الفتح مرفوع محلا مبتدأ (يعمل) فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحتة ضمير هو مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها تفصيلية (عمل) منصوب لفظا

٩ (كما في قوله تعالى  
وهي تمر من السحاب  
اي تمر مرا مثل مر  
السحاب قال الفاضل  
العصام في الاطول  
في تقدير مثل مر  
السحاب بالقرينة  
فالتشبيه تشبيه مرسل  
و يدعى ان مرور  
الجبال عين السحاب  
فهو تشبيه مؤكد  
فاعرفه انتهى « منه »

عطف على القريب أو على البعيد وإذا أريد المعنى فاحرف نفي  
مبنى على السكون لا محل له و زال فعل ماض من الأفعال الناقصة  
مبنى على الفتح لا محل له والمذنب مرفوع لفظا اسميه وبعيدا مع  
فاعله المستتر منصوب لفظا خبره وهو معهما جملة فعلية لا محل لها  
ابتدائية ومن حرف جر متعلق ببعيدا ولفظة الجلالة مجرورة به لفظا  
ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح لبعيدا وأعراب تعالى  
معلوم (و) عاطفة (تقبل التوبة) ما دام الروح داخل في البدن  
من إذا فاعله مجرور تقدير اعطف على القريب أو على البعيد وإذا أريد  
المعنى فتقبل فعل مضارع مجهول مرفوع لفظا بمصالح مفعول  
والتوبة مرفوعة لفظا نائب فاعله وهو مع جملة فعلية لا محل لها  
ابتدائية وما حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له ودام فعل  
ماض من الأفعال الناقصة مبنى على الفتح لا محل له والروح مرفوع  
لفظا اسميه وإذا خلا مع فاعله المستتر منصوب لفظا خبره وهو معهما  
جملة فعلية لا محل لها صفة المخوف الموصول وهى فى تأويل المفرد  
منصوبة محلا مفعول فيه للقبول بتقدير الزمان لأن معنى ما المصدرية  
الزمانية أنها النابتة عن الزمان لأنها زمان فى نفسها كما فى الانتقال  
للأغنام السيوطى فاحفظه فان أكثر الناس عنه غافلون وفى حرف  
جر متعلق بدا خلا والبدن مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب  
مفعول فيه لداخل (و) عاطفة (ليس الله تعالى جسما) مراد  
لفظة مجرور تقدير اعطف على القريب أو على البعيد وإذا أريد  
المعنى فليس فعل ماض من الأفعال الناقصة مبنى على الفتح  
لا محل له ولفظة الجلالة مرفوعة لفظا اسميه وأعراب تعالى معلوم  
وجسما منصوب لفظا خبره وهو معهما جملة فعلية لا محل لها ابتدائية  
(و) عاطفة (الثانى) مرفوع تقدير مبدأ (اسم) مرفوع لفظا  
خبره وهو مع جملة اسمية لا محل لها معطوفة على جملة الأول الفعل



متعلق بلتم والضمير المجرور مبنى على الكسر فتحمله القريب مجرور  
 بالباء ومحله البعيد منصوب مفعول به غير صريح لم يتم ( بل ) حرف  
 عاطف مبنى على السكون لا محله ( احتاج ) فعل ماض مبنى على  
 القتح مجزوم محلايان وتحتوه وهورا جمع الى الفعل مبنى على القتح مرفوع  
 محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها عطف على الجملة الشرطية  
 ( الى ) حرف جر متعلق باحتاج ( خبر ) مجرور لفظا بالي ومحل المجرور  
 منصوب مفعول به غير صريح لا احتاج ( منصوب ) مجرور لفظا  
 صفة الخبر ( يسمى ) فعل مضارع مجهول مرفوع تقديرا بعامل  
 معنوي وتحتوه وهورا جمع الى الفعل نائب فاعله وهو معه جملة فعلية  
 لا محل لها جزاء الشرط والجملة الشرطية لا محل لها عطف على  
 الجملة الشرطية السابقة ( فعلا ) منصوب لفظا مفعول ثان يسمى  
 ( ناقصا ) مشغول باعراب الحكاية او صفة لفعلا ( نحو ) معلوم  
 ( كان الله تعالى عالما حكيم ) مراد لفظه مجرور تقديرا مضاف اليه  
 لنحو واذا اريد المعنى فيكون فعل ماض من الافعال الناقصة مبنى  
 على القتح لا محل له وللفظة الجلالة مرفوعة لفظا اسمه واعراب تعالى  
 معلوم وعليا مع فاعله المستتر مركب منصوب لفظا خبره وهو  
 معهما جملة فعلية لا محل لها ابتدائية وحكما ايضا منصوب لفظا  
 خبر به الخبر لكان او صفة لعليا او حال من فاعل عليا ( و ) عاطفة  
 ( صار العاصي مستحقا للعذاب ) مراد لفظه مجرور تقديرا عطف  
 على لفظ كان الله تعالى الخ واذا اريد المعنى فصار فعل ماض من  
 الافعال الناقصة مبنى على القتح لا محل له والعاصي مرفوع تقديرا  
 اسمه ومستحقا مع فاعله المستتر منصوب لفظا خبره وهو معهما جملة  
 فعلية لا محل لها ابتدائية واللام حرف جر متعلق بمستحقا والعذاب  
 مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له ( و )  
 عاطفة ( مازال المذنب بعيدا من الله تعالى ) مراد لفظه مجرور تقديرا



ان كان بمعنى صار ( يسمى ) فعل مضارع مجهول مرفوع تقديره  
 يعامل معنوي وتحت هورا جمع الى الفعل مبنى على القتح مرفوع محلا  
 نائب فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها جزاء الشرط والجملة الشرطية  
 لا محل لها تفصيلية هذا واما ما قيل من ان جملة يسمى مجزومة محلا  
 جزاء الشرط فمردود بان كون الجملة الجزائية ذات الاعراب مخصوص  
 بما بعد النفاذ اذا كان لا يخفى ومن قال ان يسمى مرفوع تقديره مجزوم محلا  
 بان فمردود ايضا لان ان في هذه الصورة دلغى عن العمل بالنسبة الى الجزاء  
 حتى صار مثل لم ولو في الجزم للفعل الواحد على ما صرح به الرضى  
 وارتضاء الفاضل العصام لان هذا الالغاء ليس بواجب بل جائز حتى  
 يجوز ان يقرأ اسم بالجزم على ما في الرضى ايضا من رام وجهه فليرجع  
 اليه هذا مذهب المتأخرين واختيار المحققين واما المتقدمون فاختلفوا  
 فيه فقال سيبويه ان الجزاء في مثل هذه الصورة محذوف اى يسمى بالجزم  
 وان يسمى المذكور على نية التقديم دال على الجزاء المحذوف وقال  
 الكوفيون ان يسمى المذكور جزاء الشرط على حذف الناء فتكون  
 الجملة مجزومة المحل لان تقدير الناء كذا على ما في معنى اللبيب وقال  
 الرضى ما ذكر سيبويه والكوفيون مخصوص بالضرورة والكلام  
 في السعة والحق ما قاله المتأخرون ( فعلا ) منصوب لفظا مفعول ثان  
 ليسمى ( تاما ) مشغول باعراب الحكاية او صفة لفعلا ( نحو ) معلوم  
 ( علم الله تعالى ) مراد لفظه مجرور تقديره مضاف اليه لنحو واذا اريد  
 المعنى فعلم فعل ماض مبنى على القتح لا محل له وللفظة الجلالة مرفوعة  
 لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية ( و ) عاطفة  
 ( ان ) حرف شرط مبنى على السكون لا محل له ( لم ) حرف جازم  
 مبنى على السكون لا محل له ( ينم ) فعل مضارع مجزوم تقديره بل ومحلا  
 بان وتحت هورا جمع الى الفعل مبنى على القتح مرفوع محلا فاعله  
 وهو معه جملة فعلية لا محل لها فعل الشرط ( به ) الباء حرف جر

مبتدأ (لام) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطاف  
 على الجملة القريبة او على البعيدة (الامر) مجرور لفظا مضاف اليه  
 للام (نحو) معلوم (ليعمل عملا صالحا) مراد لفظه مجرور تقدير  
 مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاللام حرف جازم مبني على الكسر  
 لا محل له و يعمل فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحت ضمير هو راجع الى  
 غائب مبني على القح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها  
 ابتدائية ونحلا منصوب لفظا مفعول به او مفعول مطلق اي عمل  
 كما صرح به الرضي والمولى على القاري في امثاله وصالحا منصوب  
 لفظا صفة لعملا (و) عاطفة (الرابعة) مرفوعة لفظا مبتدأ (لا)  
 مراد لفظه مرفوع تقدير خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها  
 عطاف على احدهما (في النهي) ظرف مستقر مرفوع محلا صفة  
 للاو خبر مبتدأ محذوف اي هو او منصوب محلا حال من لا على قول  
 (نحو) معلوم (لا تذب) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو  
 واذا اريد المعنى فلا حرف جازم مبني على السكون لا محل له وتذب  
 فعل مضارع مجزوم به لفظا وتحت ان في انت مبني على السكون مرفوع  
 محلا فاعله والتاء حرف دال على تذكير الفاعل مبني على القح لا محل له  
 وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية او اعتراضية (هذه) الهاء  
 حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له وذه اسم اشارة مبني على  
 الكسر او على السكون مرفوع محلا مبتدأ (الاربعة) مرفوعة لفظا  
 صفة او بدل الكل او عطاف بيان لهذه لام مرفوعة او منصوبة على  
 القطع للسبق (يجزم) فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوي  
 وتحت ضمير هي راجع الى هذه مبني على القح مرفوع محلا فاعله  
 وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا خبر ابتداء وهو معه جملة اسمية  
 لا محل لها ابتدائية او اعتراضية (فعلا) منصوب لفظا مفعول به تجزم  
 (واحدا) منصوب لفظا صفة لفعلا (و) عاطفة (الخامسة)

مفعول به تجزم (المضارع) مشغول بأعراب الحكاية أو صفة للفعل  
 (و) ابتدائية أو عاطفة أو اعتراضية (هي) ضمير مرفوع منفصل  
 مبنى على القتح مرفوع محلا مبتدأ (خسة عشر) تركيب تعدادي  
 والجزآن مبيان على القتح مرفوع محلا خبر وهو معه جملة اسمية  
 لا محل لها ابتدائية أو معطوفة على جملة النوع الخامس كلمات أو اعتراضية  
 (الاولى) مرفوعة تقديرأ مبتدأ (لم) مراد لفظه مرفوع تقديرأ  
 خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية (خو) معلوم (قوله  
 تعالى) مجرور لفظا مضاف اليه لنحو والضمير المجرور مبنى على الكسر  
 مجرور محلا مضاف اليه للقول وأعراب تعالى معلوم (لم يلد ولم يولد)  
 مراد لفظه مجرور تقديرأ بدل أو عطف بيان للقول أو مرفوع تقديرأ  
 خبر مبتدأ محذوف أي هو أو منصوب تقديرأ مفعول به لا عنى المقدر  
 وأما كونه مفعول القول فقد عرفت ما فيه وإذا ريد المعنى فلم يحرف  
 جازم مبنى على السكون لا محل له و يلد فعل مضارع مجزوم به لفظا  
 وتحتة هو راجع الى الله مبنى على القتح مرفوع محلا فاعله وهو معه  
 جملة فلية لا محل لها من الأعراب ابتدائية والو أو عاطفة ولم يحرف  
 جازم مبنى على السكون لا محل له ويولد فعل مضارع مجزوم به  
 لفظا وتحتة هو راجع الى الله مبنى على القتح مرفوع محلا نائب فاعله  
 وهو معه جملة فعلية لا محل لها عطف على جملة لم يلد (و) عاطفة  
 (الثانية) مرفوعة لفظا مبتدأ (لما) مراد لفظه مرفوع تقديرأ  
 خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على جملة الاولى لم  
 (خو) معلوم (لما ينفع عمرى) مراد لفظه مجرور تقديرأ مضاف اليه  
 لنحو وإذا ريد المعنى فلما حرف جازم مبنى على السكون لا محل له وينفع  
 فعل مضارع مجزوم به لفظا وعمرى مرفوع تقديرأ فاعله وهو معه جملة  
 فعلية لا محل لها ابتدائية والباء ضمير مجرور متصل مبنى على السكون  
 مجرور محلا مضاف اليه لعمر (و) عاطفة (الثالثة) مرفوعة لفظا



الحال فبنا الهيئة المفعول معنى كما صرح به في امثاله المولى حسن جلبي  
 في حاشية المطول او مجرور محلا صفة له بتقدير المتعلق معرفة اى  
 الكائن لمن قال على ما جوزه المتأخرون واختاره المصنف في الامتحان  
 او مرفوع محلا خبر مبتدأ محذوف اى هو لمن قال ويجوز ان يكون  
 صفة لقوله اذن تدخل الجنة بتقدير المتعلق معرفة واما جعله حالا  
 منه كما قيل به فمحل تأمل فتأمل ٩ ( قال ) فعل ماض مبنى على الفتح  
 لا محل له وتحتة هو راجع الى من مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله  
 وهو معه جملة فعلية لا محل لها صلة بالموصول او مجرور محلا صفة لمن  
 الموصوف ( اعلم انهم اختلفوا في ان الموصول وحده هل يقبل اعرابا  
 او مع الصلة فالجمهور على الاول بدليل ظهور الاعراب في نفس  
 الموصول اذا كان مفعلا نحو ليقم اليهم في الدار على ما في معنى اللبيب  
 ( اطبع الله تعالى ) مراد لفظه منصوب تقديرا مفعول به افعال  
 او مفعول مطلق له الاول للجمهور والثاني لابن الحاجب قال في معنى  
 اللبيب والاول هو الصواب وقال الرضى والثاني وهم من رآه فليرجع  
 اليه اعلم انه كثيرا ما يقال في امثاله مفعول القول وهو ملحق بالان كثر القائلين  
 لا يعلم ما هو ٧ وهو قبيح وقد عرفت ما هو فلا تغفل عنه واذا اريد  
 المعنى فاطيع فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحتة انا  
 عبارة عن المتكلم مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية  
 لا محل لها ابتدائية ولفظة الجلالة منصوبة لفظا مفعول به لاطيع  
 ( النوع ) مرفوع لفظا مبتدأ ( الخامس ) مرفوع لفظا صفة النوع  
 ( كلمات ) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية  
 ( تجزم ) فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحتة ضمير هي  
 راجع الى الكلمات مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة  
 فعلية مرفوعة محلا صفة لكلمات ولا محل لها استئنافية واما كونها  
 خبرا مبتدأ محذوف فضعيف كما موجهه ( القول ) منصوب لفظا

٩ لانه ليس بفاعل  
 ولا مفعول الا اذا كان  
 منصوبا باعنى المقدر  
 « منه »

٧ اى لا يعلم ما المراد  
 بالمفعول « منه »

لا محل له واحصل فعل مضارع منصوب لفظا بكي وتحتنه انا عبارة  
 عن المتكلم مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه بجهة فعلية  
 لا محل لها ابتدائية ولك ان تقول تهليلية والعلم منصوب لفظا  
 مفعول به لا حصل (و) عاطفة (الرابع) مرفوع لفظا مبتدأ (اذن)  
 مراد لفظه مرفوع تقديره خبره وهو معه بجهة اسمية لا محل لها  
 عطف على احدهما (نحو) معلوم (قولك) القول مجرور لفظا  
 مضاف اليه نحو والكاف ضمير مجرور متصل مبنى على الفتح مجرور  
 محلا مضاف اليه للقول (اذن تدخل الجنة) مراد لفظه مجرور  
 تقديره بدل الكل او عطف بيان للقول او مرفوع تقديره خبر مبتدأ  
 محذوف اي هو اذن الخ او منصوب تقديره مفعول به لا معنى المقدر  
 واما جعله مفعول القول كما اشتهر فلا مجال لان القول هنا ليس على  
 معناه المصدرى بل بمعنى اسم المفعول وقدر من التفصيل فيه فاحفظه  
 ولا تكن ممن ضاع الكلام لديه واذا اريد المعنى فاذا حرف ناصب  
 مبنى على السكون لا محل له وتدخل فعل مضارع منصوب لفظا باذن  
 وتحتنه ارفى انت مبنى على السكون مرفوع محلا فاعله والهاء حرف  
 دال على تذكير الفاعل مبنى على الفتح لا محل له وهو مع فاعله بجهة  
 فعلية لا محل لها ابتدائية ولك ان تقول جوابية وقد مر في الفاعل  
 قولان آخران فلا تظنوا عنهما يا ايها الاخوان والجنة منصوبة  
 لفظا مفعول فيه او مفعول به لتدخل على الاختلاف بين الجمهور  
 والجزمى والاول قول الجمهور رحمه المصنف والاكثر (لمن)  
 اللام حرف جر ومن اسم موصول او موصوف مبنى على السكون  
 مجرور محلا باللام والجار مع المجرور ظرف مستقر وتحتنه هورا جمع الى  
 القول مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه بجهة فعلية  
 او مركب منصوب محلا حال من القول والعامل فيه معنى التمثيل  
 المستفاد من نحو في مكانه قيل امثل قولك حال كونه لمن قال فيكون



مبنى على القمع مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها صلة  
 لان هي في تأويل المفرد منصوبة محلا مفعول به لا حب ولا غلبة الجلالة  
 منصوبة لفظا مفعول به لا طيع واعراب تعالى معلوم (و) عاطفة  
 (الثاني) مرفوع تقديره مبتدأ (لن) مراد لفظه مرفوع تقديره  
 خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على الجملة السابقة  
 (نحو) معلوم (لن يغفر الله تعالى للكافرين) مراد لفظه مجرور  
 تقديره مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فلن حرف ناصب مبنى على  
 السكون لا محل له ويغفر فعل مضارع منصوب لفظا بلن ولفظة  
 الجلالة مرفوعة لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية  
 واعراب تعالى معلوم واللام حرف جر متعلق بغفر والكافرين  
 مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح ليغفر  
 ومفعوله الصريح محذوف اي لن يغفر الله للكافرين ذنوبهم كما  
 صرح به بعض شراح الطريقة المحمدية فان المغفرة تعدى الى  
 المفعولين الى واحد بنفسها والى الآخر باللام على ما في القاموس  
 ومن شواهدهما قوله تعالى ويغفر ما نون ذلك لمن يشاء ومن قال  
 بزيادة اللام وتقدير المضاف اي لن يغفر الله تعالى ذنوب الكافرين  
 فقد اضاع عمله هنا كما لا يخفى على اولى النهى (و) عاطفة (الثالث)  
 مرفوع لفظا مبتدأ (كي) مراد لفظه مرفوع تقديره خبره وهو معه  
 جملة اسمية لا محل لها عطوف على الجملة القرينة او على البعيدة (نحو)  
 معلوم (احب طول العمر كي احصل العلم) مراد لفظه مجرور تقديره  
 مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاحب فعل مضارع مرفوع لفظا  
 بعامل معنوي ونحته انا عبارة عن المتكلم مبنى على القمع مرفوع  
 محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية وطول منصوب  
 لفظا مفعول به لا حب والعمر مجرور لفظا مضاف اليه للطول  
 ومرفوع محلا او تقديره فاعله وكى حرف ناصب مبنى على السكون



والباء حرف جر متعلق بتمتكا او مكان مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول فيه له ( و ) عاطفة ( لاشئ مشابها لله تعالى ) مراد لفظه مجرور تقدير اعطف على المثال السابق واذا اريد المعنى فلا حرف مشبه بليس مبنى على السكون لا محل له و شئ مرفوع لفظا اسمه ومشاها مع فاعله المستتر منصوب لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها ابتدائية واللام حرف جر جى به للتعوية غير متعلق بشئ ونقطة الجلالة مجرورة به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به صريح لمشاها او متعلق بمشاها ونقطة الجلالة مجرورة لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له على ما صرح به الدماميني في تحفة الغريب ( النوع ) مرفوع لفظا مبتدأ ( الرابع ) مرفوع لفظا صفة النوع ( حروف ) مرفوعة لفظا خبره وهو جملة اسمية لا محل لها ابتدائية ( تنصب ) فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحتة هي راجع الى الحروف مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو جملة فعلية مرفوعة محلا صفة لحروف ( الفعل ) منصوب لفظا مفعول به صريح لتنصب ( المضارع ) مشغول باعراب الحكاية او صفة للفعل ( و ) ابتدائية او عاطفة ( هي ) ضمير مرفوع منفصل مبنى على الفتح مرفوع محلا مبتدأ ( اربعة ) مرفوعة لفظا خبره وهو جملة اسمية لا محل لها ابتدائية او معطوفة على جملة النوع الرابع حروف ( الاول ) مرفوع لفظا مبتدأ ( ار ) مراد لفظه مرفوع تقدير ( خبره وهو جملة اسمية لا محل لها ابتدائية ( نحو ) معلوم ( احب ان اطيع الله تعالى ) مراد لفظه مجرور تقدير امضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاحب فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحتة انا عبارة عن المتكلم مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو جملة فعلية لا محل لها ابتدائية وان حرف ناصب مبنى على السكون لا محل له و اطعم فعل مضارع منصوب لفظا بان وتحتة انا عبارة عن المتكلم

لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها ابتدائية ( النوع )  
 مرفوع لفظا بعامل معنوي مبتدأ ( اثالث ) مرفوع لفظا صفة  
 النوع ( حرفان ) مرفوع لفظا بالالف خبره وهو معه جملة اسمية  
 لا محل لها ابتدائية ( ترفعان ) فعل مضارع مرفوع لفظا بالنون  
 بعامل معنوي والالف ضمير مرفوع متصل مبني على السكون مرفوع  
 محلا فاعل ترفع وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا صفة لحرفان  
 ( الاسم ) منصوب لفظا بمفعول به لترفعان ( و ) عاطفة ( تنصبان )  
 فعل مضارع مرفوع لفظا بالنون بعامل معنوي والالف ضمير مرفوع  
 متصل مبني على السكون مرفوع محلا فاعل لتنصب وهو معه جملة  
 فعلية مرفوعة محلا معطوفة على جملة ترفعان ( الخبر ) منصوب  
 لفظا بمفعول به لتنصبان ( و ) عاطفة او ابتدائية ( هما ) ضمير مرفوع  
 منفصل مبني على السكون مرفوع محلا مبتدأ ( ما ) مرفوع لفظه مرفوع  
 تقديرا ( و ) عاطفة ( لا ) مرفوع لفظه مرفوع تقديرا اعطف على ما  
 هو معه خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة على جملة  
 النوع الثالث حرفان او ابتدائية واياك ان تجعل ما خبر المبتدأ على  
 الانفراد حتى لا تكون على الانفراد ( المشبهتان ) اسم مفعول وتحت  
 هما راجع الى ما ولا مبني على السكون مرفوع محلا نائب فاعله وهو  
 معه مركب مرفوع لفظا صفة لما ولا ( بليس ) الباء حرف جر  
 متعلق بالمشبهتان وليس مراد لفظه مجرور به تقديرا ومحل المجرور  
 نصب مفعول به غير صريح لمشبهتان وقد عرفت جواز كون ليس  
 بالجر مع الكسرة او الفتح على الانصراف وغيره في امثاله ولا تغفل  
 ( نحو ) معلوم ( ما الله تعالى متمكن بما كان ) مراد لفظه مجرور تقديرا  
 مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فما حرف مشبه بليس مبني على  
 السكون لا محل له ولفظه الجلالة مرفوعة لفظا اسمه ومتمكن ما مع فاعله  
 مستتر منصوب لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها ابتدائية

اي احذر ان عن هذا  
 لكيلا تكون على الانفراد  
 في قولك ان لم يذهب  
 احد الى ذلك فتأمل  
 فانه دقيق منه »



٢ صلة القرب من والى  
واللام يقال قرب منه  
واليه وله فلا وجه لما  
قيل انه بمعنى الا  
« منه »

مجرور لفظا صفة الاستثناء (نحو) معلوم (المعصية مبعدة عن الجنة  
الا الطاعة مقربة منها) ٢ مراد لفظه مجرور تقدير مضاف الى نحو  
واذا اريد المعنى فالمعصية مرفوعة لفظا مبتدأ ومبعدة اسم فاعل  
وتحتها هي راجع الى المبتدأ مبنى على القح مرفوع محلا فاعلها وهي  
معه مركبة مرفوعة لفظا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها  
ابتدائية وعن حرف جر متعلق بمبعدة والجنة مجرورة لفظا بمن وحمل  
المجرور منصوب مفعول به غير صريح لها والاحرف للاستثناء المنقطع  
مبنى على السكون لا محل له والطاعة منصوبة لفظا اسمه ومقربة مع  
فاعلها المستمر مركبة مرفوعة لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية  
لا محل لها ابتدائية ومنها ظرف لغو مقربة والضمير المجرور راجع الى  
الجنة وما قيل او الجملة استدراكية تخالف للكتيب المتبعة اقليم يذكر  
الحاجة انقسام الجملة الى الاستدراك مع انه لو قلنا بناها بناء على وجود  
الحرف الدال على الاستدراك في صدر الجملة للزم ان يقال في ان زيدا  
قائم انه جملة تحقيقية وفي كأن الحرام نار انه جملة تشبيهية وفي ليت  
العلم مرزوق لكل احد انه جملة تمنية وفي لعل الله تعالى غافر ذنبي  
انه جملة ترجية وغير ذلك هذا ما خطر للبال هناك والعلم عند الله  
تعالى (و) طائفة (الثامن) مرفوع لفظا بعامل معنوي مبتدأ  
(لا) مراد لفظه مرفوع تقدير خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها  
عطف على احدهما (لنفي) ظرف مستقر مرفوع محلا صفة او خبر  
مبتدأ محذوف او منصوب محلا حال من لا على قول (الجنس) مجرور  
لفظا مضاف اليه انفي ومنصوب محلا عند المصنف وتقديره عند  
الجمهور مفعول به له (نحو) معلوم (لا فاعل شرفا) مراد لفظه  
مجرور تقدير مضاف اليه نحو واذا اريد المعنى فلا انفي الجنس مبنى  
على السكون لا محل له وفاعل مبنى على القح منصوب محلا اسمه وشر  
مجرور لفظا مضاف اليه لفاعل وفأز مع فاعله المستتر مركبة مرفوعة



او اعتراضية (هذه) الهاء حرف تنبيه مبنى على السكون لا محل له وذه  
اسم اشارة مبنى على الكسر او على السكون على اختلاف فيه مرفوع  
محملاً بمبدأ (الستة) مرفوعة لفظاً صفة او عطف بيان او بدل من  
هذه ولا يجوز كونها مرفوعة او منصوبة على القطع لما سبق من ان  
من خصائص اسم الاشارة ان لا يقطع نعتها كما صرح به الشنخي والدمامي  
في شرحهما على معنى اللبيب فاحفظه يا ايها الحبيب فانه من اشكرات  
التي لا توجد في اكثر المعبرات فلما وجد من ينه عليه لعدم اطلاعه  
عليه (تسمى) فعل مضارع مجهول مرفوع تقديره يعامل معنوي  
وتحته هي راجع الى المبتدأ مبنى على الفتح مرفوع محل نائب افعال  
وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلاً خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية  
لا محل لها ابتدائية او اعتراضية \* وجعل بعض اولى الانهام هذه  
الجملة في هذا المقام عطوفة على ما قبلها بحسب المعنى قائلاً ان بعض  
الافاضل صرح بعد خروج الواو عن العطف ولا يخفى انه يخالف  
للمشهور ولما عليه الجمهور كما يظهر من الكتب المتبعة (الحروف)  
منصوبة لفظاً مفعول ثان لتسمى (المشبهة بالفعل) مشغولة باعراب  
الحكاية (و) عاطفة (السابع) مرفوع لفظاً يعامل معنوي مبتدأ  
(الا) مراد لفظه مرفوع تقديره خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها  
عطف على احدهما (في) حرف جر (الاستثناء) مجرور به لفظاً  
والجار مع المجرور ظرف مستقر وتحته هو راجع الى الاء مبنى على الفتح  
مرفوع محلاً فاعله وهو معه جملة فعلية او مركب مرفوع محلاً صفة  
الا ومن قال انه لا يكون الا مفرداً بتقدير المتعلق معرفة لان الجملة والنكرة  
لا تنفع صفة للمعرفة فلم يعلم جواز ابقاء العلمية وازالتها ٩ في كلمة اريد  
بها لفظها كما مر التفصيل عن الدما مبنى \* ولا يبعد كونه مرفوعاً  
خبر مبتدأ محذوف اي هو في الاستثناء او منصوباً حالاً من الاعلى  
قول من قال يكون الخبر ذاك حال (المنقطع) مع فاعله المستتر مركب

٩ بان يراد بالاما يسمى به  
» منه «

لا محل له وفاز فعل ماض مبني على القتح لا محل له والجاهل مرفوع  
لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها من الاعراب ابتدائية  
ولكن حرف من الحروف المشبهة بالفعل يقتضي اسما منصوبا وخبرا  
مرفوعا مبني على القتح لا محل له والعالم منصوب لفظا اسمه وفاز  
اسم فاعل وتحتة هو راجع الى العالم مبني على القتح مرفوع محلا فاعله  
وهو معه مركب مرفوع لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها  
ابتدائية (و) عاطفة (الخامس) مرفوع لفظا مبتدأ (ليت)  
مراد لفظه مرفوع تقدير او لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها  
عطف على احدهما (نحو) معلوم (ليت العلم مرزوق لكل احد)  
مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فليت  
حرف من الحروف المشبهة بالفعل يقتضي اسما منصوبا وخبرا مرفوعا  
مبني على القتح لا محل له والعالم منصوب لفظا اسمه ومرزوق اسم  
مفعول وتحتة هو راجع الى العلم مبني على القتح مرفوع لفظا خبره  
واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها ابتدائية واللام حرف جر متعلق  
بمرزوق وكل مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح  
له واحد مجرور لفظا مضاف اليه لكل (و) عاطفة (السادس) مرفوع  
لفظا بهامل معنوي مبتدأ (اعل) مراد لفظه مرفوع تقدير او لفظا  
خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم  
(اعل الله تعالى غافر ذنبي) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو  
واذا اريد المعنى فليعل حرف من الحروف المشبهة بالفعل يقتضي اسما  
منصوبا وخبرا مرفوعا مبني على القتح لا محل له ولفظة الجلالة منصوبة  
لفظا اسمه واعراب تعالى معلوم وغافر مع فاعله مركب مرفوع  
لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها ابتدائية وذن مجرور  
تقدير او مبني على الكسر مجرور محلا مضاف اليه لغافر والياء ضمير  
مجرور متصل مبني على السكون مجرور محلا مضاف اليه للذنوب (و) ابتدائية

مجرور لفظا مضاف اليه لكل ( و ) طائفة ( الثاني ) مرفوع  
تقديرًا مبتدأ ( ان ) مراد لفظه مرفوع تقديرًا اولفظا خبره وهو  
معه جملة اسمية لالمحل لها عطف على جملة الاول ان ( نحو ) معلوم  
( اعتقد ان الله تعالى قادر على كل شيء ) مراد لفظه مجرور تقديرًا  
مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فاعتقد فعل مضارع مرفوع لفظا  
بعامل معنوي وتحتته انا عبارة عن المتكلم مبني على القمح مرفوع محلا  
فاعله وهو معه جملة فعلية لالمحل لها ابتداءية وان حرف من الحروف  
المشبهة بالفعل يقتضى اسما منصوبا وخبرها مرفوعا مبني على القمح  
لالمحل له وللفظة الجلالة منصوبة لفظا اسما وقادرا اسم فاعل وتحتته  
هو راجع الى الله بنى على القمح مرفوع محلا فاعله وهو معه مر كب  
مرفوع لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لالمحل لها صلة لان  
وهى فى تأويل المفرد منصوبة محلا مفعول به لاعتدو على حرف  
جر متعلق بقادر وكل مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به  
غير صريح لقادر وشئ مجرور لفظا مضاف اليه لكل ( و ) طائفة  
( الثالث ) مرفوع لفظا مبتدأ ( كأن ) مراد لفظه مرفوع تقديرًا  
اولفظا خبره وهو معه جملة اسمية لالمحل لها عطف على الجملة  
القرينة او على البعيدة ( نحو ) معلوم ( كأن الحرام نار ) مراد لفظه  
مجرور تقديرًا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فكان حرف من  
الحروف المشبهة بالفعل يقتضى اسما منصوبا وخبرها مرفوعا مبني  
على القمح لالمحل له والحرام منصوب لفظا اسمه ونار مرفوع لفظا  
خبره واسمه وخبره جملة اسمية لالمحل لها ابتداءية ( و ) طائفة  
( الرابع ) مرفوع لفظا مبتدأ ( لكن ) مراد لفظه مرفوع تقديرًا  
اولفظا خبره وهو معه جملة اسمية لالمحل لها عطف على احدهما  
( نحو ) معلوم ( ما فاز الجاهل لكن العالم فائز ) مراد لفظه مجرور  
تقديرًا مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فا حرف فى مبنى على السكون



مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا صفة الحروف اول محل لها استينافية ( الاسم ) منصوب لفظا مفعول به لتصب ( و ) عاطفة ( ترفع ) فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوي وفاعله تحتها هي راجع الى الحروف ايضا وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا اول محل لها عطف على جملة تنصب ( الخبر ) منصوب لفظا مفعول به لترفع ( و ) ابتدائية او عاطفة ( هي ) ضمير مرفوع منفصل مبنى على الفتح مرفوع محلا مبتدأ ( ثمانية ) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية او معطوفة على جملة النوع الثاني حروف ( الاول ) مرفوع لفظا مبتدأ ( ان ) مراد لفظه مرفوع تقدير او مرفوع لفظا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية ( نحو ) معلوم ( ان الله تعالى عالم كل شيء ) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فان حرف من الحروف المشبهة بالفعل يقضى اسما منصوبا وخبر مرفوعا مبنى على الفتح لا محل له والفتحة الجلالة منصوبة لفظا اسمه وعالم اسم فاعل وتحتها هو راجع الى الله مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه مركب مرفوع لفظا خبره واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها استينافية ( ثم انما قلنا ) العالم مع فاعله مركب مرفوع لفظا على خلاف ما اشتهر في السنة ابتداء الزمان غفلة منهم عن تحقيق البيان لان الصفات مع فواعلها معرفة والمجموع انما يكون مركبا الا انه اجرى اعراب المجموع على الجزء الاول لاشتغال الجزء الثاني باعراب اقتضاء الجزء الاول صرح به المحققون منهم التتاراني والشريف الجرجاني والفاضل العصام والمصنف والفاضل العصام هنا تحقيق وتدقيق من رآه فليراجع الى الاطول له فظهر ان ما اشتهر عن المعريين من ان العالم مثلا خبر بلاضم الفاعل مساحية يقيين وكل مجرور لفظا مضاف اليه للعالم وشيء

اي الكائن في لغة الخ ان ابقى لعل على علميته او بتقديره نكرة ان ازيلت  
 العلمية عنه كما في زيدنا صرح به المولى الدمايني في شرح معنى  
 اللبيب وبهذا ظهر وجه الروايتين ٩ في قول ابن الجاجب والعلم  
 الموصوف بابن مضاف جر المضاف ونصبه الاول على تنكير ابن  
 والثاني على علميته وظهر ايضا وجه حكم المصنف في شرح اللب  
 في قوله اولفظ كل مضاف يكون مضاف اليه وصفا لكل فاحفظه فان  
 بعض النظارين متحIRON في حكمه وفي فهم مراده وقد كنت  
 مستفسرا عنه لبعض اولى الافهام ولم يظهر جواب شاف عند  
 الكلام ثم ظفرت بالمرام بعون الله الملك العلام في شرح معنى اللبيب  
 المسمى بخفة الغريب واما كونه حالا من لعل فيحتاج الى التأويل على  
 قول الجمهور (عقيل) مجرور لفظا مضاف اليه للغة (نحو) معلوم  
 (لعل الله تعالى يغفر ذنبي) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه  
 لنحو واذا اريد معناه فلعل حرف جر غير متعلق بشئ ولفظة الجلالة  
 مجرور به لفظا ومحل المجرور مرفوع مبتدأ ويغفر فعل مضارع  
 مرفوع لفظا بعامل معنوي وتحتة هو راجع الى الله مبني على الفتح  
 مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ  
 وهو معه جملة اسمية لاملح لها ابتداءية وذنوب منصوب تقدير  
 عند المصنف او مبني على الكسر منصوب محلا عند الامام المطرزي  
 مفعول به ليغفر والضمير المجرور مبني على السكون مجرور محلا مضاف  
 اليه لذنوب هذا وما قاله بعض الشارحين من ان لعل متعلق بيغفر  
 فلعل الله تعالى يغفر له لانه وقع في الاساءة بالغفلة عن كلام المصنف  
 في الاظهار بعدم المطالعة (النوع) مرفوع لفظا بعامل معنوي  
 مبتدأ (الثاني) مرفوع تقدير صفة النوع (حروف) مرفوعة  
 لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لاملح لها ابتداءية (تنصب) فعل  
 مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوي وتحتة هي راجع الى الحروف

٩ يعني وقع في بعض  
 التسخن والعلم الموصوف  
 بابن مضاف وفي بعضها  
 العلم الموصوف  
 بابن مضاف « منه »

ماض مبنى على الفتح لا محل له والناس من فوع لفظا فاعله وهو مـ  
 جملة فعلية لا محل لها جواب للولا (و) عاطفة (التاسع عشر) مثل  
 ما سبق مبتدأ (كى) مراد لفظه من فوع تقدير خبره وهو معه جملة  
 اسمية لا محل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (كـ) عصبية  
 مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى فـ  
 حرف جر بمعنى لام التعليل متعلق بعصيت ومه اسم استفهام مبنى  
 على الفتح فتحله القرى مجرور بكى ومحله البعيد منصوب مفعول له  
 لعصيت قدم عليه وجوبا في هذا المقام لان الاستفهام صدر الكلام  
 هكذا افاد شيخى وولى نعمتى ومن الناس من يقول ان مـ مبنى على  
 السكون تقدير اقول قولهم فى نحو ضربوا انه مبنى على الضم وفى نحو  
 ضربت انه مبنى على السكون يؤيد ما قال الشيخ والافعالوا انه مبنى  
 على الفتح تقدير فى الصورتين هذا ما عندى وكنه كل شىء عند الملك  
 البارى والهاء فى آخره هاء السكت مبنى على السكون لا محل له وعضى  
 فعل ماض مبنى على السكون لا محل له والناء ضمير من فوع متصل مبنى  
 على الفتح من فوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتداءية  
 (و) عاطفة (العشرون) من فوع لفظا بالواو بعامل معنوى  
 مبتدأ (لعل) مراد لفظه من فوع تقدير او لفظا كما مر الاشارة اليه  
 فلا تغفل خبر المبتدأ وهو مـ جملة اسمية لا محل لها عطف على احدهما  
 (فى) حرف جر متعلق بالنسبة التى بين المبتدأ والخبر (لغة) مجرورة به  
 لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول فيه لتلك النسبة كما صرح به المولى  
 شهاب الدين فى حاشية انوار التنزيل فى امثاله او هو متعلق بمجرر  
 المفهوم من السباق او الجار مع المجرور ظرف مستقر من فوع محلا خبر  
 مبتدأ محذوف اى هو اعنى به كونه جار فى لغة النخ كما صرح به المولى  
 العصام فى حاشية انوار التنزيل عند الكلام على قول الملك الجليل \*  
 \* ان الذين عند الله الاسلام \* او صفة للعل بتقدير المتعلق معرفة



بشيء عند الجمهور والعامل مجرور به لفظا وتحل المجرور منصوب مستثنى  
 من العالمون والباء حرف جر متعلق بالعامل والعلم مجرور به لفظا وتحل  
 المجرور منصوب مفعول به غير صريح له والضمير المجرور مبنى على الكسر  
 مجرور ومحل مضاف اليه للعلم (و) عاطفة (السابع عشر) مثل ما سبق  
 مبتدأ (عدا) مراد لفظه مرفوع تقدير اخره وهو مع جملة اسمية  
 لا محل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (هالك العالمون عدا  
 المخلص) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى  
 فهالك فل ماض مبنى على القتح لا محل له والعالمون مرفوع لفظا  
 بالواو فاعله وهو مع جملة فعلية لا محل لها ابتدائية وعدا حرف  
 جر غير متعلق بشيء عند الجمهور والمخلص مجرور به لفظا وتحل المجرور  
 نصب مستثنى من العالمون (و) عاطفة (الثامن عشر) مثل ما سبق  
 مبتدأ (لولا) مراد لفظه مرفوع تقدير اخره وهو مع جملة اسمية  
 لا محل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (لولاك يا رجة الله  
 اهالك الناس) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد المعنى  
 فلولا حرف جر غير متعلق بشيء والكاف ضمير مجرور متصل مبنى على  
 القتح فمحل القرىب مجرور بلولا ومحل البعيد مرفوع مبتدأ وخبره  
 محذوف وجوبا الى موجود وهو مع جملة اسمية لا محل لها ابتدائية  
 ويا حرف نداء مبنى على السكون لا محل له والرجة منصوبة لفظا  
 مفعول به لفعل محذوف وجوبا الى ادعو الراجعة وادعو فعل مضارع  
 مرفوع تقدير بعامل معنوى وتحته انا عبارة عن المتكلم مبنى على  
 القتح مرفوع محلا فاعله وهو مع جملة فعلية لا محل لها اعتراضية  
 على مذهب سيبويه واليه ذهب المصنف \* وقال البرد انتصاب  
 الراجعة بحرف النداء لسده مسد الفعل \* وقال ابو على هو بحرف  
 النداء لكونه من اسماء الافعال ولفظة الجلالة مجرورة لفظا مضاف  
 اليها للرجة واللام جوابية للولا مبنى على القتح لا محل له وهالك فعل

ابتدأية ومن حرف جر متعلق بثبت وكل مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له والذنب مجرور لفظا مضاف اليه لكل وفعل فعل ماض مبني على السكون لا محل له وتوضيهر مرفوع متصل مبني على الضم مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مجرورة محلا صفة للذنب واما كونها منصوبة على انها حال منه وان لم يكن مانع من جهة العربية الا ان سلاسة المعنى تمنعه فتأمل والهاء ضمير منصوب متصل مبني على الضم منصوب محلا مفعول به لفعلت ومذ حرف جر متعلق بفعلته لا يثبت كاتو همد بعض المعربين ويوم مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب مفعول به غير صريح له والبلوغ مجرور لفظا مضاف اليه لليوم (و) عاطفة (الخامس عشر) مثل ما سبق مبتدأ (منذ) مراد لفظه مرفوع تقدير اخبار وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على احدهما هذا على قصد الحكاية في منذ واما اذا لم تقصد قصد مرفوع لفظا اما بالتثنية او بغيره كما مر التفصيل عن الرضى في رب فاحفظه فانه مما انفاه بعض المعربين لعدم اطلاعه على كلام المحققين (نحو) معلوم (يجب الصلوة منذ يوم البلوغ) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اراد بمعناه فيجب فعل مضارع مرفوع لفظا بعادل معنوي والصلوة مرفوعة لفظا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية ومذ حرف جر متعلق بيجب ويوم مجرور به لفظا ومحل المجرور نصب مفعول به غير صريح له والبلوغ مجرور به لفظا مضاف اليه لليوم (و) عاطفة (السادس عشر) مثل ما سبق مبتدأ (خلا) مراد لفظه مرفوع تقدير اخبار وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (هلك العالمون خلا العامل بعلمه) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اراد بالمعنى فهلك فعل ماض مبني على الفتح لا محل له والعالمون مرفوع لفظا بالواو فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية وخلا حرف جر غير متعلق

عطف على أحدهما ( القسم ) مشغول بأعراب الحكاية أو مضاف  
 إليه للنساء ( نحو ) معلوم ( تالله لأفعلن الفرائض ) مراد لفظه مجرور  
 تقديرًا مضاف إليه لنحو وإذا اريد معناه فإلّا حرف جر متعلق  
 بالقسم المقدّر ولفظة الجلالة مجرورة به لفظًا ومحل المجرور منصوب  
 مفعول به غير صريح له واللام جوابية للقسم مبنى على الفتح لا محل له  
 وافعلن فعل مضارع مبنى على الفتح مرفوع محلاً للعامل المعنوي  
 أو معرب مرفوع تقديرًا به وتحتّه انا عبارة عن المتكلم مبنى على الفتح  
 مرفوع محلاً فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها جواب القسم  
 والنون حرف تأكيّد مبنى على الفتح لا محل له والفرائض منصوبة  
 لفظًا مفعول به صريح لأفعلن ( و ) عاطفة ( الثالث عشر ) تركيب  
 تعدادي والجزآن مبيان على الفتح مرفوع محلاً مبتدأ وقس عليه  
 ما سياتي من الأخوات ( حاشا ) مراد لفظه مرفوع تقديرًا خبر  
 المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على أحدهما ( نحو )  
 معلوم ( هلاك الناس حاشا العالم ) مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف  
 إليه لنحو وإذا اريد معناه فهلاك فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له  
 والناس مرفوع لفظًا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية  
 وحاشا حرف جر غير متعلق بشيء عند الجمهور ومنهم المصنف والعالم  
 مجرور به لفظًا ومحل المجرور منصوب مستثنى من الناس وأما عند البعض  
 فهو متعلق بهلاك والعالم مجرور به لفظًا ومحل المجرور منصوب مفعول به  
 غير صريح لهلاك ( و ) عاطفة ( الرابع عشر ) مثل ما سبق مبتدأ  
 ( مذ ) مراد لفظه مرفوع تقديرًا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها  
 عطف على أحدهما ( نحو ) معلوم ( تبّت من كل ذنب فعلته مذ  
 يوم البلوغ ) مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لنحو وإذا اريد  
 المعنى فتبّ فعل ماض مبنى على السكون لا محل له وتو ضمير مرفوع متصل  
 مبنى على الضم مرفوع محلاً فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها



عبد الله وبهذا ظهر التعجب من قول من قال والتعجب كل العجب  
من بعض المعربين حيث جعل رب متعلقا بفعل مقدر لانه لم يطلع  
على قول الجمهور وصدق في حقه حفظت شيئا وغاب عنك اشياء  
وقال الاخفش من البصرية والكل من الكوفية ان كلمة رب ليست  
حرف جر بل اسم مضاف الى النكرة فعني رب رجل في اصل الوضع  
قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واختاره  
الرضي والفاضل العصام قرب حيثئذ امام رفوع ابدأ على انه مبتدأ  
لاخبره على ما حقه الرضي وامام عرب على حسب العوامل على ما  
دققه الفاضل العصام ففي رب رجل لقيت منصوب بليقت وفي رب  
رجل لقيته مرفوع مبتدأ وما بعده خبره (و) عاطفة (الحادي  
عشر) تركيب تعدادي الجزء الاول مبني على السكون والجزء الثاني  
مبني على القتح مرفوع محلا يعامل معنوي مبتدأ (واو) مرفوع  
لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على احدهما  
(القسم) مشغول باعراب الحكاية او مضاف اليه اللوا (نحو) معلوم  
(والله لا افعل الكبار) مراد لفظه مجرور تقدير اضاف اليه لنحو  
واذا اريد معناه فالواو حرف جر متعلق بالقسم المقدر ولفظة الجلالة  
مجرورة به لفظا ومحل المجرور نصب مفعول به غير صريح له وهو  
فعل مضارع مرفوع لفظا بالعامل المعنوي وتحت ضمير انا عبارة  
عن المتكلم مبني على القتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية  
لا محل لها ابتدائية ولا حرف نفي دخلت على جواب القسم مبني  
على السكون لا محل له وافعل فعل مضارع مرفوع لفظا بالعامل  
معنوي وتحت انا عبارة عن المتكلم مبني على القتح مرفوع محلا فاعله  
وهو معه جملة فعلية لا محل لها جوابية والكبار منصوبة لفظا  
مفعول به صريح لا افعل (و) عاطفة (الثاني عشر) مثل الحادي  
عشر مبتدأ (ناء) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها

ان اولته باللفظ او بلاتون ان اولته باللفظة فعلى الاول منصرف  
وعلى الثاني غير منصرف على ما في الرضى فاحفظه فانه من الحور  
المقصورات ومن القوائد التي لم يوجد في المتداولات حتى انكره بعض  
من تصدى لاعراب هذا الكتاب والعناية من الملك الوهاب (نحو)  
معلوم (رب قال يلعبه القرآن) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه  
نحو واذا اريد منه فرب حرف جر غير متعلق بشئ عند الزمان  
وابن طاهر وصوب قولهما ابن هشام في معنى اللبيب واليه ذهب  
المصنف وتال مجرور تقدير او محل المجرور مرفوع مبتدأ وخبره محذوف  
اي لقيته او منصوب مفعول به لفعل مقدر مؤخر اي لقيت والجملة  
الاسمية او لفعلية لا محل لها ابتدائية (وانما ارتكبنا حذف الخبر  
في الصورة الاولى ولم نجعل قوله يلعبه القرآن خبرا لان مجرور رب  
يلزم ان يكون موصوفا على الافصح ولان فعله يلزم ان يكون ماضيا  
على ما هو المشهور وارتضاه الرضى والمصنف الا ان في شرح لب  
اللباب للسيد عبد الله جواز استقبال فعله كقوله \* فان اهلك فرب  
فتى \* سيبي على مذهب رخص البنان \* وجملة يلعبه القرآن صفة  
تال وقد ابدع هنا بعض المتصدين لاعراب هذا الكتاب اعرابا  
لم يخطر بخاطر الانسان ولم تسمع الاذان من ان مجرور رب منصوب  
محلا بفعل مقدم مقدر يفسره الفعل المقدراى لقيت رب تال يلعبه  
القرآن لقيته وفيه بحث من وجوه اما اول فلان رب صدر الكلام  
ولا يقدم عليه الكلام واما ثانيا فلان المفسر بالكسر نائب مناب  
المفسر بالفتح فكما انهما لا يجتمعان فكذلك لا يجذفان على مانص  
عليه ابن هشام في معنى اللبيب واما ثالثا فلان كون المحذوف مفسرا  
للمحذوف مما لا معنى له في افادة المرام كما لا يخفى على اولى الافهام  
واما على قول الجمهور من البصرية فرب متعلق بالفعل المقدر اي  
لقيت مثلا وفيه اباحت واجوبة من اراد فليرجع الى الرضى والسيد

ومحل المجرور منصوب خبر ليس والضمير المجرور مبنى على الكسر مجرور  
 محلا مضاف اليه المثل والشئ مرفوع لفظا اسم ليس وهو معهما  
 جملة فعلية لا محل لها ابتدائية وقال بعض النحاة ان الكاف ليس بصلة  
 ثم اختلفوا فقال بعضهم الزائد كلمة مثل كما زيدت في قوله تعالى الى  
 \* فان آمنوا بمثل ما آمنتم به \* وانما زيدت ههنا لتفصل الكاف  
 من الضمير اذ الكاف لا يدخل على الضمير ورد بان زيادة الاسم لم تثبت  
 واجيب عنه بان قراءة ابن عباس في هذه الآية بترك المثل تقوى قول  
 من قال بزيادة الاسم بل شاهدة حقة لا كلام في قبولها كما في تحفة  
 الغريب ( وقال بعضهم لازائد منها ثم اختلفوا فقال بعضهم المثل  
 بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة وقيل الكاف اسم مؤكد بمعنى المثل  
 وقيل الكلام مبنى على الكناية مثل مثلك لا يدخل وفي الاخير كلام  
 ان اردت تحقيق المرام فعليك بالمراجعة الى حاشية المطول للمولى  
 حسن چلبی ( و ) عاطفة ( التاسع ) مرفوع لفظا بمامل معنوى  
 مبتدأ ( حتى ) مراد لفظه مرفوع تقديره خبره وهو مع جملة اسمية  
 لا محل لها عطف على احدهما ( نحو ) معلوم ( اعبد الله تعالى حتى  
 الموت ) مراد لفظه مجرور تقديره مضاف اليه لنحو واذا اريد معناه  
 فاعبد فعل مضارع مرفوع لفظا بالاعمال المعنوى وتحته انا عبارة  
 عن المتكلم مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو مع جملة فعلية  
 لا محل لها ابتدائية ويجوز ان يكون اعبد امر احضر اولفظه بالجلالة  
 منصوبه لفظا مفعول به لاعبد واعراب تعالى معلوم وحتى حرف  
 جر متعلق باعبد والموت مجرور به لفظا ومحل المجرور نصب مفعول به  
 غير صريح له ( و ) عاطفة ( العاشر ) مرفوع لفظا بالاعمال المعنوى  
 مبتدأ ( رب ) مراد لفظه مرفوع تقديره خبره وهو مع جملة اسمية  
 لا محل لها عطف على احدهما هذا على تقدير الحكاية في رب وهى  
 الاكثر فيه وفي امثاله ويجوز ان يكون رب مرفوعا لفظا بالتوین



ومطيع مرفوع لفظاً مبتدأ وفي الجنة خبره على رأى وقد ذكره  
المصنف في الاظهار او مرفوع محلاً مبتدأ ومطيع مرفوع تقديره  
بمعامل معنوى ان كان اصله مضارعاً او مبنى على الفتح تقديراً لا محله  
ان كان ماضياً وتحتة هو راجع الى الموصول مبنى على الفتح مرفوع  
محلاً فاعله وهو معه جملة فعلية لا محله لها صلة الموصول وفي الجنة  
خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محله لها ابتدائية وتحقيقه انه لما كان  
اسم الموصول في صورة الحرف وكان اعرابه محلياً اتى الضمة على مطيع  
ليبين ذلك الاعراب ولما وثبت عليه لاجل ذلك البيان كان مشغولاً بها  
وتعذر اتيان الاعراب او البناء عليه فكان تقديره يا هذا على رأى آخر  
وقد ذكره المصنف في تعليقه انه على الامتحان قوله در المصنف حيث  
بين القول الاول في الاظهار للتدئين للضعفاء وبين القول الثانى  
في الامتحان للطلبة الازكياء فاحفظ فان كثيراً من الناس عنه غافلون  
وبعضهم كانوا يخطئون (و) عاطفة (الثامن) مرفوع لفظاً بمعامل  
معنوى مبتدأ (الكاف) مرفوع لفظاً خبره وهو معه جملة اسمية  
لا محله لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (قوله) القول مجرور لفظاً  
مضاف اليه نحو والضمير المجرور مبنى على الكسر مجرور محلاً مضاف  
اليه للقول (تعالى) اعرابه معلوم (ليس كمثل شئ) مراد لفظه مجرور  
تقديره ايسر الكل من القول او عطف بيان له او مرفوع تقديره اخبير مبتدأ  
مخذوف اى هو او منصوب تقديره باعنى المقدروا الجملة الاسمية او الفعلية  
لا محله لها ابتدائية ولا يجوز ان يقال انه منصوب تقديره مقول القول كما  
يفعله بعض القاصرين من المتعلمين والمعلمين لان المصدر هنا ليس على  
معناه بل بمعنى المفعول لعدم صحة المعنى اذ المعنى المصدرى لا يصح  
ان يكون مثلاً لقطعاً كذا قاله شيخى عن شيخه واذا اريد معناه فليس فعل  
ماض من الافعال الناقصة مبنى على الفتح لا محله والكاف حرف جر  
صلة ٢ غير متعلق بشئ عند الجمهور ومنهم المصنف والمثل مجرور به لفظاً

٢ اى زائد قال ابن هشام  
والاولى ان يعبر عن  
الزائد بالصلة في القرآن

بعامل معنوى مبتدأ (اللام) مراد لفظه مرفوع تقدير خبره وهو  
 معه جملة اسمية لاجل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم  
 (انا عبيد الله) مراد لفظه مجرور تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد  
 معناه فانا مخففة من ان المشددة ونا ضمير منصوب متصل مبنى على  
 السكون منصوب محلا اسم ان وعبيد على وزن كرم مرفوع لفظا  
 خبره واسمه وخبره جملة اسمية لاجل لها ابتدائية واللام حرف جر  
 ولفظة الجلالة مجرورة لفظا والجار مع المجرور ظرف مستقر وتحت  
 ضمير هي او هم راجع الى العبيد مبنى على القح او على السكون مرفوع  
 محلا فاعله وهو معه جملة فعلية او مركب مرفوع محلا صفة لعبيد  
 او تحت ضمير نحن عبارة عن المتكلم مبنى على الضم مرفوع محلا فاعله  
 وهو معه جملة فعلية او مركب مرفوع محلا خبر بعد الخبر لان ويجوز  
 ان يكون اللام متعلقا بالعبيد لفهم معنى المخلوق منه وانا ضمير مرفوع  
 منفصل مبنى على القح مرفوع محلا مبتدأ وعبيد على صيغة التصغير  
 مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية لاجل لها ابتدائية والله حيث  
 اما ظرف مستقر صفة لعبيد او خبر بعد الخبر للمبتدأ واما ظرف لغو  
 لعبيد (و) عاطفة (الابيع) مرفوع لفظا بمعامل معنوى مبتدأ (في) مراد  
 لفظه مرفوع تقدير خبره وهو معه جملة اسمية لاجل لها عطف  
 على احدهما (نحو) معلوم (المطيع في الجنة) مراد لفظه مجرور  
 تقدير مضاف اليه لنحو واذا اريد معناه فاللام حرف تعريف مبنى  
 على السكون لاجل له ومطيع مرفوع لفظا بمعامل معنوى مبتدأ  
 وفي حرف جر والجنة مجرور به لفظا والجار مع المجرور ظرف مستقر  
 وتحت ضمير هو راجع الى المبتدأ مبنى على القح مرفوع محلا فاعله  
 وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا خبره وهو معه جملة اسمية لاجل لها  
 ابتدائية هذا على رأى بعض النحاة واما على رأى اكثرهم فاللام اسم  
 موصول بمعنى الذى مبنى على السكون لاجل له ليكون في صورة الحرف

ومحل المجرور نصب مفعول به غير صريح ثبت وذهب مجرور لفظا  
 مضاف اليه لكل (و) عاطفة (الثالث) مرفوع لفظا بعامل معنوي مبتدأ  
 (الى) مراد لفظه مرفوع تقديره او محلا خبره وهو معه جملة اسمية  
 لا محل لها عطف على الجملة القرينة او على البعيدة وقس عليها ما يجي  
 من المعطوفات (نحو) معلوم (ثبت الى الله تعالى) مراد لفظه مجرور  
 تقديره مضاف اليه لنحو واذا اريد معناه فب فعل ماض مبني على  
 السكون لا محل له وتوضيحه مرفوع متصل مبني على الضم مرفوع محلا  
 فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية والى حرف جر متعلق  
 بثبت ولفظة الجلالة مجرورة لفظا ومحل المجرور نصب مفعول به غير  
 صريح ثبت. وتعالى مر اعرابه (و) عاطفة (الرابع) مرفوع لفظا  
 بعامل معنوي مبتدأ (عن) مراد لفظه مرفوع تقديره خبره وهو  
 معه جملة اسمية لا محل لها عطف على احدهما (نحو) معلوم (كففت  
 عن الحرام) مراد لفظه مجرور تقديره مضاف اليه لنحو واذا اريد  
 معناه فكففت فعل ماض مجهول مبني على السكون لا محل له وتوضيحه  
 مرفوع متصل مبني على الضم مرفوع محلا نائب فاعله وهو معه جملة  
 فعلية لا محل لها ابتدائية وعن حرف جر متعلق بكففت والحرام  
 مجرور به لفظا ومحل المجرور نصب مفعول به غير صريح له (و)  
 عاطفة (الخامس) مرفوع لفظا بعامل معنوي مبتدأ (على) مراد  
 لفظه مرفوع تقديره خبره وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف  
 على احدهما (نحو) معلوم (يجب التوبة على كل مذنب) مراد  
 لفظه مجرور تقديره مضاف اليه لنحو واذا اريد معناه فيجب فعل مضارع  
 مرفوع لفظا بعامل معنوي والتوبة مرفوعة لفظا فاعله وهو معه  
 جملة فعلية لا محل لها ابتدائية وعلى حرف جر متعلق بيجب وكل  
 مجرور به لفظا ومحل المجرور نصب مفعول به غير صريح له والمذنب  
 مجرور لفظا مضاف اليه لكل (و) عاطفة (السادس) مرفوع لفظا



كلمة كفى فانه يكمل بتضعيف محالس حر كته فتقول في التسمية بناء المتكلم تو وفي التسمية بناء المخاطب تاء بالف ممدودة على قلب الالف الثانية همزة بكافي حراء وفي التسمية بناء المخاطبة تي انتهى فاحفظه ولا تغفل عن امثاله فانه مما لم يذكر في اكثر الكتب والباء حرف جر متعلق بآمن ولفظة الجلالة مجرورة به لفظا والمجرور منصوب محلا عند المصنف وتقديرا عند جمهور النحاة مفعول به غير صريح لانبت وتعالى قدم اعرابه (و) عاطفة (به لبعثن) مراد لفظه مجرور تقدير او محلا عطف على لفظ آمنت بالله تعالى واذا اريد المعنى فالباء حرف جر متعلق باقسم المقدر والضمير مجرور متصل مبنى على الكسر فتحلة القريب مجرور بالباء محله البعيد منصوب مفعول به غير صريح لاقسم المقدر وهو فعل مضارع مرفوع لفظا بعامل معنوى وتحتته انا عبارة عن المتكلم مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لاجل لها ابتدائية واللام جواب للقسمة مبنى على الفتح لاجل له وابعثن فعل مضارع مجعول مبنى على الفتح مرفوع محلا بعامل معنوى عند الجمهور وقيل معرب اعرابه تقديرى على ما في تحفة الغريب للدمامى وتحتته انا عبارة عن المتكلم مبنى على الفتح مرفوع محلا نائب الفاعل له وهو معه جملة فعلية لاجل لها جوابية والنون حرف جى به انا كيد الفعل مبنى على الفتح لاجل لها (و) عاطفة (الثاني) مرفوع تقدير بعامل معنوى مبتدأ (من) مراد لفظه مرفوع تقدير او محلا خبره وهو معه جملة اسمية لاجل له عطف على جملة الاول الباء (نحو) اعرابه معلوم (تبت من كل ذنب) مراد لفظه مجرور تقدير او محلا مضاف اليه لنحو واذا اريد معناه فتب فعل ماض مبنى على السكون لاجل له وتوضيحه مرفوع متصل مبنى على الضم مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لاجل لها ابتدائية ومن حرف جر متعلق بتبت وكل مجرور لفظا

مبتدأ محذوف أى هو نحو وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية  
 او اعتراضية او منصوب لفظا مفعول به لاعنى المقدر وجملة ايضا  
 ابتدائية او اعتراضية او مفعول مطلق لفعل مقدر أى امثالها نحو  
 وجملة كذلك ابتدائية او اعتراضية وهذه الوجوه الثلاثة سائقة وفيما  
 بين المحصلين شائعة ( وقيل نحو مبتدأ مضاف الى ما بعده وخبر  
 محذوف أى مثال الباء وردبانه يلزم التكرار فى اداة التشبيه والجواب  
 عنه اما ولا فلانه لا مانع من التكرار بل هو اشارة الى كثرة الامثلة  
 كما صرح به المولى الشهير بان كمال الوز يروا مائيا فلا تانجعل نحو  
 آمنت آه من الكناية عن المضاف اليه كما فى مثلك لا يخل فلانكرار  
 حينئذ خذ هذا وكن من الشاكرين فان بعض الناظرين كانوا من  
 القاصرين ( وقيل نحو منصوب على اسقاط الجار أى فى نحو ورده  
 الدما مبنى فى تحفة الغريب بان اسقاط الجار ليس بمقيس فى مثل هذا  
 الموضع ( آمنت بالله تعالى ) مراد لفظه مجرور تقديره عند المصنف  
 ومحلا عند ابن الحاجب وقس عليه امثاله مضاف اليه نحو ( ثم انه واحثاله  
 من قبيل ذكر الكل و ارادة الجزء فلا يرد ان جملة آمنت بالله تعالى  
 ليس مثال الباء واذا اريد معناه فامن فعل ماض مبنى على السكون  
 لا محل له وتوضيحه مرفوع متصل مبنى على الضم او الضمير مرفوع  
 متصل مبنى على الضم مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية  
 لا محل لها ابتدائية ( ثم ان التعبير عن فاعل آمن بتو باسمه الخاص  
 بالضمير باسمه العام وان اردت تحقيق هذا فاستمع لما يتلى عليك  
 قال فى معنى اللبيب اعلم ان اللفظ المعبر عنه اذا كان حرفا واحدا عبر  
 عنه باسمه الخاص به او المشترك فيقال فى المتصل بالفعل من نحو  
 ضربت التاء فاعل او الضمير فاعل ولا يقال فاعل كما بلغنى عن  
 بعض المعلمين اذ لا يكون اسم هكذا وقال فى شرحه تحفة الغريب  
 قد صرح النحاة ان الحرف الواحد المتحرك اذا سمى به ولم يكن به

وان لم يرتضه نور الدين في شرح المسالك مبنى على السكون  
 لا محل له وتحتته ضمير ان في انت مبنى على السكون مرفوع محلا  
 فاعله والتاء حرف دال على تكبير الفاعل مبنى على الفتح  
 لا محل له او ضمير انت او التاء مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله  
 على الاختلاف الذي ذكر في اعلم او مرفوع محلا مبتدأ وفاعله  
 ساد مسد الخبر او منصوب محلا مفعول مطلق لانه المقدر والجملة  
 الفعلية على هذا جواب شرط محذوف واستينافية ولا يحسن  
 العطف هنا كما لا يخفى على اهل النهى ( تسمى ) فعل مضارع مجهول  
 مرفوع تقديره باعمل معنوى وتحتته ضمير هي راجع الى الحروف مبنى  
 على الفتح مرفوع محلا نائب الفاعل له وهو معه جملة فعلية مرفوعة  
 محلا صفة بعد صفة لحروف او منصوبة محلا حال من فاعل تجر  
 او لا محل لها استينافية ( حروف ) منصوبة لفظا مفعول ثان لتسمى  
 ( الجر ) مشغول باعراب الحكاية على ما اختاره المصنف او مضاف  
 اليه للحروف على ما اختاره بعضهم وقس عليه امثاله ( و ) طائفة  
 ( حروف ) منصوبة لفظا عطف على الحروف ( الاضافة )  
 مشغول باعراب الحكاية او مضاف اليها للحروف ( و ) الابتداء  
 او للعطف ( هي ) ضمير بارز مرفوع منفصل مبنى على الفتح عند  
 البصريين وعلى الكسرة عند الكوفيين والباء الاشباع عندهم مرفوع  
 محلا مبتدأ ( عشرون ) مرفوع لفظا خبره وهو معه جملة اسمية  
 لا محل لها استينافية او معطوفة على جملة النوع الاول الخ وفي الشرح  
 او اعتراضية ورد بان وقوع الاعتراض في آخر الكلام قول ضعيف  
 كما صرح به المولى حسن چلبى في حاشية المطول فلا ينبغي حمل قول  
 المصنف عليه وفيه ان المصنف ممن اجازته فلا ضرر في الجملة ( الاول )  
 مرفوع لفظا باعمل معنوى مبتدأ ( الباء ) مرفوع لفظا خبر المبتدأ  
 وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية ( نحو ) مرفوع لفظا خبر



صفة النوع ( حروف ) مرفوعة لفظا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها استئنافية ( تَجْر ) فعل مضارع مرفوع لفظا بـعامل معنوي او بالتاء وتحتته ضمير هي راجع الى الحروف مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلا صفة الحروف او لا محل لها استئنافية وما قيل من انها مرفوعة المحل خبر مبتدأ محذوف اي هي تَجْر فضعيف كما موجهه ( اسما ) منصوب لفظا مفعول به لتَجْر ( واحدا ) منصوب لفظا صفة للاسم ( فقط ) الفاء جوابية لشرط محذوف ابرز اذ لا لزومة او عاطفة الاول قول الجمهور والثاني قول ابن هشام واثالث قول ابن سيدة واختاره المولى الشهير بابن كمال الوزير والدما مبنى في شرح معنى اللبيب فاحفظه ان كنت العاقل اللبيب وقط اسم من اسماء الافعال بمعنى يكفى مبنى على السكون لا محل له على القول المختار وتحتته ضمير هو راجع الى الاسم الواحد مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية مجزوعة محلا او لا محل لها جوابية لشرط مقدر اي ان كان الامر كذلك او اذا كان الامر الخ او لا محل لها ابتدائية او مرفوعة محلا او لا محل لها عطف على جملة تَجْر على الاختلاف فيما بين النحاة جعل الله سبحانه سبب النجاة واما على غير القول المختار فهو مبنى على السكون مرفوع محلا مبتدأ وخبره محذوف او خبر مبتدأ محذوف او منصوب محلا مفعول مطلق ليكفى المقدر والجملة الفعلية على هذا كالقول الاول في الوجوه الثلاثة او قط اسم بمعنى حسب مبنى على السكون مرفوع محلا مبتدأ وخبره محذوف او خبر مبتدأ محذوف اي فحسبها الاسم الواحد او الاسم الواحد حسبها والجملة الاسمية على هذا التقدير كما سبق في الوجوه الثلاثة وقد صرح ابن هشام في معنى اللبيب ان تحذف الف والجلتين في الفعلية والاسمية لا يمنع التعاطف او قط اسم فعل بمعنى انته كما ذكره سعد الدين وتبعه عصام الدين

مر فوع لفظا خبر مبتدأ محذوف أي الثاني وهو معه جملة اسمية لا محل  
 لها عطف على الجملة السابقة وقد عرفت جواز عطف الثاني المحذوف  
 على الأول المحذوف وعطف معنوي على لفظي كتابي فتذكر  
 أو اللفظي مر فوع لفظا خبر بعد الخبر لمبتدأ أو بدل من الخبر ٩ والمعنوي  
 معطوف عليه بناء على أن الياء فيهما للنسب على ما صرح به الشنخي  
 في شرح معنى اللبيب أو اللفظي مر فوع لفظا مع ساقته خبر مبتدأ محذوف  
 بتقدير الموصول في كل مناهي هما شيء لفظي وشيء معنوي والعطف  
 ليس بالأصوري لأنه ليس لتشريك المعطوف عليه في النسبة بل المجموع  
 من حيث المجموع منسوب والمجموع يستحق اعرابا واحدا إلا أنه اعراب  
 كل جزء دفعا للتحكم كذا في شرح العاصم أو مجرور لفظا مع ساقته  
 عطف بيان لضررين أو بدل منه على البدل التفصيلي بناء على أن  
 الياء فيهما للمصدرية على ما صرح به أيضا المولى المزبور في كتابه المذكور  
 وأما نصبهما وإن لم يساعده رسم الخط فعلى المفعول به لا على  
 المقدّر أي اعني بهما لفظيا ومعنويا ( فاللفظي ) القابلة تفصيل مبنى  
 على الفتح لا محل له واللفظي مر فوع لفظا بعامل معنوي مبتدأ ( على  
 قسمين ) ظرف مستقر مر فوع محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية  
 لا محل لها تفصيلية ( سماعي وقياسي ) مثل اعراب لفظي ومعنوي  
 ( فالسماعي ) الفاء للتفصيل والسماعي مر فوع لفظا بعامل معنوي  
 مبتدأ ( تسعة ) مر فوعة لفظا ( و ) عاطفة ( أربعون ) مر فوع  
 لفظا بالو أو عطف على تسعة والمجموع خبر المبتدأ وهو معه جملة  
 اسمية لا محل لها تفصيلية ( و ) ابتدائية أو عاطفة ( أنواعه ) مر فوع  
 لفظا مبتدأ والضمير المجرور مبنى على الضم مجرور محلا مضاف إليه  
 للأنواع ( خمسة ) مر فوعة لفظا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية  
 لا محل لها ابتدائية أو عطف على جملة فالسماعي تسعة وأربعون  
 ( النوع ) مر فوع لفظا مبتدأ ( الأول ) مر فوع لفظا

٩ وهو على ضررين  
 اعني به الظرف المستقر  
 « منه »

٦ والالم يفعا خبرين  
 لمبتدأ لعدم تحمل الاسم  
 المفرد ضمير التثنية  
 الرجوع الى المبتدأ  
 المحذوف الذي هو هما  
 على ما في الرضى « منه »

المولى الجامى فى موضع من شرحه على الكافية وردده المصنف فى الامتحان  
 بانالم زمن ذهب اليه والجواب عنه ان عدم الرؤية لا يدل على عدم  
 الذهاب والمثبت مقدم على الناقى والحافظ حجة على من لم يحفظ مع  
 ان العلامة الثانى المحقق التفناز انى اشار الى الاختلاف فى شرح التلخيص  
 حيث قال لا يقع الحال عن نكرة محضة ولا عن مبتدأ ولا عن خبر على  
 الاصح انتهى او خبر المبتدأ المحذوف اى هو فى العامل او خبر اربع الخبر  
 على الاحتمال الاول وعلى الثالث فهو اما صفة لاياب الاول او حال  
 منه او خبر مبتدأ محذوف ( و ) للابتداء واولاه طف ( هو ) ضمير مرفوع  
 منفصل مبنى على الفتح او على الضم على الاختلاف بين البصرية  
 والكوفية كما مروجهم مرفوع محلا مبتدأ ( على ضريين ) ظرف  
 مستقر مرفوع محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتداءية  
 او عطف على جملة الباب الاول فى العامل ( اعلم انه قيل الواو هنا  
 للاستيناف لا للابتداء لانه لم يوجد فى كلام العرب وزيد قائم بالواو  
 والاستيناف فى عرف النحاة الكلام الذى جاء على طريق السؤال المقدر  
 انتهى وفيه نظر اما ولا فلان معنى واو الابتداء عند النحاة ليس وقوعه  
 اول الكلام من غير ان يتقدم عليه شئ وانما معناه وقوعه اول كلام بعد  
 تقدم جملة مفيدة من غير ارتباطها لفظا كما صرح به الفاضل الرومى  
 فى شرح القصيدة الخمرية \* واما ثانيا فلانه لا فرق بين واو الابتداء وبين  
 الاستيناف فى عرف النحاة كما يظهر من كلام بعض اهل اللغة والمفسرين  
 وابن هشام فى معنى اللبيب \* واما ثالثا فلان ما ذكره من معنى الاستيناف  
 ليس معنى الاستيناف النحوى بل معنى الاستيناف المعانى والاستيناف  
 عند النحاة الكلام الذى وقع فى الابتداء سواء كان جوابا للسؤال مقدر  
 او لا بخلاف استيناف اهل المعانى فانه لا بد وان يكون جوابا للسؤال المقدر  
 صرح به فى معنى اللبيب ( لفظي ) مرفوع لفظا خبر مبتدأ محذوف  
 اى الاول وهو معه جملة اسمية لا محل لها استينافية ( و ) عاطفة ( معنوي )



شجر الاراك من الاضافة اللامية تارة ومن البائية تارة اخرى وهذا  
 مما غفل عنه كثيرون من الناس انتهى ( في ) حرف جر متعلق بابين  
 ( ثلاثة ) مجرورة لفظا بنى منصوبة محلا او تقدير مفعول فيه لهو مجرى  
 فيه ما ذكر في على طريق من الاحتمالات فقص عليه ان فهمت  
 هؤلاء الاحتمالات ( ابواب ) مجرورة لفظا مضاف اليه لثلاثة ( الباب )  
 مرفوع لفظا باعمال معنوي مبتدأ ( الاول ) مرفوع لفظا صفة الباب  
 ( في ) حرف جر ( العامل ) مجرور لفظا بنى والجار مع المجرور ظرف  
 مستقر وتحت ضمير هو المتصل من متعلقه المحذوف راجع الى المبتدأ ثبني  
 على القمخ مرفوع محلا فاعاوه وهو معه جملة فعلية او مركب مرفوع  
 محلا خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية ( الباب )  
 مرفوع لفظا باعمال المعنوي مبتدأ ( الثاني ) مرفوع تقدير اضافة  
 الباب ( في المول ) ظرف مستقر مرفوع محلا خبر المبتدأ وهو معه  
 جملة اسمية لا محل لها ابتدائية ( الباب الثالث في الاعراب ) اعرابه مثل  
 ما مر ( الباب الاول في العامل ) سبق اعرابه وفيه احتمالات ذكرها  
 بهضم مع بي هذا الكتاب الاول كون الباب خبر المبتدأ المحذوف أي  
 ما مر الباب الاول والثاني كونه مبتدأ أو خبره محذوف أي الباب الاول  
 في ما مل ما سيذكر والثالث كونه منصوبا بالفعل المقدر أي اذكر الباب  
 الاول فعلى الاولين يكون قوله في العامل ظرفا مستقرا صفة للباب  
 على رأي من جوز كون الظرف المستقر صفة للمعرفة بتقدير المتعلق  
 معرفا باللام واختاره المصنف في الامتحان او حالا من المبتدأ او الخبر  
 والعامل في الحال على رأي الجمهور والفعل المفهوم من لام التعريف فكانه  
 قيل عرفت الباب الاول فيكون الحال مبنيا لهيئة المفعول معنى على  
 ما صرح به الفاضل العصام في حاشيته على شرح التلخيص \* وعند  
 البعض النسبة بين المبتدأ والخبر فيكون الحال مبنيا لهيئة المبتدأ كما هو  
 مذهب ابن مالك اولهية الخبر كما هو رأي البعض وقد ذهب اليه

والفاضل العصام في الاطول والرضي في شرح الكافية (واما ما قاله  
ابن هشام في معنى اللبيب من ان ما يحتمل كونه حالا من الفاعل  
والمفعول نحو ضربت زيدا ضا حكا فقد رده الدماميني في شرحه  
حيث قال نص العلماء على ان الحال اذا تعددت وتعدد صاحبها  
لا يجعل لغير الاقرب الابدليل تقليلا للفصل فينبغي ان يكون هنا  
كذلك لان كونها للاقرب سالم من الفصل وكونها لا بعد مستلزم  
له وقد يفرق بان الفصل هنا يسير فجاز وفيه نظر انتهى (الله)  
مجرور لفظا مضاف اليه للاذن ومرفوع محلا عند المصنف وتقديرا  
عند الجمهور فاعل له (تعالى) اعرابه سبق مفضلا (هذه) الهاء  
حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له وذه اسم اشارة مبني على الكسر  
او على السكون منصوب محلا مفعول به لا بين (الثلاثة) منصوبة  
لفظا صفة هذه عند المحققين كافي الامالي لابن الحاجب وقيل  
عطف بيان وقيل بدل على الاختلاف فيما بينهم واما كونها مرفوعة  
بتقدير المبتدأ او منصوبة بتقدير اعني كما هو المشهور عند الاسنة فليس  
بجائز صرح به بعض الكلمة في حواشي التسهيل كاتقوله الشمني والدماميني  
في شرح معنى اللبيب لان من خصائص اسم الاشارة ان لا يقطع وصفها  
بالرفع والنصب فاحفظه فانه من الغرائب يظن من لم يسمعه انه من  
العجائب (عليه) حرف جر مبني على السكون لا محل له ومعلق بابين  
(طريق) مجرور لفظا بعلى او تقدير مفعول به غير صريح لابن اوجار  
مع المجرور ظرف مستقر منصوب محلا على انه مفعول مطلق لابن ان  
لم يخل ما ذكر مفعولا مطلقا كما مر او حال من هذه وما قيل او خبر مبتدأ  
محذوف او حال من فاعل ايبين او مفعول له فقد عرفت ما فيه بلا زاع لديه  
(الاجاز) مجرور لفظا مضاف اليه لطريق اضافة لامية عند المصنف  
وجهور النحاة وبيانية عند البعض قال شهاب الدين اضافة الاعمال الى  
الاخص لامية وذهب شارح الهادي الى انها بيانية ولذا تراهم يجعلون

مجازا او ايبن تبيننا كائنالك لا كان لك والايانزم كون المفعول المطلق  
ولو مجازا جملة وهو لا يجوز فاحفظه حتى بالمرام تفوز لاعلى انه حال  
من هذا قدم عليها لزوم الفصل بين الحال وذى الحال بقوله  
باذن الله تعالى ولزوم الالتباس ايضا وهو لا يجوز قطعا على ما  
صرح به الدماميني في تحفة الغريب ولا يجوز جعله ايضا خبر مبتدأ  
محذوف اى المبين لك كما قيل به لما ذكر في معنى اللبيب من ان ارتكاب  
الحذف لغير مقتضى مدخول مع ان في هذا الحذف التباسا يكون  
لك متعلقا بابين ولذا صرح النحاة بامتناع حذف المبتدأ في نحو  
جاءني الذي هو في الدار ويجوز ان في نحو جاءني الذي هو اشد الناس  
للزوم الالتباس في الاول وعدمه في الثاني وما يقال من ان لك ضمير  
مجرور فقد عرفت انه خطأ ( باذن ) الباء حرف جر مبني على الكسر  
لا محل له ولا تقل ان ب حرف جر كما قيل فانه خطأ لما مر ومتعلق بابين  
والاذن مجرور لفظا بالباء والمجرور منصوب محلا وتقديرا مفعول به  
غير صريح لابين او الجار مع المجرور ظرف مستقر وتحته ضمير انا  
عبارة عن المتكلم مبني على القتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة  
فعلية او مركب منصوب محلا حال من فاعل ايبن او منصوب محلا  
مفعول مطلق مجازا لابين على تقدير كونه مركبا خاصة لما مر ان لم يجعل  
لك مفعولا مطلقا اذ لا يجوز تعدد المفعول المطلق النوعي بالاتباع  
على ما في حاشية القاضي للمولى الشهاب وقيل او مرفوع محلا خبر مبتدأ  
محذوف اى هو ملتبس باذن الله تعالى وقد عرفت ما فيه او منصوب  
محلا حال من هذه قدم عليها وفيه ان القانون انه اذا جاء شيء  
واحد صالح لان يكون حالا من فاعل الفعل او مفعوله فان تقدم  
عليهما او توسط بينهما يجب كون الحال عن المتقدم وان تأخر  
عنهما يجب كونه عن المتأخر وههنا توسط الحال بين الفاعل والمفعول  
فيجب كون الحال من الفاعل نص عليه الدماميني في تحفة الغريب



مخلاصة لائحة كذا ذكره بعض شراحى هذا الكتاب واما نصبها  
على الحالية من المائة وانام يوجد من جهة القاعدة مانع الا انه  
بعيد من جهة المعنى كما لا يخفى على اولى النهى (حاملا) منصوب لفظا  
مفعول ثان لتسمى (و) عاطفة (ثلاثون) مرفوع لفظا بالواو  
بالعامل المعنوى مبتدأ مخصص بصفة مقدرة اى منها (تسمى)  
هو مع نائب فاعله خبر المبتدأ والجملة الاسمية لا محل لها او مجرورة  
او منصوبة محلا عطف على الجملة السابقة و يجوز ان يكون ثلثون  
معطوفا على ستون و جملة تسمى على جملة تسمى السابق كما مر تفصيله  
(معمولا) مثل عاملا (و) عاطفة (عشرة) مرفوعة لفظا بالعامل  
المعنوى مبتدأ مخصص بصفة مقدرة اى منها (تسمى) هو ايضا  
مع نائب فاعله خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها او مجرورة  
او منصوبة محلا عطف على الجملة القرينة او على البعيدة على الاختلاف  
فيما بينهم (عملا) مثل معمولا (و) عاطفة (اعرابا) منصوب لفظا  
عطف على عملا عطف تفسير (فاين) الفاء جوابية لشرط  
مخدوف مبنى على الفتح لا محل له واين فعل مضارع مرفوع افظا  
بالعامل المعنوى عند الجمهور او بالهزة على قول الكسائى وفتح  
انا عبارة عن التكلم مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعل ايبين وهو  
مع جملة فعلية لا محل لها جوابية او مجزومة محلا جزائية اى اذا كان  
الامر كذلك او ان كان الامر كذلك فاين كما اشار اليه المولى على  
القارى فى شرح البردة المسمى بالزبدة والقصر على الاول فى مقام  
البيان لاهل العرفان من السهو او من القصور كما لا يخفى على اهل  
السطور (بلك) اللام حرف جر متعلق بايبين والكاف ضمير مجرور  
متصل مبنى على الفتح فتحمله القرىب مجرور باللام ومحله البعيد  
منصوب مفعول به غير صريح لايبين او مفعول له و يجوز كون الجار  
مع المجرور ظرفا مستقرا منصوب المحل على انه مفعول مطلق لايبين

الجار متعلقا بلا لانفهام معنى الانتفاء منه او بلا يفتنى البداهة مفهوم  
 من السياق او بالضمير المستتر في انظر المستقر الراجع الى المصدر  
 فان تعلق الجار بالضمير الراجع الى المصدر وان منع الجمهور من  
 البصريين الا ان المختار قول القاسمي والدمامي وابن السراج منهم  
 وقول الكوفيين عند المتأخرين الا يرى تجويز المحققين ذلك في شروح  
 المفتاح ورحمهم الملك الفتاح ولا يجوز ان يتعلق باسم لا الاعلى قول  
 ابن مالك او البغداديين (مائة) بالجر لفظا مضاف اليه لمعرفة  
 وبالنصب محلا عند المصنف وتقديرا عند الجمهور مفعولها فاحفظ  
 هذا الاختلاف وقس عليه ما سأتى من الامثال فانها تقتصر على  
 قول المصنف فان كثرة التكرار توجب الملل (شيء) مجرور لفظا  
 مضاف اليه مائة (ستون) مرفوع بالواو لفظا بعامل معنوي مبتدأ  
 (منها) من حرف جر والهاء ضمير مجرور متصل مبنى على السكون  
 مجرور محلا بمن والجار مع المجرور ظرف مستقر وضميره المستقل من  
 متعلقة المحذوف المستتر فيه هو راجع الى مبتدأ وهو مرفوع متصل  
 مبنى على القتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جلة فعلية او مركب  
 مرفوع محلا صفة لستون ولا يجوز ان يكون حالا من المبتدأ بالتأويل  
 على مذهب الجمهور او بالتأويل عند ابن مالك والالزم كون المبتدأ  
 نكرة محضة ولو سلم كون الحال مخصصا ففيه مانع آخر وهو عدم  
 تقدم الحال على ذى الحال النكرة وهو ليس بصحيح على قول صحيح  
 صرح به سعد الدين النفثا زاني في شرح التلخيص ولا من فاعل  
 تسمى للزوم المحذور الاول هنا مع عدم سلاسة المعنى (تسمى) فعل  
 مضارع مجهول مرفوع تقديرا بالضممة بعامل معنوي عند الجمهور  
 وبالتاء او بالياء عند الكسائي وتحت ضميره الراجع الى المبتدأ مبنى  
 على القتح مرفوع محلا نائب فاعل لتسمى وهو معه جلة فعلية مرفوع  
 محلا خبر المبتدأ وهو معه جلة اسمية لا محل لها استئنافية او مجرورة

عن هذا التحقيق ساكتون واكثر الناس عنه غافلون اذا صرفت ما قيل  
هنا فاستمع لايتلى اعلم انه يجوز ان يقرأ انه بالكسر يجعل اعلم لمجرد التبيين  
كهاء التنبيه كما فهم من بعض كلام اهل الالف تنبيه عليه الفاضل العصام  
في حاشية الجامعي قدس سره السامعي واعلم ايضا ان ما فعلناه من جعل  
لكل خبرا لامذهب الاكثرين وعلى مذهب البغداديين يجوز ان يقدر  
الاخبر محذوف اي موجود ويتعلق لكل باسم لامع كونه مبنيا على القتح  
وان لم يجوزها الجمهور \* وقال ابن مالك اسم لامنصوب ترك تنوينه لكونه  
مشابها بالمضاف وخبر محذوف ولا م لكل يتعلق باسمه بلا مانع واعلم  
ايضا انه يقول بعض المعربين حرف جر وب حرف جر وهو خطأ  
لما ذكر في معنى اللبيب من ان اللفظ اذا كان على حرف واحد صبر عنه  
باسمه (طالب) مجرور لفظا مضاف اليه لكل (معرفة) مجرورة لفظا  
مضاف اليها للطالب (الاعراب) مجرور لفظا مضاف اليه لمعرفة  
ومنصوب تقديره عند الجمهور ومجلا عند المصنف ففعول به لها صرح  
به المصنف في الاظهار ومع هذا غفل عنه اكثر الا خيار حتى من تصدى  
لحل مغلقات هذا الكتاب فلا تعجبوا يا ايها الاخوان والاحباب فان جملة  
الانسان على النسيان ورفع القلم معلوم في الخطأ والنسيان \* ولا يجوز  
ان ينون الطالب ويجعل المعرفة مفعولا به له عند المصنف لعدم اعتماد  
الصفة على شيء يجب اعتمادها عليه وتقدير الموصوف لا يتفعها عند  
كاذكره في الامتحان خلافا لابن الحاجب ومن تبعه (من) حرف جر  
مبنى على السكون لا محل له (معرفة) مجرورة لفظا بمن والجار مع المجرور  
طرف ستقر وتحتته ضمير هو المنقول من متعلقه المحذوف راجع الى  
اسم لا وهو مرفوع متصل مبنى على القتح مرفوع محلا فاعله وهو معه  
جملة فعليه او مركب مرفوع محلا خبر بعد الخبر للانص عليه الشريف  
في شرح المفتاح في امثاله او خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني اليد المني  
كأن من معرفة كافي حاشية المطول للمولى حسن چلبى ويجوز ان يكون



٣ وان علم القائل ماهو  
الواقع والافراط  
« منه »

٦ وفي شرح قواعد  
الاعراب للشيخ زاده  
لا فرق بين الحرف  
الموصول والاسم  
الموصول في احتياجهما  
الى الصلة وانما الفرق  
بينهما ان الاسم  
الموصول يحتاج الى  
العائد دون الحرف  
الموصول « منه »

والحرف الموصول  
على ماهو المشهور ثلثة  
ماوان المصدر يان  
وان المفتوحة  
« منه »

٧ اى وان لم يكن ما  
يقال مسامحة ولم يقل  
كنا فلنا فان الجملة  
« منه »

بينهما ( واما ما قيل انه مخصوص بعطف المتعدد على المتعدد فممنوع  
نص عليه المولى الشهير بابن كمال الوزى فى شرح المفتاح هذا واما  
ما قاله بعض شراح هذا الكتاب من ان جملة اعلم مجزومة محللا جواب  
اما خطأ فاحتمى بل اريتا بان اما وان كان من حروف الشرط فليس  
بجازم ( انه ) بافتح لوقوعها مع جملتها مفعولا لاعلم \* ثم ان حرف من  
الحروف المشبهة بالفعل يقتضى اسماء منصوبا وخبر امر فوعا مبنى على  
الفتح لا محل له كهكذا يدعى للعرب ان يقول حين الاعراب كائن على  
ابن هشام فى قواعد الاعراب فلا عبرة لمنع بعض ابناء الزمان فانه غافل  
عن هذا البيان والضمير منصوب متصل مبنى على الضم من منصوب محلا  
اسم ان ويجوز ان يقال الهاء ضمير منصوب متصل الخ ( لا ) لنى  
الجنس مبنى على السكون لا محل له ( بد ) مبنى على الفتح منصوب محلا  
اسم لا ( لكل ) اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له وكل محرور به  
لفظا والجار مع الجور و ظرف مستقر وتحت ضميره هو المنقل من متعلقه  
المخذوف راجع الى اسم لا وهو مرفوع متصل مبنى على الفتح  
مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية او منكب مرفوع محلا  
خبر لا واسمه مع خبره جملة اسمية مرفوعة محلا خبر ان واسمه وخبره  
جملة اسمية لا محل لها صلة لان وهو فى تأويل المفرد منصوبة محلا  
مفعول به قائمة مقام المفعولين لاعلم عند سيبويه وعند الاخفش مفعوله  
الاول ومفعوله الثانى مخذوف اى موجود وما يقال ان اسم ان وخبره  
فى تأويل المفرد محمول على المسامحة الماذكر فى معنى اللبب من ان الجملة  
السادسة من الجمل التى لا محل لها من الاعراب الجملة الواقعة صلة لاسم  
موصول او حرف موصول ٦ فالاول نحو جاءنى الذى قام ابوه والثانى  
نحو اعجبني ان قتلتتهى والا ٧ فاين الجملة التى لا محل لها من الاعراب  
وما يقال فى هذا الباب ان مع اسمه وخبره فى تأويل المفرد مسامحة ايضا  
والا لكان الشئ ما ولا نفسه وهو محال قطعا فا حفظه فان المعربين

ثم حذف المضاف اليه للظرف وبنى على الضم جبرا فصار بعد  
 فاعلم ثم جئ بالواو فصار وبعد فاعلم وقيل غيرهما الى ما قبل الهاء  
 همزة اقرب مخزجهما وبتقديم الهمزة على الميم ثم ادغم ورد بان تغير  
 الاسم الى الحرف لم يوجد في كلامهم وهذا الذي ذكرناه اذا قدر اما  
 في نظم الكلام واما اذا لم يقدر فيه فبعد ظرف لا علم فقط بلا كلام  
 واما كون الظرف على كلا الوجهين ظرفا لما يفهم من السياق مثل اقول  
 فغير مناسب هنا لا مكان اعمال العامل اللفظي كما لا يخفى على اولى النهى  
 (فاعلم) الفاء جوابية لا ما المقدرة او المتوهمه او زائدة جى بهما تنزيل  
 العامل منزلة الجزاء والمعمول منزلة الشرط كما نص عليه سيبويه في  
 قولهم يزيد حين اكرمك فاكرمه ان لم تقدر اما وقيل هي زائدة جى بها  
 لرفع توهم اضافته بعد الى ما بعده ورد بانه لا يجوز اضافة هذا الظرف  
 الى ما بعده حتى يوثى بالفاء لدفع التوهم (واعلم امر حاضر مبنى على  
 السكون لا محل لها عند البصر بين ومجزوم لفظا بلا م مقدرة عند  
 الكوفيين وتحت ضمير ان في انت مبنى على السكون مرفوع محللا فاعل  
 لا علم والتاء حرف دال على تذكير الفاعل مبنى على القتح لا محل له  
 هذا عند البصريين باجمعهم وعند الفراء من الكوفيين ضمير الفاعل  
 مجموع انت وعند الباقي منهم فهو التاء وحده وان حرف عماد مبنى على  
 السكون لا محل له فعلى الاخير ين يكون ضمير الفاعل مبنيا على القتح  
 مرفوعا محللا فاعل اعلم كذا في شرح الباب ذكره الفاضل العصام  
 فاحفظه فان المعربين من اولى الافهام عن هذا التفصيل ساكتون  
 وعلى قول الفراء قاصرون بناء على ما اشتهر في السنة العوام وعلى  
 الغفول عن كلام مشايخ الكرام واعلم مع فاعله جملة فعلية لا محل لها  
 جوابية لا ما المقدرة او المتوهمه او ابتداءية او معطوفة على الجملة  
 السابقة بطريق عطف القصة على القصة وهو عطف جملة مسوقة  
 لغرض على جملة مسوقة لغرض آخر من غير نظر الى الاخبارية والانشائية



على التأكيد المعنوي كما هو المشهور فيما بين الجمهور والنصب على  
الحالية على ما في المرأة ورد الاخير بانه يوهم ان لا يكون الصلوة  
والسلام عليهم متفرقين و بما ذكره الرضى والجوهري ان اجمع وسائر  
تصاريفه لا يكون التأكيد تابعاً لما قبله لا يبتدأ ولا يخبر به ولا عنه  
ولا يكون فاعلاً ولا مفعولاً وبما ذكره الشيخ مظهر الدين من انه معرفة  
(والجواب عن الاول انه يجوز ان يكون حالاً في اللفظ تأكيداً  
في المعنى كما قال البيضاوى عند الكلام على قول الكريّم العلامة \* قلنا  
اهبطوا منها جميعاً \* ان جميعاً حال في اللفظ تأكيد في المعنى كانه  
قل اهبطوا اتم اجمعون وعن الثاني ان ما نقل عن الرضى والجوهري  
ايمن بمقتضى عليه كيف ٩ وابن درستويه جوز الحالية قال في القاموس  
وهو الصحيح وكذا جوزها البيضاوى في تفسير قوله تعالى \* وان جهنم  
لموعدهم اجمعين \* اقول ويشهد لقول هؤلاء الكرام ما وقع في الموطأ  
عن سيد الانام \* وان صلى ٦ قعوداً فصلوا قعوداً اجمعين \* حيث  
نصب اجمعين على الحالية ولا مجال للتأكيد ولا الرفع وروى اجمعون  
بالواو على التأكيد كما ذكره السيوطى وعن الثالث ان تعريف اجمعين  
او سلم فهو مأول بالكرة اى مجتمعين كما في مررت به وحده اى منفرداً  
وجوز القهستانى كونه صفة للال واعل مناه على انه معرفة او على  
حل اضافة ال على العهد الذهنى ان منع التعريف (و) ابتدائية  
محصنة او مع العوضيّة عن اما المقدرة او عاطفة (بعد) من الظروف  
الزمانية مبنى على الضم منصوب بمحلا مفعول فيه لا ما المقدرة لنيابتها عن  
الفعل او الواو لنيابتها عن اما وال للشرط المقدّر او لاعلم والتقدير مهما  
يكن من شئ بعد البسملة والحمد لله والصلوة فاعلم او مهما يكن من شئ  
فاعلم بعد البسملة والحمد لله والصلوة فحذف مهما يكن من شئ روما  
للاختصار واقيم امام مقامه كما قامت الباء مقام ادعوا ثم حذف كلمة اما  
لدلالة الفاء في الجواب عليها فصار بعد البسملة والحمد لله والصلوة فاعلم

٩ اى كيف يكون متفقاً  
عليه والحال ان ابن  
درستويه جوز الحالية  
فكيف حال من فاعل  
يكون المحذوف  
او مفعول مطلق له على  
ما مر في ارضى وغيره  
« منه »

٦ قوله وان صلى الح  
بدل من فاعل ما وقع  
او مفعول اعنى او هو  
خبر مبتدأ محذوف  
اى هو وان صلى  
« منه »



المعطوفين فلا يصح جعل جملة التصليية عطفا على جملة الحمد لله  
 ( قلت نعم تفاه الدماميني في تحفة الغريب والمولى خسرو في المرأة  
 لما ذكر الا انهما لم يصيبا فيه لان ما ذكر من التعريف ليس تعريفا  
 لمطلق التوابع بل لتوابع الاسم ولو سلم فهو باعتبار الاصل الاغلب او  
 بتعميم الاعراب الوجودي والعدمي كما في حاشية المرأة للطرسوسي  
 وحاشية المطول للمولى حسن چلبى وعلى لثاني انه قال السيد الشريف  
 الجرجاني في شرح المفتاح وفي عطف مفردى جملة على مفردى  
 جملة اخرى دقة وليدأمل انتهى ( فان قلت وما هي قلت وجه الدقة  
 هو ما يدفع الاشكال الوارد على ذلك وهو ان حكم المعطوف حكم  
 المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله فاذا كان المعطوف عليه خبر مبتدأ  
 مثلا لم يترك كون المعطوف خبرا عن ذلك المبتدأ بحيث يشترط في الثاني  
 ما يشترط في الاول من اشتماله على ضمير يعود الى ذلك المبتدأ وغير  
 ذلك من الشروط فكيف يصح مع ذلك ان يعطف خبر مبتدأ  
 على خبر مبتدأ آخر وجوابه ان محل الشرط انما هو بحيث يتحد  
 ما قبل المعطوف عليه كما في زيد يقوم ويقعد اما اذا تعدد كما في زيد  
 يقوم وعمره يقعد فالشرط الاتحاد في عموم الجهة لا في خصوصها  
 فعطف خبر عمره على خبر زيد لاتحادهما باعتبار عموم الجهة اذ كل  
 منهما خبر في الجملة ولا ينظر الى خصوصية الخبر عنه وفائدة هذا  
 الشرط ان خبر عمره مثلا لا يعطف على صفة زيد ولا على حاله  
 وانما يعطف على خبره لتحقق الاشتراك في مطلق الخبرية ذكره  
 في تحفة الغريب يقول جامع هذا السطور ادخله الله تعالى سبحانه  
 دار المرور كان هذا العطف مشكلا على ما بضع عشرين ثم  
 انقبح بالمطالعة للكتيب المعبرة بعون الله رب العالمين ( و ) عاطفة  
 ( آله ) آل مجرور لفظا عطف على محمد والضمير مجرور متصل مبنى  
 على الكسر مجرور محلا مضاف اليه للآل ( اجمعين ) يجوز فيه الجر

ان الاضافة لفظية فالصفة حال لاصفة للجلالة وان كنت في ريب  
 مما قلنا فارجع الى شروح السكافية خصوصا الى شرح الرضى فان فيه  
 القوائد الشافية وعلى السادس فهو مبنى على القتح لا محل له وتحتة هو  
 راجع الى الجلالة وهو ضمير مرفوع متصل مبنى على القتح مرفوع  
 محلا فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتداءية او اعتراضية او  
 استيعابية تعليلية على ما ذكره الفاضل العصام في حاشية انوار  
 التنزيل او منصوبة محلا حال من الجلالة لاصفة للجلالة لان الجملة  
 لاتقع صفة للمعرفة الاعلى ما ذكره القهستاني من الخاصية للجلالة  
 بالوصف بالنكرة او الجملة مرفوعة محلا خبر مبتدأ محذوف على ما قيل  
 ( العالمين ) اللام حرف تعريف مبنى على السكون لا محل له والعالمين  
 مجرور لفظا مضاف اليه لرب او منصوبة لفظا مفعول به غير صر بجه  
 على تقدير كونه فعلا ماضيا ( و ) حرف عطف مبنى على القتح  
 لا محل له وقس عليه ما سيأتى من حروف العطف ( الصلوة ) اللام  
 حرف تعريف مبنى على السكون لا محل له وصلوة مرفوعة لفظا  
 مبتدأ ( و ) عاطفة ( السلام ) اللام حرف تعريف مبنى على السكون  
 لا محل له وسلام مرفوع لفظا عطف على الصلوة ( على )  
 حرف جر مبنى على السكون لا محل له ( مجدد ) مجرور لفظا بعلى  
 وهو مع مجروره ظرف مستقر وتحت ضمير هما المنتقل من متعلقه  
 المحذوف راجع الى الصلوة والسلام مبنى على السكون مرفوع محلا  
 فاعل الظرف المستقر وهو معه جملة فعلية او مركب مرفوع محلا  
 خبر مبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على جملة الحمد لله  
 ويجوز ان يعطف الصلوة على الحمد وعلى محمد على الله كما صرح به  
 سعد الدين التفتازانى والفاضل العصام في شرح السكافية ( فان قيل  
 على الوجه الاول يرد ان العطف من التوابع وهو كل ثان باعراب  
 سابقة من جهة واحدة وهذا لا يصدق عليه لعدم الاعراب في كلا

العصام فصحة الصفة على اعتبار كون الاضافة معنوية على ماهو  
المشهور او على اعتبار كون اضافة لفظية بناء على ان من خصائص  
لقطة الجلالة ان توصف بالذكورة على ما ذكره القهستاني والرفع  
على الخبرية لمبتدأ محذوف اى هورب والجملة اسمية ابتدائية  
او اعتراضية والنصب على المفعولية لاعنى المقدر اى اعنى به رب  
والجملة فعلية على احد الوجهين اولل فعل المدلول عليه بالحمد اى  
نحمد رب على ما فى الكشف والجملة ايضا فعلية او على النداء اى  
يارب وهو ضعيف لما فيه من اللبس كفى الدار المصون ذكره شهاب  
الدين فى حاشية انوار التنزيل او الحالية الدائمة على اعتبار كون  
الاضافة لفظية وعلى الرابع يجوز فيه الجر على البدلية او عطف بيان  
للجلالة لاعلى الوصفية لكون الاضافة لفظية قطعا لعدم اشتراط  
معنى الحال والاستقبال فى نصب المفعول به اصلا الاعلى ما ذكره  
القهستاني من الخاصية للفظية الجلالة بالوصفية بالذكورة والرفع على  
الخبرية لمبتدأ محذوف اى هورب والنصب على المفعولية لاعنى  
اولل فعل المدلول عليه بالحمد او على النداء او الحالية الدائمة وعلى  
الخامس يجوز فيه الجر على الوصفية او البدلية او عطف بيان والرفع  
على تقدير المبتدأ والنصب على المفعولية للفعول المقدر اى اعنى  
او المدلول عليه بالحمد او على النداء لاعلى الحالية لان الصفة  
لم تضاف الى معمولها بل الى غيره فصارت الاضافة معنوية مفيدة  
للتعريف والمعرفة لاتقع حالا ليقال ان من البين ان الصفة مضافة  
الى معمولها وهو العالمين لان معناها واقع عليه لانا نقول المراد بمعمول  
الصفة المشبهة المعمول السببى هو فى الاصل فاعل كفى زيد كريم  
الغلام اى غلامه والعالمين ليس كذلك فلا يكون معمولها كفى زيد  
كريم البلد على احد المعنيين ٩ فاحفظه فانه ممازل فيه اقدام بعض  
اولى النهى حتى ظن ذلك هنا ان الصفة اضيفت الى معمولها فقال

٩ وهو كون الكريم صفة  
زيد للبلد وما اذا كان  
الكريم صفة للبلد على  
معنى زيد كريم بلده  
فلا يكون مما نحن فيه  
بل الاضافة فيه لفظية



انه مفعول مطلق لفعل مقدر اى احدا الحمد فيحيث يكون اللام متعلقا  
بالحمد واجير كونه مع مجرور نظرا مستقرا صفة الحمد بتقدير المتعلق  
معرفة او حالا منه او خبر مبتدأ محذوف اى هو الله ورد الاخير بان فيه  
ارتكاب حذف بلا مقتض وهو مدخول على ما في معنى اللبيب وايضا  
يلزم فيه التباس اذ لا يعلم حيث نذر ان الظرف المستقر خبر مبتدأ محذوف  
اولغوم علق بالحمد والاحتراز عنه مهما امكن لازم على ما فيه ايضا  
ويجوز ان يكون مكسورا مشاكلة لام لله فيكون مرفوعا تقديرا  
على ما في تحفة الغرب للدما ميني على انه مبتدأ وخبر لله او منصوبا  
تقدير اعلى انه مفعول مطلق للفعل المقدر اى احدا الحمد ومن اقتصر  
على الاول فقد قصر (رب) هو اما مصدر بمعناه او بمعنى اسم الفاعل  
واما مخفف راب واما مبالغة اسم الفاعل واما صفة مشبهة واما فعل  
ماض فعلى الاول يجوز فيه الجر على ان يكون صفة للجلالة بلا تقدير  
المضاف للمبالغة كما في مرت برجل عدل او بتقديره اى ذى رب لكنه  
يفوت حيث ندر معنى المبالغة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر في دلائل  
الانحياز والرضى في شرح الكافية والرفع على ان يكون خبر مبتدأ محذوف  
على الوجه الذى سبق من تقدير المضاف وعدمه ولا يجوز فيه النصب  
على الحالية من لفظة الجلالة لكونه معرفة بالاضافة الى المعرف باللام  
اضافة معنوية والمعرفة لا تقع حالا وعلى الثانى والثالث يجوز فيه الجر  
على الوصفية للجلالة او البدلية او عطف بيان على مذهب المصنف  
وعلى مذهب ابن الحاجب فلا ولا لان لا غير لما مر ولا يقال لا يصح  
الاول لانه اضافة الصفة هنا الى معمولها فتكون لفظية ولا تفيد  
تعريفا فلا يصح كون النكرة صفة للمعرفة لاننا نقول معنى الصفة  
هنا للاستمرار فيصح اعمالها نظرا الى اشتغالها على معنى الحال  
والاستقبال وعدم اعمالها نظرا الى اشتغالها على الماضى فيحتمل  
الاضافة ٧ قسميها من المعنوية واللفظية على ما حققه الفاضل

٦ اى ان كان اصله الرفع  
ثم كسر للمشاكلة يكون  
مرفوعا تقدير اوان كان  
اصله النصب ثم كسر  
للمشاكلة يكون منصوبا  
تقدير « منه »

٧ قوله قسميها مفعول به  
لقوله فيحتمل فانه قد  
ينفسه كما في القاموس

والرحيم اما بالجر صفة بعد الصفة او بدل بعد البدل على القول بجواز تعدده او عطف بيان للفظ الجلالة واما بالرفع خبر بعد الخبر على تقدير رفع الرحمن او خبر مبتدأ محذوف على تقدير رفعه اى هو الرحيم واما بالنصب بالفعل اى اعنى به الرحيم والجملة ابتدائية واعتراضية على القول بوقوع الاعتراض فى آخر الكلام واليه ذهب المصنف \* اعلم ان فى الرحمن الرحيم تسعة احتمالات سبعة منها جائزة فعملها ونصبها وجرها ورفع الاول مع نصب الثانى وعكسه وجر الاول مع رفع الثانى او نصبه واثنان منها ممتنعان رفع الاول او نصبه مع جر الثانى لامتناع الاتباع بعد القطع كذا قال الشيرازى فى القنوجات الوهبية لشرح الاربعين النووية وقال المولى شهاب الدين فى حاشية انوار التنزيل هذا مذهب الجمهور خلافا لصاحب البسيط فانه يجوز الاتباع بعد القطع وروى شواهد تدل على ما يدعيه ثم المراد بالاتباع النعوت والافايدل بعد القطع لانزاع فيه (الحمد) ال حرف تعريف مبنى على السكون ويقال ايضا اللام حرف تعريف مبنى على السكون لا محل لها من الاعراب على الاختلاف بين الخليل وسيبويه والثانى مختار المصنف والاول مختار ابن هشام فى معنى اللبيب وقيل الهزرة حرف تعريف مبنى على القتح لا محل لها من الاعراب فاحفظ هذا الاختلاف واجره فى امثاله وحده مرفوع لفظا باعمل معنوى مبتدأ (الله) اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له ولفظة الجلالة مجرورة لفظا باللام والجار مع المجرور ظرف مستقر وضمير المتكلم من متعلقه المحذوف المستتر فيه هو راجع الى المبتدأ وهو ضمير مرفوع متصل مبنى على القتح مرفوع محلا فاعل الظرف المستقر وهو معه جملة فعلية او مركب مرفوع المحل خبر المبتدأ وهو معه جملة اسمية لا محل لها من الاعراب استئنافية وما يقال او منصوبة تقدير اى قولوا فبعد عن المرام كالايتنى على نوى الافهام ويجوز ان يكون الحمد منصوبا على

كأهو قول البصريين أو اسماء كأهو قول الكوفيين كما اشرنا اليه  
 في التفسير وكل من الفريقين اثبتوا ما ادعوه بالدليل على ما في شرح  
 الكافية الا ان ابن هشام قال في معنى اللبيب كلا القولين على اطلاقه  
 ليس بصحيح بل يقدر المتعلق على ما اقتضاه المقام من الفعل ماضيا  
 او مضارعا ومن الاسم وقال الدماميني في شرحه هذا هو الحق لا كلام  
 فيه واما عند بعض المتأخرين فالظرف المستقر حال من فاعل الفعل  
 المحذوف اى حال كوني متبركا بسم الله تعالى اصنف واما عند البعض  
 فهو خبر مقدم والحمد مبتدأ مؤخر ورده ابن هشام في معنى اللبيب  
 وهذا الذي ذكرناه في هذا المقام ما صدر فيه من العلماء الاعلام فلا تصغ  
 الى قول من قال من احتمال تقديره قال ٧ اى قولوا بسم الله تعالى  
 الى آخر الكلام فانه ابعد كل البعد عن المرام ومن الاحتمال كون المباءة  
 زائدة ومجروها مفعولا به للفعل المقدر اى قدمت اسم الله تعالى فانه  
 من العجائب لا يرى مثله في الغرائب كيف لا وقد صرح المحقق الرضى  
 انه اذا امكن في الحرف عدم الزيادة ولو بالتأويل لا يصار الى الزيادة  
 ولغظة الجلالة بالجر لفظا مضافا اليها للاسم وال في الرحمن حرف  
 تعريف مبنى على السكون لا محل له ورجح بالجر لفظا صفة لله او بدل الكل  
 او عطف بيان له كما صرح المصنف في الامتحان ان الشيء الواحد  
 يحمل الوجوه المذكورة خلافا لابن الحاجب فان عنده لا يجوز فيما يحتمل  
 الصفة كونه عطف بيان على ما في شرح العصام هذا على قول  
 من قال ان الرحمن ليس بعلم كأهو قول الجمهور واما عند من قال به كان  
 مالكا ومن تبعه فهو عطف بيان او بدل لا غير لان العلم لا يقع صفة  
 او بالرفع خبر مبتدأ محذوف اى هو الرحمن وهو جملة اسمية  
 او بالنصب على انه مفعول به لفعل مقدر اى اعني به الرحمن فاعني  
 فعل مضارع مرفوع تقديره بعامل معنوى او بالهمزة وتحتنه  
 انا وهو ضمير مرفوع متصل مبنى على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه  
 جملة فعلية والجملة الاسمية او الفعلية لا محل لها ابتداءية او اعتراضية

٧ وهو مصدر بمعنى  
 القول « منه »



بحديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كل امر ذى بال لم يبدأ فيه  
ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع وكل امر ذى بال لم يبدأ فيه  
بالمحمد لله فهو اجزم قال ( بسم الله الرحمن الرحيم ) الباء حرف جر  
للاستعانة او للملابسة مبنى على الكسر لا محل له من الاعراب و متعلق  
بفعل مقدر مؤخر لافادة الحصر على ما هو المشهور او مقدم على رأى  
العض من غير الجمهور على ما فى شرح المشكوة على القارى وتفسير  
ابن عادل والاسم مجرور به لفظا والمجرور وحده على قول الجمهور  
او مع الجار على قول البعض منصوب محلا عند المصنف وتقدير عند  
جمهور النحاة مفعول به غير صريح للفعل المقدر اى باستعانة اسم الله  
تعالى اصنف او اصنف باستعانة اسم الله تعالى وهو فعل مضارع معلوم  
مر فوع لفظا بعامل معنوى عند الجمهور او بالهمزة على قول الكسائى وتحت  
انابة عن المتكلم وهو ضمير مرفوع متصل مبنى على الفتح عند  
البصريين لان الالف ليست من نفس الكلمة وانما هى زائدة تجئ بها  
ليبان الفتح لانه لولا الالف لاسقطت الفتح للوقف فيلتبس بان الحرفية  
المصدرية وعلى السكون عند الكوفيين لان الالف عندهم من نفس  
الكلمة والاول هو الراجح على ما فى الرضى وغيره مرفوع محلا فاعل  
لذلك الفعل المقدر والجملة الفعلية لا محل لها ابتداء هذا عند الكوفيين  
واما عند البصريين فالجار مع المجرور ظرف مستقر وضميره المنقل  
من متعلقه المحذوف تحته هو راجع الى مبتدأ محذوف وهو مرفوع  
متصل مبنى على الفتح او على الضم مرفوع محلا فاعل الظرف المستقر  
وهو معه جملة فعلية او مركب مرفوع محلا خبر مبتدأ محذوف  
مقدم او مؤخر اى تصنىف كان او كائن بسم الله تعالى او كان او كائن  
بسم الله تعالى تصنىف والجملة الاسمية لا محل لها من الاعراب ابتداء  
\* واعلم انه انما قلنا ان الظرف المستقر مع فاعله جملة فعلية او مركب  
اشارة الى الاختلاف فى اختيار كون المتعلق المحذوف قيد فعلا

تعالى عنا وعنكم) ناسب لنا ان نبين اعرابه اولوا اعراب ما التزمناه  
ثانيا فنقول رضى فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الاعراب  
ولفظه الجلالة مرفوعة لفظا فاعل رضى وهو معه جملة فعلية  
لا محل لها من الاعراب استئنافية وما يقال او منصوبة محلا على  
اخمثار القول اى قولوا رضى الله تعالى الى آخره فبعيد عن المرام كما لا يخفى  
على اولى الافهام وتعالى فعل ماض مبنى على الفتح تقدير الاحاطة  
من الاعراب وتحتة هو راجع الى الله وهو ضمير مرفوع متصل مبنى  
على الفتح عند البصريين وعلى الضم عند الكوفيين مرفوع محلا  
فاعل تعالى وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها اعتراضية او منصوبة  
محلا حال دائمة من لفظه الجلالة على ما في شرح دلائل الخبرات  
للغاسي او مرفوعة محللا صفة لها على قول من قال ان من خصائص  
لفظة الجلالة ان توصف بالنكرة على ما في القهستاني وغيره \* واعلم  
ان معنى الخلاف بين البصريين والكوفيين ان الواو عند البصريين  
من نفس الكلمة وعند الآخرين انها ليست منها بل هي الاشباع  
كالالف في قوله فكيف اتنا والصواب القول الاول لان حرف الاشباع  
لا يتحرك وايضا لا يثبت الاضرورة على ما في الرضى وعن حرف جر  
مبنى على السكون لا محل له ومنعلق برضى وناضير مجرور متصل مبنى  
على السكون فمحله القريب مجرور وعن ومحله البعيد نصب مفعول به  
غير صريح لرضى والواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له  
وعن حرف جر زائد مبنى على السكون لا محل له وضمير مجرور متصل  
مبنى على السكون مجرور محلا عطف على المحل القريب لضمير ناعلى  
القول بعدم عمل مثل هذا الزائد ٦ ومحله القريب مجرور وعن ومحله  
البعيد نصب عطف على المحل البعيد لذلك الضمير على القول بعمل  
هذا الزائد والقول الاول هو المختار على ما في الرضى من ارام وجهه  
فليرجع اليه \* ولما اراد المصنف الاقتداء بالقرآن المجيد والاقتفاء

٦ اى حرف الجر الذى  
اعيد فى المعطوف كفى  
مررت بك ويزيد  
« منه »

معرب  
العوامل

\*\*\* بسم الله الرحمن الرحيم \*\*\*

الحمد لله الذي رفع السموات بلا عمد \* وخفض الارض ونصب  
الجبال لا تتفاد العباد \* والصلوة والسلام على من لم يعرب  
الوصافون كافة كالاته \* للجن عن درك ما فيه من افعاله ومعمولاته  
\* وعلى آله الذين عملوا باحكامه واصحابه \* الذين جزموا بصحة  
كلامه \* اما بعد فيقول الراجي من ربه الحسن والزيادة \* حسين  
ابن احمد الشهير بزيني زاده \* قد كنت اعربت العوامل الجديد  
بالتماس بعض خالص ابناء الزمان \* والحاح بعض كمل الاخوان \*  
الا ان الكثير من الفضلاء \* والجم الغفير من الازكياء \* سألوني  
صرف الهمة نحو اختصاره \* مع الزيادة في فوائده \* فاجبت  
مسؤلهم وكتبت مأمولهم علما بان مستحسن الطباع باسرها \*  
ومقبول الاسماع عن آخرها \* امر لا يسعه قدرة البشر \* وانما هو  
شان خالق القدر \* وسميته بتعليق الفواضل \* على اعراب العوامل  
\* ومنه سبحانه الامانة والبه الزلفى \* وهو حسب من توكل عليه  
وكفى \* ثم لا كان عادة المعلمين تعليم اعراب قول المتعلمين (رضي الله





معربة كما بسط في الامتحان وما توفيق ولا اعتصامى الا بعناية الرحمن وهذه  
الاوراق التي الفها والصحف التي سطرتهما انما قصدت بها نفع من هو مثلى  
قاصر لا انا مباد بها ومفاخر والمؤلفات الموضوعات لصغار الطلاب  
وان كانت لا يعد في حساب الا انه لما لم يوجد على هذا الشرح الا ببق  
حاشيته يتوقع ان تكون بعض الاذان لها داعية اذا ثبت اذا صوح رعى  
الهشيم وتوقع بالثبوت اذا لم تجد الورد الهيم ومن اين للميت آخر لحوق المتقدم  
وهل غادر الشعراء من متردم على ان المتصدي لذلك نصب نفسه عرضا  
لسهام الاعتراض وافترق الناس في حقه بين سخط وراض  
وعرف الناس بمقدار مواعيلهم على جليلة اسراره كما قيل ولقد رافقني  
عند الناس موقوف على قدر قوله يديها فالرجو من اخواننا  
طلبة العلوم افاض الله عليهم انواع الفهوم ووقيهم عن الغموم  
والهموم ان يعرفوا تقصيراتى في هذا المجال فيصوبوا مواضع  
خطائى وذللنى بقلم اللطف والافضال وان كان خرقا فادركه  
يفضله من الحكيم وليصلحه من جاد مقولا \* وقد وقع الفراغ  
من التبييض بلطف الله المعين بعد ما بقي في المسودة برهة من السنين  
في الخمس الخامس من الخمس الخامس من السدس السادس  
من النصف الاخير من العشر الثانى من العشر الثامن

من الخمس الثالث من النصف الاول من النصف

الثانى من هجرة محمد المظفر مع زيادة

الف اخر كما لا يخفى على من له سمع

وبصر صلى عليه ربنا العزيز

الاكبر وعلى آله واصحابه

مدامت الشمس

والقمر

آمين

اصلا مادام ذلك المانع باقيا وبقي مجرد المحلبة والاستحقاق له فسمى  
 محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا او تقدير باختلاف  
 مبنى الاصل فانه ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم تواردها المعاني عليه  
 لعدم دلالة على المعنى المستقل بالمطابقة ﴿ قوله ﴾ ( الامن  
 جهته ) اي من عنده المعنوي ﴿ قوله ﴾ ( المبنى العارض الذي  
 يتوارد عليه اه ) الذي هو ما ناسب مبنى الاصل او وقع غير  
 مركب فالقييد بقوله الذي يتوارد اه احتراز عما وقع غير مركب  
 فانه ليس بموضع للاعراب اصلا واحتراز ايضا عن مثل اسماء الافعال  
 اذ لا محل لها من الاعراب على الاصح لعدم تواردها المعاني المتضمنة  
 للاعراب عليها ثم اقول ان هذا التقييد صدر عن الشارح المدقق  
 للاظهار واكتفى الشارح اثره لكن لا يخفى على احد ان اصلاحه  
 ليس باكثر من افساده لانه يخرج المضارع الذي اتصل به نون جمع  
 المؤنث ونون التأنيد على الاصح مع انه ايضا مبنى عارض كما عده  
 المصنف منه في اخر اظهار الاسرار وان كان التعريف الذي اشرنا  
 اليه انفا مختصا بمبنى الاسم كما صرح به المولى الجامى فاعرابه محلي  
 قطعاً وذلك لان المضارع لا يتوارد عليه المعاني على المذهب  
 الصحيح كما مر غير مرة فانصف ﴿ قوله ﴾ ( والاشارات )  
 اي اسماء الاشارات ﴿ قوله ﴾ ( وغيرها مما استوى ) في المص  
 بيانه في اخر اظهار الاسرار ﴿ قوله ﴾ ( فافهم ) لعله اشارة الى  
 ان للاعراب المحلى موضعين آخرين ايضا لم يدخل فيهما ذكر احدهما  
 الفعل الماضي اذ اوقع بعد ان المصدرية او وقع بعد الحرف الجازم  
 شرطاً وجزاء فانه يحكم على محله بالنصب في الاول وبالجرم في الثاني  
 كما ذكره المص في الاظهار وثانيهما الجملة التي لها محل من الاعراب  
 فتأمل ولا تكن في شك وارتباب الى انه يجب ان يستثنى من الموصولات  
 اي واية فانهما معربان مالم يتخذ مصدر صلتها كما ينبغي ان يستثنى  
 منها ومن اسماء الاشارات ايضا تشبيها لان المختار عند المص كونها

( لا بآتي الخير الامن جهة )

اي من جهة من الاعراب  
 المحلى في موضعين  
 الاول الاسم المعرب  
 المشتغل آخره باعراب  
 غير محكي نحو مررت  
 بخالد فان محل خالد  
 منصوب على المفعولية  
 والثاني منها المبنى  
 العارض الذي يتوارد  
 عليه المعاني المتضمنة  
 نحو المضمرات نحو  
 ضرب وضربت  
 واضرب ونضرب  
 والاشارات والموصولات  
 وغيرها فافهم \* الحمد لله  
 الذي هدانا لهذا  
 وما كنا لنهتدي لولا  
 ان هدانا الله وما كنا  
 نقدر عليه لولا ان  
 اعاننا الله عليه فالحمد لله  
 رب العالمين



نصبه) لان التنوين ينقلب في حالة النصب الفا وهو يقتضي فتح  
ما قبله الذي هو النصب فيكون لفظيا \* قوله \* ( فتأمل )  
لعل وجهه انه بقى من مواضع التقديرى امر ان لا يدخلان فيما  
ذكره من المواضع السبعة كما ذكره المص في الامتحان ونقله الشارح  
المدقق للاظهار الاول ما سكن اخره لمجرد التخفيف او للدغام فيما بعده  
نحو بارئكم بتسكين الهمة على قراءة ابى عمرو ونحو الرحيم مالك  
يوم الدين في قرأته ايضا والثاني ما يتبع حركة بحركة غيره  
للاناسب نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء على قراءة ابى  
جعفر ومثله تابع المبنى على لفظه نحو يازيد الظريف ومنه الجر  
الجوارى ايضا وقد صرح الدمامى في شرح معنى اليب بانه  
ليس بحركة اعرابية ولا بنائية بل للناسبة والاعراب مقدرات انتهى  
ملخصا اقول ولا يدخل فيما ذكر من المواضع ايضا مثل لم يكن  
الذين وقل الحق مما حرك اخره بالكسرة لالتقاء الساكنين وقد  
صرح فيما سبق بكون اعرابه بحذف الحركة تقديرا ثم اقول يمكن  
ان يحجب عن جميع ما ذكره المص في الامتحان وما ذكرنا يمنع كون  
الاعراب في هذه المواضع تقديرى باستنداء بانه لم لا يجوز ان يكون  
فيها لفظيا حكما وقد اشار المحقق السالكوتى على كونه لفظيا حكما  
في بعض هذه المواضع في حواشى فوائد الضيائية فعليك بعد ان  
اغتمت بهذا ان تأمل هنا حق التأمل جدا \* قوله \* ( لكون  
المانع في نفسه ) فادام ذلك المانع موجودا لا يبقى الا مجرد المحلية  
والاستحقاق للاعراب فيسمى محليا وتفصيل ذلك ما ذكره الشارح  
المدقق للاظهار حيث قال ما ملخصه ان معنى كون الاعراب محليا  
ومقدرا في النفس ان نفس اللفظ محل للاعراب لتوارد المعانى  
المتخلقة عليه لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة لكن في نفس اللفظ  
مانع عن ظهور الاعراب مطلقا كما في البنات او مخصوصا كما اذا  
اشتغل اخر العرب باعراب غير محكى فلم يوجد فيه ذلك الاعراب

فتأمل ( وان لم يظهر )  
اي الاعراب ( ولم يقدر  
في آخره ) اي آخر  
العرب بل يقدر في نفسه  
لما منع عن ظهوره فيها  
( يسمى ) اي الاعراب  
( محليا ) لكون المانع  
في نفسه ( نحو توكلنا  
على من ) اي على الله  
محله المجرور بعلى

في هذه الثلثة فان كان من الاسماء الستة فاعرابه في الاحوال الثلث  
تقديرى لان همزة الوصل التي بعدها تسقط عند الملاقاة فيجتمع  
الساكنان فيحذف حرف الاعراب من اللفظ وان لم يحذف من  
الكتابة نحو جاءني ابو الرجل اه ❖ قوله ❖ ( والافانكل  
لفظي ) اي وان لم يكن كذلك بان كان ما قبل حرف الاعراب  
مفتوحا لان في النفي اثبات فكل اعرابه اي اعراب ذلك الجمع المذكور  
الساكن لفظي لان الواو والياء لا يحذفان منه ح بل يتحرك الواو  
بالضممة والياء بالكسرة لاجتماع الساكنين وذلك لانهما لو حذف  
لم يبق علامة دالة عليهما نحو مصطفون ومصطفين بخلاف ما  
اذالم يكن ما قبلها مفتوحا فان الضمة ح تدل على الواو والكسرة  
على الياء فيحذفان بقي شيان الاول ان الاولى ان يجعل هذا الشق  
شقا اوليا والاول ثانيا لتسليم العبارة عن التكلف كما فعله المض  
في الاظهار لكن الشق الاول لما كان اندخل في المقصود جعله  
الشارح اوليا كالاخفى والثاني انهم اختلفوا في ان اللام هل تدخل  
على كل والصحيح جوازه اذا كان بمعنى الجميع في الصحاح كلمة كل  
وبعض معرفتان ولم يجئ عن العرب بالالف واللام وهو اي كونها  
معرفتين جائز لان فيها معنى الاضافة اضيفت ولم تضاف انتهى  
وفي المعنى قد ينكر كل يقطع عن الاضافة لفظا ومعنى فيكون  
بمعنى جميعا وهو نادر انتهى ❖ قوله ❖ ( ويكون اعرابه  
بالحركة الاولى وكان اعرابه بالحرمة ) اي وكان اعراب ذلك  
المعرب الذي وقف عليه بالاسكان بالحركة اذ لو كان اعرابه  
بالحروف لكان لفظيا كما اذا وقف وعلى نحو مسلمون ❖ قوله ❖ ( غير  
منون بتثوين التمكن ) سواء كان غير منون بتثوين اصلا كما حدد  
او منونا بغير تثوين التمكن كقائلات كما يشير اليه ❖ قوله ❖  
( او كان في اخره تاء التأنيث ) سواء كان منونا اوليا ❖ قوله ❖  
( فرفعه وجره تقديرى لسقوط الضمة والكسرة بالوقف بخلاف

والافانكل لفظي وان كان  
تثنية فرفعه تقديرى فقط  
نحو جاءني غلاما ابنك  
والسابع منها المعرب  
الذي وقف عليه  
بالاسكان ويكون  
اعرابه بالحركة فان  
كان غير منون بتثوين  
التمكن او كان في آخره  
تاء التأنيث فاعرابه  
في الاحوال الثلث  
تقديرى نحو واحد  
وضاربة وقائلات  
وان كان منونا بتثوين  
التمكن ولا يكون في  
آخره تاء التأنيث فرفعه  
وجره تقديرى نحو زيد



والاربع ما كان في آخره ياء مكسور ما قبلها \* ٣٢٤ \* ولو محذوفا لاجتماع الساكنين

علما مع انه مما ادرجه المص في الموضع الثالث للاختلاف  
الواقع في اعرابه وبنائه \* قوله \* (في آخره ياء مكسور) فيه  
ان الظرف عين المظروف لان الياء عين الآخر فالكلام اما مبني  
على حذف المضاف اى في محل آخره او على التجوز بذكر الحال  
وارادة المحل ولذا غير التعبير فيما يلى هذا الموضع فقال آخره  
واو مضموم ما قبلها فكانه اراد ههنا الاشارة الى صحة هذا  
التعبير ايضا ولو تكلفا او تجوزا \* قوله \* (وقاضى البلدنبه  
بالتثنية) لما لم يحذف منه الياء لالتقاء الساكنين بمثلين الى ان ظهور  
الياء وعدم حذفه مشروط بسقوط التثوين وهو انما يسقط  
باللام كافي العاصى او بالاضافة كافي قاضى البلد \* قوله \* (رفعه  
تقديرى اه) لاسيما لثقال الضمة على الياء واما نصبه وجزمه  
فلفظيان اما الاول فلان الفتحة لا يستقل عليها واما الثانى فلانه  
يحذفها وانما قيد بقوله ان لم يلحق باخره اه لانه لو لحق باخره  
ضمير مرفوع فاما ان يكون ذلك الضمير نون جمع المؤنث فيكون الفعل مبني  
او غيره فيكون اعرابه لفظيا في الاحوال الثالث بالنون وحذفه فعل اخر  
واو مضموم ما قبلها خصه بالفعل لعدم وجود اسم معرب آخره  
واو مضموم ما قبلها في كلامهم \* قوله \* (ضمير مذكور) الذى  
هو الضمير المرفوع كما عرفت حكمه اذا حقه ذلك \* قوله \*  
(ويلاقى بعده كلمة في اولها همزة وصل) اى يلاقى ذلك المعرب  
بالحروف كلمة في اولها همزة وصل حال كون تلك الكلمة بعده  
فقوله بعد نظرف مستقر في محل النصب صفة لكلمة \* قوله \*  
(فان كان من الاسماء الستة اه) تفصيل للاجمال المفهوم من قوله  
ما كان اعرابه بالحروف فتقدير الكلام ان اعرابه اذا كان بالحروف  
فاما ان يكون من الاسماء الستة واما ان يكون من الجمع المذكر السالم  
واما ان يكون من التثنية لما سبق من ان المعرب بالحروف منحصر

فان كان اسما رفعه  
وجره تقديرى نحو  
العاصى وعاص وقاضى  
البلد وان كان فعلا  
رفعه فقط تقديرى  
ان لم يلحق باخره ضمير  
مرفوع نحو يرمى  
وترمى وارمى ورمى  
والخامس منها فعل  
آخره او مضموم ما قبلها  
رفعه فقط تقديرى  
ان لم يلحق باخره ضمير  
مذكور نحو يغزو  
وتغزو واغزو ونغزو  
والسادس منها ما كان  
اعرابه بالحروف وبلاقي  
بعده كلمة في اولها همزة  
وصل فان كان من  
الاسماء الستة فاعرابه  
في الاحوال الثلاث  
تقديرى نحو جاءنى  
ابو الزجل ورأيت ابوالرجل  
ومررت بابى الرجل  
وان كان جمع المذكر  
السالم فان لم يكن ما قبل  
حرف الاعراب مفتوحا

يحذف الواو والياء فيكون اعرابه في الاحوال الثلاث تقديرى يا نحو  
جاءنى قاتلوا القوم ورأيت قاتلى القوم ومررت بقاتلى القوم (فى)



وان حذف لالتقاء

الساكنين فان كان  
اسما فاعرابه في الاحوال  
الثالث تقديرى نحو  
العصا وعصا وان كان  
فعلا فرفعه ونصبه  
تقديرى دون جزمه  
اذ هو لفظى لوجوده  
في اللفظ نحو يرضى ولن  
يرضى ولم يرض والثاني  
منها ما اضيف الى ياء  
التكلم دون التثنية فان  
كان جمع المذكر السالم  
فرفعه تقديرى فقط  
نحو مسلى وان كان غيره  
فاعرابه في الاحوال  
الثالث تقديرى على  
الاصح نحو غلامى  
واخى واحبابى ومؤمناتى  
والثالث منها ما في آخره  
اعراب محكى اى حركة  
وحرف محكية اما جملة  
منقولة الى العلمية نحو  
نأبط شرا او مفرد عند  
الحجازية واما بنو تميم  
فلا يجوزون الحكيمة  
في المفرد نحو من زيدا  
مقولا لمن قال ضربت  
زيدا

المصنف في الاظهار مع ان المواضع الثمانية التي ذكرها البيضاوى  
متدرجة في مواضع خمسة تما ذكره لان ما جعله البيضاوى رابعا  
يندرج في الثاني وما جعله سابعا وثامنا يندرج في السادس والموضع الخامس  
والسابع مما لم يذكرهما البيضاوى بل زادهما المصنف في الامتحان والاظهار  
كما يظهر لمن رجع الى اللب ﴿ قوله ﴾ ( وان حذف لالتقاء  
الساكنين ) اى وان حذف الالف لاجتماع الساكنين الذين  
احدهما الالف والاخر التنوين كما في نحو عصا ﴿ قوله ﴾  
( لوجوده في اللفظ ) لما ان جزم ذلك الفعل بحذف الالف الذى في  
آخره من اللفظ ولا شك في كونه لفظيا ﴿ قوله ﴾ ( دون  
التثنية حال من المستكن في اضيف ) اى حال كون ذلك المضاف  
الى ياء التكلم مجاوز للتثنية بان يكون غيرها فانه اذا كان تثنية  
لا يكون اعرابه تقديرى بل لفظيا لوجوده في اللفظ ﴿ قوله ﴾  
( فرفعه تقديرى فقط نحو مسلى ) فان اصله مسلوى فاجتمع الواو  
والياء والسابق ساكن فانقلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر  
ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع فصار الاعراب في الرفع تقديرى  
يخلاف حالتى النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقة  
فان الياء المدغمة ايضا ياء كذا في الجامى ﴿ قوله ﴾ ( على الاصح )  
وذهب بعضهم الى كون اعرابه في حالة الجر لفظيا والجمهور  
ذهبوا الى بناءه مطلقا ﴿ قوله ﴾ ( اما جملة منقولة ) او نصب  
على الحالية من الضمير المجزوء في آخره فانه وان كان مضافا اليه الا  
ان المضاف جزؤه وقد سبق جواز وقوع الحال من مثله اى  
حال كون ذلك المعرب الذى في آخره اعراب محكى جملة  
في الاصل منقولة الى العلمية في الحال ﴿ قوله ﴾ ( او مفردا  
عند الحجازية ) اى الطائفة الحجازية والمراد من المفرد ما يقابل الجملة  
فيشمل التثنية والجمع وانما ترك ما في آخره بناء محكى نحو خمسة عشر

( في اللفظ ) اي في اللفظ

المعرب ( يسمى لفظيا )

لوجوده في اللفظ

كافي الامثلة المذكورة

فيما سبق نحو جاءنا

رسول ومعجزات وكتب

وصدقنا الرسول

والمعجزات والكتب

وامنا بالرسول والمعجزات

والكتب ونحوها

( وان لم يظهر )

الاعراب في اللفظ ( بل

قدر في آخره ) اي آخر

المعرب ( يسمى ) اي

الاعراب ( تقديرية )

لوجوده في التقدير دون

اللفظ والمحل ( نحو انا

العاصي ) قدر ضمة

الياء في العاصي لثقلها

عليها فالتقدير

ملا يظهر في اللفظ بل

يقدر في آخره لما منع فيه

غير الاعراب الحقيقي

ولا يكون الا في المعرب

كاللفظي وهو في سبعة

مواضع وقيل ثمانية

الاول معرب مفرد آخره

الف

الجزئي للتأخرى الربى الجزئي تبعا للتشبيه والاستعارة المذكورين  
فذكر كلمة ثم الدالة على التأخرى الزماني الجزئي واريده التأخرى  
الربى الجزئي واما كون ما بعدها ههنا مترافيا عما قبلها رتبة  
فلان ما بعدها عبارة عن تقسيم الاعراب بحسب صفته ولاشك  
في تأخره رتبة عن التقسيم بحسب ذاته ومحل على ان الحسن  
الفناري قد ذكر في حواشي المطول ان المحققين من النحاة نصوا  
على ان دلالة تم على التأخرى وجودا بخصوصية بعطف المفرد على المفرد  
والعطف هنا ليس كذلك ﴿ قوله ﴾ ( حركة كانت اوحرفا )  
لا يذهب عليك ان المناسب لما ذكره سابقا ان يقول ههنا اوحرفا  
ايضا لكنه انما نكره لعدم الاعراب التقديرى بالخذف فيما سيذكره من  
المواضع السبعة فتأمل ﴿ قوله ﴾ ( نحو جاءنا رسول ومعجزات  
وكتب اه ) وانت خير بان قدامي بالامثلة من المعرب بالحركات  
المحضة لكن الاولى ان يمثل للمعرب بالحروف ايضا حتى يناسب  
لقوله آتينا اي الاعراب حركة كانت اوحرفا شد تناسب ﴿ قوله ﴾  
( دون اللفظ والمحل ) اي دون وجوده في لفظ المعرب او محله اي  
نفسه لما سيظهر ان الاعراب التقديرى مقدر في آخر المعرب  
والمحلى مقدر في نفسه ﴿ قوله ﴾ ( بل يقدر في آخره اه ) اي  
آخر اللفظ وبهذا يخرج الاعراب المحلى على المذهب الاصح فانه  
ملا يظهر في اللفظ ولا يقدر في آخره بل في نفسه لما منع عن ظهوره  
فيها وقوله غير الاعراب الحقيقي صفة لما منع واحتراز عما اذا كان  
المانع الاعراب الحقيقي لان الاعراب ح يكون محليا كما سيذكره  
﴿ قوله ﴾ ( وقيل ثمانية ) اي هي اعني مواضع الاعراب  
التقديرى والقائل البيضاوى حيث عد للاعراب في الباب ثمانية  
مواضع لكن فيه ان سوق كلامه ههنا يشعر بان البيضاوى زاد  
موضعا واحدا على ما يذكره من المواضع السبعة التي ذكرها



لكن لا اعراب للنصب مستقلا في الافعال حتى يحمل الجزم عليه بخلاف الجزم لانه لما كان عبارة عن اسقاط الاعراب كما عرفت جعلوا حذف النون علامة واعرابا له فيحمل النصب عليه في اعرابه الذي هو حذف النون فالنكتة في السلوك الى هذه الطريقة اثبات المدعى بطريق البرهاني مع التنبيه على عدم امكان ما اقتضاه القضية الثانية والاشارة الى ان حمل النصب على الجر كما وجد في الاسماء وجد فيها حل الجر على النصب ايضا هكذا يجب ان يفهم هذا المقام ولعل لهذا امر يفهم المرام ﴿ قوله ﴾ ( فافهم ) اما اشارة الى ما ذكرناه انفا واما اشارة الى ما اورد في هذا المقام من انه لا فرق بين الفعل المتصل به ضمير المرفوع والمضاف الى ياء المتكلم في صيرورة آخر كل منهما كوسط الكلمة التي هو ليس محل الاعراب فاوجه جعل اعراب احدهما لفظيا بالنون وجعل اعراب الاخر تقدير يا واجيب عنه بانه بعد لحوق الضمائر بذلك الفعل صار ما قبلها متحركا بحركة لازمة فلا يقبل الاعراب اصلا بخلاف نحو يا غلامي فانه ليس لازم الكسرة فيمكن تقدير الاعراب فيه والحاصل ان التقدير فرع اللفظي فلا بد من امكانه في ذلك المحل اما بخصوصه او بنوعه ﴿ قوله ﴾ ( الى بقسيمه بحسب الصفة اه ) بدل من قوله الى التقسيم الثالث او التركيب من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه ﴿ قوله ﴾ ( هو للتراخي رتبة ) يعنى ان كلمة ثم وان كانت موضوعة للتراخي الزماني الجزئي لكنها مستعملة ههنا في التراخي الرببي الجزئي مجازا على طريق الاستعارة التبعية وذلك لان المعنى الحقيقي غير ممكن ههنا فان ما بعدها يصح ذكره فيما قبلها ومقارناله وتقدير الاستعارة هكذا شبه التراخي الرببي المطلق بالتراخي الزماني المطلق في التراخي المطلق والتفاوت فاستعير التراخي الزماني المطلق للتراخي الرببي المطلق اصالة ثم استعير التراخي الزماني

فا فهم فمجموع  
الاعراب الحاصل من  
التقسيم بحسب المحل  
تسعة ستة منها يحصل  
بانتظام القسم الاول  
والثاني الى تام الاعراب  
وناقصة المنقسم الى  
قسمين واثنان منها  
يحصل بانقسام الثالث  
الى قسمين وواحد  
منها يحصل بالرفع  
كما لا يخفى تفصيله على  
المتقطن و اشار الى  
التقسيم الثالث من  
التقسيمات الاربعة للاعراب  
الى تسمية بحسب الصفة  
بقوله ( ثم ) هو للتراخي  
رتبة ( الاعراب ان  
ظهر ) اي الاعراب



بالحروف فدفعه بان زيادة حرف المدهنا غير ممكن للزوم اجتماع  
 الساكنين ﴿ قوله ﴾ (فحذفوها في الجزم حذف الحركة) اي  
 حذفوا ذلك النون المجتلب لاعراب الرفع في حالة الجزم مثل حذف  
 الحركة لان الجزم اقاط الاعراب ﴿ قوله ﴾ (لان الجزم بدل  
 الجر فيناسب ان يحمله بدله كنفسه اه) اعلم ان الشارح قد اخذ هذا  
 الكلام برمته من الامتحان واراد ان يقتصر في هذا المقام فاخرج  
 الالفاظ عن النظام بحيث اشتبه المرام على الخواص والعوام كيف  
 لامع انه يسهل من هذا التعليل ان الجزم في الافعال محمول على النصب  
 وهو خلاف المدعى وعبرة المص هناك هكذا وحلوا النصب  
 عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر فالنصب يناسبه في مخرج اصلهما  
 وكونهما علامتي الفضلة فلذا يحمله على الجر دون الرفع في الاسماء  
 فيناسب بدله فيحمل عليه في الافعال ايضا انتهت اللهم الان يقال اراد  
 السلوك الى طريقة اثبات احد المتلازمين بالآخر لئلا يتأني عن قبولها  
 من يدبر او تفكر وذلك لان هنا قضيتين متلازمتين احدهما التي هي  
 المقصودة والمتحققة ان النصب يناسب ان يحمله على الجزم والاخرى التي  
 هي ليست بمقصودة ولا متحققة بل مفروضة لازمة للقضية الاولى  
 ان الجزم يناسب ان يحمله على النصب فانيهما اثبت اثبت الاخرى  
 فالشارح اراد اثبات القضية الثانية ليستلزم اثبات القضية  
 الاولى التي هي المقصودة بان الجزم بدل الجر والجر يناسب  
 النصب ولذا حل عليه في بعض الاسماء اعني غير المتصرف وما  
 هو بدل لما يناسب النصب يناسبه ايضا فيناسب ان يحمله بدل  
 الجر هو الجزم على النصب في الافعال كما هو اصله الذي هو الجر  
 عليه في الاسماء وهذا يستلزم ان يناسب حمل النصب على بدل  
 الجر ايضا اعني الجزم كما حمل على الجر في بعض الاسماء كجمع  
 المذكر السالم والتثنية وجمع المؤنث السالم فثبت مناسبة كلاهما

فحذفوها في الجزم كحذف  
 الحركة وحلوا النصب  
 عليه دون الرفع لان الجزم  
 بدل الجر فيناسب ان  
 يحمله بدله كنفسه  
 على النصب في الافعال  
 ايضا

من ذهب الى بناءه ومنهم من ذهب الى انه معرب باعراب مقدر  
لثقل محل الاعراب بالحركة كما في غلامى ويحتمل ان يكون ناظرا  
الى اتصال النونين كليهما بناء على ان المضارع المتصل به نون جمع  
المؤنث ايضا يختلف فيه على التحقيق اذ قد ذهب قوم منهم ابن  
طلحة والسهيلي الى انه معرب باعراب مقدر منسوخ من ظهوره  
ما عرض له من الشبه بالماضى ❖ قوله ❖ (سواء كانت للتثنية  
او للجمع) اى سواء كان ذلك النون الاعرابية للتثنية او للجمع وانت  
خبير بقصور هذا التعميم لان ذلك النون قد يكون للمفردة المخاطبة  
ايضا نحو تضرع بين فالاولى ان يقول او للمفرد ايضا ❖ قوله ❖  
(لان الضمير المرفوع لما عد جزءا من الفعل اه) يعنى ان الواضع  
لما عد الضمير المرفوع جزءا من الفعل لمتعاضد جهاته من كونه فاعلا  
ومتصلا وعلى حرف واحد سيما حرف علة ساكن كما يدل عليه  
سكون اخر نحو ضربنا بسكون الباء حيث غير صيغة الفعل  
بتسكين الآخر عند الحاق الضمير المرفوع فراعن تولى الحركات  
مع انه انما ينسج في الكلمة الواحدة لوقوع ضربنا وضربك  
بدون اسكان البناء كما اشار اليه بقوله دون ضرب بنا صار الحرف  
الآخر وسط الكلمة والوسط ليس محلا للاعراب اصلا  
❖ قوله ❖ (فجعلوا الاعراب بعده) اى بعد الضمير المرفوع  
❖ قوله ❖ (ولما لم يحتمل ذلك الضمير المرفوع) الذى هو الالف  
والواو والياء الحركة جعلوا اعرابه اى اعراب ذلك الفعل  
المتصل به الضمير المرفوع بالنون بدل الرفع لشابهته بالواو في نفسه  
وانما كسر ذلك النون بعد الالف وقبح بعدا واو والياء حلا  
على تنبيه الاسم ❖ قوله ❖ (لعدم امكان حرف العلة) دفع لمقدر  
هو انه لم يجلب حرف العلة لذلك الفعل المتعذر فيه الاعراب  
بالحركة حتى يكون اعرابه بالواو والالف والياء كالاسماء المعربة

سواء كان للتثنية او للجمع  
(ونصبه وجزمه بحذفها)  
اى بحذف النون (نحو  
الاولياء) العارفون  
(والعلماء) العاملون  
(يشفعان) اى الاولياء  
والعلماء مثال الرفع  
(يوم القيمة) فترجوان  
يشفعانا (مثال  
النصب) (ولم يعرضنا)  
مثال الجزم بحذف  
النون فيها وانما اعرابوا  
المضارع المذكور بهذا  
الاعراب رفعا ونصبا  
وجزما لان الضمير  
المرفوع لما عد جزءا  
من الفعل بدليل سكون  
آخر نحو ضربنا دون  
ضربنا جعلوا الاعراب  
بعده ولما لم يحتمل  
الالف والواو والياء  
الحركة جعلوا اعرابه  
بالنون لعدم امكان  
حروف العلة



ولو تقديرا لاستثقال الضمة على حرف العلة ( ونصبه \* ٣١٨ \* بالفتحة ) واوتقديرا

كما اذا كان الآخر الفا  
( وجزمه بحذف  
الآخر ) واوا كان اوباء  
او الفا لان الجازم لما  
لم يجد الحركة اسقط  
الحرف المناسب لها  
( ذلك ) اي اقسام الشئ  
وهو ما يكون محذوفه  
حرفا ( لفعل المضارع  
الذي لم يتصل بآخر ضمير )  
مرفوع ( وهو )  
اي آخره ( حرف  
علة ) واوا اوباء او الفا  
( نحو ندعو ) نحن  
( الله تعالى ان يعفونا  
ولم يرنا في النار ) فالاول  
للاول والثاني للثاني  
والثالث للثالث ونحو  
يغزو ويرى ويخشى  
ولم يغزو ولم يرم ولم  
يخش ( والرابع ) وهو  
ما يكون بالحروف مع  
الحذف لا يكون الاناقص  
الاعراب ( وهو ) اي  
الرابع ( الفعل المضارع  
الذي اتصل بآخره

التي هي عامة الجميع اهل محضر كالا يخفى على ذي سمع وبصر  
\* قوله \* ( ولو تقديرا لاستثقال الضمة اه ) نيه بالتعليل  
وبتغيير التعبير هنا حيث قال فيما سبق ولو كانا تقديرين وهنا  
ولو تقديرا بحذف كان الى ان رفعه هنا بالضمة التقديرية دائما بخلاف  
ما سبق وبخلاف ما سياتى من ان النصب يكون بالفتحة التقديرية  
اذا كان اخر الفعل الفا فالاولى التعبير فيه ايضا بقوله ولو كان  
تقديرا كالا يخفى على من يتقيد بدقائق الكلام \* قوله \* ( لان  
الجازم لما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها ) لان الجازم انما يرد  
على المضارع الخالي عن الندو واصب والجوازم وهو اذا كان آخره  
حرف علة كما هو المفروض يكون مرفوعا بالضمة تقديرا فليس  
في لفظه حركة فلما لم يجد الجازم في لفظه الحركة حتى يسقطها  
اسقط الحرف المناسب لها وهي حرف العلة لانها بمنزلة الحركة  
في قبول التغيير خصه وصا اذا وقع في الآخر الذي هو محل التغيير  
\* قوله \* ( فالاول للاول اه ) اي الفعل الاول الذي هو ندعو  
مثال لكون رفعه بالضمة وان يعفونا مثال للنصب بالفتحة ولم يرنا  
مثال للجزم بحذف الآخر \* قوله \* ( ونحو يغزو ويرى ويخشى  
اه ) فالاول مثال لما في آخره واو والثاني لما في آخره ياء والثالث لما  
في آخره الف وانما ترك مثال النصب بان يقول ولن يغزو ولن يرى  
ولن يخشى لان رسم الخط في رفع هذه الافعال ونصبها سواء بخلاف  
الجزم كما ترى \* قوله \* ( لان المضارع لو اتصل هو به اه )  
وذلك لتعارض شبه الاسم الذي اعرب المضارع بسببه بما هو  
من خصائص الافعال فرجع الى اصله الذي هو البناء وكذا  
المتصل به نون التأكيد \* قوله \* ( على رأى ) ناظر الى اتصال  
نون التأكيد كما هو المشهور من ان المتصل به نون جمع المؤنث مبنى  
بلا خلاف واما المتصل به نون التأكيد فمختلف فيه فنههم

ضمير مرفوع غير النون ) الذي هو الجمع المؤنث لان المضارع

لو اتصل هو به لكان مبنيا كالموصول به نون التأكيد على رأى ( فرفعها بالنون ) الاعرابية



ولو كانا تقديرين كافي

الوقف وليس الزائد  
 بهما علم الفاعلية  
 والمفعولية (وجزءه  
 يحذف الحركة) وان  
 كان تقديرا كما اذا التقى  
 الساكن بعده (وهو)  
 اى القسم الاول وهو  
 ما يكون محذوفه حركة  
 (الفعل المضارع الذى  
 لم يتصل باخره ضمير)  
 مرفوع لا المنصوب لان  
 اتصال المنصوب لا يخرج  
 عن هذا الحكم (وهو)  
 اى آخر المضارع المذكور  
 (حرف صحيح) الواو  
 المحال ويسمى هذا الفعل  
 صحيحا فى اصطلاحهم  
 وهو ما ليس فى آخره  
 حرف علة (نحو يجب)  
 نحن يا رسول الله مثال  
 للرفع (ان تشفع) اى  
 شفاعتك يوم القيمة  
 مثال للنصب (ولم تحرم)  
 نحن من شفاعتك الكبرى  
 مثال للجزم واشار الى  
 الثانى بقوله (وقسم  
 رفعه بالضمه)

يتوقف على ثلثة بخلاف الثانية ﴿ قوله ﴾ (ولو كانا تقديرين  
 كما فى الوقف اه) اى الضمة والقحمة اعم من ان تكونا لفظيتين  
 او تقديريتين وكونهما تقديريتين كما اذا وقف على المضارع الذى  
 يذكر بعد بالسكون حيث يكون رفعه ح بالضمه التقديرية وانت  
 خبر بانه لا وجه لتخصيص هذا التعميم بهذا المقام لانه جار  
 فى المعربات المذكورة سابقا جميعا الا ان يقال خصه بهذا المقام  
 توطئة لبيان فائدة اشارة اليهما بقوله كما فى الوقف وهى ان الفعل  
 المضارع المعرب بالحركة اذا وقف عليه تكون الضمة والقحمة  
 فيه تقديريتين مطلقا بخلاف الاسم المعرب بهما فلما انما تكونان  
 تقديريتين فيه اذا كان ذلك الاسم غير معنون بتدوين الهمكن او كان  
 فى اخره تاء التأنيث كما سيذكره الشارح. واما اذا كان منونا بلا  
 تاء التأنيث فلا يكون نصبه ح تقدير با كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾  
 (وليس المراد بهما علم الفاعلية اه) اى ليس المراد بالرفع  
 والنصب هنا علامة كون الشئ فاعلا وعلامة كون الشئ مفعولا  
 لما عرفت فى بحث العامل من ان مقتضى الاعراب فى المضارع ليس  
 توارد المعاني المختلفة عليه عند البصريين بل مشابهة اتامة لاسم  
 الفاعل ﴿ قوله ﴾ (كما اذا التقى الساكن بعده) نحو قوله تعالى  
 لم يكن الذين فجزم يكن بخذف الحركة تقديرا وان حرك لانتفاء  
 الساكنين ﴿ قوله ﴾ (اى شفاعتك لامتك يوم القيمة) انما يكون  
 التقدير هكذا ويحتاج الى توجيه ذلك الكلام لمحمد عليه الصلوة  
 والسلام يجعله مخاطبا بتقدير يا محمد كما اشار اليه انفا لو كان تشفع  
 على صيغة المعلوم المخاطب واما اذا كان على صيغة المجهول المتكلم  
 مع الغير كفى النسخ المشهورة فلا ﴿ قوله ﴾ (من شفاعتك  
 الكبرى) اى من شفاعتك التى هى اعظم واكبر من شفاعته الغير  
 وليس المراد من شفاعتك التى هى اعظم شفاعتك وهى الشفاعاة العظمى

أى المثنى وهو ما خلق آخر مفردة ألف أو ياء أو نون مكسورة وما يلحق به (و هو) (اثنان) وكذا اثنتان  
وثنتان وإنما ألحق هذه الألفاظ بها لأنها وإن كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى  
التثنية (وكلا) وكذا كلتا ولم يذكره اكتفاء بالاصل لكونه تأنيثا (مضافا) أى حال كون كلا وكلا مضافا  
(إلى مضمير) اذ لو كانا مضافين إلى مظهر لكانا ﴿ ٣١٦ ﴾ مع بين بالحرركات التقديرية نحو جاءنى

﴿ قوله ﴾ (أى المثنى) يعنى انه ليس المراد بالتثنية ههنا معناها  
المصدرى بل معناها الاصطلاحى الذى هو مرفوع المثنى ﴿ قوله ﴾  
( و نون مكسورة ) أى فى غير الاضافة لأنها تحذف فيها كما قيد به المص  
فى الاظهار فارجع ان اردت شرح هذا التعريف الى نتائج الافكار  
﴿ قوله ﴾ ( وما يلحق به وهو اثنان اه ) عطف على قول  
المص التثنية على طريقة العطف التلقينى أى وذلك التثنية وما يلحق  
بها وهو يرجع الى ما يلحق به ولا يخفى ما فى هذا المرجح من اللطافة ولا  
ما فى تذكير الضمير فى به من السخافة وإن كان باعتبار التأويل بل بالمثنى  
﴿ قوله ﴾ ( اكتفاء بالاصل لكونه تأنيثا ) يعنى ان كلتا لكونه  
مؤنثا فرع لكتفا لكونه بذكر الاصل وانت خبير بأنه لا وجه للتعرض  
بهذا الوجه فى عدم ذكر كلتا دون عدم ذكر اثنتان وثنتان ﴿ قوله ﴾  
( وإنما اعتبر هذا القيد اه ) أى كونه مضافا إلى مضمير ولا يذهب عليك  
انه لا وجه لهذا الكلام بعد ما بين وجه اعتبار هذا القيد بقوله اذ لو  
كانا مضافين إلى مظهر اه فالصواب جعل هذا الوجه الذى ذكره بقوله  
لان كلا باعتباراه وجهها الملازمة الوجه المذكور أى انما كان كلا معا  
بالحركة التقديرية اذا اضيف الى المظهر لان كلا اه ﴿ قوله ﴾  
( فاذا اضيف الى المظهر ) الذى هو الاصل روى جانب اللفظ الذى  
هو الاصل ايضا فأعرب بالحرركات التقديرية لكون اخره الفا وانما  
روى جانب اللفظ حين الاضافة الى المظهر لكون الاصل الذى  
هو المظهر ملابسا بالاصل الذى هو اللفظ ومناسبة له ويحتمل العكس  
﴿ قوله ﴾ ( لكون الفرع ) الذى هو المضمير ملابسا بالفرع الذى  
هو المعنى ومناسبة له ويحتمل العكس ايضا ﴿ قوله ﴾ ( وانما  
فرعهما ) أى فرع الاثنين وكنيتهما اعنى اثنين وثنتين وكنيتهما  
﴿ قوله ﴾ ( وفرقوا بينهما ) أى بين الجمع والتثنية ولا يخفى بعد المرجع  
عن الضمير ﴿ قوله ﴾ ( وقلة الجمع ) أى بالنسبة الى التثنية لانه

كلا الرجلين ورأيت  
كلا الرجلين ومررت  
بكلا الرجلين وإنما  
اعتبر هذا القيد لان  
كلا باعتبار لفظه مفرد  
وباعتبار معناه معنى مثنى  
فلفظه يقتضى الاعراب  
بالحركة ومعناه يقتضى  
الاعراب بالحرروف فروعى  
فيه كلا الطرفين فاذا اضيف  
الى المظهر روى جانب  
اللفظ لكون الاصل بالاصل  
فاذا اضيف الى المضمير  
روى جانب المعنى لكون  
الفرع بالفرع فلذا قيد  
بقوله الى مضمير (نحو جاءنا  
الاثنان كلاهما أى الكتاب  
والسنة) يعنى القرآن  
والحديث وكذا الاثنان  
وثنتان وكلتا هما (واتبعه  
الاثنين كليهما) أى القرآن  
والحديث (وعملنا الاثنين  
كليهما) وكذا فرعهما وانما  
جعلوا الالف علامة  
الرفع فى التثنية لانه  
الضمير المرفوع فى مثنى  
الفعل نحو ضرباوىضمران  
والسواء علامة الجر

على الاصل وجعلوا النصب عليه للمرفوع فوايئنهما بان يكون ما قبل ( يتوقف )

الياء مفتوحة فى التثنية لحذف الفتحه وكثرة التثنية ومكسورة فى الجمع لثقل الكثير وقلة الجمع (و الثالث) وهو ما  
بالحرركات مع الحذف (لا يكون الا تام الاعراب وهو) أى الثالث (قسمان) لان محذوفه اما حركه او حرف  
اشار الى الاول بقوله ( قسم رفعه ) أى حالة الرفع كائن ( بالضمه ونصبه بالفتح )



وهما لمختان بالجمع ولذا عر بتا \* ٣١٥ \* باعرا به وليس عشرون جمع عشرة والاصح اطلاق

عشرين على ثلثين  
وكذلك ثلثون ليس  
جمع ثلثة والاصح  
طلاق ثلثين على التسعة

(نحو جاءنا المرسلون)  
في حالة الرفع (وصدقنا

المرسلين) في حالة  
النصب (وأما بالمرسلين)

في حالة الجر فان الياء  
اذا ذكر بعد الناصب

يكون علامة له وان  
ذكر بعد الجار يكون

علامة للجر او جعلوا  
الواو علامة الرفع

لان الواو الفاعل في جمع  
الفعل نحو ضربوا

ويضربون والياء علامة  
الجر على الاصل

وجعلوا النصب على الجر  
دون الرفع لمناسبة

بينهما في وقوع كل  
واحد منهما فضلة في

الكلام بخلاف الرفع  
فانه عمدة فيه وانما

ارتكبوا الجملة دون  
الالف في النصب

للالتباس بالثنية فيه

عند قول ابن الحاجب خبر ان واخواتها التعبير بالاخوات دون  
الاخوة بملاخطتها بوصف الكلمات انتهى وانت خير بان هذا  
القدر لا يكفي في ترجيح التعبير بالاخوات على التعبير بالاخوة اذ غاية  
ما ذكره تصحيح التعبير بالاخوات ولا ترجحه على التعبير بالاخوة مع  
انه لا بد له من وجه ايضا اقول ولعله ما يفهم مما ذكره ذلك الفاضل  
ايضا في حواشيه على الفوائد الضيائية من ان جعل الاخوات  
بمعنى الاشياء ليس وضعا نحو بابل هو استعمال لغوى قال الله تعالى  
كلما دخلت امة لعنت اختها انتهى اذا لاخوة لم يسمع استعمالها  
بمعنى الاشياء والنظار في اللغة وان جاز على طريق التجوز استعمال  
الاخوات في معنى الاشياء اولى من استعمال الاخوة في معناها  
قوله \* (وهما لمختان الى الجمع وهذا اه) اي الو  
وعشرون مع اخواتها لمختان بالجمع المذكر السالم ولاجل كونها  
لمختين له اعرابا بعرابه ولا تضمن هذا الكلام ان كلا منهما ليس جمعها  
سالما اشار الى اثبات ان عشرون واخواتها ليست بجمع و سألته  
بقوله وليس عشرون اه وانما ترك اثبات ان الواو ايضا ليس جمعها سالما  
اعتمادا على مانبه عليه انما من انه جمع ذو من غير لفظه لان الجمع  
السالم يجب ان يكون مفردا من لفظه وايك وان تجعل الضمير راجعا  
الى عشرون واخواتها دون الواو عشرون مع اخواتها كما لا يخفى  
قوله \* (وجعلوا الواو علامة الرفع اه) وانما جعلوا  
الواو في الجمع المذكر السالم وما الحق به علامة الرفع لانه ضمير مرفوع  
على الفاعلية في جمع الفعل فله مزيد مناسبة بالجوغ فظهر ان  
التقييد بقولنا في جمع المذكر السالم وما الحق بما لا بد منه والالايتيم  
التعليل فنقطن قوله \* (في وقوع كل واحد منهما فضلة في الكلام)  
اي علامة للفضلة في الكلام قوله \* (للالتباس بالثنية فيه)  
اي في النصب يعني انه لو جعل بالالف الالتباس بالثنية في حالة النصب

(وقسم) منها (رفعه بالالف ونصبه وجره بالياء وذلك) اي ناقص الاعراب بهذين

لحرفين (الثنية)



واعرابه بالواو والياء مثله فاجاب بانه لا يعجب بخروجها من التعريف  
لانها من الشواذ وذلك لان شرط الجمع المذكر السالم ان يكون  
مفردة اما علما لمذكر عاقل حاليا عن النساء او صفته خالية عنها  
ايضا مع ان مفرد كل من هذه المجموع مؤنث وغير عاقل لان سنين  
جمع سنة اصلها سنو وارضين جمع ارض وهى مؤنث معنوى بدليل  
اربضة وثبين جمع ثبة وهى معنى الجماعة اصلها ثبو فقوله من  
الشواذ ظرف مستقر خبر المبتدأ الذى هو ما فى قوله وما لم يكن اه  
واعل وجه عدم شمول التعريف المذكر كور لها تخصيص كلمة ما فيه  
بالجمع المذكر كما عرفت والافقد صرح المصنف في الامتحان بانها لا تخرج  
من هذا التعريف لان التغير فيها بعد تحقق الجمعية لا لاجل الجمعية  
وبهذا عرفت انه لا مجال لتخصيص ما بالجمع المذكر هناك فيبقى  
الانتقاض بجمع المؤنث السالم فتبصر ❖ قوله ❖ ( والفاضل عجم  
الجمع وقال اه ) اى الفاضل الجامى قدس سره السامى حيث قال  
فى شرح الكافية المراد من الجمع المذكر السالم ماسمى به اصطلاحا  
وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه سنين وارضين ما لم يكن واحده  
مذكرا لكن يجمع بالواو والنون انتهى واعترض عليه الفاضل  
العصام بما محصله ان معناه الاصطلاحى ليس باعم من مفهوم  
المركب الذى هو قولنا جمع المذكر السالم فلا يدخل الامام مفردة  
مذكروا وانت خبير بان هذا مما يقرر فؤادك على ما ذكرنا فى شرح  
التعريف فاعرف ❖ قوله ❖ ( فحينئذ انها ليست من الشواذ  
بل هى اه ) وفيه ان دخولها فى التعريف بالمعنى المذكور  
لا يخرجها عن اشواذ لعدم الشروط المذكورة فيها كما عرفت  
❖ قوله ❖ ( اى نظائرهما ) اشارة الى ان الاخوات هنا مستعارة  
للإشياء والنظائر لما بينها من التقارب والتماثل كما بين الاخوات كذا  
ذكره الفاضل اللارى وقال الفاضل العصام فى شرحه على الكافية

والفاضل عجم الجمع وقال هو  
ما يجمع بالواو والنون  
او بالياء والنون فحينئذ  
انها ليست من الشواذ  
بل هى داخله فى الجمع  
( واولو ) جمع ذو من  
غير لفظه ( وعشرون  
واخواتها ) اى نظائرهما  
وهى ثلثون الى تسعين

فكذلك الواو اصل فيه في الاعراب بالحروف ❦ قوله ❦  
 ( والالف جل عليه لكونه فرعاً فيه للضرورة ) الضمير  
 المجرور الاول راجع الى الواو والثاني الى الالف واشتلت الى الواو  
 ايضاً والرابع الى الرفع وكلمة فيه متعلقة بمحمل وتذكير الضمائر  
 لجواز تذكير الضمير اراجع الى الحرف وتأنيثه بتأويل اللفظ  
 والكلمة يعني ان الالف جل في الكون علامة الرفع على الواو  
 لكونه فرعاً للواو في بعض الاحيان لان الالف امامة لملة  
 عن الواو واما عن الباء وقوله للضرورة تعليل للحمل اي وانما  
 جل الالف على الواو في الكون علامة الرفع للضرورة وذلك  
 لانهم لما جعلوا الواو علامة الرفع في الجمع بمناسبة انه ضمير الرفع  
 للجمع في الفعل نحو يضربون كما سيجي لم يمكن لهم ان يجعلوه علامة  
 الرفع في التثنية ايضاً للزوم الالتباس بينهما فجعلوا علامة الرفع  
 فيها الالف بمناسبة كونه ضمير الرفع ايضاً للتثنية في الفعل نحو يضربان  
 كما سيذكره الشارح مفصلاً هذا غاية ما يتكلف في توجيه هذه العبارة  
 اذ لو جعل قوله فيه متعلقاً بفرعاً والضمير والمجرور فيه راجعاً الى  
 الرفع للزوم المصادرة قطعاً لان التعليل الذي هو قوله لكونه فرعاً  
 عين المعلل الذي هو الحمل فالاولى ان يقول والالف فرع له فيه  
 للضرورة ❦ قوله ❦ ( واذا قدم الجمع اه ) اي وليكون الواو  
 اصلاً في الكون علامة الرفع قدم الجمع لان العلامة فيه الواو  
 ❦ قوله ❦ ( وهو مالم يتغير تباعداً واحداً للجمعية ) هذا هو التعريف  
 الذي ذكره المص في الامتحان لكنه يفتض بجمع المؤنث السالم  
 الان يخص كلمة ما بالجمع المذكور فتذكر ❦ قوله ❦ ( ومالم يكن  
 واحداً مذكراً اه ) يستفاد مما سيأتي من قوله والفاضل عم الجمع اه  
 ان هذا دفع لمقدر وهو ان هذا التعريف لا يشمل مثل سنين وارضين  
 وثنين مع ان كلامها قد جمع بالواو والنون كالجمع المذكور السالم

والالف جل عليه لكونه  
 فرعاً فيه للضرورة  
 ولذا قدم الجمع على المثني  
 على عكس ما في الكافية  
 واللب ( ونصبه وجره  
 بالياء وذلك ) اي  
 ناقص الاعراب بالحرفين  
 المذكورين ( جمع  
 المذكر السالم ) وهو  
 مالم يتغير بناء واحده  
 للجمعية فجمع المؤنث  
 والمذكر غير السالم  
 بالحركة وقد علم فيما  
 سبق ومالم يكن واحده  
 مذكراً لكن جمع  
 بالواو والنون كسنتين  
 وارضين وثنين ونحوها  
 من الشواذ



وقيل انما جعل اعرابها بالحروف اذ المعرب بالحروف فرع والحق به ستة المثني وكلاواثنان والجمع  
واولو وعشرون وجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا ( وهي ) اى الاسماء الستة المعتلة ( ابوه واخوه  
وجوها ) ضمير المؤنث لان الرحم قريب المرأة من جانب \* ٣١٢ \* زوجها فلا يضاف الا اليها

بطلب من المفصلات \* قوله \* ( وقيل انما جعل اعرابها  
اه ) القائل هو الفاضل العصام وفيه بحث لانه يشعر بان  
الفاضل العصام جعل هذا الوجه وجها مستقلا لاعراب هذه  
الاسماء بالحروف مع انه ليس كذلك لان المولى الجامى بعد  
مانقل الوجه المشهور الذى اشرنا اليه سابقا من انهم انما جعلوا  
اعراب هذه الاسماء بالحروف ليكون بين الاحاد والتثنية والجمع  
الفئة قال وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثني  
والجمع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما انتهى فاعترض  
عليه الفاضل المذكور بان هذا الوجه في غاية الضعف والا قرب  
منه ان يقال المعرب بالحروف فى الفرع والمحق به ستة اه  
وبالجملة فكلام الشارح ههنا لا يخلو عن القصور \* قوله \*  
( فى الفرع والمحق به ستة اه ) المراد من الفرع المثني والجمع  
لانهما فرعا المفرد ومن المالحق به كلاواثنان والو وعشرون لان  
الاولين ملحقان بالمثني والاخيرين بالجمع \* قوله \* ( وجعلوا )  
الصواب فجعلوا بالفاء كواقع فى نسخ حواشى الفاضل العصام  
\* قوله \* ( لان جمعه افواه ) اذا لجمع برد الاشياء الى اصولها  
وما يجب ان يعلم ان فى الفم عشرة لغاة نقصه وقصره وتضعيفه مثلث  
الفاء فيهن والعاشرة اتباع فائه ليمه لكن فتح فائه منقوصا فصيح  
من سائر وتحقيق احوال هذه الكلمة مغوض الى شرح الرضى  
للكافية \* قوله \* ( لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس اه )  
وذلك لان وضع نولان يتوسل الى جعل اسم الجنس صفة  
لموصوف قبله نحو رجل ذومال والضمير لا يوصف به لا بوسيلة  
ولا بغيرها \* قوله \* ( وهى الاصل ) فيه كالضممة اى الواو  
اصل فى الرفع اى فى الكون علامة لحالة الرفع بالنسبة الى الالف  
لانها اخت الضمة فكما ان الضمة اصل فيه فى الاعراب بالحركة

( وهوه ) والهن الشئ  
الذى يستهجن ذكره  
كالعورة والصفات الذميمة  
وهذه الاسماء الاربعة  
منقوصات واوبة ( وفوه )  
وهو اجوف واوى ولاه  
هنا اذ اصله فوه لان جمعه  
افواه ( وذومال )  
وهو لقيق مقرون  
بالواوين اذ اصله  
ذووفان قلت لم اضيف  
ذو الى الظاهر دون  
الضمير قلت لانه لا يضاف  
الا الى اسماء الاجناس  
والضمير لا يكون جنسا  
( نحو جاءنا ابو القاسم )  
محمد عليه السلام  
( وصدقنا بالقاسم )  
عليه السلام ( واما بابي  
القاسم ) عليه السلام  
وجاءنى اخوك ورأيت  
اخاك ومررت باخيك  
وجاءنى ذومال ورأيت  
ذامال ومررت بنى  
مال وقس عليه غيره  
( واما ناقص الاعراب )

فكذلك

عطف على قوله اما نام الاعراب اى والثاني اما ناقص الاعراب  
يعنى يكون الاعراب بالحرفين فى الاحوال الثلاثة ( فهو على قسمين قسم رفعه ) اى حالة  
رفعه ولايس ( بالواو ) وهى الاصل فيه كالضممة



اي غير المضافة من تلك الاسماء فالصواب عن غيرها قوله ﴿ اذ المضافة اليها بالحركة تقديرا اه ﴾ الاولى ان يقول اذ المضافة اليها كسائر الاسماء المضافة اليها لينطبق على جميع المذاهب فاعرف قوله ﴿ اذ المصغر معر به اه ﴾ اي ما يصغر من هذه الاسماء معربة بالحركات لانه يتحرك عينه ولا مة وجو باليتم وزن فمیل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة قوله ﴿ (حين الاعراب) اي دون غير حال الاعراب فشابه الاعراب في الطريان والتغير فاستراحوا من كلفة اجتناب حروف اجنبية ﴾ قوله ﴿ ( بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الانحياز ) اه الانحياز جمع يحجز وهو مؤخر الشيء اي المحذوفة او اخرها فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب ﴾ قوله ﴿ ( فتأمل ) لعل وجهه ان تلك الحروف في الاربعة الاول لامات اذهى اسماء متفوعة وروية وفي الخامس عين اذاصله فوه وفي السادس كذلك اذاصله ذووفه في كل واحد من هذه الاسماء الستة من اصول الكلمة مع ان دليل كون الكلمة معربة لا يكون من اصل الكلمة اذ من البين ان دليل وصف الشيء يكون متأخرا عن ذات الشيء واصل الكلمة لا يكون متأخرا عنه واما الواو والياء في التثنية والجمع فهما ليستا من حروف المباني بل من حروف المعاني الحقت بالمفرد لتحصيل معنى التثنية والجمع فيجوز ان تجعلا من دليل الاعراب بخلاف اللام والعين في هذه الاسماء اذ لا يحصل بناء الكلمة بدونهما فهما قدما على الاعراب اجاب عنه ابن الحاجب بان الواو والالف والياء فيها ليست من اصل الكلمة بل هي مبدلة من لام الكلمة في الاربعة الاول ومن عينها في الباقين فهي بدل ما لم يفده المبدل منه اعني لام الكلمة وعينها وهو الاعراب الذي هو كون تلك الاسماء مرفوعة ومنضوبة ومجرورة والتفصيل

اذ المضافة اليها نحو  
جاء في نحو رأيت اخي  
ومررت باخي حال كونها  
( مفردة ) اذ المثنى  
والجمع وع منها معرب  
باعراب التثنية والجمع  
( مكبرة ) اذ المصغرة  
معربة بالحركة لا بالحروف  
نحو جاءني اخيك  
ورأيت اخيك ومررت  
باخيك وانما جعل  
اعرابها بالحروف  
لوجود حرف صالح  
للاعراب في او اخرها  
حين الاعراب سماها  
بخلاف سائر الاسماء  
المحذوفة الانحياز  
كيدودم فتأمل

دون المذكر والمكسر اذا عراب الاول \* ٣١٠ \* بالحروف والثاني بالحركات الثلاث كما مر

وحدها ان مع مدلول مفردة ما يزيد عليه من جنسه فيشمل هذا التعريف ما مفردة مذكر ايضا نحو قوله تعالى اشهر معلومات اذا البسمية بالجمع المؤنث انما هي باعتبار الاصاله والغلبة كما لا يخفى \* قوله \* (دون المذكر والمكسر) حال عن قول المص جمع المؤنث السالم) اي وذلك جمع المؤنث السالم مجاوزا جمع المذكر السالم والجمع المكسر مطلقا واشارة الى ان تقييد الجمع بالمؤنث احتراز عن جمع المذكر السالم وبالسالم احتراز عن المكسر \* قوله \* (على وتيرة اصله اه) الوتيرة كالطريقة وزنا ومعنى يقال مازال على وتيرة واحدة اي ليكون جمع المؤنث السالم الذي هو الفرع على طريقة الجمع المذكر السالم الذي هو الاصل له في كون النصب فيه ايضا تابعا للجر \* قوله \* (على ماهو الاصل كما في الاعراب بالحركة) اي كونه ملابسا بالحروف الثلث في الاحوال الثلث هو الاصل كما في الاعراب بالحروف لمان الاشتراك في العلامة خلاف الاصل كما ان الاعراب بالحركات الثلث في الاحوال الثلث اصل في الاعراب بالحركة كما سبق \* قوله \* (فافهم) لعل وجهه ان كون الستة والمعتلة صفتين للاسماء مع كون احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لا يخلو عن التهجئة مع ما يحتاج اليه من تكلف تأويل الاسماء بالجماعة لتطابقه في الافراد اوانه خلاف ما اشتهر من كون الاسماء الستة لقبا لهذه الاسماء عند النحاة اذ مقتضاه ان يكون الستة مشغولا باعراب الحكيمة وان كان المعتلة صفة له وان الستة من اسماء العدد وهي موضوعة للوحدات لالماله الوحدات فلا يصح جعله وصفا للاسماء الانجازا لان استعمال اسماء العدد فيما له الوحدات مجاز قطعا وانهم اعلى تقدير كونهما صفتين انما تكونان كاشفتين اذا اريد من اللام في الاسماء العهد وهو خلاف المتبادر فتدبر \* قوله \* (عن غيره)

وحل نصبه على الجر ليكون على وتيرة اصله وهو جمع المذكر السالم على ما سيجي (نحو جاءنا معجزات) بالرفع (وصدقنا معجزات وآتانا معجزات) بالكسر فيهما (والثاني) وهو ما يكون الاعراب فيه بالحروف المحضة (اما تام الاعراب وهو ان يكون رفعه) اي حالة الرفع ملابسا (بالواو ونصبه) اي حالة النصب ملابسا (بالالف وجره بالياء) يعني يكون ملابسا بالحروف الثلاث في الاحوال الثلاث على ماهو الاصل كما في الاعراب بالحركة (وذلك) اي تام الاعراب فيما بالحروف المحضة (الاسماء الستة المعتلة) وهما صفتان كاشفتان فافهم (المضافة)

(اي)

احتزبها عن غيره لان اعرابه بالحركة (الى غير ما المتكلم)



يكون التقابل من الحسن في محل مكيّن ولعله قصد التنبيه على الاصطلاحين لكن يرد عليه امران الاول ان المقصود من تعريفهما معرفة الافراد ليجرى عليه الاحكام وهو لا يحصل الا بتعريف القوم لان تعريف ابن الحاجب لا يفيد الا بعد معرفة جميع العلل وشرايط تأثيرها وهي مع كونها مما لا يبلغ اليها الاشيق الانفس لم تبين في هذا الكتاب فيحتاج الى التجسس والثاني ان احدا التعريفين المذكورين متقصّ قطعاً لان كثيراً مما يدخل عليه الجر والتوين يدخل في التعريف الثاني مثل عرفات فانه غير منصرف عند ابن الحاجب مع انه داخل في التعريف الاول ايضا لانه منصرف عند القوم وكذا ما دخله اللام مثل الاحمر ولعمري ان مفاصد هذا الخلط مما لا يخفى على من تدبر **قوله** (لان الفعل فرع الاسم اه) علة لمشابهة غير المنصرف بالفعل في تحقق الفرعيتين لانهما تتضمن دعوى ان في كل واحد من الفعل وغير المنصرف فرعيتين فبين تحقيقهما في الفعل بقوله لان الفعل اه اي لان الفعل فرع الاسم في الاشتقاق لكونه مشتقاً من المصدر وفرعه ايضا في الافادة حيث لا يفيد بدون الفاعل لكونه موضوعاً للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين اي معين كان كما سبق في تحقيقه وبين تحقيقهما في غير المنصرف بقوله وكل علة فرع شيء اي كل علة من تلك العلل التسع التي توجد في غير المنصرف ثلثتان منها او واحدة تقوم مقامهما فرع شيء كما بين في المطولات فاذا وجدت ثلثان منها او واحدة تقوم مقامهما في الاسم تتحقق فيه فرعيتان فثبت المشابهة بينهما فلاجل تلك المشابهة منع من غير المنصرف دخول الجر والتوين كما منع دخولهما على الفعل ايضا فقوله منع منه مامنع اه على صيغة الماضي المجهول في الموضوعين جواب لما **قوله** (وهو ما يكون بالالف والتاء) اي جمع المؤنث السالم جمع يكون ملابسا بالالف والتاء بان يلحقا اخر مفردة لقيد المجموع او الالف والتاء

لان الفعل فرع الاسم في الاشتقاق والافادة وكل علة فرع شيء منع منه مامنع من الفعل اعني الجر والتوين وحمل فيه الجر على النصب المناسبة بينهما في كونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع فانه علامة العمدية والثاني ما يكون المتروك فيه الفتحه و اشار اليه بقوله ( وقسم ) منها ( رفعه ) اي حالة الرفع ملابس ( بالضمّة ونصبه وجره ) ملابس ( بالكسرة ) دون الفتحه ( وذلك ) اي ناقص الاعراب بالحركتين المذكورتين ( جمع المؤنث السالم ) وهو ما يكون بالالف والتاء



وهو ما تغير صيغته للجمعية احتترزه عن السالم مذكرا كان او مؤنثا فان اعراب الاول بالحروف  
واعراب الثاني بالحركة لكسبه ناقص كاسيحي واحتترزه بقوله المنصرف عن غير المنصرف لان  
اعرابه مفردا كان او جمعا ناقص ( نحو جاءنا الرسول ) بالرفع ( وصدقنا الرسول ) بالنصب  
( وامنابا لرسول ) بالجرو ونحو جائي زيد ورأيت زيدا وممرت \* ٣٠٨ \* يزيد ونحوهما هذا

مثال للقسم الاول

( ونحو نزل من السماء )

كتب بالرفع وهي

جمع كتاب ( وصدقنا

الكتب وامنابا لكتب )

ونحو جائي رجال

ورأيت رجالا وممرت

رجال وهذا مثال

للقسم الثاني ( و )

الاول ( اما ناقص

الاعراب ) اي اعرابه

بالحركتين في الاحوال

الثلاث ( فهو ) اي

ناقص الاعراب ( على

قسمين ) الاول ما يكون

المتروك فيه الكسرة

اشارا اليه بقوله ( قسم )

من القسمين ( رفعه )

اي حالة رفعه ملابس

( بالضمه ونصبه )

اي حالة نصبه

( وجره ) اي حالة

جره ايضا ملابس

( بالفتحة وذلك )

اي ناقص الاعراب

بالحركتين المذكورتين

لا يصدق على المعرب بالحروف ولا على المعرب بالضمه والكسرة  
اعني الجمع المؤنث السالم ولذا قال الفاضل العصام ان المعرب لا ينحصر  
عند القوم في المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخله  
الحركات الثلاث والتونين وغير المنصرف ما سلب عنه الكسرة واستوين  
على ما بينه النحسري في المفصل يعني ان السلب انما يتصور فيما  
شانه الدخول فالمعرب بالضمه والكسرة والمعرف بالحروف واسطة  
قوله \* ( وهو ما تغير صيغته للجمعية ) اي جمع تغير صيغة  
مفرده من حيث نفسه والادور الداخلة فيه لاجل حصول الجمعية  
فلا يرد تغير مفرد جمع السلامة ايضا لمخوق الحروف الجارية  
الزائدة فيه ولا تغير مثل مصطفىون ايضا فانه ليس لحصول الجمعية  
بل بعد حصولها \* قوله \* ( احتترزه عن السالم اه ) اي  
احتترزه بتقييد الجمع بالكسر عن الجمع السالم سواء كان مذكرا  
او مؤنثا لان اعراب الجمع المذكور السالم بالحروف واعراب الجمع  
المؤنث السالم ناقص وان كان بالحركة \* قوله \* ( ونحو  
جائي زيد اه ) كرر المثال للاسم المفرد المنصرف ليكون احدهما  
من قسم للمعرف باللام والآخر من غيره فيظهر دخول التونين  
عليه وكذا تكراره المثال للجمع المكسر المنصرف فيما بعده لقوله  
ونحو جائي رجال اه لهذا وليكون احدهما مثالا للجمع المكسر  
الغير العاقل والآخر للعاقل \* قوله \* ( وما فيه علتان من  
تسع ) اي اسم معرب فيه علتان مؤثرتان باجماعهما من علل تسع  
بيئت في الكافية وغيرها او واحدة من تلك التسع تقوم مقام علتين  
منها في التأثير وحدها اعلم ان الشارح قد خلط ههنا بين اصطلاح  
انقوم وابن الحاجب اذا عرف المنصرف بتعريف القوم كما عرفت  
وعرف غير المنصرف بما عرفه ابن الحاجب به مع ان اللابق ان  
يعرفه ايضا بتعريفهم الذي هو ما لا يدخله الجر والتونين حتى

( غير المنصرف ) وهو ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما ( يكون )

( نحو جانا احد ) محمد عليه السلام ( وصدقنا احد وامنابا بحد عليه السلام ) بالفتحة دون

الكسرة والتونين لان غير المنصرف الشابه الفعل في تحقق الفرعيتين

لامع الحذف ( او ) ملايس ( بالحروف المحضة ) لامة ( وهما ) اى الحركات والحروف ( مختصان )  
اى مقصوران ( بالاسم ) المعرب ( وبالحركات مع الحذف او بالحروف مع الحذف وهما ) اى  
الحركات والحروف مقارنين \* ٣٠٧ \* بالحذف ( مختصان بالفعل ) المضارع على

مامر ( والاول ) وهو

ما بالحركات المحضة

( اما تام الاعراب )

يعنى يكون اعرابه

بالحركات الثلث فى

الاحوال الثلث والى

هذا اشار بقوله ( وهو )

اى تام الاعراب ( ان

يكون رفعه ) يعنى

حالة الرفع ملابسا

( بالضمّة ) نحو خرج

زيد ( و ) ان يكون

( نصبه ) اى حالة

النصب ملابسا ( بالفتحة )

نحو رأيت زيدا ( وجره

بالكسرة ) نحو مررت

بزيد وهذا القسم هو

الاصل ايضا لعدم

الاحتياج الى العلامة

لان الواحد اذا جعل

علامة لشيء لا يحتاج

الى القرينة ( وذلك )

اى تام الاعراب مما

يكون الاعراب فيه

بالحركة المحضة الاسم

( المفرد ) دون المثنى

\* قوله ( لامع الحذف ) تفسير للمحضة \* قوله ( ) يعنى يكون

اعرابه اه ( تفسير لتام الاعراب وسيظهر وجهه كونه تاما

\* قوله ( يعنى حالة الرفع اه ) واما تفسير الرفع به اشارة الى

ان المراد به ههنا ليس الرفع بالمعنى المصدرى بل ما هو اسم للعلامة

المخصوصة والحالة المعينة وذلك لانه لو اريد به معناه المصدرى

لما افاد هذه العبارة كون الضمة رفعا وكذا لو اريد بالنصب والجـ

معنيهما المصدريان لم تفد العبارة كون الفتحة نصبا والكسرة جـ

ان الحركات الثلث رفع ونصب وجر بخلاف ما اذا اريد منها

الحالات المعينات والعلامات المخصوصات اذ تكون الملابس حـ

اعنى ملابس الرفع بالضمّة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة من

قبيل ملابس العام بالخاص فتفيد كون تلك الحركات الثلث مما

يصدق عليه الرفع والنصب والجر هذا وقس عليه نظائره \* قوله \*

( وهذا القسم هو الاصل ايضا اه ) اى كما ار الاصل فى الاعراب

الاعراب بالحركة على ما سبق كذلك الاصل فى الاعراب بالحركة

الاعراب بالحركات الثلث كما فى هذا القسم لعدم الاحتياج اى لعدم

احتياج المعرب فى هذا القسم الى العلامة غير الاعراب لافى الشيء

الواحد اذا جعل علامة لشيء واحد لا يحتاج الى القرينة غير ذلك

الشيء الواحد وفى هذا القسم لما جعل لكل حالة علامة على حدة

لم يحتاج فيه الى قرينة اخرى فكان هو الاصل \* قوله ( وهو

ما يقبل الجر والتوين ) اى يقبل دخول الجر بالكسرة والتوين

عليه وهذا مأخوذ مما ذكره القوم فى تعريفه حيث قالوا هو ما دخله

الجر والتوين بدله الشارح بما ترى احترازا عن ان يتوهم من تعريفه

المشهور دخول الجر والتوين بالفعل فلا يدخل فيه مثل الرجل فى ضربت

الرجل مثلا لانه لم يدخله فى هذا التركيب جـ ولاتوين لانه يقبلهما

فى غير هذا التركيب عند تجرده عن اللام وانت خبير بان هذا التعريف

والجموع بقرينة ذكرهما بعد ( المنصرف ) وهو ما يقبل الجر والتوين بخلاف غير المنصرف

( والجمع المكسر المنصرف ) مذكرا كان او مؤنثا



اليهم اسم جامدا على الاول فظاهر لانه عبارة عن الحركة والحرف  
والحذف واما على الثاني فلان التعبير وان كان معنى مصدريا لانه ليس  
معنى حديثا حتى يكون الاعراب مصدرا فلا يجوز الاشتقاق منه اصلا  
الا باعتبار النسبة اليه باعتبار تحقه فيه كما في قولهم ليل مقمر اي ذو قروح  
يكون القياس كسر الراء لا فتحه كما حقه السالكوتي فالصحيح انه مأخوذ  
من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد لانه محل اظهار المعاني  
وازالة فساد الالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب  
فيه كما سبق **قوله** \* ( لان القياس اذا استعمل بالي ) يكون  
بمعنى النظر وان كان في الاصل بمعنى التقدير يقال قاس المراحة  
بالميل اذا قدر عمقها ولذا سمي الميل مقياسا فتأمل **قوله** \*  
( وان كان القياس عشرة ) اي وان كان ما اقتضاه العقل مع قطع  
النظر عن السماع ان يكون انواع العرب الذي هو محل الاعراب عشرة  
كان انواع الاعراب عشرة حتى يعطى لكل واحد من انواع العرب  
واحد من انواع الاعراب يمكن الوجود في الخارج من انواع العرب  
تسعة فلانهم لم يلتزموا ان يعطوا الكل منها واحدا من انواع الاعراب بل  
اعطوا لواحد منها ثلاثة واثنين من انواع الاعراب وكذلك اعطوا  
اعرابا واحد الخمسة من انواع العرب او اربعة او ثلاثة واثنين  
او واحدا كما يعرف بالتأمل فيما قررنا عرفت انه لامتناف بين قول  
الشارح وان القياس عشرة وقول المص وانواع العرب بالقياس  
لان مقصود الشارح ان ما اقتضاه العقل بالنسبة الى انواع  
الاعراب ان يكون انواع العرب ايضا عشرة ومقصود المص  
ان انواع العرب المستعملة في كلامهم بالنظر الى ما اعطوا لها من  
انواع الاعراب في الخارج تسعة وثمان ما بينهما  
**قوله** \* ( اي اعراب التسعة ) ولا يخفى ما في ارجاع الضمير  
الى التسعة من المصادر والصواب ارجاعه الى انواع العرب

لان القياس اذا  
استعمل بالي يكون  
بمعنى النظر ( الى ما )  
اي الاعراب حركة  
كان او غيره ( اعطى )  
اي الاعراب على صيغة  
المفعول ( لها ) اي  
لانواع العرب ( من  
هذه العشرة ) الحاصلة  
من التقسيم الاول  
( تسعة ) وان كان  
القياس عشرة قوله  
وانواع العرب مبتدأ  
وقوله تسعة خبره  
( لان اعرابهـا ) اي  
اعراب التسعة ( اما )  
ملايس ( بالحركات  
الحضنة )



ويسمى ايضا النصب (وكسرة) سميت بها لتسفل الحزك الاسفل عند التكلم بها فكانه يكسر  
ويسمى ايضا الجر ويطلق الضمة والفتحة والكسرة ايضا على الحركة البنائية بخلاف الرفع  
النصب والجر فانها لا تطلق \* ٣٠٤ \* الاعلى الحركة الاعراية نحو جاء في زيد ورأيت

زيدا ومزرت بزيد

(والحروف اربعة)

بالاستقراء (واو)

نحو جائى ابو (ويا)

نحو مررت بابيه

(والف) نحو رأيت

اباه (ونون) نحو

تضربون وتضربين

وتضربان (والحذف

ثلاثة) وهو (مختص

بالفعل) المضارع

الذى لم يتصل باخـ

نون الضمير والتأكيـ

(حذف الحركة)

اذا كان الفعل صحيحا

نحو لم يضرب (وحذف

الآخر) ان كان ناقصا

نحو لم يغز (وحذف

النون) الاعراية

نحو لم يضربوا ولم يضربوا

ولم تضربى اذا كان

الامر كذلك (فالجملة)

اى مجموع الاقسام

الخاصة من هذا

التقسيم (عشرة)

لان القسم الاول ثلاثة

لان الشفتين ترتفعان عند ادائه وقيل لاستعلائه فى اخويه فى كونه  
علامة العمد فظهر بما قررنا ان هذه العبارة توهم خلاف المقصود  
والاولى ان يقول وتسمى بالرفع ايضا وكذا الكلام فى اخويه  
قوله \* (ويسمى بها ايضا النصب) لنصب الشفتين بعد الفتح  
قوله \* (فكانه يكسر) ويسقط كسقوط الجسم المنكسر  
قوله \* (ويسمى بها ايضا الجر) لاجرار الشفة السفلى الى  
اسفل \* قوله \* (فانها لا تطلق الاعلى الحركة الاعراية)  
اى عند البصريين والافالكوفيين يطلقونها على الحركة البنائية  
ايضا \* قوله \* (اذا كان الفعل صحيحا) اى وان لم يتصل  
باخـ ضمير مرفوع وكذا قوله ان كان ناقصا ولا يكون الاعراب  
بحذف النون كما سيذكر وبعد فيه بحث لانه ان اريد بالصحيح  
ما تعورف عند الصرفيين الذى هو ما ليس احد حروفه الاصلية  
حرف علة وهو ليس بصحيح لان جزم لم يعد مثلا بحذف الحركة  
ايضا مع انه غير صحيح بهذا المعنى وان اريد ما عند النحويين  
من انه ما ليس آخره حرف علة فالمتقابلة بالناقص تنافضه  
اذا الاصوب ح ان يقال بدل قوله ان كان غير صحيح  
كما لا يخفى على ذى فكر نحيح ثم ان فى ايراد كلمة اذا الدالة على تحقق  
الوقوع فى الفعل الصحيح وايراد ان الدالة على الشك فى الناقص  
رعاية لشرف الصحيح ونقصان ما يقابله فاعرف \* قوله \*  
(اذا كان الامر كذلك اه) فيه ان الفاء هنا ليست بفصيحة حتى  
يقدر ما ذكر بل هى فاء فذلكم التى تدخل على الاجمال بعد  
التفصيل والجملة ابتدائية \* قوله \* (اى المحل الذى هو  
للاعراب) تفسير للمعرب يعنى ان انواع محل الاعراب تسعة وفيه  
بحث لان هذا التفسير يشعر بان المعرب اسم مكان مأخوذ من  
الاعراب العرفى مع ان الاعراب العرفى بكلا المعنيين الذين اشرنا

والثالث ايضا ثلاثة والثانى اربعة فالمجموع (٣٩) عشرة و اشار بقوله (وانواع المعرب)  
الى التقسيم الثانى الذى بحسب المحل من التقسيمات الاربعة للاعراب اى المحل الذى هو  
للاعراب (بالقياس) اى بالنظر

فيما بعد وأشار الى التقسيم الثالث من التقسيمات الاربعة للاعراب الى تقسيمية بحسب الصفة بقوله ثم الاعراب اه فتكلف بعض الناظرين لدفع هذين الايرادين بما لا يرتكب الا عند الشدائد قد اضمحل بما حققناه والتحقيق بالزوائد \* قوله \* ( وكونها ادل على المقصود ) الذي هو المعاني الحفية لكون الغرض من وضعها الدلالة عليها \* قوله \* ( ليست باصل ) فهي فرع الاعراب بالحركة فتتوب عن الضمة الواو والالف والنون وعن الفتحة الالف والياء والكسرة وحذف النون وعن الكسرة الياء والفتحة \* قوله \* ( الا انه يكون اعرابا لامر آخر اه ) في النتائج كاغناء الحرف الصالح للاعراب عن ايراد الحركة انتهى وذلك لان المثني والمجموع لما كانا فرعين للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهي علامة التثنية والجمع ناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعا له لما عرفت ان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما اعربوا بهما بالحروف اعربوا بعض المفردات بها ايضا لئلا ينسبها الطبع واختير الاسماء الستة لوجود الحروف الصالحة للاعراب في اواخرها مع كون كل واحد منها مشابها للمثني لفظا ومعنى اما لفظا فلانها لا تستعمل كذلك الامضافة والمضاف مع المضاف اليه اثنان واما معنى فلاستلزام كل منها امر آخر فالاب يستلزم ابنا والاخ يستلزم اخا وكذا البواقي هكذا قرره والتفصيل في كتبهم وسيجيء في كلام الشارح الاشارة اليه ايضا \* قوله \* ( ولذا آخر عنهما ) اي وليكون المراد من الحذف حذف الحركة والحرف آخر عنهما لتوقفه عليهما \* قوله \* ( ويسمى بها ايضا الرفع ) الجار والمجرور في محل الرفع على انه نائب الفاعل ليمسى والرفع منصوب على انه مفعول ثان له اي ويسمى الضمة بالرفع ايضا

وكونه ادل على المقصود ولذا قدمها ( او حرف ) لعدم علة الاصاله فيها ليست باصل الا انه يكون اعرابا لامر آخر كما لا يخفى على المتفطن ( او حذف ) اي حذف احدهما الجزم ولذا اخر عنهما ( والحركة ) الاعرابية ( ثلثة ضمة ) سميت بها لضم الشفتين عند التكلم بها ويسمى ايضا الرفع ( وفتحة ) سميت به لفتح الفم عند التكلم بها



الى الصواب لان المذهب الثاني يقتضى ان لا يكون التغير الاول  
اعرابا لان العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك \* قوله \*  
( وله تقسيمات اربعة متداخلة بعضها اه ) اى للاعراب تقسيمات  
يدخل اقسام بعضها في اقسام الاخر لما ان هذه التقسيمات متعددة  
باعتبارات مختلفة فلا يلزم التباين والاختلاف بين جميع الاقسام  
الخارجة من جميع هذه التقسيمات بل بين الاقسام الخارجة من كل  
تقسيم ومقصود الشارح من هذا الكلام التوطئة لقول المص  
وهو اما حركة او حرف اه بان للاعراب في نفس الامر تقسيمات  
اربعة كما ذكرت في الاظهار بتمامها لكن المص اورد منها في هذا  
الكتاب ثلثة وترك واحدا منها وهو الذى جعله في الاظهار  
تقسيمًا ثالثا فكان التقسيم الذى جعله رابعا هناك ثالثا في هذا  
الكتاب فاشار الى التقسيم الاول الذى هو بحسب حقيقة الاعراب  
وذاته بقوله اما حركة اه وانما ترك التقسيم الثالث في الاظهار  
الذى هو تقسيمه بحسب النوع الى رفع ونصب وجر وجزم لكونه  
مستقادا من التقسيم الثانى لانه لما بين فيه ان رفع هذا المعرب  
يكون به هذا ونصبه بذلك وجره بذلك وان جزم هذا المعرب  
يكون بذلك يفهم منه ان انواع الاعراب اربعة وهى ما ذكر مع  
ان الاختصار اشد طلبا في هذه الرسالة منه في الاظهار وبما قرنا  
ظهر انه لا يلزم من هذا الكلام ان المص اورد في هذه الرسالة  
التقسيمات الاربعة باسرها حتى يرد عليه ان المص لم يذكر  
التقسيم الثالث منها اذ مقصود الشارح مجرد بيان ان تقسيمات  
الاعراب في نفس الامر اربعة لان ما اورد المص في هذه الرسالة  
من التقسيمات اربعة اذ بين المقسامين بون بعيد ولا يلزم ايضا من  
جعل المص التقسيم بحسب المصنفة تقسيما رابعا في الاظهار ان يكون  
تقسima رابعا في هذه الرسالة ايضا حتى يعترض على قول الشارح

وله تقسيمات اربعة متداخلة  
بعضها في بعض الاول  
تقسيمه بحسب الذات  
والحقيقة اشار اليه  
بقوله ( وهو ) اى  
الاعراب ( اما حركة )  
وهي الاصل فيه  
لحققتها



الاول والاصطلاحي \* قوله \* (فحينئذ تكون همزته للسلب) الى  
 فحين ما كان مأخوذا من هذا المعنى الخامس اللغوي الاعراب  
 تكون همزته للازالة كما في اشكيته وليت شعري باوجه حصر معناه  
 اللغوي المأخوذ منه المعنى الاصطلاحي في هذا المعنى الخامس الذي  
 هو ازالة الفساد في صدر الكتاب مع تجوز جعل المعنى الاول  
 ايضا مأخوذا في هذا المقام مع ما في الحصر في ازالة الفساد فساد  
 اخر استغنيت عن ذكره بما قررنا \* قوله \* (لانه يزيل فساد  
 التباس بعض اه) وهذا بيان للمناسبة بين معناه اللغوي الخامس  
 ومعناه الاصطلاحي اى لان الاعراب يزيل فساد التباس بعض  
 معاني المعرب من الفاعلية والمفعولية والاضافة ببعض اذاصل الغرض  
 من وضعه الدلالة على تلك المعاني \* قوله \* (شيء جاء من العامل اه)  
 هذا التعريف قد سبق في صدر الكتاب فلا حاجة الى اعادته في  
 ذلك الباب ثم انه قد عرفت اننا لانشغل بمباحث ذكرت في الكتب  
 المشهورة الا اذا تضمن ايرادها على فائدة بقية مستورة فحين  
 من ترك شرح هذا التعريف هنا في سعة اكونه مفصلا في شروح  
 الاظهار وغيره بماله وما عليه وان اردت ان تفرع سمعك النكت  
 النوارد فاحفظ ما يلغى اليك من نفائس الجواهر واعلم ان تعريف  
 الاعراب بهذا انما ينطبق على احد المذهبين فيه لانهم قد اختلفوا  
 في معناه الاصطلاحي فذهب طائفة الى انه لفظي واختاره ابن مالك  
 ونسبته الى المحققين وعرفه في التسهيل بقوله ما جئني به لبيان  
 مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وذهب  
 طائفة الى انه مغنوي والحركات دلائل عليه واختاره الاعلم  
 وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه وعرفوه بانه تغيير او اخر  
 الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا او تقديرا فهذا  
 التعريف انما ينطبق على المذهب الاول وانما اختاره لانه اقرب

فحينئذ تكون الهمزة للتباس  
 فيكون معناه ازالة  
 الفساد وسمي به لانه  
 يزيل فساد التباس  
 بعض المعاني عن بعض  
 وهو في الاصطلاح  
 شيء جاء من العامل  
 يختلف به آخر المعرب  
 لفظا او تقديرا

ولا يدل على معنى

فيه (نحو آتينا)

اي صدقنا (بنينا محمد)

بالجر عطف بيان من

بنينا (عليه السلام)

فمجموع ما ذكر في

هذا المختصر من

المعمولات على ما ذكرنا

ثلثون وامام اذكره ابن

الحاجب منها فستة

وعشرون زاد في

المرفوعات اسم باب

كان والمضارع الخالي

عن النواصب والجوازم

في المنصوبات المضارع

المنصوب واذكر بعد المجزوم

والجزوم وبما فرغ من

المعمولات اراد ان

يشعر في الاعراب

فقال (الباب الثالث

في الاعراب) تذكر

ما ذكر في الباب الاول

والثاني وهو مأخوذ

من اعرابه اذا اوضحه

لانها يوضح المعاني

المقتضية للاعراب

او من عربت معدته

اذا فسدت

ايضا انتهى اقول وهو من دفع بما ظهر مما قررنا من ان ابدال  
الانقص اذا افاد فائدة زائدة على ما يفيد المبدل منه جائز لانه لا يكون  
انقص من كل وجه ولا شك في افادة الاسم الظاهر المبدل من الغائب  
فائدة زائدة للاشبهاء والابهام الموجودين في الغائب بخلاف ضمير  
المتكلم والمخاطب والثاني ان ابن مالك قد جوز في الفية ابدال  
الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب بدل كل فيه معنى الاحاطة نحو  
تكون لنا عيدا لاوتسا واخرنا وصرح شراحها بان هذا متفق  
عليه بين جميع النحويين وانما الاختلاف فيما لم يكن فيه معنى  
الاحاطة فذهب جمهور البصريين الى المنع والافخش والكوفيون  
الى الجواز فاطلاق هذه المسئلة امر مطعون وان وقع في كثير  
من المتن ولعل لهذا كله امر بالتدبر ❖ قوله ❖ (ولا يدل  
على معنى فيه) اي في المتبوع واحتجز به عن الصفة الكاشفة  
❖ قوله ❖ (واما ما ذكره ابن الحاجب فستة وثلثون) وذلك لان  
ابن الحاجب في صدد بيان الاسماء المعلولة بخلاف المص فانه  
في صدد بيان المعمول مطلقا فالنزاع في غير اسم باب كان لفظي  
كأثرى واما اسم باب كان فقد عرفت فيما سبق ايضا ان النزاع فيه  
يقرب من النزاع في التسمية فتذكر ❖ قوله ❖ (زاد) اي المص  
❖ قوله ❖ (وهو مأخوذ من اعرابه اذا اوضحه اه) لم يقل  
وهو في اللغة بمعنى الابانة والايضاح وازالة الفساد لما انه لا ينحصر  
في اللغة في هذين المعنيين بل يقال اعراب اي ابان او اجال او احسن  
او غير او ازال اعراب الشيء وهو فساد او تكلم بالعريسة او ولد له  
ولد عربي اللون او تكلم بالفحمش اولم يلحن في الكلام او صار له  
خيل اعراب او نجب الى غيره ومنه العروبة للمتجبية الى زوجها  
فلا اعراب بالمعنى الاصطلاحي اماما خوذ من المعنى الاول او من الخامس  
❖ قوله ❖ (لانه يوضح اه) بيان للمناسبة بين معنييه اللغوي



قوله ﴿ ( و يكون البديل والمبدل منه معرفتين اه ) ﴾ بيان  
لعدم تبعية البديل مطلقا لمبتوعه في التعريف والتكبير نعم يلزم  
ان يتبعه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث اذا كان بدل  
الكلي من الكلي واما السائر فلا يلزم موافقته للمبتوع فيها ايضا  
قوله ﴿ ( و بالعكس ) ﴾ اي رأيت غلاما زيد رجلا مع انه لاصحمة له  
لعدم صحة كون البديل نكرة صرفة مع كون المبدل منه معرفة  
الا ان يجعل قوله بالعكس متعلقا بما فهم من قوله رأيت غلاما رجل  
زيد من ان المبدل منه قد يكون نكرة مع كون البديل معرفة  
فعكسه بان يكون المبدل منه معرفة والبديل نكرة مخصوصة ولذا عقب  
قوله وبالعكس بقوله واذا كان البديل اه فلا تغفل ﴿ قوله ﴾  
( يجب التعت ) اي نعت البديل النكرة ليتخصص به فلا يكون انقص  
من المبتوع مع كونه مقصودا والمبتوع غير مقصود ﴿ قوله ﴾  
( ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكلي الامن الغائب اه ) وعلاوه  
بان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فابدال الظاهر عنهما  
يوجب ابدال الانقص مع اتحاد مدلولي البديل والمبدل منه والبديل  
لكونه مقصودا بالنسبة لا يجوز ان يكون انقص مع كونه مقصودا  
والمبتوع غير مقصود ﴿ قوله ﴾ ( ولا يبدل الظاهر من المضمر  
بدل الكلي الامن الغائب اه ) وعلاوه بان ضمير المتكلم والمخاطب  
اعرف المعارف فابدال الظاهر عنهما يوجب ابدال الانقص مع  
اتحاد مدلولي البديل والمبدل منه والبديل لكونه مقصودا بالنسبة  
لا يجوز ان يكون انقص مع عدم افادته زيادة على ما يفيد المبدل منه  
بخلاف البديل البعض والاشتغال والغلط لان مدلول الثاني  
فيها ليس مدلول الاول فيفيد ما لا يفيد المبدل منه بقبحشان  
الاول ما اعترض به الفاضل العصام على هذا التعليل من ان قولهم  
المضمر مطلقا اعرف المعارف يوجب على هذا ان لا يبدل من ضمير الغائب

و يكون البديل والمبدل منه  
معرفتين ونكرتين  
ومختلفتين نحو جاني زيد  
اخوك ورأيت عبد  
اغلاما لك ورأيت غلام  
رجل زيدا وبالعكس واذا  
كان البديل نكرة والمبدل  
منه معرفة يجب لاعت  
نحو قوله تعالى بالناسية  
نافية كاذبة خاطئة  
ويكونان ظاهرين  
ومضمرين ومختلفين  
ولا يبدل الظاهر من  
المضمر بدل الكلي الا  
من الغائب نحو ضربته  
زيدا فتدبر (و) التابع  
( الخامس ) من الخمسة  
( عطف البيان ) وهو  
تابع جئ به لايضاح  
مبتوعه



وجزئته له فيدخل في تعريف بدل الاشتغال ما اذا كان المبدل منه جزءا منه وكان ابتداءه منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلما اذ يصدق عليه ايضا بانه وجد بينهما ملابسة بغير كلية البدل للمبدل منه ولا الجزئية له بل بالعكس وقوله بحيث ينظر اه لاخراج بدل الغلط في مثل ضربت زيدا حاراه لانه وان كان بين زيد حاراه ملابسة بغيرهما الا ان نسبة الضرب الى زيد تامة لا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد حتى تنظر نفس السامع بعد ذكر المبدل منه وتشوق الى ذكر البدل قوله ﴿ كما مر غير مرة يعني ان احفظ يجوز ان يكون على صيغة الامر والمنكلم وحده فاعرف قوله ﴿ (فيرفع) بقوله حقه اى فيرفع انتظار السامع ويدفع بقوله حقه بعد قوله احفظ الله فانه يدل على ان المحفوظ هو حقه تعالى لاذاته حتى يلزم فساد المعنى قوله ﴿ (ان كان ذكر المبدل منه غلطا) الظاهر انه لا يصدق الا على قسم الاول من الاقسام الثلاثة للبدل الغلط الذى هو ان لا يكون المبدل منه مقصودا البتة وانما سبق اللسان اليه لان الغلط متعلق باللسان كما ان النسيان متعلق بالجنان الا ان يجعل الغلط اعم مما هو متعلق باللسان والجنان بنوع تحمل حتى يشمل القسم الثانى ايضا الذى هو ان يكون المبدل منه مقصودا ولا ثم يتبين بعد ذكره فساد قصده ويسمى ببدل نسيان اى بدل شئ ذكر نسيانا واعم ايضا من الغلط الصريح وابهامه حتى يشمل القسم الثالث الذى هو ان يقصد كل واحد من المبدل والبدل صحيحا مع ابهام الغلط في ذكر المبدل منه ويسمى ببدل الاضراب وبدل البدأ \* كقولك محبوبى بدر شمس قوله ﴿ (ولا يوجد في كلام الفصحاء) عدم وجود القسمين الاولين مسلم لكن القسم الثالث مما يقع في كلام البلغاء لغة والنقن الا ان يحمل الكلام على التغليب

كما مر غير مرة (الله) مبدل منه (تعالى حقه) بدل الاشتغال فانه اذا قيل احفظ الله ينظر السامع ويتشوق الى ذكر ما يحفظ منه لان المراد ليس ذاته تعالى لانه تعالى حافظ ليس بمحفوظ فيرفع بقوله حقه والرابع بدل الغلط اى بدل مسبب عنه ان كان ذكر المبدل منه غلطا نحو رأيت رجلا جاراولا يوجد في كلام الفصحاء بل يوزدونه ببل اى بل حاراه ولذا ترك مثاله

بالاولين اكدوا لا ينفصل نحو ضربت انت \* ٢٩٨ \* نفسك لدفع في اللبس بالفاعل

ان يشترى نصفه اور بعه او غير ذلك \* قوله \* ( بالاولين )  
اي بالنفس والعين \* قوله \* ( اولا ) انما قيد به لثلاثوهم  
الشرطية ان شرط التأ كيد بالنفس والعين التأ كيد بالمتفصل مطلقا  
مع انه ليس كذلك لان شرطه التأ كيد به اولا اي قبل التأ كيد بها  
قال الفاضل العصام هذه العبارة شائعة في كون الجزاء شرطيا  
لشرطه قال الله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الآية  
فلا حاجة الى تفيد قوله اكد بقوله اولا انتهى يعني ان هذه العبارة  
لما افادت كون التأ كيد بالمتفصل شرطا للتأ كيد بالنفس والعين  
في الضمير المتصل يفهم منه كون التأ كيد بالمتفصل قبل التأ كيد بها  
لان الشرط يتقدم على المشروط البتة لما انه الذي يتوقف وجود  
الشيء عليه \* قوله \* ( هو المقصود بالنسبة دون متبوعه )  
هذا التعريف ما اختاره المص في اظهار الاسرار فليكن في تطبيقه  
على المعرف المراجعة الى نتائج الافكار \* قوله \* ( بدل الكل  
من الكل اه ) اضافة البديل الى الكل والبعض بيانية على  
المشهور اي بدل هو كل البديل منه بان يتحد اذا تاكلا اشار اليه بقوله  
ان جملا على شيء واحد لان يتحد امفهما ليكونا مترادفين ويسمى  
بدل الكل بدل العين من العين والبديل المطابق ايضا والاخير  
مما سمى به ابن مالك \* قوله \* ( بدل الاشتمال ) اي بدل مسبب عن  
اشتمال المتبوع اما على معناه المدلول له واما على ما يلزمه الاول  
كاعجبني زيد علما والثاني كسلب زيد ثوبه فلاضافة فيه من قبيل  
اضافة المسبب الى السبب لا دنى ملازمة وكذا في بدل الغلط  
كاسيديته عليه وللفاضل العصام هنا مسلك بديع وتحقيق منيج  
يجد في حواشيه المعلقة على القواعد الضيائية \* قوله \*  
( ان وجد بينهما تعلق وملازمة بغيرهما اه ) اي ان وجد  
بين البديل والمبدل منه تعلق وملازمة بغير كلية البديل للمبدل منه

المستكن وحل عليه  
في البارز ذكره في النتائج  
( نحو اترك ) انت  
( الذوب كلها ) مثال  
للمعنوى ( والرابع )  
من تلك الخمسة ( البديل )  
قدمه على البيان  
لكونه مقصودا بالنسبة  
وهو في اللغة الخلف  
وفي العرف هو المقصود  
بالنسبة دون متبوعه  
وهو على اربعة  
اقسام الاول بدل الكل  
من الكل ان جملا على  
شيء واحد ( نحو اعبد  
ربك ) مبدل منه ( اله )  
بدل ( العالين و ) الثاني  
بدل البعض من الكل  
ان كان مدلول البديل  
جزء مدلول المبدل  
منه ( نحو بغض )  
انت او انا ( الناس )  
مبدل منه ( من ) بدل  
( عصى الله تعالى منه و )  
الثالث بدل الاشتمال  
ان وجد بينهما تعلق

( وجزئية )

وملازمة بغيرهما بحيث تنظر نفس السامع بعد ذكر المبدل منه

وتشوق الى ذكر البديل ( نحو احفظ )



الا ان يؤول النكرة بالنكر كئأويل الرحمة بالرحم في قوله تعالى ان  
 رحمة الله قريب من المحسنين على احد الوجوه اولا يعتد بتأنيث  
 المصدر كما ذكره المحقق الشريف قدس سره في شرح المفتاح اولا  
 يعتد بتأنيث مالا معنى له بدون التاء كالرسالة والكتابة فان لفظ  
 النكرة ايضا من هذا القبيل هذا فانه فائدة لها قدر جليل ومحصل ما ذكره  
 ان البصريين يمنعون توكيد النكرة توكيداً معنوياً بطلقاوا الكوفيون  
 يجوزونه بشرطين الاول ان يكون التوكيد من الفاظ الاحاطة  
 فلا يجوز صمت يوماً بنفسه او عينه والثاني كون تلك النكرة معلومة  
 المقدار والحدود فلا يجوز صمت زمنا كله وانما اشترطوا هذين  
 الامرين ليقيد التوكيد كما اشار اليه ابن مالك في الالفة حيث قال  
 \* وان يفد توكيد منكور قبل \* وعن نخاة البصرة المنع شمل \*  
 وبهذا ظهر انه لو قال بعد المقدار والحدود لكان اولى وانسب  
 بقوله نحو درهم اه فان الدرهم والدينار مثالان لمعلوم المقدار  
 واليوم والليلة مثالان للمحدود بلا انكار \* قوله \* ( باختلاف  
 صيغتهما وضميرهما ) اى باختلاف صيغتهما افرادا وثنية وجعما  
 مع اختلاف ضميرهما الراجع الى المتبوع المؤكد فتقول نفسى فى المفرد  
 ونفسها فى المفردة وانفسهما فى التثنتين بايراد صيغة الجمع على  
 الاشهر وعن بعض العرب نفساهما وانفسهم فى جمع المذكر  
 وانفسهن فى جمع المؤنث وكذا عينه \* قوله \* ( وغير  
 الضمير فى غيره ) اى وباختلاف غير الضمير فى غير كل مبنى الصيغ  
 \* قوله \* ( الا الذى اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما ) جملة  
 يصح فى محل الجر صفة لاجزاء وحساتمير عن نسبة الافتراق الى الضمير  
 وصحة الافتراق الحسى فى نحو قولك جائئ القوم كلهم لان اجزاء القوم  
 يفترق حسا والحكمى فى نحو اشتريت العبد كله لان العبد وان لم يصح  
 افتراق اجزائه حسا لكنه يصح ان يفترق اجزائه فى حكم الاشتراء

باختلاف صيغتهما وضمير  
 هما وكلاهما وكلتا هما المثنى  
 والباقى لغير المثنى  
 باختلاف الضمير فى كله  
 وكلهما وغير الضمير  
 فى غير واجمع واكتع  
 وابتع وابصع تقول  
 اجمع جمعاء اجعون  
 جمع وكذا غيره ولا يقع  
 كل واجمع تأ كيتدا  
 الا الذى اجزاء يصح  
 افتراقها حسا او حكما \*  
 واذا اكد الضمير المرفوع  
 المتصل



لانه يقرر لفظه كمنه وهو

تكرير اللفظ الاول

( نحو اطلب ) انت

(الاخلاص الاخلاص)

ويجري في اللفاظ

كلها نحو ضرب ضرب

زيد وان ان زيدا قائم

وزيد قائم زيد قائم

وضربت انت ومعنوى

لانه يقرر معناه فقط

وهو يختص بالعارف

من الاسماء عند البصريين

واما الكوفيون فقد

جوزوا تأكيدها انكرة

بما عدا النفس والعين

اذا كان معلوم المقدار

نحو درهم ودينار وروم

وليلة لانحو عبدة ودانير

ولايجري في اللفاظ

كلها بل مخصص وص

بعضها وهو نفسه

وعينه وكلاهما وكلتاها

وكله واجمع واكتع

وابتع وابضع ونفسه

وعينه يؤكد بهما

الواحد والثنية والجمع

والذكر والمؤنث

ووكيدو كد تو كيدا قوله ( لانه يقرر لفظه كمنه ) اى

اناسمى هذا القسم من التأكيذ لفظيا لانه يقرر لفظا المتنوع المؤكد

كما يقرر معناه قوله ( وهو تكرير اللفظ الاول ) لا يصح

حل التكرير على الضمير الراجع الى التأكيذ المعرف عندهم بانه

تابع يقرر امر المتنوع الابلجى التكرير بمعنى المكرر كما اختاره المولى

الجامى اى مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة كما فى الاسماء الظاهرة

او حكما كما فى الضمير المتصل او يرتكب فى الضمير استخدام بان

يرجع الى المعنى المصدرى للفظ التأكيذ كما قيل لكنته امر بعيد وهنا

ابحث لا تطول الكلام بذكرها فارجع الى المطولات قوله (

اطلب الاخلاص الاخلاص ) ولو قال اطلب انت الاخلاص

الاخلاص لكان مثالا لكلا قسمي التأكيذ اللفظي كما لا يخفى وقد

اشار الشارح الى هذه الحقيقة بقوله انت قوله ( ويجرى

في اللفاظ كلها ) اى يجرى التكرير مطلقا في جميع اللفاظ سواء

كانت اسما او فعلا او حرفا او جملا او مركبات او غير ذلك

لا التكرير الذى هو عبارة عن التأكيذ اللفظي الذى هو قسم من

مطلق التأكيذ المعدود من المعمول بالتبعية لانه لا يجرى فى الحروف

والفعل الماضى والجمل وهو ظاهر قال المولى الجامى ولا يعبدار جاع

الضمير الى التأكيذ اللفظي الاصطلاحي وتخصيص اللفاظ

بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ

محصورة كالنأكيذ المعنوى انتهى وانت خير بان هذا الاحتمال

لا يجرى فى عبارة الشارح فاعرف قوله ( ومعنوى وعرف

بانه التابع الرفع ) احتمال ارادة غير الظاهر وقد اسلفت انه على قسمين

قسم يجابه لدفع توهم المضاف وقسم يجابه لدفع توهم عدم

ارادة الشمول والفاظ الاول نفسه وعينه والفاظ الثانى ما عداها

قوله ( اذا كان معلوم المقدار ) الظاهر اذا كانت معلومة المقدار

(نحو اطلب) انت (حلالا بل طيبا) ﴿ ٢٩٥ ﴾ اى بل اطلب طيبا (و) العاشر منها (لكن)

وهى غير مستعملة  
بدون النفي فهى اما  
ان تكون لعطف المفرد  
على المفرد فحينئذ  
تكون لايجاب ما انتفى  
عن الاول نحو ما قام  
زيد لكن عمرو اى  
قام عمرو واما ان تكون  
لعطف الجملة على الجملة  
فحينئذ تكون بعد النفي  
لا ثبات ما بعدها وبعد  
الاثبات لنفي ما بعدها  
نحو جاءنى زيد لكن  
عمرو لم ينجى وما جاءنى  
زيد لكن عمرو قد جاء  
فتذكر (نحو لا يحل  
رباه لكن اخلاص)

اى يحل اخلاص عطف  
لمفرد على المفرد  
(و) التابع (الثالث)  
من الخمسة (التأكيد)  
وهو المشهور والافصح  
التوكيد كذا فى مختار  
الصالح قدومه لانه  
قد يؤتى بالعطف  
فى اللفظى نحو والله

يل عمرو تقرر نفي القيام عن زيد وثبته لعمرو والاخر انه ساح  
تحتل الامر ان تثبت الحكم المنفى للمعطوف مع جعل  
المعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه وان ثبت له مع تقرير حكم  
النفي للمعطوف عليه وللإشارة الى هذين المذهبين امر بالتدبر ثم دعى  
بالتسهيل كما لا يخفى على ارباب التحصيل ﴿ قوله ﴾ ( اطلب  
حلالا بل طيبا ) الحلال ما افناك المفتى انه حلالا وهو اعم من المباح  
لانه يطلق على الفرض ايضا دون المباح فانه ما لا يكون تاركه انما  
ولا فاعله مثابا بخلاف الحلال والطيب ما افناك قلبك ان ليس فيه  
جناح وقال الزاهد دى الحلال ما يقى به والطيب ما لا يبعصى الله  
فى كسبه ولا يأتى حيوان بفعله ﴿ قوله ﴾ ( فتح تكون لايجاب  
ما انتفى اه ) فيجب اذا دخل على المفرد ان يكون بعد النفي  
او النهى بخلاف ما اذا دخل على الجملة كما ذكره اذ لا يجب ذلك  
فيه بل يجب فيه اختلاف الجملتين فى النفي والاثبات ﴿ قوله ﴾  
( فتذكر ) اى تذكر ما ذكر عند الكلام على لكن المشددة فى بحث الحروف  
المشبهة من انه لا يجب ان يكون الكلامان اللذان وقع لكن بينهما  
متخالفين نفيا واثباتا لفظا بل يكفى تغايرهما معنى وما يجب ان يعلم  
ان لكن الخفيفة الداخلة على الجملة انما تكون عاطفة على مذهب  
الزحششرى ومن تبعه واما على مذهب غيره فيشترط فى كونها  
عاطفة ان تدخل على المفرد والداخل على الجملة حرف ابتداء  
كأنها تكون حرف ابتداء ان سبقت بايجاب او نلت واوانحو  
ولكن رسول الله اى ولكن كان رسول الله ﴿ قوله ﴾ ( لانه  
قد يؤتى بالعاطفة فى اللفظى ) اى قد يأتى التأكيد اللفظى بالقاء  
او ثم لجرد الندرج والارتقاء فلهذا يناسب ان يذكر مطلق التأكيد  
عقيب المعطوف ﴿ قوله ﴾ ( وهما فى اللغة اه ) اى  
التأكيد والتوكيد كلاهما بمعنى التقرير يقال كديؤ كدتأ كيدا

فبالله ووالله ثم والله وهما فى اللغة التقدير وهو قسم اللفظى



فافهم (نحو ارضاء) بالنصب مفعول لتطلب (الله) ﴿٢٩٤﴾ تطلب ام سخطه (اي فضبه) (و) الشامن منها (لا) وهي انفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف (نحو اعمل صالحا لاسيئا) اي لاتعمل سيئا فالحكم للمعطوف عليه لا للمعطوف فهي لازمة للايجاب (و) التاسع منها (بل) وهي للاضراب مع الايجاب وهي بعد اثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو وبعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو وفيه خلاف قال بعضهم لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والاول في حكم المسكوت عنه وبعضهم انها ثبت الحكم النفي عن الاول

لثاني والاول في حكم المسكوت عنه فعني ما جاءني زيد بل عمرو (بل)

يطلق على المذكر والمؤنث واصله شاه قلبت الهاء همزة فوزن المفرد والجمع فيه سواء ويجمع ايضا على اوزان اخر تجدها في القاموس ﴿قوله﴾ (فافهم) اشارة الى ما عترض به على قولهم انها لا بل ام شاء من انه عطف الانشاء على الاخبار كما عرفت مع انه مما اجمعوا على عدم صحته كما سبق اول الكتاب ودفعوه باجوبة اخترنا منها ما ذكره الفاضل العصام من انه يجوز ان يجعل من عطف القصة على القصة فلا يضر الاختلاف بالاخبارية والانشائية وهو مسلك مشهور عندهم في عطف الانشاء على الاخبار وبالعكس سيما في مقام الاضراب ﴿قوله﴾ (فهي لازمة للايجاب) اي يلزم ان تكون لا بعد اثبات ولا يجوز ان تقع بعد نفي او نهى والمراد بالايجاب اثبات اعم من الاثبات اللفظي او المعنوي اذ تقول ما زال زيد عالما لاقائما ﴿قوله﴾ (وهي الاضراب مع الايجاب اه) الاضراب هو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه واما قيد بقوله مع الايجاب لان كلمة بل اذا وقعت في الايجاب يجعل الحكم للمعطوف ويبقى المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه كانه ذكر خطأ عمدا او سهوا اتفاقا من التحوين كما ذكره بقوله وهي بعد اثبات اه واما اذا وقعت بعد النفي او النهي فليثبت للاضراب الاعلى بعض المذاهب كما ستعرف ولا يذهب عليك ان قوله وهي بعد اثبات اه بعد ماقال وهي للاضراب مع الايجاب مع كونه تكرارا لا يكاد يصدر ممن له الى معرفة اساليب الكلام نوع انتساب ﴿قوله﴾ (وبعضهم انها تثبت الحكم النفي عن الاول اه) وهذا مذهب الجمهور ولذا لم يجز عندهم ما زيد شيئا بل شيئا بالنصب ووجب الرفع وهنا مذهب ان اخر ان احدهما انها اذا وقعت بعد نفي او نهى تكون لتقرير الحكم لما قبلها واثبات ضدها لا بعدها كما كن تقول ما قام زيد



كذا قاله الفاضل  
 ( نحو اعمل اما واجبا  
 واما مستحبا ) السابع  
 ( ام ) هي ايضا  
 لاحد الامرين منهما  
 عند المتكلم وهي اما  
 متصلة واما منقطعة  
 فالمتصلة غير مستعملة  
 بدون همزة الاستفهام  
 يتركز بعدها بلافاصلة  
 احدا المستويين والاخر  
 يلي الهمزة بعد ثبوت  
 احدهما عند المتكلم  
 لطلب التعيين عن  
 المخاطب فلذا لم يحز  
 رأيت زيدا ام عمرا  
 خلافا لسيبويه وكان  
 جوابها بتعيين احد  
 الامرين دون نعم  
 لالانهما لا تفيد ان  
 التعيين والمنقطعة كبل  
 في الاضراب عن الاول  
 ومثل الهمزة في كونها  
 للشك في الثاني نحو  
 انها لابل بل شاء اي ام شاء

قال المحقق السالكوتي وفائدته التنبيه على ارتباط ما بعدها  
 لما قبلها وليس ابتداء كلام ﴿ قوله ﴾ ( كذا قاله الفاضل )  
 اي الفاضل عبدالرحمن الجامي في شرح الكافية ولا يخفى بعدما  
 اراده من عبارته ﴿ قوله ﴾ ( غير مستعملة بدون همزة الاستفهام )  
 لا يقال ان المتصلة قد تستعمل مع همزة التسوية التي تدخل على  
 جملة في محل المصدر كقوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم  
 لاننا نقول المراد ان تكون للاستفهام في اصل الوضع وهمزة  
 التسوية مستعارة من همزة الاستفهام ﴿ قوله ﴾ ( بعد ثبوت  
 احدهما عند المتكلم اه ) اي احد المستويين يعني ان المتكلم يجب  
 ان يكون عالما بثبوت احدهما جاهلا في التعيين وقوله لطلب  
 التعيين متعلق يذكر اي يذكر احد المستويين بعدها والاخر  
 بعد الهمزة لقصد المتكلم ان يطلب التعيين من المخاطب ويسأله  
 عنه ﴿ قوله ﴾ ( فلذا لم يحز اه ) اي لاجل ان ام المتصلة  
 يذكر بعدها احد المستويين بلافاصلة والاخر بعد الهمزة كذلك  
 بعد ثبوت احدهما عند المتكلم لم يحز رايت زيدا ام عمرا ان لم يذكر  
 احد المستويين فيه اعني زيدا بعد الهمزة ﴿ قوله ﴾ ( خلافا  
 لسيبويه ) فانه جوز مثل هذا التركيب وقال بكونه حسنا فصيحيا  
 وان لم يكن احسن وافصح ﴿ قوله ﴾ ( لانهما لا يفيد ان  
 التعيين ) الذي هو مطلوب المتكلم كما عرفت لان نعم يفيد ثبوت  
 اصل الفعل ولا يفيد نفيه وكلاهما غير مطلوب عند المتكلم  
 ﴿ قوله ﴾ ( انها لابل ام شاء ) اي بل هي شاء لما ان ام  
 المنقطعة لا تدخل على المفرد والضمير في انها راجع لقطعية اي  
 ان القطعية التي اراها لابل فلما علمت انها ليست بابل اعرضت  
 عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاء او شي اخر فاستفهمت  
 عنها بقولك ام شاء اي بل هي شاء والشاء جمع شاه وهو الغنم

(و) السادس (اما) بكسر الهمزة وهى ﴿ ٢٩٢ ﴾ كما وبينه لكن اذا عطف شئ

على آخرها يلزم ان يصدر  
المعطوف عليه اولا باما  
ثم يعطف عليه المعطوف  
باما نحو جاني اما زيد  
واما عمر وليعلم من اول  
الامر ان الكلام مبنى  
على الشك واما اذا عطف  
باو فيجوز ان يصدر  
المعطوف عليه باما نحو  
جاني اما زيد او عمرو  
ولكن لا يجب نحو جاني  
زيد او عمرو \* وقال  
بعضهم ان اما ليست  
بعاطفة او قوعها قبل  
المعطوف عليه  
ولد خول الواو  
العاطفة عليها  
فلو كانت هي ايضا للعطف  
يلزم ايراد عاطفتين معا  
فيكون احدهما لغوا  
واجيب عن الاول ان  
اما قبل المعطوف عليه  
ليست للعطف بل  
للتنبية على الشك في  
اول الكلام وعن  
الثاني لانسلم ان احدهما

عن سبويه لكن بشرطين تقدم النفي او النهي واعادة العامل نحو  
ما قام زيدا وما قام عمرو ولا يقيم زيدا ولا يقيم عمرو والسابع الجمع  
كالواو ولكن اذا امن اللبس وهو قليل وجعل منه قوله تعالى  
وارسلناه الى مائة الف او يزيدون وفي التسهيل ان او تعاقب الواو  
في الاباحة كثيرا وفي عطف المصاحب والمؤكد قلبا فلا باحة  
كما تقدم والمصاحب نحو قوله عليه السلام فانما عليك نبي او صديق  
او شهيد والمؤكد نحو قوله تعالى ومن يكسب خطيئة او اثما او الثامن  
ان يكون بمعنى الا في الاستثناء وهذه تنصب المضارع بعدها  
باضمار ان قولهم لا يقتله او يسلم والتاسع ان تكون بمعنى الى وهذه  
كالتى قبلها في انتصاب المضارع بعدها بان مضمرة نحو لا زمك  
او تعطيني حق والعاشر التقريب نحو ما ادرى اسلم او ودع  
والحادى عشر الشرطية نحو لا ضربته عاش او مات اى عاش  
بعد الضرب وان مات الثانى عشر التبعيض نحو وقالوا كونوا هودا  
او نصارى والتفصيل يطلب من المفنى لكن يجب ان يعلم ان  
او موضوع لاحد الامرين او الامور وبقيت المعاني غير الاضراب  
والجمع مستفادة من القرائن واستعما لهما في معنى الاضراب والجمع  
بطريق الخروج عن الوضع ﴿ قوله ﴾ ( ركة ) الصواب  
ركعات ﴿ قوله ﴾ ( وهى كما وبينه ) او في كونها للشك والتفصيل  
والابهام وتكون ايضا للتخيير والاباحة فلا يرد ان معنى الجمع  
والاضراب لا يأتى ان فيها ﴿ قوله ﴾ ( يلزم ان يصدرها )  
مقتضى كلامه انه لا بد من نكرارها لكن كنه غالب اللازم لقد يستغنى  
عن الثانية بذكر ما يغنى عنها نحو اما ان تتكلم بخير والا فاسكت  
وقد يستغنى عن الاولى بالثانية كما اجاز الفراء نحو ز يدقوم واما  
بقده هذا ﴿ قوله ﴾ ( بل للتنبية على الشك ) فيكون الاولى للشك المحض  
من غير عطف والثانية لهما جميعا ﴿ قوله ﴾ ( لعطفهما على الاولى )

( قال )

لغو اذا الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على الاولى واما الثانية  
لعطف ما بعدها على ما بعد الاولى فليكل منها فائدة اخرى فلا لغو



ونظر العقل لبحسب الخارج كما سيتضح فقلوه فافهم اشارة الى  
فهم المأل \* على هذا النوال ﴿ قوله ﴾ ( والمناسب بحسب  
الذهن اه ) شرو ع في بيان الترتيب والتراخي الواقعين في المثالين  
بين المنعطفين بحسب الذهن ونظر العقل ﴿ قوله ﴾ ( تقدم  
قدوم ركبان الحاج على رجالتهم ) اى تقدم قدوم كل راكب  
من الحاج على كل راجل منهم لضعف الرجل وقوة الراكب  
والركبان جمع راكب وهو الفارس والرجالة بفتح الجيم مع التشديد  
على وزن العلامة جمع راجل وهو خلاف الفارس ومن قال بضم الراء  
فقد اخطأ لان الرجل وان جمع ايضا على رجال بضم الراء  
مع تشديد الجيم الا انه لا يلحقه التاء ﴿ قوله ﴾ ( على العكس )  
واذ قد عرفت ما فسرنا به قوله تقدم قدوم اه تعرف ان عكسه  
في معنى دفع الایجاب الكلى اى لا يكون قدوم كل راكب مقدما  
على كل راجل وهو صادق بقدوم الركبان كلهم بعد المشاة ويتقدم  
قدوم بعض المشاة على بعضهم ﴿ قوله ﴾ ( مبهما غير معين  
عند المتكلم ) اى حال كون ذلك الاحد مبهما عند المتكلم فتكون كلمة  
اولئك ﴿ قوله ﴾ ( وقد يحى للتفصيل ) كما في التقسيمات اذ تقول  
مثلا الممكن اما عرض او جوهر مع ان الممكن كلاهما لا احدهما  
فقط مبهما ﴿ قوله ﴾ ( ولا بهام المتكلم لغيره ) بان يكون معلوما  
عنده و يقصدها الابهام على السامع اصلحة كقوله تعالى وانا واياكم  
لعلى هدى او فى ضلال مبين وبهذا صار ما ذكره من معاني او ثلثة  
وانما خصها بالذكر شهرتها ولكون المعنى الاول مشتركا بينهما وبين  
اماوام كما يشير اليه ولذا اقتصر عليه في الكافية والرابع من معانيها  
التخيير كشال المتن والخامس الاباحة نحو جالس العلماء والزهاد والفرق  
بينهما امتناع الجمع في التخيير وجوازه في الاباحة وهما لا يقعان  
الابعد الطلب واما ما سواهما فبعد الخبر والسادس الاضراب كما حكي

والمناسب بحسب الذهن  
ان يتعلق الموت ولا بغير  
الانبياء او يتعلق بعد ان يتعلق  
بهم بالانبياء وان كان  
موت الانبياء بحسب  
الخارج في اثناء سائر  
الناس وكذلك المناسب  
في الذهن تقدم قدوم  
ركبان الحاج على رجالتهم  
وان كان في بعض الاوقات  
على العكس (و) خامس  
(او) وهو لا حد الامرين  
او الامور مبهما غير  
معين عند المتكلم وقد يحى  
للتفصيل ولا بهام المتكلم  
لغيره فيكون حينئذ  
لمعين عنده (نحو صل)  
او من التصلية (الضحى)  
اى صلوة الضحى (اربعاً  
او ثمانياً) ركعة



وهي للجمع مطلقا (نحو اطيع الله اول رسول و) الثاني منها (الفاء) وهي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وتراخ فيكون للتعقيب (نحو يجب) اي يفرض (تكبيرة الافتتاح فالفاء) اي يفرض في عقبها القيام بلا مهلة وتراخ (و) اشالث \* ٢٩٠ \* (ثم) وهي للترتيب مع مهلة

في الكافية ومنهم من عرفه بهذا كالمص في الاظهار و كلا التعريفين مما يتكلف في تصحيحهما كما يطالع المراجعة الى شروحهما بقوله \* (وهي للجمع مطلقا) المطلق يعني المعنيين بشرط لا شيء كما في المفعول المطلق ولا بشرط شيء كما في مطلق المفعول الشامل للمفاعيل الخمسة فالمراد ههنا الثاني اي ليس بمقيد بشيء من الدلالة على الترتيب والمهلة والمعية والتعقيب وغيرها وان لم يخل مدخولها عن احد هذه المعاني في نفس الامر وهذا الجمع اما في الذات او الوصف او الثبوت الاول فيما عطف به المسند على المسند ولثاني فيما عطف به المسند اليه على المسند اليه والثالث فيما عطف به الجملة على الجملة \* قوله \* (اي يفرض تعلم العلم الذي اه) انما يحتاج الى حذف المضاف اذا اريد بالعلم العلم واما اذا اريد به المعنى المصدرى فلا فلا تغفل والتخصيص بما يحتاج اليه العبد مما يستفاد من الوجوب \* قوله \* (الان في حتى اقل اه) وهذا وجه اخر للفرق بينهما يكون وجوه الفرق به ثلاثة \* قوله \* (اشتراط كون المعطوف بحيث جزء من متبوعه) ولا يكفي كونه ملاقيا للجزء الاخير من اجزاء متبوعة كما كفي ذلك في محرور حتى الجارة كما بينه المولى الجامى وغيره وستشبه لوجه ذلك الاشتراط \* قوله \* (ليفيد قوة او ضعفاء اه) وذلك لان حتى يجعل ما بعدها غاية للفعل المتعلق بالكل ليبدل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل مع ان جزء الشيء لا يجوز ان يكون غاية للفعل المتعلق به الا بان يدعى ان الجزء غير داخل في الكل وان الحكم على الجزء بعد الحكم على الكل وهو لا يمكن الا بتمييز ذلك الجزء بالقوة او الضعف فبهذا عرف ان الترتيب والمهلة الاعتبارين في حتى بحسب هذه القوة والضعف لا بحسب الزمان فلذا كان الترتيب والتراخي الاعتبارين فيه بحسب الزمن

وتراخ (نحو يجب اعلم ثم العمل) اي يفرض تعلم العلم الذي يحتاج لعبد اليه فيما يفرض عليه كالصلاة والزكاة ونحوهما ثم العمل مع الترتيب والمهلة (و) الرابع (حتى) وهي للترتيب مع المهلة الان في حتى اقل منها في ثم يعني هي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم التي لها مهلة \* والفرق بينهما بعدا شرا كهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحيث جزء من متبوعه بخلاف ثم وثانيهما ان المهلة الاعتبارية في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن كما سيجي في مثال المتت والمعطوف بحيث جزء قوى او ضعيف من المتبوع ليفيد قوة او ضعفا فيه

فافهم (نحو مات الناس حتى الانبيا) مثال لجزء قوى (ونظر العقل)

من المتبوع ونحو قدم الحجاج حتى المشاة مثال لجزء ضعيف من المتبوع

لا المعطوف نفسه ونظيره ما قاله الزمخشري في قوله تعالى  
تلك آيات الكتاب الحكيم من انه يجوز ان يكون الاصل الحكيم  
قائمه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه بانقلابه مر فوما  
بعد الجر واسكن في الصفة انتهى فلا بد من ان يقال بتعلق قوله  
بالنسبة الى القصد المفهوم المسند الى النسبة لا الى القصد المنطوق  
المسند الى التسابع الذي هو المعطوف وان كان جاريا عليه  
في الظاهر ليعلم ان المقصود بالنسبة حقيقة هو نسبة التابع لا التابع  
بنفسه اعني المعطوف قال قلت لاشبهة في كون المعطوف ايضا  
مقصودا في الكلام فالحذور في كونه مقصودا بالنسبة الواقعة  
فيه قلت قصد الشيء بالشيء منحصر في قصد المدلول بالادال  
وقصد الغرض بالفعل لا ثالث لهما ذكره الفاضل العصام فلو  
قصد المعطوف نفسه الذي هو من قبيل الالفاظ بالنسبة التي هي  
من قبيل المعاني يلزم ان يقصد اللفظ بالمعنى وهو مع انه ليس  
باحد من الامرين المذكورين خلاف التعارف بخلاف قصد نسبته  
المعطوف بالنسبة الواقعة في الكلام اذ هو من قبيل قصد المعنى  
بالمعنى وهو مما لا شبهة في جوازه لكونه من قبيل القصد المدلول  
بالدال اذ المعنى قد يكون ذالا على معنى آخر قال في المفتاح وعندك  
علم ان دلالة معنى على معنى غير ممتنع انتهى وهذا المقام مما اتخذ  
طلبة العلوم معركة الاراء وتمتحن بطارح فيه افكار الازكيا  
تلك انبعث مياه ذلك التحقيق من جداول اباطح يفوض التوفيق  
انما جاوبها سخائب مواهب نعم الرفيق \* قوله \* (وهو  
تابع يتوسط اه) لاحاجة اليه هنا اصلا اذ قد عرف من قوله  
لكونه مقصودا بالنسبة كتبوعه تعرف جامع ومائع عرفه به  
ابن الحاجب وهو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه كما سبق وكانه  
قصد الاشارة الى ان منهم من عرفه بما ذكرناه كابن الحاجب

وهو تابع يتوسط بينه  
وبين متبوعه احد  
الحروف العشرة الاول  
(الواو)



لا ضمير فيه يرجع الى الموصوف كما ترى اللهم الا ان يقال هو  
محذوف هنا في الموضوعين اى قسم يوصف فيه بحال الموصوف  
وقسم يوصف فيه بحال المتعلق ولا يخفى بعده ثم ان المراد  
بحال الموصوف حاله على حسب العبارة بان يجعله المتكلم حاله  
ولو تجاوزا وبحال المتعلق عكسه فلا يردانه لو اراد ما هو حاله  
في نفس الامر وحال متعلقه كذلك يلزم ان يكون جائى وجائى  
رجل صائم نهاره من الاول وجائى رجل حسن الوجه نصب  
الوجه اوجره من الثانى وليس كذلك كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾  
( فتدبر ) لعله اشارة الى ان التمثيل بمثل الله العظيم انما يصح  
اذا اعتبر العظيم صفة واما اذا اعتبر كونه اسما من اسمائه تعالى فلا  
اذ يكون ح بدلا عن الجلالة لا وصفه له او اشارة الى اللطافة التى  
تضمنها قوله صفة للجلالة ﴿ قوله ﴾ ( مع كونه بالواسطة ) اى مع كونه  
معمولا بواسطة احدا لحروف العشرة ﴿ قوله ﴾ ( لاستقلاله  
لفظا ) وهذا الوجه ناظر الى التأكيد اللفظى فقط والوجه الثانى  
انغم منه ومن السائر ﴿ قوله ﴾ ( لكونه مقصودا بالنسبة )  
لمتبوعه هكذا وقع في نسخ هذا الكتاب والاصوب كتبوعه  
كما وقع في نتائج الافكار وعلى هذه النسخة يكون اللام بمعنى مع  
كما في قولك كن لى ولا تكن على اى لكون المعطوف مقصودا بالنسبة  
الى شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة الواقعة في الكلام مع متبوعه  
ولذا عرفه ابن الحاجب بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه  
وقال المولى الجامى بعد مافسر كلامه بما فسرنا به كلام الشارح  
فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود انتهى يعنى انه  
قد علم بما فسر ان قوله مقصود صفة جرت على غير من هى له  
بحسب المفهوم وان كان صفة بحال الموصوف بحسب المنطوق  
وذلك لان المقصود بالنسبة الواقعة في الكلام حقيقة نسبة المعطوف

فتدبر (و) التابع (الثانى)  
من الخمسة (العطف)  
اى المعطوف (باحد  
الحروف العشرة) قدمه  
كونه مع بالواسطة  
لاستقلاله لفظا وهو  
ظاهر ومعنى لكونه  
مقصودا بالنسبة الى متبوعه  
بخلاف السائر كما سيحى



وجلة خبرية اذا كان الموصوف \* ٢٨٧ \* نكرة نحو جاءني رجل ابو قائم يلزم فيها الضمير

القليل فعليك بمراجعتهما ان اردت التفصيل \* قوله \* ( وجلة خبرية اذا كان الموصوف نكرة ) اي وتكون الصفة جملة خبرية اذا كان الموصوف بها نكرة وذلك لكونها في حكم النكرة ودلالاتها على معنى في المتبوع كالمفرد اعلم انهم قد علوا كون الجملة في حكم النكرة بكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لافادة فرد مجهول واعترض عليه الفاضل العصام بانها اذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفه عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ثم اجاب بانه يكتفي في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة طار على وضعها النهى واثبت خبر بان اقوى ما جعلهم على الحكم بكون الجملة نكرة وقوعها صفة للنكرة في التراكيب فتي لم يخرج هذا التعليل في الجملة الواقعة صفة فكيف يصنى اليه و يقدم الى تصحيحه فالاسلم ماسخ للذهن الفاتر وسحب به الخاطر الهاتر وهو انهم لما راوا الجمل التي ليست في تأويل المفرد انها تقع معمولات كالحال والتابع والخبر الى غير ذلك اضطروا الى ان يحكموا بكونها في حكم المعرفة او النكرة صيانة لقواعدهم المقررة مثل كون الصفة تابعة لموصوفها في التعريف والتكبير الى غير ذلك ولما كانت النكرة اصلا بالنسبة الى المعرفة كانت اولى بان يلحق الجمل بها \* قوله \*

( قسم يوصف بحال الموصول وقسم اه ) ليت شعري ما عجله بنسيان ما تقدم انفا من ان الجملة الواقعة صفة يلزم فيها الضمير الرجوع الى تلك النكرة اذ لا مجال لان يجعل نائب الفاعل في الموضعين ضميرا مستترا راجعا الى الموصوف اعني قسم وهو ظاهر من ان يخفى فهو اما مجموع الجار والمجرور في الموضعين واما الضمير المستتر الرجوع الى مصدر الفعل بضمينه معنى الوقوع كما هو الجادة المشهورة اي يقع الوصف بحال الموصوف ويقع الوصف بحال المتعلق وعلى التقديرين

الراجع الى تلك النكرة  
لربطه ويحذف لقرينة  
نحو قوله تعالى \* واتقوا  
يو ما لا تجزي نفس  
عن نفس شيئا \* اي فيه  
وهي على قسمين قسم  
يوصف بحال الموصوف  
وقسم يوصف بحال  
المتعلق والاول يسمى  
صفة جرت على من هي له  
والثاني على غير من هي له  
فالاول يتبعه في عشرة  
امور يوجد منها في كل  
تركيب اربعة في الاعراب  
والتعريف والتكبير  
والافراد والثنية والجمع  
والتذكير والتأنيث  
نحو جاءني رجل عالم  
وجاءني امرأه صالحة  
والثاني يتبعه في الثلاثة  
الاول يعني في الاعراب  
والتعريف والتكبير  
ويوجد منها في كل  
تركيب اثنان نحو  
جاءني رجال راكب  
غلامهم ( نحو اعبد )  
انت او انا ( الله العظيم ) صفة الجلالة

جبل صغير والفرق من الارض السبخة التي تنبت الطرفاء ولاطن  
ان يخفى عليك في وقت من الاوقات لطف المناسبة بين اهل الميقات  
والميقات **قوله** \* ( لكونها اشد متابعة لمتبوعه ) لما استعرف  
من انه يتبعه في عشرة امور بخلاف سائر التوابيع **قوله** \* ( كالمدرج  
والتخصيص ) اي فائدة الصفة قد تكون مجرد انشاء والمدح نحو  
بسم الله الرحمن الرحيم وقد تكون التخصيص وهو في النكرة كرجل  
عالم ولها فوائد اخر لا تخفى على اهل المعاني **قوله** \* ( تابع  
يدل على معنى في متبوعه ) اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على  
حصول معنى في متبوعه تحقيقا كالوصف بحال الموصوف  
او تنزيلا كالوصف بحال المتعلق انتزيعا حاله منزلة حال المتبوع  
او المراد الدلالة على معنى في متبوعه اعم من دلالة الوصف وحده  
او مع ضخمة المتعلق ولا خفاء في دلالاته مع المتعلق على حال المتبوع  
وانما سمي وصفا بحال المتعلق لجريان الاعراب على ما يدل على  
حال المتعلق وانما ميز عن الوصف بحال الموصوف مع ان كليهما  
للدلالة على معنى في المتبوع لاختلاف احكامهما كما حققه الفاضل  
العصام وبما حررنا ظهر ان التعريف بهذا جامع ومانع اما جمعه  
فكما ظهر واما منعه فلان سائر التوابيع لا يدل شيء منها بهيئة  
تركيبية مع متبوعه على حصول معنى فيه واما دلالة البدل والعطف  
بالحروف في مثل اعجبني زيد وعلمه واعجبني زيد وعلمه على حصول  
صفة في زيد فليست بهيئة تركيبية مع زيد بل لاضافته الى ضميره  
وكذا دلالة كلهم على الشمول في القوم في نحو جاءني القوم كلهم  
فاذا تم التعريف بهذا القدر جمعنا ومنعنا لم يتنجس الى قيد مطلقا اما جمعه  
قيدا للظرف كما رجحه الفاضل العصام او قيما للدلالة كما اختاره  
المولى الجامى وان ذكره ابن الحاجب والمص في الكافية والظهار  
وتكلف شراحهما في بيان فائدته فلم يأتوا بشيء يشفي العليل او يروى

قدمها لكونها اشد  
متابعة واكثر استعمالا  
واوفر فائدة كالمدرج  
والتخصيص وهو تابع  
يدل على معنى في متبوعه  
وتكون واحدة ومتعددة  
نحو جاءني الرجل العالم  
الفاضل العاقل ومفردة



وان كان مضارعا مثبتا او منفيا \* ٢٨٥ \* بل افالوجهان وان كان غيرهما فالفاء واجب فتذكر

( نحو ان تخلص )

اي ان تصردا خلوص

( يقبل ) على صيغة

المجهول ( عمك ) نائب

الفاعل و يجوز الفاء

في الجزاء اي فيقبل \*

ولما فرع من المجهول

بالاصالة شرع في التبعية

فتعال ( والضرب

الثاني ) من النوعين

وهذا احسن مما في الاظهار

حيث قال والضرب

الثاني اذ هو لاحصر

والانصب الاول وقال

فيه واما المجهول بالتبعية

( خمسة ) بالاستعارة

اعلم اولان شيئا منها

لا يقدم على متبوعها

في السعة واما في الضرورة

الشعرية فيجوز تقديم

العطف بالحروف

في اثناء الخمسة كقوله

عليك ورحمة الله السلام

عطف على السلام المؤخر

\* وعاملها عامل متبوعها

وهو مذهب سيبويه

ان يقيّد الماضي بكونه متصرفا فان الجزاء اذا كان  
ماضيا غير متصرف يجب دخول الفاء فيه فتأمل  
\* قوله \* ( وان كان مضارعا مثبتا اه ) اي بغير سين  
وسوف \* قوله \* ( وان كان غيرهما اه ) اي وان كان  
الجزاء غير الماضي والمضارع المذكورين بان يكون جملة اسمية  
او ماضيا غير متصرف كما عرفت او ماضيا معتزلا بقدر بان يكون  
بمعنى نفسه او مضارعا معتزلا بالسين او سوف او ان او اما او فعلية  
انشابة فالفاء واجب الدخول على الجزاء للاحتياج الى الرابط  
اللفظي لعدم تأثير الازادة فيه كما يخفى على المتأمل \* قوله \*

( اي ان تصرفا ) خلوص هذا بظاهره يشعر بان الهزلة في تخلص  
للتصيرة كما في امشي الرجل اي صار ذا ماشية وكأنه جملة على ذلك  
عدم ذكر المفعول له لكن لا حاجة اليه اذ هو متعدد حذف مفعوله  
بقريضة ذكره في الجزاء اي ان تخلص العمل لله يقبل عمك وقدم  
فيما سبق تفسير الاخلاص فلا يضطرك تركه ههنا الى اليصباح  
فيه لطافة \* قوله \* ( والانصب الاول ) فيه لطافة \* قوله \*

( في اثناء الخمسة ) اي من بين الخمسة لانهم جوزوا تقديم المعطوف  
بالواو وانفائه ثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر  
بشرط ان لا يتقدم المعطوف عليه على العامل واما في البواق  
فلم يجوزوا اصلا ولا يخفى عليك عدم صحة هذه العبادة \* قوله \*  
( عليك ورحمة الله السلام ) اذ التقدير عليك السلام ورحمة الله  
فقدم المعطوف للضرورة وهذا عجيب بيت صدره \* الا بالتحلة من  
ذات عرق \* كني بالتحلة في امرأة فعليك بكسر الكاف على صيغة  
التأنيث وذات عرق موضع في البادية كذا في الصحاح وقال  
الدمامي هو ميثاق العراقيين السدي وقته لهم امير المؤمنين عمر  
بن الخطاب رضى الله عنه وبينه وبين مكة اثنان واربعون ميلا وهو

واما الاخفش فقال العامل فيها معنوي دون عامل متبوعها فتذكر لما مر واعرابها كاعراب  
متبوعها ولو محلا ( الاول ) من تلك الخمسة ( الصفة )



بالتسويد وفي مطلق البشاعة والقباحة اوفي كون كل منهما حادثا  
 بهر الشئين اما الحالة المذكورة فلما عرفت واما التسويد فلان  
 تسويد المرأت مثل يحول بينه وبين الصور المنجلية عليه فلا تطبع  
 فيه واستعير التسويد لا يراث الحالة المذكورة استعارة اصلية  
 وبتبعيتها استعير يسود بعدما اشتق من التسويد لا يراث الحالة  
 المذكورة فكان استعارة اصلية وتبعية ويحتمل المقام للاستعارة  
 التمثيلية والممكنة كما لا يخفى تقريرهما وفي التعبير بالعبد دون ان  
 يقول ذنب المرء ومثله اشارة الى شناعة الذنوب اذ لا ينبغي  
 للعبد من حيث هو عبد ان يعصى مولاه الذي ربه وقد اشار اليه  
 الشرح بقوله اى معصية ربه مع التنبيه على كون اضافة الذنب  
 الى العبد من قبيل الاضافة الى الفاعل نسئل الله الغياض المتعالى  
 ان يجعل قلوبنا مظاهر لانوار التجلي ﴿ قوله ﴾ ( فان كانا  
 مضارعين ) اى حاك كون الجزاء بلافاء اذ لابد من هذا القيد  
 لان الفاء تمنع عن الجزم ثم ان اطلاق المضارع عليهما مع كونهما  
 اسمين للجملتين كما سبق باعتبار صدرهما الظهور الجزم فيه  
 ﴿ قوله ﴾ ( وان كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا اه ) اى  
 اذا كان الجزاء ماضيا لفظا بغير قد بان يكون بمعنى المضارع لا بمعنى  
 نفسه فانه اذا كان ماضيا بمعناه يلزم فيه كلمة قد ظاهرة او مقدره  
 او ماضيا بمعنى بان يكون مضارعا منفيا بل او لا لانه بمعنى الماضى  
 فلا يجوز دخول الفاء على الجزاء فى الصورتين لتحقيق تأثير اداة  
 الشرط فيه يقرب معناه الى الاستقبال فلا حاجة الى الرباط اللفظى  
 مع وجود التعلل المعنوى وبما قررنا ظهر ان قوله بغير قد قيد  
 للماضى اللفظى اذ لا يتصور دخوله على المضارع المنفى بل او لا  
 فجعله قيدا للماضى المطلق مما لا يخلو من السماجة وان المراد  
 منه ان يكون الماضى بمعنى المضارع وانت خير بان يلزم

فان كانا مضارعين  
 او الاول فقط مضارعا  
 فالجزم واجب في المضارع  
 نحو ان تزرنى ازرك  
 ونحو ان تزرنى فقط  
 زرتك وان كان الاول  
 ماضيا والثاني مضارعا  
 فالوجهان نحو ان اتانى  
 زيدا ته وايتيه وان كان  
 الجزاء ماضيا بغير  
 قد لفظا نحو ان اكرمتنى  
 اكرمتك او معنى نحو ان  
 خرجت سلم اخرج لم يجر الفاء

( فيعطى اعرابه للمضاف اليه اه ) وقديكون الاول مضافا الى  
مضاف فيحذف الاول والثاني ويقام الثالث مقام الاول في الاعراب  
نحو تجعلون رزقكم انكم تكذبون في وجه اى وتجعلون بدل شكر  
رزقكم تكذبكم ﴿ قوله ﴾ ( وقديقى مجرورا على الندور اه ) انما  
قال على الندور دون الشذوذ لانه قديكون قياسا وهو اذا كان  
المضاف المحذوف مماثلا لما عطف عليه سواء اتصل العاطف  
بالمعطوف وانفصل عنه لما كقوله اكل امرأ تحسبين امرأ ﴿  
و رتوقد بالليل نارا ﴾ وقولهم ماكل مبضاء شحنة ولا سوء  
اى غيرة وفيما عدا هذا محفوظ لايقاس عليه كالجر بدون عطف  
او مع العاطف المفصول بغير لاء في الآية المذكورة على تقدير  
التقدير يريدون عرض الآخرة كما ذهب اليه ابن مالك وجعالة  
من النحويين لان المضاف المحذوف عرض يكون حينئذ مماثلا لما  
عطف عليه اعنى عرض الدنيا لكن قد فصل بين العاطف  
وبينه بغير كلمة لا واما على تقدير التقدير بثواب الآخرة كما اختاره  
الشارح وبعض من النحاة او بعمل الآخرة كما قرره ابن ابي الربيع  
في شرحه للايضاح فلا يكون المضاف مماثلا لما عطف عليه وبما  
قررنا ظهر فساد قول الشارح المدقق للاظهار هنا من ان ابقاءه  
مجرورا بعد حذف المضاف ليس بقياس ﴿ قوله ﴾ ( ذنب  
العبد يسود قلبه ) يعنى ان ذنوب العبد تورث حالة في قلبه تكون  
تلك الحالة حائلة بينه وبين الخوف والارتداع من ارتكاب المحارم  
والذنوب فتوجب جسارة على ارتكابها او تكون حائلة بين القلب  
وتوارد انوار التجلى والقبوض عليه والاول انسب بما ورد  
في الآثار والثاني اليق يضاف اولى الابصار وعلى تقدير ان يكون  
تلميحا الى ما ورد من ان المؤمن اذا اذنب اورث في قلبه نكته سوداء  
فهنا استعارة اصلية وتبعية حيث شبه ايراث الحالة المذكورة

فيعطى اعرابه للمضاف  
اليه اقيامه مقامه كقوله  
تعالى ﴿ واسئل القرية ﴾  
اى اهل القرية وقديقى  
مجرورا على الندور ونحو  
قوله تعالى يريد الآخرة  
بجر الآخرة اى ثواب  
الآخرة ( نحو ذنب  
العبد ) اى معصيته به  
( يسود قلبه ) كما يسود  
الغبار العمامة ولما فرغ  
من المجرور الذى يختص  
بالفعل فقال ( واما المجزوم )  
من الاقسام الاربعة  
للمعومل بالاصالة  
( فواحد ) بالاستقراء  
( وهو فعل مضارع  
دخله ) اى الفعل  
المضارع ( احدى الجوازم )  
المذكورة سابقا في بحث  
العامل في المضارع  
فان كانت الجوازم كلم  
المجازاة فتدخله  
على الفعلين ويسمى  
الاول شرطيا والثاني جز

مفعوله والغاصل ظرفه كقوله عليه السلام هل انتم تاركولى  
صاحبي واما بان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه مفعوله  
والغاصل ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعي  
في رداها اي تركك يوما نفسك مع هواها سعي في هلاكها  
﴿ قوله ﴾ (ولا في الضرورة الا بالظرف) عطف على قوله في السعة  
اي ولا يفصل بينهما بشئ في الضرورة الشعرية الا بالظرف  
﴿ قوله ﴾ (لله دراليوم من لامها) صدره لما رأيت سائدا  
استعبرت \* والبيت لعمر وبن قيس كافي شروح الشاطبية قدر  
مضاف الى من فصل بينهما اليوم وضمير المؤنث في المواضع الثلاثة  
يرجع الى محبوبة الشاعر السابق ذكرها قبل هذا البيت وساتيد  
اسم موضع وانما امتنع من الصرف باعتبار كونه اسما للبقعة  
فوجد فيه العلمية والتأنيث واستعبرت بمعنى بكت قال الشيخ الرضى  
الدر في الاصل ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم  
من المطر وهو كناية عن الفعل الممدوح الصادر منه والمراد به  
هنا لوم اللائم لها لعدم استقرارها في ذلك الموضع وانما نسب  
فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشيء العجائب فكل  
شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفون اليه  
معنى لله دره ما اعجب فعله وفي القاموس وقولهم لله دره اي عمله  
ولامها فعل ماض من اللوم كما اشار اليه بقوله من اللوم ﴿ قوله ﴾  
(فافهم) اشارة الى ما ذكره المص في الامتحان من ان الحق في هذا  
ما قال ابن هشام في التوضيح ان الفصل سبعة اقسام ثلاثة جائرة  
في السعة وهي ماسبق واربعة مختصة بالشعر الفصل بمعمول لفظ  
غير مضاف وبفاعله وبنعته وبالنداء وقد اورد فيه الامثلة فارجع  
اليه وقد زاد ابن مالك في الفية الفصل باها كقوله ﴿ هما خطنا اما  
اشاومته ﴾ وامادم واتقبل بالخراجدر ﴿ فليخفظ ﴾ ﴿ قوله ﴾

ولا في الضرورة الا بالظرف  
كقوله لله دراليوم  
من لامها من اللوم فافهم  
وقد يخذف المضاف  
لقريئة



اراد ان يشرع في المجزورات فقال ( واما ) المعمول ( المجزور ) من الاقسام الاربعة من المعمول  
بالاصالة ( فائتان ) بالاستقراء \* ٢٨١ \* ( الاول ) منهما ( المجزور بحرف الجر ) وقدم بيانته في بحث

حرف الجر قدمه لانه  
اصل المجزور بالاضافة  
لان فيه حرف جر  
حقيقة او حكما ( نحو  
اعمل ) انت ( باخلاص )  
تام يعنى بالنية الخالصة  
لرضا الله تعالى ( والثاني  
المجزور بالاضافة )  
معنوية او لفظية  
ولا يتقدم المضاف اليه  
على المضاف ولا معموله  
عليه الا ان يكون المضاف  
لفظ غير فيجوز تقديم  
معمول المضاف اليه  
عليه نحو انا زيدا غير  
ضارب لكونه بمعنى  
لاضارب لتضمنه النفي  
ولذا اكد بلا في غير  
المغضوب عليهم  
ولا الضالين فيكون  
الاضافة كلا اضافة  
ولا يفصل بينهما بشئ  
في السعة الاربعة  
من العرب ومحفظ وقيل  
هو في ثلثة مواضع  
الاول مفعول المضاف

ليستقيم معنى الكلام وانت خبير بان الظاهر ان اللام فيه للعهد  
الذهني والتوصيف بقوله الذي للكشف والتوضيح اى بعض افراد  
المضارع الذي دخله اه \* قوله \* ( اراد ان يشرع في المجزورات )  
جمع المجزورات اما للمساكلة بالانصوبات واما لاعتبار الافراد واما  
لما قيل من كون اقل الجمع اثنين كما سبق مثله في بحث العامل المعنوي  
\* قوله \* ( لان فيه حرف جر حقيقة او حكما ) اى لان  
في المجزور بالاضافة تقدير حرف الجر قبله اما حقيقة كما في الاضافة  
المعنوية او حكما كما في الاضافة اللفظية وهذا مبنى على احد  
المذاهب فيه كما سبق التفصيل في بحث الاسم المضاف \* قوله \*  
( لكونه بمعنى لاضارب ) فكأنه لا اضافة ثمة كلا اضافة ههنا  
فكما يجوز ان يقال انا زيد الاضارب يجوز انا زيدا غير ضارب  
\* قوله \* ( واذا اكد بلا اه ) اى وتضمن كلمة غير معنى النفي  
اكد بلا في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين مع  
ان كلمة لا السماة بالمزيدة عند البصريين انما تقع بعد واو العاطفة  
في سياق النفي للتأكيد والتصریح بتعلق النفي بكل من المعطوف  
والمعطوف عليه \* قوله \* ( وقيل هو في ثلثة مواضع )  
اى الفصل بينهما في السعة كأئن في ثلثة مواضع ولوقال وهو اى  
ما سمع من العرب ثلثة لكان اولى كالا يخفى والقائل بهذا نحوه  
الكوفة واما البصريون فقد خصصوا الفصل في المواضع  
المذكورة باشعر ولم يجوزوه في السعة بشئ \* قوله \* ( الاول  
مفعول المضاف ) اما بان يكون المضاف وصفا والمضاف اليه مفعوله  
الاول والفـ اصل مفعوله الثاني كما في الآية واما بان يكون مصدرا  
والمضاف اليه فاعله والفاصل مفعوله كقراءة ابن عامر قل  
اولادهم شر كانوا ينصب اولادهم وجر شر كانوا \* قوله \*  
( والثاني ظرفه ) اما بان يكون المضاف وصفا والمضاف اليه

كافي قوله تعالى ولا تحسبن الله مخلف  
وجر رسل على قرأه بعضهم والثاني ظرفه كقوله تركبوا منفسك بالجر مضاف اليه لترك وبو ما ظرفه  
والثالث واو القسم نحو غلاما والله زيد بالجر

لان الغيبة تزيل ثوابها لانها اشد من الزنا وقد مر شرط العمل في بحث العامل وقد حذف اسمه وقت ذكر الخبر كما يحذف الخبر عند وجود الاسم والايانم الاحجاف نحو لاعليك اى لا بأس (والثاني عشر) من ثلثة عشر (خبر ما ولا المشبهتين) في النفي والدخول على الجملة الاسمية (بليس) وهو المستبعد دخولها ويحملان في الاسم \* ٢٨٠ \* والخبر عند الحجازيين واما بنو تميم

فلا يشنون لهما العمل قدمه على المضارع لانه اسم وهو اصل في العمولية بخلافه فانه ليس باصل فيها وهو مثل خبر المبتدأ فيما ذكر في بحث الخبر (نحو ما الغيبة) اى ليس الغيبة (حلالا) لما ذكر آنفا مثال لما (ولا تميمه) اى ليس التميمية (جائزة) بالنصب خبر لامثال (لا و) المنصوب (الثالث عشر) من ثلثة عشر (المضارع) لما كان المراد جميعه وصفه بقوله (الذى دخله) وقوله (احدى) فاعل لدخل (التواصب) اى التواصب الاربعة التى ذكرت في النوع الرابع من السماعي (نحو احب ان يغفر) الله تعالى ذنوبي اى مغفرة الله ذنوبي ولما فرغ من المنصوبات

لانه المتبادر واكثره منكره من اهل البدع والاهواء بخلاف السؤال في المحشر وقد عرفت فيما سبق ان غرض المص في امثلة هذه الرسالة الاشارة الى الرد عليهم \* قوله \* (لان الغيبة تزيل ثوابها) اشارة الى ان عدم القبول ليس على حقيقته بل هو مجاز عن زوال اثواب بضرب من التشبيه وذلك لانه يؤخذ من حسنات المغتاب فتدفع الى خصمه ابقاء لحقه يوم الحساب والغيبة بالكسر اسم من الاغتياب ٨ وقبح الغين من غلط العوام اذ هو بقبحها مصدر بمعنى الغيوبه وهى ان تذكر اخاك بما يكره فان كان فيه فقد اغتبه وان لم يكن فيه فقد بهته اى قلت عليه ما لم يفعله كما وقع بهذا لفظ الحديث \* قوله \* (لان الغيبة اشد من الزنا) تعليل لازالة الغيبة ثواب الطاعة يعنى ان الغيبة اشد ذنبا من الزنا لكونها من حقوق العباد دونه اذ من البين ان ما هو من حقوق العباد تزيل الثواب الموهود يوم التناود وهذا مأخوذ من لفظ الحديث الذى اورده صاحب كشف الاسرار حيث قال وفي الحديث الغيبة اشد من الزنا قالوا وكيف قال ان الرجل يزنى ثم يتوب فيتوب الله عليه وان صاحب الغيبة لا يغفر له حتى يغفر له صاحبه \* قوله \* (والايانم الاحجاف) وهو بكسر الهمزة يعنى الاذهاب والتقص \* قوله \* (لانه اسم وهو اصل في العمولية) اى لان خبر ما ولا اسم اوفى تأويله وهو اصل في العمولية لكون الاصل فيه الاعراب ولا تتوهمنى ان هذا مناف لما سلفه في اول المنصوبات من ان غير المفاعيل الخمسة ليس باصل بل ملحق بها لان المراد هالك نفي الاصلية في المنصوبية وهنا اثباتها في العمولية وينها ما بنو بعيد \* قوله \* (ولما كان المراد منه جميعه وصفه اه) يعنى انه لما اراد بقوله المضارع جميع افراد المضارع بجعل اللام للاستغراق لم يصح الكلام لعدم كون جميع افراد من المنصوبات فوصفه بقوله الذى دخله اه ووصفا احترازا

(ليستقيم)

٨ قوله وقبح الغين من غلط العوام هذا هو المعتمد الذى صرح به ابو البقاء صاحب كشف الاسرار وغيره من اهل التفسير والحديث فقبوز قبح الغين ايضا كما وقع عن بعضهم ضعيف غير معتمد



وفيه رد لقول بعض المفسدين \* ٢٧٩ \* (والعاشر) من ثلثة عشر (اسم باب ان) اى الحروف

المشبهة بالفعل وهو  
المستند اليه بعد دخولها  
\* قدمه على اسم  
لا يكونه معمولاً لما شبه  
بالفعل التام وهو  
كالمبتدأ الا فى حصة  
وقوعه نكرة صرفة  
ولومع تعريف الخبر  
ذكره الفاضل العصام  
لكن لا يجوز حذفه  
الاضرورة (نحو ان  
السؤال) فى التفسير  
والمحشر (حق) اى  
تأب بالكتاب والسنة  
ومن نكره فقد ضل  
ضلالاً بعيداً (والحادى  
عشر) من ثلثة عشر  
(اسم لا) التى (لنى)  
صفة (الجنس) وحكمه  
قدمه لان عامله مشابه  
لان فيهما شدة اتصال  
ولان عمل ما ولا يختص  
ببعض اللغة بخلاف  
لافلها رجحان عليهما  
وهو المستند اليه بعد  
دخولها (نحو لاطاعة

على اولى النهى وقوله فتدبر اشارة الى انه قـتـريـدا لوجوه على  
الاربعة وذلك اذا رجع ضمير كان المقدر الى المصدر المتعدي بحرف  
الجر نحو مرت برجل ان لاصـالح فطالح اى ان لا يكن المرور  
بصالح فالمرور بطالح فلاقتصار على الاربعة اقتصار على ما يعم  
مثلها فاستخرج عدد الوجوه بضرب من التأمل كذا ذكره الفاضل  
العصام \* قوله \* ( وفيه رد لقول بعض المفسدين ) الذين  
جعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اثنا اشهدوا خلفهم  
سنتك تب شهادتهم ويسئلون \* قوله \* ( لكن لا يجوز حذفه اه )  
استدراك عن قوله وهو كالمبتدأ فلا يخفى ما فى العبارة من الركائفة  
\* قوله \* ( ان السؤال فى القبر والمحشر حق ) اى ثابت بالكتاب  
والسنة اراد ان اللام فى السؤال للعهد الخارجى بارادة حصة نوعية  
من مدخوله اعنى السؤال اى السؤال فى الآخرة فان له فردين احدهما  
فى القبر وهو سؤال المنكرين والآخر فى المحشر وهو الحساب اذ قد  
تقرر عندهم ان المعهود الخارجى لا يجب ان يكون مشخصاً معيناً  
بل قد يكون نوعاً معيناً ايضا وهذه الحصة وان لم يتقدم ذكرها  
لاصرحاً ولا ضمناً الا انه استغنى عن تقدم ذكرها بعلم المخاطب  
بها لكونها حصة كاملة من حصص جنسها وقوله بالكتاب ناظر  
الى قوله والمحشر وقوله والسنة ناظر الى قوله فى القبر لان السؤال  
فى المحشر الذى هو عبارة عن الحساب ثابت بنصوص الكتاب  
المجيد المشعرة بالجزاء والحساب بخلاف سؤال المنكر والتكبير فى القبر فانه  
انما ثبت بالسنة لا بالكتاب كما تقرر فى محله نعم قد ثبت بالكتاب عذاب  
القبر كما قال الله تعالى النار يعر ضون عليها غدوا وعشيا ويوم تقوم الساعة  
ادخلوا فى فرعون اشد العذاب لكنه غير السؤال كما لا يخفى فى عبارة  
الشارح لف ونشر غير مرتب والنكته رعاية الترتيب فى الموضوعين  
فاعرف وانت خير بان الاولى تخصيص السؤال هنا بالسؤال فى القبر

مغتاب مقبولة ) عند الله تعالى



اي في الجنة (الناس) اي كل انسان (الا الكافر) ليكفره بالنصب وجوبا (و) المنصوب (التاسع)  
من ثلثة عشر (خبر باب كان) اي الافعال الناقصة وهو المسند بعد دخولها قدمه على باب  
ان يكون عامله فعلا وان كان ناقصا بخلاف \* ٢٧٨ \* الاتي فان عامله حرف وامره كامر خبر

المبتدأ في كونه واحد  
ومتعدد او مفرد او جملة  
وغير ذلك مما سبق في  
على بحث المبتدأ والخبر  
او نكرة ولو كونه يتقدم  
اسمها معرفة محضة  
او نكرة مخصصة لاختلاف  
الاعراب فيهما بخلاف  
المبتدأ والخبر لا اتفاقهما  
في الاعراب فلا بد من  
قرينة رافعة للبس  
وهذا اذا كان الاعراب  
فيهما او في احدهما  
لفظيا واما اذا اتفقا  
الاعراب فيهما فلا  
يجوز تقديم الخبر نحو  
كان الفتي هذا \* ويجوز  
حذف كان لكثرته  
استعماله دون غيره  
عند قرينة حالية  
او مقالية مثل الناس  
يجزون بأعمالهم ان  
خيرا فخير وان شرا  
فسر وفي مثل هذه  
الصورة وهي ان يجيء

او ماضية مصدرية بلام مفتوحة \* قوله \* (اي في الجنة) هذا  
على احد المذهبين فيما بعد دخل كما سبق والاخر كونه مفعولا به  
فلا حاجة الى تقدير كلمة في ح \* قوله \* (الكفر) اذ قدم غير  
مرة ان تعليق الحكم بالمشق يشعر بعلمية المأخذ \* قوله \*  
( ولكنسه يتقدم على اسمها اه ) اي بدون قرينة دالة على  
كون احدهما اسما والاخر خبرا سوى الاعراب \* قوله \*  
( بخلاف المبتدأ والخبر اه ) يعني ان المبتدأ والخبر اذا كانا  
معرفتين او نكرتين متساويتين في اصل التخصيص لا يجوز تقدم  
الخبر على المبتدأ بدون قرينة رافعة للبس دالة على كون احدهما  
مبتدأ والاخر خبرا لانهما متفقان في الاعراب فلا يصلح الاعراب  
فيهما القرينة واما عند القرينة فيجوز تقدمه عليه ايضا كما في قوله  
\* بنو تانوا بنائنا وبناتنا \* بنوهن ابناء الرجال الاباء \* قوله \*  
( وهذا ) اي جواز تقدم خبر باب كان على اسمها \* قوله \*  
( واما اذا اتفقا في الاعراب فيهما ) اي لفظا سواء وجد تقديرا او محلا  
كما اشار اليه في المثال هذا \* قوله \* ( دون غيره ) اي لا يجوز  
حذف غير كان من الافعال الناقصة لعدم كثرة استعمالها ككان  
\* قوله \* ( وهي ان يجيء بعد ان اه ) لابد في هذا التفسير  
من قيد اخر وهو ان يصح في الاسم الاول تقدير ظرف مثل فيه  
او معه لئلا يلزم نقص بمثل اسير كما تسير ان راكبا فراكب فانه يتعين  
فيه نصب الاول \* قوله \* ( اربعة اوجه اه ) اي نصب  
الاول ورفع الثاني كما اشار اليه بقوله اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه  
خير وعكسه اعني رفع الاول ونصب الثاني اي ان كان في عمله خير  
فجزاؤه خيرا ونصبها اي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا  
ورفعها اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وترجيح بعض هذه  
الوجوه على بعض بقلة الحذف وعدوبة المعنى كما لا يخفى تفصيله

بعد ان اسم ثم فاعل بعد اسم اربعة اوجه اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه  
خير وعكسه ونصبها ورفعها فتدبر ( نحو كان الملائكة عباد الله تعالى ) لابتائه تعالى

فافهم وجوز فيه التصب و يختار البديل في الكلام غير موجب والمستثنى منه مذكور نحو ما فعلوه الا قليلا  
او الاقليل ويعرب على حسب ﴿ ٢٧٧ ﴾ في كلام غير العوامل موجب والمستثنى منه

فان مجاوزة البعض المعين زيدا في قولنا جائئ القوم عمدا زيدا  
مثلا لا تستلزم مجيء كل واحد من القوم سوى زيد كما هو المطلوب  
وهو ظاهر وانما لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد  
كما ذكره المولى اللارى \* قوله \* (فافهم) اشارة الى ان اعراب  
ما خلا وما عدا يحتمل وجهها اخر ايضا وهو ان يكونا في محل النصب  
على الظرفية بتقدير زمان مضاف الى مصدرهما لكون ما مصدرية  
تجعلهما في تأويل المصدر بان يكون التقدير في جاءني القوم ما خلا  
وما عدا زيدا مثلا جائئ القوم وقت خلوهما \* (في كلامهم  
او بعضهم او بعض منهم او مجما) وره زيدا وقد جوز الفاضل  
العصام ٩ تقدير الزمان في ما عدا وخلا ايضا فيكون تقدير خلا زيدا  
زمان خلا زيدا كما في قد سافر فيكونان ايضا في محل النصب على  
الظرفية فيسقط عن التزام حذف قد الذي يحتاج اليه على  
تقدير جعلهما حالين وان الاخفش اجاز الجر بما خلا وما عدا على  
ان ما فيهما زائدة وهما حرفا جر \* قوله \* (في كلام غير موجب  
والمستثنى منه غير مذكور) ويختص ذلك باسم المفعول بمعنى انه  
مفعول في له العامل عن المستثنى منه المتروك وتقييد الكلام بغير  
الموجب لكون هذا قليلا في الموجب اذ لا يفيد فيه الكلام الانادرا  
بحولي كل حيوان يحرك فكما الاسفل عند المضغ الاتساح بخلاف  
غيره في الموجب \* قوله \* (و بعد حاشا في الاقل) هكذا في النسخ  
التي رايناها وهو سهو من قلم الناسخ والصواب وبعدها حاشا  
ان الاكثر وعدا وخلا في الاقل كما وقع في الاظهار لان حاشا حرف جر  
في اكثر الاستعمالات وقد يكون فعلا متعديا نحو ضرب القوم عمروا  
ناشأ زيدا اي برأه الله تعالى عن ضرب عمرو \* قوله \* (لا فصل اكم  
جميعا) الصواب لفصلت اكم جميعا لان كلمة تولى يلزم فيها ان يكون  
الشرط والجزاء فعليتين مع كون الفعلية الجزائية اما مجزومة بلم

غير مذكور نحو مار أيت  
الازيدا والمستثنى  
مخفوض الكونه مضافا  
اليه بعد غير وسواء  
وبعد حاشا في الاقل  
ولولم يكن هذا اواز  
سقوط هـ  
جميعا (نحو يدخل  
الجنة)

٩ قوله تقدير الزمان  
في عدا وخلا ايضا  
وفيه ان الزمان ح يكون  
مضافا الى جملة فيلزم  
حذف المضاف واقامة  
الجملة المضافة اليها  
مقامه وقيام الجملة  
امثاف اليها ضعيف  
قللة الانضافة الى الجملة  
لما يلحق بالكثير المطرد  
كما اشار اليه ابن مالك  
في نسخة



على المبدل منه ﴿ قوله ﴾ ( في لغة اهل الحجاز ) واما بنو تميم  
فقد وافقوهم في وجوب نصب المستثنى من مستثنى منه لا يجوز  
حذفه نحو لا عاصم اليوم من امر الله الامن رحم اى من رحمه الله  
فان من رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم  
فيكون منقطعا والمستثنى منه الذى هو عاصم مما لا يجوز حذفه  
اذ لا يجوز حذف اسم لاننى الجنس مع حذف خبره كما سيجى مع  
انه لا قرينة هنا تدل على خصوصيته لفظ عاصم لو حذف لكن  
قد حافظوهم في جواز الابدال في غيره كالمثال المذكور في الشرح  
﴿ قوله ﴾ ( في الاكثر ) لانهما يكونان فعلين ماضيين في الاكثر  
وقد احيرا بجر يهمل لكونهما حرف جر في بعض الاحيان  
وقد سبق ﴿ قوله ﴾ ( لكونه مفعولا به ) يعنى انما وجب نصب  
المستثنى بعد خلا وعدا لكونه مفعولا به خلا وعدا فقد علم  
ان نصب المستثنى بعدهما ليس على الاستثناء بل على المفعولية  
لهما اما في عدا فقط واما في خلا مع كونه لازما فلتضمنه معنى جاوز  
وكذا بعد ما خلا وما عدا كما يجى وانما التزموا استنار الضمير تحت  
هذه الافعال والتضمين في خلا وما خلا ليكون ما بعدها في صورة  
المستثنى بالا التى هى ام الباب ﴿ قوله ﴾ ( راجع الى فاعل  
الفعل المتقدم ) اى الى اسم الفاعل المأخوذ منه ﴿ قوله ﴾  
( او الى بعض مضاف او مطلق ) يعنى ان فاعلهما الضمير اما راجع الى  
بعض مضاف الى ضمير المستثنى منه مع كون الاضافة للاستغراق  
اى خلا بعضهم مثلا او الى بعض مطلق من المستثنى منه منكر  
الاستغراق كما فى علت نفس اى كل نفس وان كان عموم النكرة  
في الاثبات قليلا اذا كان فاعلا ولذا اخر هذا الاحتمال وانما قيدنا  
بالاضافة في الاول بكونها للاستغراق والبعض المطلق في الثانى  
بكونه منكر الاستغراق اذ لو اريد البعض المعين لقات المطلوب

في لغة اهل الحجاز  
ومن تبعهم نحو ما  
في النار احد الاحرار  
او كان بعد خلا وعدا  
في الاكثر نحو جافى  
القوم عدا زيدا او خلا  
زيدا لكونه مفعولا به  
وفاعلهما راجع الى  
فاعل الفعل المتقدم  
او مصدره او الى بعض  
مضاف او مطلق نحو  
جافى القوم خلا وعدا  
زيدا اى خلا وعدا  
الجافى منهم او محيى  
او بعضهم او بعض منهم  
زيدا وهما في محل نصب  
حالا او بعد ما خلا  
او مابعد لكونه مفعولا به  
ايضا نحو ما جافى القوم  
ما خلا او ما عدا زيدا  
واعرابهما وفاعلهما  
كما ذكرنا في خلا وعدا

بان الصواب التعبير بعموم المشترك مبنى على الذهول كالإلحاف  
 قوله \* (لانه معمول الناقصة خاصة) اى لا يكون الامعمول  
 الافعال الناقصة وانما قيد بقوله خاصة لان المستثنى ايضا يكون  
 معمول لا لها في مثل ما كان زيد الاعلام \* قوله \* (للممر) اى  
 في بحث التمييز من انه ملحق بالفعل به من حيث كونه واقعا بعد  
 تمام العامل لان المستثنى ايضا يقع بعد تمامه في شبه بالفعل به  
 كذلك \* قوله \* (ومنفصل) اى مستثنى منقطع وانما عدل  
 عن التعبير بالمتقطع مع انه المشهور فيما بينهم كالتعبير به ايضا رعاية  
 لـ بن المقابلة بالمتصل \* قوله \* (هو اسم المخرج عن متعدد  
 بالا احدى اخواتها) اى الذى اخرج عن ذى عدد وكثرة بكلمة  
 الا او باحدى اخواتها من الكلمات المحفوظة في باب الاستثناء وانما  
 ترك تقييد الابكوتة غير الصفة للاستثناء عنه لان الواقع بعد  
 الا اى للصفة ليس داخلا في المستثنى حتى يحتز عنه ثم اعلم  
 ان ههنا بحثا مشهورا هو لزوم الناقص الصريح في الاستثناء  
 لكن لم يمكن لنا ان نذكر نبذة منه ههنا لان المقام لا يسع لتام البيان  
 والنقصان مما لا يرضى به اهل الإذعان فهذا هو السبب الذى  
 حملنى على الاستعفاء فعليك برسالة الاستقصاء في تحقيق الاستثناء  
 للمولى اسماعيل القنوى رحمه الملك الاعلى \* قوله \* (اى لافى  
 ولا نهى ولا استفهام فيه) لان المثلث والموجب اصطلاحا ما ذكره  
 وغير المثلث وغير الموجب ما يقابله \* قوله \* (مذكور فيه  
 المستثنى منه) صفة جرت على غير من هى له لا الكلام والضمير  
 المجرور فيه راجع اليه \* قوله \* (لامتناع تقديم البديل  
 اه) يعنى انه انما وجب النصب على الاستثناء في المستثنى المقدم  
 على المستثنى منه لانه لو لم ينصب على الاستثناء لكان بدلا عن  
 المستثنى منه اذ ثالث لهما وكونه بدلا عنه متمتع لامتناع تقديم البديل

لانه معمول الناقصة  
 خاصة بخلافه وهو  
 ملحق بالفعل به  
 للممر \* وهو نوعان  
 متصل ومنفصل فالمتصل  
 هو الاسم المخرج عن  
 متعدد بالا او احدى  
 اخواتها نحو جافى  
 القوم الا زيدا والمنفصل  
 هو المذكور بعدها  
 غير مخرج عن متعدد  
 نحو جافى القوم  
 الاخبار \* وهو منصوب  
 وجوبا بالاستقراء اذا  
 كان بعد الا غير الصفة  
 في كلام مثبت اى لا نفي  
 ولا نهى ولا استفهام  
 فيه مذكور فيه المستثنى  
 منه نحو جافى القوم  
 الا زيدا او مقدم على  
 المستثنى منه نحو جافى  
 الا زيدا القوم او ما  
 جافى الا زيدا احد  
 لامتناع تقديم البديل  
 على المبدل منه او منقطعا



يقتضى تقديم البيان على المبهم وهو ينسأ في الغرض من ذكر التمييز من الابهام اولا والتفصيل ثانيا لتمكن الخطأ في النفس فضل تمكن كذا ذكره الفاضل العصام **قوله** ( فتدبر ) لعل وجهه ان الاستقراء انما يصلح ان يكون دليلا لوجوب كون التمييز منكرا لو اثبت ان الوجه ووجهه في نحو زيد حسن الوجه او وجهه بالنصب شبهه بالمفعول وليس بتمييز واثبت ايضا ان رآيه ونفسه وبطنه في مثل غبن زيد رآيه وسفه نفسه والم بطنه بالنصب ليست بتمييزات بل المعنى غبن في رآيه والم شا كيا بطنه وسفه بالتشديد على ضرب من التجوز مع ان دون كل ذلك خرق القناد كيف مع ان كل واحد منها يرفع الابهام وانه لا فرق في المفهوم بين زيد حسن وجهها وزيد حسن الوجه او وجهه بالنصب وبين غبن زيد رآيا وسفه نفسا والم بطنه وبين الامثلة المذكورة ولذا ترك بعضهم الاستدلال بالاستقراء واستدل بان المقصود من التمييز رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة التي هي اصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا **قوله** ( نحو طاب العالم عبادة ) ولله دره حيث اتى بالمثال من القسم الثاني لسبق مثال القسم الاول في بحث الاسم المبهم التام **قوله** ( ما يطلق عليه لفظ المستثنى ) اشارة الى ان المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل لان ماهيتهما مختلفة فان احدهما مخرج والاخر غير مخرج فيشكل عند المستثنى مطلقا من المنصوبات اذ يلزم ارادة معنى اللفظ المشترك في اطلاق واحد وهو غير جائز عندنا كما سبق فلا بد في دفعه من ارتكاب عموم المشترك الذي هو استعمال اللفظ في معنيين او اكثر الذي هو ما وضع له بان يراد من المستثنى هنا ما يطلق عليه لفظ المستثنى وبما يجب ان يعلم ان التعبير بعموم المجاز كلو وقع عن بعضهم في هذا المقام ومنهم الفاضل اللارى مبنى على كون المستثنى مجازا في المنقطع كما هو مذهب بعضهم فاعتراض المحقق السلوكوتى على اللارى

فتدبر ( نحو طاب العالم )  
العامل بعلمه ( عبادة )  
اي طاب شئ العالم  
فان عبادة تمييز يرفع  
الابهام عن ذات  
مقدرة في نسبة في جلة  
(و) المنصوب (الثامن)  
من ثلثة عشر ما يطلق  
عليه لفظ ( المستثنى )  
قدمه على خبز باب كان

اما طيب ابوه واما طيب ابونه والعين ايضا اما اضافي وهو الذي يتوقف فهمه على فهم شيء اخر او غير اضافي في الاول كلاب والثاني كالتفصيص والعرض اما اضافي كالبوة او غير اضافي كالعالم ثم انه لا يختلج في قلبك عدم ذكره المثال لبعض هذه الاقسام في القسم الاول والثاني لانه من قبيل الاكتفاء بما ذكر في قسم عن الذكر في الآخر اذا لفرق في التمييز بين الجملة وما شابهها ولا تكرار المثال لما هو خاص بمشغلق المنتصب عنه لانه امامني على ان العامل في احد المثالين اسم الفاعل وفي الآخر اسم المفعول واما على ان التمييز في احدهما فاعل للعامل في المعنى اذا جعل العسايل متعديا كما يقال الحوض مائي مائه وفي الآخر اذا جعل لازما كما يقال الارض مفجرة عيونها فتأمل نعم يرد ان اللاتقي ان يقول بعد قوله لا يدطيب ابوا بوة حتى يستوفي هذه الاقسام ﴿ قوله ﴾ ( حقيقة او حكما ) الاول نحو طاب زيد نفسا فانه في معنى طاب نفس زيد والثاني نحو الارض مفجرة عيونها اذا قيل ان العيون فاعل لمفجرة حكما من غير جعلها لازما فانه نائب الفاعل فهو في حكم الفاعل ﴿ قوله ﴾ ( فلا يتقدم على عامله ) اي اذا كان القسم الثاني من التمييز فاعلا في المعنى فلا يتقدم على عامله الذي هو الفعل او شبهه وانما لم يذكر عدم تقدم القسم الاول منه ايضا على عامله الذي هو الاسم المبهم الزام اكتفاء بما سبق في بحث الاسم المبهم التام من ان معموله لا يتقدم عليه ﴿ قوله ﴾ ( فانهم ) جمع الضمير بملاحظة من تبعهم ا ﴿ قوله ﴾ ( او شبهه ) فيه انه يدخل فيه الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر مع انه لا خلاف في عدم جواز التقديم عليها اللهم الا ان يقال المراد من شبهه هنا اسم الفاعل والمفعول فقط اعتمادا على ما اشتهر من ان شيئا من معمولات هؤلاء الثلاثة لا يتقدم عليها تأمل ﴿ قوله ﴾ ( وفيه بحث ) وهو ان تقدم التمييز على العامل

حقيقة او حكما فلا يتقدم  
على عامله كالفاعل  
خلافًا للمازني والمبرد  
فانهم يجوزون تقديمه  
على الفعل او شبهه  
اذ المأول بشيء لا يجب  
ان يكون في حكمه من كل  
وجه وفيه بحث والتمييز  
لا يكون الا نكرة بدليل  
الاستقرار خلافاً للكوفيين  
كما ذكرنا



من المنصوبات) فيه ان تميز اسماء العدد قد يكون مجرورا **قوله** **﴿**  
 ( او عن ذات مقدرة في نسبة في جملة اه ) اشار بهذا الى تقسيم  
 التميز وانما الدرجه في التميز المقصود به كمال التوضيح ايفاء لحق  
 الابحار والجار الاول متعلق بمقدرة والثاني مع مجروره ظرف مستقر  
 صفة للنسبة والمراد بالمقدرة ان تكون ملحوظة حين فهم مدلول  
 المركب ولا تكون معتبرة في نظم الكلام كما ان المراد بالمذكورة  
 ان تكون معتبرة في نظم التركيب سواء كانت ملحوظة او لا من  
 البين ان طاب زيد مثلا ليس فيه تقدير مبهم في نظم الكلام وانما  
 يحتلج في نفس المخاطب ار الطيب شيء من اشياءه ويكون طالبا  
 لمعرفة ابعينه المتكلم بالتمييز قال الفاضل العصام ولا يخفى عليك  
 ان هذا البيان غير حسن لانه يبادر منه ان المقصود بالتمييز في هذا القسم  
 رفع الابهام عن النسبة ويلزم منه رفع الابهام عن الذات المقدرة  
**قوله** **﴿** ( اي طاب شيء زيد ) بالاضافة كما هو المشهور لكن  
 الشيخ الرضى قد قدر اشياء منونا وجعل زيد بدلا مستدلا بعدم  
 مناسبة الاول في مثل كفي زيد رجلا فان الرجل عين زيد لاشيء  
 منسوب اليه **قوله** **﴿** ( او فيما ضاهاها اه ) عطف على  
 قوله في جملة اي مقدرة في نسبة كائنة فيما ضاها به الجملة بان يكون  
 مشتملا على نسبة غير تامة فالمصدر داخل في هذا القسم واللام يخرج  
 الى ان يقول او في اضافة كما قاله ابن الحجاج في الكافية والمص  
 في الاظهار ومن ثمة قال الشيخ الرضى في شرحه على الكافية ان  
 المصدر داخل في شبه الجملة فلا حاجة الى قوله او في اضافة وبهذا  
 تعرف ان قوله من الصفات تمل كل الاخلال بخيت لافائدة فيه  
 سوى الاضلال ومما يجب ان يعلم ان التميز في كل قسم من هذين  
 القسمين اما عين او عرض والعين اما خاص بالمتنصب عنه كالنفس  
 او بمتعلقه كالماء والعيون او محتمل لهما كالاب فان معنى زيد طيب ابا

او عن ذات مقدرة  
 في نسبة في جملة نحو  
 طاب زيد نفسا  
 اي طاب شيء زيد  
 او فيما ضاهاها من الصفات  
 نحو الحوض يمتلي ماء  
 اي يمتلي شيئاً  
 والارض مفجرة عيوناً  
 وزيد طيب ابا وزيد  
 افضل من غمرو علماً  
 والقسم الثاني من التميز  
 فاعل في المعنى

شديد ) فان كهلا حال من الضمير المجزور في عليه وقد قدم عليه  
 واول البيت \* اذا المرء اعيتته المروة ناشيا \* اعيتته من الاعياء  
 وهو هنا من الاعجاز كما يقال اعياه الداء اذا اعجزه المروة الرأفة  
 والنصفة والناشي الشاب الذي جاوز حد الصغر كما في الصحاح وهو  
 هنا حال من الضمير المنصوب في اعيتته والمطلب مصدر ميمي بمعنى  
 المطلب والكهل من وخظه الشيب ورأيت له بحالة او هو من  
 جاوز الثلثين او اربعا وثلثين الى احدى وخمسين كما في القاموس  
 وعليه متعلق بشديد المؤخر وحاصل المعنى ظاهر \* قوله ﴿  
 ( فتأمل ) اشارة الى ان وجهه وجوب التقديم خفي اذ كل ما ذكره من  
 الوجوه مطروح ومجروح ولذا ترك بعضهم التوجيه والتجاء الى  
 شهادة الاستقرار وانه قد ورد صاحب الحال نكرة محضة من  
 غير تقديم في كلامهم ومن ذلك قولهم عليه مائة يضاء واجاز سيويه  
 فيها رجل قائما وفي الحديث وصلى وراء رجال قياما فالاولى ان يترك  
 حديث الوجوب ويقال فان كان صاحبها نكرة محضة قدم الحال عليه  
 في الاكثر الا ترى انه قد جوز صاحب التسهيل وقوع النكرة المصرفة  
 ذالحال من غير تقدم الحال عليه في ثلاثة مواضع عند كون الحال جملة  
 مفرقة بالواو ونحو او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها  
 لان الواو ترفع توهم النعتية وعند كون الوصف بها على خلاف  
 الاصل نحو خاتم حديد وعند اشتراك تلك النكرة مع المعرفة فيها  
 نحو رأيت رجلا وعبد الله المنطلقين \* قوله ﴿ ( اعبد الله خائفا  
 راجيا ) تلميح الى قوله تعالى تجافا جنو بهم عن المضاجع يدعون  
 ربهم خوفا وطمعا \* قوله ﴿ ( بكسر الباء وقحها ) اما الكسر  
 فظاهر واما القح فلان المتكلم يميزه من بين الاجناس برفع الابهام  
 \* قوله ﴿ ( من حيث انه واقع اه ) وقد اشبعنا الكلام على  
 هذا المقام في بحث الاسم المبهم التام \* قوله ﴿ ( لعدم خروجه

فتأمل ( نحو اعبد )  
 انا وان ( الله تعالى )  
 حال كونه او كونك  
 ( خائفا ) منه راجيا  
 ثوابا منه وهو حال  
 مترادفة او متداخلة  
 ( وا ) المنصوب السابع  
 من ثلثة عشر ( التمييز )  
 ويقال له التبيين والتفسير  
 والمميز بكسر الباء  
 وقحها وهو ملحق  
 بالمفعول به من حيث  
 انه واقع به تمام العامل  
 \* قدمه على المستثنى  
 لعدم خروجه  
 من المنصوبات بخلاف  
 المستثنى كما سيجيء وهو  
 ما يرفع الابهام عن ذات  
 المذكورة تامعا بالاشياء  
 الخمسة كما ذكرنا في بحث  
 الاسم المبهم التام



وقال بعضهم ان كان  
صاحبها مجرورا  
بالاضافة لا تقدم  
بالاتفاق نحو جاءني  
مجردة عن الثياب  
ضابطة زيد وان كان  
مجرورا بحرف الجر فيه  
خلاف وقال بعضهم  
لا تقدم وهو الاصح  
والكوفيون وبعض  
البصريين جوزوا  
تقديمها على ذي الحال  
المجرور كقول الشاعر \*  
فطابها كهلا عليه  
شديد \* وصاحبها  
معرفة او نكرة  
مخصصة نحو وجاءني  
زيد راكبا او رجل  
عالم ضاحكا فان كان  
صاحبها نكرة محضة  
وجب تقديمها عليه  
نحو جاءني راكبا  
رجل

كعمرو قاعدا المراد منه ما دل على حدثين غير متبعرين بالعبارة  
مختلفين بالحال بان يتعلق بكل منهما حال فانهم التزموا في هذه  
الصورة ان يلي متعلق كل حدث صاحبه وان لم يلق التقديم على العامل  
الضعيف وذلك لاجل دفع الالتباس والحرص على البيان فالتشبيه  
في المثال المذكور مثليد على حدث قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به  
وتعلق بما قام المشبه القيام بما قام بالمشبه به القعود كذا بينوا  
\* قوله \* ( وقال بعضهم ان كان اه ) يعني ان ما سبق  
من ان الحال لا تقدم على شيء من صاحبه المجرور بحرف الجر  
والمجرور بالاضافة اتفاقا من النحو بين منقول عن بعضهم وهو  
ابن الانباري حيث نقل الاجماع على المنع مطلقا وهذا من ان عدم  
تقدمه على صاحبه المجرور بالاضافة متفق عليه واما على صاحبه  
المجرور بحرف الجر فمختلف فيه منقول عن بعض اخر واثبت  
خير بان ما ذهب اليه ابن الانباري وهم كيف والخلاف في عدم  
جواز تقدمه على المجرور بحرف الجر مشهور بينهم بل نقل  
الخلاف في عدم تقدمه على المجرور بالاضافة ايضا حيث قال  
ابن مالك في شرح التسهيل هذا في غير الاضافة المحضة كما رأيت  
واما غير المحضة نحو هذا شارب السويق ملوثا الان او غدا  
فيجوز \* قوله \* ( والكوفيون وبعض البصريين جوزوا  
تقديمها على ذي الحال المجرور ) اي بحرف الجر مستلذين بان المجرور  
بالحرف مفعول به في المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع  
تقديم حال المفعول به بخلاف المجرور بالاضافة لان الحال تابع  
وفرع لذی الحال والمضاف اليه لا يقدم على المضاف فلا يقدم  
تابعه ايضا لكن فصل الكوفيون فقالوا ان كان المجرور ضميرا  
نحو مررت ضاحكة بها او كانت الحال فعلا نحو تضحك مررت  
بهندجاز ولا امتنع فقطن \* قوله \* ( فطلبها كهلا عليه

بقوله ولم يشفق اى لم يخف على نفص الدخال امالان حفظ  
 الصياداهم من الحفظ على النفص فوقف هو على موضع حال  
 ينظر اليها خوفا من صائد يحجم عليها في الماء واما لانه قادر على  
 ضبطهن بحيث يمنع عن الدخال خوفا من تأديبه اياهن فاليبت  
 وصغله اما بحفظهن عن الصياد واما بضبطهن عن المداخلة  
 ثم انهم اختلفوا في تأويل نحو العراك ووجد ونحوه من المصادر  
 فقال سيبويه بانها مصادر معرفة موضوعة موضع صفات منكرة  
 اى معتركة ومنفردا فهى وان كانت في صورة المعارف لكنها  
 في تقدير نكرات وقال غيره هى مفاعيل مطلقة للاحوال المقدرة  
 اما صفات او جملا اى تعترك العراك او معتركة العراك وينفرد وحده  
 او منفردا وحده وان شئت زيادة التحقيق في هذا المقام فارجع  
 الى شرح الكافية للمولى العصام فله دره من فاضل قدزين في ذلك  
 الشرح عرائس الحنف بانواع الدرر النفيسة واجاس جواهر  
 التحف قد البسها حلل الزاوار من المسائل بابابا فجمت بعد ما جملت  
 برفعها عربا اربابا بقائمة مهمة لم تجديدا من بيانها وهى ان وحده  
 في مثل رأيت زيدا وحده حال من الفاعل عند سيبويه واجاز المبرد  
 ان يكون حالا من المفعول وقال ابن طلحة يتعين كونه حالا من  
 المفعول لانه اذا اريد الفاعل يقال رأيت زيدا وحدى ولا يخفى  
 عليك ان صحة مررت برجل وحده تدل على انه حال من الفاعل  
 وايضا فهو المصدر او نائب المصدر في الغالب انما تجي احوالا  
 من الفاعل \* قوله \* ( ولا تقدم على العامل المعنوى ) او  
 على عاملها الذى هو معنى الفعل الذى اشار اليه فيما سبق بقوله  
 او معناه والمراد منه ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته  
 لكن ليس كل ما هو كذلك عاملا في الجمال بل مقتصر على ما سمع  
 كايته الفاضل العصام \* قوله \* ( فيما عدا مثل زيد قائما

ولا تقدم على العامل  
 المعنوى فيما عدا مثل  
 زيد قائما كعمروا قاعدا  
 لضعف في العمل ولا على  
 ذى الحال المجزور  
 بحرف الجر او الاضافة



كالا يخفى ظاهرا ولا يرى ان يقال ان الحال تقسيمات خمسة متاخلة فالتقسيم  
الاول باعتبار انفعالهم - اعني صاحبها وزوجه هاله فهي بهذا الاعتبار  
اما متعلقة وهو الغالب واما ملازمة والثاني باعتبار قصدها لذاتها  
وعنده فهي اما مقصودة وهو الغالب واما موثقة كما عرفت  
والثالث باعتبار التبيين والتوكيد فهي اما مبنية وهو الغالب  
وتسمى المؤسسة واما مؤكدة وهي التي تستأندها بدونها والمؤكدة  
على ثلثة اضرب مؤكدة لعاملها وهي كل وصف وافق حامله اما  
متى تكون لفظ كما في لا تعث في الارض ففسد الوعد ولفظ نحو وارسلك  
للناس رسولا ومؤكدة لصاحبها نحو لامن في الارض كلهم جبر - ا  
ومؤكدة لمضمون جملة نحو زيد ابوك عطف و ٧ والرابع باعتبار جريانها  
على من هي له وغيره فهي اما حقيقية وهو الغالب واما سببية نحو  
مررت بانذار قائما سكانها والخامس باعتبار الزمان فهي اما مارة  
لعاملها وهو الغالب واما مقدرة وهي المستقبلية نحو مررت برجل  
معه صقر صائد اباه غذا اي مقدر ذلك كما سبق هذا فانه مما يليق  
ان يكتب بمجموعة النفثائس \* قوله \* ( كامر ) من الامثلة  
\* قوله \* ( وارسلها العراك اه ) اراد ما قاله ابيدالعامري  
يصف الحمار الوحشي وتمام البيت \* وارسلها العراك ولم يردها \*  
ولم يشفق على نقص الدخال \* والضمير المنصوب في ارسليها يرجع  
الى الان والمارقوع الى الحمار العراك اي مجتمعة ومتزوجة لم يردها  
اي لم ينفقها ولم يشفق من الاشفاق اي لم يخف وانقص بفتح النون  
والهين المعجمة مصدر انقص الرجل بالكسر اذا لم يتم مراده وكذلك  
البعير اذا لم تستم شربه والدخال من المداخلة اي ارسل حمار  
الوحش الاتن مجتمعة ولم ينفقها من الاجتماع في الشرب مع ان  
الاجتماع يوجب النقص اي عدم تمام الشرب بمداخلة بعض الاتن  
بين اتنين ولا فعلها عن الشرب بالارتحام وبين وجه عدم الزود

لا عامل الحال في هذا  
المثال مخفوف وجوبا  
اي احقه عطفوفا  
منه .

كامر او ناوله نحو  
وارسلها العراك  
ومررت به وحده \*

جديد لم يسمع من احد لان الحال المؤكدة عند الزمخشري اعم مما يلزم  
 لصاحبها او ينذر انفكاكها عنه واعم من مؤكد الجملة الاسمية  
 كالمثال المذكور او الفعلية نحو قوله تعالى ولا تعثوا في الارض  
 مفسدين فلا حال مسماة بالدائمة عنده اصلا وعند ابن الحارث  
 هي اعم ايضا مما يلزم لصاحبها او ينذر انفكاكها عنه الا انها  
 خاص عنده بما يقرر مضمون الجملة الاسمية ولا يسمى غيرها مما  
 يشار إليها في عدم كثرة الانفكاك عن صاحبها مؤكدة كما صرح به  
 المحقق النفازا في شرح التلخيص وقال ولستم دائمة فكلام  
 الشارح هنا لا ينطبق كل من هذين المذهبين كما ترى ﴿ قوله ﴾  
 ( نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين ) فان دخولهم الجنة ليس  
 في حال خلودهم بل في حال تقدير الخلود لهم ﴿ قوله ﴾ ( وهي  
 التي يكون صاحبها متحدا في الخارج اه ) هكذا في النسخ التي  
 عندي والصواب وهي التي تكون هي وصاحبها متحدين في الخارج  
 اه قال الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال المؤثثة  
 وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان  
 الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة ﴿ قوله ﴾  
 ( وهي التي يكون صاحبها واحدا اه ) لا يخفى ما في هذه العبارة  
 من الزكاة وعدم الارتباط جدا ﴿ قوله ﴾ ( اذهب راشدا  
 مهديا ) اراد الراشد بنفسه مهما امكن والمهدي اذا لم يكن الراشد  
 بدون الهداية فلا يرد ان الراشد فرع الهداية فينبغي تقديم مهديا  
 ﴿ قوله ﴾ ( فان منحرفا حال من ضمير راكبا ) لان المراد بالانحراف  
 الانحراف في الركوب فلا يمكن ان تكون حالا من زيد ﴿ قوله ﴾  
 ( فافهم ) لعل وجهه ان هذه الاقسام السبعة المذكورة للحال اقسام  
 اعتبارية مخالفة بحسب المفهوم لاقسام حقيقية متباعدة  
 بحسب الوجود كيف وقد يجتمع منها قسمان او اكثر في محل واحد

نحو قوله تعالى ﴿ فادخلوها ﴾  
 خالدين ﴿ وحال مؤثثة ﴾  
 وهي التي يكون  
 صاحبها متحدا في الخارج  
 توصف هي بشئ  
 آخر نحو قوله تعالى ﴿  
 انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾  
 وحال مترادفة وهي التي  
 يكون صاحبها واحدا  
 او الحال متعددة نحو  
 اذهب راشدا مهديا ﴿  
 وحال متداخلة وهي  
 التي تكون الثانية  
 حالا من ضمير الاولى  
 نحو جاء زيد راكبا  
 منحرفا فان منحرفا حال  
 من ضمير راكبا فافهم ﴿  
 وعاملها ما فعل او شبهه  
 او بعناه ﴿ وشرطها  
 ان تكون نكرة حقيقة



في الصورتين المذكورتين كالحال من المضاف الذي هو اما فاعل او مفعول به فهو حال من الفاعل او المفعول به حكما نحو ملة ابراهيم حنيفا وان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين بقي ببحثان الاول ان المضاف اليه في الصورتين يدخل في الفاعل او المفعول له معنى اذا امر بالتباعد ملة ابراهيم امر بالتباعد ابراهيم فهو في معنى اتبع ابراهيم ودابر هؤلاء مقطوع مصبحين مباغعة في قطعهم فكان في معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية كما اشار اليه الفاضل العصام فلا حاجة الى التعميم من الحقيقي والحكمي والثاني ان قوله ما بين هيئة الفاعل اه لو شرح بما بين به هيئة الفاعل او المفعول به اما يجعل بين ماضى الفعل او مضارع التبيين المجهول مع جعل الجار متعلقا به لدخل فيه الحال عن المفعولين من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول ولعل هذا كله وجه التأمل ﴿ قوله ﴾ (وهي التي تدوم لصاحبها حقيقة) اي بالفعل ولا تنفك عنه اصلا كما يظهر من المثال وفيه نظر ستعرفه ﴿ قوله ﴾ (وهي التي يتصف بها صاحب غالبا) يعني ان صاحبها يتصف بها في غالب الاوقات وان زالت وانتقلت عنه في اثناء اوقات الاتصاف بان يتصف بها ثم تنتقل ثم يتصف ثم تنتقل وهم جرا ﴿ قوله ﴾ (وهي التي لا تنتقل من صاحبها اه) يعني انه يتصف صاحبها به مادام موجودا في اغلب الامور ولا تنتقل منه الا في بعضها فخلاصته الفرق بين هذه الاحوال الثلاثة على ما ذكره ان الحال الدائمة تدوم لصاحبها بالفعل ولا تنفك عنه اصلا والمتنقلة يتصف بها صاحبها في غالب الاوقات لكن قد تنفك وتنتقل عنه في اثناء تلك الاوقات والمؤكد ان يتصف بها صاحب مادام ذلك صاحب موجودا في غالب الامر ولا تنفك عنه الا في النادر نحو زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل من الاب في غالب الامر هذا وهنا بحث فان هذا اصطلاح

وهي التي تدوم لصاحبها حقيقة نحو ار الله تعالى موجودا قدر \* و حال منتقلة وهي التي يتصف بها صاحبها غالبا نحو ضربت زيدا قائما \* و حال مؤكدة وهي التي لا تنتقل من صاحبها مادام موجودا غالبا بخلاف المتنقلة نحو زيد ابوك عطوفا رجال مقدرة وهي التي لا توجد بعد حقيقة بل يفدر وجودها

لكنونه مشابها بالعمدة ﴿ قوله ﴾ (والثاني ان يشبه الظرف اه) لما فيه  
من معنى الظرفية فان معنى قولك جاءني زيد راكبا مثلاً جاءني زيد  
في وقت ركوبه وفيه نظر ظاهر اذ لو لم من تقدم الظرف على  
التمييز تقدم الحال المشابه به ايضا عليه للزم من تقدم المفعول به  
على الحال بل على الظرف تقدم التمييز المشابه به عليه ايضا  
فالوجه الثاني ما لا ينبغي ان يتوجه اليه ﴿ قوله ﴾ ( من حال  
يحول بمعنى انقلب وتغير ) قال الفاضل العصام معنى هذا القسم به  
تبيينه على انه لا يكون امر اخلفيا فلا يحوز جاءني زيد احمر  
او لويلا ﴿ قوله ﴾ ( ما بين هيئة الفاعل او المفعول به اه )  
زا في التعريف قوله حقيقة او حكما مع انه مما لم يذكره المص  
وابن الحاجب اشارة الى ان المراد من الفاعل والمفعول به في  
تعريف الحال اعم من ان يكون حقيقة او حكما كانه عليه  
المولى الجملى ﴿ قوله ﴾ ( فيدخل المفعول معه اه ) يعني  
انه اذا اريد من الفاعل والمفعول به اعم من اللفظي والمعنوي  
والحقيقي والحكمي فيدخل في تعريف الحال الحال من المفعول  
معه والمفعول المطلق والحال عن غيرهما من المضارف اليه كما  
اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه مع قيام المضاف اليه  
مقامه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء من المضاف اليه  
والفاعل اللفظي ما كانت فاعلية بالنسبة الى لفظ الكلام والمعنوي  
ما كانت بالنظر الى معناه وكذا المفعول به ﴿ قوله ﴾ ( فانها ) اي  
فان كل واحد من المفعول معه والمفعول المطلق وغيرهما من ذلك  
المضاف اليه في المعنى اما فاعل او مفعول به حقيقة او حكما اما الاول  
فلانه في نحو استوى الماء والحشبة قائمة في معنى الفاعل وفي نحو حسبك  
وزيدا قائما درهم في معنى المفعول به واما الثاني فلان ضربت الضرب  
شديدا بمعنى احدثت الضرب شديدا واما الثالث فلان الحال عنه

والثاني يشبه الظرف  
والظرف مقدم على  
التمييز وهي ملحقة  
بالمفعول فيه لوجود  
معناه فيها وهي في اللغة  
من حال يحول بمعنى  
انقلب وفي عرف النحاة  
ما بين هيئة الفاعل  
او المفعول به حقيقة  
او حكما لفظيا او معنى  
فيدخل المفعول معه  
والمطلق وغيرهما  
فانها في المعنى اما فاعل  
او مفعول به فتأمل  
والحال سبعة اقسام  
جال دأمة



او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصلها الرضعة فلانها لا تنقض بمثلها فانها لا تبدل فيه الا على المشاركة  
في أصل الفعل دون المصاحبة ثم اعلم ان جمهور النحاة \* ٢٦٤ \* ذهبوا الى ان العامل فيه الفعل او معناه

يتوسط الواو التي  
بمعنى مع ولاكونها  
اخصر وضوعها  
موضع مع واصلها  
واو العطف التي فيها  
معنى الجمع فناسب معنى  
المعية وان كان حامله  
لفظا وجاز العطف  
فالعطف والنصب على  
المفعولية جائزان نحو  
جئت انا وزيدا بالعطف  
وزيدا بالنصب على  
المفعولية وان لم يحز  
العطف تعين النصب  
نحو جئت وزيدا  
وان كان حامله معنويا  
وجاز العطف تعين  
العطف لضعف حامله  
نحو ما زيد وعمر وان  
لم يحز تعين النصب  
نحو مالك وزيدا وفس  
عليه غيره (نحو يفتي)  
اي لا يفتي (المال وتبقى)  
انت (وعملك) اي  
مع عمالك فاختر العمل  
دون المال ولما فرغ

يمنع كوزيد في كفاك وزيدا مفعولا معه والفرق تحكم لكن رده  
المحقق السلك كوتى في حواشى اللارى بما لا يسع هذا المقام  
\* قوله \* (او مكان واحد) فيه انه لو لم يعتبر وحدة الزمان ايضا  
في المثال المذكور لم يصح لان تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان  
لا يستلزم ان ترضع الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة  
في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة فالاولى  
الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان واحد  
وتجعل اللازمة في المثال مبنية على ان المراد بالترك عدم المحافظة  
وتركهما في مكانين من قبيل حفظهما فلا يدخل في الترك المراد فيها  
كذا ذكره الفضل العصام \* قوله \* (لو تركت الناقة) على  
صيغة المجهول \* قوله \* (ان جمهور النحاة اه) احتزبه  
عن الشيخ عبد القاهر \* فانه جعل العامل الواو نفسها كما سبق وعن  
الاخفش فانه جعل معمول الفعل الواو لكونها بمعنى مع وجعل اعراب  
ما بعدها كما عراب ما بعد الا لصفة \* قوله \* (فناسب معنى المعية)  
فان في المعية زيادة اجتماع \* قوله \* (وجاز العطف) اي  
لم يجب ولم يمنع فلا ينقض بمثل ضربت زيدا وعمر والوجوب  
العطف فيه \* قوله \* (نحو جئت وزيدا) فان العطف  
فيه ممتنع لعدم الفاصلة بين المعطوف والمعطوف عليه الذي هو  
الضمير المرفوع المتصل مع انه شرط في جواز العطف عليه  
\* قوله \* (معنويا) اي امرأ معنويا مستنبطا من اللفظ  
\* قوله \* (ما زيد وعمر) اي ما يصنع زيد وعمر  
\* قوله \* (نحو مالك وزيدا) اي ما تصنع زيدا وانما  
امتنع العطف فيه لان العطف على الضمير المجزوء لا يجوز بغير إعادة  
الجار \* قوله \* (انه يشبه الخبر من وجه) لما نذا الحال  
محكوم عليه والحال محكوم به في المعنى والمثابه للخبر احق بالتقديم

من بيان المفاعيل شرع في المحتمات بها فقال (والسادس) من ثلثة عشر (لكونه)  
(الحال) قدمها على التمييز لوجهين \* احدهما انه يشبه الخبر من وجه بخلاف التمييز

بصيغة الامر اذ يحتمل المتكلم ايضا فانظر الى هذا مع ما فعله في شرح  
 مثال المفعول به ﴿ قوله ﴾ ( وفيه بحث لا يليق اه ) وهو  
 انه كيف يكون معه نائب الفاعل مع انه منصوب واما ما اعتذر  
 به عن نصبه من انه مبني على ما حوز به بعض النحاة من اسناد الفعل  
 الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر كما  
 ذهب اليه في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب فقد رده  
 المص في الامتحان بان القاعدة لا تثبت بالاحتمال والاسناد الى المصدر  
 ثابت مقطوع فوجب الحمل عليه ههنا وفي الآية الكريمة اى  
 الذي فعل الفعل معه انتهى ﴿ قوله ﴾ ( لفظا او معنى ) فان قلت  
 ان اريد بالفعل ما يدل على الحدث حتى يندرج فيه شبه الفعل  
 ومعناه ايضا فلا حاجة لقوله او معنى وان اريد به الفعل الاصطلاحي  
 واريد بقوله او معنى معنى الفعل بقى شبه الفعل غير مذكور قلت  
 تختار الثاني ونقول اكتفى عن ذكر شبه الفعل بذكر الفعل اذ كثير اما  
 بكتفى عن ذكره بذكر الفعل كما سبق الاشارة اليه فهو في قوة  
 المذكور واما التعرض لمعنى الفعل صريحا مع انه ايضا مما يكتفى  
 عن ذكره بذكر الفعل فلان بعض معنى الفعل الذى هو ما عدا  
 اسماء الافعال اعماله سماعى على ما صرح به الفاضل العصام  
 ﴿ قوله ﴾ ( استوى الماء والخشبة ) اى تساوى الماء والخشبة  
 في العلو فلا يريد انه لا ينطبق على ما ذكره فيما بعد من ان المراد  
 بالمصاحبة مشاركة المفعول معه المعمول الفعل في ذلك الفعل في زمان  
 واحد كما هو مذهب الجمهور اذ لا استواء في الخشبة في المثال المذكور  
 والخشبة مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته  
 ﴿ قوله ﴾ ( او مفعولا ) شرط بعض النحاة كون المعمول فاعلا  
 وايدى الفاضل العصام يحتمل من الكلام يؤل خلاصته الى ان اتفاق  
 النحاة على ان ضربت زيدا وعمروا من قبيل العطف لا غير

وفيه بحث لا يليق  
 في هذا المقام وهو  
 ما ذكر بعد الواو لاجل  
 مصاحبة معمول فعل لفظا  
 او معنى سواء كان ذلك  
 المعمول فاعلا نحو استواء  
 الماء والخشبة ومفعولا نحو  
 كفك وزيدا درهم \*  
 فان قلت التعريف  
 ينتقض بالمذكور بعد  
 الواو العاطفة نحو  
 جائى زيد وعمرو قلنا  
 ان المراد بمصاحبة  
 المفعول معه معمول  
 الفعل مشاركة له في  
 ذلك الفعل في زمان  
 واحد نحو سرت  
 وزيدا



و يقدر هو اذا اتحد فاعله و فاعل مدلول \* ٢٦٢ \* عامله و كان المفعول له مقارنا لمدلول

لما كان مضمون حامل المفعول له تفصيلا و بياناً له امكن تأويله  
 بالفعل المشتق و تقييده به فان معنى ضربت زيدا تأديبا مثلاً عنده  
 اى عند الزجاج ادبته بالضرب تأديبا فعنى ادبت فجعل والضرب  
 تفصيل و بيان له و كذلك معنى قعدت عن الحرب جنباً عنده جنبت  
 فى القعود عن الحرب جنباً ثم انه يمكن ان يرد الى المفعول المطلق  
 بتأويل اخر ايضا اشار اليه المولى الجامى بان يكون المفعول له  
 فى كل موضع مفعولا مطلقا مجازيا لعامله فيكون معنى ضربت  
 زيدا تأديبا ضربت ضرب تأديب و معنى قعدت عن الحرب  
 جنباً قعدت قعود جبن و المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور  
 و اطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما فى ضربته سوطا  
 اى ضرب سوط \* قوله \* ( و يقدر هو اذا اتحد فاعله  
 اه ) اى انما يقدر اللام فى المفعول له اذا وجد شرطان اشار الى  
 الاول بقوله اذا اتحد فاعله اه و الى الثانى بقوله و كان المفعول  
 له اه و انما ترك الثالث و هو ان يكون المفعول له حدثا لاعتنا نحن  
 للسمن الاستغناء عنه بالشرط الاول كما لا يخفى \* قوله \* ( بان  
 يتحد زمان وجودهما اه ) بيان لطريق المقارنة و اشارته الى انها  
 اعم من ان يتحد زمان وجود المفعول له و العامل او يكون زمان  
 وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر بان يكون اخره اول الحدث  
 او بالعكس او بغير ذلك \* قوله \* ( فان زمان العقود بعض  
 اه ) فهو مثال ليكون زمان وجود العامل بعضا من زمان وجود  
 المفعول له و المثال له كسبه شهدت الحرب ايقاعا للصالح بين الفريقين  
 فان زمان ايقاع الصلح بعض زمان شهود الحرب اما فى الواقع  
 كما اذا وقع الشاهد الصلح بينهما او فى قصد الفاعل كما اذا لم يوقعه  
 بعد شهوده فان المراد بالمقارنة هنا اعم من المقارنة فى الوجود  
 فى الواقع او فى قصد الفاعل \* قوله \* ( انت ) لا وجه للتخصيص

عامله فى الوجود بان  
 يتحد زمان وجودهما  
 نحو ضربت زيدا  
 تأديبا اذ زمان الضرب  
 و التأديب واحد  
 او يكون زمان وجود  
 احدهما بعضا من زمان  
 وجود الاخر نحو  
 قعدت عن الحرب  
 جنباً فان زمان القعود  
 بعض من زمان الجبن  
 ( نحو و اعمل ) انت  
 ( طالبا ) مفعول له لا عمل  
 ( لمرضاة الله تعالى )  
 متعلق لطالبها ( و )  
 المنصوب ( الخامس )  
 من ثلثة عشر ( المفعول  
 معه ) اى الذى فعل  
 بمصاحبه بان يكون الفعل  
 مصاحبا له فى صدور الفعل  
 عنه او المفعول مصاحبا  
 فى وقوع الفعل عليه  
 فقوله معه نائب الفاعل  
 للمفعول كما فى قوله فبسه  
 اوله او به و الضمير  
 المجرور راجع الى اللام

والافلا ويجوز تقديم على عامله ان لم يكن نائب الفاعل فيجوز حذفه مطلقا وحذف  
عامله لقيام قرينة نحو يوم \* ٢٦١ \* الجمعة لمن قال متى سرت اى سرت فافهم (نحو صم) انت

(شهر رمضان) اى

فى شهر رمضان وشهر

رمضان محدود وحذف

فى اوجود شرطه

(و) المنصوب

(الرابع) من ثلاثة

عشر (المفعول له)

قدمه لانه سبب الفعل

ولانه يحذف اللام

يشبه المفعول المطلق

حتى عده بمضاهم منه

كما سيجى وهو اسم

ما فعل لاجله مدلول

عامله نحو ضربت

زيدا تأديبا فان الضرب

فعل للتأديب ويحذف

عامله كقولك تأديبا

لمن قال لم ضربت

ويقدم على عامله

ان لم يكن نائب الفاعل

اذ ينوب عنه ان كان

محجورا ويجوز حذفه

مطلقا ويسمى ابن

الحاجب ومن تبعه

المفعول له سواء حذف

اللام اولا خلافا للجمهور

فيه المستثنيات فارجم اليه \* قوله \* (والافلا) اى وان لم يكن  
مبهما بل كان ظرف مكان محدود الذى هو ما ثبت له اسم بسبب امر  
داخل فى مسماه فلا يجوز تقدير فيه الا ان يكون بعد دخل ونزل وسكن  
كما صرح به المص فى الاظهار ولعل الشارح انما لم يلتفت اليه لما ذهب  
اليه بعض النحاة من ان الواقع بعدها ليس بمفعول فيه بل مفعول به  
\* قوله \* (لقيام قرينة اه) اورده عليه قولهم حينئذ الان فانهما  
ما حذف عامله بغير قرينة دالة عليه واجيب باننا لانسلم عدم  
القرينة وان لم تكن واضحة جلية فالتقدير كان ح و اسمع الان وقيام  
القرينة اعم من قيام القرينة الواضحة والخفية ولعل هذا وجه  
الامر بالفهم \* قوله \* (وشهر رمضان محدود) اى ظرف زمان  
محدود \* قوله \* (وهو اسم ما فعل لاجله اه) وهذا  
التعريف مأخوذ مما ذكره النص فى الاظهار وانما اختاره لظهوره  
فان تعريف ابن الحاجب يحتاج فى الطرد والعكس الى تشكلات  
لا تصفو كما بين المولى الجامى قدس سره والمراد من قوله لاجله  
اعم من ان يقع مدلول العامل لاجل حصوله بان يكون المفعول له  
دالة عاملة له فى الخارج كقعدت عن الحرب جبنسا او يقع لاجل  
تحصيله بان يكون المفعول له معلولا له فى الخارج وان كان علة  
باعثة له فى الذهن ويسمى الاول حصوليا والثانى تحصيليا  
\* قوله \* (فان الضرب فعل للتأديب) اى فعل الضرب لاجل  
تحصيله التأديب فانه انما يحصل بالضرب ويترب عليه فالمفعول له  
فى المثال المذكور تحصيل و اشار بالتمثيل له دون الحصول الى كثرته  
وشهرته \* قوله \* (وانكره الزجاج) اى انكر الزجاج وجود  
المفعول له ورد كل ما يرى مفعولا له الى المفعول المطلق فقال بانه  
اى المفعول له حيث ما وقع مصدر اى مفعول مطلق عامله  
الا انه ورد من غير لفظ فعله كجاست قعودا وانما فعل ذلك فانه

فانهم لا يسمونه مفعولا له الا اذا حذف اللام كما مر فى المفعول فيه وانكره الزجاج فقال انه مصدر  
من غير لفظ فعله فان معنى ضربت زيدا تأديبا عنده اذ يتب بالضرب تأديبا وقس عليه غيره  
وشرط انتصاب المفعول له لفظا تقدير اللام



ح فيه اشارة الى ان كونه مدلولاً للعامل في الجملة انما يكون وجهاً لتقديمه على المفعول لانه كونه مستلزماً لشدة الاتصال بينهما فاعرف **قوله** **﴿** وهو اسم مافعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان وهو على ضربين الاول ما يظهر فيه في وهو مجرور بهما وانشائي ما لا يظهر فيه في بل يقدر وهو منصوب بتقديرها هذا عند ابن الحاجب ومن تبعه والمصنف رحمه الله تعالى ذهب الى مذهبه في الاظهار خلافاً للجمهور فانه عندهم لا يكون الابتدائي واما المجرون بهما فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وتقدر في فيه ان كان ظرف زمان مبهماً كان كالوقت والحين او محدوداً كاليوم والشهر وان كان ظرف مكان فان كان مبهماً فتقدر كالجنان الست

ح فيه اشارة الى ان كونه مدلولاً للعامل في الجملة انما يكون وجهاً لتقديمه على المفعول لانه كونه مستلزماً لشدة الاتصال بينهما فاعرف **قوله** **﴿** وهو اسم مافعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان وهو على ضربين الاول ما يظهر فيه في وهو مجرور بهما وانشائي ما لا يظهر فيه في بل يقدر وهو منصوب بتقديرها هذا عند ابن الحاجب ومن تبعه والمصنف رحمه الله تعالى ذهب الى مذهبه في الاظهار خلافاً للجمهور فانه عندهم لا يكون الابتدائي واما المجرون بهما فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وتقدر في فيه ان كان ظرف زمان مبهماً كان كالوقت والحين او محدوداً كاليوم والشهر وان كان ظرف مكان فان كان مبهماً فتقدر كالجنان الست

على ما مر في بحث القياسي

\* ويتقدم على عامله الذي ليس اسم فعل ولا مصدر  
اولا مضافا اليه شيء  
اذ المفعول لا يتقدم على  
الاولين الا اذا كان ظرفا  
كامر في بحثهما ولا على  
الثالث لان المفعول  
لا يتقدم على ما لا يتقدم  
عليه العامل فلا يقال  
انازيدا غلام ضارب  
كيقال زيد ضربت  
وبه مررت \* ويجوز  
حذفه بقرينة نحو \* اهذا  
الذي بعث الله رسولا \*  
اي بعثه او بدونها نحو  
فلان يعطى اي يفعل  
الاعطاء وحذف عامله  
عند قرينة نحو زيدا  
لمن قال من اضرب  
اي اضرب زيدا  
(نحو اعبد) انا (الله)  
مفعول اعبد (و)  
المنصوب (الثالث)  
من ثلثة عشر (المفعول  
فيه) قدمه موافقا  
للكافية ولكونه مدلول  
الفعل في الجملة بخلاف  
المفعول له

بحرف الجر اه ) فقد المفعول به مطلقا من المنصوبات مبني على  
كون الجرور بحرف الجر ايضا منصوبا محلا كانه عليه الفاضل  
انصام فلا حاجة لتخصيصه بالمفعول به بلا واسطة حرف الجر  
وقوله غير في واللام وما معناهما اه مبني على ما ذهب اليه ابن  
الحاجب وتبعه المص والاف الجهور شرطوا في المفعول فيه تقدير في  
وفي المفعول له تقدير اللام كما سيصرح به \* قوله \* ( على  
ما مر اه ) من ان الفعل لازم لا ينصب المفعول به بدون حرف  
الجر لعدم الاحتياج اليه بدونه \* قوله \* ( الا اذا كان  
ظرفا ) جواز تقدم الظرف على المصدر انما هو مذهب الرضي  
والبيضاوي الذي اختاره المص والاف ذهب الجمهور عدم جواز  
تقدمه ايضا كما سبق \* قوله \* ( كما مر في بحثهما ) اما المرور  
في بحث المصدر فسلم واما المرور في بحث اسم الفعل فلا \* قوله \*  
( لان المفعول لا يتقدم اه ) فاذا لم يجب تقدم المضاف اليه  
على المضاف لا يجوز تقدم معموله عليه ايضا لكن ينبغي ان يستثنى  
منه ما كان المضاف فيه لفظ غير اذ يجوز تقدم معمول المضاف اليه  
عليه نحو انازيدا غير ضارب كما سيجيء \* قوله \* ( انا ) لوجه  
لتخصيص اعبد بصيغة المتكلم اذ يحتمل الامر ايضا بل هو اولى  
لكونه امرا بالمعروف مع ما في الاول من مظنة الوقوع في الرأيا  
\* قوله \* ( لكونه مدلول الفعل في الجملة ) اي لكونه مدلول  
المفعول فيه في بعض الاحيان وهو عند كونه طرف زمان مبهما  
جزء من مفهوم عامله الذي هو الفعل الدال على الحدث والزمان  
والنسبة الى فاعل معين فقوله في الجملة اما اشارة الى انه ليس بمدلول  
الفعل مطابقة بل تضمن او الى انه ليس مدلوله مطلقا بل عند كونه  
طرف زمان مبهما ولو قال لكونه مدلول عامله في الجملة لاحتمل قوله  
في الجملة لوجوده ثلثة لا ظن ان يخفى ثالثها على مثلك مع انه يكون



او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه  
انتهى يريد انه مفعول مطلق مجازي ومما يجب ان يعلم ان مامن مفعول  
مطلق مجازي الا وهو نوعي هذا \* قوله \* ( وقياسا نحو  
ما انت الاسيرا هـ ) اي وقد يحذف عامل المفعول المطلق حذفاً  
واجباً قياساً بان يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوماً مثل ان  
يقال في ضابط المثال المذكور كل مفعول مطلق ار يد اثباته بعد نفي  
داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه او معنى نفي  
كذلك يجب حذف عامله وله ضوابط متعددة مذكورة في الكفاية  
وغيرها فالرجع اليها ولعل وجه التأمل اشارة الى تقرير ضابط المثال  
المذكور على التوسط المزبور او الى ما اعترض به عليه فالرجع الى  
المطولات ان رد العشر \* قوله \* ( وهو في اللغة الذي  
الصق به الفعل ) يعني ان اللام في المفعول به موصولة بالباء للاتصاف  
\* قوله \* ( و به نائب الفاعل و ضميره هـ ) يعني ان الضمير  
المجروور في به راجع الى الموصول ومرفوع محلاً على  
انه نائب الفاعل للمفعول وفيه بحث اما اولاً فلانه بعدما جعل الباء  
الاتصاف لا وجه لجعل الضمير المجروور نائب الفاعل بل يكون نائب  
الفعل على هذا التقدير ضميراً مستتر تحت المفعول راجعاً الى مصدره  
على طريقة وقد جعل بين العبر والنزوان اي الذي اوقع الفعل  
ملاصقاً به نعم لوجعل الباء صلة الفعل كما يقال فعلت به فعلاً يكون  
نائب الفاعل ذلك الضمير قطعاً كما هو المشهور واما ثانياً فلان  
الضمير المجروور في المفعول به وكذا المفعول فيه وله ومعه لو كان عائداً  
الى اللام لما جاز حذف اللام وتذكير المفعول مع انه يستعمل مفعول به  
وفيه وله ومعه بلاضة ونكسيرة فالتحقيق انه راجع الى موصوف  
محذوف اي شئ مفعول به واللام ليس موصولاً لعدم قصد الحدوث  
بالصفة كما ذكره الفاضل العصام \* قوله \* ( وهو المجروور

وقياساً نحو ما انت  
الاسيرا فتأمل ( نحو  
بنت نوبة نصوحا )  
النصوب ( الثاني ) من  
ثلاثة عشر ( المفعول به )  
قدمه لشدة شبهه  
بالفعل توقف المتعدي  
عليه ايضاً بخلاف  
غيره وهو في اللغة الذي  
الصق به الفعل و به نائب  
الفاعل و ضميره عائداً  
الى اللام ذكره في الامتحان  
وفي الاصطلاح اسم  
ما وقع عليه فعل الفاعل  
وهو على قسمين عام  
للارم والمتعدي وهو  
المجروور بحرف الجر غير  
في واللام وما بمعناها  
اذم دخول الاول  
مفعول فيه واثنائي  
مفعول له لابه وخاس  
بالتعدي وهو مفعول به  
الصريح

لفظا او تقديرًا بمعناه فليت شعري ما وجه اختياره هذا  
 التعريف اللهم الا ان يكون للاختصار \* قوله \* ( تأكیدی )  
 لكونه مؤكدا للعامل باعتبار تمام معناه او بعضه \* قوله \*  
 ( وهو لا يثنى ولا يجمع اه ) اى المفعول التأكیدی لا يثنى ولا يجمع  
 لكونه دالا على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والامكان  
 مفهومه دائما على مفعول الفعل وقوله الذى يستلزم به التثنية  
 والجمع صفة لتعدد والنوى فى يستلزم يرجع الى المفعول المطلق  
 والضمير المجرور الى التعدد والباء سببية والمراد بالتثنية والجمع المعنى  
 المسدري الذى هو جعل الشئ ثنية وجما لا المصطلح كما يخفى  
 اى لعدم دلالة على التعدد الذى يستلزم المفعول المطلق بسببه  
 جعل المتكلم بالثنية او جما هذا نهاية ما يتكلف في توجيه هذه  
 العبارة مع انه رد عليه بعد ان هذا الدليل انما ينفى الزوم لا الجواز  
 وهو ظاهر فلا حسن ان يقول لعدم دلالة على التعدد والتثنية  
 والجمع يستلزم انه فلا يكون ثنية وجما كما وقع في عبارة المولى الجامى  
 \* قوله \* ( الا اذا قصد التعدد ) سواء كان في النوع او الفرد  
 \* قوله \* ( ان دل على بعض انواعه ) او كلها نحو ضربت جميع  
 انواع الضرب سواء كان ذلك البعض نوعا بهما او معيانا وسواء  
 كان مفهومه من الصيغة او غيرها فجلسة في جلست جلسة تدل بصيغته  
 على النوع المبهم فانه بمعنى جلوس وصوف بصفة كما في الرضى وقيل  
 تدل على النوع المعين فانه بمعنى جلوس هو مفعلة المتكلم  
 \* قوله \* ( ان دل على عدده ) وهذا ايضا اعم من ان تكون  
 دلالة عليه بصيغته كما في المثال المذكور او بغيرها كما في قولك  
 ضربت ضربا كثيرا ومثله \* قوله \* ( كقولك لمن قدم  
 خير مقدم ) اى قدمت قدوما خير مقدم لان الخطاب قرينة لتقدير  
 قدمت قال المولى الجامى فغير اسم تفضيل ومصدره باعتبار الموصوف

تأكیدی ان لم يكن  
 في مفهومه زيادة على  
 ما يفهم من الفعل نحو  
 ضربت ضربا وهو  
 لا يثنى ولا يجمع لعدم  
 دلالة على التعدد  
 الذى يستلزم به التثنية  
 والجمع فلا يقال جلست  
 جلوسين الا اذا قصد  
 التعدد ونوعى ان دل  
 على بعض انواعه  
 نحو جلست جلسة  
 بكسر الجيم وعددى  
 ان دل على عدد نحو  
 جلست جلسة بفتح  
 الجيم وهما يثنيان  
 ويجمعان وقد يكون  
 المفعول المطلق مغايرا  
 للفظ عامله اما بحسب  
 المادة نحو قدمت جلوسا  
 واما بحسب الباب نحو  
 انبت الله نباتا قد  
 يحذف عامله جوارا  
 كقولك لمن قدم خير  
 مقدم ووجوب اسماعا  
 نحو سقيا ورعا



مبنية لهيئة فاعله او مفعوله وعلى هذا القياس قوله **﴿﴾** (لصحة اطلاق  
 صيغة المفعول عليه اه) اى لصحة اطلاق صيغة المفعول اللغوى  
 على كل فرد من افراد من غير تقييد اه فلا يرد انه يصح اطلاق  
 المفعول الاصطلاحي الذى هو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند  
 اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا على كل واحد من الاربع  
 الباقية ايضا وانه ينتقض هذا بمثل ضربته تأنيبا وكرهت كراهتي  
 وفعلت الضرب والمث زيدا في ضربه فانه يصح اطلاق المفعول  
 على هذه الامور الاربع لغة واصطلاحا لار صحة ذلك الاطلاق  
 انما هو بالنسبة الى بعض افرادها وهو لا يقدح في عدم صحته بالنسبة  
 الى كل فرد من افرادها كما هو المقصود **﴿﴾** قوله **﴿﴾** (ليكون عاملة  
 بمعناه) يعنى ان المفعول المطلق اشد اتصالا بالعامل من حيث كون  
 معناه عين معنى عاملة او جزئيه بخلاف غير من المفاعيل الاربعة  
 فانه اى ذلك الغير من متعلقات الفاعل اى فاعل العامل ولاشك  
 ان ما هو اشد اتصالا بالعامل اشد استحقاقا بالتقديم وانما كان المفاعيل  
 الاربعة الباقية من متعلقات الفاعل لان المفعول به مما ينوب منابه  
 وكذا المفعول فيه والمفعول له قائم به سواء كان تحصيليا او حصوليا  
 مع انه يجوز ان ينوب عن الفاعل ايضا ان كان مجرورا والمفعول  
 معه لا يصاحب الا الفاعل على المذهب الاصح كما لا يخفى **﴿﴾** قوله **﴿﴾**  
 (اسم مفعوله فاعل فعل مذكور بمعناه) مذكور صفة فعل ومعناه  
 ظرف مستقر صفة ثانية له اى ملابس بمعنى ذلك الاسم بان يشتركا  
 في معنى مدلولهما امام مطابقة فيهما كضربى ضربا او نضمتا كذلك  
 كضربت ضربة او مختلفا كضربت ضربا او ضربى ضربة كما  
 ذكره في الامتحان وهذا التعريف ما ذكره ابن الحاجب في الكافية  
 فليطلب فوائد القبول من شروحها ولكن التعريف الذى ذكره  
 المص في الاظهارا ظهر وافيد وهو اسم مفعوله فاعل عامل مذكور

سمى به لصحة اطلاق  
 صيغة المفعول عليه  
 من غير تقييد به بالباء  
 اوفى اول اللام او مع  
 بخلاف المفاعيل الاربعة  
 الباقية لعدم صحة  
 اطلاق صيغة المفعول  
 عليها بلا تقييد بواحد  
 منها فيقال المفعول به  
 اوفيه اوله او معه  
 قد به لكون عاملة  
 بمعناه بخلاف غيره  
 فانه من متعلقات الفاعل  
 وهو اسم مفعوله فاعل  
 فعل مذكور بمعناه  
 وهو ثلاثة اقسام

قدمهما لكونهما اسمين كما قبلهما وحكمه كحكم المبتدأ لما مر في بحثه فتذكر (نحوما التكبر)  
بارفع اسم ما وقوله (لايقا) خبره (للعالم) لانه من اخلاق الشياطين حيث قال انا خير منه  
خلقتني من نار وخلقته من طين \* ٢٥٥ \* مثال لما (و) (لاحسد) بالتسوين (حلالا) له

لان الحسد حرام لما مر  
من الحديث وما فرغ  
من الاسم المرفوع  
شرع في الفعل المرفوع  
فقال (و) المرفوع  
(التاسع) من التسعة  
(الفعل المضارع  
الحالي عن النواصب  
والجـوازم) واما  
الداخل عليه فغصب  
او مجزوم كما مر وانما  
خص به لكونه مشابها  
باسم الفاعل لفظا  
ومعنى واستعمالا (نحو

يحب الله تعالى التواضع)  
وهو ضد التكبر لان  
التواضع من اخلاق  
الانبياء والاولياء  
العارفين ولما فرغ من  
المرفوعات شرع  
في المنصوبات فقال  
(واما المنصوب)  
وهو ما اشتمل على علم  
المفعولية (فثلاثة عشر)  
بالاستقراء وهو على

(قدمهما لكونهما اسمين اه) اي قدم المص اسم ما واسم لاعلى المضارع  
لنساء. بفتحها لما قبلها في كون كل منهما اسما فظهر ان تشية الضمير  
باعتبار كون اسم ما ولاثنين في الحقيقة لكن الاولى افرادة كما لا يخفى  
\* قوله \* (ما التكبر لا يلقا للعالم) قد عرفت فيما سبق تخصيص  
العالم بالذكر مع ان التكبر لا يلقى بمؤمن اصلا \* قوله \*  
(لانه من اخلاق الشياطين اه) اي لان التكبر الذي هو عبارة  
عن روية النفس اكبر من غيره من طبائع الشيطان واخلقه لانه  
خلق من النار والنار من شأنها الاستكبار وطلب الملوك طبعها كما اشار  
الى هذا النكتة بقوله حيث قال اه اي حيث قال الشيطان حين  
امر بالسجود لادم عليه السلام انا خير منه خلقتني من نار وخلقته  
من طين فاستكبر من ان يتخذ اذم وصلة في عبادة ربه او يعظمه  
او يتلقاه بالتحية وراى نفسه الخبيثة اكبر منه وامتنع عما امر به  
من السجود وبهذا يعرف ان الاولى ان يقول لانه من اخلاق  
الشيطان بالافراد \* قوله \* (ولاحسد حلالا) قيد بقوله له  
مع ان المص اطلق في الحسد اشارة الى انه ايضا مما يكثر وقوعه  
في العلماء لاسيما علماء هذا الزمان اصلهم الله الملك المنان \* قوله \*  
(واما الداخل عليه اه) فاعل اسم الفاعل مستتر تحته  
راجع الى النواصب والجوازم بتأويل المذكور اي واما المضارع  
الذي دخل عليه المذكور من النواصب والجوازم فغصب وب  
او مجزوم \* قوله \* (وانما خص به اه) اي وانما خص  
الرفع بالمضارع من بين الافعال لكونه مشابها اه والتفصيل  
في المطولات \* قوله \* (وهي خمسة مفاعيل) اي المنصوب  
الذي هو الاصل خمسة مفاعيل وانما جعل النصب في المفاعيل اصلا  
وفي غيرهما من السبعة المحققة بها تبعا لان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات  
وتعلق غيرها بالواسطة كان تعلق الحال به مثلا بواسطة انها

قسمين اسم وفعل فالاسم اثني عشر والفعل واحد والاسم اصل وهو خمسة مفاعيل ولحق به  
وهو سبعة (قدمها على الجرورات لكثرة استعمالها وبحثها) (الاول) منها (المفعول المطلق)



البكائن (لنفي حكم) (الجنس) وهو ما ﴿ ٢٥٤ ﴾ اسند الى اسمها وحكمه ايضا كحكم خبر المبتدأ

ولذا صار الرابط فيه ضميرا مع ان الجملة الاسمية اذا وقعت حالا  
فازربط الواو او الواو مع الضمير وذلك لان الواو لا يدخل بين  
المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما ولعل الشارح انما اتى بهذه  
الجملة اشارة الى فائدة التأكيديان المكسورة ﴿ قوله ﴾  
( لنفي حكم الجنس ) قد عرفت فيما سبق فائدة المضاف فالتكرار  
خروج عن طريق الانصاف ﴿ قوله ﴾ ( لانها من نواسخها )  
هكذا في النسخ التي عندنا والصواب لانها من نواسخها  
اي لان لا الكائنة لنفي الجنس من نواسخ المبتداء والخبر اولان  
باب ان ولا لنفي الجنس من نواسخها فتأنيث الضمير  
لكون باب ان عبارة عن الحروف الستة وعلى هذا التقدير  
يكون التعليل مشتركا بين هذا الحكم والحكم الذي ذكره  
في خبر باب ان من ان حكمه كحكم خبر المبتدأ ويكون تأخيرها الى  
هذا المقام لاجل هذا الاشتراك فلا يحمل على الاهمال ترك تعليل  
هذا الحكم هناك ويكون قوله ايضا ثم قوله كما ذكرنا انفا في خبر  
باب ان مطابقة مقتضى الحال كما لا يخفى على ارباب الكمال ﴿ قوله ﴾  
( وكثر حذفه لوعاما ) اي كثر حذف خبر لا اذا كان عاماما كوجود  
والحاصل لدلالة النفي عليه كافي لا اله الا الله اي لا اله موجود  
الا الله ﴿ قوله ﴾ ( ويجب في بني تميم ) اي يجب حذف خبر  
لا في لغة بني تميم ﴿ قوله ﴾ ( لان الرياء يبطل الاعمال ) المراد  
بابطال الاعمال احباط اجرها لان الاعمال لما وقعت وتقدمت لم يمكن  
ان يراد بابطالها نفسها بل المراد احباط اجرها وثوابها لان الاجر  
لم يحصل بعد فيصح ابطاله بالرياء ﴿ قوله ﴾ ( لقوله تعالى يا ايها  
الذين امنوا لا تبطلوا صدقاتكم الاية ) وجه الاستدلال ان الله تعالى  
شبهه ابطال الصدقات بالمن والاذى بابطال الانفاق بالرياء فعمل  
ان ابطال الاعمال بالرياء اشد من ابطاله بالمن والاذى ﴿ قوله ﴾

( قدمها )

كما ذكرناه انفا في خبر  
باب ان لانها من  
نواسخها لكن لا يتقدم  
على اسمها ولو كان  
ظرفا لانها اضعف  
عمل لانها عمل بالحل  
على ان كافر وكثر  
حذفه لوعاما ويجب  
في بني تميم اردل عليه  
قرينة قدمه لكون عاملا  
مشابها بما قبله ( نحو )  
لا عمل مرء مقبول )  
عند الله لان الرياء يبطل  
الاعمال كقوله تعالى \*  
يا ايها الذين آمنوا  
لا تبطلوا صدقاتكم  
بالمن والاذى كالذي  
ينفق ماله رياء الناس \*  
الاية ( والثامن )  
من التسعة ( اسم ما ولا )  
المشبهتين بليس ) في  
معنى النفي والدخول  
على المبتدأ والخبر  
ولهذا تعلمان عملها  
كافر وهو المسند اليه

بعد دخولها

ذكرها للاتصال يعني \* ٢٥٣ \* ان كان لكن ليت لعل وهو المسند بعد دخول

احد هذه الحروف  
قدمه ليكون عامله  
اصلا وعامل مابعد  
فرعاه كامر وحكمه  
كحكم خبر المبتدأ  
في كونه واحدا  
ومتعددا ومفردا  
وجملة ومذكورا  
ومحذوفا وغير ذلك  
لكن لا يجوز تقديمه  
على اسمه لئلا يلزم  
المساواة الفرع للاصل  
لكون عامله فرعاً للفعل  
في العمل كامر ولو قدم  
يلزم المساواة بينهما  
الا ان يكون ظرفاً  
فانه يجوز حينئذ تقديمه  
عليه لومعرفة كقوله  
تعالى \* ان اينا اياهم \*  
ويجب لونه كانه نحو ان  
في الدار رجلاً (نحو)  
حق في قولك ( ان  
البعث ) اي الحيوة  
بعيد الموت ( حق )  
لا ريب فيه ( والسابع )  
من التسعة ( خبر لا )

قوله تعالى ومن اياته يريكم البرق فانه عبارة من مجرد اثبات  
الارادة ومنه قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقد نقل عن  
سيبويه ان كلمة كان قد تدل على مجرد الوجود والتحقق \* قوله \*  
( ذكرها للاتصال ) يعني انه انما عبر عن الحروف المشبهة بباب  
ان لان كلمة ان المكسورة اصل في هذا الباب والاصل اولى بان  
يضاف اليه الباب فيعبر به عنه وعن باقيه \* قوله \* ( ليكون  
عامله اصلاً ) اي ليكون عامل خبر باب ان اصلاً لعامل  
مابعد اعني لانفي الجنس في بعض الاحيان وهو عند كوز عامله  
ان المكسورة لما مر ان لانفي الجنس انما تعمل لمشابقتها بان المكسورة  
في التأكيذ وملازمة الاسماء فهذا ظهر ان المراد بالاتصال هنا  
الاتصال بالنسبة الى مابعد وفي قوله ذكرها للاتصال الاتصال  
بالنسبة الى سائر الحروف المشبهة وان الاتصال الاولى علة لتخصيص  
ان بالذكر من بين الحروف المشبهة والاتصال الثانية علة لتقديم  
خبر باب ان على خبر لا وان هذا التعليل لا يتم مطلقاً لان عامل خبر  
باب ان ليس اصلاً لعامل خبر لا مطلقاً بل عند كونه ان المكسورة  
\* قوله \* ( لئلا يلزم مساواة الفرع اه ) يعني ان باب ان  
يعمل ليكون فرعاً للفعل كما سبق ولذا يعمل عنه الفرع الذي هو  
تقديم المنصوب على المرفوع فلو قدم مرفوعه على منصوبه  
يلزم مساوات الفرع للاصل في العمل \* قوله \* ( الا ان يكون  
ظرفاً اه ) اي لا يجوز تقديم خبره على اسمه في وقت من الاوقات  
الا وقت كونه ظرفاً فانه حينئذ قد يجوز التقديم وقد يجب فالجواز  
بمعنى الامكان الخاص بقرينة المقابلة للوجوب \* قوله \*  
( اي الحيوة بعد الموت ) كانه تفسير باللازم والا فالبعث بمعنى  
الاحياء الحيوة كما سبق تحقيقه في اول الكتاب \* قوله \*  
( لا ريب فيه ) هذه الجملة حالاً مؤكدة لمضمون جملة ان البعث حق



ومن ادعى النبوة فهو كاذب ومبتدع كما قال الله ﴿ ٢٥٢ ﴾ تعالى \* وخاتم النبيين \* ولما

فرغ من اصل المرفوعات  
شرع في لمحاتها فقال

(و) المرفوع (الخامس)

من التسعة (اسم كان

واخواته) اى اخوات

كان يعنى صار وما زال

وما دام وليس الخ وهو

في الاصل مبتدأ لان

الافعال الناقصة تدخل

على المبتدأ والخبر في

الاصل ويعمى مرفوعها

اسما ومنصوبها خبرها

له او امره كما مر الفاعل

في انه لا يكون الا اسما

او المأول به وفي عدم

جواز تقديمه على عامه

وفي عدم جواز حذفه

بل نائب خبر المصدر

الى غير ذلك مما ذكر

في بحث الفاعل قدمه

لمسكون عامه فعلا

ولكونه مشابها بالفاعل

بخلاف باب ان (نحو

كان الله) بالرفع اسم

كان (عليهما حكما)

دائما (و) المرفوع

فيحذف مع الجار للتخفيف واما في غيرها ففي الرفع لا يجوز اصلا  
وفي المنصوب والمجرور مما عصى بشرط أن يكون نصبه اذا كان  
منصوبا بفعل لفظا او بصفة محلا نحو زيدانا ضارب ومثال  
المجرور قوله تعالى ولمن صبر وغفران ذلك لمن عزم الامور اى منه  
قوله ﴿ (فهو كاذب ومبتدع) البدعة الحدث في الدين  
بعد الاكمال او ما استحدث بعد النبي عليه السلام من الاهواء والاعمال  
وفي المحيط ان كل بدعة تخالف دليلا يوجب العلم والعمل به فهي  
كفر وكل بدعة مخالفة دليلا يوجب العمل ظاهرا فهي ضلالة  
وليست بكفر والمبتدع من احداثها واعتقدها كان من الاعتقادات  
او عمل بها ان كانت من العمليات فالمبتدع بادعاء النبوة بعد  
النبي عليه السلام كافر قطعاً ﴿ قوله ﴿ (وهو في الاصل  
مبتدأ) اى اسم باب كان مبتدأ في الاصل وانما لم يعرفه مع  
انه سيذكر تعريف كل واحد من خبر باب ان وخبر لا واسم ما  
ولا لظهوره مما ذكره لانه قد علم في بحث المبتدأ كونه مستندا اليه  
فلما ذكر كونه مبتدأ في الاصل علم انه الاسم المستند اليه الداخلة  
عليه باب كان كما ذكره الشارح المدقق للاظهار ﴿ قوله ﴿  
(تدخل على المبتدأ والخبر في الاصل) لما انها وضعت لتعطى الخبر  
حكم معناه وذلك لا يحصل الا بالدخول عليهما ﴿ قوله ﴿  
(دائما) اشارة الى ان كان هنا الثبوت خبره لاسمه في الماضي دائما  
من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق لاثبوت له فيه  
منقطعاً كما في نحو كان زيد غنيا فافتقر وهو ظاهر من ان يذكر  
وجهه لكن فيه انه قد صرح المحققون بان التعبير بالكون الماضي  
في شأنه تعالى مبنى على تجريده عن الزمان وجعله اخباراً محضاً  
لتنزهه تعالى عن جريان الزمان عليه قالوا ومنه قوله  
تعالى وكان الله عليهما حكيماً فخل هذا التعبير بحمول على اسقاط  
المعنى الماضوى واثبات المعنى الاخبارى بطريق التجريد ونظيره

(قوله)

(السادس) من التسعة (خبر باب ان) بالكسر

\* والعموم المشتمل

على المبتدأ كقوله تعالى \* انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين \* اى اجره فالمحسنين عام لمن يتق ويصبر. ولام الجنس فى مثل نعم الرجل زيد على راي ووضوح الظاهر موضع الضمير نحووا حاقا ما للاحقة اى ماهى وكون الخبر مفسرا للمبتدأ كقوله تعالى \* قل هو الله احد \* ويجوز حذف العائد اذا كان ضميرا عند القرينة نحو البر الكريستين والسمن منوان بدرهم اى المكر منه والسمن منوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يشعر غيرهما فتأمل ( نحو محمد عليه السلام ) بازفع مبتدأ يعنى نبينا وسيدنا ومولانا ( خاتم الانبياء ) والمرسلين خبر المبتدأ يعنى آخرهم فلا يأتى نبى بعده ابدا

محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التى تضمنها الرابطة على ما ذكره المولى اللارى وقيد الحثية احتراز عن الجملة التى فى تأويل المفرد \* قوله \* ( والعموم المشتمل ) اى وقد يكون العائد فى الخبر عموما مشتملا على المبتدأ وغيره \* قوله \* ( على رأى ) اى على رأى من يجعل اللام فى الرجل للجنس اذ قد اختلف فيها فجعلها بعضهم للاستغراق بجعل الممدوح بمنزلة جميع افراد الرجل مبالغة وبعضهم للجنس بجعله بمنزلة الجنس مبالغة ايضا وبعضهم للعهد الذهبى بجعل الرجل بمعنى رجل مهم بحسب الوجود وهو المختار لما ان الابهام يناسب الكمال والتعظيم واما كون اللام فيه عائدا فقد قيل على الاولين لشموله للمبتدأ الذى هو المخصوص وغيره وعلى الثالث لمطابقته وبهذا التقدير ظهر لك انه لا وجه لجملة قسيما للعموم المشتمل على المبتدأ بعد ما جعل اللام فيه للجنس نعم يمكن ان يجعل قسيما اذا جعل اللام للعهد الا ان يقال المراد من الجنس الجنس فى ضمن المفرد المبهم فيؤول الى العهد الذهبى فتنبه \* قوله \* ( اى الكرمته ) والجار والمجرور المحذوف هنا صفة ان كان المبتدأ الثانى نكرة كما فى المثال الثانى وكذا ان كان معرفا بلام العهد الذهبى كما فى المثال الاول ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذى فى الخبر وح ينبغى ان يقدر مؤخرا لئلا يلزم تقدم الحال على العامل المعنوى والكراثنى عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة من والمن رطلان والطل اثنا عشر اوقية والاوقية اربعون درهما على ما فى القاموس \* قوله \* ( فتأمل اشارة ) الى ان ذلك الحذف ليس بشايع كما قام قرينة كما يستفاد من ظاهر ما ذكره لانه انما يكون قياسا اذا كان الضمير مجرورا بمن فى جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزءا من المبتدأ الاول لان جزئيته تشع بالضمير



وهو المجرد عن العوامل  
اللفظية المسند به غير  
الصفة المذكورة نحو  
قائم في قولك زيد قائم  
ويجوز تعدده لفظا  
بلا عاطف من غير تعدد  
المبتدأ لجواز اجتماع  
الأعراض الغير المنافية  
في محل واحد نحو  
زيد قائم ضاحك أكل  
ويجوز ايضا بالعطف  
ويكون الخبر جملة  
اسمية كانت او فعلية  
وان كان الأصل فيه  
ان يكون مفردا نحو  
زيد ابوه قائم اوقام  
فلا بد حينئذ من عائد  
يربطها الى المبتدأ  
لانها من حيث هي هي  
مستقلة تقتضي التعلق  
بقيلها فاذا قصد  
ان يجعل جزء من الكلام  
لابد مما يربطها الى الجزء  
الاول والعائد ضمير  
غائب وقد يكون اسم  
اشارة كقوله تعالى \*  
والذين كفروا وكذبوا  
بآياتنا واثم اصحاب النار

على لغة يتعاقبون فيكم الملائكة كما صرح به الشيخ الرضى  
﴿ قوله ﴾ ( واصلا بخلاف سائرهما ) اى بخلاف سائر المبتدأ  
والخبر من الممولات المذكورة بعدهما فانها فروع لهما فالمراد  
بسائرهما غير الفاعل ونائبه بقرينة المقام وانما اتى بضمير التثنية  
مع ان سبق العبارة يقتضى ان يقول بخلاف سائرهما اى سائر الخبر  
من تلك الممولات اشارة الى ان كون الخبر اصلا كما يصلح ان يكون  
وجها مستقلا لتقديمه على سائرهما يصلح ايضا ان يكون وجها للوجه  
الاول اى كونه مناسبا للمبتدأ فانتم هذا ﴿ قوله ﴾ ( وهو )  
المجرد عن العوامل اهـ هذا هو التعريف الذى ذكره ابن الحاجب  
في الكافية لكن اعترض عليه بدخول يقوم في نحو يقوم زيد  
فاجيب تارة بتقدير الاسم يجعل ضمير به راجعا الى المبتدأ اى  
المسند الى المبتدأ على ان يكون الباء بمعنى الى ويكون العود عنه  
الى الباء للمجرد دفع الالتباس بالمسند اليه وانت خير بانه لا مجال هنا  
للجواب الاول لعدم القرينة الى تقدير الاسم هنا اصلا بخلاف كلام  
ابن الحاجب فانه في صدد بيان اقسام الاسم فالمفعول هنا على  
الجواب الثانى وان اتجه عليه بانه يخرج النصف المذكورة حينئذ  
بقوله المسند به فيكون قوله غير الصفة المذكورة مستند كما ان يجوز  
ان يجعل ح تأكيذا من قبيل التصريح بما علم ضمنا ﴿ قوله ﴾  
( وان كان الاصل فيه اهـ ) اى الاولى للخبر ان يكون مفردا  
ليوافق المركبان وليكون اسرع قبولا للربط الذى هو المقصود منه  
﴿ قوله ﴾ ( لانها من حيث هي هي مستقلة اهـ ) يعنى  
ان الجملة من حيث هي جملة مستقلة فى الافادة لاشتمالها على الفائدة  
ومحلها فلا تقتضى الارتباط بغيرها اصلا فلو لم يكن فيها رابط عند  
قصد جعلها خبرا للمبتدأ لم يكن المبتدأ محلا للفائدة اصلا فلا يكون  
ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها رابط فانه وان لم يكن

الا ان يقال بان الظرف غير متعلق بـ يكون المذكور بل هو خبر  
لمبتداء محذوف والتقدير وقد يكون المبتداء واجبا ثابت اذا  
كان نكرة او بان كلمة قد هنا للتحقيق المجرد عن التقليل كما في قوله  
تعالى قد يعلم الله المعوقين وانما وجب تأخير في هذه الصورة لان  
الخبر بتقديمه مخصص للمبتداء النكرة فلو قدمت يلزم كون النكرة  
الصرفية مبتداء وقد تبين فساد **قوله** \* ( الصفة  
الواقعة بعد حرف النفي اه ) المراد من الصفة اللفظ الدال  
على ذات مبهم باعتبار معنى مقصود سواء كان مشتقا او غير مشتق  
كالتسوية والاسم المستعار نحو اسد انت والاولى اسد ط لفظ  
حرف فان تلك الصفة قد تقع بعد الاسم الدال على النفي ايضا نحو  
غير قائم الزيد ان فان المبتداء فيه في الحقيقة هو قائم انتقل  
اعرابه الى غير كما في باب الاستثناء والالغاء ثم يعرف المبتدأ به  
كالاختفى والمراد من الظاهر ما لا يكون مستكنا فيشمل الضمير المنفصل  
ايضا نحو اراغب انت **قوله** \* ( فهنا ثلاث صور ) اى في الصفة  
الواقعة بعد النفي او الاستفهام التى جاءت بعدها اسم ظاهر مسند اليه  
ثلاث صور وذلك لان تلك الصفة اما ان تكون مفردة او لا وعلى  
كل من التقديرين اما ان يكون المسند اليه بعدها ايضا مفردا او لا  
لكن القسم الثالث من هذه الاقسام الاربعة العقلية اعنى ان لا تكون  
الصفة مفردة ويكون المسند اليه بعدها مفردا ممتنع لعدم مطابقة  
الضمير لرجعه بقى ثلثة ولو بسط وعادل واحد من الثنية والجمع  
قسما على حدة لارتقى الاحتمالات الى تسعة وصار الممتنع منها  
اربعة كالاختفى **قوله** \* ( فتعين ح ان يكون اه ) اى  
بتعين ح كون الصفة مطابقة لما بعدها في غير المفردة فالتمثيل  
بالثنية لظهور قياس الجمع عليه ثم ان في هذا التعيين بحث ان يحتمل  
ايضا ان تكون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلالها ساد امسد الخبر

والثاني الصفة الواقعة  
بعد حرف النفي والاستفهام  
رافعة للظاهر نحو اقام  
زيد وما قام الزيد ان  
فهنا ثلاث صور  
احديها اقام ان الزيد ان  
فتعين حينئذ  
ان يكون الزيد ان مبتدأ  
وقام ان خيرا مقدا  
عليه وثانيها اقام  
الزيد ان فتعين حينئذ  
ان يكون الزيد ان فاعلا  
للصفة قائم مقاما الخبر  
وثالثها اقام زيد  
ويجوز فيه الامر ان  
اعنى كون الصفة  
مبتدأ وما بعدها فاعلالها  
ساد مسد الخبر وكون  
ما بعدها مبتدأ والصفة  
خبرا مقدا عليه  
( والرابع ) من البسطة  
( الخبر ) قدمه لكونه  
مناسبا للمبتدأ



وبالعرض فتم على كلا المذهبين اذ لا يجوز ان يراد من الخبر  
الافراد والذات اصلا لانه لو صح اراة ذاته لكان اما متغايرا  
الذات المبتداء فيمتنع الحمل واما متحدا معه فينتفي الافادة ولذا قالوا  
شرط الحمل في الحمل الموطاة ايجابا لاتحاد الخارجى بين المبتداء  
والخبر فيما صدق ليصح الحمل والغاير الذهني في المفهوم ليقيد الحمل  
وهنا كلام لا يسهه المقام \* قوله \* ( والافراد اشرف  
من المفهوم ) لان الافراد قد تكون من الموجودات الخارجية  
بخلاف المفهوم فالوجه الاول يثبت التقدم بالذات والثاني التقدم  
بالشرف \* قوله \* ( الاول الاسم او المأل اه ) وبيان  
فائدة قيود هذا التعريف وماله وما عليه اشهر من ان يكتب  
وابعد من ان يطلب معانه مما يتكفل به شروح الكافية والاظهار  
فيما علينا ان لا نشغل بغير اظهار الاسرار وكذا تعريف القسم  
الثاني \* قوله \* ( فلا بد من خبر ) الفاء تفرعية تفرع  
ما ذكر بعدها على ان تعريف لما فهم منه ان النوع الاول مسند  
اليه فانه يلزم منه ان يكون له خبر مسند يسند اليه بخلاف النوع  
الثاني فانه ليس بمسند اليه بل مسند فلا يحتاج الا الى المسند اليه  
وقد استغنى عنه بفعله \* قوله \* ( اذا تخصصت  
بوجه ما ) فيه اشارة الى ان وجوه التخصيص غير منحصرة كما هو  
الحق مع ان المحققين قد ذهبوا الى ان مدار صحة الاخبار عن النكرة  
على القاعدة لاعلى غيرها من التخصيصات والتخصيص تقليل  
الاشتراك فاذا قل اشتراك النكرة تقرب من المعرفة فيفيد الاخبار عنه  
بخلاف النكرة الصرفة اذ لا يفيد الاخبار عنها اصلا \* قوله \*  
( وقد يكون مؤخرا وجوبا اذا كان اه ) فيه بحث لانه  
يشعر بانه قد يجب تأخيرها اذا كان نكرة لافادة كلمة قد الداخلة  
على المضارع معنى التقليل وهو مع كونه فاسدا ينافي الوجوب

والافراد اشرف  
من المفهوم وهو على  
نوعين الاول الاسم  
او المأل به المجرد عن  
العوامل اللفظية مسندا  
اليه فلا بد له من خبر نحو  
زيد قائم \* وان تصوموا  
خير لكم \* والاصل  
فيه التعريف والتقديم  
وقد يكون نكرة اذا  
تخصصت بوجه ما كقوله  
تعالى \* ولعبدمؤمن  
خير من مشرك \* وقد  
يكون مؤخرا وجوبا اذا  
كان نكرة نحو في الدار  
رجل وجوز اذا كان  
معرفة نحو لك العلم

ففي التأنيت ايضا في الموضوعين حتى يتم التقريب فان المدعى عبارة  
عن افراد العامل وتذكيره والذي ذكره في مقام التعليل لا يثبت الا  
الاول وان اظهر من كلامه كون النائب مجموع الجار والمجرور  
لالمجرور وحده كما ذهب اليه البصريون هو المتبادر ايضا من كلام  
المص في الاظهار في هذا البحث وبحث حروف الجر وان حمله  
الشراح المدقق للاظهار هناك على المسامحة مع انه مما ذهب اليه  
ابن مالك ايضا في كتبه \* قوله \* ( لما مر في الفاعل ) وفيه  
النائب المذكور هو جار ومجرور لا يلتبس بالابتداء عند التقديم ولذا يجوز  
صاحب الكشف تقدمه عليه في قوله تعالى كان عنه مسئولا  
\* قوله \* ( لان المراد من المبتداء افراد ) اي في الاكثر وفي الجمل  
المتعارفة المستعملة في العلوم فلا يرد انه قد يراد من جانب المبتداء المفهوم  
كافي القضية الطبيعية مثل قولنا الانسان نوع وقد يراد من الخبر  
الافراد ونحو الانسان كل ناطق لان القضية التي لم يرد فيها من  
جانب الموضوع الافراد ومن جانب المحمول المفهوم غير  
متعارفة بل متعارفة عن الجادة سواء اريد بالعكس كافي المثال  
الثاني او اريد من كل من الجانبين الافراد نحو كل انسان  
كل ناطق مع ان القضية الطبيعية مما لا استعمال  
لها في العلوم بقي بحث وهو ان هذا الوجه انما يتم في مبتدأ القضية  
الشخصية لان الحكم فيها على الذات والفرد دون المفهوم اتفاقا  
كما ان الحكم في الطبيعية على المفهوم اتفاقا واما في مبتدأ القضية  
المحصورة والمهملة فانما يتم على مذهب المتأخرين القائلين بان  
الحكم فيهما على الافراد اولا وبالذات وعلى المفهوم ثانيا  
وبالعرض كما حققه المحقق السواني واما على مذهب المتقدمين  
القائلين بان الحكم فيهما على المفهوم من حيث يسرى الافراد مجعلا  
فلا والجواب ان المراد من المبتداء الافراد في الجملة ولو ثانيها

لما مر في الفاعل وفيه  
نقص - يل لا يليق في هذا  
الكتاب ( نحو ) النائب  
في قولك ( رحم ) بصيغة  
المفعول ( النائب ) نائب  
الفاعل ( رحم ) ( والثالث )  
من التسعة ( المبتدأ )  
قدمه على الخبر لان  
المبتدأ ذات والخبر حال  
من احوالها والذات  
مقدم على احوالها  
ولشرفه لان المراد  
من المبتدأ افراد ومن  
الخبر مفعول كما تقرر  
في محله



باعتبار معناه الحقيقي غير متصور لما سبق اول الكتاب  
من ان الرحمة في اللغة رقة القلب وهي لا تصور في ذاته تعالى  
فهو ههنا مجاز مرسل من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب  
والمسبب هنا اما المعفرة او العفو لما ان الرحمة الواقعة على النائب  
سبب لهما والمعفرة بمعنى ستر الذنوب والمعصية والعفو بمعنى المحو  
والطمس وازالة اثر الشيء بالكيفية يقال عفت الريح الدار اذا  
درستها ومحتها فاذا اريد من الرحمة معنى المعفرة لا يحتاج الى  
معونة الحذف اذ المعفرة النائب يكون بمعنى ستر ذنوبه ومعاصيه  
واذا اريد منها معنى العفو فلا بد في تصحيح المعنى من تقدير مضاف  
قبل النائب اي ذنوب النائب اذ عفو النائب يكون بمعنى محو  
وجوده واثره وهو معنى فاسد كما لا يخفى لا يقال قد صرح صاحب  
القاموس بان عفو الله عز وجل بمعنى ترك عقوبة المستحق يقال  
عفى الله عنه يعفوا عفووا وعفى له ذنبه وعن ذنبه اي صفح فما  
الحاجة الى معونة الحذف في ارادة المعنى الثاني لانا نقول المعنى  
الموضوع له للعفو ليس الا ما ذكرناه انفسا والاحتياج الى معونة  
الحذف مبني عليه واما ما صرح به صاحب القاموس فهو معنى  
متفرع عنه لا معنى موضوع له هذا \* قوله \* ( واطهر ) لعدم  
شموله المفعول الثاني لما اسند على مفعوله الاول اصلا بخلاف  
قولهم هذا \* قوله \* ( لشدته اتصاله بالفاعل ) لا شتر اكه  
في الاحكام فالوجه الاول مبني على قيامه مقام الفاعل وهذا  
على ذلك الاشتراك \* قوله \* ( لانه من حيث هو هواه ) يعني  
ان النائب الذي هو مجموع الجار والمجرور من حيث كونه عبارة  
عن ذلك المجموع لا يكون مثنى ولا مجموعا ولا مؤنثا فلا وجه لثنية  
العامل وجمعه وتأنيثه وان كان المجرور مضرا بخلاف الفاعل  
والنائب الذي ليس كذلك فيما قررنا ظهر ان الاولى عطف

واظهر قدمه على المبتدأ  
لثلايق الفصل بين النائب  
والمتنوب واشد اتصاله  
بالفاعل حتى سماه بعضهم  
فاعلا وهو ما نسب  
اليه الفعل التام المجهول  
او ما بمعناه ومن اسم  
المفعول نحو ضرب  
زيد وزيد مضروب  
علامه وقد يكون جار  
او مجرورا نحو مر زيد  
فيجب افراد عامله  
وتذكيره لانه من حيث  
هو ولا يكون مثنى ولا  
مجموعا فلا يكون عامله  
ايضا ثنية ولا جمعا  
ولا تقدم على عامله

من المرفوعات قسمها على حدة فقول من قال من تصدى لتحشية  
كلام ذلك المدقق بان تخصيص الشارح هذه التسمية بالمص  
من تأثير البرودة في قفاه ونزول التوازل على عينيه ولذا صار  
مغضوض البصر وعشوش البصيرة معكوس عليه ومعدود  
من بعض اوصافه بشهادة ما اشتهر من ان الكلام صفة المنكلم  
وبقوله المعلوم خرج النائب واعترض عليه بان ذكر المعلوم يغني  
عن التام للاستلزام واجاب عنه الشارح المدقق للاظهار بان  
دلالة الالتزام مهجورة في التعريفات انتهى يعني ان ذلك المعترض  
ان اراد من الاستلزام استلزام المعلوم التام بحسب الوجود في البين  
انه غير مفيد في التعريف لان المعبر في التعريفات كونها مساوية  
للمعرف بحسب المفهوم وان اراد الاستلزام بحسب المفهوم فهو  
ليس الا الدلالة الالتزامية وهي مهجورة في التعريفات عن  
درجة الاعتبار فن قال معترضا على ذلك المدقق كيف لا يتعجب  
مع ان السائل يعترض بالاستلزام والمجيب يجب بمهجورية الالتزام  
فبين الاستلزام والالتزام جبال القدس والشام فقرر ضل عن طريق  
فهم المال وبقي في قلل الجبال ﴿ قوله ﴾ ( لقوته ولا تباسه  
بالمبتداء ) يعني انه لو قدم على عامله لغات فاعليته والبتس بالمبتداء  
وانقلب الغرض لان غرض المتكلم في تقديم زيد على قام مثلا  
تعيين محل الفائدة وإيقاع المخاطب في انتظارها وفي تقديم قام على  
زيد تعيين الفائدة وإيقاعه في انتظار محلها ولا يخفى عليك ان عطف  
الالتباس على القطع بفوت الفاعلية حين التقدم قبيح وان  
تكرير اللام يدل على التهمة علنان مستقلتان مع ان الامر ليس  
كذلك الا ان يكون النسخة الصحيحة لقوته بالتعطين اي لقوة  
الفاعل لكونه عمدة فلا يعمل فيه ما آخر عنه فاعرف ﴿ قوله ﴾  
( اي غفر الله النائب واعفي اه ) اشارة الى ار اسناد رحم الى الله تعالى

لقوته ولا تباسه بالمبتداء  
( نحو ) لفظة الجلالة  
في قولك ( رحم الله )  
اي غفر الله تعالى  
( النائب ) او عفا الله  
تعالى ذنوب النائب  
المستغفر ( واثاني )  
من التسعة ( نائب  
الفاعل ) عدل عن قواهم  
مفعول ما لم يسم فاعله  
لكونه احضر



فان ابوه فيه فاعل مع انه ليس بجزء للجملة الفعلية وانما كان  
الجملة الفعلية اصل الجملة ليكون امتزاج احد الجزئين فيها بالآخر  
اشد واكثر فان النسبة الى فاعل معين معتبرة في وضع الفعل فيقتضي  
الارتباط به من اول الامر بخلاف المبتدأ \* قوله \* ( فان  
عامله امر معنوي ) فهو عديم معقول وعامل الفاعل موجود  
محسوس ولا شك ان الله اثنى اقوى من الاول وقوة المؤثر تقتضي  
قوة الاثر فالفاعل في الرفع اقوى من المبتدأ واعتراض على هذا  
الوجه بانه انما يستلزم اصالته الفاعل بالنسبة الى المبتدأ  
والمدعى اصالته بالنسبة الى جميع المرفوعات واجيب بانه لا نزاع  
في اصالته المبتدأ بالنسبة الى سائر المرفوعات غير النائب فاذا ثبت  
اصالته الفاعل بالنسبة اليه ثبتت اصالته بالنسبة اليها بلا شبهة واما اصالته  
بالنسبة الى النائب فعني عن البيان ولا يذهب عليك ان الوجه الاول ايضا  
لا يستلزم اصالته بالنسبة الى اسم باب كان لكن الامر سهل لمن هو  
اهل \* قوله \* ( فانه لا يحكم عليه بالاشتقاق ) وانما لم يقل  
لا يسند اليه الا المشتق لئلا يرد المصدر فانه قد يسند اليه ايضا مع  
انه غير مشتق كما اشار اليه الفاضل العصام \* قوله \* ( مانسب اليه  
الفعل اه ) عدل عن قولهم ما اسند اليه ليشمل فاعل مانسبته  
ليست تامة ايضا مثل زيد قائم ابوه شمولاً ظاهراً فان المتبادر من  
الاسناد النسبة التامة التي يصح السكوت عليها فبقوله مانسب اليه  
الفعل او مانسبته خرج المبتدأ لان ما اسند اليه ليس بفعل ولا بعينه  
وبقوله التام خرج ما اسند اليه الناقص لما قال الشارح المدقق  
اللاظهر ان من انه لا يسمى فاعلاً عنده بل اسماله انتهى يعني ان  
مرفوع الناقص لا يسمى فاعلاً عند المص بل اسما فلا يدخل عنده  
في تعريف الفاعل بخلاف غيره كابن الحاجب وصاحب المفصل  
فانه عندهما يسمى فاعلاً ايضا ولذا ادخلوه في تعريفه ولم يعدوه

فان عامله امر معنوي \*  
وقيل اصل المرفوعات  
المبتدأ لانه باق على  
ماهو الاصل في المسند  
اليه وهو التقديم بخلاف  
الفاعل ولانه يحكم عليه  
بكل جامد ومشتق فكان  
اقوى بخلاف الفاعل  
فانه لا يحكم عليه  
الا بالمشتق وهو اي  
الفاعل مانسب اليه  
الفعل الاصطلاحي  
التام المعلوم او ما  
بمعناه نحو ضرب زيد  
واقام الزيدان وهيهات  
زيد وفي الدار رجل  
وهو لا يهدف الانائب  
في غير المصدر كما مر  
ولا يتقدم على عامله

الشريف قدس سره ومن معه بناءً على ان الاصل في اللغة العربية دخولها على المقصور عايد فيجب التأويل فيما عداها وان ذهب العلامة التفتازاني الى عدم الاحتياج الى التأويل ايضا عند دخوله على المقصور في المشهور عنه بناءً على ان دخوله عليه ايضا اصل عنده \* قوله \* ( لان الجار خاصة له ) اى دخول الجارة خاصة للاسم فتى كان دخولها خاصة له يلزم ان يختص اثرها الذى هو الجر ايضا به فهذا من قبيل الاستدلال بالمؤثر على الاثر \* قوله \* ( اى بعض الفعل ) يعنى ان اللام في الفعل للعهد الذهبى يقرينة ان الجزم لا يعرض نفس حقيقة الفعل وما هيته حتى يجعل للنفس ولا يعرض ايضا على جميع افراده حتى يجعل للاستغراق ولا عهد ايضا حتى يجعل للعهد الخارجى تأمل \* قوله \* ( لان الجزم خاص بالفعل ) كانه من قبيل الاستدلال بالآثر على المؤثر لكن قد عرفت ما فيه فان قيل الموافق لما ذكره في اختصاص الجرور بالاسم ان يقول هنا لان الجازم خاصة له اى دخوله فلم عدل عنه هنا الى ما ترى قلنا لعدم صحته في بعض كلمات الجوازم ولذا جعلوا من خواص الفعل دخول لم يلام ولا امر ولاء النهى فقط من بين الجوازم \* قوله \* ( ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره ) هذا تعريف للخاصة على اصطلاح النحاة فلا يضر دخول الفصل فيه على اصطلاح المنطقيين فانه ناصة عند النحاة بلا شبهة فيكون من افراد المرفق فن قال تعريف الخاصة غير مانع لدخول انفصل فيه فيجب بان هذا تعريف بالاعم قصد به تمييز الخاصة عن بعض ماعداها كالجنس العرض العام فقط بخط خط العبدان وخط بين اصطلاحى نحو والميران \* قوله \* ( لانه جزء الجملة الفعلية التى اه ) لان الفاعل جزء الجملة الفعلية فى الاغلب فلا يرد نحو زيد قائم ابوه

لان الجارة خاصة له  
( ومجزوم ) بالجوازم  
( وهو مختص بالفعل )  
اى بعض الفعل وهو  
المضارع لان الجزم  
خاص بالفعل وخاصة  
الشيء ما يوجد فيه  
ولا يوجد في غيره  
( اما المرفوع ) اى  
المعمول المرفوع مطلقا  
( فتسعة ) بالاستقراء  
ثمانية منها اسماء اربعة  
اصول واربعة ملحقة  
بها وواحد منها الفعل  
المضارع ( الاول )  
من التسعة ( الفعل )  
قدمت على سائر المرفوعات  
لانه اصل المرفوعات  
عند الجمهور لانه جزء  
الجملة الفعلية التى هي  
اصل الجمل ولان عامله  
اقوى من عامل المبتدأ



موافقا للمتبوع في الاعراب نحو عمر وفي خرج ﴿ ٢٤٢ ﴾ زيد وعمر وله هذا فسر بقوله

( اى ) بفتح الهمزة  
وسكون الياء حرف  
يفسر به كل مبهم  
من المفرد والجملة عند  
الجمهور وحرف عطف  
عند الكسائي فيكون  
ما بعده من التوابيع على  
المذهبيين ويسمى ايضا  
اداة وصلة للفعل  
ومكلمة اياه ( اعرابه )  
اى اعراب التبعية  
( يكون مثل اعراب  
متبوعه ) رفعا ونصبها  
وجرا افضلية كانت  
او تقديرية نحو جاءنى  
زيد وعمر وفعمر  
تابع لزيد فى الضمة  
ورأيت زيدا وعمر  
وهو تابع لزيد فى النصب  
ومررت بزيد وعمر  
وهو تابع له فى الجر وقس  
على هذا ( الضرب  
الاول ) من المعمولين  
وهو معمول بالاصالة  
( اربعة انواع مرفوع  
ونصوب ) وهما

فى الصحاح لما حاجة الى الياء المصدرية فاشار الى دفعه بان تتبع  
كما يكون مسدرا بمعنى التباعة يكون بمعنى التسامع ويطابق على  
الواحد والجماعة كما قال الله تعالى انا كنا لكم تبعا وهو هنا بهذا  
المعنى فلذا احتيج الى الياء المصدرية ﴿ قوله ﴾ ( موافقا  
للمتبوع ) حال من الضمير المجرور فى اى حال كون ذلك الشيء موافقا  
فى الاعراب لمتبوعه وكانه زاد هذا القيد لخراج نحو المفعول  
به الذى عمل فيه اللازم بواسطة حرف الجر مثل ذهبت بزيد  
فانه يصدق عليه انه ما يكون فيه العامل مؤثرا بواسطة لكن  
لامتبوع له حتى يكون موافقا له فى الاعراب فيخرج بهذا القيد  
لكن فيه نظر لان التعريف يستلزم الدور بزيادة هذا القيد  
لاخذ المتبوع فيه فلا يفيد للمبتدى كتر يف صاحب اللب بانه  
ماتبع سابقه فى الاعراب وان كان مقيدا بالنسبة الى من عرف هذه  
التبعية بتتابع المواد ومثلا واحتجاج الى مجرد معرفة الاصطلاح  
فالاولى اسقاط هذا القيد واحالة اخراج مثل المفعول به المذكور  
الى قوله بواسطة لما اسلفناه من ان المراد بالواسطة فى التعريفين  
الواسطة فى العروض ومن البين انها متفقة فى تأثير الفعل  
اللازم فى المفعول به المذكور هذا ﴿ قوله ﴾ ( حرف  
يفسر به اه ) فهو عندهم حرف تفسير يذكر قبل المفسر كالى  
بكسر الهمزة وسكون الياء فانها حرف تذكر قبل القسم كما نقول  
اى والله ﴿ قوله ﴾ ( فيكون ما بعده من التوابيع اه ) اما على  
مذهب الكسائي واما على مذهب الجمهور الجهور فلان ما بعده عندهم  
اما عطف بيان او بدل مما قبله ﴿ قوله ﴾ ( اى مقصور بالاسم )  
اشارة الى ان لباء هنا داخل على المقصور عليه لما ان المراد ان الجر  
مقصور على الاسم لا يتجاوز الى فعل فلا حاجة الى تضمين  
الاختصاص للمعنى الامتياز كما يحتاج اليه فى عكسه عند المحقق

يشتملان الاسم والفعل ( ومجرور وهو مختص ) اى مقصور ( بالاسم ) ( الشريف )

في الثبوت التي هي اشيء الذي يكون علة لثبوت وصف الامر  
بغير ثبوت ذلك الوصف له فيكون هناك عروض واحد وعارض  
واحد بالذات والاعتبار كالعوارض القائمة بالممكنات بواسطة  
الواجب تعالى فالوصف هنا هو انشأ ثروته نقضي الاعراب علة  
لثبوته للمعمول بغير ثبوت ذلك انما ثله فهذا الواسطة موجودة  
في تأثر المعمول بالاصالة والمعمول بالتبعية جميعا وبالواسطة التي  
ذكرت في تعريف المعمول بالاصالة والمعمول بالتبعية الواسطة  
في العروض التي هي اشيء الذي يتصف بوصف ثم تبعية يتصف  
به امر اخر فهي بهذا المعنى غير موجودة في تأثر المعمول بالاصالة  
وهو ظاهر بخلاف المعمول بالتبعية فانه يتصف بالانثرت بتبعية  
متبوعه الذي يتصف به قبله بالحقيقة والاعتبار عندهم في العوارض  
التي يلحق الاشياء لذواتها عدم الواسطة في العروض ووجود  
الواسطة في الثبوت فيها لا يضر كونها عوارض لاحقة للاشياء  
لذواتها \* ولذلك يراد منها الواسطة في العروض متى اطلعت  
في كلامهم وعدم تعرض الشارح لبيانها في هذا المقام مبنى  
على ذلك الا ترى ان المص لما راها بواسطة في تعريف العامل  
الذي ذكره في الاظهار كما نقلناه انفا الواسطة في الثبوت على  
خلاف المتبادر منها بادر الى التنبيه عليها وبيان المراد منها  
عقب ذلك التعريف بقوله والمراد من الواسطة مقتضى الاعراب  
اه هذا فانه من سوانح الزمان قلما تجد من ينتبه له من فضلاء  
الدور ان اولنا رسالة مستقلة في تحقيق اقسام الواسطة فارجع  
اليها ان تيسر لك الوجدان في قوله ❖ ( وهو بمعنى التابع )  
اي اتبع هنا بمعنى التابع وهذا دفع لدخل مقدر وهو  
ان التابع مصدر كالنباذة بفتح اوله يقاتل القوم تبعاً وتباعدة  
من السباب الرابع اذا شئت خلفهم ازمروا بك فخصيت معهم

وهو بمعنى التابع  
ومشترك بين الواحد  
والجماعة وهو ما يكون  
العامل فيه مؤثراً بواسطة



والاعراب لما كان \* من قبيل الالف. اظلم يكن لهما وجود  
الافى اللفظ والمعمول لكونه معروضا للاعراب مقدم عليه وجوده  
بالذات اذ لا شك ان وجود المعروض سابق بالذات على وجود  
العارض تأمل جدا \* قوله \* ( فانه يدل على الصفات )  
من الغااية والمفعولية والاضافة فانهما معان خفية اقتضت  
نصب علامي هي الاعراب ليدل عليهما \* قوله \* ( وفي الاجمال )  
اي في شرح اجمال الابواب الثلاثة عند شرح قول المص  
هناك الباب الثاني في المعمول \* قوله \* ( لانه يعمل فيه  
بواسطة اولاه ) المقصود من التردد تسهيل الاستقراء  
وضبط اقسامه من الانتشار كما قد اسلفنا ان الحصر الاستقرائي  
قد يرد دبين النفي والاثبات في صورة الحصر العقلي لان الحصر  
هنا عقلي اذ قد اشار غير مرة ان الحصر في ذاته استقرائي  
\* قوله \* ( ما يكون فيه العامل مؤثرا من غير واسطة )  
اي شئ كان العامل مؤثرا فيه بغير واسطة فالمراد بما الشئ وكلمة  
من بمعنى الباء كقوله تعالى ينظرون من طرف خفي فالاولى ان  
يقول ما يكون العامل مؤثرا فيه بغير واسطة ويحتمل ان يراد بما  
المعمول اللغوي اي المتأثر فيكون من قبيل قتل قتيلا وعلى  
التقديرين فالمراد من العامل اصطلاحى والا لا تنقض التعريف  
منه كما لا يخفى قال قلت هذا التعريف لا يصدق على شئ من  
افراد المعرف اعنى المعمول بالاصالة اذ ما من معمول الا والعامل  
مؤثر فيه بواسطة مقتضى الاعراب كما صرح به المص في الاظهار  
وعرف العامل فيه بانه ما اوجب بواسطة كوز اخر الكلمة على  
وجه مخصوص من الاعراب فيقتض تعريف المعمول بالتبعية  
الذى سيدكره ايضا قلت المراد بالواسطة التى ذكرت في تعريف  
العامل وثبتت في تأثير كل عامل وتأثر كل معمول الواسطة

فانه يدل على الصفات  
وتعريفه افعلة  
واصطلاحا مر  
في الاجمال ( وهو )  
اي المعمول ( على  
ضربين ) اي على  
قسمين لانه يعمل فيه  
بواسطة اولاه والثاني  
معمول بالاصالة والاول  
بالتبعية ( معمول  
بالاصالة ) وهو ما يكون  
فيه العامل مؤثرا من غير  
واسطة نحو زيد  
في ضرب زيد ( ومعمول  
بالتبعية ) والياء  
مصدرية اي يكون تبعها

لانا نقول الاصل في الحروف ان لا تعمل والفعل وما في معناه حامل  
 بلا خلاف وقوله فافهم اشارة الى ان النزاع فيما زاد الشيخ من  
 السبعة والاربعة ينحصر من النزاع اللفظي اما في غير الواو  
 وحرف النداء فظاهر كما اشار اليه واما في الواو فلانه يمكن ان يكون  
 مراد الشيخ كونه حاملا مجازية لكونه واسطة لعمل العامل الحقيقي  
 كما عرفت واما في حروف النداء فظاهر ايضا على ما ذكره حيث ادخلها  
 المنص في تاسع انقياسي على انه يمكن ايضا ان يكون مراد الشيخ  
 كونها عوامل مجازية فيرجع الى مذهب سيبويه لانه ايضا قائل  
 بكون كل واحد منها عاملا مجازيا لدلالته على الفعل المحذوف  
 وافادته فائدته ﴿ قوله ﴾ ( اوفى بحصيل ادراكاتها )  
 ولقد اجري الله الحق على لسانه ههنا حيث انث الضمير  
 المجرور ليرجع الى الاحوال على عكس ما فعله فيما سبق غير مرة  
 كما نبهت عليه ﴿ قوله ﴾ ( لكونه مقدما حسا عليه ) اي  
 لكون المفعول مقدما على الاعراب من جهة الحسن حيث يحسن  
 المفعول اولاً ثم الاعراب وانما قيد التقدم بالحسن لان المفعول ليس  
 مقدما عليه لفظا لان الاعراب اخر حروفه واما مقارن له في التلفظ  
 وفيه انه ان اراد من الحس الادراك بالبصر فلا معنى له لان الاعراب  
 من حيث انه اعراب ليس من المبصرات في شيء بل هو شيء يظهر  
 في اللفظ او يقدر في اخره اوفى نفسه والمبصر في بعض المعربات  
 نقوش دالة عليه لا الاعراب نفسه فانه ليس من قبيل النقوش  
 قطعاً وان اراد الادراك الذهني الذي هو عبارة عن التصور فلا  
 نسلم تقدمه عليه لان تصور المفعول من حيث انه مفعول اي  
 مرفوع او منصوب او مجرور او مجزوم انما يكون بعد تصور  
 اعرابه وهو ظاهر ومع قطع النظر عن وصف العمومية غير مفيد  
 هنا فالاولى ان يقال لكونه مقدما عليه ذاتا وذلك لان المفعول

اوفى بحصيل ادراكاتها  
 \* قدمه على الاعراب  
 لكونه مقدما حسا  
 عليه اولدلالته على  
 الذات بخلاف الاعراب



ووجدت وزعت وخت وحسبت وطلنت ﴿ قوله ﴾ ( تسعة  
اسماء الافعال ) وقسمها الشيخ الى نوعين ناصب ورافع فالناصب  
منها ست كلمات وهن رويدو يله ودونك وعليك وهما وحيل  
والرافعة منها ثلث كلمات هي هات وشتان وسرعان ﴿ قوله ﴾  
( ادخلها في الاسم التام ) اى ادخل المص هذه الاربعة  
في الاسم المبهم التام فان كلها مبهم تام بالتووين تقديرا اما احد عشر  
الى تسعة عشر فظاهر واما كم فلانها اذا كانت استفهامية  
فهى بمنزلة عدد ممنون واذا كانت خبرية فهى بمنزلة عدد حذف  
عنه التووين كما ذكره ابو البقا واما كذا فلانها كانت في الاصل  
ذا دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم  
وانحلاص من ذا معنى الاشارة ومن الكاف معنى التشبيه واما كاي  
فلانها ايضا مركبة من كاف التشبيه وابن صارت بمعنى كم  
﴿ قوله ﴾ ( ادخلها في تاسع القياسى ) ولعله اختار ما ذهب  
اليه المبرد من ان العامل في المنادى حروف النداء اسدها مسد الفعل  
فكان الفعل المقدر عزل عن العمل وورثه ما التزم في موضعه والافهى  
ليست من معنى الفعل على المذهب الصحيح الذى ذهب اليه سيبويه  
من ان العامل في المنادى الفعل المقدر واصل يا زيدا دعوا زيدا  
فحذف الفعل حذف لازما لكثرة استعماله حتى تدخل في تاسع  
القياسى نعم يمكن ان تدخل فيه على ما ذهب اليه ابو على من ان  
حروف النداء اسماء افعال لكن وجه ح فصلها عنها ﴿ قوله ﴾  
( لكونها غير عاملة على الصحيح اه ) بل العامل في الاسم الواقع  
بعدها الفعل المتقدم او بمعناه بواسطة الواو بشهادة ان المفعول  
معه لا يبنى منصوبا الا عند تقدم الفعل او معناه ولو كان الواو  
بنفسه عاملا لما احتيج معه الى الفعل او معناه ليقال يجوز ان  
يكون وجود الفعل شرطا لعمل الواو فلا يعمل الا عند وجوده

تسعة اسماء الافعال  
ادخلها في تاسع القياسى  
وهو معنى الفعل  
واربعة منها اسماء  
احدها عشرة اذ اركبت  
مع احد الى تسعة  
وثانيها كم وثالثها  
كذا \* ورابعها كاي  
ادخلها في الاسم التام  
وهو ثامن القياسى وستة  
منها حروف خمسة  
حرف النداء ادخلها  
في تاسع القياسى وواحد  
الواو بمعنى مع اسقطها  
لكونها غير عاملة  
في الصحيح فافهم كذا  
حققه الفاضل في النتائج \*  
ولما فرغ من بيان  
العامل اراد ان يشرع  
في بيان المفعول فقال  
( الباب اثنى ) الذى  
وقع جرأ من الرسالة  
لقطبا او معنى كائن  
( في ) بيان احوال  
( المفعول )

وفيه ايضا نظروا للكسائي منهم \* ٢٣٧ \* جعل العامل في حروف اتين فتدبروا اختر

ماشئت (نحو رحم)  
بارفع اى يغفر (الله)  
فاعل ليرحم (التائب)  
مفعول له اى الزاجع  
عن الذنوب لمسامر  
من الحديث فمجموع  
ما ذكر في هذه الرسالة  
من العوامل على  
ما ذكرناه ستون واما  
مجموع ما ذكره الشيخ  
عبد القاهر ومن تبعه  
منها على ما ذكروا  
فائة فراد المصنف  
ونقص فاما الزيادة  
فسبعة خمسة في السماعي  
وهو اولا وكى ولعل  
من الحروف الجارة  
ولاننى الجنس واذا ما  
من الجوازم واثنان  
في القياسى اسم التفضيل  
ومعنى الفعل \* واما  
مانقص فسبعة واربعون  
في السماعي ثمانية  
وعشرون منها افعال اربعة  
افعال المدح والذم واربعة  
افعال المقاربة وثلاثة

اى واما حكم اكثر الكوفيين فالعامل اه وقوله فالعامل مبتداء  
مع خبره انذى هو تميز يده جملة في موضع الرفع ليكونه خبرا للمبتداء  
الاول ولما كان الجملة عين المبتداء لم يجمع الى عائد \* قوله \*  
( وفيه ايضا نظر وهو ) ما ذكره الفاضل العصام في شرح الكافية  
من ان التجرد عما ذكر حائل قبل التركيب كما في الاسم فلا بد من قيد  
يخرج غير المركب كما قيد تعرف العامل المعنوى للاسم بالتجرد  
عن العامل اللفظي بقولهم للاسند حتى يخرج تجرد غير المركب  
عن اتعرف \* قوله \* ( فتدبروا اختر ما شئت ) تدبرنا ثم اخترنا مذهب  
الكوفيين لان مذهب البصريين قد عرفت ما فيه من التكلفات ومذهب  
الكسائي مما لا يخفى بعده اذ فيه اعمل الحرف الضعيف بالعمل القوي الذي  
هو ارفع مع ما يلزمه في مثل تنزل الملائكة من اعمال العامل الضعيف  
مقدرا واما ما ورد على الكوفيين من انظر الذى اشار اليه فقد دفعه  
الفاضل العصام ايضا هناك فارجع اليه \* قوله \* ( خمسة  
في السماعي ) اى خمسة من هذه السبعة التي زادها المص كائنة  
في العوامل السماعية فحوز الابتداء بالنكرة لخصصها بالظرف  
المقدر وكذا في امثاله فلا تغفل \* قوله \* ( اربعة افعال  
المدح والذم ) اى افعال اشتهرت بهذا اللقب وهذه الاربعة  
نعم وبئس وساء وحيدا فان الشيخ عددها من السماعي \* قوله \*  
( واربعة افعال المقاربة ) وهى ما وضعت لدنو الخبر رجاء  
او حصولا او اخذا فيه واراد من الاربعة عسى وكاد وكرب  
واوشك \* قوله \* ( وثلاثة عشر افعال الناقصة ) وهى  
كان وصار وليس ومادام وما زال وما فئى وما برح وما انفك وابات  
واصبح وامسى واضنى وظل \* قوله \* ( وسبعة افعال  
القلوب ) التى هى الافعال الدالة على فعل قلبي داخله على  
المبتداء والخبر ناصبة اياهما على المفعولية وهى علمت ورأيت

عشر افعال الناقصة وسبعة افعال القلوب ادخل كلهما في اول القياسى وهو الفعل وثلاثة عشر

منها اثنان



( قلت لكونه اه ) يعنى ان المضارع لكونه مشابها للاسم فى الاصل  
 يقتضى الاعراب فاذا تأكد ذلك الاقتضاء بوقوعه موقع الاسم  
 يرفعه ذلك الوقوع لما سيحى بخلاف الماضى اذ ليس فيه  
 ما يقتضى الاعراب فى الاصل لكونه مبنى الاصل فلا يؤثر فيه ذلك  
 الوقوع اصلا ولا يكون معمولا الاذ وقع بعد ان المصدرية  
 او بعد الجازم اما شرطا او جزاء ﴿ قوله ﴾ ( وانما ارتفع  
 هو اه ) انما اتى بالضمير المنفصل تأكيد المكان الفصل بين  
 الضمير ومرجعه الذى هو المضارع بالسؤال والجواب ﴿ قوله ﴾  
 ( وهو الرفع ) اى اسبق \* اعراب الاسم واقواه هو الرفع  
 لكونه اعراب اسبق المعمولات واقواها لكونه اعراب العمدة  
 ذكره المحقق السلكوتى ﴿ قوله ﴾ ( وفيه سؤال وجواب ) اما  
 السؤال فهو ان المضارع يرتفع فى مواضع لابقع فيها موقع الاسم  
 كما فى الصلة وفى مثل سيقوم وسوق يقوم وفى خبر كاد وفى نحو يدخل  
 الزيد ان فلوا يرتفع بوقوعه موقع الاسم لما ارتفع فى هذه المواضع  
 واما الجواب فبان يقال عن الاول والاخير انه فيهما واقع موقعه  
 لانه يقال الذى ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه  
 وكذا داخلان الزيدان ويكفيها وقوعه موقع الاسم وان كان  
 الاعراب الذى مع تقديره امما غير الاعراب الذى مع تقديره فعلا  
 وعن الثانى بان الواقع موقعه هو سيقوم مع السين وصار السين  
 كالجزء وجعل سوف فى حكم السين لكونه بمعنىا وعن الثالث بان  
 الاصل فيه الاسم وعبد عنه لما يندوه من ان افعال المقاربة تدل  
 على القرب من الحال رجاء او جزاء او شرعا وهى تقتضى كون  
 اخبارها ما يبدل على الاستقبال والحال ويصلح لان يدخل عليه ما يدل  
 على الرجاء والاستقبال وذلك لا يكون الا مضارعا كذا ذكره  
 ﴿ قوله ﴾ ( واما اكثر الكوفيين اه ) فى الكلام خذف مضاف

قلت لكونه مبنى  
 الاصل فلا يكون معمولا  
 فى غير الموضعين  
 كما ذكره فى الاظهار  
 وانما ارتفع هو بذلك  
 الوقوع لانه حينئذ  
 يكون كالاسم فاعطى له  
 اسبق اعرابه واقواه  
 وهو الرفع وذلك  
 مذهب البصريين  
 وفيه سؤال وجواب  
 فليرجع الى المطولات  
 واما اكثر الكوفيين  
 فالعامل فيه هو تجريده  
 عن النواصب  
 والجازم

على الشيء المسند والمسند اليه حيث جعل اسناده الى شيء او اسناد  
 شيء اليه غاية للتجريد فلا يصدق التعريف على ذلك المعنى  
 القائم بالخبر لان حق الاسم المسند هناك ليس انتقد بل التأخر  
 نعم الاظهر ان يقال تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى  
 فاعله او ليسند الخبر اليه ثم ان قوله للاسناد يخرج الاسماء  
 المعدودة اذ ليس فيها تجريد الاسم للاسناد وقوله غير الزائدة  
 صفة للعوامل اللفظية وانما زاده لئلا يخرج عن التعريف معنى  
 الابتداء العامل في نحو قولنا بحسبك درهم \* قوله \* (ورجته  
 فينا) عطف على رسول الله واراد بذلك ان يجمع الرسالة مع الرحمة  
 اقتباسا من الآية الكريمة \* قوله \* (والمشدة) عطف على  
 النواصب او الجوازم اى الخالى عن النون المشدة للتأكيـد ايضا  
 فانها اذا اتصل بالمضارع يكون مبنيا وفيه انه لا وجه للتخصيص  
 بالمشدة فان المخففة التى للتأكيـد ونون جمع المؤنث ايضا كذلك  
 وان المضارع المتصل به احدى هذه النونات وان كان مبنيا الا انه  
 مرفوع محلا بالاعمال المعنوية ايضا مع ان بعضهم قد ذهب الى  
 كونه معربا تقديرا كالسبحي \* قوله \* (فالرافع هو وقوعه  
 بنفسه اه) اى رافع المضارع هو وقوعه بنفسه موقع الاسم ومعنى  
 وقوعه بنفسه ان يقع موقعه بغير ناصب ولا جازم فقوله لا بالناصب  
 والجازم \* تفسير لقوله بنفسه واشارة الى ان ذلك الوقوع انما  
 يكون اذا لم يدخل عليه ناصب وجازم واما اذا دخل عليه  
 احد هما فيمتنع ذلك الوقوع لعدم صحت دخول ناصب  
 الفعل وجازمه على الاسم \* قوله \* (على ما ذكرنا في الاظهار)  
 في اول السباب الثاني عند بيان الجمل التى لها محل من الاعراب  
 \* قوله \* (فان قيل اه) الاولى تأخير هذا السؤال مع  
 جوابه من قوله وانما ارتفع هو بذلك اه كالاينفى \* قوله \*

ورجته فينا كما قال الله  
 تعالى \* وما رسلناك  
 الا رحمة للعالمين  
 (والثاني) من الاثنين  
 (رافع الفعل) لا الاسم  
 (المضارع) الخالى  
 عن النواصب والجوازم  
 والمشددة احترز عن  
 الماضى فانه مبنى على  
 الفتح فالرافع هو  
 وقوعه بنفسه لا بالناصب  
 والجازم موقع الاسم  
 كوقوعه خبرا نحو  
 زيد يضرب او حالا  
 نحو جاءني زيد يضرب  
 عمرا او وصفا نحو  
 جاءني رجل يضرب  
 فيضرب واقع موقع  
 ضارب لان الاصل  
 في هذه المواقع المفرد  
 على ما ذكره في  
 الاظهر \* فان قيل  
 ان ذلك الوقوع يوجد  
 في الماضى ايضا فلم  
 لا يرفع



لانه لدخول الاسناد في مفهومه يقتضي المسند اليه والمسند اللذين يشبهان الفاعل فالاول في كونه مسند اليه والثاني في كونه جراً ثانياً والرافع بهما هو الابتداء وهو تجريد الاسم الصريح والمأول به عن العوامل اللفظية للاسناد غير الزائدة هذا عند البصريين واما عند غيرهم فالابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر وقيل احدهما عامل في الآخر وقيل الابتداء مع المبتدأ عامل في الخبر والاول اصح فلذلك اختار المصنف به (نحو محمد) عليه السلام مبتدأ يعني نبينا وسيدنا (رسول الله) خبره

وهي هنا من قبيل الثاني في قوله ﴿ ( لانه لدخول الاسناد في مفهومه ) ﴾ اي لان ما يعمل فيهما عمل الرفع يقتضي المسند اليه والمسند الذين يشبهان اه وذلك الاقتضاء ليكون الاسناد داخلاً في مفهومه كما يستفاد من تعريفه الاتي الذي هو تجريد الاسم اه فهذا تعميل لعمله ارفع فيهما لان قوله لانه لدخول الى ﴿ قوله ﴾ ( المسند بيان لعل مطلق العمل اذ لا بد في عمل العامل من اقتضائه لعمله ووصف المسند اليه والمسند بقوله الذين يشبهان اه بيان لعل الرفع ﴿ قوله ﴾ ( وهو تجريد الاسم اه ) اي معنى الابتداء الذي هو الرافع لهما والمراد من الاسم ليس ما يقابل الصفة فيشمل عامل القسم الثاني من المبتدأ ايضاً وقوله والمأول به ليشمل عامل نحو وان تصوموا خير لكم ولا يحتاج الى جعل الاسم اعم من الحقيقي والحكمي وقوله للاسناد اي لان يسند الى شيء وهو منحصراً في القسم الثاني من المبتدأ او لان يسند اليه شيء وهو منحصراً في القسم الاول منه فبهذا ظهر ان معنى الابتداء المعروف بهذا التعريف لا يقوم الا بالابتداء وتوهم ان العامل في الخبر تجريد الاسم للاسناد الى شيء وهو قائم به مسمى بالابتداء فاسد لا ينبغي ان يسمعه الاذان وان غفل عنه كثير من علماء الزمان فان قلت فما العامل في الخبر على ما قررت قلت هذا المعنى الذي يقوم بالمبتداء ويعمل فيه بعينه عامل في الخبر ايضاً وان لم يعم به لمناسبته انه مفضى لكل واحد من المبتداء والخبر فعمله في المبتداء بمناسبتي القيام به والاقتضاء له وفي الخبر بمجرد مناسبته الاقتضاء فان قلت فينتقص تعريف الابتداء الذي ذكره الشارح على ما ذكرته بالمعنى الذي قام بالخبر اعني تجريد الاسم للاسناد الى شيء مع انك قد نفيت كونه معنى الابتداء قلت قولنا تجريد الاسم للاسناد اي للاسناد اليه ولاسناده الى شيء يشعر بتقديم ذلك الاسم

بكل ثان باعراب سابقة وليكون هذا الاشكال مماليص له بغير عقده  
التكلف الحلال قال الدماميني لاجواب له لكن اجاب عنه الفاضل  
الاربي بما مفصله ان ارفع لهذه التوايع حرف انشا لكونه مشابها  
للعامل ارفع في كون اثر كل منهما رفعاً الى ضمة وكون ذلك ارفع  
عارضاً لما انه يحدث في المنادى والمرفوع بعروض حرف النداء  
والرفع ويزول بزوالهما مطرداً فلشابهة الاثرين في العروض  
والاثرات تحققت المشابهة بين المؤثرين فصار المنادى المبني  
مشابها للمعرب فجاز حمل تابعه على افعله تشبيهاً لتابعه بتابع المعرب  
المحقق رعاية لشبه المعرب وجاز حمله على محله رعاية لبنائه واندفع  
الاشكال المذكور لكون هذه التوايع حالة الرفع تابعة له من حيث  
كونه مشابها للمعرب كذا قرره السالكوتي وقال المص في الامتحان  
الاشبه ان هذا الرفع مثل الجر الجوارى والاتباع ليس باعراب  
ولابناء والتسمية برفع والجر مجاز انتهى لمختصاً بقي كلامه وهوان  
مقتضى هذا الدليل كما ترى ان يكون عامل المعطوف ايضاً عاملاً  
معنواً عند الاخفش ولم ار من نبه عليه فافهم ﴿ قوله ﴾ ( بل  
معنى يعرف بالقلب ) اى بل هو معنى يعرف بالقلب فقوله معنى  
خير مبتداء مخدوف وكلمة بل حرف ابتداء لامعة لان العاطفة  
يتلوها المفرد قال قيل معنى كلمة بل على ما قرره هو الاضراب  
الذى هو صرف الحكم عما قبله اما بطريق الابطال واما بجعله  
في حكم المسكوت عنه وهو بكلا وجهيه لا يمكن ان يعتبر في هذا  
المقام كما لا يخفى فما معناها ههنا قلت كلمة بل اذا وقع بعدها جملة كما  
ههنا يكون معنى الاضراب المفهوم منها معتبراً على قسمين احدهما  
الابطال لما قبلها كما في قوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه  
بل عباد مكرمون وثانيهما الانتقـال من غرض الى اخرهم  
من الاول من غير قصد الى اهدار الاول او جعله في حكم المسكوت عنه

بل معنى يعرف بالقلب  
(الاول) منها (رافع)  
المبتدأ والخبر اى ما يعمل  
فيهما عمل الرفع



مأخذ المشال الذي ذكره المص وهو حديث الشريف  
 ﴿ قوله ﴾ ( اى المعبود ) لمن فيها بيان الحاصل المعنى لثلاث  
 يتوهم اثبات المكان له تعالى تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا والا  
 فالقدير وهو المعبود فيها ﴿ قوله ﴾ ( هذا زيد يوم الجمعة  
 اه ) فالمعنى اشير الى زيد يوم الجمعة امام الامير حال كونه  
 جالسا ﴿ قوله ﴾ ( فى العوامل المعنوية ) انى بضيفة  
 الجمع مع ان العامل اثنان على ما اختاره المص اما قصد المشاكلة  
 بالعوامل المفضية مع ان اقل الجمع اثنان عند بعضهم ولعد  
 رافع المبتدأ والخبر اثنين باعتبارهما متعلقين ﴿ قوله ﴾ ( ودليله  
 اختلاف الحركتين اعرابا و بناء فى مثل يازيد العقل ) اى عند رفع  
 التابع جملا على لفظ المنادى والمراد من مثل يازيد العاقل التوابع  
 المفردة للمنادى المبني على ما يرفع به من التأكيذ والصفة وعطف  
 البيان والمعطوف المعرف باللام لانها يجوز ان تنصب جملا على  
 محل المنادى كما هو الظاهر وان ترفع جملا على لفظه بناء على  
 ان بناءه عرضى فيشبهه العرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه  
 وتلخيص الدليل انه لو اتحد حامل المتبوع والتابع لاتحد  
 حركتهما مع ان حركات هذه التوابع فى صورة الرفع تخالف  
 حركة المتبوع الذى هو المنادى المبني على ما يرفع به لان حركاتها  
 اعرابية وحركته بنائية فعلم من هذا ان للتوابع عاملا غير حامل  
 المتبوع ولم نجد في اللفظ فتحكما بكونه معنويا اعلم ان هذا مما  
 استشكله الفضلاء واستصعبه العلماء لان جريان هذين الوجهين  
 من الاعراب فى هذه التوابع مما اتفق عليه النحاة قاطبة مع انه يرد  
 على صورة الرفع كما ترى انه يخالف ما ذهبوا اليه من ان العامل  
 فى التابع هو العامل فى المتبوع ويخالف ايضا ما صرحوا به من  
 ان التوابع وضعت تابعة للعرب فى اعرابه ولذا عرفوا التوابع

( بكل )

اى المعبود لمن فيها \*  
 ومنه اسم الاشارة نحو  
 هذا زيد يوم الجمعة  
 امام الامير جالسا  
 وغيرها ولم يذكرها  
 المنصف رحمه الله  
 تعالى لقلة استعمالها  
 ومن اراد ان يطالع  
 فليرجع الى المطولات  
 ولما فرغ من العوامل  
 اللفظية السماعية  
 وانقياسية اراد ان  
 يشرع فى العوامل  
 المعنوية فقال ( و )  
 العامل ( المعنوى )  
 الذى وقع قسيما للفظي  
 ( اثنان ) خلافا  
 للاختلاف فانه يجعله  
 ثمة ثالثا لها عامل الصفة  
 والتأكيذ وعطف  
 البيان ودليله اختلاف  
 الحركتين اعرابا  
 و بناء فى مثل يازيد  
 العاقل والجملة عطف  
 على قوله فاللفظي على  
 قسمين وهو ما لا يكون  
 لسان فيه حظ

ما يشمل الكل ايضا \* قوله \* (او التضمني) اي الحدث \* قوله \*  
 ( وهو ما كان بمعنى الامر او الماضي ) الضمير يرجع الى اسم الفعل  
 الال عليه اسماء الافعال وانما لم يقل هي حتى يرجع الى اسماء  
 الافعال لما ان التعريف للماهية دون الافراد واصافة المعنى الى  
 الامر والماضي امالامية كما هو المختار اي ما كان بمعنى وضعه الامر  
 او الماضي بناء على ان اسماء الافعال انما وضعت لمعنى الامر  
 او الماضي لان لفظيهما وامايانية اي بمعنى هو الامر او الماضي لما ان  
 بعضهم جعلها بمعنى الفاظ الفعل لكن كلام الشارح انما ينطبق  
 على الاول حيث قال ويعمل عمل دان مسماه اي يعمل اسم الفعل  
 عمل الامر او الماضي الذين يدلان على المعنى الذي يدل عليه اسم  
 الفعل اذلا احتياج الى زيادة لفظ دال على الثاني ثم انه انما قدم  
 الامر على الماضي مع ان المناسب لما ذكره المص من المثالين ان يقدم  
 الماضي لكثرة ما هو بمعنى الامر واما المص فهو انما قدم مثال ما هو  
 بمعنى الماضي ليكون الامر فرع الماضي فكل وجهة \* قوله \*  
 ( من نحو رويد زيدا هـ ) التي بالامثلة التي ذكرها ما هو بمعنى  
 الامر اشارة الى ما ذكرنا من كثرة ما هو بمعنى الامر والامثلة التي  
 ذكرها مع مثال المص تشير الى تعدد انواع اسماء الافعال فاستخرج  
 \* قوله \* ( وهو ما كان متعلق الجار فيه هـ ) والمراد من الجار  
 اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فالاولى ان يقول ما كان متعلقه محذوفا  
 هـ وقوله محذوفا خبر كان وفعلا حال من متعلق ومضمنا على صيغة  
 اسم المفعول صفة لفعلا والمراد من التضمن ان يكون معنى ذلك  
 الفعل متفهما من الظرف عرفا وفيه اشارة الى وجه تسميته ظرفا  
 مستقرا لان ذلك التضمن انما يحصل باستقرار معنى العامل فيه واذا  
 استقر معناه فيه ينقل عمله واعرابه وضميره اليه فيستقر كل واحد  
 منها فيه ايضا فلذا يسمى ظرفا مستقرا \* قوله \* ( هذا مسلك

وهو ما كان بمعنى الامر  
 او الماضي ويعمل عمل  
 دال مسماه اشارة الى  
 الثاني بقوله ( نحو  
 هي هـ ) اي بعد  
 ( المذهب ) فاعل هي هـ  
 ( من الله تعالى ) اي  
 من رجة الله ومفقرته  
 من حيث انه مذهب  
 والى الاول وهو ما كان  
 بمعنى الامر بقوله ( و )  
 نحو ( تراك ذنبا ) اي  
 اتركه وغيره من نحو  
 رويد زيدا اي امهله  
 وهات شيئا اي اعطيه  
 وهلم زيدا اي احضره  
 وحيل الثريد اي ابته  
 ونحوها ومنه الظرف  
 المستقر وهو ما كان  
 متعلق الجار محذوفا  
 فعلا ما مضمنا في الجار  
 والمجرور هذا مسلك  
 الجمهور \*



عشرون الى تسعين واما نون الجمع فالتيميز الواقع بعد ماتم به  
لا يكون التيميزا عن نسبة في شبه جملة ﴿ قوله ﴾ (ممول  
الاسم المبهمة التام اه) الذي هو التيميز ﴿ قوله ﴾ (فتظن)  
لعل وجهه ان ظاهر التعليل بقوله لضعفه في العمل اه) يشعر  
بان عامل التيميز اذا كان قويا في العمل كالفعل وشبهه كما اذا  
كان تميزا عن ذات مقدرة في نسبة جملة او ماشبهها يجوز تقديمه  
على عامله كما ذهب اليه المبرد والمازني مع ان الاصح عدم الجواز  
في هذه الصورة ايضا لان يقال ان الجواز تقدمه في هذه الصورة  
مانما اخر وهو كون التميز من حيث المعنى فاعلا اما تحقيا  
او تاويلا كما فعله المولى الجامى قدس سره ﴿ قوله ﴾ (ولما كان  
الظاهر من اضافة اه) بناء على ان اضافة المعنى الى الفعل لامية وهي  
انما تكون حقيقة اذا كان المضاف مضافا الى ماهوله وحقه ان ينسب  
اليه كاضافة الغلام الى مالك في قولك غلام زيد ولذا قالوا  
بكونها مجازية فيما اضيف الى غير ماهوله للملازمة ولا شك ان المعنى  
ههنا انما يكون مضافا الى ماهوله اذا اريد بالفعل الذي اضيف  
اليه الفعل الدال عليه ﴿ قوله ﴾ (وهو ليس بمراد ههنا)  
لانه من قبيل المعاني والمراد ههنا ماهو من قبيل الالفاظ بشهادة  
ان البحث في العوامل اللفظية القياسية ﴿ قوله ﴾ (بانه مجاز  
تسميته اه) يعني اطلاق معنى الفعل على اللفظ الذي يدل  
عليه من قبيل المجاز المرسل بذكر المدلول واردة الدال ليكنه صار  
في السنة النحاة من قبيل الحقيقة العرفية التي لا تحتاج الى قرينة  
مانعة عن ارادة الموضوع له ﴿ قوله ﴾ (غير مشتق ولا مشتق  
منه) فبهذا القيد يخرج عن معنى الفعل اسم الفاعل واسم  
المفعول والمصدر وامثالها كما هو اصطلاح بعضهم وانما اخذاره  
الشارح بقرينة جعل المص معنى الفعل قسما لكل منها وقد يراد به

ولا يتقدم معمول الاسم  
المبهمة انتام عليه  
لضعفه في العمل لكونه  
جامدا فتظن (نحو  
الزاويح عشرون  
ركعة) فركعة تميز  
من عشرون وهو  
شبه الجمع (والناسخ)  
من التسعة (معنى  
الفعل) ولما كان الظاهر  
من اضافة المعنى الى  
الفعل كونه مفهوما  
منه ومدلوله وهو  
ليس بمراد ههنا اظهر  
المراد بانه مجاز تسمية  
للدال باسم المدلول  
ثم صار حقيقة عرفية  
بحيث لا يحتاج الى  
القرينة بقوله (اي كل  
لفظ) غير مشتق ولا  
مشتق منه (يفهم)  
صفة للفظ (منه) اي  
من اللفظ (معنى الفعل)  
الاصطلاحي اي معناه  
المطابق كما في اسماء  
الافعال او التضمني كما  
في السائر ومن معنى  
الفعل اسماء الافعال

بالتراخي كليث واسد او لا كانسان وناطق وان لا يكون اخص منه مطلقا كاحد اليوم فلاضافة  
على ضربين معنوية ولفظية ﴿ ٢٢٥ ﴾ والمعنوية ما لا يكون المضاف فيها صفة مضافة

الى معمولها اعني فاعلها  
او مفعولها سواء لم يكن  
صفة اصلا نحو غلام  
زيد او كان صفة  
مضافة الى غير معمولها  
نحو مصارع مصر  
وكريم البلد فهي اما  
بمعنى اللام وهو ما لا  
يكون المضاف اليه  
جنس المضاف وظهر فيه  
سواء كان مابينه نحو  
غلام زيد ودار عمروا  
واخص منه مطلقا كيوم  
الاحد واعم منه من  
وجه ولم يكن اصله  
كقولهم فضة خاتمك  
خير من فضة خاتمي  
واما بمعنى من هو ما يكون  
فيه بين المضاف  
والمضاف اليه عموم  
وخصوص من وجه  
ويكون المضاف اليه  
اصلا له نحو خاتم فضة  
فانها تكون خاتما وغيره  
كانه تكون منها ومن  
غيرها واما بمعنى في  
وهو ما يكون فيه المضاف

لا يجوز اضافتها وقوله وهو نون التثنية و لجمع اي وما يقوم  
مقام التثنية نون التثنية اه ﴿ قوله ﴾ ( بالتراخي اه )  
يعني ان المساوات هنا مستعملة في معنى المساواة التي هي اعم  
من ان تكون بطريق التراخي او لا لان الترادف هو ان يكون  
اللفظان المتغايران متغايري المفهوم مع صدق كل واحد منهما  
على ما صدق عليه الاخر والمساوات بمعناها المشهورة ان يكون  
اللفظان المتغايران متغايري المفهوم مع صدق كل واحد منهما ايضا على  
ما صدق عليه الاخر والمساواة اعم منهما ﴿ قوله ﴾ ( اعني  
فاعلها او مفعولها ) تفسر المفعول ولا يخرج عن المعنوية بالاضافة  
لوجود شرط عملها كما ذكره الشارح المدقق للاظهار ﴿ قوله ﴾  
( نحو مصارع مصر وكريم البلد ) اي اذا لم يعتمد  
او كانا بمعنى الماضي او الاستمرار فلا يردان المضمر مفعول فيه للمصارع  
وكذا البلد مفعول فيه لكريم ﴿ قوله ﴾ ( ولم يكن اصله ) اي  
لم يكن المضاف اليه جنسا واصلا للمضاف كما في المثال المذكور  
فان الخاتم ليس اصلا للفضة بل بالعكس ﴿ قوله ﴾ ( فان  
تكون خاتما اه ) تعليل للدعوى المقدرة التي تضمنها التمثيل  
بخاتم فضة على وجه يتضمن بيان النسبة بين الخاتم والفضة مع  
الاشارة الى كون الفضة اصلا للخاتم يعني ان بين الخاتم والفضة  
عموما وخصوصا من وجه فان الفضة قد تكون خاتما فيجتمعان  
وقد تكون غيره من الالات ونحوها فيفترقان وكذلك الخاتم  
قد يكون من النحاس والحديد ومثل ذلك فيفترقان ايضا  
﴿ قوله ﴾ ( وهو قليل ) اي كون الاضافة بمعنى في قليل  
في استعمال الاتهم ولذا ردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام  
ومنهم المص ﴿ قوله ﴾ ( وتخصيصه اه ) اي وتفيد  
الاضافة المعنوية تخصيصا للمضاف اذا كان المضاف اليه نكرة

يه ظرف المضاف وهو قليل فهو ضرب اليوم وتفيد ( ٢٩ ) المعنوية تعريفا  
ضاف اذا كان المضاف اليه معرفة نحو غلامك وتخصيصه اذا كان نكرة نحو غلام رجل



فظاهر من تعريفه واما استلزام الرضا فلانه ترك الاعتراض وهو موجب في الجملة لهذا القرب والايصال فيستعار المحبة للرضا ثم يستعار بتبعيتها لفظيها ليرضى واما بطريق المجاز المرسل بذكر الملزوم واردة اللازم كما هو الاظهر فان المحبة تستلزم الرضى  
 ﴿ قوله ﴾ ( ويحذف فاعله بلانائب ) لما اسلفناه من ان النسبة الى فاعل ماغيره أخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه بخلاف غيره من الفعل والصفة كما عرفت ﴿ قوله ﴾ ( او محمول على ما بتقديره ) لكونه فرعه عطف على الظرف المستقر المرفوع محلا لكونه خبرا لان اعني قوله بتقدير والضمير الاول يرجع الى حرف الجر والثاني الى الاسم المضاف المحمول والثالث الى ما الذي هو عبارة عن الاسم المضاف ايضا واللام في لكون متعلق بمحمول يعني ان الاسم المضاف انما يعمل الجبر لكونه ملابسا بتقدير حرف الجر او محمولا على الاسم المضاف الذي هو ملاس بتقديره لكونه فرعا لذلك الاسم المضاف وخلصته ما ذكره الشيخ الرضى من ان عمل المضاف الجبر في الاضافة اللفظية لمساهاته المضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين والالتصاف لاجل الاضافة ومما يجب ان يعلم ان هذا الكلام مبني على ما اشتهر بينهم من ان الاضافة المعنوية بتقدير حرف الجبر بخلاف اللفظية لانها ليست بتقديره ومنهم من جعلها ايضا كما يشعر به ايضا ظاهر كلام ابن الحاجب وذهب بعضهم الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مطلقا ولا نيته ﴿ قوله ﴾ ( اسماء مجردة عن تنوينه اه ) اي عن تنوين الاسم حقيقة كما في غلام زيد او مفروضا بمعنى انه لو وجد فيه تنوين لجرد عنه لاجل الاضافة كما في حواج بيت الله وقوله لاجل الاضافة امامة متعلق بكونه او مجرد او احتراز عن تجرد ذي اللام عن التنوين لان تجرده عنه ليس لاجل الاضافة بل قبلها

( فلا يجوز )

يحذف فاعله بلانائب بخلاف غيره ولا يتقدم معموله عليه ولو ظرفا عند الجمهور ومخار المصنف والرضي واليهضاوى تقديمه ان كان ظرفا ( والمايع ) من النسبة ( الاسم المضاف ) قدمه على الاسم التام لكونه موقوفا عليه في الجملة لان تمامه قد يكون بالاضافة ( فهو ) اي اسم المضاف ( يعمل الجبر ) سواء كان بالكسر او بالفتح او بالياء وانما يعمل الجبر لانه اما بتقدير حرف الجر كما في المعنوية او محمول على ما بتقديره لكونه فرعه كما في اللفظية ويشترط في عمله ان يكون المضاف اسما مجردا عن تنوينه وما يقوم مقامه لاجل الاضافة وهو نون التثنية والجمع وان لا يكون مساويا للمضاف اليه في العموم والخصوص

مفعولا مطلقا عدديا ولا نوعيا ولا تأكيديا بقرينة قوله سواء كان فعلها مذكورا اهـ اي فعل هذه الثلاثة التي هي العدد والنوع وائتاء كيد فبئول هذا الى ما ذكره بقوله وهذا العمل مشروط بان لا يكون المصدر مفعولا مطلقا اهـ ولا فرق بينهما الا بالاجمال والتفصيل وبانه يجوز هناك ان يكون العمل اذا كان الفعل لازم الحذف للمصدر وان يكون للفعل وهنا لم يجوز له الا للمصدر لقيامه مقام الفعل كما اشار اليه بقوله وان كان المحذوف منسيا اهـ اذا المراد من كون المحذوف منسيا ان يكون لازم الحذف كما ان المراد من كونه منويا ان لا يكون كذلك ولغله مبني على مذهب سيبويه من عدم تجويز عمل الفعل المحذوف في هذه الصورة كما ان مذهب السيرافي في عكسه لكن بقي فيه بحث وهو ان المفهوم من كلامهم ان المصدر اذا كان محدودا بالتاء سواء كانت للعدد والنوع لا يعمل اصلا سواء كان مفعولا مطلقا او لا وسواء حذف فعله عند كونه مفعولا مطلقا حذف لازما او غير لازم او ذكر فالتفصيل الذي ذكره بقوله سواء كان فعلها اهـ لا يجري في غير المفعول المطلق التأكيدي وان كان كلام المص في الاظهار ايضا مشعرا بجزائه في السك فتأمل ❖ قوله ❖ ( يحب الله تعالى اهـ ) تلميح الى قوله تعالى والله يحب المحسنين ❖ قوله ❖ ( اي يرضى ) اشارة الى ان المحبة هنا مستعمل في معنى الرضا لما انه لا يجوز اسنادها بالمعنى الحقيقي لها على الله تعالى فانها بمعنى ميل النفس الى الشيء لكماله اذركم فيه بحيث يحملها على ما يقر بها اليه ومن البين انه ممتنع في حقه تعالى فاستعمالها في معنى الرضا اما بطريق الاستعارة التبعية كما يشعر به ظاهر كلام البيضاوي في تفسير قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله الآية بان يشبهه الرضى بالمحبة في استلزام القرب الى الشيء وايصال النفع اليه اما استلزام المحبة

( نحو يحب الله ) اي  
يرضى الله تعالى ( اعطاء )  
بالتثوين مفعول به  
ليحب ( له ) اي لرضائه  
( عبده ) بالرفع فاعل  
اعطاء ( فقيرا )  
مفعوله الاول ( درهما )  
مفعوله الثاني



لا يكون المصدر مفعولا  
مطلقا وان كان مفعولا  
مطلقا فان كان الفعل  
مذكورا نحو ضربت ضربا  
او محذورا فغير لازم نحو  
ضربا زيدا فالعمل  
للفعل لا للمصدر لوجود  
العامل القوي وان كان  
الفعل محذورا وحذفه  
لازم نحو شكره  
وحذفه فيجوز عمل  
المصدر للنبابة وعمل  
الفعل للأصالة وقال  
بعض الكمل انما يعمل  
المصدر عند كونه غير  
مضمر وغير موصوف  
بالصفة قبل العمل  
وغير مقتزن باللام وغير  
عدد ونوع وتأكيده  
سواء كان فعلا مذكورا  
او محذورا فمأنويا وان كان  
المحذوف منسيا فيعمل  
المصدر لقيامه مقام  
الفعل نحو سقيا زيدا  
كذا حقه المصنف

وجه الله تعالى في الاظهار

ليس اشبهه بالفعل بل لمناسبته له في الاشتقاق فلا حاجة  
الى اشتراط شيء من الزمان كما في اسمي الفاعل والمفعول ولذا  
حقبه بقوله ماضيا او حالا اه وهو حال من المستمكن في العمل  
اي يعمل المصدر كعمل فعله حال كونه ماضيا او حالا او مستقبلا  
﴿ قوله ﴾ ( وهذا العمل مشروط اه ) اي عمل المصدر  
عمل فعله بالقطع مشروط اه فلا يرد انه يعمل عمل فعله ايضا اذا  
كان مفعولا مطلقا في بعض الصور ﴿ قوله ﴾ ( او محذورا  
غير لازم ) اي غير لازم الحذف بان يحذف جوازا لا وجوبا  
﴿ قوله ﴾ ( فيجوز عمل المصدر اه ) اي فيجوز فيه  
وجهان الاول عمل المصدر لكونه نائبا عن الفعل المحذوف وقائما  
مقامه للاعتبار كونه مصدرا مؤثلا بان مع الفعل فيكون عمله كعمل  
الفعل فيجوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه والثاني عمل  
الفعل لكونه اصلا في العمل وانما قدم عمل المصدر لمناسبته بالمقام  
وما يجب ان يعلم ان المفهوم من كلام الرضى جريان هذين الوجهين  
في المفعول المطلق المحذوف فعله سواء كان الحذف واجبا او جازئا  
﴿ قوله ﴾ ( وقال بعض الكمل اه ) اثار بهذا العنوان  
الى ان الشروط التي ينقلها بعد مختلف فيها ﴿ قوله ﴾ ( عند  
كونه غير مضمر الى قوله ) وغير مقتزن باللام انما اشترطوا هذه الثلاثة  
لان المصدر انما يعمل لكونه مقدر بان مع الفعل مع مناسبته الاشتقاق  
والمضمر والموصوف قبل العمل والمعرف باللام لا تقدر بهما  
لاختصاص كل واحد منهما بالاسم واما اذا وصف بهما العمل فلا  
يضر عمله السابق وانما لم يعتبر بهما هذه الشروط لان المؤل  
بشيء لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه واشترط بهما  
ان يكون مظهرا ومفردا وان لا يكون مقتزنا بالخال ﴿ قوله ﴾  
( وغير عدد ونوع اه ) الظاهر انه اراد بذلك ان لا يكون المصدر

رجل الحلم دون حسنه في نفس العالم ﴿ قوله ﴾ ( لا ينصب  
المفعول به وانما لم يقل لا يعمل في المفعول به ) اشارة الى انه يعمل  
فيه بلام القوبة نحو انا اضرب منك زيد كما ذكره الفاضل  
العصام ﴿ قوله ﴾ ( فيقدر فيه فعل ناصب اه ) وكذا  
ان وجد بعده في كل مكان ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل  
الناصب اه ﴿ قوله ﴾ ( فأمل ) لعل وجهه ان هذه اشروط  
انما هي لرفع اسم التفضيل لفاعله الظاهر قياما مستمرا بلاضعف  
لا لاصل عمله حتى لا يعمل بدون هذه الشروط لان يونس حكى  
من العرب رفعه بالفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت  
برجل خير منه عمه كما اشار اليه الشيخ الرضى ﴿ قوله ﴾  
( وهو اسم الحدث الجارى على الفعل ) المراد بالحدث معنى قائم  
بغيره بشرط الحدوث والتجدد ويجريانه على الفعل ان يقع بعد  
اشتقاق الفعل منه مفعولا مطلقا امانا كيدا او بيانا لنوعه  
او عددا مثل جلست جلوسا او جلست او جلست لان المراد من  
كونه اسم الحدث اعم من ان يكون دالا عليه مطابقة كما في الاول  
او ضمنا كما في الثاني والثالث ﴿ قوله ﴾ ( نصبا ورفعا )  
نصب على المصدرية ليعمل اى يعمل عملا نصبا وعملا رفعا وعم  
نصب وعمل رفع والاولى تقديم الرفع ﴿ قوله ﴾ ( المشتق هو منه )  
الضمير المنفصل تأ كيد المستكن تحت المشتق اراجع للفعل  
والضمير المجرور يرجع الى المصدر لكن لاحاجة الى التأ كيد لانه  
ليس من قبيل الصفة التى جرت على غير من هى له بل عكسها  
على المذهب الاصح الذى هو كون المصدر اصلا للفعل الا انه  
اراد بذلك دفع توهم كون المشتق مسندا الى الجار والمجرور  
وكون المجموع صفة للفعل مع رجوع المجرور الى اللام لانه نفيد  
خلاف ذلك المذهب كما لا يخفى وفي هذا الوصف اشارة الى ان عمل المصدر

لا ينصب المفعول به  
الاتفاق سواء كان مظهرا  
او مضمرا واما قوله  
تعالى \* هو اعلم من بضل  
عن سبيله \* فيقدر فيه  
فعل ناصب يدل عليه  
سم التفضيل اى هو اعلم  
من كل احد بعلم من بضل  
عن سبيله \* واما في غيرهما  
من الظرف والحال  
او التمييز فيعمل بلا  
شرط فان الظرف  
والحال يكفي فهما راجحة  
الفعل والتمييز يعمل  
فيه الحالى عن معنى  
الفعل نحو رطل زينا  
فأمل ( والسادس )  
من التسعة ( المصدر )  
وهو اسم الحادث  
الجارى على الفعل \*  
قدمه على اسم المضاف  
لعمله كعمل فعله كما سبق  
بخلافه ( فهو يعمل )  
اى المصدر بلاضافة  
نصبا ورفعا ( ايضا )  
اى كاسم التفضيل ( عمل )  
فعله ( المشتق هو منه )  
ماضيا او حالا او مستقبلا  
نحو اعجبني ضرب زيد  
عمر امس او الآن او غدا



في نفسه مفضلاً عليه لكن الأولى تركه في كلا المحلين ﴿ قوله ﴾  
 ( باعتبار غيره ) أي باعتبار تعلقه لغير الشيء الأول الذي هو العالم  
 في مثال التثنية وهو أعم من أن يكون غير بالذات أو بالاعتبار  
 كما عرفت ﴿ قوله ﴾ ( أن يكون اسم التفضيل منفياً ) أزعم كونه  
 منفياً يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله كما سيذكر انشراح ﴿ قوله ﴾  
 ( الذي وقع اسم التفضيل صفة اهـ ) في محل الرفع صفة  
 لقوله متعلق أي المتعلق الذي وقع اسم التفضيل وصفه في المعنى  
 وفي نفس الأمر ﴿ قوله ﴾ ( وهذا قبل النفي وأما اهـ )  
 كون الحلم باعتبار تعلقه إلى رجل مفضلاً وباعتبار تعلقه إلى العالم  
 مفضلاً عليه إنما هو باعتبار ما قبل دخول النفي على اسم التفضيل  
 وأما بعد دخوله عليه فيكون الحلم مفضلاً باعتبار تعلقه إلى العالم  
 ومفضلاً عليه باعتبار تعلقه إلى رجل وبهذا يعرف أن بيان الشرط  
 الثالث والرابع أيضاً مبني على اعتبار ما قبل النفي ﴿ قوله ﴾  
 ( وأحسن منفي فيكون اهـ ) شروع في بيان كون أحسن  
 في المثال المذكور بمعنى الفعل وبيان لوجه اشتراط كونه منفياً  
 كما لا يخفى وهذا أحد الوجهين الذين ذكر وهما في كون اسم التفضيل  
 بمعنى الفعل في مثل هذا المقام وإنما اختاره لاطراد في تركيب غير  
 واقع في مقام المدح لجريانه في الجميل أزر بما يكون النفي نفياً للزيادة  
 مع بقاء أفادة أصل الفعل سواء كان على وجه المساوات أو على  
 وجه يكون دون حسن المفضل في المعنى بخلاف الوجه الآخر  
 كما لا يخفى على من رجع إلى الفوائد الضيائية وحواشيه ﴿ قوله ﴾  
 ( توجه النفي إلى قيده اهـ ) لما صرح به الشيخ عبد القاهر  
 من أن كل كلام فيه قيد زائد على النفي والاثبات يكون ذلك القيد  
 محط الفائدة ﴿ قوله ﴾ ( فالتام يفضل حلم العالم ) لأن المقام مقام  
 المدح وهو أبني المساوات فيرجع المعنى إلى أنه حسن في نفس كل

باعتبار غير (والخامس  
 أن يكون اسم التفضيل منفياً  
 فرجل هو الشيء الذي  
 وقع صفة له في اللفظ  
 والحلم في المثال متعلق  
 لذلك الشيء الذي  
 وقع اسم التفضيل  
 صفة له في المعنى حقيقة  
 وهو مشترك بين رجل وبين  
 العالم والحلم باعتبار تعلقه  
 في نفسه إلى رجل مفضل  
 وباعتبار تعلقه في نفسه  
 إلى العالم مفضل عليه وهذا  
 قبل النفي وأما بعد  
 النفي فبالعكس وأحسن  
 منفي فيكون بمعنى حسن  
 لأنه إذا استولى النفي  
 على اسم التفضيل توجه  
 النفي إلى قيده الذي  
 هو الزيادة فيكون المعنى  
 ليس حسن حلم رجل زائداً  
 على حسن حلم العالم  
 فيبقى حلم رجل أمامساوياً  
 بحلم العالم أو دونه فالتام  
 يفضل بحلم العالم واسم  
 التفضيل

بين ذلك الشيء المجرى عليه وبين غيره والمراد بالغير ما يذكر  
بعده من التفضيلية وإنما اشترط ذلك الاشتراك ليخرج اسم التفضيل  
مما هو أصل فيه وهو الغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل  
عليه فيسهل إخراجها عن معنى التفضيل ليخرج فيكون بمعنى  
الفعل كما يستضيح وقوله من حيث المعنى والحقيقة متعلق يكون  
أي يكون اسم التفضيل وصفاً لذلك المتعلق من جهة المعنى  
ونفس الأمر لاوصفاً سببياً بقي هنا بحث ذكره الفاضل العصام  
وهو أن هذا لايشمل قولنا ما رأيت زيدا أحسن في عينه الكحل  
اليوم منه في عينه أمس إذ ليس المتعلق فيه مشتركاً بين الشيء  
المجرب عليه وغيره أقول زيد الموجود اليوم وإن لم يكن غير زيد  
الموجود أمس بالذات بل هو عينه بناء على أن الزمان ليس من  
المشخصات قطعاً كما ذكره الشيخ أبو علي سينا في التعاليقات مشبهة  
في انهما متغايران بالاعتبار لأن الزمان وإن لم يكن من المشخصات  
إلا أنه مميز لأحد الموجودين عن الآخر في الجملة توضيحه أن  
المميز قديكون من لوازم الهوية وقد يكون من عوارضها والزمان  
من قبيل الثاني وما نفاه الشيخ هو الأول كما حققه الفاضل الكليني  
في حواشيه المتعلقة على شرح العقائد العضدية فالمتعلق في المثال  
المذكور مشترك بين الشيء المجرد وهو زيد الموجود اليوم وبين  
غيره بالاعتبار وهو زيد الموجود أمس فيشمله الكلام كما لا يخفى على  
أولى الأفهام \* قوله \* ( أن يكون ذلك المتعلق في نفسه  
مفضلاً هـ ) أي يكون نفس ذلك المتعلق في نفسه مفضلاً هـ  
أي يكون ذلك المتعلق مفضلاً باعتبار تعلقه للشيء الأول الذي  
جرب عليه فقوله في نفسه مجرد توضيح أن المفضل والمفضل  
عليه متحدان ذاتاً لا بمعنى قطع النظر عن الاعتبارات حتى يتأني  
قوله باعتبار الشيء الأول كذا الكلام في قوله أن يكون ذلك المتعلق

أن يكون ذلك المتعلق  
في نفسه مفضلاً عليه



( احسن ) اى مارجل

موجودا صفة لرجل فى

اللفظ (فيه) اى فى نفس

الرجل ظرف لاحسن

( الحلم ) فاعل لاحسن

( منه ) اى من الحلم

متعلق باحسن حال

كون ذلك الحلم ثابتا

( فى العالم ) اى فى نفس

العالم \* ثم اعلم ان اسم

التفضيل لا يعمل فى اسم

مظهر الا اذا اجتمع

فيه خمسة شرائط

( الاول ان يكون اسم

التفضيل صفة لشيء

من حيث اللفظ ) ( والثانى

ان يكون صفة لمتعلق

ذلك الشيء المشترك

بين ذلك الشيء وغيره

من حيث المعنى والحقيقة

( والثالث ان يكون

المتعلق فى نفسه مفضلا

باعتبار الشيء الاول

( والرابع

بعد هيجان الغضب محتاج الى مجاهدة كثيرة وفى المثال اشارة  
الى كون الحلم قرين العلم كما روى عن ابي هريرة رضى الله عنه انه  
قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اطلبوا العلم واطلبوا مع العلم السكينة والحلم  
لينوا لمن تعلمون ولمن تتعلمون منه ولا تكونوا من جبابرة العلماء  
فيقلب جهالككم حللكم \* زيدت للاستغراق وقد سبق التفصيل  
عند الكلام على من الجارة نقلا عن الامتحان \* قوله \* ( اى  
مارجل موجودا ) فيه انه يشعر بان خبر ما هنا محذوف مع انه ليس  
كذلك لان خبره احسن مع فاعله كما لا يخفى \* قوله \* ( اى فى نفس  
الرجل ) كانه دفع لتوهم تقدير المضاف قياسا على المثال المشهور  
الذى هو ما من رجل احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد لان  
التحلى بالحلم والعلم هو النفس لا غير من الجوارح \* قوله \* ( لا يعمل  
فى اسم مظهر ) اى بالرفع على الفاعلية بقرينة ذكر المفعول به  
ونحوه فيما بعد وانما خص بالمظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط  
\* قوله \* ( الا اذا اجتمع فيه خمسة شرائط ) اى الا اذا تجرد  
عن معنى الزيادة وصار معنى الفعل وهو انما يكون اذا اجتمع فيه خمسة شروط  
وانت خير بان الشروط المذكورة فى الحقيقة ثلثة الاول ان يكون اسم  
التفضيل وصفا حقيقة لمتعلق ما جرى عليه فى اللفظ والثانى ان يكون ذلك  
المتعلق مفضلا على نفسه باعتبارين والثالث ان يكون اسم التفضيل  
منفيا وانما بسطها على الخمسة توضيحا للكلام \* قوله \* ( صفة الشيء من حيث اللفظ ) اراد بذلك ان يكون اسم التفضيل  
وصفا سببيا فى اللفظ اى معتمدا عليه لتحصل له مظهر يتعلق به  
فيتيسر عمله فيه فيشمل ان يقع فعلة او خبرا عنه او حالا منه  
\* قوله \* ( صفة لمتعلق ذلك الشيء المشترك اه ) المتعلق  
بكسر اللام والمراد به هنا ما يكون له نوع تعلق ومناسبة لذلك  
الشيء ويجب ان يكون اجنبيا من جهة عدم اتصاله بضميره وقوله  
المشترك صفة لمتعلق يعنى ان ذلك المتعلق يجب ان يكون مشتركا

واحد لکن تعلیل المعنی الثالث بالمعنی الثاني مما لا يخفى قبحه والتعرض  
لهذا البحث وان كان من وظائف علم الاصول والکلام الا انه  
مما يتوقف عليه هنا فهم المرام \* قوله \* ( وكون النسبة  
معتبرة في وضعه بخلافه ) ای ولباسبه لما قبله في كون النسبة الى  
فاعل ما مأخوذة في مفهومه وضعا كالفعول واسمى الفاعل  
والمفعول والصفة المشبهة اللاتي ذكرت قبله بخلاف المصدر فان  
تلك النسبة غير مأخوذة في مفهومه ولذا لا يتوقف تصور  
مفهومه على فاعل ما فلا يلزم ذكره بل يجوز حذفه عنه بخلافها  
فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون المدلول المطابق لاسمى الفاعل  
والمفعول والصفة المشبهة غير مستقل بالفهم كالفعل لكون تلك  
النسبة الغير المستقلة مأخوذة في مفهومها ايضا مع انه خلاف  
ما اطبقوا عليه قلت المعنی الغير المستقل اذا ضم الى امر يحتاج  
اليه في الاستقبال يصير المجموع مستقلا بالمفهومية بمعنى انه  
لا يحتاج في تعلقه الى ضمیمة وهذه الامور وان كان النسبة الى ذات  
مأخوذة في مفهومها الا انها لما اخذت مع تلك الذات كانت  
مستقلات بالفهم بخلاف الفعل فان النسبة اخذت في مفهومه مع  
ضمها الى غير ما يحتاج اليه الذي هو الحدث والزمان فيصير المجموع  
غير مستقل البتة \* قوله \* ( وهو ما اشتق من فعل اه )  
ای اسم اشتق من حدث موضوعا لمن وصف بزيادة على غيره  
في اصل ذلك الحدث فالباء في قوله بزيادة مع مجروره اما ظرف لغو  
متعلق للموصوف ای لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستتر  
صفة له ای لموصوف ملتبس بتلك الزيادة فالمفعول على هذا  
مقدر ای موصوف به ای بالفعل وفوائد القيود تطلب من الفوائد  
الضمانية \* قوله \* ( نحو ما من رجل احسن فيه الحلم منه  
في العالم ) الحلم عدم هيجان الغضب فهو افضل من كظم الغيظ لانه يحلم

مشتقا وكون النسبة  
معتبرة في وضعه بخلافه  
وهو ما اشتق من فعل  
لموصوف بزيادة على  
غيره ( فهو ايضا )  
ای كما سبق ( يعمل ) ای  
اسم التفضيل ( عمل  
فعله ) الذي اشتق منه  
( نحو ما من رجل )  
ومن زائدة في النفي زيدت  
للاستغراق



مع انه لا يتأتى في الصفة المشبهة لان اللام الداخلة عليها ليست  
بوصول مطلقا بالاتفاق \* قوله \* ( العباداة حسن ثوابها  
والمعصية قبيح عذابها ) اعلم ان للطاعة ثلث مراتب الاولى ان  
يلاحظ فيها الثواب ودرء العقاب مع الامتناع وتسمى عبادة  
والثانية ان لا يلاحظ فيها الاتسرف النفس بالتقرب اليه تعالى  
بامثال امره تعالى وتسمى عبودية والثالثة ان لا يلاحظ فيها  
الا لله وتسمى عبودية وهذه اعلى المراتب ولذلك قيل في تقديم  
اياك على نعبدا اشارة اليها فبهذا ظهر لك حسن الاخبار عن  
العبادة بحسن اشواب ثم ان الحسن والقبح يطلق على ثلاثة معان  
الاول صفة الكمال والنقص كالعلم والجهل والثاني ملائمة الغرض  
ومنافرة كالعدل والظلم والثالث تعلق المدح والذم عاجلا واشواب  
والعقاب اجلا لكن المعنيين الاولين مما يدركه العقل بدون ورود  
الشرع اتفاقا بخلاف المعنى الثالث فانه مما لا يدرك الا بالشرع عند  
الاشاعة ويدرك بالعقل في بعض الاشياء على وجه لا يكون حاكما  
بهما وان لم يدرك الا بالشرع في البعض الاخر عند المساتريدية  
ويدرك بالعقل على وجه يكون له ولاية الامر والنهي بان يكون  
حاكما بهما في بعض الاشياء عند المعتزلة اذا عرفت هذا فقد  
ظهر لك ان في هذا المثال اشارة الى ان حسن العباداة وقبح المعصية  
بالمعنى الثالث وان في اسناد الحسن على الثواب والقبح على العذاب تنبيه  
على رد المعتزلة بان ليس فيهما جهة محسنة ومقبيحة بل حسن  
العبادة بترتب الثواب عليهما وقبح المعصية بترتيب العذاب  
وهذان الترتيبان مما لا سبيل على ادراكه غير الشرع وان في قول  
الشارح لكونها موصلة الى المطلوب وقوله لكونها غير  
موصلة الى المرام ايماء الى ان العباداة حسن والمعصية قبيح بالمعنى  
الثاني ايضا ان قد يجتمع هذه المعاني الثلاثة اثنان منها في فعل

العبادة ( كالصلوة  
والزكاة والحج ونحوها  
مبتدأ ( حسن )  
خبره ( ثوابها ) اى  
اجرها فاعل له لكونها  
موصلة الى المطلوب  
( والمعصية ) كالكبائر  
وعبرها مبتدأ ( قبيح )  
خبره ( عذابها ) فاعل  
له لكونها غير موصلة  
الى المرام ( والخاص )  
من التسعة ( اسم  
التفضيل ) قدمه على  
المصدر مع كونه عاملا  
في الفاعل والمفعول  
لناسبته لما قبله في كونه  
مشتملا

فبقوله لازم خرج اسم الفاعل المشتق من فعل متعدد واسم المفعول  
مطلقا اى سواء كان مشتقا من متعددا ومن لازم بعد تعديته بحرف  
الجر وان قال القاضى بخبر وجهه بقوله ان قام به وبقوله  
لن قام به خرج اسم الزمان والمكان والالة المشتقات من الفعل  
اللازم وبقوله على معنى الثبوت خرج اسم الفاعل المشتق من  
اللازم نحو قائم وذاهب لانه بمعنى الحدث اعلم ان ههنا ثلثة اشياء  
الاول المتجدد الذى هو المراد بالحدوث فى تعريف اسم الفاعل  
اتساقا من الرضى وابن الحاجب واثنانى المتجدد المستمر فى جميع  
الازمنة وهذا القسم باعتبار تجدد حادث وباعتبار استمراره فى جميع  
الازمنة مستمر فالمستمر بهذا المعنى غير مجرد عن الحدوث والثالث  
المستمر الغير المتجدد فالمراد بالثبوت فى هذا المقام هو هذا القسم  
الاخير فقط عند ابن الحاجب وهذا القسم مع القسم الثانى عند الشئ  
الرضى والتفصيل يطالب من المطولات ❖ قوله ❖ ( بل يزيد  
عليه ) فيه انه على هذا يلزم مزية الفرع على الاصل تأمل ❖ قوله ❖  
( لانها تنصب اه ) يعنى انها تنصب المشبه بالمفعول دون  
فعلها فانه لا ينصب مفعولا ولا شبهه ❖ قوله ❖ ( اذا وجد  
الشروط المعتبرة اه ) فيه نظر اما اول فلانه يستفاد منه انه ان  
جميع الشروط المعتبرة فى عمل اسم الفاعل معتبرة فى عملها ايضا مع انه  
لا يشترط فى نصبها المشبه بالمفعول معنى الحال والاستقبال لكونها بمعنى  
الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضى للزمان لان يقال اشار بقوله  
من الاعتماد الى ان المعتبر فى عملها الشروط انسية المعتبرة فى عمل اسم الفاعل  
فقط لامع معنى الحال والاستقبال حتى يرد ذلك لا يقال يا بابه وقوله ونحوه اذ لا  
مال له الا الشمول لمعنى الحال والاستقبال ايضا لاننا نقول اراد من قوله  
ونحوه اشتراط عدم التصغير وعدم الموصوفية فتدبر واما ثانيا فلان  
الاعتماد على الموصول ايضا من الشروط المعتبرة فى عمل اسم الفاعل

تزيد عليه لانها تنصب  
عند البصرية لافعلها  
ذكره فى الامتحان \*  
وانما تعمل اذا وجد  
الشروط المعتبرة فى اسم  
الفاعل من الاعتماد  
ونحوه نحو زيد حسن  
وجهه ( نحو



ثم اعلم ان اسم الفاعل والمفعول اذا وصفا بصفة \* ٢١٤ \* وصغر اليعلان لخروجهما

الذنب فيجب ان يع الذنوب اوليكونه ذنبا خاصا فلا يجب تميمها  
وصحيح الثاني \* قوله \* ( ثم اعلم ان اه ) اشارة الى انه  
من شروط عملهما ايضا في الفاعل الظاهر والمفعول به ان لا يكونا  
موصوفين ولا مصغرين وهذا مما يشترط مع الاعتماد على الموصول  
ايضا فالاولى ان يذكره فيما تقدم عند بيان الشروط الستة  
او يؤخرها الى هذا المقام ولعله انما اخره الى اخر بحثي اسم  
الفاعل والمفعول لما اراد من بيان وجه ذلك الاشتراط كانه عليه  
يقوله لخروجهما بالوصف اه \* قوله \* ( لانه مخصوص  
بالاسم ) اي الوصف وذلك لان الموصوف مسند اليه في المعنى  
ولاشك في كون الاسناد اليه من خواص الاسم فلو وصفا بعدا  
عن المشابهة بالفعل التي كانا عاملين بسببها ثم انه انما خصص البيان  
بوجه ذلك الاشتراط لما فيه خلاف الكسائي ومن تبعه من  
الكو فبين حيث جوزوا اعمال الموصوف والمصغر فتأمل  
\* قوله \* ( فلا يقال زيد ضوئرب اه ) الاولى اما  
التفريع على كل من الشرطين واما تركه بالنكبة كما  
لا يخفى \* قوله \* ( تأمل ) لعله اشارة الى ما ذكره المص  
في الاظهار من انهما او وصفا بعد العمل لم يضر عملهما  
السابق لحصوله بلا مانع عن الشبه نحو جاءني رجل ضارب  
غلامه شديدا فالشرط ان لا يكونا موصوفين قبل العمل  
لامطلقا \* قوله \* ( لكونها عاملة في الفاعل اه ) ولانها  
تنصب كفعلها عند البصريين كما سيذكره بخلاف اسم التفضيل  
فانه لا ينصب اصلا \* قوله \* ( فانه لا يعمل فيه في غير  
مسئلة اه ) الجاران متعلقان بعمل فهو من قبيل اكلت من ثمرة من  
تفاحه \* قوله \* ( ما اشتق من فعل لازم لمن اه ) اي  
موضوعا قام ذلك الفعل به حال كون ذلك الفعل على معنى الثبوت

بالوصف او التصغير  
عن مشابهة الفعل اما  
خروجهما بالوصف  
فظاهر لانه مخصوص  
بالاسم \* واما التصغير  
فلانه وصف في المعنى  
لانه اذا قيل رجيل  
كان معناه رجل حقير  
فلا يقال زيد ضوئرب  
عمرا او مضرب عمرا  
لانها حينئذ يكونان  
بمعزلة ضارب حقير  
ومضروب حقير او صغير  
تأمل ( الرابع )  
من التسعة ( الصفة  
المشبهة ) باسم الفاعل  
من حيث انها تأتي  
وتجمع وتذكروثوث  
\* قدمها على اسم  
التفضيل لكونها  
عاملة في الفاعل الظاهر  
بخلافه فانه لا يعمل فيه  
في غير مسئلة الكحل  
وهي ما اشتق من فعل  
لازم لمن قام به على معنى  
الثبوت ( فهي ) اي

الصفة المشبهة ( ايضا ) اي كاسم الفاعل والمفعول ( تعمل عمل ) ( فبقوله )

فعلها ( اللازم بل

واما جعل اللام لغير الاستغراق فمما يأتى عنه ان الصفة المشبهة  
ايضا موافقة له في الشروط غير معنى الحال والاستقبال كما  
سيصرح به لكن هنا شئ يستطلع عليه \* قوله \*  
( بخلافها ) اى بخلاف الصفة المشبهة فانها لا تنصب المفعول به  
اصلا واما النصب بـ مدها في بعض الاحيان فهو ليس على  
المفعولية بل على التشبيه بالمفعول \* قوله \* ( وهو ما اشتق  
من فعل اه ) اى اسم المفعول اسم اشتق من حدث موضوعا  
لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه وهذا تعريف ذكره الشيخ  
ابن الحاجب في الكافية في بيان ماله وما عليه يطلب من شرحها  
للمولى الجامى قدس سره \* قوله \* ( اى المشتق منه ) اشارة  
الى ان اسم المفعول انما يعمل عمل فعله المجهول لاشتقاقه منه وفيه  
ما فيه \* قوله \* ( في الشروط الستة ) انما قيد الشروط  
بالستة ولم يطلقها حتى يشمل اشتراط معنى الحال والاستقبال ايضا  
كما فعله ابن الحاجب اشارة الى ما قاله الرضى من انه ليس في كلام  
المقدمين ما يبدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول  
لكن المتأخرين كابن على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك في  
كلام الشارح ميسل عظيم الى مذهب المتقدمين \* قوله \*  
( والعمل ) اى مطلقا سواء كان رفعا للفاعل انظاهر او منصبا  
للمفعول به لان كل ذلك يتوقف على الشروط الستة نعم لو لم  
يقيد الشروط بالستة للزم تخصيص العمل بالنصب كما حققه المولى  
الجامى في عبارة ابن الحاجب لان عمل الرفع لا يتوقف على اشتراط  
الزمان كما اسلفناه \* قوله \* ( فتدبر ) نبيه على تقييد الشروط  
بالستة كما عرفت \* قوله \* ( كل نائب مقبول توبته ) فيه  
اشارة دقيقة الى ان التوبة عن بعض المعاصى دون بعض صحيحة  
ايضا فانه قد اختلف في صحتها بناء على ان الندم لكونه عن مطلق

بخلافها وهو ما اشتق  
من فعل لمن وقع عليه الفعل  
ترك المصنف تعريفا  
للممر ( فهو ) اى اسم  
المفعول ( يعمل عمل  
فعله ) اى المشتق منه  
( المجهول ) يعنى يرفع  
نائب الفاعل ولا ينصب  
المفعول به الا اذا اشتق  
من الفعل المتعدي الى  
مفعولين او ثلثة نحو زيد  
معطى غلامه درهم  
الآن او عدا \* وحكم  
اسم المفعول كحكم  
اسم الفاعل في الشروط  
الستة والعمل فتدبر  
( نحو كل نائب ) اى  
راجع عن الذنوب  
مبتدأ ( مقبول ) خبره  
( توبته ) رجوعه عنها  
نائب الفاعل لمقبول  
لان الله تعالى يقبل  
التوبة وقال الله تعالى  
يحب عبادى اى انا الغفور  
الرحيم \*



والجمهور شرطوا مع هذا الشرط الستة معنى الحال والاستقبال لتحقيقا او حكاية كقوله تعالى \* وكأبهم  
باسط ذراعيه بالوصيد \* خلافا لا كسائي فان عنده يعمل مطافا سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال  
او الماضي وتثنيته وجتهه مثله في العمل \* ٢١٢ \* والشرط نحو الزيد ان ضاربان

عمر او الزيدون ضاربون  
بكر او نحوهما (بحوكل)  
مبتدا (حسود) بالجر  
وهو بمعنى الفاعل اى  
كل فرد من افراد الحاسد  
وهو طلب ازالة النعمة  
عن الغير (محرق)  
بكسر الراء خبر المبتدا  
(حسده) اى الحاسد  
بالرفع فاعل لمحرق  
(عمله) بالنصب مفعول  
به لمحرق اذا حسد يأكل  
الحسنات كما تأكل النار  
الخطب لقوله عليه  
السلام \* اياكم الحسد  
فان الحسديا ياكل الحسنات  
كما تأكل الخطب النار  
\* مثال لاسم الفاعل  
المعتمد على المبتدا  
(والثالث) من التسعة  
(اسم المفعول) قدمه  
على الصفة المشبهة  
مع كونها مشتقة من  
المعلوم وعاملة في الفاعل

بعدهما يزداد شبهة بالفعل اذا الواقع بعدهما يكون كالواقع  
موقعه \* قوله \* (والجمهور شرطوا مع هذا الشرط  
اه) فيه بحث اما اول فلان معنى الحال والاستقبال لا يشترط  
في عمله عند اعتماده على الموصول نحو الضارب غلامه عمرو اوس  
عندنا فاشترطهم معنى الحال والاستقبال ليس مع هذه الشروط  
الستة جميعا بل مع خمسة منها كما صرح به المص في الاظهار وقال  
ابن مالك \* وان يكن صلة ال ففى المضى \* وغيره اعلمه قد  
ارتضى \* واما ثانيا فلان ذلك الاشترط ليس فى عمله مطلقا  
كما يشعر به ظاهر عبارته بل فى نصبه المفعول به فقط حتى اختار  
ابن عصفور الاتفاق على ان اسم الفاعل المجرد اذا كان بمعنى  
الماضى يرفع الفاعل الظاهر وهو ظاهر كلام سيبويه به صرح  
المص فى اظهار الاسرار اللهم الان يكون كلامه مبني على ما ذهب  
اليه ابن جنى وتبعه بعضهم من انه لا يرفع الظاهر \* قوله \*  
(او حكاية) بان بقدر المتكلم نفسه موجودا فى الزمان الماضى  
او الزمان المذكور موجودا الان فالوسط المذكور فى الآية وان  
كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال كما ذكره المولى الجامى قدس  
سره السامى \* قوله \* (طلب ازالة النعمة عن الغير)  
اى عن المحسود كما سبق التفصيل من اوفى التعبير بالازالة مع انه  
طلب زوال النعمة كما فى اقاموس وغيره امتاء الى ما قالوا من ان  
الحسديول الى الاعتراض هلى حكم الله تعالى وهو السر فى احراقه  
العمل واكله الحسنات كما كل النار الخطب فنقطر \* قوله \*  
(وافاقته لاسم الفاعل فى الشرط) بيان لوجه التقديم واللام  
فى الشرط للاستغراق اى انما قدم اسم المفعول على الصفة  
المشبهة لكون اسم المفعول موافقا لاسم الفاعل فى جميع الشروط  
دون الصفة المشبهة فاللائق بان يذكر عقبه اسم المفعول دونها

( واما )

لموافقته لاسم الفاعل فى الشرط ولانه قد ينصب المفعول به  
كاسم الفاعل

الى اسم الفاعل والثانية مع مجرورها ظرف مستقر حال من المستكن  
في يدخل الراجع الى الموصول و اشار بهذا الى ان اللام الداخل  
على الصفات اسم موصول حقيقة على المذهب الاصح وان كان  
في صورة لام التعريف ❖ قوله ❖ ( وليقوى جهة الفعل  
اه ) اللام متعلق بالشرط المؤخر الوارد على صيغة الماضي  
المجهول قدم للجبر وكلمة من يمانية تين جهة الفعل والضمير  
في كونه راجع الى الفعل ومحصـوله انه انما اشترط في عمله احد  
هذه الامور الاربعة ليتأكد من سببه للفعل من جهة انه كما  
ان الفعل لا يكون مخبرا عنه بل مسندا الى فاعله كذلك اسم الفاعل  
اذا اعتمد على واحد من تلك الامور الاربعة لا يكون مخبرا عنه  
اما الاول فلان الواقع بعد المبتداء لا يكون مخبرا عنه واما الثاني  
واذ رابع فلان الصفة والحال كالخبر في المسأل فلا يكون الواقع  
موقفا مخبرا عنه ايضا واما الثالث فلانه فعل في الحقيقة كان  
اللام موصول في الحقيقة وانما غير الى صورة الاسم لكرهتهم  
اخال اللام على الفعل وتحقيق هذا المقام ما ذكره بعض  
الاعلام من ان الفعل يقتضى شيئا للاستناد اليه لكونه دال على  
فاعل ما بالانتماء وان الاسم لا يقتضى شيئا كما ذكره في محله فلما  
كان اسم الفاعل ونحوه من الصفات عاملا لمشابهة بالفعل وكان  
له جهتان اسمية وهى عدم الاستناد وجهة الفعلية وهى  
اقتضاء الاستناد لزم في العمل ان تكون جهة الفعلية اقوى  
من جهة الاسمية ❖ قوله ❖ ( على الاستفهام ) سواء كان  
مذكورا كما ذكر مثله او مقدرا نحو مهين زيد عمر و ام مكرمه  
اي امهين ❖ قوله ❖ ( لان الاستفهام والنفي اه ) تعليل  
لمقدور مفهوم مما تقدم اي انما اشترط الاعتماد على الاستفهام او النفي  
لانهما متعلقهما بالحكم اولى و احق بالفعل فاذا وقع اسم الفاعل

وليقوى جهة الفعل  
من كونه مسندا الى  
صاحبه شرط هذه  
الاربعة ❖ والخامس  
الاعتماد على الاستفهام  
نحو قائم الزيد ان وهل  
قائم الزيدان ❖ والسادس  
الاعتماد على النفي نحو  
ما صار ب زيد وليس  
زيد صار بالوجه عمر الان  
الاستفهام والنفي اولى  
بالفعل فاذا دابهما شبهه  
بافعل ❖



بمعنى الحدوث \* ولما كان البحث عنه من حيث الصيغة من مباحث الصرف ومن حيث العمل من مباحث النحو ترك تعريفه وكذا ما سياتى \* ٢١٠ \* ( فهو ) أى اسم الفاعل ( يعمل )

به أى ذات كان ملابساً بمعنى الحدوث فاللام فى لمن متعلق باشتق  
بتضمين معنى الوضع واللام فى الفعل للعهد وقوله بمعنى الحدوث ظرف  
مستقر منصوب المحل حال من المستكن فى اشتق والمراد بالحدوث  
تجدد وجوده له وقيامه به مقيداً باحد الازمنة الثلاثة كما ذكره المولى  
الجامى وتطبيق التعريف على المعرف هو كقول عليه فارجع اليه  
\* قوله \* ( أى كعمل فعله أه ) إشارة الى ان قول المص  
عمل منصوب مفعول مطلق نوعى ليعمل مجازاً أى يعمل علاماً مثل  
عمل فعله فحذف الموصوف ثم حذف المضاف الذى هو الصفة  
واقیم المضاف اليه مقامه بقى هنا كلام وهو ان الضمير المجرور  
فى قوله منه راجع الى الفعل الذى اريد منه معناه الاصطلاحى بقرينة  
الوصف بالعلمية وجعل عمله اصلاً مشبهاً به كعمل اسم الفاعل  
وهو ظاهر من ان يخفى مع ان اسم الفاعل مشتق من المصدر  
لامن الفعل عندغير السيراء فى فكلام الشارح لا ينطبق ظاهر اعلى  
مذهب غير الان يقال تجوز فى نسبة الاشتقاق الى الفعل الاصطلاحى  
باقامة الكل مقام الجزء لما ان المصدر جزء من مفهوم الفعل  
الاصطلاحى فتبصر وقس عليه نظائره فيما سأتى \* قوله \*  
( اذا وجد الشروط الستة ) ظرف ليعمل ويستفاد من الحصر المفهوم  
من انما انه لا يعمل اذا لم يوجد الشروط الستة فلا يخفى ما فى عبارته  
من المساهلة لان المشروط فى عمله وجود احد تلك الامور الستة  
لا وجود كلها مع ان اجتماع الامور الستة فى محل واحد غير ممكن  
\* قوله \* ( الاعتماد على الموصوف ) سواء كان ذلك الموصوف  
مذكوراً كما فى المثال المذكور او محذوفاً عند غير المصنف نحو مختلف  
الوانه أى صنف مختلف الوانه واماءه فليزمن ان يكون الموصوف  
مذكوراً كما بسطه فى الامتحان \* قوله \* ( بان يدخل عليه على  
صورة الالام ) كلمة على الاولى متعلقة بدخل والضمير المجرور يرجع

عمل فعله المعلوم ) أى  
كعمل فعل الذى اشتق  
منه يعنى ان كان فعله  
لازماً فهو يرفع الفاعل  
وان كان متعدياً فيرفع  
الفاعل وينصب المفعول  
به وان تعدى الى مفعول  
فهو يتعدى الى مفعول  
وان تعدى الى مفعولين  
فهو يتعدى الى مفعولين  
وان تعدى الى ثلاثة  
مفاعيل فهو يتعدى  
الى ثلاثة مفاعيل وانما  
يعمل عمل فعله اذا  
وجد الشروط الستة  
\* احدها الاعتماد  
على المبدء بان يكون  
خبراله نحو زيد ضارب  
ابوه عمراً \* والثانى  
الاعتماد على الموصوف  
بان يكون صفة له نحو  
جاءنى رجل ضارب  
فلامه عمراً \* والثالث  
الاعتماد على الموصول  
بان يدخل عليه على  
صورة الالام نحو جاءنى

( الى )

الضارب ابوه عمراً \* والرابع الاعتماد على ذى الحال بان يكون  
حالاً عليه نحو جاءنى زيد راكباً فرساً

مقدر مفهوم ما قبله والتقدير وإذا كان مادام مع اسمها وخبرها  
في تأويل المفرد وقدر الزمان قبله فيلزم أن يوجد هناك كلام يفيد  
فائدة تامة لما فيها تكون ظرفا كما يشير اليه والظرف فضلة غير  
مستقلة بالافادة نعم مجرد كونها في تأويل المفرد من غير تقدير  
الزمان قبله لا يوجب وجود الكلام المستقل هناك لانه يحل أن يكون  
مؤلا بالمصدر المضاف الى مضمون الجملة فلا يوجب التقديم مفرد  
آخر يصير معه كلاما تاما \* قوله \* (وليس الله تعالى جسما)  
فيه رد للمجسمة كما سبق \* قوله \* (نحو ليس زيد قائما اي  
الان وليس اه) الاولى ترك اي التفسيرية في هذه الامثلة  
الثلاثة كلها حتى يكون اشارة الى ان سيبويه ومن تبعه يستدلون  
على كونها نفي مضمون الجملة مطلقا بانه قد يفيد تارة بزمان الحال  
وتارة بزمان الماضي وتارة بزمان الاستقبال فلو كان نفي الحال  
كما ذهب اليه الجمهور لكان التقدير بزمان الحال تأكيذا والتقدير  
بزمان الماضي والاستقبال محتاجا الى التجديد وكلاهما خلاف  
الاصل لكن ما رأينا نسخة كذلك نعم قد وقع المثال الثالث فقط  
في النسخة التي عند من تبركها \* قوله \* (فتأمل) لعله اشارة  
الى ما ذكره الاندلسي من انه ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس  
ان لم يفيد بزمان يحمل على الحال كما يحل الايجاب عليه في نحو زيد  
قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به كما يفيد الرضى  
لكن رده الفاضل العصام بان المراد بكونه للحال اول غيره معناه  
انه كذلك بحسب الوضع فاذا فهم منه الحال \* اذا اطلق فهو  
للحال انتهى فالتناقض بين المذهبين باق على ما قرره ذلك  
الفاضل \* قوله \* (وهو ما اشتق من فعل لمن قام به اه)  
هذا هو التعريف الذي ذكره ابن الحاجب لاسم الفاعل اي اسم  
اشتق من حديث موضوعا ذلك الاسم لذات قام ذلك الحديث

(وليس الله تعالى جسما)  
هي نفي مضمون الجملة  
في زمان الحال عند  
الجمهور نحو ليس زيد  
علما اي الآن او مطلقا  
عند سيبويه ومن تبعه  
نحو ليس زيد قائما اي  
الآن وليس خلق الله  
مثله اي امس وليس  
زيد ذاهبا اي غدا  
فتأمل (و) القياسي  
(الثاني) من التسعة  
(اسم الفاعل) قدمه  
على اسم المفعول لكونه  
مشتقا من المعاوم  
وعاملا في الفاعل  
ولجبه من المتعدي  
واللازم بخلاف اسم  
المفعول في الكل وهو  
ما اشتق من فعل لمن  
قام به الفعل



الصلاحيية وامكان القابلية فلانها المتبادرة عند الاطلاق  
 والمعلومة عقلا الاترى انه لا يفهم من قولهم مازال زيدا ميرا انه  
 كان اميرا في اول وجوده بل المفهوم منه استمرار امارته من زمان  
 صلاحيتها لها الذي هو وقت البلوغ الذي يمكن القيام بها فيه  
 ﴿ قوله ﴾ ( ويقبل التوبة مادام الروح داخلا في البدن )  
 فيه اشارة الى ان توبة اليأس مقبولة عندنا كما صرح به الفقهاء  
 وان لم يكن ايمان اليأس مقبولا كما بسط الفرق في محله والى مارواه  
 الحسن رحمه الله تعالى من ان ابليس قال وعزتك لا افارق ابن  
 ادم مادام الروح في جسده فقال الرب جل جلاله وعزتي لا انا  
 اتوبة مالم يغرغر بنفسه ﴿ قوله ﴾ ( وهى لتوقيت امر  
 بمدة اه ) تأنيث ضمير ما-ام باعتبار كونه كلمة اى كلمة مادام  
 لتعيين وقت شى زمان طويل ثبوت خبرها لاسمها فادام تقتضى  
 امتداد زمان ثبوت الخبر للفاعل للمافى انقاموس من ان المدة زمان  
 طويل ﴿ قوله ﴾ ( ظرف زمان له ) اى لذلك الامر المعين  
 وقته الذي هو القبول في مثال المص ﴿ قوله ﴾ ( لان  
 ما مصدرية اه ) بيان ليكون مدلولها التوقيت المذكور  
 بالطريق الذى ذكره بقوله بان جعلت اه باعتبار وضعها  
 التركيبى ولا يتنافى ذلك صيرورته علما بعد الاستعمال فى الظرفية  
 بحيث لا يصح تقدير الزمان معه على ما ذكره المحقق السالكوتى  
 ﴿ قوله ﴾ ( ويقدر الزمان قبل اه ) اكن بشرط افهام  
 تعيين او مقدار نحو كان ذلك طلوع الشمس وانتظرته حلب ناقة  
 والاصل وقت طلوع الشمس ومقدار حلب ناقة فحذف المضاف  
 واقیم المضاف اليه مقامه كما اشار اليه ابن مالك فى الفيته بقوله \*  
 وقد ينوب عن مكان مصدر \* وذلك فى الظرف الزمان يكثر  
 ﴿ قوله ﴾ ( فلا بد هنا من حصول ) الفاء جواب شرط

( ويقبل ) على صيغة  
 المفعول ( التوبة )  
 نائب الفاعل ليقبل  
 ( مادام الروح ) بالرفع  
 اسمها ( داخلا ) خبرها  
 ( فى البدن ) متعلق  
 لداخلا وهى لتوقيت  
 امر بمدة ثبوت خبرها  
 لاسمها بان جلت تلك  
 المدة ظرف زمان له لان  
 ما مصدرية وهى مع  
 اسمها وخبرها فى تأويل  
 المفرد ويقدر الزمان  
 قبل المصادر غالبا  
 فلا بد هنا من حصول  
 كلام يفيد فائدة تامة  
 ولهذا اشار بقوله  
 ويقبل التوبة والمعنى  
 مددة دوام دخول  
 الروح فى البدن

ايضا المعنوي كستقرب البعض الى السلطان وان لم يكن قريبا  
بحسب المسافة وهو ان يكون له اعتبارا مرتبة عالية عند  
السلطان والا فالقرب والبعاد الحقيقيان غير متصوران في حقه  
تعالى وقد قال الله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين واما قوله  
تعالى ونحن اقرب اليه من حبل الوريد ففيه تجوز بقرب الذات  
لقرب العلم فيكون بمعنى علمنا اقرب منه من علم ما كان اقرب اليه  
من حبل الوريد كما اشار اليه القاضى في تفسيره ﴿ قوله ﴾  
( وهو لاستمرار خبره لاسمه اه ) اى كلمة مازال لاستمرار ثبوت  
خبره لاسمه من وقت يمكن ان يقبله عادة في الصراح اقبول يمش  
امدن ويدير فتن انتهى قال الشارح اراد بالقبول في قوله مذقبه  
المعنى الاول الذى ماله الى امكان اقبول بالمعنى الثانى فلذا فسره  
به فزيادة الامكان في التفسير ليس بمعنى على ان في المفسر حذف  
واختصارا كما حقه السلوكى اعلم ان ههنا دعاوى ثلث لابد من  
اثباتها اما الاولى التى هى افادة مازال معنى الثبوت فلان النفي  
مأخوذ في معناها فاذا دخلت عليها ما انافية كان معناها نفي  
النفي ونفي النفي يفيد الثبوت واما الثانية التى هى افادتها استمرار  
ذلك الثبوت فلانه قد قيد نفيه بجزء غير معين من اجزاء الزمان  
الذى هو مدلوله ومن البين ان تقييد نفي الشئ بزمان يوجب  
ان يعم ذلك النفي في جميع ذلك الزمان نعم تقييد اثبات اشئ بزمان  
لا يوجب عموم الاثبات في جميع ذلك الزمان بناء على انهم قصدوا  
ان يكون النفي والاثبات على طرفي النقيض واعتبار استمرار  
اثبوت اصعب واقل فاعتبروه في جانب النفي دون الاثبات فاذا  
قلت ضرب زيد يكفى في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء  
من اجزاء الزمان الماضي بخلاف ما اذا قلت ما ضرب زيد فانه يفيد استغراق  
نفي الضرب في جميع اجزاء الزمان الماضي واما الثالثة التى هى اعتبار

وهو لاستمرار خبره لاسمه  
مذقبه اى مذ زمان  
امكان قبول اسمه لمضمون  
خبره فعنى مازال زيد  
امير استمرار امارته  
من زمان قابلية  
وصلاحيته للامارة



من المثال الذي ذكره المص لان ثبوت العلم والحكمة لله تعالى دائم  
مستمر \* قوله \* (وصار العاصي مستحقا للعذاب) المراد من الاستحقاق  
وعيدا بمعنى ترتب العذاب على المعصية وملازمة اضافته اليها في مجازي  
العتول والعادات لما قد ورد السنة والكتاب بذلك واجمع السلف على  
ان الطاعة تكون سببا للثواب والمعصية سببا للعقاب والعذاب  
لا الاستحقاق عقلا بمعنى كون العذاب حقا لازما يوجب تركه  
كإزعمه المعتزلة ففيه رد لهم لانهم قالوا بوجوب العقاب على  
المعصية على الله تعالى اذ اقامت صاحبها بلا توبة وحرما عليه  
العفو واستدلوا عليه بان الله اوعد لم يرتكب الكبيرة بالعقاب فلو  
لم يعاقبه لزم الخلف في وعيده والكذب في خبره وهما محالان  
على الله تعالى وحاصل الرد الذي اشار اليه المص بهذا المثال  
ما ذكره المحقق الدواني في شرح العقايد العضدية من ان ايات  
الوعيد محمولة على استحقاق ما اوعد به لاعلى وقوعه بالفعل  
فلا يلزم الخلف او الكذب على تقدير عدم العقاب وبهذا عرفت  
فأتم تفسير الشارح العاصي بقوله اى غير التائب ومستحقا بقوله  
لابقا اما الاول فظاهر واما الثانى فلانه اشارة الى المعنى الاول من  
المعنيين الذين ذكرناهما للاستحقاق \* قوله \* ( لا من زال )  
يزول (الاولى الاكتفاء على قوله من زال حتى يكون احترازا  
ايضا من ماضى يزول لانه كان ماضى يزول فعل تام لازم معناه  
الانتقال كافي قوله تعالى ان الله بمسك السموات والارض ان تزولا  
فيكذلك ماضى يزول فعل تام لكنه متعد ومعناه ما تزول زال  
ضأنك من مفرك اى مبر بعضها من بعض وفرقه ومصدر الاول  
الزوال ومصدر الثانى الزيل \* قوله \* ( اى من رحمة الله تعالى )  
على حذف المضاف كقوله تعالى وجاء ربك اى امر ربك او  
اشارة الى ان البعد هنا معنوى وهو ان لا يكون له اعتبار ومرتبة  
عالية عنده تعالى لاي معنى البعد بحسب المسافة كما قد يراد من القرب

(و) نحو ( صار العاصي )  
اى غير التائب بالرفع  
التقدير اى اسم صار  
( مستحقا ) اى لا يبقا  
( للعذاب ) صلة  
لمستحقا وهو الانتقال  
اما من صفة الى صفة  
نحو صار زيد عالما واما  
من حقيقة الى حقيقة  
نحو صار الطين خرفا  
( و ) نحو ( ما زال )  
من زال يزال لا من زال  
يزول فانه تامة ( المذهب )  
الغير التائب بالرفع اسم  
( بعيدا ) خبره ( من الله  
تعالى ) اى رحمة الله  
تعالى بل قريب الى غضبه

في مجرد النسبة ﴿ قوله ﴾ (لعدم تمامه بمرفوعه اه) هذا وجه ذكره  
المولى الجنى قدس سره وتلقاه الفحول باقبول وان كان التسمية على هذا  
الوجه من تسمية الجزاء عن الفعل باسم المركب من الفعل والمرفوع  
لما ان الوصف بالتمام والنقصان حال المركب منها كما اشار اليه  
الشارح المدقق للاظهار فمعنى عدم التمام بمرفوعه انه لا يصير  
بمرفوعه مركبا تاما يصح السكوت عليه ويكون الخبر قيدا  
فيه لترتب الفائدة بل المرفوع مستندا اليه والمنصوب مستند يتم  
الحكم بهما ويفيد كان مثالا تقييده بمضمونه فان معنى كان زيد  
قاما زيد متصف بالقيام المنتصف بالحصول في الزمان الماضي على  
ما ذكره المحقق السلكوتى ﴿ قوله ﴾ ( وانظروا انها غير  
محصورة ) يعنى ان الظاهر من المذهب ان الافعال الناقصة غير  
محصورة في عدد معين كما زعم بعضهم وعددها من السماعى وذلك  
لان كثيرا من الافعال التامة يتضمن معنى الفعل الناقص فيصير  
ناقصا وانهم قد عدوا منها مرادفات بعضها وكل ذلك يدل على  
عدم كونها محصورة ﴿ قوله ﴾ ( كان الله علما حكما اه )  
انما خص التمثيل بهذه الاربعة من الافعال الناقصة اشارة الى ان  
منها ما هو بسيط واصل فيها ككان وصار ومنها وهو مركب  
من ما الناقية والفعل كما زال ومنها ما هو مركب من ما المصدرية  
والفعل كاتام ومنها ما اختلف في انه فعل او حرف لشبهه بالحرف  
في الصورة وعدم التصرف كليس حيث قال سيدييه والا كثرون  
انه فعل وقال ابو على في احد قوليه انه حرف والحق الضمير به  
لتشبيهه بالفعل في كونه على ثلاثة احرف وبمعنى ما كان وكونه  
رافعا وانصبا ﴿ قوله ﴾ ( دائما ) لكن قد صرحوا بان ذلك  
الدوام واستمرار الثبوت ليس بمطلوب بل ناشئ من عدم دلالة  
على عدم سابق وانقطاع لاحق ﴿ قوله ﴾ ( كما مر )

لعدم تمامية بمرفوعه  
كالافعال الغير الناقصة  
ويسمى مرفوعه اسما  
ومنصوبه خبرا وهو كان  
وصار واضمح وامسى  
اضحى وظل وبات واَض  
وادو وغدا واك وراح وما  
زال وما تفك وما فنى  
وما برح وما دام وليس  
والظواهر انها غير  
محصورة ( نحو كان الله )  
بالرفع اسم كان ( علما )  
بالنصب خبر ( حكما )  
بالنصب خبر بعد  
الخبر وهما فاعيل بمعنى  
فاعل وهو لثبوت  
خبره لاسمه في الزمان  
الماضى دائما كما مر  
او منقطعا نحو كان زيد  
غنيا فافتر



بقريئة ان المقام مقام المبالغة فلا يرد ان هذا العموم يمكن ان يستفاد  
من ذكر المفعول بصفة العموم ايضا كما اشار اليه الشارح لانه يفوت  
الاختصار ح \* قوله \* ( انما قال الى خبر لكونه اه ) يعنى  
ان فى قول المص الى خبر مجازا كونها اى كون المعنى الحقيقى سابقا  
على المجاز باعتبار زمان الحكم الذى هو الاحتياج ههنا وذلك  
لان ذلك المنصوب المحتاج اليه للفعل ليس بخبر للمبتدأ حقيقة وقت  
الاحتياج واللامتنع تسليط ذلك الفعل المحتاج عليه اذا شئ  
الواحد لا يجوز ان يكون معمولا للفعل حال كونه خبر للمبتدأ  
فالتعبير عنه بالخبر مبنى على كون خبرية سابقة على زمان الاحتياج  
وانت خبر بانه يجوز ان يكون مجازا اوليا ايضا اعنى كون المعنى  
الحقيقى لاحقا طاريا على المجاز فى الزمان الا ان لما ان ذلك المنصوب  
يكون خبر ذلك الفعل المحتاج بعد زمان الاحتياج وان لم يكن  
خبره وقت الاحتياج والا يلزم تحصيل الحاصل بقى هنا فائدة  
جلية هى انه لا حاجة الى ارتكاب التجوز فى اطلاق الخبر على ذلك  
المنصوب المحتاج اليه لانه يصح التعبير عنه بالخبر حقيقة لان لفظ  
الخبر ليس مشتقا حتى يجب انصاف ما قصده بمفهومه حين تعلق  
الحكم به اعنى الاحتياج ههنا كما اشار اليه الفاضل العصام  
فى حواشى فوائد الغيائية فى بحث ضمير الفصل فاحفظه فانه نوادر  
الجواهر \* قوله \* ( وفى توقف الفعل عليه ) اى على ذلك الخبر  
يعنى كان الفعل المتعدي لا يتم معناه بدون المفعول به بل يتوقف  
فهم مدلوله عليه لا يتم معنى الفعل الناقص ايضا بدون الخبر بل  
يتوقف عليه والفرق بينهما بوجهين احدهما ان الخبر ليس مما  
وقع عليه الفعل بخلاف المفعول به وثانيهما ان المتعدي يتوقف  
فهم مدلوله على المفعول به بحسب الوضع بخلاف الفعل الناقص  
فان توقف فهمه على الخبر انما حدث بعد تخريره عن الحدث واستعماله

انما قال الى خبر لكونه  
خبر المبتدأ فى الاصل  
وانما ينصب الخبر  
لشبهه بالمفعول به  
فى كونه محتاجا اليه  
للفعل وفى توقف الفعل  
عليه ( يسمى ) اى  
الفعل المحتاج ( فعلا  
ناقصا )

من اللفظ المذكور بالتبع لا ينافي كونه مقصودا بالذات ايضا  
 في مقام الافادة اذ بين قولنا مقصود من اللفظ وبين قولنا مقصودا  
 لافادة في هذا المقام فرق ظاهر كما حققه المولى ابن الكمال  
 فهو منصوب اه تفريع على الشرطية المذكورة اى فاذا كان تم  
 من الافعال الناقصة وكان هذا المعنى هكذا فيكون قوله كلاما  
 منصوبا على الخبرية له وانت خبير بانه لو قال وان كان تم من الافعال  
 الناقصة على ان يكون المعنى ان صار الفعل اه فهو منصوب اه على  
 ان يكون قوله فهو منصوب جزاء للشرط المذكور لكان انساب  
 واطهر كما لا يخفى على من تفكر ﴿ قوله ﴾ (يعنى يصح السكوت  
 عليه به) تفسير للكلام والضمير في عليه راجع الى الفعل وفيه الى  
 المرفوع يعنى ان معنى كون الفعل كلاما تاما بالمرفوع ان يصح  
 السكوت على ذلك بمجرد وجود المرفوع لافادته فائدة تامة به لان  
 الكلام عندهم هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها  
 ﴿ قوله ﴾ ( ولم يحذف آخره لكون اه ) دفع لما يقال من  
 ان يسمى يلزم ان يحذف آخره علامة للجزم لما قررت انه جزاء  
 للشرط والجزاء ان كان مضارعا يلزم ان يكون مجزوما ويسمى فعل  
 مضارع معتل الاخر جزمه بحذف الحرف الاخير وحاصل الدفع  
 منع لزوم مجزومية الجزاء عند كون الشرط فعلا ماضيا كما هيئ فانه  
 عند ذلك يجوز في الجزاء اذا كان مضارعا بلا فاء امر ان اى الجزم  
 والرفع اما الاول فلو جود الجازم مع صلاحية المحل وضعف المانع  
 واما الثاني فلضعف التعلق لحيلولة الماضى الذى ليس بمجزوم لفظا  
 او تقديرًا فالص اعتبار الامر الثانى ﴿ قوله ﴾ ( حذف المفعول  
 للعموم ) مع الاختصار لما تقرر في المعانى من ان حذف المفعول  
 من اللفظ بوجه قابلية المقام اعنى وجود القرينة قد يكون للتعميم  
 في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اى كل احد

يعنى يصح السكوت عليه  
 به ( يسمى ) اى الفعل  
 جزاء للشرط ولم يحذف  
 آخره لكون الشرط  
 ماضيا وقد يحذف  
 فيقال يسمى بغير الياء  
 ( فعلا تاما ) لانه يفيد  
 الخطاب فائدة تامة  
 ويسمى المرفوع فاعلا  
 او نائبه ( نحو علم الله  
 تعالى ) كل شئ يحذف  
 المفعول للعموم ( وان  
 لم يتم ) اى الفعل  
 عطف على قوله ان يتم  
 ( به ) اى بالمرفوع  
 ( كلاما بل احتاج )  
 اى الفعل في الكلام  
 ( الى خبره منصوب )



على ما سبق والمثال الثاني ايضا رد لمذكرى نزول القرآن  
 صك فلاسفة غير الاسلام الذين زعموا كون الفلك غير قابل  
 للخرق والالتيام وغيرهم من اهل الشرك وعبدية الاصنام  
 ﴿ قوله ﴾ (تميز من النسبة) اى نسبة التي بين تم وفاعله ﴿ قوله ﴾  
 (وان كان تم من الافعال اه) اى هذا المعنى اذا كان تم من الافعال  
 التامة وان كان من الافعال الناقصة بتضمنه معنى صار فالمعنى  
 ان صار الفعل بالمرفوع كلاما تاما فلكمة اى فى قوله اى ان صار  
 اه مستدرك قطعا وقوله تاما مأخوذ من تم باعتبار معناه الاصلى  
 على ان يكون حالا او خبرا بعد خبر او وصفا لهذا الخبر فى المأل  
 للتأكيد والمبالغة وهذا مبنى على احد الطريقين المشهورين  
 للتضمن الذى هو جعل المضمن ثابتا والاصل قيذا والاخر عكس  
 ذلك ويمحجب ان يعلم ان ذلك الجعل انما هو لتصوير المعنى لالتقدير  
 فى نظم الكلام ولا لتصحيح التعلق اللفظى المرتب على التضمن  
 فى بعض الاحيان وان ذهب اليه العلامة افتناز انى فى حاشية الكشف  
 فان كان لك ميل الى تحقيق المقام فاستمع الكلام واعلم انهم ذكروا  
 ان حقيقة التضمن ان يقصد بالفعل او شبهه معناه الحقيقى مع معنى  
 فعل اخر او شبهه يناسبه ويدل عليه بشئ من القرائن كاستعمال  
 ذلك الفعل بغير صلته المبينة فى كتب اللغة وكتعية اللازم وكجعل  
 المتعدي بنفسه متعديا بواسطة حرف الجر الى غير ذلك واوردوا  
 على هذا التعر بقبانه يستلزم ارادة معنيين من لفظ واحد وهو غير  
 جائز عند الجمهور وان جوزة الشافعية واجابوا عنه بان كلا المعنيين  
 مقصودان من اللفظ المذكور لكن معناه الاصلى مقصود بالذات  
 والمعنى الاخر مقصود بالتبع ولا امتناع فى ذلك واما ما يرد عليه  
 من ان كلا المعنيين مقصودان بالذات فى مقام الافادة فكيف يكون  
 احدهما مقصودا بالتبع فمدفوع بان كون المعنى الاخر مقصودا

تميز من النسبة اى من  
 جهة الكلام وان كان تم  
 من الافعال الناقصة  
 فعنى ان تم اى ان صار  
 الفعل بالمرفوع كلاما  
 تاما فهو منصوب على  
 الخبرية

لان مفهومه يتعلق بها لكن اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر لعدم الاحتياج اليه بنونه  
 \* والفعل على نوعين لازم ومتعددا لللازم ما يتم فهمه بغير ما وقع عليه الفعل اعني بغير المفعول به  
 الصريح للممر نحو قد زيد \* \* ٢٠١ \* والمتعدى ما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه  
 الفعل فهو على ثلاثة

اقسام الاول متعد الى  
 مفعول واحد نحو  
 ضرب زيد عمرا  
 والثاني متعد الى مفعولين  
 نحو اعطيت زيدا  
 درهما وعلت زيدا  
 فاضلا والثالث متعد  
 الى ثلاثة مفاعيل نحو  
 اعلم زيد عمرا بكرا  
 فاضلا فمن اراد ان  
 يطالع على التفصيل  
 فليرجع الى المطولات  
 ( نحو خلق الله ) بالرفع  
 فاعل خلق ( تعالى  
 كل شيء ) بالنصب  
 مفعول به الصريح  
 لخلق مثال للمتعدى  
 ( و ) نحو ( نزل القرآن )  
 بالرفع فاعل نزل  
 ( نزولا ) مصدر لنزل  
 مثال اللازم ( ولا بد )  
 اي لا فراق حاصل  
 ( لكل فعل ) اصطلاحى  
 تاما او ناقصا لازما

على ما ذكرنا يجب عليك النظر بعين الانصاف ويحرم عليك  
 الملازمة على التعصب والاعتساف \* قوله \* ( لان مفهومه  
 يتعلق بها ) اراد من التعلق ان يكون لمفهوم الفعل نوع من الملازمة  
 فيجوز التعليل في جميع المنصوبات \* قوله \* ( لعدم الاحتياج  
 اليه بدون ) واما مع حرف الجر فاللازم ايضا يحتاج الى المفعول  
 ويتوقف مفهومه عليه بواسطة الاستعمال معه فالفرق بين  
 المتعدى بنفسه والمتعدى بالحرف انما هو باعتبار ان الاول اعتبر  
 في مفهومه نسبة تقتضى ذكر متعلق بخصوصه والثاني لم يعتبر في  
 مفهومه تلك النسبة بل حدثت من مقارنة حرف الجر \* قوله \*  
 ( فاللازم اه ) قدمه ليكون مفهومه وجوديا والمص قدم مثال  
 المتعدى لشرافته لما انه مؤثر بخلاف اللازم فلكل وجهة الا ان  
 بين كلامي الشارح والمص لفا ونشرا غير مرتب \* قوله \*  
 ( اعني بغير المفعول به الصريح ) تبع في تفسير ما وقع عليه الفعل  
 بالمفعول به الصريح للشارح المدقق للاظهار مع انه بظاهره  
 يشمل المفعول به الغير الصريح ايضا بناء على ان الظاهر دخول  
 المتعدى بواسطة حرف الجر نحو ذهبت يزيد في تعريف اللازم  
 وان كان المفهوم من كلام ابن الحاجب في الكافية دخوله في  
 تعريف المتعدى كما بينه شرهما فتدبر \* قوله \* ( للممر )  
 من ان الفعل اللازم لا يحتاج فهمه مداوله اليه بدون حرف الجر  
 \* قوله \* ( فليرجع الى المطولات ) قد ذكر المص في اظهار  
 الاسرار ما يغنيك عن الرجوع الى سائر \* قوله \* ( خلق الله  
 كل شيء اه ) فيه رد للمعتزلة الذين زعموا ان بعض الاشياء  
 الموجودة كالافعال الاختيارية لا لاهب ابد غير مخلوق لله تعالى  
 بناء على الاختلاف في تفسير قوله تعالى انا كل شيء  
 خلقناه بقدر والشيء بمعنى الوجود كما هو مذاق الاشاعرة

او متعديا ( من مرفوع ) اي من معمول مرفوع ( ٢٦ )  
 ( به ) اي بالمر فوع ( كلاما )



٤ قوله هو الحدث السازج  
اه وانما لم نتعرض  
للجواب عن الاعتراض  
بازمان لظهوره غاية  
الظهور على من يقن  
الجواب المسطور  
وذلك لان المفهوم من  
لفظ ضرب مثلا قبل  
ذكر الفاعل هو  
الزمان المقارن لا  
بالحدث السازج وهو  
ليس بمدلول تضمني  
للفعل حتى يلزم المخدور  
بل المدلول التضمني له  
الزمان المقارن بالحدث  
المنسوب الى الفاعل  
المعين

• منه •

مطابقة باعتبار مادته الا انها دلالة تضمنية مع قطع النظر عن  
ذلك الاعتبار لما صرح به ذلك المحقق من ان ذلك الحدث الذي  
دل عليه الفعل بمادته دلالة مطابقة وهو بعينه مدلول تضمني  
للفعل واجاب ثانيا بان المأخوذ في مدلول الفعل النسبة الى الفاعل  
المعين وهي مفهومة منه مع الحدث والزمان وانما يحتاج الى ذكر  
الفاعل تفصيلها وهي داخلية في مدلوله وفيه ان هذا مخالف لما طبق  
عليه العلماء قرنا بعد قرن من ان المدلول المطابق للفعل غير مستقل  
بالفهم بل يحتاج الى ذكر الفاعل المعين اذ على ما ذكره يكون  
مدلوله المطابق مستقلا بالفهم غير محتاج الى ذكر الفاعل وانما  
يلزمه تعقل الفعل اجالا من غير حاجة الى ذكره والمحتاج اليه  
تفصيله كمنى الابتداء المفهوم من لفظ الابتداء فحق في حقه ما قاله  
نفسه في حق الفاضل العصام عند الكلام على هذا المقام  
من ان الخروج من طريقة القوم بمجرد الشكوك التي تعتري لعدم  
التعمق في كلامهم مما لا ينبغي ان يقدم عليه اقول وبالله التوفيق  
الحق في الجواب ان يقال ان المفهوم من الفعل قبل ذكر الفاعل  
٤ هو الحدث السازج الذي يدل عليه الفعل بما دته دلالة مطابقة  
وهو ليس بمدلول تضمني للفعل قطعا حتى يلزم المخدور بل هو  
الحدث الذي وضع المصدر بازائه واما المدلول التضمني للفعل فهو  
الحدث المنسوب الى الفاعل المعين لا الحدث السازج قال الشيخ  
الرضي في بحث المصدر المصدر موضوع للحدث السازج والفعل  
المبني للفاعل موضوع للحدث المنسوب الى ما قام به والقول المبني  
للمفعول موضوع للحدث المنسوب الى غير ما قام به من الزمان  
والمكان وما وقع عليه والالة والسبب فالنسبة الى ما قام به او الى  
ما عداه مما يتعلق به مأخوذ في مفهوم الفعل خارج عن المصدر  
لازم في الوجود انتهى فاذا انقنت ما نقلناه لك مما ثبت فوادك

واجاب ثانيا بان التحقيق ان الفعل موضوع حديث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجمل الاسمية اذ لا يخفى على المنصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلوله للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا على ان دلالة المفرد لا تكون تفصيلية وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه يكون مستوعدا لان ينسب الى شيء فيلزم اسناده الى شيء لئلا يكون اخضاره على هذا الوجه لغوا ورد بانه ان اراد ان للهيئة التركيبية مدخلا في الدلالة على النسبة فسلم ولا مقتضى لاستقلالها بالمفهومية وان اراد ان الهيئة مستقلة في الدلالة عليها فيحده ان لزوم تلك الهيئة التركيبية للفعل دون سائر التركيبات مما لا وجه له والقول بان الحدث في مفهومه معتبر من حيث انه مستعد للاسناد الى شيء تكلف صريح اذ لا دلالة لصيغة الفعل على الاستعداد اصلا واما دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة تفصيلا فلتعدد اوضاعه فانه من حيث جوهره يدل على الحدث ومن حيث الصيغة يدل على الزمان ومن حيث تركيبه بالفاعل يدل على النسبة واجاب عنه المحقق السالكوتي اولا بان دلالة الفعل على الحدث باعتبار مادته وعلى الزمان باعتبار هيئته فهي دلالة مطابقة وان كان المدلول مدلولاً تضييماً للفعل لكونه موضوعاً بازاء الجوع من الحدث والزمان والنسبة والدليل على ذلك انه يفهم كل واحد من الحدث والزمان من لفظ الفعل تفصيلاً مع ان المقرر ان المفرد لا يدل على اجزاء مدلوله تفصيلاً وفيه انه لا يسمي ولا يغني من جوع اذ للسائل ان يرجع ويقول فقد اعترفتكم بتحقيق المدلول التضييقي بدون المدلول المطابق لان دلالة الفعل على ذلك الحدث بدون ذكر الفاعل وان كانت دلالة



كان وهنا بحث صعب تحير فيه العقلاء وتصدى الى حله جم  
 غفير من الفضلاء وانا وان كنا لا نتندر على الشرب من كؤس  
 تحقيقاتهم الا بفهم الخيال ولا نستحق بالنعوذ في مجالس تدقيقاتهم  
 الا صف النعال لكن التفصيل مما اقتضاه الحال فهو ان الفعل  
 لما كان موضوعا لهذه المعاني الثلاثة كالمعنى المطابق له مجموع  
 هذه المعاني وهو لا يفهم بدون الفاعل المعين لان تلك النسبة  
 لا تفهم بدونها ومتى لم يوجد الجزء لم يوجد الكل مع انه لا شك  
 في انه يفهم الحدث والزمان عند سماع لفظ ضرب مثلا بدون فهم  
 المعنى المطابق فيلزم تحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة وذلك  
 مخالف لما تقرر عندهم من استلزام التضمن للمطابقة اجاب عنه  
 الفاضل المصام اولا بان اللفظ لا يدل على المعنى الا لتذكر الوضع  
 وفهم المعنى ودلالة اللفظ عليه متأخرة عن التذكر فاذا سمع العالم  
 بوضع ضرب على الوجه العام لفظه يتذكر وضعه بهذا الوجه  
 ويحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع  
 اذ لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور طرفيه لكن ليس العلم  
 بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ لان  
 المفروض ان تلك الدلالة متأخرة عنه فلا بد في الدلالة من  
 الالتفات الى المعنى من حيث انه مراد الالفاظ ولا يمكن ان يتوجه  
 السامع من لفظ ضرب الى معنى من هذه الحيثية ما لم يعلم خصوص  
 المعنى الموضوع له بالضمam الفاعل المعين فاذا حضر عنده بالضيمة  
 التفت اليه بهذه الحيثية فشاهدة الحدث والزمان في ضمن هذه  
 الالتفات هي الدلالة التضمنية ولا شك انها لم يتحقق من سماع  
 ضرب بدون فهم معناه المطابق وردبان القول بان يتحقق عند  
 سماع اللفظ الالتفات الى جانب المعنى مرتين احدهما في ضمن  
 تذكر الوضع والثانية من حيث انه مرادف خلاف الوجدان

جواب عن سؤال مقدر وارد على تقسيم العامل القياسي الى الفعل واسم الفاعل واسم المفعول الى غير ذلك وتقديره ان هذا التقسيم غير صحيح لان من شروط صحة التقسيم وجود التباين والتخالف بين الاقسام مع انه غير موجود ههنا لان الفعل بمعنى اللغوى يتحقق في ضمن كل من اسم الفاعل واسم المفعول الى غير ذلك فكيف يصح ان يكون قسما لها مع ان قسيم الشيء ما يباينه اجاب بتحرير المراد وحاصله ان هذا انما يرد لو اريد من الفعل الفعل اللغوى وليس كذلك لان المراد منه الفعل الاصطلاحي الذي هو ما لا يهينته وضعها على احد الازمنة الثلاثة ومن البين انه لا يصدق على شيء من هذه الاقسام ولا يتحقق في ضمن واحد منها ولعل هذا وجه التأمل \* قوله \* ( اشارة الى الكبرى ) لوقال اشارة الى القاعدة الكلية المذكورة في عمل الفعل لكان اولى تأمل \* قوله \* ( والصغرى مطوية ) اي غير مذكورة ههنا لانه سهلة الحصول بجعل كل جزئى موضوعا وجعل موضوع تلك القضية معمولا كما سبق \* قوله \* ( لازما واه ) تفسير لقوله لكل فعل \* قوله \* ( سواء كان فاعلا اه ) اي سواء كان هذا المفعول المرفوع مسمى بالفاعل كما في مرفوع الفعل التام او بالاسم كما في مرفوع الفعل الناقص والمراد من انفاعل ان يكون حقيقيا او حكما فيشمل نائب الفاعل ايضا \* قوله \* ( لان النسبة الى المرفوع مأخوذة في مفهومه اه ) تعليل لكون كل رافعا للمعمول اشارة الى ان ازفع مما لا بد لكل فعل وتوضيحه ان النسبة الى المرفوع الى فاعل معين جزء مما وضع له الفعل فلا يوجد الفعل بدونته وذلك لان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيهما الزمان وثالثها النسبة الى فاعل معين اي معين

اشارة الى الكبرى والصغرى  
مطوية اي لازما او  
متعديا متصرفا او غيره  
تاما او ناقصا قلبيا  
اولا ( يرفع ) معمولا  
واحد اسواء كان فاعلا  
او اسما لان النسبة الى  
المرفوع مأخوذة في  
مفهومه وضعها فلا  
يكون دونته ( وينصب )  
معمولات كثيرة سواء  
كانت مفاعيل او غيرها  
كالخبر والحال والتميز  
وغير ذلك



والصفة المشبهة وافعل  
التفضيل وغيرها مثلا  
ضارب يرفع الفاعل اذا  
وجد شرطه لانه اسم  
فاعل وكل اسم فاعل يرفع  
الفاعل اذا وجد شرطه  
فضارب يرفع الفاعل  
وهو المطلوب (تسعة)  
انواع بالاستقراء  
(الاول) منها (الفعل)  
قدمه على اسم الفاعل  
لكونه اصله ولعدم  
احتياجه الى الشرط  
بخلاف اسم الفاعل  
ولكونه اصلا في العمل لان  
غيره تابع له فيه كما يجيء  
والمراد من الفعل  
اصطلاح لا لغوي  
فلا يرد الاشكال على  
التقسيم تأمل (مطلقا)  
وقوله (فعل) فدل

﴿ قوله ﴾ ( والصفة المشبهة ) فان قلت ان صيغة  
الصفة المشبهة سماعية حتى جعلوها محصورة في سبعة عشرة  
وزنا فما وجه عددها من القياسي قلنا هب لك انه لا يضر لكونه  
قياسا كما صرح به المص في الاظهار وذلك لان افرادها وان كانت  
محصورة بحسب الصيغة الا انها غير محصورة بحسب المائة فيمكن  
ان يذكر في عملها قاعدة كلية بان يقال كل صفة مشبهة ترفع الفاعل  
بخلاف السماعي فان افراده محصورة بحسب المائة ايضا  
﴿ قوله ﴾ ( تسعة انواع ) لا يحتلجن في صدرك ان الشارح  
قدر قوله انواع مضافا اليه لتسعة فاشهر بهذا التقدير ان المضاف  
اليه حذف في قول المص تسعة وجعل التوئين عوضا عنه مع  
ان حذف المضاف اليه وتوويض التوئين عنه مختص بلفظ  
كل وبعض واذا وى على ما صرح به الشيخ الرضى لان مقصوده  
رح ليس تقدير المضاف اليه بل تقدير الصفة لما ذكره الرضى  
ايضا في شرحه على الكافية من ان سيبويه وجاعة من النحاة  
يستحبون كون ميم المدد في اى درجة كان صفة لان المقصد  
من التمييز التخصيص وهو معدوم في اكثر الاوصاف بل ان كان  
الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يقبح نحو ثلثة علماء ومائة فاضل  
انتهى وقال في بحث النعت وربما نوبت الصفة ولم تذكر للعلم  
بها انتهى هذا وبعد ذلك الاولى ان يحمل كلام المص على حذف  
الموصوف اى انواع تسعة لان تقدير الموصوف شايع ذايغ  
بخلاف تقدير الصفة وان وقع على قلة كما اشار اليه ابن مالك  
في الفيتة حيث قال وما من المنعوت والنعت عقل \* يجوز حذفه  
وفي النعت يقل ﴿ قوله ﴾ ( لكونه اصله ) اراد هنا  
بالاصل الاصل في الاشتقاق بقرينة قوله فيما بعد ولكونه اصلا  
في العمل ﴿ قوله ﴾ ( والمراد من الفعل اصطلاحى اه )

ويكون الواقع بعده ماضيا كثيرا او مضارعا دون ذلك وقد تخرج  
عن الظرفية والشرطية والاستقبال فان اردت التفصيل فارجع  
الى معنى اللبيب فان فيه ما يغني العاقل الاديب ﴿ قوله ﴾ ( ومن  
المتعذر استواء ) فاذا تعذر الاستواء تعذر اعتبار معنى الشرط فيه  
فلا يكون متضمنا لمعنى ان فلا يجزم ﴿ قوله ﴾ ( التي هي  
موضوعة للابهام ) اى للابهام في وجود مدخوله في اعتقاد المتكلم  
فانها موضوعة لتعليق شئ بشئ ﴿ مفروض وجوده في المستقبل  
مع عدم القطع بوقوعه اولا وقوعه على ما حققه السالكوتى  
﴿ قوله ﴾ ( واذا موضوعة للامر المقطوع به اه ) فيه  
بحث لانها وان كانت موضوعة للامر المقطوع الا انه لما لم  
ينكشف لنا حال الاستقبال واحتمل وقوع ذلك الامر على خلاف  
ما قطعناه عرض لها الابهام وجازان تتضمن معنى ان وتعمل  
عملها كما حقق سابقا فلذلك عدتها جماعة من الجوازم  
واختارها المص ولعل لهذا امر بالتدبر ﴿ قوله ﴾ ( قاعدة  
كلية اه ) اى قضية كلية يعرف بها احكام جزئيات  
موضوعها بان يجعل الجزئى موضوعا في الصغرى وموضوع  
القاعدة محمولا فيها ويجعل تلك القاعدة كبرى لما قاله الفاضل  
العصام في الاصول من القاعدة قضية كلية تشتمل على احكام  
جزئيات موضوعها بالقوة القريبة من الفعل بحيث لو ضمت مع  
صغرى سهولة الحصول افادت حكم جزئى منها كما يقال في قول  
النحاة الفاعل مرفوع قولنا زيد في ضرب زيد فاعل وكل فاعل  
مرفوع فزيد مرفوع وسميت قاعدة لانها اساس معرفة  
احوال الجزئيات وكثيرا ما يتسامح فتعرف بحكم كل ينطبق على  
جزئيات يستفاد احكامها منه تعبيرا للقضية بأشرف اجزائها  
﴿ قوله ﴾ ( من الفاعل والمفعول ) اى اسم الفاعل واسم المفعول

ومن المتعذر استواء قراءة  
قارئين في جميع الاحوال  
والكيفيات واما مع  
اذا فلان كلمات الشرط  
انما تجزم لتضمنها  
معنى ان التي هي  
موضوعة للابهام  
واذا موضوعة للامر  
المقطوع به المنافي  
للابهام فتدبر وكن  
من الشاكرين ولما  
فرغ من السماعى  
اراد ان يشرع في القياسى  
فقال ( و ) العاقل  
( القياسى ) الذى وقع  
جزأ من اللفظى وهو  
ما لا يتوقف اعـاله  
بخصوصه على السماع  
بل يمكن ان يذ كرفى عمله  
قاعدة كلية وموضوعها  
غير محصور كقولك  
علم يرفع الفاعل لانه  
فعل وكل فعل يرفع  
الفاعل ينتج ان علم يرفع  
الفاعل وهو المطلوب  
وكذا غيره من الفاعل  
والمفعول



ان والجزم بها بالحقوق ما المكافاة وذلك لما عرفت انفا من ان كلمة  
 ما اذا كفت عن الاضـافة يصير المكفوف مبهما \* قوله \*  
 ( اى هذان الفعلان يسمى اولهما اه ) اشارة الى ان الضمير المستتر  
 فى مسمىـين راجع الى الفعلين ومقتضى الواو فى قوله وجزاء ان  
 لا يعتبر الترتيب فاقضى التوزيع والتفصيل اى الفعلان الذان  
 يسمى احدهما شرطا والاخر جزاء يسمى اولهما شرطا وثانيهما  
 جزاء ويمكن ان يكون هـ ذا وجه التسامح فى عبارة المص الذى  
 يشير اليه الشارح \* قوله \* ( فلا يخلوا عبارة المص  
 عن التسامح ) لانها بظاهرها تشير بان المسمى بالشرط والجزاء  
 الفعل وحده مع انه قد صرح فى التسهيل بان الشرط والجزاء  
 اسمان للجملتين وهو الصواب الذى يشهد له العرف مع ان الجزاء  
 اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية بلاشبهة فلامعنى لجعله  
 اسما للمجرد الفعل اذا كان جملة فعلية واما وجه تفرع قوله فلا  
 يخلوا اه على الكلام السابق فهو ان ماهو شرط لتحقيق الثانى  
 الجملة الاولى لا لمجرد الفعل الاول وكذا المبني على الاول الجملة  
 الثانية لا لمجرد الفعل الثانى واما وجهه على تقدير كون وجه  
 التسامح ما اشرنا اليه انفسا فستغن عن البيان اقول لعل المص  
 لما رأى امر الجزم ظاهرا فى لفظي "الفعلين" لاجملتين بنى الكلام على  
 اعتبار جانب اللفظ \* قوله \* ( واما جزم المضارع مع  
 كيفما واذا فشاذ ) فى المعنى كيف يستعمل شرطا فيقتضى فعلين  
 متفقى للفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز  
 كيف تجلس اذهب بالاتفاق ولا كيف تجلس اجلس بالجزم عند  
 البصريين الا قطرب فجوزه بالجزم مطلقا واليه ذهب الكوفيون  
 وقيل يجوز بشرط اقترانها بما انتهى لمخصا واما اذا فالقاب  
 فيه ان يكون ظرفا للمستقبل متضمنا لمعنى الشرط مخصا بالفعلية

اى هـ ذان الفعلـلان  
 يسمى اولهما (شرطا)  
 لانه شرط لتحقيق الثانى  
 ( و ) ثانيهما (جزاء)  
 من حيث انه يبنى على  
 الاول ابتداء الجزاء  
 على الفعل فلا يخلو  
 عبارة المصنف عن  
 التسامح واما جزم  
 المضارع مع كيفما  
 واذا فشاذ لم يجزى  
 فى كلامهم على وجه  
 الاطراد اما عدم الجزم  
 مع كيفما فلان معناه  
 عمـوم الاحوال فاذا  
 دخلت كيفما تقرأ اقرأ  
 كان معناه على اى حال  
 وكيفية تقرأ انت انا ايضا  
 اقرؤ عليها

تحتنه راجع الى ما الكافة يعنى ان ما الكافة هيأتها للشرط كما هيئت  
حيث له ووجه التهيئة انها لما كفت عن الاضافة صارت مبهمة  
فما بهت بكلمة ان وصارت بمعنى المستقبل فعملت عملها اعنى  
الجزم كما ببق انفا ❖ قوله ❖ ( الامع قلة ) يشعر بظاهاه  
جواز الجزم باذا في التثنية على قلة وهو وظاهر كلام ابن مالك  
في التسهيل خلافا لما ذهب اليه بعضهم من ان الجزم باذا لم يرد الا  
في ضرورة الشعر ❖ قوله ❖ ( اذهى موضوعة للقطع اه )  
يعنى ان كلمات الشروط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هي  
موضوعة للابهام وكلمة اذا لما كانت موضوعة للامر المقطوع  
وجوده في اعتبار المتكلم في المستقبل لم يكن فيها معنى ان الشرطية  
حتى تجزم بمشابهتها لها اذا الشرطية هو المفروض وجوده  
لالمقطوع ❖ قوله ❖ ( لكن لما احتمل ) استدراك تخميتوهم من  
الكلام السابق من انه لا يجوز الجزم باذا اصلا لامع ما ولا مجردا  
منها لما فاتها بان الشرطية وحاصل الاستدراك انها وان تنافها  
في اصل الوضع الا انها لما وضعت للامر المقطوع في المستقبل  
ولم ينكشف لنا حال الاستقبال احتمل ذلك الامر المقطوع  
ان يقع على خلاف ما نقطعه وتوقعه فهذا الاعتبار جاز تضمنها  
معنى ان كما في متى وسائر اسماء الجوازم لان ذلك المعنى لما رشح  
في اسم الشرط اذ لم توضع في الاصل لزمان يقع المتكلم بوقوع  
الفعل فيه جزمته دائما بخلاف اذا فاته لما كان حدثه الواقع فيه  
مقطوعا به في اصل الوضع لم يربح فيه معنى ان بل صار ما رضاء  
على شرف الزوال فلذا لم يحز في الاكثرا لا اذا قوى باقترانه بما الكافة  
فقوله والجزم بها عطف على تضمنها اي جاز الجزم بها وقوله وقوى اه  
جملة حالية عن ضميرها وكلمة عن متعلقة بالكافة يعنى ان قوى تضمنها معنى

الامع قلة فالة مناسبتها  
لان في الاحتمال اذهى  
موضوعة للقطع وهو  
مناف للابهام لكنه  
لما احتمل في الامر  
المقطوع ان يقع على  
خلاف ما يتوقع لعدم  
انكشاف الحال لنا  
جاز تضمنها معنى ان  
والجزم بها وقوى مع  
ما الكافة عن الاضافة  
كما في حيث وهى ايضا  
للزمان ( نحو اذا ما  
تعمل ) اي زما ما ان  
تعمل ( بعلك ) متعلق  
بتعمل ( تكن ) انت  
( خير الناس ) يعنى  
افضلهم لان العلم بلا  
عمل لا يقع بل يضر كما  
قالوا العلم بلا عمل كالشجر  
بلا ثمر ( وهذه الاحدى  
عشرة ) من ان الى اذا ما  
( تجزم فعلين ) احتراز  
عن الجازم الذى يجزم  
فعلا واحدا قوله  
( معيين ) صيغة لفعلين



( حتماً ) هي موضوعة لظرف المكان وهي لا تجزم الاعم ماوما كافة عن الاضافة لتصير مبهمة وهي اسم مبني وانما حرك آخرها لالتقاء الساكنين ( وقال بعض المعربين وهي مبنية على الضمة تشبيهاً بالغايات ومنهم من يبنيه على الفتح استئذالا \* ١٩٢ \* للضمة مع الياء نحو حتماً تفعل ) اى

مكاناً ما ان تفعل شيئاً  
من الخير او الشر  
( يكتب ) على صيغة  
المفعول ( فملك )  
نائب الفاعل يكتب  
( والرابع عشر ) منها  
( اذا ) قد بها على  
اذا ما لقلة حروفها  
بجـلا ف اذا ما وهي  
تجزم مع ما \* وقال  
سيبويه انها حرف  
غير مركب من كلمتين  
بل هي فعلا كان مهما  
فعلا \* وقال المبردهي  
اذ الضرفية ثم الحق  
ما فكف عن الاضافة  
وهي هال للشرط كما هي  
حيث وجعلها بمعنى  
المستقبل وجازمة  
ذكرها فاضل العصام  
وهي موضوعة للزمان  
( نحو اذا متب ) انت  
اى زماناً ما ان رجعت  
عن الذنوب ( تقبل )  
بصيغة المفعول قوله

اى عالم اء مبتدأ وخبره مانعل الشرط مع جزأه او الجزاء وحده  
على الاختلاف الذى مر به انه \* قوله \* ( والثالثة عشر  
حتماً ) اى يذكر اشارح وجه تقديمه على اذا ما لعله مناسبة لما قبله فى البناء  
على الضم لان حيث بدون ما مبني على الضم فى المشهور كما يشير اليه  
فأمل \* قوله \* ( هي موضوعة لظرف المكان ) لتضمير  
رابع الى حيث لالى حتماً واكذا الضمائر الاتية يعنى ان حيث  
ظرف للمكان اتفقاً قال الاخفش وقد ترد للزمان \* قوله \*  
( وما كافة عن الاضافة ) اى عن ضافة حيث الى الجملة لان  
اضافته اليها لازمة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية  
واضافتها الى الفعلية اكثر واما اضافتها الى المفرد او الى الجملة  
المحذوفة فاندر \* قوله \* ( لتصير مبهمة ) يعنى ان حتماً انما  
تجزم مع الكافة عن الاضافة لتصير بالقطع عن الاضافة مبهمة  
وتدنيه بسبب ذلك لابهام بان فعمل عمله \* قوله \* ( لالتقاء  
الساكنين ) احدهما الياء وثانيهما التاء وظاهر هذا ان يكون حيث مبني  
على الكسر على ان الاصل ان الساكن اذا حرك بالكسر كما  
ذهب اليه البعض \* قوله \* ( تشبيهاً بالغايات ) لان الاضافة  
الى الجملة كالاضافة اذا اثرها الذى هو الجر لا يظهر ولان ما  
اضيف اليها فهو فى الحقيقة مضاف الى مضمونها وهو غير مذكور  
صريحاً فكانه محذوف كفى الغايات والمراد بالغايات ما قطع  
عن الاضافة وبنى من نحو قبل وبعد وانما سميت بذلك لان الاصل  
فيها ان تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها اخر  
المضاف اليه لانه من تته فاذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف  
صار اخر المضاف غاية \* قوله \* ( وهي تجزم مع ما ) قال  
السيباني ما علمت احداً من النحاة ان يبنوا الاسمي يويه واصحابه  
\* قوله \* ( بل هي فعلى ) اى حرف بسيط غير مركب  
\* قوله \* ( وهى لا شرط كما هي حيث ) هيا من النهيئة وفاعله

( تحته )

( توبتك ) نائب فاعله اى رجوعك عن الذنوب لان الله تعالى  
تواب رحيم ( والخامس عشر ) منها ( اذا ما ) وهي لا تجزم بغير ما

معجب لك وهذا غير مسموع ﴿ قوله ﴾ ( اى اظهر الكبير  
على الله اه ) اشارة الى ان الفعل هنا للتكلف كما في تحمل اى  
اظهر الحلم وكما في تجاهل اى اظهر الجهل من نفسه والحال انه  
منتف عنه قال العلامة التفاضلى الفرق بين التكلف في الفعل  
والتفعل ان المتحمل يريد وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهل  
انتهى \* فغنى يتكبر بظهر الكبير والعظم مع كونه مریدا وجوده  
من نفسه وقوله على الله اشارة الى التكبر هنا شامل للعجب  
ايضا الذى هو عبارة عن تصور الشخص استحقاق رتبة  
لاستحقاقها فان تصور ذلك الاستحقاق بسبب الامثال لاوامره  
تعالى والانتها بنواهي كاظهار الكبير عليه تعالى واشارة الى بعض  
اقسام الكبير لان الكبير الماكان بمعنى ظن المرء انه اكبر من غيره كما  
ان التكبر اظهار ذلك فلا بد له من متكبر عليه ومن هنا افترق  
عن العجب اذ لا يلزم ذلك فيه كما عرف من تعريفه فبا اعتبار  
التكبر عليه ينقسم على ثلاثة اقسام كما صرح به المصنف في بعض  
كتبه لانه اما ان يكون هو الله تعالى وهو افحش انواع الكبير مثل  
نمرود حيث حدث نفسه ان يقابل رب السماء عز وجل واما ان  
يكون رسوله عليه الصلوة والسلام واما ان يكون سائر الخلق فهذا  
يظهر قبح قوله او غيره من الحيوانات ثم اعلم ان تمثيل المص بهذا  
المثال اشارة الى ماورد في حديث صحيح وهو قوله عليه الصلوة  
والسلام ومن تعظم في نفسه واختال في مشية لقي الله وهو عليه  
غضبان واما تخصيص العالم بالذكور فاشارة الى ما ذكره  
في الطريقة من ان اسباب الكبير سبعة اعظمها واشدها واصعبها  
علاج العلم لان قدر العلم عظيم عند الله وعند الناس فلا مجال  
لقلمه من اصله وترك فعله فمن اراد الاطلاع على الحقيقة فعليه  
بالطريقة ﴿ قوله ﴾ ( وهى هنا اه ) يعنى ان اى في قوله

اى اظهر الكبير على الله  
او غيره من الحيوانات  
( يفضيه ) اى العالم المتكبر  
من الافعال جزاء الشرط  
( الله ) لكبره لان الكبير  
من الكبار وهى هنا  
مر فوعة بالابتداء  
( والثالث عشر ) منها



فيها الموجب للبناء ايضا الان فيها ماينا فيه وهو وجود الاضافة  
 لانه مما يرجع جانب الاسمية التي هي متنافية للبناء ❖ قوله ❖  
 ( ويجازى به ) اي يستعمل في معنى المجازات فيكون اسم  
 الشرط ❖ قوله ❖ ( وهي معرفة للاضافة ) يعني ازاى التي هي  
 للاستفهام او الشرط قد تكون معرفة بسبب الاضافة الى المعرفة  
 لا كاي التي بمعنى الذي فانها معرفة بنفسها دائما ولا كاي التي  
 وقعت نعتا فانه تكون نكرة دائما للزوم اضافتها الى النكرة او المراد  
 بالمعرفة غير النكرة السرفة سواء كانت معرفة او نكرة مخصصة  
 او الضمير راجع الى اي ان في المثالين الذين ذكرهما اي كلمة اي  
 التي في هذين المثالين معرفة لكونها مضافة فيهما الى المعرفة فتدبر  
 واختر ❖ قوله ❖ ( وقد تترك الاضافة وفيه معناها ) يعني  
 انه قد يترك الاضافة في اي لفظا وتلاحظ في المعنى لان تركها  
 فيه لفظا ومعنى ليس بجائز ❖ قوله ❖ ( وقد يكون بمعنى  
 الذي ) اي قد يكون اسما موصولا بمعنى الذي لكن زعم ثعلب  
 ان اي لا تكون موصولا اصلا ❖ قوله ❖ ( وقد يكون نعتا  
 اه ) اي قد يكون اي دالا على معنى الكمال فتقع صفة للنكرة  
 نحو مررت برجل اي رجل اي كامل في صفات الرجال ويجوز  
 ايضا ان يكون حالا من المعرفة كررت بعبد الله اي رجل فاذا كره  
 من اوجه اي اربعة احدها ان تكون اسم استفهام وثانيها ان  
 يكون اسم شرط وثالثها ان يكون اسما موصولا ورابعها ان يكون  
 دالا على معنى الكمال فيقع نعتا للنكرة وله وجه خامس وهو ان يكون  
 وصلة لنداء مافية ال نحو يا ايها الرجل وانما تركه لما زعمه الاخفش  
 من اي لا يكون وصلة وان ايا هذه هي الموصولة حذف صدر صلتها  
 وهو العائد والمعنى يامن هو الرجل لکنه زاد قسمها اخر وهو ان  
 يكون نكرة موصوفة نحو ومررت باى معجب لك كما يقال بمن

ويجازى به نحو ايهم  
 يكرمنى اكرمه وهي  
 معرفة للاضافة وقد  
 تترك الاضافة وفيه  
 معناها وقد يكون  
 بمعنى الذي فيحتاج الى  
 صلة تقول ايهم في الدار  
 اخوك وقد يكون نعتا  
 تقول مررت برجل  
 اي رجل وايا رجل  
 ومازائدة ( نحو اي عالم )  
 بالجر مضاف اليه لاي  
 ( يتكبر ) بالجرم فعل  
 الشرط

من ان السمع والبصر ليسا بصفتين زائدتين بل هما راجعان الى العلم بالسموعات والبصرات وفردان من افراد مطلق العلم وان للعلم تامة من اولى وحادث واما عند غيرهم فليس العلم بالاتعلق واحد زلى وابدى ويمكن تطبيق كلامه على مذهب الماتريديّة بان يكون استدلاله المذكور اشارة الى ان العلم في المثل المذكور بمعنى الابصار وان الملازمة مبنية على حدوث تعلق صفة البصر ويكون تقييد العلم بالازلى اشارة الى نفس صفة البصر ازالة قديمة فيقول الى ما ذهب اليه الماتريديّة من ان السمع والبصر صفتان زائدتان قديمتان غير العلم يتعلقان بالسموعات والبصرات بعد حدوثهما وتحقيق هذا المقام انه لاشبهة في انه اذا علمنا شيئا علمنا ما قبل الابصار مثلاً ثم شاهدناه بالبصر مثلاً فلا شك ان هذا ادراك اخر اوضح واجلى من الاول لانه ادراك لذلك الشيء على الوجه الجزئى والاول على الوجه الكلى واما الشبهة في ان ذلك الادراك الجزئى هل هو نوع مغاير لنوع العلم كما ذهب اليه الماتريديّة او من افراد العلم كما ذهب اليه الاشاعرة وانما اطبقنا الكلام لضرورة اقتضاء الاطلاع على حقيقة المقام \* قوله \* ( مع قيام الموجب للبناء ) وهو المشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير \* قوله \* ( على ان الاصل في اخواتها هو الاعراب ) اذ لا شك ان الاصل في الاسماء هو الاعراب كما ان الاصل في الافعال البناء \* قوله \* ( واما اختصاصها بالاعراب هـ ) دفع لما يتوهم من انه لما كان الاصل في اخوات اى هو الاعراب فلا وجه لاختصاصها به دون اخواتها لانه عدول عن الاصل فيها وحاصل الدفع ان الاصل في اى واخواتها وان كان هو الاعراب الا انه لما كان في اخواتها موجب للبناء مع عدم المنافي له بنيت بخلاف اى فانها وان وجدت

قيام الموجب للبناء  
للتنبه على ان الاصل  
في اخواتها هو الاعراب  
واما اختصاصها  
بالاعراب فلو جود  
الاضافة المنافية للبناء  
وعدمها في اخواتها  
قال صاحب التصحيح  
اى اسم معرب يستفهم  
به نحو ايهما انك



تحرم منه كقوله عليه  
السلام \* يا كوا الحسد  
فان الحسد يأكل  
الحسنات كما تأكل  
الخطب النار\* (والحادية  
عشرة) منها (انى)  
بفتح الهمزة والنون  
المشددة وهى موضوعة  
لظرف المكان قدمها  
على اى لعدم احتياجها  
الى المضاعف اليه  
بخلاف اى (نحوانى  
تذنب) انت اى مكانا  
ما ان تفعل الذنب وان  
كنت فى قرن البقر  
(يعلك) بالجرم  
(الله) بازفع فاعل  
ليعلم بعلم ازالى لان الله  
تعالى يراك وان لم تره  
وهى مفعول فيه لتذنب  
(والثانية عشرة)  
منها (اى) بفتح الهمزة  
وتشديد الياء المضمومة  
وهى تجزم بما و بدونها  
واعلم ان اى معرفة  
من بين اخواتها مع

بقوله لا خيك المؤمن مبنى على ما هو الغالب فيه والا فممكن  
الكافر ايضا محسود المكتة امواله او اولاده لكن قد احسن فى ذلك  
لما ان الحسدودية مرتبة كريمة لا يابق ان ينالها الكافر كما قال  
الشاعر \* هم عيدون وشر الناس كلهم \* من عاش فى الدهر  
يوما غير محسود \* وقوله تحرم تفسير لهلاك واشارة الى ان الهلاك  
هنا مستعمل فى معنا الحرمان لما ان المبتنى على الحسد ظاهرا هو ذلك  
لامعناه الحقيقى وارا استلزمه فى بعض الاحيان والمحروم هو المنوع  
عن الخير الذى لا فلاح له اصلا كما يشير اليه الحديث المذكور لان  
الحسد اذا اكل حسنات الحاسد يكون ذلك الحاسد عا عن الخير  
ولفلاح فبهذا يظهر وجه اخر لتفسير الهلاك بالحرمان وكذا من  
فى \* اما للتعليل والضمير راجع الى الحسد المفهوم من تحسد اى  
تكون محروما لاجل حسدك او صلة لتحريم والضمير راجع الى  
المحسود له المفهوم من سياق الكلام ايضا او تكون محروما من النعمة  
التي حسدت لها \* قوله \* (بخلاف اى) فانها لا تستعمل  
المضاعفا \* قوله \* (ان تفعل الذنب) اشارة الى ان قول المص  
تذنب مضارع من الافعال كما يقال اذنب لرجل اذا فعل الاسم  
فلم يستعمل يذنب ثلاثيا فى كلامهم واما الذنب فهو اسم بمعنى الاثم  
لامصدر من الثلاثى كما لا يخفى على من تتبع كتب اللغة \* قوله \*  
(بعلم ازالى لان الله تعالى اه) دفع لما يتوهم من الملازمة التي فى المثال  
من حدوث علمه تعالى عن ذلك علموا كبير لما انه يوهى ان علمه تعالى  
يتعلق به وقت الذنوب وحاصل الدفع ان العلم تعلقين ازالى وحادث  
عند حدوث المسموعات والبعصرا والملازمة مبنية على التعلق  
الثانى \* فتقييده العلم بالازلى اشارة الى التعلق الاول  
والاستدلال بقوله لان الله يراك اه اشارة الى التعلق الثانى وانت  
خبير بان هذا انما يطبق بظاهره على ما ذهب اليه اشاعرة

ابن ﴿ قوله ﴾ (ظرف غير متمكن اى) هى من الظروف الزمانية  
الغير المتمكنة والظرف المتمكن معناه انه يستعمل تارة اسما وتارة  
ظرفا وغير المتمكن معناه انه يستعمل فى موضع يصلح ظرفا الاظرفا  
ولا علة بينهما غير استعمال العرب ولا يدخل على الثانى شئ من حروف  
الجر الا من لعدم تمكنه وقلة استعماله استعمال الاسماء كما قدمناه  
فى اول الكتاب ﴿ قوله ﴾ (وهو سؤال عن زمان) يعنى انه  
قد يكون للاستفهام عن الزمان ﴿ قوله ﴾ (وقد يجازى) به اى  
يكون من كلم المجازات فيجزم فعلين ﴿ قوله ﴾ (وتكون فى لغة  
هذيل بمعنى من) فى المغنى متى على خمسة اوجه اسم استفهام نحو متى  
نصر الله واسم شرط كقوله \* متى اضع العمامة تعرفونى \*  
واسم مرادف للوسط وحرف بمعنى من اوفى وذلك فى لغة هذيل  
يقولون اخرجها متى كنه اى منه ويقول بعضهم وضعت متى كى  
فقال ابن سيدة بمعنى فى وقال غيره بمعنى وسط انتهى مع اختصار  
فاذكره الشارح منها ثلثة اوجه ﴿ قوله ﴾ (متى لجج) اى فى قول  
ابى ذؤيب يصف السحاب \* شربن بماء البحر ثم ترفعت \*  
متى لجج خضر لهن بنيج \* والباء فى بماء للتبعية اى شربن من ماء  
البحر واللجج جمع لجة وهى معطوف على الماء والبنيج المر السريع مع  
الصوت يقال ان السحاب فى بعض الاماكن يدنوا من البحر المالح  
فتمتد منه خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت شديد  
مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فليطف ذلك الماء ويعذب باذن  
الله تعالى فى زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى  
والله اعلم والى هذا يشير بعضهم حيث يقول معتذرا عن هدية  
ارسل بها الى مخدومه \* كالبحر يطره السحاب وماله \* فضل عليه  
لانه من مائه ﴿ كذا فى تحفة الغريب ﴾ قوله ﴿ (اى زمانا مان  
تحسد لاختيك اه) الحسد طلب زوال نعمة المحسود ولعل التقييد

متى ظرف غير متمكن  
وهو سؤال عن زمان  
وبجازى به وتكون  
فى لغة هذيل بمعنى من  
نحو متى لجج اى من لجج  
(نحو متى تحسد) انت  
(تهلك) اى زمانا  
ان تحسد لاختيك المؤمن



ومع ما وبدونها تجزم ذكر  
 بغير ما وبما تكون  
 جازمة بطريق الاولى  
 قدبها على متى ليكون  
 آخرها نونا كن ان نحو  
 ( ان تكن ) اى مكانا  
 ما ان توجد ( يدركك )  
 اى يصلك ( الموت )  
 بالرفع فاعل ليسدرك  
 وهى منصوبة على  
 انها مفعول فيه للشرط  
 قال الله تعالى \* ايمانكم كونوا  
 يدرككم الموت ولو كنتم  
 فى بروج مشيدة \*  
 ( والعاشرة ) منها  
 ( متى ) وهى موضوعة  
 للزمان وتجزم مع ما  
 وبدونها قدمها على  
 انى شهرتها بخلاف  
 انى قال فى الصحاح

بين ما ومن من حيث المعنى ان ما تستعمل فى كل ما لا يعقل ومن على  
 عكسه ونكتته هى ان ما اكثر وقوعا فى الكلام من من وما لا  
 يعقل اكثر ممن يعقل فاعطوا ما كثرت صفته للكثير وما قلت للتعليل  
 للمشاكلة وفيه بحث اذ قد يستعمل من فى غير ذوى العقول وما  
 فى ذوى العقول الاول كقوله تعالى \* ففهم من عشى على بطنه \* والثانى  
 كقوله تعالى \* والسماء وما بينهما \* لا يقال ان كل واحد منهما فى الاثنين  
 مستعار للآخر والكلام فيما وضعه لانا نقول قد استدلى على اطلاق  
 ما على ذوى العقول باطباق اهل العربية على صحة قولهم من لما  
 يعقل من غير تجوز فى ذلك ولو قيل لمن يعقل كان لغوا من الكلام  
 بمنزلة ان يقال لذى عقل عاقل ولهذا قال بعضهم من للعاقل وقد  
 يقع لغيره مطلقا وما لغير العاقل وقد يطلق على العاقل مطلقا لكن  
 صرح ابو البقاء بان الصحيح ان من انما يطلق على غير العاقل اذا  
 اختلط بالعاقل لامطلقا وكذا ما انما يطلق على العاقل اذا اختلط  
 بغيره ولعله للاشارة الى هذا كلاء امر بان تأمل قوله \* ( ومع  
 ما وبدونها تجزم ) اى تجزم اين مع كلمة ما وبدونها فغرف  
 التجزم مقدم عليه احوال من المستكن تحتها اعلم ان كالم المجازات  
 فى حقوق ما على ثلاثة اضرب ضرب لا تجزم الامقتنا بها وهو حيث  
 واذا واذا واجاز الفراء الجزم بدون ما وضرب لا تلحقه ما وهو  
 من وما ومهما وانى واجازه الكوفيون فى من وانى وضرب يجوز فيه  
 الامر ان وهو ان ومتى وانى قوله \* ( وبما تكون جازمة  
 اه ) لان تقوى عمله قوله \* ( اى يوصلك ) هكذا فى النسخ  
 اشارة الى ان تكن تامة قوله \* ( اى يوصلك ) بمعنى الايصال  
 مع انه يفسد المعنى على هذا التقدير بل المراد منه الحق والوصول  
 اذ هو احد معانيه كما فى الصحاح قوله \* ( وهى منصوبة ) اى

اشارة الى ان كلمة من صالحة لكل من يعقل لما يصرح من انها  
تستعمل في ذوى العقول وكلمة مافى قوله انسان ماصفة من قبيل  
اضربه ضربا ماعند مثبتيه والتوصيف بها هنا للتعميم اى  
انسان اى انسان كان لكن فيه بحث لان المرافق لما سبق منه  
في تفسير قول المص ليعمل عملا صالحا ان يفسر كلمة من هنا  
بقوله مؤمن ما بقرينة قوله يكون ناجيا لما اسلفناه ان العمل  
الصالح غير نافع بدون الايمان \* قوله \* ( اى امينا من الخوف  
اه ) لان النجاة بمعنى وجدان الخلاص كافى الصحاح فههنا  
بمعنى الخلاص من الخوف فيؤول الى الكون امينا منه واما قوله  
ونائلا الى المرام فنخرج عن معناها الا لازم له كالا يخفى \* قوله \*  
( لكونها مستعملة في غير الظرف كما ) اى عند الجم - وروا  
فقد عرفت ان كلمة ما تستعمل ظرفا عند بعضهم \* قوله \*  
( قال بعضهم هو الجملة الجزائية اه ) ومما يجب ان يعلم ار هذا  
الاختلاف متفرع على الاختلاف فى ان الحكم او افع  
فى الجملة الشرطية هل هو فى ظرف الجزاء او بين الشرط والجزاء  
ذهب الى الاول العلامة الثانى المحقق التقى سبازانى وتبعه المولى  
السلكوتى وكلام هذا القائل مبنى عليه وذهب الى الثانى المحقق  
الشرىف قدس سره واقره الفاضل الكلينوى قائلان بانه هو  
الحق وكلام القائل الثانى مبنى عليه ولاكل من الطرفين كلام  
لا يسهل المقام اوردناه فى رسالة مستقلة لنا علمنا بها لبيان ماهو تحقيق  
فايرجع اليها ومن الله التوفيق \* قوله \* ( والجملة الشرطية لا يجوز  
ان تكون خبرا ) قد عرفت وجهه بما ذكرناه انما لكن فيه نظر اذ  
قد اشتهر ان ههنا اربعة افوال ثابته كون الجملة الشرطية خبرا  
ورايه ان لا خبر لهذا المبتدأ لان الشرط والجزاء جعلاه مستغنيا  
عن الخبر فتأمل \* قوله \* ( والفرق بينهما اه ) اى الفرق

اى امينا من الخوف  
ونائلا الى المرام قدمها  
على اين لكونها  
مستعملة فى غير الظرف  
كما بخلاف اين ومحل  
من مرفوع بالابتداء  
وخبره قال بعضهم  
هو الجملة الجزائية  
وحدها اعنى يكن  
والجملة الشرطية  
لا يجوز ان تكون خبرا  
وقال البعض هو الجملة  
جميعا كانت قلت انسان  
ما ان يعمل عملا صالحا  
يكن ناجيا والفرق  
بينهما ان ما يستعمل  
فى غير ذوى العقول  
ومن يستعمل فى ذوى  
العقول فتأمل  
( والتاسعة ) منها  
( اين ) وهى موضوعة  
لظرف المكان



نحو اضربه ضربه ضربه  
 وتجببة نحو ما احسن  
 زيد او مصدرية نحو  
 بلغني ما صنعت هذا  
 اذا كانت اسمية ( نحو  
 ما تفعل ) اى شيئاً  
 ما ان تفعل ( من خبر  
 تجده ) اى اشيئ  
 ( عند الله تعالى )  
 يعنى يوم القيمة حاضرا  
 ونافعاً وهو منصوب  
 المحل على انه مفعول  
 به مقدما لتفعل  
 ( والثانية منها ) ( من )  
 بفتح الميم وسكون  
 الزون وله معان ايضا  
 احدها وصولة  
 نحو اكرمت من جاءك  
 واستفهامية نحو من  
 غلامك وشرطيبة  
 نحو من تكرم اكرم  
 وموصوفة نحو من  
 جاءك اكرمه ( نحو  
 من يعمل ) بالجزم فعل  
 الشرط يعنى انسان  
 ما يعمل ( مخلصا )  
 اى فعلا صالحا ( يكن )  
 جزاء الشرط ( ناجيا )

الساكنة من تكشف اصبر امر من صبرته اذا حبسته والم الم النازل  
 صفة محذوف اى عند كل خطب . ولم والغما بفتح الغين المعجمة  
 والمد مثل الغم والغمة والفرجة بفتح الفاء التفتى من الهم  
 والخروج منه كحل العقال اى فرجة سهلة مربعة كحل عقال الدابة  
 وهو الحبل الذى تشد به يداها عند البرك بفتح الهمزة والياء  
 ( اضربه ضربه اى ضربه اى ضرب كانا وضربا حقيقيا او عظيما  
 او نوع ضرب لانك قد عرفت انما انما فى شبه ابهامية والابهام  
 قد تفرع عليه الغنوم وقد تفرع الحقايرة وقد تفرع الفخامة  
 وقد تفرع انواعية على ما ذكره ابو البقاء \* قوله \* ( هذا  
 اذا كانت اسمية ) يعنى ان يحكى ما هذه المعانى انما هو اذا كانت  
 اسمية يعنى ان يحكى ما هذه المعانى انما هو اذا كانت اسمية واما  
 اذا كانت حرفية فلها ايضا معان مذكورة فى المطولات فليرجع  
 اليها \* قوله \* ( اى شيئاً ماها ) هذا اذا كانت غير زمانية  
 هو المشهور واما اذا كانت زمانية فالعنى فى اى وقت تفعل من  
 خيراه \* قوله \* ( يعنى يوم القيمة حاضرا ونافعاً اشارة  
 الى ان العندية هنا معنوية بضرب من التجـ وز وكناية عن يوم  
 القيمة وذلك لان العندية الحقيقية من خواص المتمكن والله تعالى  
 منزّه عن التمكن كما سبق تحقيقه وقيد الحضور من لوازم الوجودان  
 واما قيد النفع فيستفاد من قوله من خبر اذا لاشبهة ان المقصود من  
 وجدان الخير يوم القيمة وجـ انه نافع كما لا يخفى \* قوله \*  
 ( وهو منصوب المحل اه ) اى كلمة ما فى هذا المثال على تقدير  
 كونه غير زمانية كما هو المشهور الذى عليه بناء كلام المص رح  
 \* قوله \* واستفهامية ولا يتقيد جواز ذلك بان يتقدمها الواو  
 كما اشار اليه بالمثال بدليل قوله تعالى من ذا الذى يشفع عنده الا  
 باذنه خلافا لابن مالك \* قوله \* ( يعنى انسان ماها )

انه مخلوق من ذلك الامر وهو الكتابة فابمعنى شئ وان وصلتها  
 في موضع خفض بدلائلها والمعنى بمنزلة في خلق الانسان من  
 عجل جعل لكثرة عجلته كانه خلق منها وثالثها ان يكون نكرة  
 متضمنة لمعنى الحرف وهى نوعان احدهما الاستفهامية ومعناها  
 اى شئ نحو ماهى ومالونها وثانيهما الشرطية وهى ايضا  
 نوعان غير زمانية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله وزمانية اثبت  
 ذلك جماعة منهم ابن مالك وهو ظاهر في قوله تعالى فما استقاموا  
 لكم فاستقيموا لهم اى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم هذه هى المعانى  
 المشهورة لما الاسمية واما ما ذكره الشارح من انها تكون صفة  
 مثل اضرب ضربا غافيا على ما قيل من ان ما في قوله تعالى مثلا  
 ما بعوضه اسم نكرة صفة لمثلا وقيل انها حرف زائد للتوكيد  
 عند جميع البصريين ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود  
 وعلى ما ذكره ابو البقاء ايضا من انها فى مثل اعطى كتابا ما  
 ابهامية وهى التى اذا قرئت باسم نكرة اُبهمت ابهاما وكذا  
 ما ذكره من انها قد تكون مصدرية مبنى على ما صرح به الاخفش  
 وابو بكر من ان المصدر بة اسمية والافق قد صرح ابن خروف  
 بحر فيها ورد على ما نقل فيها خلافا وانما اظننا المقال ليظهر  
 حقيقة الاحوال ❖ قوله ❖ ( احدها موصولة ) الصواب  
 اسقاط قوله احدها وكذا فيما سبأ تى عندى ان معانى من فتنبه  
 ❖ قوله ❖ ( ربما تكره النفوس من الامر اه ) اى رب  
 شئ تكرهه النفوس فحذف العائد من الصفة الى الموصوف  
 والبيت من البحر الخفيف وهو مدرج اخر صدره الميم السنا كنة  
 واول المصرع الاخر الراء وهو من لامية ابن ابى الصلت واوله ❖  
 اصبر النفس عند كل لم ان فى الصبر حيلة المحتال ❖ لا تضيقن بالامور فقد ❖  
 تكشف غمها بغير احتيال ❖ وهذا مدرج ايضا آخر صدره الكاف

احدها موصولة  
 نحو عرفت ما شترته  
 واستفهامية نحو  
 ما عندك وشرطية  
 نحو ما تصنع اصنع  
 وموصوفة نحو مررت  
 بما محجب لك ونحو \*  
 ربما تكره النفوس  
 من الامر \* ماله فرجة  
 ككل العقال \* وصفة



اليه الكوفيون فيحدث عندهم بسبب التركيب معنى لم يكن  
 قبله \* قوله \* ( لعدم خروجه من الجازمية ) اي على الاصح  
 والافضل من ذهب الى انها قد تكون اسمتهما \* قوله \*  
 ( اي شيئاً ) ما هذا على تقدير كونه اسمًا غير الظرف واما على تقدير  
 كونها ظرف زمان فيكون المعنى اي في اي وقت تفعل تسئل  
 \* قوله \* ( كما قال الله تعالى لا يسئل الابنة ) اي على قراءة  
 يسئلون بصيغة المبنى للفعول \* قوله \* ( ليكون معانيه )  
 الاولى لكون معناه \* قوله \* ( له معان ) اي لما مطلقاً في الضمير  
 استخدام لان ما سبق ما الشرطية اعلم ان ما الاسمية على ثلثة  
 اوجه احدهما ان يكون معرفة وهي نون ناقصة وهي الموصولة  
 وتامة وهي نون عامة اي مقسدة بقولك الشيء وهي التي لم  
 يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى نحو ان تبدوا  
 الصدقات فتعما هي اي فتم الشيء هو وخاصة وهي التي تقدمها  
 ذلك ويقدر من لفظ ذلك الاسم نحو غسلته غسلاً ناعماً ودقته  
 دقاً ناعماً اي نعم الغسل ونعم الدق واكثرهم لا يثبت مجيء ما معرفة  
 تامة واثبتته جماعة منهم ابن خروق ونقله عن سيبويه وثانيها  
 ان يكون نكرة مجردة عن معنى الحرف وهي ايضا نون ناقصة  
 وتامة والناقصة هي الموصوفة ويقدر بقولك شيء كما مثل له  
 الشارح والتامة تقع في ثلثة ابواب الاول التعجب نحو وما احسن  
 زيدا والمعنى شيء احسن زيدا جزم بذلك جميع البصريين الا  
 الاخفش واثاني باب نعم ويؤس نحو غسلته غسلاً ناعماً ودقته  
 دقاً ناعماً اي نعم شيئاً فانصب على التمييز عند اكثر المتأخرين منهم  
 الزمخشري لكن ظاهر كلام سيبويه انها معرفة تامة كما مر انفاً  
 والثالث اذا ارادوا البلاغة في الاخبار عن احد بالاكثر من فعل  
 كالكتابة مثلاً نحو ان زيدا مما يكتب اي انه من امر كتابة اي

لعدم خروجه من الجازمية  
 بخلاف ما كما سيحيى  
 ( نحو مهمات فعل ) اي  
 شيئاً ما ان تفعل من خير  
 وشر قليلاً كان او كثيراً  
 وهو بصيغة الخطاب  
 فعل شرط وجزاؤه  
 قوله ( تسئل ) بالجرم  
 على صيغة المفعول  
 ( منه ) يعني تحاسب  
 يوم القيمة منه كما قال الله  
 تعالى \* لا يسئل عما  
 يفعل وهم يسئلون  
 ( والسابعة ) منها  
 ( ما ) قدمه على من  
 لكون معانيه متحدة  
 بهما وقال بعضهم له  
 معان

(تغفر) بالجزم جزء الشرط

بصفة المفعول يعني  
يعف (ذنوبك)  
بالضمة نائب الفاعل  
لان الله تعالى تواب  
رحيم وقوله عليه  
السلام \* التائب  
من الذنب كمن لا ذنب  
له \* وهذه الخمس  
حرف والباقية اسم  
وهي عشرة وسماوا  
هذه الاسماء اسماء منقوصة  
لا حيا جهها الى  
الشرط والجزء  
(والسادسة) من  
الجوازم (مهما)  
وهي بمعنى الشيء كما  
وقيل ظرف زمان كني  
والاول صحيح \* وقال  
بعضهم اصله ما الحق  
باخره ما الزائدة لزيادة  
معنى الابهام فانقلب  
الفها هاء لاستكره  
تسابع المثلين وقيل  
مركب من مـه بمعنى  
اكفف وما الشرطية  
قدمها على ما

بيانه ❀ قوله ❀ (يعني يغفر يشير الى ان اسناد يغفر على  
الذنوب مبنى على تجريد المغفرة عن بعض معانيه فانه بمعنى  
ستر الذنوب ولا محصل لاسناده بهذا المعنى على الذنوب فلا بد  
من التجريد عن الذنوب وجعله بمعنى الستر مطلقا حتى يصح  
الاسناد والعفو بمعنى المحو والطمس كما سيحيى فالاولى ان يقول  
يستر كما لا يخفى ❀ قوله ❀ (لان الله تعالى تواب رحيم) متى  
\* اسند التوبة الى الله تعالى فالمراد بها الرجوع بالنعمة واللاطف  
على العبد واذا وصف العبد به كل المراد بها الرجوع عن المعصية  
قال الله تعالى ثم تاب عليهم ليتوبوا اي رجوع عليهم بالفضل  
والانعام ليرجعوا الى الطاعة والانقياد ❀ قوله ❀ (والباقية  
اسم وهي عشرة) يعني ان سوى ان من كلم المجازات اسماء امامان  
وماواى وابن واني وحشيا فباقتاف وامامهما واذما واذا ما فاعلى الاصح  
وسينه في شرح كل واحد منها ويتسم هذه الاسماء الى ظرف  
غير ظرف وستطلع عليه ايضا وانت خير بان هذا الكلام من  
الشارح مكرر مع ما سبق من قوله وهي اي كلمات الجزم قسمان  
قسم حروف وهي خمسة اه اللهم الا ان يكون محط الفائدة قوله  
وسماوا هذه الاسماء اه ❀ قوله ❀ (وهي بمعنى الشيء) كما  
فيه انها بمعنى شيء منكر لا معرف باللام الا ان يقال اللام  
من الحسية لا من المحكي فهي اسم غير الظرف على الاصح  
وزعم السهيلي انها تأتي حرفا متمسكا ببعض الاشعار ❀ قوله ❀  
(وقيل ظرف زمان كني) فتكون ظرفا بمعنى اي وقت ❀ قوله ❀  
(والاول صحيح) اذ قد صرح في المعنى وغيره بان مهما تستعمل  
ظرفا ❀ قوله ❀ (فانقلب الفها هاء اي الالف الاولى للثقل  
تتابع المثلين اذا قيل ماما وهذا قول البصريين لكن الاصح انها  
بسيطة ❀ قوله ❀ (وقيل انه مركب من مـه وهذا ما ذهب



هذه الحروف لمسابتها بان في الاختصاص بالفعل وفي قلب معنى مدخوله كما مر آنفاً (نحو لا تذنب) انت حتى تدخل الجنة لعدم ذنبه يعني لا تدنص الله تعالى (وهذه الاربعة) يعني لم ولما ولام الامر ولاء النهي مبتدأ قوله (تجزم) اي الحروف ﴿ ١٨٠ ﴾ الاربعة من الجوازم خبره (فعلا

واحد) لفظاً او تقديرًا لافعلين بحسب السماع والاستقراء (والخامسة) من الكلمات التي تجزم المضارع (ان) بالكسر والسكون قدمها على الغير لكونها اصلاً في هذا النوع واخواتها محمولة عليها في العمل وهي للشرط لانه شرط لتحقيق الثاني والجزاء مجازاً بطريق التشبيه من حيث نه يتنى على الاول كابتناء الجزاء على الفعل وانما تعمل الجزم تخفيفاً فان ان تقضى اياهما فيكون المدخول طويلاً في الكلام وكذا العشرة الباقية لتضمنها معنى ان لمناسبتها اياها في الابهام وهي تخصص معنى المضارع في الاستقبال وكذا اخواتها (نحو ان تذب) بالجرم فعل

نحو لا اخرج ولا تخرج لان النهي غير المتكلم كما لا يخفى في قوله ﴿ ( هذه الحروف اي الاربعة وفي قلب معنى مدخوله اه ) فيه ان هذا القلب لا يظهر في لام الامر ولاء النهي لا ان يقال ان نسبة القلب الى هذه الحروف الاربعة واقعة بطريق التقلب كما يشير اليه قوله كما مر آنفاً او يقال ان لام الامر ولاء النهي ايضا تقليبان معنى مدخولهما من الاخبار الى الانشاء تأمل ﴿ قوله ﴿ ( من الجزم ) يعني ان تجزم مشتق من الجزم ﴿ قوله ﴿ ( لفظاً او تقديرًا ) نصب على التمييز اي تجزم لفظ فعل واحد او تقديره على المصدرية اي تجزم جزم افظاً وتقدير ﴿ قوله ﴿ ( وهي للشرط اه ) كلمة ان للشرط والجزاء ﴿ قوله ﴿ ( من حيث انه يتنى اه ) اعلم ان قيد الحثية يستعمل لثلاثة معان الاول الاطلاق كما في قولهم الماهية من حيث هي هي والثاني التقيد كقولهم علم الطبيب ما يبحث فيه عن بدن الانسان من حيث الصحة والمرض اي لا مطلقاً بل من هذه الحثية والثالث التعايل كقوله السابح الماء يبرد وجود الانسان من حيث انه بارد وههنا لتعليل كون التسمية بالجزاء مجازاً بطريق التشبيه وبيان لوجه الشبه يعني انه محاز بتشبيه ابتداء الفعل الثاني من الفعلين الذين دخلهما ان على الشرط اي على الفعل الاول بابتداء الجزاء على الفعل في مجرد الابتداء وسيجيء لهـذا زيادة توضيح ﴿ قوله ﴿ ( يقتضى اياهما اه ) اي الشرط والجزاء وتجلعهما كشيء واحد فيطول الكلام الذي دخلت عليه فتعمل الجزم للتخفيف ﴿ قوله ﴿ ( في الاستقبال ) الاولى بالاستقبال يعني ان اذا دخلت على المضارع المتحمل للحال والاستقبال تخصصه بالاستقبال ﴿ قوله ﴿ ( يعني ان تدم تدم اه ) اشارة الى معنى التوبة اصطلاحاً وقد سبق منا

الشرط وهو فعل مضارع من الاجوف الواوى حذف عينه ( بيانه ) الجزم يعني ان تدم عن المعصية ندامة صحيحة

ادخا قاط اللام من قوله لغفلته ولعله انما كررها اشارة الى التفكيك  
 ﴿ قوله ﴾ ( فدخل فيه لام الدعاء ) لان طلب الفعل اعم من ان يكون  
 استعلاء فيكون امرا نحو فلينفق ذو سعة او خضوعا فيكون دعاء  
 كما ذكره او استواء فيكون التماسا كقولك لمن يساويك ليفعل فلان  
 كذا و ام ترد الاستعلاء عليه ﴿ قوله ﴾ ( لغة ) لغة سليمة كما  
 في المغنى ﴿ قوله ﴾ ( كل مؤمن ومؤمنة ) اي كل من اتصف بصفة  
 الايمان بقربىة قوله عملا صالحا اذا عمل الصالح بدون الايمان  
 غير نافع ولذا جعله الله تعالى في كتابه العزيز مقارنا بذكر الايمان  
 حيث ما ذكر ﴿ قوله ﴾ ( لافى النهى ) عدل عن قولهم لاء النهى  
 لما صرح به في الامتحان من ان لاء علم نفسه فلا يجوز اضافته الى النهى  
 والا يلزم تعريف المعرفة فيحتاج الى التعمل اما بتكرير المضاف  
 او بتجوير نحو زيد الشجاعة كما هو رأى الرضى او بجعل النهى وصفاله  
 او يسانا بتأويل الدال على النهى ﴿ قوله ﴾ ( صفة ) لاي  
 الكائنة في النهى بناء على ان الانسب هنا بالمعنى تقدير التعلق  
 معرفة ورعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ على ما ذكره  
 الفاضل العصام في حواش الفوائد الضائية وقد قدمناه غير  
 مرة ﴿ قوله ﴾ ( وهى تدخل على جميع المضارع اه )  
 اي بلا شذوذ ففيه اشارة الى الفرق في الدخول بين لاء النهى  
 ولام الامر بانها تدخل على جميع صيغ المضارع بلا شذوذ  
 بخلاف اللام فان دخولها على فعل المتكلم مفردا قليل سواء كان المتكلم  
 نحو قوله \* عم قوموا فالاصل لكم او معه غيره نحو ولنحمل خطايكم  
 ودخولها على فعل الفاعل المخاطب اقل منه كقراءة جماعة فبذلك  
 فليرحوا ﴿ قوله ﴾ ( او متكلما فيه ) انه قد صرح  
 الفاضل العصام بان دخولها على المتكلم اقل من دخول اللام  
 عليه اقول لكن الفعل ان كان مبنيا للمفعول جاز دخولها بكثرة

فدخل فيه لام الدعاء  
 نحو ليغفر لنا الله وهى  
 مكسورة وفتحها لغة  
 وقد تسكن بعد الواو  
 والفاء ثم كقوله تعالى \*  
 وتأت طائفة اخرى  
 لم يصلوا فليصلوا معك  
 ثم ايقضوا قدمها  
 على لا يكون مفهوما  
 وجوديا ( نحو ليعمل )  
 كل مؤمن ومؤمنة  
 ( عملا صالحا )  
 كافر ائض والواجبات  
 والسنن والمستحبات  
 والندبات ونحوها  
 ( والرابعة ) منها  
 ( لافى النهى ) صفة  
 لاي الكائنة في النهى  
 \* قدمها على ان مع انها  
 اصل في هذا النوع  
 لكون معمولها راجعا  
 بخلاف ان وهى لالتي  
 يطلب بها ترك الفعل  
 وهى تدخل على جمع  
 المضارع المبني للفاعل  
 والمفعول مخاطبا او غائبا  
 او متكلما وانما عمل



لم ولانها مخصوصة بحواز  
حذف الفعل المنفي بها النذل  
عليه دليل نحو شارفت  
المدينة ولما اى لما دخلها  
ولخصوصيته بعدم  
دخول ادوات الشرط  
عليها فلا يقال ان لما  
يضرب ومن لما يضرب  
كما تقول ان لم يضرب  
ومن لم يضرب  
ولخصوصيته بنفي فعل  
متربق ومتوقع بها  
غالبا في الاستعمال  
تقول لمن يتوقع ركوب  
الامير لما يركب الامير  
وقد يستعمل في غير  
المتوقع ايضا كشال  
المتن فتذكر ( نحو  
لما ينفع ) في الزمان  
الماضي من يودم ولودى  
الى يوم الموت ( عمرى )  
لفناءه ولغفلة عن هذا  
اليوم ( والثالثة )  
منها ( لام الامر )  
احترزا لاضافة عن لام  
الجر ولا م ابتداء ولا م  
النسأ كيد وهى اللام  
التي يطلب بها الفعل

لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن حيث  
قال ابن مالك لا يشترط كون منفي لماقريا من الحال مثل عصي  
ابليس ربه ولما ينفعه النسيب بل ذلك غالب لالازم انتهى فتأمل  
قوله \* ( الى وقت التكلم لان لما يفعل ) نفي لقد فعل وهو  
اخبار عن الماضي المتصل بالحال فكذا نفيه بخلاف لم فان لم يفعل  
نفي لفعل يعنى ان المنفي بل هو فعل غير مقرون بقدم ولما نفي لفعل  
مقرون بقدم قال ابو البقاء نقلا عن الزجاج اذا قيل قد فعل فلان  
فجوابه لما يفعل واذا قيل فعل فلان فجوابه لم يفعل واذا قيل هل  
افعل فجوابه ما فعل واذا قيل هل يفعل فجوابه لا يفعل واذا قيل  
سيفعل فجوابه لن يفعل \* قوله \* ( ولانها مخصوصة بحواز  
حذف اه ) وذلك لما عرفت من انها نفي قد فعل وقد تقرر في قد  
حذف من خواصها فكذا لما حملا للنفي على الاثبات تأمل  
قوله \* ( ولخصوصيته بعدم اه ) وقد عرفت وجهه انفا  
قوله \* ( ولخصوصيته بنفي فعل مترتب اه ) وذلك لما عرفت  
ايضا من ان لما نفي قد فعل وهو مقيد بالتوقع بخلاف لم فانها نفي  
فعل ولا دلالة فيه على التوقع \* قوله \* ( كشال المتن ) وهو لما ينفع  
عمرى لان نفع العمر خير متوقع بثبوته وحصوله بعد يوم الموت  
وهو ظاهر فتشبه المص به اظهار لما خفي واعراض عما ظهر  
قوله \* ( فتذكر ) لعل وجهه ان مثال المتن انما يكون  
من هذا القبيل اذا كان التكلم به اى لما ينفع عمرى يوم الموت  
كما يشير اليه الشارح وهو امر ليس بظاهر اذ يجوز ان يكون  
التكلم به واقعا في اثناء ايام عمره فيكون نفع العمر مما يتوقع بثبوته  
وحصوله بعد وقت التكلم فلا يكون من هذا القبيل \* قوله \*  
( لفناءه ولغفلة عن هذا اليوم ) اى الفناء العمر مع غفلة التكلم بهذا  
الكلام عن يوم الموت ففيه من تفكيك الضمائر ما لا يخفى مع ان الاولى

وجود لوجود وقيل حرف وجوب لوجوب \* قوله \*  
والثالث بمعنى الابان يكون حرف استثناء فيدخل ح على الجملة  
الاسمية كما في الآية وعلى الماضي لفظا لا معنى \* قوله \* (وافرق  
بينهما اه) محصل ما ذكره في الفرق بينهما ان لما خواص  
اربع متفق عليهما لا توجد في ام الاولى ان المنى بلما مستمر النى  
من وقت الانتفاء الى الحال بخلاف لم فان منفيها يحتمل الاتصال  
نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا والاتقطاع مثل لم يكن شيئا  
مذكورا ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان بل يقال  
لما يكن وقد يكون والثانية ان المنى بلما جائزا لفظا لا معنى  
في المثال المذكور بخلاف المنى بلما لا يجوز نحو وصلت الى  
بغداد ولم تريد ولم اكنها وما قوله اخفظ ودعك التي  
استودعتها يوم الاعازب ان وصلت ولم فضرورة كما في المعنى  
والثالثة ان لا تقرن باداة اشراط فلا يقال ان لما يضرب لكونها  
فاصلة قوية بين العال الحرفي وبين ما يكون معموله وهو  
الفعل يقع دخوله على الحرف لاعلى الفعل وهذا يصح بخلاف  
لم فانه فاصل ضعيف فكانه من تمة الفعل وجزء له فيصح دخول  
ان مثلا عليه بقاء دخوله على معموله الذي هو الفعل لصيرورة  
لم جزءا منه وفي التنزيل وان لم تفعل وان لم ينتهوا واربعة ان المنى  
لما متوقع ومترب ثبوته في اكثر الاستعمال بخلاف منى لم لا ترى  
ان معنى بل لا يذوقوا العذاب انهم لم يذوقوه وان ذوقهم به متوقع  
في المعنى وهذا الفرق بالنسبة الى المستقبل واما بالنسبة الى الماضي  
فهما سريان في اننى المتوقع وغيره مثال المتوقع ان تقول ما ليقت  
فلم تقم او فلما تقم ومثل غير المتوقع ان تقول ابتداء لم تقم او لما تقم  
انتهى ثم ان لها خاصة اخرى لم يذكرها الشارح اكونها مختلفا فيها  
وهى منى لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منى

دخل على الماضي  
واشالث بمعنى الاتقوله  
تعالى \* لما عليها  
حافظ \* والمراد هنا  
المعنى الاول وهى ايضا  
تقلب معنى المضارع  
ماضيا وتنفيه والفرق  
بينهما ان لما لا تغرق  
ازمنة الماضي من وقت  
الانتفاء



قوله ﴿ ( لانه لو كان كذلك لكان حادثا اه ) ﴾ اى لو كان  
الله تعالى والدا او مولودا لكان حادثا لكن الذى باطل فيكذا  
المقدم ثبت نقيضه اما بطلان التالى فتثبت بالادلة القطعية  
الدالة على كونه تعالى قديما كما تقررت في موضعها واما الملازمة  
فلان الوالدية تستلزم المجانسة غيره والافتقار الى ولد مطلوب  
لاجل الاعانة او ليكون خليفة للوالد بهد فناءه والكل يستلزم  
الامكان والحادث اما الاول فلان غير تعالى ممكن حادث والمجانس  
للممكن يلزم ان يكون ممكنا واما الثانى والثالث فلان الاحتياج  
الى الغير مطلقا مناسف للوجوب الذاتى المستلزم المنسدم كما  
اسلفناه ولذا قال البيضاوى قدس سره في تفسير قوله  
تعالى لم يلد لانه لم يجانس ولم يفقر الى ما يعينه او يخلف عنه  
لاستناع الحاجة والغناء عليه انتهى واما المولودية فلانها ايضا  
تستلزم الافتقار الى الغير اعنى الوالد وسبق العدم على المولود  
وهو معنى الحادث ﴿ قوله ﴾ ( لكونها اخبارية ) اى لكون  
لما باعتبار مدخولها اخبارية بخلاف الام باعتبار مدخولها  
فانها انشائية والاخبارية اشرف من الانشائية فتستحق التقديم  
عليها ﴿ قوله ﴾ ( ولها ثلثة معان اى للماثلة ) استعمال  
في كل استعمال لهما معنى ﴿ قوله ﴾ ( والثانى بمعنى الوقت ) اذا  
دخل على الماضى فتمتضى جملتين وجدت ثانيهما عن وجود اولهما  
نحو لما جاءنى اكرمه ويكون جواب لما هذه فعلا ماضيا اتفاقا  
وجله اسمية مقرونة باذ الفجائية او بالفاء عند ابن مالك وفلا  
مضارعا عند ابن عصفور ثم ان ما ذكره من كون لما هذه بمعنى  
الوقت هو ما زعمه ابن السراج وتبعه جماعة من انفسا ظرف  
بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ قال في المغنى وهو حسن لانها  
مختصة بالماضى وبلاضافة الى الجملة انتهى وقيل انها حرف

لانه لو كان كذلك لكان  
حادثا فهو خلف  
( والثانية ) مع  
( ل ) قدمها على اللام  
مع انها بسيطة لكونها  
اخبارية بخلاف اللام  
ولها ثلثة معان الاول  
جازم اذا دخل على  
المضارع نحو لما يضرب  
والثانى بمعنى الوقت اذا

فلو عبر باحدهما بقى الآخر ﴿ ١٧٥ ﴾ (تجزم) اى نورث الجزم (الفعل المضارع) لا الاسم

ولا الماضى يعنى غير جمع المؤنثات وعلامة الجزم سقوط الضمة الاعرابية فى المفردات سوى المخاطبة وفى المكلف وحده او معه غيره (وهى) اى الكلمات التى تجزم المضارع (خمس عشرة) بالاستقراء وهى قسمان قسم حروف وهى خمسة ان لم للملام الامر لاء انتهى وقسم اسم وهى عشرة مهمما مامن الى آخره (الاولى) منها (لم) بفتح اللام وسكون الميم قدمها على للمعدم خروجها عن الجزمية واكونها جزءاً منها وهى تقاب معنى المضارع ماضيا وتنفيه وانما تعمل لاختصاصها بالفعل م مشابقتها بان فى قلب معنى المضارع (نحو) له قوله تعالى لم يلد الغير (ولم يولد) منه يعنى لم يكن الله تعالى والدا ولادمولودا

الى ان الظرف هنا مستقر حال من القول والعامل فيه معنى التثنية المستفاد من نحو فكأنه قيل ائثل قولك حال كونه لمن قال فيكون الحال مبنيا لهيئة المفعول معنى وقوله جوابا لادخله فى بيـ ان الاعراب بل هو لمجرد بيان حاصل المعنى كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾ (فلو عبر باحدهما بقى الآخر) اى او عبر بالاسماء بقى ما عوترف منها ولو عبر بالحروف ابقى ما هو اسم عنها فالجامع ان يعبر بالكلمات ﴿ قوله ﴾ (اى تورث الجزم) اشارة الى ان الجزم اسم للاعراب لمخصوص اصطلاحا وهذه الكلمات مؤثرات وهو اثرها كما اشرنا اليه سابقا ﴿ قوله ﴾ (سوى للمخاطبة) استثناء من المفردات فان علامة الجزم فى المخاطبة ليست سقوط الضمة الاعرابية بل سقوط النون وكذا فى الثانى والجمعين المذكورين ولم يتعرض لهما الشارح اكتفاء بما ذكره فى علامة النصب والجزم فتحة فى هذه المواضع السبعة بخلاف المفردات ولذا خصها بالذكر لكن فيه ما فيه بقى انه لا يدان بقيد كون علامة الجزم فى المفردات والمتكلمين سقوط الضمة الاعرابية بمسا اذا كان او اخرهما حرفا صحيحة لان علامة الجزم فيما كان اخرهما حرف علة منها ليس الا سقوط الحرف الاخير وهو ظاهر ﴿ قوله ﴾ (وتنفيه) اى تنفى المضارع ويمكن ان يرجع الضمير الى اقرب اى تنفى الماضى الا انه بعيد لان لم يدخل على المضارع ويؤثر فيه القلب والتنى معا وكونه تنفى الماضى انما يصح لو اعتبر التنى بعد التلب وهو خلاف الظاهر ﴿ قوله ﴾ (لاختصاصها بالفعل) لان كل ما اخص بشئ وهو خارج عن حقيقة يؤثر فيه ويغيره غالبا بشهادة الاستقراء ﴿ قوله ﴾ (مع مشابقتها بان) لانه كما ان ان يقلب المضارع من الحال الى الاستقبال فكذا لم يقلب المضارع الى الماضى فلمشابهة فى مجرد القلب



وكان مدخوله فعلا مستقبلا

مثل قولك لمن قال  
اسلمت اذن تدخل  
الجنة واذا وقعت بعد  
او او والفاء يجوز  
في فعله ان نصب في الرفع  
وقال الخليل تقدر ان  
بعدها وكتبها بالنون  
سواء عملت او لا وقال  
الفراء اذا لم تعمل  
فاكتبها بالنون ثلثا  
يلتبس باذا الزمانية واذا  
اعتمدها فكتبها بالالف  
لعدم الالتباس (نحو  
قولك اذن تدخل  
الجنة) حال كونه  
جوابا (لمن قال الطبع)  
انا (الله تعالى) نصب  
على المفعولية بمعنى  
لمن قال لا اعصى  
(النوع الخمس)  
من الانواع الخمسة  
من السماعية (كلمات)  
وانما عبر بكلمات  
دون حروف كما عبر  
في اخواتها لاربعها  
حرف وبعضها اسم

١٧٤

اذن اكرمته فانه في الصورة الاخيرة وان لم يكن ما قبلها عاملا  
ففي حكم العامل اذ يحصل له بالنظر اليه اعراب الرفع كذا ذكره  
المحقق السلكوتي قوله ﴿ ( وكان مدخولها فعلا  
مستقبلا ) عطف على قوله لم يكن واشارة الى الشرط الثاني لعمل  
اذن واما اشترط في عمده هذان الشرطان لما انه لو كان ما بعدها  
معمولا لما قبلها لكان معتمدا عليه وهي اضعفها لا يقدر ان يعمل  
فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما فثبت الشرط الاول  
وان فيها معنى الشرط والجزاء غائبا كما عرفت والغالب فيهما الاستقبال  
وهي عامل ضعيف فلا تعمل الاعلى حال اغلب واقوى فثبت الشرط  
الاشائي فاذا انتفى هذين الشرطين نحو انا اذن احسن اليك  
وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن  
يحدثك انا اذن اظنك كاذبا لم تعمل في مدخولها بالنصب ووجب  
الرفع فيه قوله ﴿ ( فيجوز في فعله النصب والرفع )  
لان الاعتماد هنا وان كان مرجوحا ايضا الا انه ناقص فيجوز العمل  
بنصب ما بعدها بالنظر الى ضعف الاعتماد والاستقلال المعطوف  
لانه جملة والعقودها يرفع ما بعدها بناء على وجود الاعتماد في الجملة  
وضعف العامل قوله ﴿ ( وقال الخليل تقدر ان بعدها )  
يعني ان اذن ليس بناصب عنده سوى ان لان مذهبه في كي موافق  
للاخفش وفي ان يقول يكون اسله لان كما سبق قوله ﴿ ( وكتبها بالنون )  
مبتدأ وخبر اي كتابة اذن بالنون مطلقا  
عند المازني والمبر - واما الجمهور فيكتبونها بالالف وكذا رسمت  
في المصاحف بناء على ان الصحيح ان يوقف عليه بالالف كما ذهب  
اليه البصريون قوله ﴿ ( لعدم الالتباس ) لان اذا الزمانية  
ليست عاملة قوله ﴿ ( حال كونه جوابا اه ) اشارة

( الى )

اذن للشرط والجزاء والضمير ان في فعله وقوله راجعان الى اذن  
والاضافة لاذن ملازمة في كل منهما باعتبار وقوع ذلك الفعل  
او اقول في كلام يصحبه ويحتمل ان يرجعا الى المتكلم مطلقا اي  
سواء كان متكلم باللام الذي فيه كلمة اذن او لا فح  
الاضافة في قوله على حقيقتها لانه في قولنا ان جئني اذن اكرمك  
جواب لقول المتكلم باللام الذي فيه اذن وفي مثال  
المتن جواب لقول متكلم اخر ~~لكن~~ لا يمكن حملها  
على الحقيقة على هذا التقدير في فعله والا لا يشمل امثال  
المثال الذي ذكر انفا لان الجيئة ليست فعلا للمتكلم بل  
للمخاطب وان شمل مثالان المتكلم الاطاعة فعل المتكلم  
وان كان متكلم اخر فلا بد من جعلها فيه للملازمة بمعنى الفعل  
الذي ذكره المتكلم سواء كان ذلك الفعل فعلا له او لا خلاصة  
آلامه على التقديرين ان كلمة اذن باعتبار مدخولها جزء للفعل  
الذي يتضمنه الشرط المذكور كما في نحو ان جئني اذن اكرمك  
او المقدر كما في مثال المتن وجواب لقول مقدم صدر عن ذلك  
المتكلم كما في المثال الذي ذكر انفا او عن متكلم اخر كما في مثال  
المتن ايضا ثم ان كون معناه الجواب والجزاء في كل موضع كما  
زعمه بعضهم او في الاكثر كما قال به الفارسي بناء على انها قد تنحصر  
لجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذا  
بخازاة ههنا \* قوله \* ( اذا لم يكن مابعدهما معمولا لما  
قبلها ) اي حقيقة او حكما بان يحصل له بالنظر الى ما قبلها اعراب  
ان لم يكن ما قبلها عاملا فيه وذلك في ثلاثة مواضع بالاستقراء  
الاول ان يكون مابعدهما خبرا لما قبلها نحو انا اذا احسن اليك  
اشاء اني ان يكون جزاء للشرط الذي قبلها نحو ان جئني اذن  
اكرمك والثالث ان يكون جواب القسم الذي قبلها نحو والله

اذا لم يكن مابعدهما معمولا  
لما قبلها



وقد تدخل على الفعل الذي

﴿ ١٧٢ ﴾

دخل عليه اللام نحو اتيت

كي لعني فاللام بدل

منه وقيل تأكيد وقد

تأخرت عن اللام كما

في قوله تعالى \* ليكلا

تأسوا على ما فاتكم

\* فحينئذ كي بدل من

اللام وقيل ايضا

تأكيد تأمل ( نحو

احب ) انا ( طول

العمر ) في الدنيا ( كي

احصل ) بالنصب

من التحصيل ( العلم )

مفعول لاحصل لا طول

الامل ولا للعصية

( وارباع ) منها

( اذن ) بكسر الهمزة

وقتح الذال المعجمة

وسكون النون فيل

اصله اذان فحذفت

الهمزة وفتح السدان

المعجمة تخفيفا وقيل امله

اذ الظرفية فنون

عوضا عن المضاف

اليه وهى للشرط

والجزاء عنى جزاء فله

كما انه جواب لقوله

وتعمل

مثالا للثاني لان الدخول سبب الاسلام في الذهن اى علة غائية له

وان اعتبرتها بعمقها يكون مثالا لث وهو ظاهر ﴿ قوله ﴾

( وقد تدخل على الفعل الذي اه ) اعلم ان في ثلثة عذاهب

قد ذكرها الشارح فيما سبق لكن نحن نفيدها هنا بزيادة

توضيح ويان يتسير البعض الاذهان الاول انه حرف مشترك

تارة تكون حرف جر بمعنى اللام وتارة حرفا موصولا تصب

المضارع وهو الذي ذهب اليه البصريون فعلامته كونها

للمصدرية تقدم اللام عليها نحو لكيلا تأسوا اذا يجوز ح كونها

جارة لان حرف الجر لا يجر ما بعده وعلامته كونها جارة تمليلية

ظهور ان المفتوحة بعدها نحو جيشك كي ان تكرمى اول اللام كما مثله

الشارح لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناعبه وان لم يظهر اللام

قبلها ولان بعدها نحو كي لا يكون دولة اظهر ما معها كقوله ﴿

اردت لكيما ان نظير بقرية ﴾ جاز الامران اى كونها

مصدرية وجارة ايضا كذا ذكره ابوالقاء والثاني انه ناصب دائما

وهو قول الكوفيين والثالث انه حرف جر دائما واما النصب بعدها

فبان مضمرة او مقدرة وهو قول الاخفش ﴿ قوله ﴾ ( وقيل

ايضا تأكيدا اه ) قاله الاخفش ومن تبعه فانهم لازعوا ان كي

جارة دائما وان النصب بعدها بان مضمرة او مقدرة قالوا بكونها

في لاية تأكيد اللام فكونها تأكيدا مبنى على المذهب الغير

المشهور الذى بنى المص كلامه على خلافه ولذلك مرضه مع فهم

قصر حوا بمرودية كونها في لاية تأكيدا بان الفصح المقيس

لا يخرج عن الشاذ كما في المعنى ولعل لهذا امر باتأمل ﴿ قوله ﴾

( لا طول الا مل اه ) يعنى احب طول العمر لتحصيل العلم

لا طول العمل بالمعصية في الدنيا لان حب العمر لهما خطأ

﴿ قوله ﴾ ( اعنى انه جزاء لفعله كما انه اه ) تفسير لمعنى كون

( اذن )

هو الظاهر اذ لا وجه لردّه الى اصل قال الفاضل العصام ولورد  
فالظاهر ما خطر بالبال ان اصله لا الحق به النون الخفيفة للتأكيد  
فصار ان **قوله** ( المؤكدة للنفي ) اي للنفي المؤكد  
في الاستقبال **قوله** ( في الآخرة ) قيد به ليظهر كون لن  
في المثال للنفي المؤكد في الاستقبال لان المغفرة في الآخرة مستقبلة قطعاً  
**قوله** ( من حيث انهم كفرون ) اي ماداموا على  
صفة الكفر وامابعد اسلامهم فيغفر لهم لما ورد ان الاسلام  
يهدم ما قبله **قوله** ( لئلا يثبتها بالقياس اه ) فيه ان  
هذا الوجه لا يوجب تقديمها على اذن في هذه الرسالة لان المصنف  
لم يتعرض لمبحث واحد منهما فيها اصلاً لان يقرر التعليل بان قلة  
ببحث كي لما دعاهم الى تقديمها على اذن في المطولات لم يستحسن  
المصنف تغيير اسلوب كتبهم في هذه الرسالة ايضاً **قوله**  
( مشروط بشرط فيه ان عمل اذن مشروط ) بامر بن لا غير  
الان يحمل الجمع على ما فوق الواحد على ان قوله بشرط  
لم يقع في بعض النسخ **قوله** ( لسببية ما قبلها لما  
بعدها اه ) بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمون ما قبلها  
الى حصول مضمون ما بعدها فتداولها على هذا سببية ذي الغاية  
وهي لازم لتعليل الذهن اعني كون ما بعدها علة غائية لما قبلها  
كذا ذكره المحقق السلكوتي وبهذا يظهر معنى قوله اوسببية  
ما بعدها لما قبلها بحسب الذهن فالترديد باعتبار الاعتبار كالاختصاص  
على اولى الابصار **قوله** ( باعتبارين ) بان يعتبر سببية  
احدهما بحسب الخارج وسببية الآخر بحسب الذهن **قوله**  
( ويكون مثلاً للثلاثة بالاعتبار ) فان اعتبرت السببية بينهما بحسب  
الخارج فقط يكون مثلاً للاول لان الاسلام سبب لدخول الجنة  
في الخارج بدون العكس وان اعتبرتها بحسب الذهن فقط يكون

المؤكد عند اهل الحق وقال  
المعتزلة انها للنفي المؤبد  
وردهم اهل الحق بقوله  
تعالى فلن ابرح الارض  
حتى يا ذنلي ابي لانها  
لو كانت للنفي المؤبد  
لتاقتض اول الآية  
في آخره لان حتى لا تنها  
انقائية وهي منافية  
للتأييد لالتأكيذ ( نحو  
ان يغفر الله تعالى )  
في الآخرة ( للكافرين )  
من حيث انهم كفرون  
( والثالث ) من الحروف  
ان انصبة ( كي ) قدمها  
على اذن لئلا يثبتها  
بالقياس اليها ولان عمل  
اذن مشروط بخلاف كي  
وهي لسببية ما قبلها  
لما بعدها بحسب الخارج  
اوسببية ما بعدها لما قبلها  
بحسب الذهن اوسببية  
كل منهما الاخر باعتبارين  
نحو اسات كي اخل الجنة  
ويكون مثلاً للثلاثة  
بالاعتبارين



وتقدر في هذا الموضع عند  
وجود شرطها فن اراد  
ان يطلع فلير جمع  
الى المطولات (نحو احب)  
انا (ان اطيع) انا (الله)  
بالنصب مفعوله (تعالى)  
اي احب اطاعة الله  
تعالى واطاعني لله تعالى  
(والثاني) منها (لن)  
قدمها على كي لكونها  
مشابهة لان المعمول  
بالاتفاق بخلاف كي  
اصلها لا النافية كـ  
ابدل من الاف في احدهم  
النون وفي الآخر الميم  
وهذا عند القراء واما عند  
الخليل فاصلها لان  
فقصركايش في اي شيء  
وعند سيبويه حرف  
برأسه وهو الظاهر  
وهي لنفي المستقبل

ويكون النهي على هـ ذا عن الجمع بينهما اي بين الاكل وشرب  
اللبن يعني لا يمكن منك جمع بين الاكل وشرب اللبن وانما ان  
تجزئه بعطفه على اللفظ ويحتمل النهي على هذا ان يكون من كل  
واحد منهما اي لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن وان يكون عن الجمع  
بينهما كما صرح به الدماميني والثالث ان ترفع فيكون في المشهور  
نهيها عن الاول واباحة للثاني والمعنى لا تأكل السمك ولا تشرب  
اللبن وتوجيهه انه مستأنف فلم يتوجه اليه حرف النهي هذا فانه  
ما ينفعك لدى الامتحان ومن حفظه بكرم ولا يهان \* قوله \*  
(وتقدر في هـ هذه المواضع ا) يعني انما تقدر ان اصبه في  
هذه المواضع الستة عند وجود كل شرط كل واحد من هـ هذه  
المواضع ولعل هذا بطريق التغليب والا فلا شرط لبعضها فهي  
انما تقدر بعد حتى بشرطين ان يكون المضارع ان الذي بعده  
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان يكون حتى بمعنى كي اوالى وتقدر  
بعد الفاء بشرطين ايضا احدها سببية ما قبلها لما بعدها والثاني  
ان يكون ما قبلها احدا لاشياء الستة وهي الامر والنهي والاستفهام  
والنفي والتمني والعرض وتقدر بعد الواو بشرطين ايضا احدهما  
الجمعية بان يكون ما قبلها مصاحبا لما بعدها \* والثاني \* ان يكون  
قبلها مثل الذي قبل الفاء من احدا لاشياء الستة وتقدر بعد واو  
بشرط كونه بمعنى الى ان اوالا ان \* قوله \* (احب  
اطاعة الله ا) الاول على تقدير اضافة المصدر المأخوذ من  
اطيع الى مفعوله والثالث على تقدير اضافته الى فاعله فلو اخر  
ما قدم وقدم ما اخر لكان انصب واظهر الا انه راعى في التقديم  
اسم الله العزيز الاكبر \* قوله \* (بخلاف كي) وذلك لان في  
مشابته بان في العمل اختلافا بينهم حيث ذهب الاخفش الى انها  
جارية دائما \* قوله \* (وهو الظاهر) اي كونه حرفا برأيه

وليس في الالهـام معنى القول قطعاً والرابع ان لا يكون في الجملة السابقة احرف القول الا ان يكون القول مؤلاً بغيره على ما ذكره في المغنى اللبيب ﴿ قوله ﴾ ( ولا المخففة ) اى من المفتوحة المثقلة عطف على القريب او البعيد وهذه المخففة انما تقع بعد فعل اليقين او ما نزل منزله كما بق الاشارة اليه فمجموع ما اشار اليه من معاني ان هنا اربعة وهى المشهورة وقد ذكروا لها معاني اربعة اخر تتقلها لك لتكون باطراف الكلام خفياً ولا يكون عليك شئ من الامر خفياً فاحدها الشرطية كان المكسورة واليه ذهب الكوفية ورجع بامور ذكرها في المغنى والثاني اننى كان المكسورة قال بعضهم في ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم الثالث معنى اذ وهذا مما قال بعضهم في بل يحجبوا ان جاءهم منذنير وارابع ان يكون بمعنى لئلا وقيل به في بين الله لكم ان تضلوا ﴿ قوله ﴾ ( وبعد لام الجحود ) وهى الام الجارة الزائدة في خبر كان المنى وانما كانت مقدرة بعد هذه الثالثة لما ذكره المولى الجامى من ان هذه الثالثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل لا يجعله مصدراً بتقدير ان المصدرية ﴿ قوله ﴾ ( وبعد الواو ) انما كانت مقدرة بعده وبعد الفاء لانهما عاطقان واقعان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مدخولهما مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في ذنى فاكركم ليكن منك زيارة فاكركم منى اياك وفى ﴿ لا تأكل السمكة وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمكة وشرب اللبن معه ﴾ ﴿ قوله ﴾ ( لا تأكل السمكة وتشرب اللبن ) اعلم ان هذا المثال يحتمل وجوهاً ثلثة الاول وهو الذى كلامنا فيه ان تنصب تشرب بان المقدرة بعد الواو فيكون في تأويل المفرد فيقطع العطف بينه وبين المفرد المفهوم من الانشاء الذى قبله كما عرفت

ولا المخففة كتوله تعالى  
\* علم ان سيكون منكم  
مرض \* وهى تكون  
مقدرة بعد حتى نحو  
سرت حتى ادخلها  
وبعد لام كى نحو  
سرت لادخلها وبعد لام  
الجحود نحو قوله تعالى \*  
وما كان الله ليعذبهم  
و بعد افاء نحو زنى  
فاكرمك وبعد الواو نحو  
لا تأكل السمكة وتشرب  
اللبن وبعد الواو نحو لا  
تدعني حتى



الفعل بل وليها جملة اسمية كذا ذكره الشيخ الرضي وسـتعرف  
 مواقع ان الزائدة ﴿ قوله ﴾ ( لا الزائدة لانها لا تعمل ) يعنى  
 ان ان التى عدت من التواصب ليست ان الزائدة لانها غير عاملة  
 اعلم ان لان الزائدة اربعة مواضع احدها وهو الاكثر ان تقع  
 بعد لما التوقيفية نحو قوله تعالى ﴿ ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيئاً  
 بهم ﴾ والثاني ان تقع بين لو وفعل القسم مذكورا كقوله فاقسم  
 ان لو التقينا وانتم ﴿ اكان لنا يوم من الشر مظلم ﴾ او متروكا  
 كقوله ﴿ اما والله ان لو كنت حرا ﴾ وما بالخرات ولا يعنى  
 والثالث وهو نادرا ان تقع الكاف ومجروها كقوله ﴿ يوما توافينا  
 بوجه مقسم ﴾ كان ظبية تعطوا الى وارق اسلم ﴿ وذلك على  
 رواية جر الظبية والرابع بعد اذا كقوله ﴿ فادهله حتى اذا ان  
 كانه ﴾ معاطى يد فى الماء غامر ﴿ كذا فى المغنى ﴾ قوله ﴿  
 ( خلافا للاخفش اه ) فانه زعم انها تزداد فى غير هذا الموضع  
 الاربعة وانها عاملة تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان  
 الاسم اقول وبهذا اظهر ان فى التمثيل للزائدة بقوله تعالى ﴿ وما لهم  
 الا يعذبهم الله ﴾ مناقشة لان ان فى ليست بزايدة عند الجمهور بل  
 مصدرية نعم انها زائدة عند الاخفش ﴿ قوله ﴾ ( ولا المفسرة  
 اه ) عطف على قوله لا الزائدة والكوفيون انكروا ان المفسرة  
 البتة ولهما عند مثبتها شروط احدها ان تسبق الجملة فاذلك  
 غلط من جعل منها قوله تعالى ﴿ واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ﴾  
 والثاني ان يتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكر عسجدنا ان ذهبها  
 بل يجب الاتيان باى وترك حرف التفسير والثالث ان يكون فى الجملة  
 السابقة معنى القول فتمثيل الشارح بقوله تعالى ﴿ اذا وحينا الى  
 امك ﴾ الابه مبني على ان فى الوحي معنى القول وفيه ان الظاهر  
 كون الوحي هنا الهاما كما فى قوله تعالى ﴿ واوحى ربك الى الجبل

لا الزائدة لانها لا تعمل خلافا  
 للاخفش كقوله تعالى ﴿  
 وما لهم ان لا يعذبهم  
 الله ﴾ اى لا يعذبهم  
 والمفسرة كقوله تعالى ﴿  
 اذا وحينا الى امك  
 ماوحى ان اقدفيه ﴾

للمناسبة بان يعنى المشددة المفتوحة \* قوله \* ( لاسيما عند  
التخفيف ) اى حصوصا عند تخفيف المشددة المفتوحة فانه ح يكون  
بينهما مناسبة تامة \* قوله \* بان يأخذ من مدخولها بيان  
لطريق جعل الجملة مع ان المصدرية الناصبة في تأويل المفرد  
اى بان يؤخذ من المضارع الذى دخلت عليه ان مصدر مضاف  
الى فاعل ذلك المضارع او مفعوله \* فلا يخفى ما فى العبارة  
من المسامحة فاعرف \* قوله \* ( احب جددا و جد درسك ) فى  
الاول اضيف مصدر تجدد الى ما يراد فاعله اعنى كاف الخطاب  
وفى الثانى اضيف ذلك المصدر الى مفعول تجدد وهو الدرس  
\* قوله \* ( لمناسبتها لهما فى الاستقبال ) علة للحمل يعنى  
انما حملت اخواتها اعنى لن وكي واذن عليها لمناسبتها لهما  
فى السالة على الاستقبال \* قوله \* ( وهى المصدرية ) اى  
كلمة ان التى عدت من نواصب المضارع ليست الا المصدرية  
لاغيرها من الزائدة او المفسرة او المخففة اعلم ان التى ليست  
بعد العلم ولا ما يؤدى معناه ولا ما يؤدى معنى القول ولا بعد  
النفي فهى مصدرية لاغير والتى بعد الظن فان كان بعدها  
غير لامن حروف التعويض وهى السين وسوف وقد ولم ولا  
وما فمخففة مأخوذة من المشددة لاغير وكذا ان كانت بعدها  
لداخلة على غير الفعل نحو ظننت ان مال وان كانت بعدها لا  
داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية التى بعد العلم وما  
يؤدى معناه ان لم يكن فيه معنى القول فمخففة لاغير وان كان  
معنى القول فان وليها فعل غير متصرف فمفسرة او مخففة وان  
وليتها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت ان تكون  
مفسرة ومصدرية لا مخففة لعدم العوض وان وليها فعل متصرف  
بغير لامن الحروف العوض مخففة او مفسرة وكذا ان لم يليها

لا سيما عند التخفيف  
وفى كون الجملة معها  
فى تأويل المصدر بان  
يؤخذ من مدخولها  
مصدر ويضاف الى  
الفاعل او المفعول نحو  
احب ان تجدد درسك  
اى احب جدك او جد  
درسك قدمها على  
غيرها لكونها اصلا  
فى هذا النوع واخواتها  
محمولة عليها المناسبة  
اليها فى الاستقبال وهى  
للمصدرية



تعالى جسما كـبعض الاجسام كما اشرنا اليه ٤٤ انما فتح يتناسب المتالان  
اشد تناسب كما لا يخفى والثالث انه انما قرر الدليل اولا ثم اورد  
الاية المذكورة على طريق التأييد اشارة الى ما ذكره بعض الافاضل  
من ان هذا الدليل عقلي لا نقلي ضرورة ان الاستدلال بالاية على نفى  
تعدد الاله ليس لاجل كونهما كلام الله تعالى بل هو استدلال  
بطريق القياس الاستثنائي والرابع ان ظاهر كلامه هنا يخالف  
ما ذكره بعض المحققين ان التوحيد اما بخصر وجوب الوجود  
او بخصر الخالقية او بخصر المعبودية والاية المذكورة دليل  
لثاني لانه استدل به على مطلق التوحيد النسبي في الشراكة  
في الذات والحقيقة والوجوب والخالقية والمعبودية الى غير ذلك  
اقول ولعل منشأ ان ذلك الاله صريح في وجوب الوجود والقدم  
الذاتي مع خواص الالهية التي من جملتها الخالقية والمعبودية وكما  
القدرة فهي بظاهرها دليل على نفى مطلق التعدد واما تخصيصهم  
ذلك بالتوحيد الثاني فلما انهم ارادوا بالاله في الاية معنى الخالق  
المؤثر بقرينة ترتيب الفساد ولعل لهذا كله امر بالتأمل وانما صرفنا  
عنان الافلام الى نوع تفصيل من الكلام ليتضح حقيقة المرام  
والافقاص السابق في مضمار تحقيق هذا المقام ما لا ينال اليه  
الا بفراش علم الكلام ﴿ قوله ﴾ ( بخلاف الخامس ) اي النوع  
الخامس اعني الكلمات التي تجزم المضارع لانها كثيرة ﴿ قوله ﴾  
( الذي لم يتصل باخره ضمير جمع المؤنث ) يعني النون لان المضارع  
الذي اتصل به ذلك النون مبني ﴿ قوله ﴾ ( في خمسة مواضع )  
اي من المضارع الاول منها الواحد الغائب والثاني الواحدة  
الغائبة والثالث المخاطب والرابع صيغة المتكلم وحده والخامس  
صيغة المتكلم مع الغير ﴿ قوله ﴾ ( في سبعة مواضع ) وهن الثاني  
الاربعة والجمعان المذكوران والواحدة المخاطبة ﴿ قوله ﴾

٤ قوله كما اشرنا اليه اي  
بقوله وفيه ان المتبادر  
من المشابهة هو المشاركة  
في الصفات لانه اذا  
اريد من المشابهة تلك  
المعنى يكون المثال ردا  
لتلك الطائفة قطعا  
فافهم

منه \*

بخلاف الخامس  
ولما سبته لما قبله في عمل  
النصب بخلاف ( نصب )  
اي الحروف في صفة  
الحروف ( الفعل  
المضارع الذي لم يتصل  
باخره ضمير جمع المؤنث )  
يعني تبدل الغنمة  
بالقحمة في خمسة  
مواضع وتسقط النون  
في سبعة مواضع  
( وهي ) اي الحروف  
الناسبة له ( اربعة  
حرف ) بالاستسقاء  
وهي ان ان كي اذن  
( الاول ) منها ( ان )  
يفتح الهمزة وانما عملت  
لما سبته بان في المادة

منهما قادرا على الكمال على كل ممكن في كل وقت لكن التالي باطل  
والمقدم مثله فثبت نقيضه وذلك لان التمانع محال مستلزم للمحال  
اذ لو فرض وقوعه فاما ان يحصل مراد احدهما دون الآخر  
فيلزم عجز الآخر عن تنفيذ القدرة في الممكن فلا يكون الهما قادرا  
على الكمال وقد فرض انه اله قادر على الكمال وهو اجتماع  
التيضين او يحصل مراد كل منهما فيلزم وقوع اجتماع الضدين  
فيخرج العالم عن انتظام المشاهد او لا يحصل مراد شيء منهما  
فيلزم عجزهما وهو خلاف المفروض ايضا وايضا يلزم خلو  
الجسم عن الحركة والسكون فبهذا ظهر ان ما قرره الشارح بقوله  
لانه لو كان له تعالى نظير وشبيه اه اجمال تفصيله ماذكرنا  
وان قوله لعجز اشارة الى الشق الاول والثالث اى لاجل احدهما  
او كل واحد منهما وقوله وخروج العالم عن اه اشارة الى الشق  
الثاني لكن بقي هنا اثبات الاول ان ما قرره من الاستدلال انما هو  
على تقدير كون الفساد المذكور في الآية بمعنى الخروج عن النظام  
المشاهد من بقاء الانواع وترتيب الآثار كما هو الظاهر واما على تقدير  
كونه بمعنى عدم التكون في الاصل كما قالوا فقد فرره العلامة  
التفتازاني في شرح المقاصد بانه لو تعدد الاله لم يتكون السماء  
والارض لان تكوينهما اما بمجموع القدرتين او بكل منهما  
او باحدهما والكل باطل اما الاول فلان من شأن الاله كمال القدرة  
والتكوين بمجموع القدرتين يستلزم عجز احدهما واما الاخير ان  
فلان توارد المثلين المستقلين على معلول واحد شخصي باطل عند  
الكل وكذا الرجحان \* من غير مرجح والثاني ان المفهوم ماذكره  
ان في هذا المثال اشارة الى رد المشركين كعبدة الاصنام والمجوس  
وبعض النصارى الذين اتخذوا له شريكا تعالى الله عن ذلك  
علوا كبيرا والاولى ان يكون اشارة الى رد المجسمات الذين زعموا بكونه



يعني ليس شيء مماثلاً ونظير الله تعالى لانه لو كان له تعالى نظير وشبهه لعجز تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً \* والخروج والعالم عن النظام كما قال الله تعالى \* لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا \* فتأمل (النوع الرابع) من الانواع الخمسة \* ١٦٤ \* (حروف) الاولى ان يقول اربعة احرف

لانه موضع القلة الا انه لا عبر عن الحروف الجارة والحروف المشبهة بصيغة الكثرة لم يستحسن تغيير الاسلوب ولا اعتبار اضممار ان لانها تضمر في ستة مواضع كما سيحیی قدمه على الخامس لقلته

في الكلام على هذا المطلب باله لو كان الواجب تعالى حالا في المكان يلزم ان يكون جسماً او جسمانياً لما انه من خواص الاجسام والجسمانيات مع انه محال باطل قطعاً والجواب ان مطلق الاحتياج منافي للوجود الذاتي بالاجماع القطعي من العقلاء على ان واجب الوجود منزّه عن جميع سمات النقص ثم انه قد ظهر بما ذكر ان في المثال رد لطائفة من المشبهة الذين زعموا انه تعالى في جهة الوفاق ومماس للصفحة العليا من العرش كما لا يخفى \* قوله \* ( يعني ليس بشيء مماثلاً ونظيراً اه ) اشار بهذا التفسير الى ان المشابهة هنا اعم من المشاركة في الذات والحقيقة ومن المشاركة في الصفات لان المماثل في عرفهم ما يتحد مع اشئ في النوع والنظير ما يشارك الشئ في الصفات وفيه ان المتبادر من المشابهة هو المشاركة في الصفات كما اشار اليه المحقق الدواني في شرح العقائد العنصرية ثم ان ظاهر التفسير بشعر بان المصنف اراد بالشيء هنا الممكن لا ما هو اعم منه ومن الواجب لان المتبادر من كلاله نفى مشابهة شيء موجود لانفي وجود المشابهة وانت خبير بان ظاهر استدلال الشارح بما ذكره انما ينطبق على نفى وجود المشابهة مطلقاً الا ان يقال يمكن صرف كلام المصنف عن ظاهره وكذا تفسير الشارح فينطبق الدليل على المسعى بان يرجع النفي في كلاله المحلين الى وجود المشابهة وان كان ظاهراً في الرجوع الى المشابهة \* قوله \* كما قال الله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا اعلم انهم صرحوا بان في هذه الآية الكريمة اشارة الى برهان التمانع وتقريره انه لو وجد الهان ويتصفان بالتحالة بشرائط الألوهية من كمال العلم والقدرة والارادة وغيرها لا يمكن بينهما تمناع بان يريد احدهما حركة زيد مثلاً في هذه الزمان وفي هذا المكان والاخر سيكونه فيه لكون كل

ولذا قال شارح المقاصد ان الحال في الشيء يفقر اليه في الجملة سواء كان حاول جسم في مكان \* او عرض في جوهر او صورة \* في مادة كما هو راي الحكماء او صفة في موصوف كصفات المجردات والافتقار الى الغير ينافي في الوجوب

\* منه \*

﴿ قوله ﴾ ( او معناها ) اى معنى الاوفيه نظر لانهم صرحوا بان  
النفي لو انتقص بغير معنى الا لا يطل عملهما بل يعملان فيه نحو  
ما زيد غير قائم بمعنى الا قائماً ولا رجل غير حاضر ذكره الفاضل  
العصام فى شرح الكافية الا ان يقال لعل ما ذكره الشارح مبنى  
على ما صرح به ذلك الفاضل ايضا من ان لما التى بمعنى الامثلها  
فى بطلان العمل ﴿ قوله ﴾ ( وان لا يتقدم الخبر على الاسم )  
تكراراً مع ما سبق من قوله وان لا يفصل بينهما وبين اسميهما  
بغيرها كما عرفت فالصواب استقامته ﴿ قوله ﴾ ( اعم منهما )  
يعنى ان هذه الشروط معتبرة فى عمل كل واحد منهما غير مختصة  
باحدهما كما توهم من عدم ذكر النكاح هذه الشروط فى عمل لا كما  
فى الرضى اذ الحق ان يراعى فى عملهما الشروط المعتبرة فى عمل  
ما بل هى فى الاولى منهما فى ما لكونها اضعف على ما ذكره  
الاندلسى ولا يخفى ما فى عبارة الشارح من السماجة ﴿ قوله ﴾ ( اى  
فى مكان من الامكنة ) اشارة الى ان الباء بمعنى فى وان كان نكرة  
وقعت فى سياق النفي فنفيد العموم اعلم انه قد توهم من ورود  
جمع المكان امكنة ان الميم فيه اصلية وانه فعال من مكن وليس  
مفعلاً من كان يكون ولذا يقال تمكن اذا ثبت فى المكان وليس بشئ  
اذ قد ذكر شارحوا الشافية ان مكان مفعول من الكون والميم زيادة  
لازمة ولذا قالوا فى جمعها امكنة واما كن وقالوا ايضا تمكن  
واستمكن على توهم اصالة الميم بقبسائه فى جيع تصاريفه  
﴿ قوله ﴾ ( لانه تعالى لو كان متمكناً اه ) يعنى انه تعالى  
لو كان متمكناً بكان لا يحتاج الى ذلك المكان فى القيام ضرورية  
مع ان الاحتياج الى شئ مما يستحيل على ذات الواجب الوجود  
وفيد بحث لان احتياج الحال فى المكان الى احتياج فى التمكن لا احتياج  
فى الوجود والمنافى للوجوب هو الثانى لا الاول ولذا استدل

او معناها وان لا يقدم  
الخبر على الاسم  
وهذه الشروط الاربعة  
اعم منهما ومع هذه  
الشروط الاربعة  
يشترط فى لا كون  
اسمها نكرة ولا يتقدم  
معمولهما عليهما  
لضعفهما ( نحو ما لله )  
بارفع اسمها ( تعالى  
تمكناً ) بالنصب خبرها  
( بمكان ) اى فى مكان  
من الامكنة اى ليس  
الله تعالى متمكناً بمكان  
فى السماء والارض  
وفيم بينهما لانه تعالى  
او كان متمكناً بمكان  
لاحتياج اليه تعالى الله  
عن ذلك علواً كبيراً  
( ولا شئ ) بارفع اسم  
لا ( مشابها ) بالنصب  
خبرها ( لله تعالى )



لانه لو كان لا المشبهة بليس  
تنصب الاسم وترفع الخبر  
لا لتبص بلا لنفى الجنس  
وانما لم يكن بالعكس لان  
لا التى لنفى الجنس انما  
تعمل لما شابهتها بان  
المكسورة فى التأكيـ  
وملازمة الاسماء فـ  
مساويا لهما فى العمل  
لعدم عملهما الفرعى  
وايضا لما شابه  
بواسطتها للفعل عمل  
عملها الفرعى مثلها فثبت  
المطلوب وشرط  
عملهما ان لا يفصل  
بينهما وبين اسمهما  
بان زائدة عند البصريين  
تسمى عازلة وناقصة  
ومؤكدة عند الكوفيين  
وان لا يفصل بينهما  
وبين اسمهما بغيرهما  
وان لا يتوسط بين اسمهما  
وبين خبرهما الا  
قوله ولا مساع لجعلها  
صفة اه وذلك لان  
ان علم نفسه فلا يجوز  
توصيفه بالكرة ولعل  
وجه الامر بالفهم

على الاصل لمجرد الاشارة الى بطلانه ايضا وان كان اللازم على  
هذا التقدير مساوات الفرع للاصل بناء على ان المتبادر من علمهما  
يعمله الاصل ان يعمل به فقط لا مساع العمل بعمله الفرعى فتدبر  
قوله \* ( لانه لو كان لا المشبهة اه ) اى لو عملت  
لا المشبهة بليس بالعمل الفرعى لليس بان تنصب الاسم وترفع الخبر  
لا لتبص اه واما كلمة ما فقد حلت على لا وقد حققنا هذا الكلام  
فيما سبق لحاجة مست اليه هناك فنذكر قوله \* ( لعدم  
عملها الفرعى ) اى لعدم العمل الفرعى لان المكسورة حتى تعمل لا التى  
لنfy الجنس بهذا العمل قوله \* ( وايضا لما شابه اه )  
علة اخرى لعدم كون الامر بالعكس يعنى لما شابه لا التى لنfy الجنس  
بواسطة ان المكسورة بالفعل عمل عمله الفرعى مثل ان المكسورة  
فلا يجوز ان يعمل بالعمل الاصلى له فثبت المطلوب الذى هو  
كونهما رافعين للاسم وناصيين للخبر قوله \* ( زائدة  
منصوبة ) على انها حال من ان او مر فوعة خبر مبتداء محذوف  
اى هو زائدة ولا مساع لجعلها صفة لان فافهم قوله \*  
( وتسمى عازلة ) اى تسمى ان الفاصلة الزائدة عند البصريين  
عازلة لما انها تقر لهما عن العمل فى اسمهما وخبرهما قوله \*  
( وناقصة مؤكدة منصوب او مر فوع ) عطف على زائدة يعنى  
ان ان هذه زائدة لتأكيـ معنى النفى عند الكوفيين والا فيكون  
نفيا لنفى وهو اثبات قوله \* ( بغيرها ) اى بغير ان مثل  
خبرهما وغيره قوله \* ( وان لا يتوسط اه ) عدل  
عن قولهم وان لا ينقض النفى بالا لما يرد عليه من انه او انتقض  
نفى البطل لا يبطل عملهما نحو ما زيد شيئا الا شئ مع ان قولهم  
هذا يشمل بظـ اهـ هذه الصورة ايضا ولذلك احتاجوا الى  
تفسير النفى بنفى الخبر مع انه لا قرينة الى ذلك التخصيص فى كلامهم  
( قوله )

اي عن اللتين ليستا بمشابهتين بليس مثل لا التي لنفي الجنس وما  
 الاستغناءية وغيرهما \* قوله \* (في كونها النفي) متعلق بالمشبّهتان  
 ويبان لوجه الشبه بينهما وبين بليس \* قوله \* (لانها  
 لنفي الحال كليس) هذا عند ابن الحاجب حيث جعلهما لنفي الحال  
 وقال الرضي والحق انهما للنفي المطلق \* قوله \* (ودخولهما  
 على المبتدأ اي وفي دخولهما اه) عطف على قوله في كونهما  
 للنفي \* قوله \* (ان مشابهة ما بليس دون اه) خبران قوله في دخول  
 الباء حال من مشابهة وسوغ الحال من اسم ان استتار ضميره  
 في الظرف المستقر الواقع خبرا عنها ومقصوده ان مشابهة ما بليس اقوى  
 من مشابهة لابه لدخول الباء على خبر ما كما تدخل على خبر بليس ولدخول  
 ما على المعرفة والنكرة كما ان ليس كذلك بخلاف لا لان الباء  
 لا تدخل على خبره وانه لا يدخل الاعلى النكرة والفصل بين هذا  
 الكلام وبين ما نقله من النتائج مع ان سوق الكلام يقتضي ان يقول  
 لكن لم مشابهة ما اكثر لانه لنفي الحال اه وافها تدخل على المعرفة  
 والنكرة وان الباء تدخل على خبره ونقله بصيغة التريض  
 اشارة الى ضعفه كما صرح به الفاضل العصام حيث قال ويرده  
 ما قالوا ان دخول الباء في الخبر مختص بلغة من اعمل واعتبر مشابهته  
 بليس انتهى لكن فيه نظر اذ قد صرح ابن مالك في كتبه وغيره  
 بانه لا فرق في دخول الباء في خبر ما بين ان تكون حجازية  
 او تميمية \* قوله \* (فلا تعملان عمله اه) اي فلا  
 تعملان عمله الاصل بل اللائق ان تعملان عمله الفرعى لانها لو عملا  
 عمله الاصل فاما ان تعملان مع ذلك عمله الفرعى ايضا في بعض  
 الاحيان بالاصالة اذ لا يتصور ان يكون له عملان ايضا احدهما  
 اصلي والاخر فرعى كما لا يخفى فيلزم مزية الفرع على اصله او لا  
 فيلزم مساواته له والا هما باطلان او ذكر لزوم مزية الفرع

في كونها للنفي لكن  
 مشابهة ما اكثر لانها  
 لنفي الحال كليس بخلاف  
 لانها لنفي المطلق  
 اولنفي الاستقبال قاله  
 في النتائج ودخولهما  
 على المبتدأ والخبر وقيل  
 ان مشابهة ما بليس دون  
 لانفي دخول الباء على  
 خبره وفي دخول ما على  
 المعرفة والنكرة فان قلت  
 انما تعملان لم مشابهتهما  
 بليس فيما ذكر فليس  
 اصل وهما فرعان فلا  
 تعملان عمله لئلا يلزم  
 مزية الفرع على الاصل  
 او مساواته له



وبنو نعيم لا يثبتونه أصلا (النوع الثالث) من هذه ﴿ ١٦٠ ﴾ الأنواع الخمسة من السماعية

لان ابا حسن كنية على رضى الله عنه مع انه لا رفع فيه ولا تكرير  
والجواب انه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اى ولا مثل ابا حسن لهما فان مثل  
لثو غله فى الابهام لا يتعرف بالاضافة او بتأويل ابنى حسن بفصل  
بين الحق والباطل لاشتهاره رضى الله عنه بهذه الصفة كذا ذكره  
المولى الجاسمى قدس سره السامى ﴿ قوله ﴾ ( وبنو نعيم  
لا يثبتونه أصلا ) اى لا يظهر من خبر لا فى اللفظ ابدا لان الخذف  
عندهم واجب ويحملون ما يرى خبرا فى مثل لا رجـل قائم على  
الصفة دون الخبر ﴿ قوله ﴾ ( ولكونهما متماثلين اهـ ) لانهما  
ايضا ترفعان وتنصبان الا ان مرفوعهما مقدم على منصوبهما ﴿ قوله ﴾  
( اى اسمهما ) فاللام فى الاسم عوض عن المضاف اليه وكذا  
فى الخبر لما ذكر فى المعنى من انه اجازته الكوفيون وبعض البصريين  
وكثير من المتأخرين نيابة الـ عن ضمير المضاف اليه وخرجوا  
على ذلك فان الجنة هى المأوى والمنازع يقدر هى المأوى له  
﴿ قوله ﴾ ( فعلى لغة الحجازية ) اى فوارد على لغتهم  
﴿ قوله ﴾ ( حكم بعد ملاحظة العطف ) اى هذا اعنى  
كون ما خبرا عن قوله هما والحكم به عليه انما هو بعد ملاحظة  
عطف لـ عليه او حكم على صيغة الماضى المعاوم اى حكم المص  
بعد ملاحظة العطف او على صيغة المجهول والمقصود على  
كل من التقادير دفع ما يترأى من ظواهر العبارة من ان هما مبتدأ  
وما خبره ولا عطف عليه مع انه ليس بصحيح لان الحكم بما على  
ضمير التثنية الراجع على حرفين بين الفساد وحاصل الدفع ان  
هذا انما يراد لولم يلاحظ عطف لـ على ما قبل الربط والحكم به على  
هما وليس كذلك اذا العطف ملاحظ قبل الحكم فيكون الخبر  
مجموع ما ولا ولا شك فى صحته ﴿ قوله ﴾ ( صفة احترازية )

( خرفان ) ولكونهما  
متماثلين فى العمل لما  
قبلهما قدمهما على  
ما بعدهما اولكونهما  
عاملين فى الاسمين كما  
قبلهما بخلاف ما بعدهما  
( ترفعان ) لفظا  
لو تقدر او محلا ( الاسم )  
اى اسمهما ( وتنصبان )  
ايضا ( الخبر ) اى  
خبرهما وهذا العمل انما  
هو عند الحجازيين واما  
عند بنى نعيم فالفعول ان  
يرفعان وينصبان بما  
كان عاملا فيهما قبل  
دخولهما عليهما  
واما القرآن فعلى اللغة  
الحجازية كقوله تعالى  
\* ما هذا بشرا \*  
فلذلك العلماء اعتبروا  
اللغة الحجازية وتجهيم  
المصنف رحمه الله  
( وهما ) اى الجر فان  
لفظ ( ما ولا ) حكم  
بعد ملاحظة العطف  
( المشبهتان ) بفتح الباء

( اى )

صفة احترازية قوله ( بليس ) متعلق للمشبهتان

في انها لتحقيق النفي وان لتحقيق الاثبات ﴿ قوله ﴾ ( ان بلي  
اسمها ) بلا اسمها فاعل بلي والضمير راجع الى لافلا يخفى ما في العبارة  
من الركائز والاولى ان يلحق اسمها اي يقع بعدها بلافاصلة  
﴿ قوله ﴾ ( او مشابها به ) اي بالمضاف في اعلقه بشئ  
هو من تمام معناه وهو هنا قسمان الاول ان يتصل به شئ معمول  
له كافي قولهم لاخير من زيد والثاني ان يتصل به شئ عطف  
عليه بشرط ان يكون مع المعطوف اسما لشئ واحد كثلثة وثلثين  
عددا او علما واما في باب النداء فثلثة اقسام ثالثها ان يتصل به شئ  
نعت له بشرط ان يكون ذلك الشئ جملة نحو يا حليما لا يعجل  
او ظرفا نحو ﴿ الايا نخلة من ذات عرف ﴾ ولم يعتبروا هذا القسم  
من شبه المضاف في باب لا والفرق بين البابين مذكور في المطولات  
فاحفظه فانه من النفائس ﴿ قوله ﴾ ( فان انتفى الشرط الاخير  
اه ) الذي هو كونه مضافا او مشابها به بان يليه نكرة غير مضافة  
ولامشبهة به فانه وان اطلق انتفاء الشرط الاخير بحيث يشمل  
كون اسمها مفردا معرفة ومفصولا عنها لكن قوله فهو مبنى على  
ما ينصب به اي على ما كان ينصب به ذلك المفرد قبل دخول لاعليه يدل  
على ان المراد ما ذكرناه لان الحكم على تقدير كونه مفردا معرفة او مفصولا  
عنها ليس بذلك ﴿ قوله ﴾ ( وان انتفى الاخران وجب اه ) اي  
وان انتفى احد الشرطين الاولين بان يكون اسمها معرفة بانتفاء  
شرط النكرة او مفصولا بينه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال  
وجب الرفع في ذلك الاسم على الابتداء ووجب تكريره لكن  
مطلقا لا بعينه ووجه كل واحد من هذه الاحكام مذكور في  
المطولات على وجه الاحكام ﴿ قوله ﴾ ( فتأمل ) اعل وجهه  
انه برد على ما ذكر من وجوب الرفع والتكرير عند انتفاء غير  
الشرط الاخير نحو قضية ولا ابا حسن لها فان اسم لافيه معرفة

ان بلي اسمها بلا وان  
يكون نكرة وان يكون  
مضافا الى النكرة  
او مشابها به فان انتفى  
الشرط الاخير فهو  
مبنى على ما ينصب به  
نحو لا رجل في الدار  
وان انتفى الاخران وجب  
الرفع والتكرير نحو  
لا في الدار رجل ولا امرأة  
ونحو لا زيد في الدار  
ولا عمرو فتأمل ( نحو  
لا فاعل ) بالنصب  
اسمها ( شرفانز )  
بالرفع خبرها والحجازيون  
يخذفون الخبر غالبا



قطعاً ولا مجال للجواب ههنا بمثل ما ذكرناه انفاً كما لا يخفى اللهم الا  
 ان يكون هذا للمشاكلة بتفسير المعصية \* قوله \* ( لنفى )  
 صفة الجنس ) اعلم ان الشارح قدر ههنا مضافاً هو قوله صفة و بين  
 وجهه بقوله فالك اذا قلت اهـ مشيراً الى انه مما لا بد  
 من تقديره اذا النفي لا يتعلق بالجنس بل بصفته وقد تبع في ذلك  
 للمولى الجامى قدس سره لكن فيه بحث قوى اشار اليه  
 الفضل العصام وهو لاحاجة الى هذا التقدير لان كلمة لا  
 كما تكون لنفى صفة الجنس تكون لنفى الجنس كما في قولك لا رجل  
 بتقدير رجل موجود فانها فيه لنفى نفس الرجل لا لنفى صفة  
 اذا لوجود وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشيء يقال نفي الشيء  
 ولا يقال نفي صفة اذا نفي الشيء ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة  
 صار بمعنى نفي غير الوجود فلو حل قولهم لا نفي الجنس على معنى  
 نفي صفة الجنس كما فعله الشارح لم يتم التسمية فيما هو لنفى  
 الوجود ولو حل على نفس الجنس لم يتم فيما هو لنفى صفة الجنس  
 فلا بد من التسمية بملاحظة حال بعض الافراد فح لاحاجة الى  
 تقدير المضاف اذ يصح حل العبارة على ظاهر هانعم لو فسر  
 قولهم هذا بنفى الحكم عن الجنس كما اختاره المص في الامتحان  
 وتبعه الشارح المدقق الاظهار لشمع كلا هذين القسمين اى  
 نفي الوجود ونفي الصفة وان كان الاضافة على هذا لا بدنى  
 ملازمة وهى من قبيل المجاز كما تقرر في محله بقى ان الشارح جعل  
 قول المص في المرفوعات والسابع خبراً لنفى الجنس في تقدير نفي حكم  
 الجنس وهو مبنى على انه لم يفهم مقصود المص في الامتحان وظن  
 ان مراده من قوله اى لنفى الحكم عن الجنس تقدير المضاف الذى  
 هو حكم مع انه من بعض الظن على ما عرفت ماهو والمراد  
 \* قوله \* ( لمشابهتها بان المكسورة فى التأكيد ) وان تفاوتوا

( لنفى ) صفة ( الجنس )  
 فالك اذا قلت لا غلام  
 رجل قائم فالمراد منه  
 نفي القيام من جنس  
 غلام رجل لا نفي جنس  
 الغلام وانما تعمل  
 لمشابهتها بان المكسورة  
 فى التأكيد وملازمة  
 الاسماء وشرط عملها

( لكونها معنى لكن ) اى لكون الا الواقعة في المستثنى المنقطع \*  
 بمعنى لكن في افادة الاستدراك ودفع ما توهم من الكلام السابق  
 عليه فيعمل عمله ﴿ قوله ﴾ ( فيقدر خبرها في الاغلب  
 نحو جاني القوم الاحار ) اى لكن حار الم يحى وقد يظهر كما  
 في مثال المتن ﴿ قوله ﴾ ( وهى الحصلة التى اه ) اى  
 المعصية والحصلة بمعنى الطبيعة اقول تفسير المعصية بهذا المعنى  
 مما لا يظهر له وجده لان المعصية بمعنى العصيان كما في الصحاح  
 وغيره وهو هنا المخالفة لاوامر الله تعالى واما كونها بمعنى الطبيعة  
 المخالفة لرضائه تعالى فمما لم نسمع عن احد ولعله اشارة الى نكتة  
 جميلة هى ان مطلق العصيان ليس بمبعد عن الجنة لكثرة مغفرته  
 تعالى بل المبعد عنها العصيان الذى اصر فاعله عليه حتى جعل  
 ذلك طبيعة له ومن الله التوفيق ﴿ قوله ﴾ ( يعنى مقربة  
 الى النار بل اه ) كانه اشارة الى ان التباعد كناية بمر تبين  
 لانه كناية عن التقرب الى النار وهو عن الادخال فيها والاسناد  
 من قبيل الاسناد على السبب اى المعصية سبب ظاهرى للادخال فيها  
 والا فلما دخل هو الله تعالى فلا يخفى ان حمل التباعد على الحقيقة اولى  
 ﴿ قوله ﴾ ( يعنى الحصلة التى اه ) تفسير للطاعة  
 ففيه ايضا ما فيه اذ قد صرح ابو البقاء بان الطاعة هى الموافقة  
 للامر اعم من العبادة لان العبادة يستعمل غالبا في تعظيم الله تعالى  
 غاية التعظيم والطاعة تستعمل لموافقة امر الله وامر غيره  
 والطاعة فعل المأمورات وترك المنهيات ولو كراهة ففضاء الدين  
 والانفاق على الزوجة والمحارم ونحو ذلك طاعة الله تعالى وليس  
 بعبادة ويجوز الطاعة لغير الله تعالى في غير المعصية ولا يجوز  
 العبادة لغير الله انتهى ملخصا فالطاعة هنا بمعنى الموافقة لاوامر الله  
 تعالى بقربة التقرب من الجنة فنفسر الشارح لها بما ذكره مختل

لكونها بمعنى لكن واتفق  
 المتأخرون فيه فيقدر  
 خبرها في الاغلب (نحو  
 المعصية) بالرفع مبتدأ  
 وهى الحصلة التى تكون  
 مخالفة لرضاء الله تعالى  
 (مبعدة) خبر المبتدأ  
 (عن الجنة) يعنى مقربة  
 الى النار بل مدخلة فيها  
 (الطاعة) بالنصب  
 يعنى الحصلة التى تكون  
 مطابقة لرضائه تعالى  
 (مقربة) بالرفع خبرها  
 (منها) اى الى الجنة  
 يعنى مبعدة عن النار  
 مقربة الى الجنة بل  
 مدخلة فيها (والثامن)  
 من هذه الجروف  
 الثمانية (لا) الكائنة



والشابع استعمال الماضى فى الانشاء كصيغ العقود كما ذكره  
 الفاضل العصام ❖ قوله ❖ ( الواقع فى الاستثناء المنقطع )  
 اشارة الى ان الظرف مستقر صفة لالا كما صرح به والى ان الاستثناء  
 هنا بمعنى المستثنى بقرينة وصفه بالمنقطع لان لفظ الاستثناء قد  
 يطلق على فعل المتكلم ويعرف ح بانه الاخراج بالا واحدى  
 اخواتها لما كان داخلا او منزلا منزلة الداخل وقد يطلق على  
 المستثنى فان كان متصلا يعرف بانه المخرج من متعدد لفظا وتقديرا  
 بالا واخواتها وان كان منقطعا يعرف بانه الذى لم يخرج عن متعدد  
 كما سيذكره الشارح وقد يطلق على نفس الصيغة ❖ قوله ❖  
 ( لانه فى المتصل ليس بعامل على الصحيح ) اى وانما قيد الاستثناء  
 بالمنقطع لان الالىس بعامل فى المستثنى المتصل وانما قيد بقوله  
 على الصحيح لان منهم من ذهب الى انه عامل فى المستثنى مطلقا  
 واختاره ابن مالك وزعم انه مذهب سيبويه ❖ قوله ❖ ( وقال  
 بعضهم العامل فيه اه ) اى فى المستثنى المتصل والقائل ابن  
 الحاجب حيث قال فى شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه  
 بواسطة الاقال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم  
 الا زيدا اخوتك ❖ قوله ❖ ( وفيه نظر ) لان المستثنى المتصل  
 شئ يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه  
 احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول فالعامل فيه  
 اما الفعل المتقدم او شبهه او معناه بتوسط الا كما ذهب اليه  
 البصريون فجعل المستثنى منه عاملا فيه مما لا يخفى بعده واما نحو  
 القوم الا زيدا اخوتك فيمكن ان يقال فيه ان فى الاخوة معنى  
 فعليا وهو الانتساب بالاخوة فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما  
 تقدم عليه بقوة بالا ❖ قوله ❖ ( وهو الذى ) اى المستثنى  
 المنقطع لما عرفت من ان الاستثناء هنا بمعنى المستثنى ❖ قوله ❖

الواقع ( فى الاستثناء ) صفة  
 لها ( المنقطع )  
 لا المتصل لانه فى المتصل  
 ليس بعامل على الصحيح بل  
 العامل فيه فعل او شبهه  
 او معناه على رأى  
 البصريين وقال بعضهم  
 العامل فيه المستثنى  
 منه وفيه نظر كما لا يخفى  
 والذى لم يخرج عن  
 متعدد العامل فيه  
 الاعند الحجازيين

وهو الحق وقيل قديحي \* ١٥٥ \* للاستفهام نحو لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم

(نحو لعل الله) بالنصب

اسمها (تعالى غافر)

بالرفع خبرها (ذبي)

ولما كان هذه الستة

المذكورة متحدة

بالاخيرين في النوع

ومغايرة في الاسم نسبة

بقوله (وهذه الستة)

المذكورة (يسمى)

اي الستة (الخروف)

بالنصب مفعول ثان

(المشبهة) بفتح الباء

(بالفعل) ووجه تشبيهها

به لفظا ومعنى اما لفظا

فلكونها منقسمة الى

الثلاثي والرابعي

والخماسي وبنائها

على الفتح مثله واما معنى

فلوجود معاني الفعل

مثل اكدت وشبهت

واستدركت وتمنيت

وترجيت فافهم (والسابع)

من هذه الخروف

الثمانية (الا) قدمها

على لالعدم احتياجا

الى الشرط بخلاف

لاولما شبهتها لما قبلها في التشديد

بالنسبة اليه تعالى وقال المحقق الشريف في حواش الكشف  
ان ابن الانباري وجاعة من الادباء ذهبوا الى ان لعل قديحي بمعنى  
كي حتى حواها على التعليل في كل موضع امتنع فيه الترجي سواء كان  
من قبيل الاطماع نحو لعلكم تغفلون او لانحو لعلكم تتقون وهنا اقوال  
آخر حقها الفاضل السليكو في حواش المطول على وجه التفصيل وانما  
اعرضنا عنه خوفا من التطويل \* قوله \* (وهو الحق) اي  
ما ذهب اليه سيمويه من ان لعل الواقعة في ان قرآن رجاء المخاطبين  
هو الحق لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها الاصل  
بالكلية \* قوله \* (وقيل قديحي للاستفهام) قاله الفراء  
ومن وافقه من الكوفيين ونقل البعض عن الفراء ايضا ان لعل  
يجي للشك وذهب الاخفش والكسائي الى انها تكون للتعليل  
بمعنى اللام وقد سبق الاشارة اليه انفا وانما نقله بصيغة التريض  
لما قال بعضهم من ان كونها للتعليل والاستفهام والشك خطأ  
عند البصريين على ما ذكره في شرح التسهيل \* قوله \*  
(متحدة بالاخيرين في النوع) اي بكلمة الانواقعة في المستثنى  
المنقطع ولا الكائنة لنفي الجنس لانهما ايضا تنصبان الاسم  
وترفعان الخبر \* قوله \* (لفظا ومعنى اه) واما وجه  
مشابقتها به استعمالا كما اشار اليه سابقا فلازمها الاسماء عند  
الاستعمال كالافعال \* قوله \* (فلوجود معنى الفعل  
اه) الذي هو الحدث في كل منها لان في ان وان معنى التأكيد  
وفي كان معنى التشبيه وفي امكن معنى الاستدراك وفي ليت معنى  
التمني وفي لعل معنى الترجي \* قوله \* (فافهم) لعله اشارة الى  
انه يرد ان هذه الاحرف بمعنى الافعال الماضية لان الظاهر انها  
لانشاء التأكيد والتشبيه والتمني والترجي في الحال والتعبير عن  
معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصودة به الانشاء



وهي لانتظار شيء ولا وثوق  
بمحصوله فيدخل فيه  
الطمع وهو ارتقاب  
شيء محبوب لا وثوق  
بمحصوله نحو لعلك  
تعطينا والاشفاق  
وهو ارتقاب مكروه  
لا وثوق بمحصوله نحو  
لعل أموت الساعة  
كذا ذكره الرضى  
ورضى به المصنف  
رحمه الله وقيل الترجى  
مخصوص بالطمع قال  
المحقق العلامة التفتازانى  
في شرح الكشاف  
ان الترجى قد يكون  
من المتكلم وقد يكون  
من المخاطب وقد يكون  
من غيرهما كما يشهد به  
مصادر الاستعمال  
انتهى \* وقال الرضى  
ان لعل اذا وقعت  
في كلام علام الغيوب  
تكون لرجاء المخاطبين  
عند سلبه

في قولهم اشهد عن محمد رسول الله ولا يفعلون ذلك الا في الهمة  
المفتوحة ❀ قوله ❀ (وهي انتظار شيء اه) أى الترجى انتظار  
شيء لا اعتماد على حصوله ولذا لا يقال لعل الشمس تطلع  
او تغرب لان الطلوع والغروب ليسا بملاوثوق بمحصوله  
❀ قوله ❀ (والاشفاق اه) أى اذا فسر الترجى بهذا  
المعنى يدخل فيه الاشفاق ايضا لانه انتظار شيء مكروه لا وثوق  
بمحصوله فقوله والاشفاق عطف على قوله الطمع ومن الاشفاق  
ايضا نحو لعل الحبيب يلبس النعال ويقطع الوصال ❀ قوله ❀  
(ان الترجى قد يكون من المتكلم) سواء كان طمعا او اشفاقا وهو  
الاصل كالمثالين المذكورين انفا ❀ قوله ❀ (وقد يكون  
من المخاطب وهو ايضا كثير لتزليه منزلة المتكلم في التلبس التام  
بالكلام كقوله تعالى \* لعله يذكرا ويخشى \* وقوله تعالى \* لعل الساعة  
قريب \* لاستحالة الترجى منه تعالى كما ستعرف ❀ قوله ❀  
(وقد يكون من غيرهما) أى ممن له نوع تعلق بالكلام كقوله تعالى  
\* لعلك تارك بعض ما يوحى اليك \* على احد الوجهين وهو انك  
بلغت من النهائية على ايمانهم مبلغا يرجون ان تترك بعض ما يوحى  
اليك ❀ قوله ❀ (تكون لرجاء المخاطبين) لامتناع الترجى عليه  
تعالى لان الترجى كما سبق ارادة امر حصوله غير معلوم وهو على  
علام الغيوب محال لاستلزامه الجهل عليه تعالى وقال صاحب  
الكشاف ان لعل الواقعة في القرآن بمعنى الاطماع وحاصله ايقاع  
المتكلم المخاطب في الطمع بعلاقة اللزوم بين الترجى والطمع نحو  
لعل اقضى حاجتك كما هو دأب الملوك وسائر الكرماء في وعدهم  
المخاطب بشيء محبوب عنده لا يناله من جهتهم عازمين على ايقاعه  
غير جازمين بوقوعه فقل قوله تعالى \* لعلكم تقلمون \* لعلكم ترجون  
من هذا القبيل وان كان حصول الفلاح والراحة مجزوما مقطوعا به

المعتبرة في الصفة المشتقة منه ما يتعلق به ذلك الحدث كالضارب  
والمضروب فان معناهما ماله الضرب وما عليه الضرب واذا اعتبر  
فيه ان يكون متعلقة امر مخصوصا فان كان ذلك الامر مخصوص  
فاعلا كان الذات المعتبرة في اسم الفاعل هو ذلك الامر كالصرم  
الذي هو قطع السيف وان كان مفعولا كان المعتبر في اسم المفعول  
هو ذلك الامر دون اسم الفاعل كالسيفك الذي هو اوراق  
الدم والرزق الذي هو اخراج الحظ فعني الصارم السيف  
القاطع ومعني السيفك الدم المهرق ومعني المرزوق الحظ المخرج  
انتهى اقول وانت خير بان هذا يقتضي ان لا يطلق المرزوق  
على الشخص مع انه لا شك في صحة اطلاقه عليه ووجدت  
في بعض حواشي انوار التنزيل ما ملخصه قال القاضي الاقرب  
في رسم المفعول ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير  
مقيّد مصوغ عن عامله ثم قال و باب اعطيت زيد ادركها متعد  
الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد  
مثلا في المثال المذكور معطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا  
الفعل فان الدرهم فيه مثلا معطى ايضا اى مأخوذ انتهى ملخصا  
فعلى قياس ما ذكره يكون المرزوق في قولنا رزق الله زيدا ما لا مثلا  
هو زيدا ويكون المال مفعولا لفعل مستفاد من الكلام كما ان  
المفعول الثاني لا عطيت كذلك فاحفظ هذا \* قوله \* (العلم  
النافع) وهو الذي كان مقارنا بالعمل والاخلاص \* قوله \*  
(وقيل فيه لغات) ففي المعنى فيه عشر لغات مشهورة وذكر لها  
الرضي احد عشر لغة وما ذكره الشارح منها سبعة كلها مشددة  
الحرف الاخير وثانيتها لعاء بالمد وناسعها على مكسورة اللام  
وعاشرها على مفتوحة اللام والحادى عشر لعلت \* قوله \*  
(ولان وان) كأنهم ابدلوا من العين همزة كما ابدلوا من الهمزة عينا

منها (لعل) باللام  
المشددة وقيل فيها  
لغات لعل وعل وعن  
ولعن ولغن بالغين  
المجعة ولان وان وهى  
لا نشاء الترجي



وقال الفراء يجوز  
ليت زيد اقاماً نصب  
المعمولين لان ايت  
للمنى فكانه قيل اننى  
زيد اقاماً وقال الكسائى  
يجوز نصب الجزء الثانى  
بتقدير كان و متمسكهما  
قول الشاعر \* ياليت  
ايام الصبار واجعا \*  
وقال الفراء ان راجعاً  
منصوب بمفهوم ليت  
والكسائى انه منصوب  
بكانت المقدور والجمهور  
على انه منصوب  
على الحالية (نحو ليت  
العلم) النافع بالنصب  
اسمها (مرزوق)  
بالرفع خبرها (لكل احد)  
اى لكل فرد من افراد  
الانسان (والسادس)

منصوب باضمار ان بعد الفاء فى جواب التنى وبما فعل المشيب اى  
بما فعله المشيب بتقدير العائد على ان تكون ماموصولة او بفعل  
المشيب على ان تكون مصدرية والشباب عبارة عن كون الحيوان  
فى زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة والمشيب  
دخول ازجل فى حداثته من الرجال والشباب يياض الشعر هذا  
قول الاصمعى وقال الجوهري الشيب والمشيب واحد وقيل هذا البيت  
بكيت على الشباب بدمع عين فانفع اليك ولا الخيب \* قوله ❖  
(فكانه قيل اننى زيدا قائماً اى) اتمناه كائنا على صفة القيام فالخبر ان  
منصوب بان على المفعولية لمعنى ليت كذا ذكره الجامى  
❖ قوله ❖ (منصوب لمفهوم ليت والمعنى) اتنى ايام الصبا  
رواجعاً ❖ قوله ❖ (والجمهور على انه منصوب على الحالية) اى  
على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف اى ليت ايام  
الصبا لنا كائنة حال كونها راجعة وفيه ان هذا ليس بقول الجمهور  
بل هو قول المحققين كما صرح به المولى الجامى وغيره اللهم الا ان  
يراد جمهور المحققين ❖ قوله ❖ (ليت العلم مرزوق لكل احد)  
الرزق فى اللغة الحظ وفى الاصطلاح عند اكثر اصحابنا هو سوق  
الله تعالى الى الحيوان ما ينتفع به بالفعل ثم انه قد سئلنى بعض  
المعاصرين عن اطلاق المرزوقين على نفس الحظ كما فعله المص  
فى هذا المثال حيث اسند المرزوق الى العلم بناء على ان الرزق  
يتناول النعم الظاهرة والباطنة كما ذهب ابن الاثير مع ان الظاهر  
ان المرزوق هو الشخص الذى وصل اليه الرزق لانفس الحظ  
فاحتمية بان هذا الاطلاق يمكن ان يكون من قبيل الحذف والاىصال  
اى مرزوق به كما هو شائع ذابغ فى مثله ثم بعد سنة من حين  
السؤال قد وجدت فى كلام بعض المحققين ما حصله انه اذا لم يعتبر  
فى المصدر ان يكون متعلقه امرًا مخصوصاً كالضرب كانت الذات

وقال الكوفيون هي مركبة \* ١٥١ \* من لا وان المسكورة المصدرة بالكاف الزائدة فاضلها

الاكاش فنقلت كسرة  
الهززة الى الكاف وخذفت  
الهززة ثم حذفت همزة  
لامن الكتابة فصار  
لكن فكلمة لا تفيد ان  
ما بعدها ليس كما قبلها  
بل هو مخالف له نفيا  
واثباتا وكلمة ان لتحقيق  
مضمون ما بعدها  
( نحو ما فاز ) اي مانال  
المقصود ( الجاهل )  
عابدا كان او غيره توهم  
منه ان العالم فائز  
اولادفع بقوله ( لكن  
العالم ) بالنصب اسمها  
اي العالم العامل المخلص  
( فائز ) بالرفع خبرها  
اي نائل المقصوده  
( والخامس ) منها  
( ليت ) قدمها على لعل  
ليكونها مستعملة في الممكن  
والحال بخلافه وهي  
لانشاء التني فتدخل  
على الممكن نحو ليت زيد  
اقائم وعلى المستحيل  
نحو \* ليت الشباب  
يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب \*

التغاير اللفظي فقد يكون بينهما ايضا وقد لا يكون قال الفاضل  
العصام ولا يلزم التضاد الحقيقي بل يكفي تنا فيهما بوجه ما كقوله  
تعالى \* وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس  
لا يشكرون \* فان عدم الشكر غير مناسب للافضال ثم قال  
ينبغي ان يكون الكلام السابق بحيث يوهم تقيض الكلام الذي  
بعده فان قوله تعالى \* ان ربك لذو فضل على الناس \* يوهم شكر  
جميع الناس \* قوله \* ( كما مر من التمثيل ) بقوله جاءني زيد  
لكن عمر والى يحيى لان الكلامين فيه متغايران لفظا ومعنى  
\* قوله \* ( وقال الكوفيون هي مركبة اه ) قال الرضى  
ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا مع ما فيه من نقل الحركة الى التحرك  
والاصل عدم التركيب \* قوله \* ( اي مانال المقصود )  
اشارة الى ان الفوز هنا بمعنى النجاة والظفر بالخير لانه احد  
معانيه وثانيهما الهلاك قال الجوهرى تقول منهما فازيفوز فوزا  
فالغنى الثانى لا يجوز ارادته ههنا كما لا يخفى \* قوله \* ( اي  
العالم العامل المخلص ) تنبيه على ان اللام في العالم للعهد الخارجى  
لما انهم صرحوا بجواز كونها للعهد فيما يكون بعض افراد  
مدخولها حاضرا في الازدهان ومتبادرا الى الافهام بسبب  
من الاسباب على ما اشار اليه الفاضل العصام في حاشية انوار  
التزليل على انه يجوز ان يكون العهد هنا اشارة الى الفرد الكامل  
كما صرح به بعض المحققين ولا شك ان العالم العامل المخلص فرد  
كامل من افراد العلماء ويمكن ان يقال قد سبق ذكر ذلك العالم  
في قول المص هلك العالمون عدا المخلص \* قوله \* ( بخلافه )  
اي بخلاف لعل فانه لا يدخل الاعلى الممكن \* قوله \* ( ليت  
الشباب يعود يوما ) البيت قائله ابن العنابه اسماعيل ابن قاسم  
فلفظه فيا ليت الشباب اه لانه من الوافر وقوله فاخبره



وقال الله تعالى  
 \* ان الذين يأكلون  
 اموال اليتامى ظلما انما  
 يأكلون في بطونهم نارا  
 \* الآية ( والرابع )  
 منها ( لكن ) قدمها  
 على ليت لكونها خبرية  
 بخلاف ليت وهي  
 للاستدراك وهو دفع  
 توهم بتولد من الكلام  
 المتقدم مثلا اذا قلت  
 جاءني زيد توهم  
 السامع ان عمرا جاءك  
 لما بينهما من الافة دفعت  
 هذا التوهم بقولك  
 لكن عمرا لم ينجي فتقع بين  
 كلامين متغايرين نفيا  
 واثباتا لفظا او معنى  
 ومخالفة المعنى ضروري  
 سواء كانا متغايرين  
 لفظا كما مر او لا نحو زيد  
 حاضر لكن عمرا غائب  
 وهي عند البصريين  
 مفردة

صاحب ذلك الحرام ان كان من حقوق العباد اذ لا يطفية ماء  
 التوبة فقط بل لا بد معه من ارضاء صاحب الحق فاضافة الصاحب  
 الى الضمير الزاجع الى الحرام لادنى ملازمة ثم لا يخفى ان الاستفادة  
 بما ذكره انه جعل الحرام هنا مخصوصا بما هو من قبيل الاعيان  
 على عكس ما جعله عنه قول المص كغفت عن الحرام ومخصوصا  
 ايضا من بينها بما هو من حقوق العباد ولعل وجه التخصيص الاول  
 التشبيه بالنار لما انها من قبيل الاعيان ووجه التخصيص الثاني  
 ما يشير اليه من كون هذا المثال اقتباسا من الآية الآتية فافهم  
 ﴿ قوله ﴾ ( وقال الله تعالى \* ان الذين يأكلون اموال  
 اليتامى \* الآية ) قال القاضي في تفسيره ان الذين يأكلون اموال  
 اليتامى ظلما ظالمين او على وجه الظلم انما يأكلون في بطونهم ملاء  
 بطونهم نارا ما يجري الى النار ويؤول اليها وعن ابي بردة انه  
 عليه الصلوة والسلام قال يبعث الله قيوما من قبورهم تتساجج  
 افواههم نار فقليل من هم قال الم تر ان الله يقول ان الذين يأكلون  
 الآية ﴿ قوله ﴾ ( بخلاف ليت ) فانها لانشاء التني كما سيحكي  
 ﴿ قوله ﴾ ( وهو دفع توهم اه ) اي الاستدراك في العرف  
 دفع التوهم بتولد من الكلام السابق على لكن دفعا شبيها  
 بالاستثناء ومن ثم قدر المستثنى المنقطع بليكن كما ذكره الرضى  
 واما في اللغة في الصراح الاستدراك تدارك ما فات فليس السين  
 للطلب وقال الفاضل الهندي هو طلب درك السامع لدفع ما عسى  
 ان توهم فجعل السين للطلب وعلى التقديرين نقل في العرف  
 من معنى العام الى الخاص على ما ذكره المحقق السليكوني  
 ﴿ قوله ﴾ ( فتقع بين كلامين اه ) اي والاولى فتوسط  
 ﴿ قوله ﴾ ( ومخالفة المعنى ضروري ) يعني ان التغاير المعنوي  
 بين الكلامين الذين توسط بينهما لكن ضروري لا بد منه واما

وهذا القول مرجوح (والثالثة) منها ( كائن وهي التشبيه اسمها بخبرها سواء كان خبرها جامدا او مشتقا عند الجمهور وقال ﴿ ١٤٩ ﴾ الزجاج كائن للتشبيه ان كان خبرها جامدا ولشك

ان كان مشتقا وقد بكون كائن لتحقيق قدمها على لكن لزيادة مشابهتها بالاولين وهي حرف برأسه على الاصح جلا على اخوانها ولان الاصل عدم التركيب وذهب الخليل الى انها مركبة من الكاف وان المكسورة فاصل كائن زيدا الاسدان زيدا كالاسد قدمت الكاف لبعس انشاء التشبيه من اول الامر وتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجاراة اما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وتحووا الهمزة وان المعنى على الكسر ( نحو كائن الحرام ) بمعنى جنسه بالنصب اسمها ( نار ) بالرفع خبرها اي اشارة الحرام ان النار الحرام

( معمولان للعامل الاول ) اي للعامل الذي كان عاملا فيهما قبل دخولهما عليهما ﴿ قوله ﴾ ( وهذا القول مرجوح ) لانه قول باخراجهما عن العالمية بالكلية مع انه ما يرد القرآن وكلام البلغاء ﴿ قوله ﴾ ( ولشك ان كان مشتقا ) نحو كان زيدا قائما لان الخبر في المعنى على هذا التقدير هو الاسم والشئ لا يشبه بنفسه ولذا لا يقال كافي المسمى وقال ارضى الاول انه للتشبيه ايضا والمعنى كافي شخص لانه لما حذف الموصوف وجعل الاسم الخبر بهينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الموصوف ولذلك تقول كافي مسمى ﴿ قوله ﴾ ( زيادة مشابهتها ) اما لفظا فظاهر وامامه في فلاحه قد يجيء التحقيق والتغريب كالاولين ﴿ قوله ﴾ ( وذهب الخليل الى انها ) فكان عنده للتشبيه وانما كيد ﴿ قوله ﴾ ( اعلم انشاء التشبيه من اول الامر ) اي ليعلم السامع من اول الامر ان الكلام مما يشتمل على التشبيه ﴿ قوله ﴾ ( فراعوا الصورة ) اي صورة الكاف فلها في صورة الجارة ولم تكن هي ﴿ قوله ﴾ ( اي اشارة الحرام نار ) فكان في المثال المذكور للتشبيه وفاقا بين الزجاج والجمهور لان الخبر جامد ووجه الشبه كون كل منهما سببا للهلاك فكما بهلاك من وقع في النار كذلك من وقع في الحرام ﴿ قوله ﴾ ( لان الحرام اشد ) فيه انه يشعربان المشبه هنا اعني الحرام اقوى من المشبه به الذي هو النار في وجه الشبه مع انه قد تغرر في موضعه انه لا بد وان يكون المشبه به اقوى من المشبه في وجه التشبيه كما اشار اليه الشاعر بقوله ﴿ ظنك في تشبيه صدغك بالمسك ﴾ فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي الا ان يقال التشبيه باعتبار احسن ﴿ قوله ﴾ ( والحرام لا يطغى بالماء ) اطفأ الحرام كناية عن النجاسة من وجوب الوعيدات التي تتعلق بمن يرتكبه ﴿ قوله ﴾ ( مع ارضاء صاحبه ) اي

اشد من النار لان النار تطفئ بالماء والحر لا يطفئ بالماء بل يحتاج الى التبريد مع ارضاء صاحبه



حكمت حكما جازما  
 ما لا يقبل الشك (ان الله)  
 بالنصب اسمها (تعالى)  
 قادر بالرفع خبرها والجملة  
 مفعول لا اعتقدت (على)  
 كل شيء (اي اعتقدت)  
 قدرته تعالى على كل  
 شيء \* ثم اعلم ان في  
 غلهم ما ثمة مذاهب  
 الاول انهما نصبان  
 الاسم وزفعان الخبر  
 هذا عند البصريين  
 واثاني ان خبرهما  
 مرفوع بالابتداء  
 او بالاسم على رأى هذا  
 عند الكوفيين والثالث  
 ان اسمهما وخبرهما  
 معولان لعامل الاول

فيك لطر بقين هذا ليس يوفي فانه قد لا يمكن الاخذ من الخبر  
 بل يؤخذ من صفته مصدر ان مضاف احدهما الى الآخر وهو  
 الى الاسم كما في قوله تعالى \* ذلك بانهم قوم لا يفقهون \* اي باستفاه  
 ففاههم وقد يؤخذ من جزائه مصدر مضاف الى المضاف الى  
 الاسم مثل بلغني ان زيدا ان نعطه بشرك ابوه اي شكر ابيه ابك  
 على تقدير اعطائك اياه وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك مثل  
 بلغني ان زيدا ابوه فآثم اي قيام ابيه انتهى فبهذا يبلغ الطرف  
 هنا الى ستة كما لا يخفى \* قوله ﴿ ﴾ (يعني حكمت حكما جازما  
 اه) اشارة الى المعنى المشهور \* للاعتقاد الذي هو الحكم الجازم  
 المقابل للشك بخلاف اليقين وقيل هو اثبات الشيء بنفسه وقيل  
 هو التصور مع الحكم \* قوله ﴿ ﴾ (ان خبرهما مرفوع اه)  
 يعني ان خبرهما مرفوع بما ارتفع به عند كونه خبرا للبتداء وهو  
 الابتداء الذي هو تجريد الاسم الصريح او المثل به عن العوامل  
 اللفظية الاخذ لانه الرفع للبتداء والخبر عند الاكثر وهذا نظير  
 لانه سيصرح بكون هذا مذهب الكوفيين مع انه لا ينطبق على  
 مذهبهم الذي هو الرفع بين الابتداء والخبر الا ان يقال ان قوله فيما  
 بعد وهذا عند الكوفيين اشارة الى ارتفاع الخبر بالاسم فقط  
 ولا يخفى عليك بعد كل البعد \* قوله ﴿ ﴾ (او بالاسم على  
 رأى) اي او ان خبرهما مرفوع باسمهما بان يكون الاسم رافعا  
 للخبير على رأى من قال يكون الابتداء عاملا في خبر كما سيجيء  
 \* قوله ﴿ ﴾ (هذا عند الكوفيين) ودليلهم ان هذه الحروف  
 ضعيفة فلا تعمل غلطين النصب والرفع والجواب ان عملها  
 مشابهتها بالفعل المتعدي فعمل غل ما تشبهه اقول وبهذا نعلم  
 ان الاختلاف المذكور في هذه الحروف الستة جعلا فاختصاص  
 الشارح بان المكسورة والمفتوحة بما لا ينبغي كما لا يخفى \* قوله ﴿ ﴾

وهذا القول مرجوح (والثالثة) منها (كأن وهى لتشبيه اسمها بخبرها سواء كان خبرها جامدا او مشتقا عند الجمهور وقال \* ١٤٩ \* الزجاج كأن للتشبيه ان كان خبرها جامدا وللشك

ان كان مشتقا وقد يكون كأن للتحقيق قدمها على لكن لزيادة مشابقتها منها بالاولين وهى حرف برأسه على الاصح جلا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب وذهب الخليل الى انها مركبة من الكاف وان المكسورة فاصل كأن زيدا الاسدان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وقتت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجاراة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وقتحوا الهمزة وان المعنى على الكسر ( نحو كأن الحرام ) يعنى جنسية بالنصب اسمها ( نار ) بالرفع خبرها اى اشارة الحرام نار الان الحرام

( معمولان للعامل الاول ) اى للعامل الذى كان عاملا فيهما قبل دخولهما عليهما \* قوله \* ( وهذا القول مرجوح ) لانه قول باخراجهما عن العاملية بالكسبة مع انه مما يردده القرآن وكلام البلغاء \* قوله \* ( ولشك ان كان مشتقا ) نحو كان زيدا قائم لان الخبر فى المعنى على هذا التقدير هو الاسم والشئ لا يشبه بنفسه ولذا لا يقال كفى المسمى وقال الرضى الاولى انه للتشبيه ايضا والمعنى كفى شخص الا انه لما حذف الموصوف وجعل الاسم الخبر بعينه صار الضمير فى الخبر يعود الى الاسم لا الموصوف ولذلك تقول كأنى مسمى \* قوله \* ( لزيادة مشابقتها اه ) اما لفظا فظاهر وامامه معنى فلانه قد يحى للتحقيق والتقريب كالاولين \* قوله \* ( وذهب الخليل الى انها اه ) فكان عنده للتشبيه والتاكيد \* قوله \* ( ايعلم انشاء التشبيه من اول الامر ) اى ليعلم السامع من اول الامر ان الكلام مما يشتمل على التشبيه \* قوله \* ( فراعوا الصورة ) اى صورة الكاف فانها فى صورة الجارة ولم تكن هى \* قوله \* ( اى اشارة الحرام نار ) فكان فى المثال المذكور للتشبيه وفاقا بين الزجاج والجمهور لان الخبر جامد ووجه الشبه كون كل منهما سببا للهلاك فكما يهلك من وقع فى النار كذلك من وقع فى الحرام \* قوله \* ( لان الحرام اشد ) فيه انه يشعر بان المشبه هنا اعنى الحرام اقوى من المشبه به الذى هو النار فى وجه الشبه مع انه قد تقرر فى موضعه انه لا بد وان يكون المشبه به اقوى من المشبه فى وجه الشبه كما اشار اليه الشاعر بقوله \* ظلي ناك فى تشبيه صد غيك بالمسك \* فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى الان يقال التشبيه باعتبار الحسن \* قوله \* ( والحرام لا يطفى بالماء ) اطلاقا الحرام كناية عن النجاسة من مواجب الوعيدات التى تتعلق بمن يرتكبه \* قوله \* ( مع ارضاء صاحبه ) اى

اشد من النار لان النار تطفى بالماء والحر لا يطفى بالماء بل يحتاج الى التوبة مع ارضاء صاحبه



حكمت حكما جازما  
 ما لا يقبل الشك (ان الله)  
 بالنصب اسمها (تعالى)  
 قادر) بارفع خبرها والجملة  
 مفعول لا اعتقدت (على  
 كل شيء) اى اعتقدت  
 قدرته تعالى على كل  
 شيء \* ثم اعلم ان فى  
 غلهم ما ثمة مذاهب  
 الاول انهما تنصبان  
 الاسم وترفعان الخبر  
 هذا عند البصريين  
 والثانى ان خبرهما  
 مرفوع بالابتداءية  
 او بالاسم على رأى هذا  
 عند الكوفيين والثالث  
 ان اسمها وخبرها  
 معمولان لعامل الاول

ذلك الطريقين هذا ليس يوفى فانه قد لا يمكن الاخذ من الخبر  
 بل يؤخذ من صفة مصدر ان مضاف احدهما الى الآخر وهو  
 الى الاسم كما فى قوله تعالى \* ذلك بانهم قوم لا يفقهون \* اى بانتفاء  
 فقا هتهم وقد يؤخذ من جزائه مصدر مضاف الى المضاف الى  
 الاسم مثل بلغنى ان زيدا انده طه يشكر ابوه اى شكر ابيه اياك  
 على تقدير اعطائك اياه وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك مثل  
 بلغنى ان زيدا ابوه قائم اى قيام ابيه انتهى فبهذا يبلغ الطرق  
 هنا الى ستة كما لا يخفى ❀ قوله ❀ ( يعنى حكمت حكما جازما  
 اه ) اشارة الى المعنى المشهور \* للاعتقاد الذى هو الحكم الجازم  
 المقابل للشك بخلاف اليقين وقيل هو اثبات الشيء بنفسه وقيل  
 هو التصور مع الحكم ❀ قوله ❀ ( ان خبرهما مرفوع اه )  
 يعنى ان خبرهما مرفوع بما ارتفع به عند كونه خبرا للمبتداء وهو  
 الابتداء الذى هو تجريد الاسم الصريح والمؤول به عن العوامل  
 اللفظية للاسناد لانه الرفع للمبتداء والخبر عند الاثر وهنا نظر  
 لانه سيصرح بكون هذا مذهب الكوفيين مع انه لا يطبق على  
 مذهبهم الذى هو الرفع بين المبتداء والخبر الا ان يقال ان قوله فيما  
 بعد وهذا عند الكوفيين اشارة الى ارتفاع الخبر بالاسم فقط  
 ولا يخفى عليك بعده كل البعد ❀ قوله ❀ ( او بالاسم على  
 رأى ) اى او ان خبرهما مرفوع باسمهما بان يكون الاسم رافعا  
 للخبر على رأى من قال يكون المبتداء عاملا فى الخبر كما سيجى  
 ❀ قوله ❀ ( هذا عند الكوفيين ) وبإليهم ان هذه الحروف  
 ضعيفة فلا تعمل غملين النصب والرفع والجواب ان عملها  
 اشابهتها بالفعل المتعدى فتعمل عمل ما تشبهه اقول وبهذا تعلم  
 ان الاختلاف المذكور فى هذه الحروف الستة جميعا فتحصيص  
 الشارح بان المكسورة والمفتوحة مما لا ينبغي كما لا يخفى ❀ قوله ❀

ابو الحسين البصري من المعتزلة هو حقيقة في الوجود ومجاز  
في المعدوم لكن النزاع لفظي متعلق بلفظ الشيء وانه على ماذا  
يطلق فليطلب التفصيل من المواقف فهو في عرف الشرع  
لا يشمل المعدوم ولذا استدل في الكلام على شمول علمه تعالى بقوله  
تعالى \* عالم الغيب والشهادة \* دون قوله تعالى \* والله بكل شيء عليم \*  
مع ان الاستغراق مصرح به في الآية الثانية وحل لفظ الشيء على  
ما يعم الموجود والمعدوم كما يشير اليه سوف الكلام يحتاج الى  
قرينة ولا يخفى عليك ان في المثال اقتباسا من الآية الثانية وان  
فيه ردا للنافين علمه تعالى بالاشياء من اهل البدع والاهواء كما بسط  
في الكلام \* قوله \* ( اولكونها بسيطة بالاتفاق ) انما قيد  
بقوله بالاتفاق لان كان ايضا بسيطة عند الجمهور الا ان فيها  
خلاف الخليل كما سيحى \* قوله \* ( وهو لتحقيق مع التغير )  
فان المكسورة لنا كيد النسبة التامة واما هذه المفتوحة فلنا كيد  
النسبة الاضافية المسبوكة من الاسم والخبر لانها تخرج الجملة  
عن الاسناد التام وتجعلها مركبا اضافيا كما اشار اليه بقوله وهو مع  
اسمها وخبرها في تأويل المفرد \* قوله \* ( فيؤتى بالياء  
المصدرية اه ) هذا ما ذكره الرضى وذلك لان ياء النسبة  
اذ لحقت اخر الاسم وبعدها هاء التأنيث افادت معنى المصدر  
نحو الضاربة والمضروبة كما سبق واما صاحب المغنى فقد قال  
ان الخبر ان كان جامدا قدر بالكون نحو بلغني ان هذا زيد  
تقديره بلغني كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته الى الخبر  
عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت هذا كائن زيدا  
ومعناها واحد \* قوله \* ( واذا كان منقيا اه ) اي  
الخبر وهذا مأخوذ مما زاده الفاضل العصام على الطريقين الاولين  
الذين ذكرهما القوم حيث قال معترضا على ما نقله الرضى من

اولكونها بسيطة  
بالاتفاق وهي للتحقيق  
مع التغير وهي مع اسمها  
وخبرها في تأويل المفرد  
بان يؤخذ من خبرها  
مصدره و يضاف الى  
اسمها اذا كان خبرها  
مشقا نحو علمت ان زيدا  
عالم اي علمت علم زيدا واما  
اذا كان غير مشتق فيؤتى  
بالياء المصدرية في آخره  
نحو علمت ان زيدا انسان  
اي علمت انسانية زيد  
واذا كان منقيا يؤخذ  
من النفي عدم او انتفاء  
ونحوه ويضاف الى  
مصدر الخبر ويضاف  
الى اسمها نحو علمت  
ان زيدا لا يفهم اي علمت  
عدم او انتفاء فهم زيد  
( نحو اعتقدت ) انا يعني



على خلاف القياس (الاول) منها (ان) بالكسر والتشديد قدمها على ان المفتوحة لكونها اصلا وليكون ما بعدها كلاما تاما لفظا ومعنى بخلاف ﴿ ١٤٦ ﴾ المفتوحة لان ما بعدها

مفرد معنى وهى التحقيق مضمون جملة بلا تغيير ولا يتقدم خبرها على اسمها الا اذا كان ظرفا فتحينذ يجب ان كان اسمها نكرة كقوله تعالى ﴿ وان لنا اجرا ﴾ ويجوز ان كان معرفة كقوله تعالى ﴿ ان الينا اياهم ثم ان علينا حسابهم ﴾ وخبرها يكون مفردا وجملة ويلزم العائد على اسمها وكذلك المفتوحة ودخلت لام التأكيد على خبرها نحو ان زيد قائم وعلى اسمها اذا فصل بينها وبينها بالخبر نحو ان في الدار لزيد بخلاف المفتوحة (نحو ان الله تعالى) بالنصب اسمها (حالم) بالرفع خبرها (كل) بالجر (شيء) اى عالم كل فرد من افراد الشي سواء كان جزئيا او كلياً وسواء كان غائبا

﴿ قوله ﴾ (على خلاف القياس) فان القياس ان يكون المؤنث بالتاء والمذكر بعدمها كما في سائر الاسماء الا انهم صرحوا بان مذكر اسماء العدد من الثلاثة الى العشرة بالتاء ومؤنثها بحذفها لعله قد ذكرت في المطولات ﴿ قوله ﴾ (لان ما بعدها مفرد معنى) لكونها مع جملتها في حكم المصدر وان كان كلاما لفظا من جهة اشتماله على المبتداء والخبر صورة ﴿ قوله ﴾ (لتحقيق مضمون جملة اه) يعنى ان ان المكسورة تحقق وتؤكد مضمون الجملة التى دخلت عليها بلا تغيير معناها ولا يخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد ﴿ قوله ﴾ (ويلزم العائد الى اسمها) اى يلزم على تقدير كون خبرها جملة ان يكون فيها عائدا الى اسمها ﴿ قوله ﴾ (وكذلك المفتوحة) اى في هذين الحكمين الذين اشار الى احدهما بقوله وخبرها يكون مفردا اه والى الآخر بقوله ولا يتقدم خبرها اه ﴿ قوله ﴾ (ودخلت اللام اه) يعنى انه قد تدخل اللام التى لا أكيد معنى الجملة على خبر ان المكسورة التى هى ايضا لتأكيدها كما عرفت وتدخل ايضا على اسمها اذا فصل بينها وبينها لئلا يلزم توالى حرفى التأكيد والابتداء اعنى ان المكسورة والام الابتداء وهم كرهوا ذلك ﴿ قوله ﴾ (بخلاف ان المفتوحة) فاللام لا يجتمع معها لانها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتأكيد معنى الجملة ﴿ قوله ﴾ (اى عالم كل فرد اه) اشارة الى ما تقرر من ان كلمة كل اذا اضيف الى المنكر تفيد عموم الافراد فتكون تأسيسا كقوله تعالى وكل شيء فضلناه تفصيلا كما اسلفناه بقى انهم اختلفوا فى تفسير معنى لفظ الشي فهو عند الاشاعرة يطلق على الموجود فقط وذهب طائفة من المعتزلة الى انه المعلوم وقال بعضهم هو القديم والحادث مجاز وقال

او حاضرا (والثانية) من هذه الحروف الثمانية (ان) بفتح الهزرة (ابو) قدّمها على كائين

ولملازمة الاسماء جعل مساويا له في العمل لان ان ليس له عمل فرعى حتى تعمل لايعملها الفرعى وايضا لماشابهه لابواسطة ان بالفعل عمل عمله الفرعى مثله فلو عمل ما ولا المشبهتين بليس بالعمل الفرعى ايضا للفعل لا انتسب لا المشبهة بليس بلا التي لنفي الجنس فان قيل فلم لم يعكس قلنا لان المناسب ان يعتبر لا التي لنفي الجنس اولا لكثرةها وقلة لا المشبهة بليس وليكون ما يشبهه به لا المشبهة بليس ناقصا غير متصرف على انه يلزم على تقدير العكس مزية الفرع على الاصل اعني مزية لا التي لنفي الجنس على ان واما كلمة ما فقد حملت على لا المشاركتها في المشابهة بليس هذا توضيح ما ذكره الشارح المدقق الاظهار نقلا عن الفاضل العصام وسيشير اليه الشارح ايضا ❖ قوله ❖ (ولها صدر الكلام) اي لهذه الحروف صدر الكلام الذي دخلت هي عليه ❖ قوله ❖ (ليعلم في اول الامر انه اه) اي يعلم السامع في اول الامر ان الكلام من اي قسم من اقسامه لان كلام هذه الحروف يدل على قسم من اقسامه الكلام مثل الكلام المؤكد والمشمول على التشبيه والاستدراك والتثني والترجي ❖ قوله ❖ (سوى ان المفتوحة اه) يعني ان كلام هذه الحروف يقتضي الصدارة وجوبا غير ان المفتوحة ولما توهم من هذه الاستثناء ان ان المفتوحة ايضا قد تقع في صدر الكلام الا انه لا يجب وقوعها فيه كسائرهما مع انها لا تقع في الصدر اصلا اشار الى دفع ذلك التوهم بقوله فهي بعكس باقيا يعني ان ان المفتوحة ملتبسة بعكس باقيا من جهة ان باقياها تقتضي الصدارة وهي تقتضي عدمها اذ هي مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد كما سيجيء فلا بد لها من التعلق بشيء اخر حتى يتم كلاما وح او وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة على ما ذكره الجاحي قدس سره

ولها صدر الكلام  
وجوبا ليعلم في اول  
الامر انه اي قسم  
من اقسامه سوى  
ان المفتوحة فهي بعكس  
باقيهما على ما لا يخفى  
(وهي) اي الحروف  
التي تنصب وترفع  
(ثمان) بحذف الياء  
مؤنث ثمانية بالهاء



الحروف تأمل اولى ان اكثر الوجوه المذكورة بل كلها لا يجري  
 في غير الحروف المشبهة بالفعل \* قوله \* ( اى تعمل  
 هذه الحروف نصب ) اشارة الى ان ليس المراد من النصب هنا  
 معناه اللغوى الذى هو الاقامة يقال نصبت الشي اذا اقمته  
 او اعداوه تقول نصبت لفلان نصبا اذا عا ديته او السير اللين  
 يقال نصب القوم اذا ساروا يومهم وهو سير لين على ما فى الصحاح  
 بل ما هو المصطلح عند النحويين من عمل انصب الذى هو عبارة  
 عن ايراث اعراب النصب الى اخر الاسم هذا وقس عليه قوله  
 فيما بعد اى تعمل الرفع \* قوله \* ( وهو المسند اليه اه )  
 اى اسم هذه الحروف \* قوله \* ( وهذا على المذهب  
 الاصح ) يبنى ان نصب هذه الحروف للاسم رفعها للتخبر انما هو  
 على المذهب الاصح لذى ذهب اليه البصريون واما مذهب  
 الكوفيين فهو ان خبر هذه الحروف مرفوع بالابتداء لا بها كما  
 سيجى ببيان \* قوله \* ( لمشابهتها اه ) متعلق لقول  
 المص نصب الاسم وترفع الخبر يعنى ان هذه الحروف انما عملت  
 بارتفاع والنصب لانها مشبهة بالفعل لفظا ومعنى واستعمالا فان  
 قيل لا يلزم من تلك لمشابهة كونها رافعة وناصبة لان الفعل  
 اللازم لا ينصب قلنا انها مشابهة ايضا بالفعل المتعدى خاصة  
 فى دخولها على الاسمين \* قوله \* ( وسنرى فيها ان  
 ما سيذكره ) ليس الايمان وجه مشابهتها بالفعل لفظا ومعنى  
 لا استعمالا كما استطاع \* قوله \* ( فنبه على فرعيتهما فى العمل )  
 فيه نظر لان هذا مشترك بين هذه الحروف وبين ما ولا المشبهتين  
 بليس مع انها لم يعملا بهذا العمل حتى يكون تليهما على فرعيتهما  
 له فى العمل ايضا هذا حاصل ما ذكره الرضى فى تزييف هذا  
 الوجه والجواب انه لما شابه لالتى لنى الجنس بكلمة ان فى التأ كيد

كما سيجى لمشابهتها  
 بالفعل لفظا ومعنى  
 واستعمالا وسنرى فيها  
 ان شاء الله تعالى \*  
 فان قلت لم قدم منصوبها  
 على مرفوعها مع ان  
 الفعل بخلافه قلت انما  
 عمل هذا العمل لانه عمل  
 فرعى للفعل فنبه على  
 فرعيتهما له فى العمل

الكثرة وحاصله انه انما عبر بها اعتبارا بتخفيف نونات ان وان  
وكان ولكن وبلغات لعل لان فيه سبع لغات كما سيحى في هذا  
الاعتبار بلغت هذه الحروف مبلغ الكثرة \* فناسب التعبير عنها  
بصفة الكثرة \* قوله \* ( فتأمل ) لعل وجهه ما ذكره  
المص في الامتحان حيث قال فيه بعد ما نقل الوجهين المذكورين  
فيه ان اكثر الحروف المذكورة اقل من العشرة فلناسب رعاية  
الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال انما يكون  
مع القرينة والداعي فلا بد من بيان والملاحظة المذكورة  
لاتأتى فيما عدا المشبهة والاقرب ان يقال ان لهذه الحروف  
مفهومات مثل ما وضع اللفضاء وما شابه الفعل وعمل عمله الفرعى  
ونحوهما ولهذا افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معها اجالا ثم يعرف  
الافراد الخارجية تفصيلا بالعدد فيناسب صيغة الكثرة في الابتداء  
انتهى على الحروف هو المشهور في جمع حرف بمعنى كلمة اوجزها  
بجلاف الاحرف فانه مشهور في جمع الحرف بمعنى اللغة كما في  
حديث انزل القرآن على سبعة احرف \* قوله \* ( وكذلك  
الفرع ) يعنى انه كما ان الفعل اتام مقدم على الفعل الناقص رتبة  
كذلك فرع الفعل اتام مقدم على فرع الفعل الناقص فهذه  
الحروف لما كانت فروعا للتام كانت مقدمه على فروع الفعل  
الناقص رتبة اعنى ما ولا \* قوله \* ( او لكون عملها متفقا  
عليه اه ) في ان عملها ايضا مختلف فيه كما سيذكره \* قوله \*  
( وكان الوجودى اشرف من العدمى ) لان الوجود معدن كل  
كال كما ان العدم بعكسه \* قوله \* ( فتأمل ) لعله اشارة الى  
ما ذكره الفاضل العصام من ان المناسبات تقديم هذه الحروف  
على الحروف الجارة ايضا لان عملها النصب والنصب مقدم  
على الجر الا ان يقال انه روى اصالة حروف الجر وفرعية هذه

وكذلك الفروع اولكون  
عملها متفقا عليه وعملها  
مختلفا فيه او لكون  
مفهومها وجوديا  
ومفهومها عدميا  
وكان الوجودى اشرف  
من العدمى اول الكثرة  
استعملها فتأمل  
( تنصب ) اى تعمل  
هذه الحروف النصب  
صفة الحروف ( الاسم )  
اى اسمها الذى هو مبتدأ  
فى الاصل وهو المسند  
اليه بعد دخول احد  
هذه الحروف ( وترفع )  
اى تعمل الرفع ( الخبر )  
اى خبرها الذى هو خبر  
المبتدأ فى الاصل وهو  
المسند بعد دخول احد  
هذه الحروف وهذا  
على المذهب الاصح



والثاني انه حرف جر دائماً وهو قول الاخفش والثالث انه حرف جر تارة وحرف ناصب للفعل تارة اخرى وهو قول اكثر البصريين (والعشرون) من حروف الجر (لعل) باللام المشددة على احدى اللغات وهي سندكر ان شاء الله تعالى وهو المترجي فانه يجز به (في لغة عقيل) بضم العين مصغر ذكره الدمايني ولذا اخره والجمهور على انه من الحروف المشبهة (نحو لعل الله تعالى) بالجر (يفر ذني) وقالوا ان بعض الحروف متعلق بشئ وبعضها غير متعلق فمن اراد الاطلاع فليرجع الى المطولات واولا هذا ان سقوط همتي لذكركم يا ناهديكم لله تعالى اليه (النوع الثاني) من الانواع الخمسة (حروف) والاولى ان يقول احرف بدل حروف لان المقام مقام القلة لكونها ثمانية احرف والحروف جمع كثرة تستعمل فيما فوق العشرة ولكن المصنف رحمه الله تعالى لما عبر عن الحروف الجارة بصيغة \* ١٤٢ \* جمع الكثرة لتمام ان كثرة لم يستحسن

تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغة جمع القلة والكثرة في موضع الاخر والاولا اعتبر تخفيفها وانغصت لعل كما سيجي ببلغت مبالغ الكثرة فأمل \* وانما قدمها على ما ولا المشبهتين بليس لكونها مشبهة بفعل تام وهما مشبهتان بفعل ناقص واتمام مقدم على الناقص في قوله انا اكثر الحروف المذكورة معارضة على الوجه الاول بان اكثر الحروف التي ذكرها المصنف ههنا من الحروف الجارة

عن المصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب مع ان كل ذلك لم يثبت \* قوله \* ( انه حرف جر دائماً ) واما النصب بعدها فبان ظاهرة او مقدرة ويرده قوله تعالى \* ليكني لا ناسوا \* كما لا يخفى \* قوله \* ( فانه يجز به في لغة عقيل ) علة لدعوى مقدرة تضمنها عدل لعل من الحروف الجارة واسارة الى ان الظرف متعلق لمقدر هو يجز المفهوم من سياق الكلام \* قوله \* ( ولذا اخرها ) اي ولكون لعل جاراً في لغة عقيل فقط لافي غيرها مع انها لغة غير مشهورة اخرها عن سائر حروف الجر حطالرتبها عنها \* قوله \* ( ان بعض الحروف ) اي بعض حروف الجر متعلق بشئ البتة حتى يوصل معناه الى مجروره وبعضها غير متعلق قال المصنف في الاظهار ولا بد لهذه الحروف من متعلق فعل او شبه او معناه الازائد منها ورب وحاشا وخلا وعدا ولو لا لعل فانه لا يتعلق بشئ انتهى فان اردت التفصيل فارجع اليه \* قوله \* ( مع شيوع استعمال اه ) اي بالقرينة \* قوله \* ( او لم اعتبر اه ) وجه آخر للتعبير بصيغة

والحروف المشبهة والحروف الناصبة اقل من من العشرة وذلك لان الحروف (الكثرة) المشبهة والحروف الناصبة اقل من العشرة فلما نسب رعاية الحرف الكثرة التي تستدعي التعبير بصيغة جمع القلة ثم عدم تغيير الاسلوب في الحروف الجارة ايضا وارتضى التعبير بصيغة جمع الكثرة لان القليل يتبع الكثير وقوله شيوع الاستعمال اه دلالة على تأييد الوجه الاول بقوله مع شيوع استعمال اه بان شيوع استعمال كل منهما في موضع الاخر انما يكون اذا وجد قرينة دالة على انه ههنا غير ظاهر فلا بد من بيانها وقوله والملاحظة اه رد الوجه الثاني الذي ذكره بقوله ولما اعتبر اه يعني ان الاعتبار المذكور الذي هو ملاحظة فروعهما انما يمكن في الحروف المشبهة بالفعل دون غيرها من الحروف الناصبة مع ان المصنف عبر عنها بصيغة جمع الكثرة ايضا فلا بد من بيان وجه مجزى فيها ايضا كما لا يخفى \* منه \*

ليكونه مبتدأ حذف خبره

وجوبا ولكن نها

بالنسبة الى كي قدمه

عليه ( نحو لولاك

يارحمة الله ) اي يا فضله

تعالى وكرمه واحسانه

موجود ( لهلك ) اي

اضل ضللا شديدا

( اناس ) اي العبيد

وكذا سائر الحيوانات

يعني لم يهلك الحيوانات

لوجود احسانك

وكرمك ايها ( والناس

عشر ) عنها ( كي )

قدمها على اعل لكونها

حرف جر على لغة مشهورة

بخلافه واذا دخل على

ما الاستفهامية لا مطلقا

يكون حرف جر وهي

للتعليل ( نحو كيه

عصيت ) اي لاي غرض

عصيت ربك وبدل

على كونه حرف جر

حذف الفه كما في لم وعم

قال الدماميني في شرح

التسهيل ان فيه شبهة

اقوال احدها انه حرف

ناصب دائما وهو قول

الكوفي

في الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو احق بالتأويل فجعل الضمير  
المتصل المجرور مستعار الضمير ارفع على عكس ما في قولهم ما انا  
كانت فانه استعير فيه ضمير ارفع لضمير الخطاب وهو الكاف فرارا  
من توالي حرفي خطاب في الصورة ليقيل لك كذا قيل قوله ﴿ قوله ﴾  
( لكونه مبتدأ حذف خبره ) اي لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف  
الخبر وجوبا وهو موجود كما سينبئ عليه ﴿ قوله ﴾ ( اي اضل  
ضللا شديدا ) اضلال ضد الهدى والرشاد ويجيء بمعنى الضياع  
يقال ضل البعير والفرس ضللا من بسبب اثالث وارابع اذا  
ضاع وبمعنى الهلاك يقال ضل الرجل اذا مات وصار ترابا  
وعظاما ومنه قوله تعالى ﴿ واذا ضللتنا في الارض ﴾ كذا استفاد  
من القاموس وذكر فيه معاني اخر لا تناسب بهذا المقام اذا عرفت  
هذا فانت تعلم ان تفسير الهلاك به امان قبيل تفسير الشيء بما  
يلزم معناه من غير وجه للعدول عن معناه الحقيقي واما من قبيل  
التفسير بالاخفى مع عدم الغائبة ح لوصيف الضلال بالشديد  
اللهم الا ان يكون اشارة الى ما قدمنا من ان الهلاك ليس بمعنى الموت  
مطلقا بل الموت بموتة سيئة فتسدير ﴿ قوله ﴾ ( لم يهلك  
الحيوانات لوجود احسانك اه ) الخطاب لله تعالى فغية اشارة  
الى ان النداء الى الرحمة مجاز بتزيلهما منزلة ذوى العقول  
والمقصود النداء الى الله تعالى بانه لولم يكن رحمتك واحسانك  
هلك الناس ولا يخفى عليك ان هذا تفسير للمثل بالاعم والموافق  
ان يفسر بانه لم يهلك اناس لوجود اه ﴿ قوله ﴾ ( واذا  
دخل اه ) ظرف لكون المؤخر اي انما يكون حرف جر اذا دخل  
على ما الاستفهامية خاصة ﴿ قوله ﴾ ( انه حرف ناصب دائما )  
ويرده قولهم كيه كما يقولون لم واما ما اجابوا به عنه من ان الاصل  
كي تفعل ماذا فيلزمهم فيه كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية



يعني الطالب برضاء الله تعالى وهما يكونان الاستثناء يعني استثناء ما بعدهما عما قبلهما ويكونان  
فعلين وهو الاكثر (والثامن عشر) منها (اولا) ﴿ ١٤٠ ﴾ وهي لامتناع شيء لوجود

غيره وهي حرف جر  
عند سيبويه ومن تابعه  
اذا اتصل بها ضمير  
فسيبويه نزل منزلة  
حرف جر لانه في المال  
واقع موقع لام التعليل  
فانك اذا قلت لولاك  
لهلك عمر وفيكون  
المعنى لم يهلك عمرو  
لوجودك والاختفاء جعل  
الضمير مستعارا للرفع  
والاكثر لاولا انت  
بانفصال الضمير

اعلم ان من مشكلات  
لولا قوله تعالى ﴿ ولولا  
فضل الله عليك ورحمته  
لهت طائفة منهم ان  
يضلوك ﴾ وذلك لان  
القاعدة ان يكون  
جوابها ممتنعا وقضية  
ذلك ان ينتفي عنهم  
لوجود الفضل مع  
انهم قد هموا واجيب  
بان المعنى ولولا فضل الله  
عليك ورحمته لاضلوك

اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال

برأس المال وضياعته لما ان لم رأس مال العامل فان عمل به مخلصا  
واصطاء به ما يفيد الحياة الابدية فقد ربح به جل السعادات  
وان اعله باتباع الشهوات وعدم العمل بمقتضاه مخلصا صار كانه  
ضيعه لما اشتهر ان لشيء ذلم يترتب عليه ثمراته وفوائده صار  
وجوده كعدمه وقد سبق مثل هذا في اول الكتاب وههنا حقيقة  
لابد ان تنبه لها وهي ان الشارح لم يفسر انهلاك بشيء في قول  
المص هلك الناس حاشا العالم فانار الى انه هناك مستعمل  
في معنى الخبث الذي هو الضياع والموت بموته سوء على ما  
في البصائر ولذا منع استعماله في حق الانبياء عليهم السلام وفسره  
عند قوله هلك العالمون خلا العامل بعلمه بالخبرة احترازا عن  
استناده بالمعنى الحقيقي على العلماء وان كانوا غير عاملين رعاية  
لجاناب العلم وفسره ههنا بالخسر احترازا عن استناده ولو بمعناه  
اللازم الذي هو الخبرة ايضا على العلماء العاملين ولو كانوا غير  
مخلصين رعاية لجانب العلم والعمل والله دره ما احسنه في هذا العمل  
فتأمل تل ﴿ قوله ﴾ (يعني الطائب برضاء) اي تفسير للمخلص  
اي المخلص من يطلب برضاء الله تعالى في نيته وعمله بدون العجب  
والرياء كما قالوا في تفسير الاخلاص من انه القصد بالعبادة الى  
ان يعبد المعبود بها ﴿ وحده وقيل هو تصفية السر والقول  
والعمل ﴾ قوله ﴿ (ويكونان فعلين) وهو الاكثر فاذا جررت  
بهما ما بعدهما يكونان من الحروف الجارة وبهذا الاعتبار ذكرنا  
منها واذا نصبت يكونان فعلين وكذا حاشا كما سبق ﴿ قوله ﴾  
(لامتناع شيء لوجود غيره) فتحمل لولا لا يركمك معناه وامتنع  
الاكرام لوجود زيد ﴿ قوله ﴾ (والاختفاء جعل الضمير  
ام) فسبويه تصرف في العامل لثايلزم التأويل في الفاظ  
كثيرة فجعل لولا حرف جر ونزله منزلة والاختفاء تصرف

( في الضمير )

\* منه \*

﴿ قوله ﴾ ( اى خاب الخيبة ) بفتح الخاء بمعنى اليأس من المطلوب يقال خاب الرجل خيبة من الباب الثاني اذ لم ينل ما طلب فعنى المثال على هذا التفسير لم ينل العالمون مطالبهم من الجزات والدرجات العاليات الا العامل منهم بمقتضى علمه فانه ينال مطلوبه ولعل تفسير الهلاك بالخيبة تفسير باللازم ﴿ قوله ﴾ ( بل يضر ) لما روى عن ابى هريرة رضى الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اشد الناس عذابا يوم القيمة عالم لم ينفعه علمه ﴿ قوله ﴾ ( هلك العالمون عدا المخلص ) هذا المثال مع انشالين الذين اوردتهما لحاشا وخرلا تامج الى قوله عليه الصلوة والسلام الناس كلهم ه لكون الا العاوان والعالمون كلهم ه لكون الا العالمون والعاملون كلهم ه لكون الا المخلصون والمختصون على خطر عظيم ﴿ قوله ﴾ ( اى خسر ) امان الخسر بفتح الخاء وسكون السين بمعنى النقص يقال خسرت الشئ من الباب اثنى اذ نقصته ولا يخفى عليك حسن هذا التفسير على ذلك التقدير لما فيه من الاشارة الى قوله تعالى \* هل انبئكم بالاخسرين اعمالا \* لان العامل بلا اخلاص ناقص فى عمله واما من الخسارة لما فى الصحاح انها بفتح الخاء بمعنى الهلاك لكن التفسير ح يكون تفسيره بالاخفى كما لا يخفى واما من الخسر بضم الخاء وسكون السين او من الخسران الذى هو اضاعة رأس المال كله او بعضه وقد يطلق على ان لا يرتب على الفعل ما يقصد منه بل يكون عاقبه ومؤدا ، الامر المكروه تشبيها له بضاياع رأس المال حيث ضاع فيه اهل الفعل برأسه وههنا من هذا القبيل تشبيها لاعمال العاملين بلا اخلاص بالتجارة التى هى مبادلة المال بالمال فى اشتغال كل منهما على معنى المبادلة لما انهم بدلوا اعمالهم بالصالحات بعلومهم بالسمعة والرياء وتشبيها لعلومهم وعدم عملهم بها بالاخلاص

(والسادس عشر)  
منها ( خلا ) ذكره  
على سبيل الحكاية  
لما مر غير مرة قدمه  
على عدا التقدم الخسة  
على العين ( نحو هلك )  
اى خاب ( العالمون  
خلا العامل ) اى  
الا العامل ( بعلمه ) اى  
بمقتضى علمه اذ العلم  
بلا عمل كالشجر بلا ثمر  
فان العلم لا ينفع بلا عمل  
بل يضر ( والسابع  
عشر ) منها ( عدا )  
قدمه على لولا لان كون  
لولا حرف جر مختلف  
فيه بخلاف عدا ( نحو  
هلك ) اى خسر  
(العالمون عدا المخلص)  
بالجر اى الا المخلص  
فى نيته وعمله



اقل منهما) نحو يجب ( اى فرض ( الصلوة منذ يوم ) بالجر ( البلوغ ) اى ابتداء وجوب الصلوة  
على كان يوم بلوغى الى الموت وهما لابتداء الفعل فى الزمان ١٣٨ \* الماضى سواء كان مثبتا

او منفيا نحو سافرت  
من البلد او مارأيتـه  
مذسنة كذا ومعنى  
هذه السنة ف يكون  
المعنى مبتدأ مسافر  
او عدم رؤيتى كان هذه  
السنة وامتدالى الآن  
هذا اذا ايد بهما الزمان  
الماضى واما اذا اريد بهما  
الزمان الحاضر فهما  
للظرفية لفعلها مع  
التساوى كما اذا قلت  
مارأيت فلانا مذ شهرنا  
او يومنا ولم يمضيا  
فيكون المعنى جبيع  
زمان عدم رؤيتى هو  
هذا الشهر اول يوم  
الحاضر لانهما لم يقضيا  
بعد ولم يمتد زمان  
الفعل الى ماورائهما  
فلا يصح اعتبارهما  
مبتدأه وقد يخرجان  
عن الجارية فيكونان  
اسمين بمعنى اول المدة  
وجبعها فيكون كل

( قوله )

منهما مبتدأ وما بعدهما خبرا فهذا البيان اسطرادى

٩ قوله الا العالمون اهل رفعه مبنى على حل الاعلى الصفة كغير ان جوز حله عليها مع عدم تعذر الاشتناء كما هو مذهب سيبويه ومن تبعه وقد اورد الفاضل العصام مثله يجعل الاشرطية اى ان لا يكن العالمون فمحذوف يكن \* ١٣٧ \* فيكون المعنى الناس كلهم

فجاءتهم بالعالمين  
وايد ذلك التأويل  
نحو لاه لازم الفصل  
بين المبتداء وضمته  
بالخبر وتقديم التأكيده  
على الصفة مع انه تقدم  
الصفة عند اجتماعهما  
وكذا الكلام فى الحديث  
الذى سنقله فنبه واغتم  
هذا فانه من نفائس  
المباحث

\* \* \*

بدليل تصغيره على منيد  
وجعه امانا لحقته ولانه  
على لغسة عامة العرب  
حرف جر بخلاف منذ  
فانها تختص بالحجازيين  
على ما صرح به الفاضل  
العصام ( نحو نبت  
من كل ذنب فعلته )  
اى الذنب ( مذوم )  
بالجر ( البلوغ ) اى  
مبتدا رجوعى من كل  
ذنب ارتكبه كان يوم  
ياوغى وابتدا الى الآن  
( والخامس عشر )

من كان حيا ذكره ابدا \* وفى الفاتر قد تنلى فوائده \* ولم يزل  
علمه فى الناس منتشرا \* وينفع الخلق فى الدنيا عوائده \* وقيل  
\* موت التقي حيوه لانقاء لها \* قدماء قوم وهم فى الناس  
احياء \* قال فى روضة الاخيار بعد انشاد هذه الايات ولهذا  
قبل الناس كلهم هالكون الا العالمون ٩ انتهى فهذا تعرف ان  
مقصود المص ما ذكرناه لا غير وان الهلاك هنا الموت بموتة سوء  
وسمحصل زيادة اطلاع على ذلك انشا الله تعالى \* قوله \* ( بدليل  
تصغيره ) على منيد هو بدليل رجوعهم الى ضم النال فى هذا اليوم  
ولولا لكسر ورد الاول بانه لم يثبت فى استعمال الفصحاء والثاني بانه  
يجوز ان يكون الضم للاتباع وقيل انه كلمة برأسها وهو الحق لان  
الاصل عدم التصرف \* قوله \* ( ولانه على لغة عامة  
العرب حرف جراه ) وفيه بحث لان لفاضل لعصام قد قال فى شرح  
الكافية نقلا عن لزجاج ذهب النحاة الى ان مذهب فى الاسم  
ومند فى الحرف لان مذهب مذهب من ذو الحذف لا يلحق الحروف  
وهذا عجيب لانه لو لم يغلب مند فى الاسماء كيف يكون مذهبا فيها  
وهو محقق عنه ثم اجاب بما ذكره الزجاج بقوله وهذا عجيب  
انه بانه يجوز ان يغلب المخفف فى الاسماء بعد التخفيف والاصل  
فى الحروف وليس هذا محل استبعاد انتهى فاذا ذكره ذلك الفاضل  
فى هذا المقام يشهد ببلغة مذهب مذهب شارح ههنا كما لا يخفى \* قوله \*  
( اى مبتدا رجوعى من كل ذنب اه ) اشارة الى ان مذهب فى المثال  
المذكور لا مبتدا الفعل فى الزمان الماضى كما يحكى وان ذلك الفعل  
هو التوبة لانه معنى الرجوع وان ذلك الزمان الماضى هو يوم البلوغ  
اقول هذا مبنى على جعل متعلق مذوقه ثبت وهو مما لا يرضى به  
من له فكر ثاقب ونظر صائب كيف لا ولا معنى ليكون يوم البلوغ  
مبتدا الرجوع من الذنب بل متعلقه قوله فعلته والمعنى رجعت من كل

منها ( مند ) بضم الميم والنال المجعولة ( ١٨ ) وسكون النون والكوفيون  
و بنو تميم يقرؤن بكسر الميم فيهما قدمه على خلا وعدا لكون خروجه عن الجارية



وتالرحن كما صرح به في المغني فهذا القدر لا يكفي في الفرق بينهما ولعل لهذا امر بالتأمل ﴿ قوله ﴾ ( الذي ثبت بدليل قطعي ) لما في نهاية الجزري ان الفرض لغة الواجب وفي الشرع ما ثبت وجوبه بدليل لاشبهة فيه حتى يكفر جاهد كالمسواثر من الكتاب والسنة مثل اصل الغسل والمسح في اعضاء الوضوء وهو الفرض علما وعملا ويسمى فرض القطعي وكثيرا ما يطلق الفرض على ما يفوت الجواز بفوته ولا ينحصر بحاجر كغسل مقدار معين ومسح مقدار معين وهو الفرض علما ولا علما والتفصيل يطلب من محله ﴿ قوله ﴾ ( لكنه لا يخرج عن العمالية ) لانه اذا خرج عن الجارية يكون فعلا وهو ايضا عاملا ﴿ قوله ﴾ ( وهو فعل في الاقل ) اي حاشا الذي هو الاستثناء ما بعده عما قبله في المغني ذهب سيبويه واكثر البصريين الى انها حرف دائما بمنزلة الا لكنها يجر المستثنى وذهب الجرمي والمازني ومن تبعهما الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلها فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا فاذا ذكره الشارح مبني على اختيار ما ذهب اليه هذه الطائفة ﴿ قوله ﴾ ( وحينئذ منصوب ما بعده وجوبا ) اي حين كونه فعلا لكون ما بعده مفعولا به له واما فاعله فهو ضمير مستتر تأنيدي الى مصدر الفعل المتقدم عليه او اسم فاعله او البعض المفهوم من الاسم العام فاذا قيل قام القوم حاشا زيد فاعله جانب هو قيامهم او القائم منهم او بعضهم زيدا كذا في معنى اللبيب ﴿ قوله ﴾ ( اي كله ) اشارة الى ان اللام في الناس للاستغراق ليصح الاستثناء بقوله حاشا العالم كقوله تعالى ﴿ ان الانسان لني خسر الا الذين امنوا ﴾ ﴿ قوله ﴾ ( اذ هو منزعه عن الهلاك ) بمعنى انه لا ينقطع حسن ذكره عن اللسان ﴿ و يتنفع بعلمه في المصادر المردن ﴾ فهو وان هلك اي مات صورة لكنه هي في الحقيقة عند اهل النطق كاقيل مامات

الذي ثبت بدليل قطعي كالشرائط لجمع شريطة بمعنى الشرط ( والثالث عشر ) منها ( حاشا ) قدمت على مذومند لانه وان شار كهما في الخروج عن الجارية لكنه لا يخرج عن العمالية بخلافهما وهو لاستثناء ما بعده عما قبله ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه وهو فعل في الاقل وحينئذ ينصب ما بعده وجوبا ( نحو هلك الناس ) اي كلهم ( حاشا العالم ) عامل بعلمه اذ هو منزعه عن الهلاك ( والرابع عشر ) من حروف الجر ( مذ ) بضم الميم وسكون الذال المجبة قدمت على مندمع انهم قالوا ان اصل مذ مند

لبت النون الفالوقف \* ١٣٥ \* كقوله تعالى \* لنسفعا \* اى انسفعا كما تقرر في محله

فأما مل (الكبائر)  
جمع كبيرة كالصحايف  
جمع صحيفة (والثاني  
عشر) منها (تاء القسم)  
قدمها على حاشا لعدم  
خروجه عن الجارية  
بخلاف حاشا وهى  
كالواو في الكل الا  
انها لا تدخل على غير  
اسم الله تعالى ولم يذكر  
باء مع انه اصل منهما  
لدخوله في باء الا لصاق  
فان قلت ما الفرق بينه  
وبينهما قلت ان الباء  
تدخل على الظاهر  
والمضمر بخلاف الواو  
وانشاء كما مر آنفا وان  
فعله يذكر ويحذف  
دون فعلهما والباء  
اصل والواو بدل منه  
والشاء بدل من الواو  
والفرق بين الواو والشاء  
علم فيما سبق فتأمل  
(بحر تالله) بالجر  
(لا فعلن الفرائض)  
جمع قرينة بمعنى  
الفرض

ومعها صفة والشاهد في قوله ما لم يعلم حيث اكد ه بنون  
التأكيد بعد مضي لم الجازمة مع انها للنفي \* قوله \* ( قلبت  
النور الفا ) لان النون الخفيفة تبديل الفا في الوقف تشبيهها بالثوين  
لانها مثله في كونه بنونا ساكنة في اخر الكلمة بعد حركة وهذا  
اذا كان قبلها فتحة واما اذا لم يكن قبلها فتحة فيجب حذفها  
كما يجب حذف الثوين \* قوله \* ( فتأمل ) لعل وجهه اشارة  
الى ضعف كلا الجـ واين الذين ذكرهما عن النقص المذكور  
اما الاول فلان في دلالة القسم على الطلب تأملا لان الانسان  
قد يقسم على ما يعلم ما ليس مطلوبا به كقوله من اتى كبيرة والله  
لا عاقبن الا ان يقال الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوب به وحل  
بقية الباب عليه على ان الظاهر كون مثال المص من هذا القبيل  
كما لا يخفى واما الثاني فلانهم وان صرحوا بجوز دخول نون  
التأكيد في النفي تشبيهه بالنهي لكنهم صرحوا ايضا بقلته  
وندرته فبناء المثال على هذا التصريح من غير ضرورة بعيد جدا  
\* قوله \* ( الا انها لا تدخل على غير اسم الله تعالى ) فهو  
تختص باسم هو لفظه الله من الاسماء الظاهرة حطام مرتبتها  
من مرتبة اصلها الذى هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر  
وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله \* قوله \*  
( لدخوله في باء الا لصاق ) اى الا لصاق المجازى فكان الباء في القسم  
تلتصق فعل القسم بالمقسم به \* قوله \* ( والفرق بين الواو والشاء  
علم اه ) اذ قد علم انه ذكره ان الواو والشاء يشتركان في الاشتراط بحذف  
الفعل والكون لغير السؤال وعدم الدخول على المضمر ويفترقان  
في ان الواو تدخل على الظاهر مطلقا سواء كان لفظه الله او غيرها  
فرب الكعبة بخلاف انشاء لانها لا تدخل الاعلى اسم هو لفظه الله  
الله لا كيدن اصنامكم \* وفيه نظر لانهم بما قالوا ان رب الكعبة



ولا يستعمل في السؤل  
فلا يقال والله اخبرني ولا  
يدخل الاعلى اظا هر سواء  
كان الله تعالى او غيره  
فلا يقال وكذا فعلن بل  
يقال والله او ورب  
الكعبة لافعلن كذا  
(محو والله) بالجر  
(لا فعلن) نفي استقبال  
بصيغة المتكلم وحده  
وبالمشدة فان قلت  
ان الصرفين اشترطوا  
في دخول نون التأكيد  
المشدة شرطين  
الاستقبال والطلب  
والثاني منتف فيد لانه  
نفي لا طلب فيه قلت  
لان لم انتفاء ه كيف  
انه جواب للقسم مع  
ان العلماء جوزوا دخول  
نون التأكيد في النفي  
تبعاً للذهبي وتشبيهه  
كقوله يحسبه الجاهل  
مالم يعلم اي لم يعلم

الكلام بفعل القسم والمقسم به والمقسم عليه فاذا كان عدم ذكر  
الفعل معها شرطاً لاستعمالها لكثرة علم انهما اكثر استعمالاً  
من الباء حيث يجوز ذكر الفعل معها قوله ❖ ( ولا يستعمل  
في السؤل اه ) وذلك لحط رتبة الواو عن درجة الباء لانها  
اصلها كما عرفت وكذلك اختصا صهما بالاسم الظاهر كما اشار  
اليه بقوله ولا يدخل الا بالظاهر لانه حط ايضاً عن رتبة الباء  
بتخصيصه باحد التسمين وخص الظاهر لاصالته ❖ قوله ❖  
( فان قلت اه ) حاصله نقض للمشال الذي اورده المص بانه  
غير مطابق للقانون العربي لانه ادخل نون التأكيد في قوله  
لا فعلن مع انهم اشترطوا لدخولها امرين الاول الاستقبال  
والثاني الطلب والثاني منهما غير موجود ههنا وان كان الاول  
موجوداً فهذا ظاهر انه لو لم يقيد دون التأكيد بقوله المشددة  
لكان اظهـر ووافق بالجواب الثاني فانهم ❖ قوله ❖  
( قلت لان لم ) وحاصل الجواب منع لعدم وجود الشرط  
الثاني وقوله كيف انه اه اشارة الى سند ذلك المنع اي لان لم  
انتفاء الشرط الثاني الذي هو معنى الطلب ههنا كيف وانه جواب  
للقسم وجواب القسم طلب لما صرح وامن انك اذ قلت بالله  
لا فعلن فكذلك قلت اسئل الله ان افعل وقوله مع ان العلماء اه  
جواب تسليمي على طريق العلاوة وحاصله انه لو سلم انتفاء  
الثاني ههنا فلا نسلم انه غير مطابق للقانون العربي كيف مع انهم  
قد صرحوا بانه يجوز دخول نون التأكيد في النفي تشبيهاً بالذهبي  
وان لم يوجد في النفي معنى الطلب ❖ قوله ❖ ( كقوله  
يحسبه الجاهل مالم يعلم ) اخره شيخنا على كرسية معهما قاله  
ابو حسان الفقهسي والضمير في يحسبه يرجع الى الجبل لانه يصف  
جبل لا قد عمه الخضر وحقه النبات وشيخنا مفعول ثان ليحسبه  
( ومعهما )

صفة لئال) اى جملة يلعن مع فاعله اعنى القرآن وامامة تعلق الرب  
 ففعل ماض محذوف على مذهب الجمهور والتقدير رب تال يلعه  
 القرآن لقبته ﴿ قوله ﴾ (فى الدنيا والاخرة) لا يذهب عليك انه  
 لا وجه لقوله فى الدنيا بعد ما حل اللعن على معنى الخاصة لما  
 ان الخاصة انما تقع فى الاخرة لا فى الدنيا نعم لو حل على معناه الحقيقى  
 لكان له وجه وهو ان التهاون به يوجب البعد عن رحمة تعالى فى الدنيا  
 ايضا ﴿ قوله ﴾ (لانه من الكبار) اى نسيان القرآن بعد التعلم لما روى  
 عن انس رضى الله عنه انه قال قال النبى عليه الصلوة والسلام عرضت  
 على ذنوب امتى فلم اردنبا اعظم من سورة من القرآن او آية او بها  
 رجل ثم نسيها اقول وهنا بحث اذا التالى لا يطلق على الناسى  
 الا ان يرد من النسيان ترك العمل به وترك الحضور عند قرائته ﴿ فان  
 النسيان الترك ومنه قوله تعالى ﴾ ولقد عهدنا الى ادم من قبل  
 فنسى ﴿ قال المولى الجامى قدس سره ﴾ رب تال يفوه بالقرآن ﴿  
 وهو يقضى به الى الخذلان ﴿ حواجه رانست خير تلاوت كار ﴿  
 ليكن آن طرد ولغت آردبار ﴿ لعنست ابن كهبر لهنجه وصوت  
 ﴿ شوداز تو حضور خاطر فوت ﴿ فكر حسن عنبا بردهوشت ﴿  
 متكلم شود فراموش ﴿ نشود بدل تو تانده ابن كلام خداست باینده  
 ﴿ او يكون من قبيل المجاز الكونى وفى التعليل بالنسيان اشارة الى  
 قول الشاطبى رحمه الله تعالى ﴿ ويجعلنا ممن يكون كتابه ﴿ شعبهاله  
 اذا ما نسيه فى محلا ﴿ والمحل هو الذى يذكر المساوى الساقفة  
 الواقعة فى صحبته ﴿ قوله ﴿ ( فتذكر وانصف ) فيه لطافة  
 فاعرف ﴿ قوله ﴿ ( اكونه اصلا ) اى لكون الواو اصلا  
 للهاء كما ان الباء اصل للواو فالواو فرع بدرجة واحدة والهاء فرع  
 بدرجتين ﴿ قوله ﴿ ( ان لا يذكرك فعله ) فانها لكثرة  
 الاستعمال تدل على الفعل المحذوف وتقضى التحفيف اطول

فى الدنيا والاخرة لعدم  
 رعايته بالتجويد  
 والحروف ولعدم تعظيها  
 وانسيانها لانه من الكبار  
 فتذكر وانصف (والحادى  
 عشر) منها (واو القسم)  
 قدمه على تائه لكونه  
 اصلا له ولدخوله على  
 اسم الله وغيره بخلاف  
 التاء كما سيجى وشروط  
 استعماله ان لا يذكرك  
 فعله فلا يقال اقسمت  
 والله



لم افارقه \* فانها تتعلق فيه بلم افارقه وهو ماض معنى لافضا  
وهذا انما هو مذهب الجمهور من البصريين واما الرماني وابن  
طاهر فقد ذهبوا الى ان رب من الحروف الجارة التي لاتعلق بشيء  
اصلا وقد تبعهما المص كما بسطه في الاظهار وقد سبق الإشارة اليه  
واما مذهب الكوفيين فهو انها اسم كما سبق \* قوله \*  
(محذوف في اكثر الاستعمال) اي ذلك الفعل الماضي الذي يتعلق به  
رب محذوف غالبا لوجود القرائن \* قوله \* (فأمل) لعل  
وجهد انه يشكل مذهب الجمهور بنحو رب رجل كريم اكرمت  
فان الفعل المنعري لا يوصل بحرف الجر ونحو رب رجل كريم  
اكرمه لان الفعل لا يتعدى الى مفعوله بحرف الجر والى ضميره معا  
و بنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ماجاك رجل  
فانه يكرن كقولك بز يدمر والضمير في مرز يد وهو ممنوع وما ذكره  
في الاعتذار عن هذه الاعتراضات الثلاثة كانه ضعيف لا يقبله  
الطبع اللطيف كما صرح به المحقق الملكوتي في حاشية الفوائد  
الضباية ولاجل ذلك قال الشيخ الرضي ويقوى عندي مذهب  
الكوفيين اعني كونه اسما \* قوله \* (اي مخصوصة) تفسير  
اللعن بالمخاصمة تفسير باللازم لان اللعن في اللغة بمعنى الطرد  
والابعاد على ما في القاموس وانما يفسر بذلك ليكون الاسناد  
حقيقة وذلك لما قال ابن مسعود رضى الله عنه القرآن شافع مشفع  
وما حل مصدق فمن جعله امامه قاده الى الجنة ومن جعله خلف  
ظهره ساقه الى النار اذ حاصله ان للقرآن حالين احدهما الشفاعة  
لمن قرأ مؤديا حقه والثانية المخاصمة بالشكاية لمن تمأون به ولم يؤد  
حقه فاستناد اللعن بمعنى المخاصمة عليه حقيقي بلا شبهة بخلاف  
ما اذا حل على معناه الحقيقي اذا الاسناد على هذا يكون مجازيا  
من قبيل الاسناد على السبب كما لا يخفى \* قوله \* (والجملة

ومحذوف في اكثر الاستعمال  
نحو رب رجل كريم اي  
لغة فتأمل (نحو  
رب تال) اي قارئ  
وهو اسم فاعل من  
منقوص واوى حذف  
لامه للتفصل (بلغة)  
اي مخصوصة اي التالى  
والجملة صفة التالى  
(الزأن).

بضم الراء وفتح الباء المشددة \* ١٣١ \* في المشهور او بضم الراء وفتح الباء المخففة وضمها وسكونها

او بفتح الراء وفتح الباء  
المشددة او المخففة قيل

الاصح انها اسم ككم

ذكرها على سبيل

الحكاية لما مر غير مرة

قدمه على الواو لان

الواو بدل عن الباء

بخلاف رب اولانها

لا تدخل على مضمر

بخلاف رب وهي

لا تقليل وجب لها

الصدارة ولا تدخل

الاعلى نكرة موصوفة

بفردا وجملة عنداني

على ومن تابعه وقيل

لا يجب وهذا التقليل

اصح لها ثم تستعمل

في معنى التكثر كالحقيقة

وفي التقليل كالجواز

المحتاج الى القرينة

ولا تتعلق الابداع ماض

لفظا او معنى نحو رب

رجل كريم او يكرم

لقيبته او رب رجل كريم

لم افارقه

التي ذكرت على طريق الحكاية فاحفظه فانه دقيقة فلما بينه  
لها الناظرين \* قوله \* ( بضم الراء اه ) في المغنى فيه  
ست عشرة افة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف  
والاوجه الاربعة مع ثاء التأنيث ساكنة او متحركة ومع التجرد  
منها فهذه اثنا عشرة والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين  
مع التشديد والتخفيف \* قوله \* ( انها اسم ككم ) يعني  
انها اسم مضاف كما ان نقبضها كذلك وهو كم فهي امامر فوعة  
ابدا على انها مبتدأ لا خبره على ما حققه انرضى واما على نحو كم  
في الاعراب ففي رب رجل لقيت منصوب بليقت وفي رب رجل لقيته  
مرفوع مبتدأ \* قوله \* ( لان الواو بدل عن الباء اه )  
فالواو فرع الباء وتقديم ما هو الاصل على ما هو الفرع \* مناسب  
وان لم يكن ذلك الفرع فرعاً لهذا الاصل \* قوله \* ( لانها  
لا تدخل اه ) واما رب فقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة  
منصوبة \* قوله \* ( وجب لها الصدارة ) لانها الانشاء مثل كم  
فتمتحق الصدر قيل كما ان النفي له صدر الكلام كذلك الدال على النفي  
لان انقطة بمنزلة النفي \* قوله \* ( ولا تدخل الانكرة اه )  
الظاهر على نكرة موصوفة وهذا اذا كان مجروراً اسما ظاهرا كما لا يخفى  
\* قوله \* ( وقيل لا يجب ) اي لا يجب كون تلك النكرة موصوفة والقائل  
الانفصاف والفرا ومن وافقهما \* قوله \* ( اصلها ) اي معناها  
الموضوعة هي له \* قوله \* ( كالحقيقة ) فان الجواز المشهور  
يلحق بالحقيقة كما ان الحقيقة المتروكة تلحق بالجواز \* قوله \*  
( ولا تتعلق الابداع ماض اه ) يعني انها حرف جر فلا بدله  
من متعلق يوصل معناه الى مجرورها وهذا المتعلق لا يكون الا ماضيا  
لفظا نحو رب رجل كريم او يكرم لقيبته فان رب تتعلق فيه بليقته  
وهو ماض لفظا مؤخر عنها او ماضيا معنى نحو رب رجل كريم



الموضع صالحاً لا قسم حتى الثلاثة كما أشار إليه بالتمثيل نحو اكلت السمكة  
حتى رأسها مع انه مماثل بل حتى الجارة نفاو لذلك قيده بقوله بالنصب لكن  
الاولى على هذا ان يمثل حتى الابتدائية ايضاً به فذكر ان تخفّض رأياً  
على ككون حتى بمعنى الى وان تنصب على كونه بمعنى الواو  
وان ترفعه على كونها ابتدائية فالخبر على هذا محذوف اي حتى  
رأسها ما كول ويحتمل ان يكون ذكر حتى الابتدائية هنا مبنياً  
على ما ذهب اليه ابن مالك من ان حتى الابتدائية جارة وان  
ما بعدها ان مضمرّة كما ذكره في المغني ﴿ قوله ﴾ ( والخامس  
للابتداء ) اي ان يكون حرفاً يبتدأ بعده الجملة وتستهأنف فيدخل  
على الجملة الاسمية كما في المثال المذكور وعلى الجملة الفعلية التي  
فعلها المضارع كقرأه نافع حتى يقول الرسول وانذين امنوا  
معه والماضى نحو حتى عضوا وبما ذكره ظهر ان حتى تستعمل  
على ثلاثة اوجه جارة وعاطفة وابتدائية ولكل واحد منها شروط  
ومواضع ذكرت في المطولات ﴿ قوله ﴾ ( فلا والله لا يلبى  
البيت ) وهو من الوافر والفاء للعطف ولا كناً بيد القسم وجوابه  
لا يلبى وهو بافء المعجزة بمعنى لا يجحد واناس فاعله وهو افعلة  
في الناس وفي مفعول ويروى يا ابن ابي زياد ﴿ قوله ﴾ ( على  
رأى ) اشارة الى ما سيذكره من انه قيل الاصح انها اسم كلمة رب  
عبر عن رب بالكلمة وعبر عن على والى باللفظ ولم يعبر بشيء  
منها عن من وعن وفي وحتى وحاشا ومذ ومذ وخلا وعدا ولولا  
وكى ولعل ما ذكره المص على سبيل الحكاية اشارة الى ان في كل  
حرف اذا اريد لفظه اعتبارين التذكير باعتبار كونه لفظاً وانثى  
باعتبار كونه كلمة فلك الخيار في الضمير الراجع اليه الا انه قد يغلب  
اعتبار التذكير كما في على والى وقد يغلب اعتبار الانثى كما  
في رب وقد يتساوى الاعتباران كما في غيرها من الحروف الجارة

والخامس للابتداء نحو  
ذهب الفوم حتى عمرو  
ذاهب وهي لا تدخل  
على المضمر اصلاً خلافاً  
للبريد متمسكاً بقوله ﴿  
فلا والله لا يلبى اناس \*  
فتى حناك يا ابن ابي  
يزيد \* والجمهـور  
يحكمـون بشـنونه  
( نحو اعبد ) انا الله  
تعالى حتى الموت ) اي  
انتهاء عبادتي لله تعالى  
وقت البلوغ حتى  
الموت او اعبد بضيغة  
الامر ( والعـاشـر )  
من حروف الجر على  
رأى كلمة ( رب )

يلحق باصوات الطيور كأنه يتك ايضا في بحث من الجارة على هذا  
 الغرور ﴿ قوله ﴾ ( لم يجز لان كل واحد من النصف والنصف )  
 ليس بجزء آخر من اجزاء البارحة ولا ملاقا للجزء الاخير منها  
 ﴿ قوله ﴾ ( تدخل فيما قبلها ) اى في حكم ما قبلها  
 ﴿ قوله ﴾ ( قال عبد القاهر اه ) وهو الصحيح لما ذكره  
 في المغنى من انها اذا لم تكن معها قرينة تقتضى دخول ما بعدها  
 او عدم دخوله حل على الدخول ويحكم في مثل ذلك فيما بعد الى  
 بعدم الدخول حلا على الغيب في البابين هذا هو الصحيح فيها  
 انتهى فهذا فرق اخر بين حتى والى ﴿ قوله ﴾ ( ولكن هو الاكثر )  
 اى مجئ حتى بمعنى مع اكثر من مجئ الى بعناه ﴿ قوله ﴾ ( جاءنى الحجاج  
 حتى المشاة ) فيه ان حتى ليس في هذا المثال بمعنى مع كيف وانه سيصرح  
 في بحث حروف العطف بان ما بعد حتى في هذا المثال جزء ضعيف بما  
 قبلها ولو كان بمعنى مع للزم ان يغير ما بعدها لما قبلها اذ من الظاهر  
 ان لا يحصل لقولنا جاء الشئ مع جزئه والجواب ان هذا مبني على  
 ادعاء ان الجزء غير داخل في الكل للمبالغة في ضعفه كما سبقه  
 انشاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ ( نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ) فما  
 انفردت به حتى ايضا وقوع المضارع المنصوب بعدها دون الى  
 فتقدير المثال المذكور حتى ان ادخلها وان مع الفعل في تأويل  
 مصدر مخفوض بحيث ولا يجوز سمرت الى ادخلها اعلم ان حتى  
 الداخلة على المضارع المنصوب ثلثة معان ﴿ الاول مرادفة  
 الى نحو حتى يرجع اليها موسى والثاني مرادفة الى التعليلية كما في المثال  
 المذكور والثالث مرادفة الى الاستثناء نحو والله لا افعل حتى تفعل  
 الا ان تفعل ﴿ قوله ﴾ ( والرابع للعطف ) فيه انه في صدد بيان  
 معاني حتى الجارة الا ان يقال اراد بيان معانيها مطلقا كما يشير اليه  
 بقوله والخامس للابتداء بان يرتكب في ضمير قوله ولها معان الاستخدام  
 على انه يجوز ان يكون ذكر هذين الموضعين هنا اشارة الى انه قد يكون

لم يجز ولو قلت نعم البارحة  
 الى نصفها وثلثها يجوز  
 لان ذلك ليس بشرط  
 في الى \* ثم اعلم ان العلماء  
 اختلفوا في ان ما بعدها  
 يدخل فيما قبلها ام لا  
 قال عبد القاهر وابن  
 الحجاج وجار الله  
 العلامة ان ما بعدها  
 يدخل فيما قبلها واكثر  
 النحاة على ان ما بعدها  
 لا يدخل فيما قبلها \*  
 والثاني بمعنى مع كالى  
 وهو الاكثر نحو جاء  
 الحجاج حتى المشاة \*  
 والثالث للسببية  
 بمعنى متى نحو اسلمت  
 حتى ادخل الجنة \*  
 والرابع للعطف نحو  
 اكلت السمكة حتى  
 رأسها بالنصب \*



من غير إعادة الجار ويجوز نصب او مال عطفا على كالذنابات  
 على معنى جعل ام او مال كالذنابات واقرب فيكون اقرب عطفا  
 على محل المجرور كذا ذكره الفاضل العيني ﴿ قوله ﴾ ( لكونه  
 حاملا اصليا ) اى لكون حتى حاملا اصليا بخلاف رب لانه غير  
 اصلى وقد حققنا ذلك عند الكلام على تعريف حروف الجر، الا  
 مزيد عليه ﴿ قوله ﴾ ( الا ان مجرور حتى اما شئ اه )  
 يعنى ان حتى مشبهة فى الانتهاء بالى فى كل حال من الاحوال الا  
 فى ان مجرور حتى اه وتلخيصه ان مجرور حتى لا يكون الاخر جزء  
 من اجزاء ما قبلها او ملاقيا للجزء الاخير اشارة الى الاول بقوله  
 اما شئ ينتهى المذكور قبلها به و اشارة الى الثانى بقوله او شئ  
 ينتهى المذكور قبلها عنه اى ينتهى المذكور قبلها لاجل ذلك  
 الشئ اذ كلمة عن فى قوله عنه للتعليل كفاى قوله تعالى ﴿ وما كان  
 استغفار ابراهيم لايه الا عن وعده ﴾ على ما سبق فيرجع حاصله  
 الى ان يكون مجرورها شيئا ملاقيا للجزء الاخير من اجزاء ما قبلها  
 وذلك لان الشئ الملاقى للجزء الاخير سبب لانتهاء اجزاء المذكور  
 قبلها كما لا يخفى فالفعل المعدى حتى يستوفى اجزاء المتجرى الذى قبل حتى  
 شيئا فشيئا حتى ينتهى الى ما بعد حتى من الجزء الاخير نحو اكلت السمكة  
 حتى رأسها فان الرأس جزء اخر من اجزاء ما قبلها اعنى السمكة التى تنتهى  
 بهذا الجزء او من الملاقى للجزء الاخير نحو نمت البارحة حتى انصباح لان  
 الصباح ملاقى للجزء الاخير من اجزاء ما قبلها اعنى البارحة واما الى  
 فان كان ما قبلها ذا اجزاء وبعدها الجزء الاخير والملاقى فحكمهما  
 ايضا كذلك والافلاو بهذا ظهران الفرق بينهما ايضا ان حتى  
 يلزمه تقدم ذى الاجزاء لفظا او تقديرا بخلاف الى ﴿ قوله ﴾  
 ( اى انتهاء اكل حتى رأسها ) اعلم ان مثل هذا التفسير قد صدر  
 فى هذا الكتاب من الشارح غير مرة مع انه من عدم الربط يكاد ان

لكونه حاملا اصليا وكثرة  
 الاستعمال ولها معان  
 احدها الانتهاء كالى  
 الا ان مجرور حتى اما  
 شئ ينتهى المذكور  
 قبلها به نحو اكلت  
 السمكة حتى رأسها  
 اى انتهاء اكل حتى  
 رأسها او شئ ينتهى  
 المذكور قبلها عنه  
 نحو نمت البارحة حتى  
 الصباح ولو قلت نمت  
 البارحة حتى نصفها  
 او ثلثها





باختصاص حتى به واما المبرد فكما جوز دخول الكاف الضمير  
جوز دخول حتى عليه ايضا فلا فرق بينهما الا ان يقال ان الكاف  
قد تدخل في السعة على الضمير المرفوع نحو ما ناكنت وهذا  
القدر يكفي في وجه التقديم ﴿ قوله ﴾ ( للفصاحة كما في  
المثل اه ) وهى الزائدة التى عبر عنها فى المعنى بالتوكيد واما  
التعبير بالفصاحة فلم يقع عن احد منهم والشارح عبر بها تأدبا  
لوقوعه فى الآية الكريمة وقد نبه عليه بقوله كما فى المثل المذكور  
فى المتن على رأى اى على رأى من قال بزيادتها فيها ﴿ قوله ﴾  
( كقول بعض العرب يحزن ) وقيل هى فيه للتشبيه على  
حذف مضاف اى كصاحب حزن ﴿ قوله ﴾ ( وقد يكون  
اسما اه ) وهى لائق اسماء عند سيبويه والمحتمل ان فى  
الضرورة وقال كثير منهم الاخفش والفارسى يقع فى الاختيار  
ايضا ولا كفاى التى هى حرف جار معنى اخر غير هذه المعانى  
الاربعة التى بينها الشارح وهو المبادرة وذلك اذا اتصل بمافى  
نحو سلم كالدخل وصل كالدخل الوقت ذكره ابو سعيد السيرا فى  
 وغيره وانما تركه الشارح لما قاله فى المعنى من ان هذا المعنى غريب جدا  
﴿ قوله ﴾ ( يضحكن عن كالمبرد المنهم ﴾ صدره ﴿ بيض ثلاث كنعاج  
جم ﴾ قاله العجاج وقيل هذا البيت ﴿ لا تلنى اليوم يا ابن عم  
﴿ عناب الصهباء اقصى هبى ﴾ وايا الصهباء كنية رجل  
و بيض صفة محذوف اى نساء بيض جمع يبيضاء والنعاج جمع  
نعجة وهى من البقر الوحش وكثيرا ما تشبه بها النساء فى العيون  
والاعناق والجم جمع جاء وهى التى لا قرن لها ويضحكن خبر  
عن بيض والمنهم الذائب يعنى اولئك النسوان يضحكن عن اسنان  
مثل البزى الذائب لاطافتها وصفائها ﴿ قوله ﴾ ( فيكون  
ابلع فى نفى المثلثة اه ) ليكون ح من باب الكناية قال العلامة

والثانى للفصاحة كما فى المثل  
المذكور فى المتن على  
رأى \* واثالث لانعايل  
كقوله تعالى \* واذكروه  
كما هديكم \* اى لهما  
يتكلم ذكره المالىجى  
والرابع بمعنى على كقول  
بعض العرب يحزن  
فى جواب من قاله كيف  
اصبحت قاله افراء وقد  
يكون اسما بمعنى المثل  
نحو يضحكن عن كالمبرد  
المنهم اى مثل المبرد  
( نحو قوله تعالى ليس  
كذلك شئ ) يعنى  
لوفر ضناله ثلاثا لا تمتنع  
لثله المفروض مثل  
فيكون ابلغ فى نفى المثلثة  
منه تعالى

للناس والانعام ازواجاً من انفسهم حتى كان بين ذكورهم واناثهم  
التوالد والتناسل اذ تكميل الآية جعل لكم من انفسكم ازواجاً  
ومن الانعام ازواجاً يذروكم فيه والضمير في يذروكم للمخاطبين  
والانعام مغلب فيه العقلاء على غيرهم مما لا يعقل ثم ان فيه نظراً  
اذ قد صرح صاحب المغنى بانه ليس كلمة في هذه الآية بمعنى  
الباء بل هي لتعليل الى ان قال والاطهر في الآية قول الزمخشري  
انها للظرفية المجازية قال جعل هذا التدبير كالنبيع  
والمعدن للبث واتكثير مثل ولدكم في الفصا ص حيوة فان  
قيل فامعنى الباء في الآية عند القائل به كما ذهب الشارح ههنا  
قلنا صرح بعضهم بان هذا القائل زعم انها للاستعانة لكن  
لا يخفى ما فيه من عدم رعاية الادب والتعبير بالاصاف سالم  
عن هذا ❀ قوله ❀ ( والسادس بمعنى المقايسة ) وهي الداخلة  
بين مفضول سابق وفاضل لاحق كما في المعنى والسابع من معانيها  
التعويض وهي الزائدة عوضاً من اخرى محذوفة كقولك  
ضربت فيمن رغبت تريد ضربت من رغبت فيه والثامن التأكيد  
وهي الزائدة لغير تعويض اجاز بعضهم في قوله تعالى ❀ وقال  
اركبوا فيها ❀ والتاسع بمعنى في كما وقع في بعض الاشعار والعاشر  
بمعنى الى نحو فردوا ايديهم في افواههم ❀ قوله ❀ ( لامثال  
او امر الله اه ) علة لتكون المطمئنة في الجنة فانها مما يفهم  
من تعليق الحكم بالمشتق وهو المطمئنة ههنا ❀ قوله ❀ ( فتأمل )  
لعله اشارة الى ان الوجه الثاني مما ذكره في النتائج لا يصلح وجهها  
لتقديم الكاف على حتى لانه كان حتى لا تدخل على المضمر كذلك  
الكاف لا تدخل عليه عند الجمهور كما صرح به سابقاً فلا يقال كه  
استغناء عنه بمثل ونحوه الا في الضرورة وسيصرح به ايضاً وابن  
الحاجب قد صرح باختصاص الكاف بالاسم الظاهر بعد ما صرح

والسادس بمعنى المقايسة  
كقوله تعالى ❀ غسا  
متاع الحيوة الدنيا  
في الاخرة الا قليل ❀  
( نحو المطيع ) الى الله  
تعالى كائن ( في الجنة )  
اي في البستان الصرمدي  
لامثال او امر الله  
تعالى واجتباب توافيه  
( واثنان ) منها  
( الكاف ) ذكرها  
باسمها الوجوده قد منها  
على حتى لا تدخل  
ولان حتى لا تدخل  
على المضمر اصلاً ذكره  
في النتائج فأمل ولها  
معان ❀ احدها التشبيه  
نحو زيد كالاسد  
في الشجاعة ❀



اي تعالى الله تعالى في الصورتين الاولين اول رضاء \* ١٢٤ \* الله تعالى في الاخرى (والسابع) منها

(في) ذكرها على سبيل  
الحسكية لعدم وجود  
اسم يعبر به عنها قدمها  
على الكاف مع بساطتها  
لانها لا تدخل على المضمر  
الا على قلة في المرفوع  
فهو انا كانت وتكون  
اسما بمعنى المثل ولذا  
لم تكسر ابدا بخلاف  
في وله معان \* احدها  
للظرفية حقيقة نحو  
الماء في لكون او مجازا  
نحو النجاة في الصدق  
\* واثاني منها بمعنى  
على وهو قليل  
الاستعمال كقوله تعالى  
ولا صلبنكم في جذوع  
النخل \* اي على جذوع  
النخل \* والثالث  
للمصاحبة كقوله تعالى  
\* ادخلوا في امم \*  
والرابع بمعنى الباء  
كقوله تعالى \* ومن  
الانعام ازواج يدرؤكم  
فيه اي به \* والخامس  
للتعليل كقوله تعالى

من شائبة التزكية وعلى اثنائي مجرد الاجتناب عن تلك الشائبة  
من غير ملاحظة ما في صيغة التصغير من الكسر والتحقير  
\* قوله \* ( اي ملكا لله تعالى في الصورتين الاولين ) اي  
على تقدير كون عبيد على صيغة التصغير او على صيغة الجمع  
واشار بهذا الى ازالة اللام الجارة على هاتين الصورتين للملك  
\* قوله \* ( اول رضاء الله تعالى في الاخرى ) اي في الصورة  
الاخرى التي هي كون النسخة اعبده الله فتكون اللام للتعليل  
ذهنا لكن مع تقدير المضاف لان التي هي علة غائية للعبادة رضاء  
تعالى فالعنى اعبدا لاجل رضاء الله تعالى \* قوله \* ( لانها  
لا تدخل على المضمر ا ) ملخصة ان كلمة في تدخل على المضمر  
والمظهر بخلاف الكاف لانها لا تدخل على المضمر الا على قلة وانها  
لا تخرج عن كونه حرفا جاريا بخلاف الكاف ايضا فانها قد تكون  
اسما بمعنى المثل وكذا اي ولاجل انها قد تكون اسما لم يكسر ابدا  
بل قححت اقول وفيه ان الكسر ان كان للمطابقة بالعمل كما صرح به  
فيما سبق عند الكلام على الباء فالكاف لا تخرج بالاسمية عن الجارية  
لانها ح مضافه الى ما بعدها جارته وان كان الامر غيرهما فلا بد من ان  
يبين حتى نتكلم عليه \* قوله \* ( للظرفية ) اي للظرفية مدخوله  
بشيء بان يشمل المجرور على ما قبلها اشتمالا لازمان او مكانيين  
\* قوله \* ( نحو النجاة في الصدق ) كان الصدق محيطا بالنجاة  
من جميع الجوانب بحيث لا يخرج منها شيء \* قوله \* ( بمعنى  
على ا ) قال المص بعد ما مثل في الامتحان لكون في بمعنى على بقوله  
تعالى \* ولا صلبنكم في جذوع النخل \* قال المحققون انها للظرفية فيه  
ايضا مجازا لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف للظرف انتهى  
فان اردت تحقيق هذا المبحث فتذكر ما تلوناه عليك في لام العاقبة  
\* قوله \* ( يدرؤكم فيه ) اي به اي يكثركم بهذا لتدبير وهو ان جعل

فلا يقال لله لقد طار الذباب ﴿ قوله ﴾ ( والرابع عشر بمعنى  
 الفاء اه ) هنا سهولان هذه اللام ليست بجارة فعد هذا المعنى  
 من معاني لام الجارة مما لا يشك العاقل في فساده وان اللام في هذه  
 الآية الكريمة ليست بمعنى الفاء بل للابتداء قال الزحشرى  
 عند الكلام على هذه الآية فان قلت لام الابتداء اراخلة على  
 المضارع تعطى معنى الحال فكيف جاءت حرف الاستقبال قلت  
 لم تجادها الا مخلصت لانك يدك اخلصت المهرمة في الله للتعويض  
 واضمحلت عنها معنى التعريف انتهى بل الرابع عشر من معانيها ان  
 يكون بمعنى على نحو ويخرون للاذقان والخامس عشر للتبيين قوله  
 تعالى \* هيت لك \* والسادس عشر لتوكيد النفي كقوله تعالى \* ما كاد الله  
 ليطلعكم \* والسابع عشر لتبليغ وهي الجارة لاسم السامع نحو  
 قلت له كذا والثامن عشر بمعنى من كقولهم سمعته صرافا  
 والتاسع عشر للملك والعشرون شبه التملك وقد عرفت مثالهما  
 والحادي والعشرون للنسب نحو زيدا وعم والثاني  
 والعشرون التعجب المجرد من التسميم ويستعمل في النداء  
 كقولهم يا فلان واشتب اذا تعجبوا من كثرتها والثالث  
 والعشرون التعدية كقولك ما اضرب زيدا لعمرو  
 ﴿ قوله ﴾ ( هضمنا نفسه ولزيادة ورعه ) تعابيل لمقدر اى  
 انما اتى بصيغة التصغير الدالة على التحقير كسر لنفسه اه  
 وقوله ولزيادة ورعه عطف على قوله هضمنا ولم يحذف اللام  
 لعدم اتحاد فاعلى الفعل المعلن والمفعول لان فاعل الاول المصنف  
 وفاعل الثانى الورع لما ان الزيادة مصدر مضاف الى فاعله اى  
 ولزيادة ورعه واجتنابه عن تركية النفس لما ان في صيغة المكبر  
 من شائبة التركية والفرق بين التعليلين باعتبار القصد فالقصد على  
 الاول مجرد كسر النفس وتحقيرها بدون ملاحظة ما في صيغة المكبر

\* والرابع عشر بمعنى  
 الفاء كقوله تعالى \*  
 واذا مات لسوف اخرج  
 حيا \* اى فسوف  
 اخرج غيرها واحتر  
 عزها ( نحو انا )  
 بالتحفيف ( عبيد )  
 بضم العين وقبح الباء  
 وسكون الياء على صيغة  
 التصغير هضمنا نفسه  
 ولزيادة ورعه اوانا  
 بالتشديد عبيد بفتح  
 العين وكسر الياء جمع  
 عبد وكذلك في بعض  
 النسخ وفي بعضها انا  
 بالتحفيف اعبد على  
 صيغة التكلم وحده  
 ( لله تعالى )



والثاني للاستحقاق نحو \* الجبل للفرس \* والثالث للتعليل اما ذهنا نحو ضربت زيد اللأديب  
او خارجا نحو خرجت لخافك \* والرابع بمعنى عن اذا استعمل مع القول كقوله تعالى \* وقال  
الذين كفروا للذين آمنوا \* اي عن الذين وقال \* ١٢٢ \* القاضي اي لاجل اذى فلا يكون

بمعنى عن فافهم \*  
والخامس للصلة كقوله  
تعالى \* ردف لكم \*  
اي ردفكم وهذه  
المعاني مشهورة \*  
والسادس للعاقبة  
كقوله تعالى \* فالتقطه  
آل فرعون ليكون لهم  
عدوا وحرنا \* ويسميه  
بعضهم لام الصيرورة  
\* والسابع بمعنى عند  
كقوله تعالى \* ونضع  
الموازين القسط يوم  
القيمة \* اي عند يوم القيمة  
\* والثامن بمعنى في نحو  
صمت ليوم الجمعة اي  
فيه \* والتاسع بمعنى  
الى كقوله تعالى \* كل  
يجرى لاجل مسمى \*  
والعاشر بمعنى بعد  
كقوله تعالى \* اقم  
الصلوة لدلوك الشمس  
\* اي بعد دلوك الشمس  
\* والحادي عشر بمعنى  
مع كقولهم كن لي ولا  
تكن علي \* والثاني

وعبر عن كلهما بالاختصاص ههنا فانه مما لا يناله الا لخواص  
\* قوله \* ( الجبل للفرس ) التمثيل للام الاستحقاق بهذا المثال  
انما ينطبق عند مثبتيه على غير المذاهب الثلاثة فتدبر \* قوله \*  
( للتعليل ) اي لبيان علة الشيء لان التعليل فعل المتكلم  
وكينونة اللام له باعتبار بيانه ودلالته على كون محروره علة والمراد  
من العلة ما لاجله شيء \* قوله \* ( ضربت زيدا للتأديب )  
فان التأديب علة غاية للضرب متقدمة عليه في الذهن متأخرة  
عنه في الخارج مرتبة عليه \* قوله \* ( خرجت لخافك ) لان  
الخافة متقدمة في الوجود على الخروج حاملة عليه \* قوله \*  
( فلا يكون بمعنى عن ) بل يكون للتعليل كما ذهب اليه ابن مالك وغيره  
\* قوله \* ( فافهم ) لعل وجهه ان الاولى ما ذكره القاضي  
لما صرحوا من ان اللام التي بمعنى عن هي اللام الداخلة على اسم  
من غاب حقيقة او حكما عن قائل قول متعلق به والظاهر في الآية انه  
ليس كذلك لان الذين آمنوا ليسوا بغائبين عن الذين كفروا وقت  
قولهم لهم لو كان خيرا ما سبقونا اليه وهنا كلام طويله على  
عزه خوفا من الملل فتبصر على وجه الكمال \* قوله \*  
( ليكون لهم عدوا وحرنا ) اي انما مأله وعاقبته ومصيره العداوة  
وبهذا يعرف ان هذا اللام يسمى بلام المأل ايضا وبما يجب ان يعلم  
ان اللام اذا كانت في الآية للعاقبة فلا يحتاج الى التجوز فيها  
كما نقرر في محله لان ما ذكره من التجوز مبني على ما ذهب اليه  
المحققون من اللام في الآية للتعليل مجازا كما ذكره في الافتحار ووجه  
ما ذهبوا اليه مع انه من المقرر عندهم انه متى امكن الحقيقة  
لا يصار الى المجاز ما اشار اليه الشارح انما من ان معنى العاقبة  
ليس من المعاني المشهورة اللام \* قوله \* ( بمعنى واوالقسم )  
اي مع التعجب قال المولى الجامي وانما استعمل في الامور العظام

عشر بمعنى واوالقسم نحو لله لا يؤخر الاجل \* والثالث عشر ( فلا يقال )  
بمعنى الباء كقوله تعالى \* وما امروا الا ليعبدوا الله \* اي بان يعبدوا الله

جعل لكم من انفسكم ازواجا فلا وجه لجمعته مع التملك معنى  
واحدا لانهما معنيان مختلفان واما ثانيا فلان المثال الذي اوردته  
غيره مطابق للمثل له لان اللام فيه للملك لا للتملك ولا شبهة بل  
التملك نحو وهبت لزيد ديناراً واما شبه التملك فقد عرفت  
مثاله انما نعم لوقال للملك والاختصاص لكان له وجه وان كان  
المالك ايضا معنى غير الاختصاص عند البعض كما سيتضح وذلك لانه  
ح يكون موافقا لما صرحوا به من ان الاصل في لام الجران يكون  
للملك فيما يقبله للمجرد للاختصاص الا اذا كان فيما لا يقبله كقولهم  
الخليفة لقرميش وينطبق ايضا على اصطلاح من يعبر عن معاني  
المالك وشبهه الملك والاستحقاق بلام الاختصاص تأمل ان ههنا  
سنة معان الملك وشبهه الملك والاستحقاق والاقتصاص والتملك وشبهه  
التملك ولا شبهة في ثبوت معنى التملك وشبهه التملك للام ولا في كون  
كل منهما مغايرا للآخر وغير الاربعة الاولى انما الشبهة في الاربعة  
الاول فمنهم من اسقط الثاني وادرجه في الثالث وقال بان ما لا يصح  
له التملك فاللام معه للاختصاص نحو المنبر الخطيب وما صح له  
التملك ولكن اضيف اليه ما ليس بمملوك له فهي معه للاستحقاق  
الذي قد يعبر عنه بشبهه الملك ايضا نحو الجبل للفرس وما عدا  
ذلك فاللام فيه للملك نحو المال لزيد ومنهم من اسقط الثاني والرابع  
فجعل اللام فيما يصح له التملك واطيف اليه ما هو مملوك له  
للملك وفيما عداه للاستحقاق وعبر عنه بشبهه الملك ايضا ومنهم  
من اسقط الرابع فقط وجعل اللام لشبهه الملك فيما عدا ما يصح  
ان يكون للملك ان وقعت بين الذاتين وربما عبر عنه بلام  
الاختصاص وجعلها للاستحقاق ان وقعت بين معنى وذات نحو  
الحمد لله وويل للطغفان وهو الذي مال اليه صاحب التسهيل  
وقد اشار اليه الشارح فيما سبق ومنهم من اسقط اثلاثة الاول



﴿ قوله ﴾ ( ومن عليه ) اى فى قول من احم بن حارث العتلى  
 \* غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها \* تصل وعن قيض بيضاء  
 مجهل \* وهو من قصيدة من الطويل فى وصف القطا واسم غدت  
 مستتر فيه يعود الى القطا والضمير فى عليه يرجع الى الفرخ اى من  
 فوق الفرخ وما صدر به اى بعد تمام ظمؤها وهو مدة صبرها عن  
 الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب و يروى خسرهما بكسر الخاء  
 المعجمة وهو ورود الماء فى كل خمسة ايام وتصل بالصاد المهملة  
 خبر غدت اى تصورت احشاؤها من العطش وعن قيض عذف على  
 من عليه بفتح القاف وسكون الاء وفى اخرها ضاء معجمة  
 واراد به الفرخ ههنا ويبداء صفة القيض وهو القسلة التى  
 تبعد من سلكها اى تهاكبه فيروى بزراء وهى النليظة من الارض  
 ومجهل صفتها اما صدر ميمى للمبالغة او اسم مكان على ما فى شرح  
 شواهد الالفية للفاضل العيني ﴿ قوله ﴾ ( اى يلزم )  
 عقيب المعصية يستفاد ذلك من كون الوجوب فوريا فى المثال  
 اشارة الى قوله تعالى \* وتوبوا الى الله جميعا ايها المؤمنون \*  
 ﴿ قوله ﴾ ( اى الندامة مما فعله اه ) زاد فى تفسير التوبة  
 الندامة مع انها فى اللغة الرجوع كما اشار اليه فيما سبق غير مرة  
 اشارة الى المعنى الاصطلاحي عند اهل الشرع وهو الندم على  
 المعصية من حيث هى معصية والاقلاع عنها فى الحال مع العزم  
 على ان لا يعود اليها اذا قدر عليها ﴿ قوله ﴾ ( للتمليك مع  
 التخصيص نحو المال لزيد فيه ) نظرا ما اولا فلانه ان اراد من  
 التخصيص بيان اختصاص شئ وارتباطه بالبحرور اما باعتبار  
 الملكية او التملك او الاستحقاق او النسب كما فسرهُ الشارح المردق  
 للاظهار به فلا حاجة الى ذكر التملك معه ولا الى ذكر الاستحقاق  
 بعدوان اراد شبه التملك كما ذكره القوم ومثله بقوله تعالى

ومن عليه اى ومن  
 فوقه ( نحو يجب ) اى  
 يلزم عقيب المعصية  
 ( التوبة ) اى الندامة  
 مما فعله والرجوع  
 عنه اليه تعالى ( على  
 كل مذنب ) اى على  
 كل فرد من افراد  
 المعاصي ( والسادس )  
 من حروف الجر  
 ( الام ) ذكرها باسمها  
 لوجود قدمها على  
 فى ايسايتها ولها  
 دمان احدها للتمليك  
 مع التخصيص نحو  
 المال لزيد

أوفي كونهما اسمين كما سيحيى \* ١١٩ \* ولهما معان الأول للاستعلاء حقيقة نحو زيد على

السطح أو مجازا نحو عليه دين وهو المشهور \* والثاني للمصاحبة كقوله تعالى \* الحمد لله الذي وهب لي على الكبر \* أي مع الكبر \* وأول الثعلبيل كقوله تعالى \* ولتكبروا الله على ما هديكم \* والرابع للظرفية كقوله تعالى \* واتبعوا ما أتوا الشياطين على ملك سليمان \* والخامس بمعنى عن كقوله تعالى \* راثنين هم لغروجهم حافظون إلا على أزواجهم \* وأساس بمعنى إساءة كقوله تعالى \* جنتيق على أن لا أقول تلى الله إلا الحق \* ولأبغ للزيادة كقوله عليه السلام \* من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليذكر عن يمينه \* وقد يكونان اسمين بعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني من جانب يميني

في قوله لا غير عندنا ومثلاً الإشارة إلى أمرين كون المعاصي جمعا للمعصية التي هي مصدر بمعنى العصيان كما لا يخفى على أهل العرفان \* قوله \* ( أوفي كونهما اسمين ) أي في بعض الأحيان \* قوله \* ( ومجازا نحو عليه دين في المعنى ) الاستعلاء على المجرو وهو الغالب نحو عليها وعلى الفلك تحملون أو على ما يقرب من نحو أو أوجد على النار هدى وقد يكون الاستعلاء معنويا نحو ولهم على ذنب الأول حقيقة وإشائي مجازي وكذا المعنوي أيضا مجازي على طريق التشبيه كما في الرضى فعلبه دين من المعنوي كما يقال ركبته دين كأنه يحمل ثقل الدين على عقه أو ظهره \* قوله \* ( وهو المشهور ) أي معنى الاستعلاء مطلقا \* قوله \* ( والساح للزيادة ) وهي على قسمين الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة وهو الأشهر والزيادة بغير تعويض وهو قليل كما في الحديث الشريف فتمثيل الشارح للقسم الثاني فقطط اظهار لما خفي وإعراض عما ظهر ثم إنه بقي لهما مزيان أحدهما أن يكون بمعنى من كما في قوله تعالى \* إذا اكتملوا على المس يستوفون \* وثانيهما الاستدراك والاضراب كقوله \* بكل تداريننا ولم يشف ماينا \* على أن قرب الدار خير من البعد \* على أن قرب الدار ليس ينفع \* إذا كان من أهواه ليس بنى ود \* قوله \* ( وقد يكونان اسمين بعلم ذلك اهـ ) أي قد يكون عن وعلى اسمين وعلامة اسميتهما دخول من عليهما \* قوله \* ( من عن بمعنى شطر بيت تمامه ) لقد اراني للرماح درية \* من عن بمعنى تارة وشمالى ) قاله القطرى الخارجى من قصيدة من الكامل والواو للعطف واللام للتأكيـد وقد التحق بـق وفاعل اراني مستتر يرجع الى يوم الوفا فيما قبله واللام للتعليل ودرية مفعول ثان لارى بفتح الدال وكسر الراء المهملةين بعدها همزة بعد الحلة التي تتعلق عليها اطعن وارمح كذا في شرح الشواهد



نحو اخذت عنه العلم او بالزوال \* ١١٨ \* وحده نحو ادبت عنه الدين كذا ذكره الفاضل

الجامعي وهذا المعنى  
مشهوران واشت  
من المعاني لعن لبديل  
كقوله تعالى \* لا تجزى  
نفس عن نفس شيئا \*  
والرابع منها اللاتميل  
كقوله تعالى \* وما كان  
استغفار ابراهيم لايه  
الا عن موعدة \*  
او موعدة \* والخامس  
بمعنى بعد كقوله تعالى  
\* طبعا عن طبق \*  
اي طبعا بعد طبق \*  
والسادس بمعنى في  
كقوله لا تدخل عن  
دارك الا باذن اي  
في ارك (نحو كفت)  
على صيغة المفعول  
اي منعة (عن الحرم)  
اي المعاصي (والخامس)  
من حروف الجر لفظ  
(على) ذكره  
الحرر في الاربعة على  
سبيل الحكاية اعم  
وجود اسمائها خاصة  
قدمه على السلام

لانهم صرحوا بان البعد اعم منها فانه يشمل هذ الطرق الثلاثة  
حقيقة بخلاف المجاوزة فانها انما تكون حقيقة في الاول وما ذكره  
من عمومها للآخرين فاما هو بحسب انشؤهم فانه يتوهم في اخذت  
عنه - ان العلم مثلا مجاوزة العلم عن العلم ووصله الى المتعلم كما ذكره  
الفضل العصام \* قوله \* (نحو اخذت عنه العلم) فان العلم  
وصل الى الشيء الثاني عن الشيء الاول بدون ازوائل عنه  
\* قوله \* (نحو ادبت عنه الدين) فان ادب الدين اسقاط  
عن ذمة لمديون مع عدم الوصول الى ذمة شي آخر \* قوله \*  
(طبعا عن طبق) اي حاة بعد حاة كافي المعنى \* قوله \*  
(والسادس بمعنى) في وله معان آخر تركها في قول السابع بمعنى من نحو قوله  
تعالى \* وهو الذي يقبل التوبة عن عباده \* اي من عباده واعل  
المشراح انما لم يذكر لما اشار اليه عند بيان وجه التقديم آثار الثامن  
بمعنى الباء \* كقوله تعالى وما ينطق عن الهوى \* اي بالهوى وانما  
لاستعانة كقولك رميت السهم عن القوس اي باستعانتها قاله ابن  
مالك والعاشر ان يكون زائدة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله  
اتجزع ان نفر ايتها حاميها \* فهلا اتى عن بين جنبك تدفع \*  
اي تدفع عن التي بين جنبك فحذفت كلمة عن من اول الموصول  
اعنى التي وزيد بعده \* قوله \* (اي عن المعاصي) اشار  
به الى امرين احدهما ان الام في الحرام للاستغراق اي عن كل  
فرد من افراد الحرام كما هو المناسب للمقام والثاني ان المراد  
من الحرام ههنا ليس ما هو من قبيل الاعيان مثل الخمر والمال المسروق  
وان كان هو ايضا مما يملق عليه الحرام ولا ما هو اعم منه بل ما هو  
من قبيل الافعال كشرب الخمر وغصب مال الغير الى غير ذلك  
لان المنوع عنه نما هو الثاني لا الاول اذ ما هو من قبيل الاعيان  
ليس بداخل في وسع المكلف ولا بتقديره والمنع انما يتعلق بما

ان يكون العنوان على كلا الاحتمالين بالعين المهملة لانه مما يطلق  
على النسب وان ايضا باعتبار اسنيلاء لرجال عليهن وكونهن  
كلاسراء تحت ايديهم ووجه الشبه في الاحتمال الثاني على هذا  
التقدير مما يحتاج الى التفسير طير كما لا يخفى على من هو بصير  
قوله ﴿ (وقيل يحمي) ﴾ للتبيين قائله صاحب المغني وصاحب  
القاموس ومن تبعهما فلا وجه لاياده بصيغة التريض قالوا  
وهي كلمة الى الميمنة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا او بعضا  
من فعل تعجب او اسم تفضيل فاركلة الى مثلا في هذه الآية تين  
وتشعر بأن مجرورها الذي هو نفس المتكلم الراي منه يوسف  
عليه السلام فاعل المحبة التي هي مداول اسم التفضيل اعني  
احب فهذا صارما ذكره الشارح من معاني الى ستة ونحن نقول  
جريا على عادتنا السابقة السابع من معانيها بمعنى من كقوله ﴿ تقول  
وقد عايت بالكور فوقها ﴾ ايسق فلا يروى الى ابن احمد ﴿  
والثامن للتاكيد وهي الزائدة اثبتة الفراء مستدلا بقراءة بعضهم  
افضة من اناس تموى اليهم بفتح الواو وقال في المغني وخرجت  
على تضمين تموى بمعنى تيسل والتاسع بمعنى على والمفهوم  
من كلامهم ان يختص هذا بما كان مجرورها به المتكلم كما في حديث  
من ترك كلا وعيا لافالي اي على ﴿ قوله ﴿ (اذ يستعمل احدهما  
مقام الآخر) اي في بعض المواضع ولو بالاعتبارين نحو سقاء  
عن القيمة اي بعد عنها بالارواء ويجوز من معنى سقاء من جهة القيمة  
كما ذكر الشارح المذق للظهار ﴿ قوله ﴿ (للمجاورة) سواء  
كان مجاوزة شيء عن مجرورها كما في رميت السهم عن القوس او مجاوزة  
مجرورها عن شيء نحو اطعمته عن الجوع فيدخل تارة على  
المجاوز عنه وتارة على المتجاوز كما ذكره المحقق السلكوني بقي هنا  
بحث وهو انه لا وجه لجعل المجاوزة معنى مستقلا مقابلا للبعد

وقيل يحمي للتبيين  
كتوله تعالى ﴿ رب  
المعجن احب الى مما  
يدعونني اليه ﴾ (نحو  
تبت الى الله تعالى) اي  
رجعت اليه (والرابع)  
من الحروف الجر  
(عن) قدمه على على  
لتناسبه بمن اذ يستعمل  
احدهما مقام الآخر  
والفرق بينهما انك  
اذا قلت خرجت عن  
البلد تريد الرجوع  
اليه واذا قلت من البلد  
لم ترد الرجوع اليه  
ولها معان ﴿ احدها للبعد  
ولم يذكر البصريون  
لها معنى سواه ذكره  
الدما ميني في شرح  
التسهيل ﴿ والثاني  
للمجاورة وذلك اما  
بزوال الشيء الاول  
عن الثاني ووصوله  
الى الثالث نحو رميت  
السهم عن القوس  
الى الصيد او بالوصول



هنا وفي قولهم من الابداء الغاية هي المسافة اطلاقاً لاسم الجزء  
على الكل اذا الغاية هي النهاية ولا معنى لابتداء الغاية وانتهائها  
صرح بذلك غير واحد **قوله** **﴿** (مشارك بينهما) اي بين  
المدخل وعدمه حقيقة **﴿** قوله **﴿** (فتأمل) لعل وجهه ان  
المذهب الرابع ليس بمذهب اخر غير الثالث دخلاصته على  
ما في المعنى انه ان دلت قرينة على دخول او عدمه عمل بها والافان كان  
مابعد هامن جنس ما قبلها يدخل والافلا يدخل فغاية الامر انه جعل  
كور مابعد هامن جنس ما قبلها او عدم كونه منه قرينة على الدخول  
وعدمه عند عدم القرائن السابقة وهذا عين القول بالاشتراك **﴿** قوله **﴿**  
(بمعنى في) واعترض عليه ابن مالك بانه لو صح هذا الجازي لى  
الكوفة **﴿** قوله **﴿** (والامر اليك وقبل الى فيه لانتهاء الغاية)  
اي منه اليك **﴿** قوله **﴿** (كقول الراعي سارت الى القواني)  
لعله شطريت لم أقف على تمامه ولم ار من انشده الى الان وان  
غرضه على اوباء الزمان الراعي لقب شاعر على ما في القاموس  
وسارت من السير وهو هنا غير متعد لانه من الفعل الذي يتعدى  
ولا يتعدى يقال سارت الدابة وسارها صاحبها كما في الصحاح  
والقواني جمع غانية يقال امرأة غانية اي التي تطلب ولا تطلب او الغنية  
بمحبتها عن الزينة او التي غنيت بيت ابو بها ولم يقع عليها سباً  
او اشابة العفيفة ذات زوج ام لا كذا في القاموس والسبأ النزل والتعبيد  
عن الوطن ويحتمل ان يكون الراعي هنا على معناه الاصلى  
ويكون هذا الكلام مما صدر عن الراعي يرعى المواشى على طريق  
الاستعارة المصروفة تشبيهه بالمشياه والنعاج وامثالهما  
بالقواني كما انه قد يشبه النساء بها في الشيم والاخلاق والعيون  
والاعناق كما في قول الشاعر **﴿** بضكن عن كالبه المنهم **﴿**  
بعض ثلاث كنعاج جم **﴿** ويكون القرينة على هذا حاله ويجوز

والثالث مشترك بينهما  
وارابع ان يدخل  
ان كان مابعد هامن  
من جنس ما قبلها  
والافلا قبل **﴿** والثاني

من معاني الى بمعنى مع  
كقوله تعالى **﴿** ويردكم  
قوة لى قوتكم **﴿** اي  
مع قوتكم وهذا  
المعنيان مشهوران **﴿**  
والثالث بمعنى في ذكره  
الجهادى كقوله تعالى  
**﴿** ليجمعنكم الى يوم  
القيمة **﴿** اي في يوم القيمة  
والرابع بمعنى اللام  
كقوله تعالى **﴿**  
والامر اليك **﴿** كما يحى  
اللام بمعناها كقوله  
تعالى **﴿** الحمد لله الذى  
هدنا لهذا **﴿** والخامس  
معنى عند كقول الراعي  
الى القواني اي عندي

والخامس عشر بمعنى الى نحو ﴿ ١١٥ ﴾ قرب منه اي اليه \* والثاني عشر للفصل كقوله تعالى \* والله

﴿ قوله ﴾ (والخامس عشر بمعنى الى) اي لانتها الغاية قال سيبويه وتقول رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية تروى بك اي لاجل الابتداء والانهاء وكذا اخذته من زيد قال ابو البقاء ومما يشهد بذلك ان فعل الاقتراب كما يستعمل بمن يستعمل بالي ايضا انتهى واشار اشار الى هذا بانتمثيل بنحو قرب منه ﴿ قوله ﴾ (الثاني عشر للفصل) وهي الداخلة على ثاني المضامين ﴿ قوله ﴾ (فتذكر) اشارة الى معان اخرها تركها لا خلافتهم فيها فتقول الرابع عشر بمعنى عند نحو قوله تعالى ﴿ نفعني عنهم امواتهم ولا اولادهم من الله شيئا ﴾ قال عبيدة لكن جعلها بعضهم في هذه الآية للبدل والخامس عشر بمعنى عن اي المجاوزة نحو قوله تعالى ﴿ فويل لاقامة قلوبهم من ذكر الله ﴾ فيل هي فيه الابتداء وويل للتعليل اي من اجل ذكر الله والسادس عشر بمعنى ربما وذلك اذا اتصل بما كتوله وانا لما ضرب الكبتع ضربة على أسه تلقى اللسان من الفم قال في المغني الظاهر من فيه ابتداءية وما صد برة والسابع عشر للاستغراق في انني ذكره افاض في اللب وقال المصنف في شرحه كما جاني من رجل فانه نص في الاستغراق فلذا لا يجوز بل رجلان ولو لم يذكر من لم يكن نصا فيه بل ظاهرا فلذا يجوز ما جاني رجل بل رجلان فظهر انه غير الزيادة ومثال الزيادة ما جاني من احد فان ابدأ اذ قرن به حرف النفي افاد الاستغراق البتة كان معه من اول فلذا لا يقال بل اثنان واثنان عشر للصلة بمعنى اللام لزيادة والتاسع عشر بمعنى مذ ﴿ قوله ﴾ (وهو ما اه) تفسير للذنب ﴿ قوله ﴾ (لتناسب معناه) بمعنى من لما بينهما من المتابلة فان احدهما يدل على ابتداء الغاية والاخر على انتهائها ﴿ قوله ﴾ (اول كثرة استعماله) اي لكثرة استعماله الى لاجل من الابتداءية لما سبق من ان علامة من الابتداءية صحة ايرائه الى ما يفيد فالتدتها في مقابلتها ﴿ قوله ﴾ (لانتها الغاية) المراد من الغاية

يعلم المفسد من المصلح \* والثالث عشر بمعنى الباء كتوله تعالى \* ينظرون من طرف خفي \* فتذكر فتح الله عليك (تحتوت) اي رجعت (من كل ذنب) اي من كل فرد من افراد الذنوب وهو ما خاف رضاء الله تعالى (وامثال) من الحروف الجارة لفظ (الى) قد مره على عن كتاب معناه الى معنى من اول كثرة استعماله عنه ولها معان \* احدها لانتها الغاية غايابا ما في مكان نحو سرت الى الكوفة او في زمان نحو واتوا الصيام الى الليل \* بلا خلاف قيل ان للنحويين في الاربعة مذاهب الاول يدخل ما بعدها فيما قبلها حقيقة لا مجازا والثاني عكس هذا الحكم



الكو فيين في الاول فقط حيث ذهبوا الى عدم اشتراط التثنية وشبهه لها  
ومختلفة الاخفش في الشرطين معا حيث اجاز زياتها في الايجاب  
جارة لمعرفة واستدل عليه بقوله تعالى ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾  
ودليل الكوفيين قولهم قصد كان من مطر اشار اليه السارح  
﴿ قوله ﴾ ( تأمل ) لعل وجهه اشارة الى حاصل الجواب  
عن استدلالهم بهذا القول فهو انا لانسلم ان من زائدة فيه حتى  
يلزم زياتها في اثبات لم لا يجوز ان يكون للتبعض والمعنى قد كان  
بعض مطر او للتبيين والمعنى شيء من مطر ولو سلم فنقول هو وارد  
على طريق الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجيب بانه  
قد يكون من مطر والمراد بقولهم لا يكون الا في غير الموجب ابتداء  
لما تقرر عندهم من ان المحكي يبقى على حاله واما الجواب عن  
استدلال الاخفش فيجعل من فبدأ بالتبعض ﴿ قوله ﴾ ( اى  
بدل الآخرة ) اشارة الى ان علامة من البداية صحة قيام البدل مقامها  
قال في المعنى انكر قوم محيي من المبدل فقالوا ان التدبر ارضيت  
بالحيوة الدنيا بدلا من الآخرة فلمفيد للبداية متعلقها بالخوف  
واما هي فللا بداء وكذا البواقي ﴿ قوله ﴾ ( للتجريد اه )  
وهو ان يتزع من امر ذي صفة اخرى مثله فيها مبالغة لكمالها  
فيه حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان  
يتزع منه موصوف اخر بتلك الصفة كذا ذكره المص في الامتحان  
فكانه جرد من زيد في المثال المذكور لكمال اتصافها باشجاعة  
موصوف اخر بهذه الصفة وهو الاسد كما اشار اليه بقوله الاتي  
كانه جرد من الصفات عين الاسدية ﴿ قوله ﴾ ( اى لقيت  
زيدا هو اسد ) هذا اختيار لما ذهب اليه الزمخشري من ان من التجريدية  
بيانية كذا كره ﴿ قوله ﴾ ( نحو من ربي ما اه ) و يضم  
اوله في القسم كما يكسر ولا يدخل الاعلى لفظ الرب ذكره في الامتحان

( قوله )

تأمل ويعرف صحتها بانه  
لو سقطت لم يخل المعنى  
الاصلي كما اشار اليه وهذه  
المعنى مشهورة بينهم \*  
\* والسامس من معاني  
من غير المشهورة  
للبدل كقوله تعالى \*  
ارضيتم بالحيوة الدنيا  
من الآخرة \* اى بدل  
الآخرة \* والسابع  
منها للتعليل كقوله  
تعالى \* بما خطيأتهم  
اغرقوا \* اى لاجل  
خطيأتهم اغرقوا \*  
والثامن منها للتجريد  
نحو لقيت من زيد  
اسدا اى لقيت زيدا  
هو واسد كانه جرد  
من الصفات عين  
الاسدية قال الزمخشري  
من التجريدية بيانية  
وقال بعضهم ابتدئية  
\* والتاسع منها بمعنى  
على كقوله تعالى \*  
ونصرناه من القوم \*  
والعاشر منها بمعنى القسم  
نحو من ربي ما فعلته \*

\* والثاني منها للتبيين

كقوله تعالى \* فاجتنبوا

الرجس من الاوثان \*

وعلامته صحة وضع

الموصول في موضعه

فانك لو قلت فاجتنبوا

الرجس الذي هو الاوثان

استقام المعنى \* والثالث

منها للتبعض نحو

شربت من النهر اى

بعض النهر \* والرابع

منها للظرفية كقوله

تعالى \* اذا نودى

للاصلوة من يوم الجمعة

\* اى في يوم الجمعة

والخامس منها الزادة

في غير الموجب نحو

ما جاءنى من احد اى

ما جاءنى احد خلافا

للكوفيين والاخفش

فانهم يجوزون زيادتها

في الموجب واعتدلوا

بقوله \* وقد كان

من مطر \* واجيب عنه

انه متأول

وضع لفظ الابتداء في كل موضع وقع فيه من الابدائية وهو ظاهر  
لمن له اى مسكة واما ثانيها فلانه لو سلم ذلك فلا نسلم ان المثال  
المدكور اعنى سرت من البصرة الى الكوفة اذا وضع فيه  
لفظ الابتداء موضع من يكون المعنى ابتداء سيرى البصرة كيف  
وان الظاهر من كلامه ان يوضع لفظ الابتداء موضعه من غير  
تبديل ولا تغيير فاذا وضع موضعه في المثال المدكور من غير  
تبديل بل يكون هكذا سرت ابتداء البصرة الى الكوفة ومن البين  
ان لا معنى له واما ثالثا فلانه لو نزل عن هذا المقام ايضا فصحة قوله  
ابتداء سيرى البصرة ممنوعة لان حمل البصرة التي هي المجرور المبتداء  
منه على الابتداء مما لا يشك العاقل في فساده ولذا احتاج  
الى التفسير بقوله اى من البصرة وبالجملة فكلامه هنا مضطرب كل  
الاضطراب ولذا امر بالتأمل على اولى الالباب \* قوله ﴿  
(والثاني منها للتبيين) اى لاظهار المقصود من امر مبهم فيلزم قبله مبهم  
يصح مجروره ان يكون نفسه سيراله ومتى كان ما قبل من البيانية  
نكرة يكون مدخولها سفة نحو و رايت رجلا من قبيلة بنى  
تميم ومتى كان معرفة يكون مالا منه كما في الآية الكريمة  
﴿ قوله ﴾ ( والثالث منها للتبعض ) اى بيان ان ما قبلها  
بعض من مجرورها اما مذكورا او مقدرا نحو اخذت شيئا من  
الدراهم او اخذت من الدراهم وعلامته صحة وضع البعض  
موضعها كما اشار اليه بقوله اى بعض النهر ﴿ قوله ﴾ ( والخامس  
منها للزادة في غير الموجب ) وقد يعبر عنها بتوكيد العموم ايضا  
اعلم ان زيادة من عن البصرية مشروطة بامرين احدهما ان  
يسبقها نفي او شبهه وهو انتهى والاستفهام والثاني ان يكون  
مجرورها نكرة اشار الشارح الى الاول وترك الثاني اكتفاء  
بالمثال ﴿ قوله ﴾ ( خلافا للكوفيين والاخفش ) فمخالفة



ذكره على سبيل  
الحكاية لانه ليس لها  
اسم خاص يعبر به عنه  
❖ قدمه على الى  
ليناسب معناه في الابتداء  
بالاول في الجملة ولها  
ايضا مع - ان الاول  
للابتداء وهو اما من  
مكان نحو - سرت  
من البصرة الى الكوفة  
او من زمان نحو صمت  
من يوم الجمعة وعلامة  
من الابتداء صحة اراد  
الى او ما يفيد فأنتها  
في مقابلتها نحو سرت  
من البصرة الى الكوفة  
ونحو اعوذ بالله من  
الشيطان الرجيم لان  
معنى اعوذ به التجئ اليه  
ويعرف من الابتدائية بوضع  
لفظ الابتداء في موضعها  
ابتداء سيرى البصرة  
اي من البصرة تأمل

ان البعدية في النسخة الثانية ليست ظاهرة كظهورها في الموت  
فالاولى ان لا يعطف عليه بل يقال بعد الموت عقيب النسخة  
الثانية كما يدل عليه الآية المشار اليها والرابع ان في هذا التفسير  
تبنيها ايضا على ان في تمثيل المص بقوله وبه لا بعثن اشارة الى  
رد من ينكر البعث والاحياء من اهل البدع والاهواء كالفلاسفة  
الذين زعموا استحالة اعادة المعدم كما تقرر في محله ولشدة  
انكارهم اتى بالقسم وذلك لان من عادته الشريعة ودينه  
ودينه المنيفة في امثلة هذه الرسالة ان ينه في بعضها على بعض  
معتقدات اهل السنة والجماعة وان يشير في بعضها الى رد مخالفهم  
من اهل العقائد الباطلة وان يجعل بعضها مشتمل على نصائح  
بتعظ بها والاولى الابواب الكاملة ❖ قوله ❖ ( على سبيل الحكاية )  
وهي اراد اللفظ على استبقاء صورته الاولى كذا ذكره في شرح  
قواعد الاعراب ❖ قوله ❖ ( ليناسب معناه في الابتداء ) يعني  
انه لما كان معناه الاصلى ابتداء حتى قال المحققون انه الاصل  
والباقى راجعة اليه ناسب تقديمه على الى واتيانه في الاول  
في الجملة ليحصل المناسبة بين معناه وبين المرتبة التي ذكر فيها وانما قال  
في الجملة اذ لم يذكر في الاول بالحقيقة والالتقدم على الباء ايضا  
كما فعله ابن الحاجب ❖ قوله ❖ ( او من زمان اه ) هذا  
اختيار لمذهب الكوفيين من ان من الابتدائية تستعمل في الزمان  
على الحقيقة لانه الظاهر الكثير الاستعمال وقال البصريون انها  
للابتداء في غير الزمان ❖ قوله ❖ ( او ما يفيد فأنتها ) اي يفيد  
انتهاء والغاية كحتى وغيره ❖ قوله ❖ ( ويعرف من  
الابتدائية بوضع لفظ الابتداء اه ) فيه بحث من وجوه اما ولا  
فلانه بعد ما جعل علامتها صحة اراد الى او ما يفيد فأنتها  
في مقابلتها لاحاجة الى هذا مع كونه غير صحيح في نفسه اذ لا يصح

بعضها في الكتب المعتبرة فنقول تنجيها للفائدة الخامسة عشر  
للاية نحو وقد احسن بي اي وهذا المعنى ذكره العنق وغيره  
وانما تركه الشارح لما قال بعضهم من ان احسن ضمن معنى  
لطف والسادس عشر للحالية نحو خرج زيد بثيابه والسابع  
عشر بمعنى حيث نحوقوله تعالى \* ولا تحسبنهم بمفازة من العذاب \*  
اي بحيث يفوزون والثامن عشر للقسم نحو اقسم بالله لافعلن  
وانما تركه مع كونه معنى مشهورا لما ذكره الشارح  
المدقق للاظهار من انباء القسم من الالتصاق المجازي او اكتفاء

بتحليل المص \* قوله \* ( اي صدقت بوجهه و بمجاه  
من عنده ) اشار بهذا التفسير الى معنى الايمان لغة وشرعا لانه  
في اللغة التصديق لقوله تعالى \* وما انت بمؤمن \* اي بمصدق لنا  
وفي الشرع هو التصديق بما علم بحجى النبي صلى الله عليه وسلم به  
ضرورة تفصيلا فيما علم تفصيلا واجبالا فيما علم اجبالا على ما هو  
مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري واتباعه والتفصيل يطلب من  
محله \* قوله \* ( لا حين بعد الموت والنفخة الثانية اه ) هنا  
ابحاث بعضها مشهور وبعضها مستور الاول ان البعث يحجى  
بمعنى الاثارة والابقاظ من النوم والاحياء والنشر من القبور  
وارسال الرسل فنبه الشارح بهذا التفسير على انه هنا بالمعنى  
الثاني لا غير والثاني ان الظاهر من كلامه كون النفخة ثنتين كما هو  
المفهوم من قوله تعالى \* ونفخ في الصور فصعق من في السموات  
ومن في الارض الا من شاء الله ثم نفخ فيه اخرى فاذا هم قيام  
ينظرون \* لكن الجمهور على انها ثلثة قال في المدارك عند  
تفسير هذه الاية على ان النفخة اثنتان الاولى للموت والثانية  
للبعث والجمهور على انها ثلاث الاولى للنفخ كالمقال ونفخ  
في الصور ففزع والثانية للموت والثالثة للاعادة انتهى واثالث

اي صدقت بوجوده  
وبمجاه من عنده (وبه) اي  
اقسم بالله (لا بعثن)  
اي لا حين بعد الموت  
والنفخة الثانية واحشرون  
في المحشر مثل بمثالين  
اشارة لدخوله ظاهرا  
وضميرا اولكونه قسما  
وغيره (والثاني) منها  
(من)



من كلات هؤلاء الافاضل ان اعليل والسببية متحدان معنى لا اختلاف  
بينهما الا في التعبير **فأوجه** جعل بعضهم التعليل معنى آخر غير  
السببية في بعض شروح الالفية فاما لما كان الخويون لا يفرقون  
بين السبب والعللة وكذا بين السبب والشرط جعل هؤلاء الافاضل  
التعليل والسببية معنى واحدا واما ما جعله ذلك البعض فبنى على  
ما تقرر عند اهل الشرع من ان العللة والسبب يشتركان في ترك  
السبب والمعلول عليهما ويفترقان من وجهين احدهما ان السبب  
ما يحصل الشيء عنده لابه والعللة ما يحصل الشيء به والثاني  
ان المعلول يتأثر عن علته بلا واسطة بينهما ولا شرط بتوقف الحكم  
على وجوده والسبب انما يقتضي الى الحكم بواسطة او بوسائط ولذلك  
يتراخي الحكم عنها حتى توجد الشرائط وتنتفي الموانع واما العللة  
فلا يتراخي الحكم عنها اذا لشرط لها بل متى وجدت اوجبت  
معلولها بالاتفاق \* قوله \* ( وجعل الاخفش مررت به  
منه ) واستدل عليه بقوله تعالى \* وانكم لترون عليهم مصحين \*  
فلا يكون الباء فيه عنده للاتصاف المجازي بل للاستعلاء ورد بانه  
كان جعل الباء فيه للاتصاف ليس حقيقة كذلك جعلها للاستعلاء  
فيه ضرورة ان المراد لم يكن فوق زيد فقد استوى التفسير ان  
في المجاز مع ان الاتيان بالباء في جملة هذا الفعل اكثر من الاتيان  
بعل وان التجوز فيما ذكره من وجهين استعمال الباء بمعنى على  
واحدة مما على في غير الاستعلاء المحتمل وما ذكره الجماعة فليس  
فيه الاتجوز واحد وهو استعمال الباء للاتصاف فيما لا يقتضي  
الى نفس المجزوء \* قوله \* ( فأعرف ) اما اشارة الى ان  
المعنى الاخير مما انكره جماعة حتى قال ابن جني ان اهل اللغة  
لا يعرفون هذا المعنى بل يوردها انهاء واما اشارة الى معان  
اخر لها لم يذكرها لاندراج بعضها فيما ذكره وعدم ثبوت

وجعل الاخفش مررت  
به منه \* والرابع عشر  
بمعنى من التبعية  
نحو شربت بماء انهر  
اي بعضه فأعرف  
سهل الله عليك ( نحو  
أمنت بالله )

لا مطلقا نحو هل زيد بقاء اى قائم ﴿ ١٠٩ ﴾ وفى النفي بليس نحو ليس زيد بقاء و بمانحو ما زيد  
 بقاء و السماع فى غيره سواء كان خبرا من غيرهما نحو حسبك زيد اى حسبك زيد ولا نحو كفى بالله شهيدا  
 و بحسبك درهم و التى بيده اى كفى الله و حسبك درهم و التى بيده فالزائد للفضاحة او تحسين  
 اللفظ بحسب اقتضاء المقام \* والثامن للتعديده نحو باني و اى اى فداك ابني و اى و هذه المعاني مشهورة \* والتاسع  
 للبدل نحو اخذت بهذا اثوب برا \* والعاشر للتجريد نحو لقيت بزيد مجردا \* والحادى عشر للتعليل كقوله تعالى  
 \* انكم ظلمتم انفسكم بالتمسك اذ كم العجل \* واثنا عشر بمعنى عن كقوله تعالى \* يوم تشرق السماء بالغمام \* والثالث عشر بمعنى على كقوله تعالى  
 \* ومنهم من ان تأمنه بدينار لا يؤده اليك \*

الباء للزيادة اما زيادة قياسية او سماعية والمراد من الخبر فى قوله فالقياس فى الخبر ما يكون خبرا عن المبتداء اما فى الخمان او فى الاصل ﴿ قوله ﴾ ( لا مطلقا ) فلا يقال ازيد بقاء ﴿ قوله ﴾ ( و السماع فى غيره ) اى فى غير ذلك الخبر سواء كان ذلك الغير خبرا عن غيره ا نحو حسبك زيد اى لم يكن خبرا اصلا بان يكون فاعلا نحو كفى بالله او مبتدئا نحو بحسبك درهم او مفعولا نحو التى بيده و اعترض عليه بان الرضى جعل زيادة الباء فى بحسبك درهم وفى فاعل كفى و متصرفاته قياسا فجعل الشارح زيادة الباء فيها سماعيا فيه و اوجب بان المنافات ممنوعة لان زيادتها من حيث النظر الى خصوصية لفظ حسبك وكفى سماع ومن حيث النظر الى عموم مواقع حسبك و فاعل كفى قياس فالشارح بنى الكلام على النظر الاول والرضى على الثانى ﴿ قوله ﴾ ( فالزائد للفضاحة ) يعنى زيادة الباء اما للفضاحة بان يكون تركه مخرجا لفضاحة الكلام كما فيما يجب زيادته فيه نحو احسن بزيد او زنا فيه غالبا نحو كفى بالله و اما لتحسين اللفظ كما فى غير ما ذكر ثم ان الباء الزائدة تفيد معنى التأكيد ايضا ولذا عبر عنها فى المعنى بباء التأكيد ﴿ قوله ﴾ ( وهذه المعاني مشهورة ) عدم معنى التفديده من المعاني المشهورة وهو الحق وان لم يذكرها صاحب المعنى والقاموس ﴿ قوله ﴾ ( والتاسع للبدل ) و علامته صحة وضع لفظ البدل موضعها تبع الشارح فى جعل البدل معنى غير المقابلة لصاحب التسهيل لكن الظاهر انها مندرجة فى المقابلة ولذا يكتفى كثيرا ما ذكرها صاحب التسهيل ﴿ قوله ﴾ ( لقيت بزيد بجرا ) اى بقاءه ﴿ قوله ﴾ ( والحادى عشر للتعليل ) كذا عبر صاحب التسهيل و اما صاحب المعنى ففقد عبر بالسببية وكذا ابوا البقاء و صاحب القاموس ثم قال ابوا البقاء وهى التى تدخل على سبب الفعل و يعبر عنها بالتعليل انتهى فان قيل المفهوم



الاتصاف بزيد حتى يكون حقيقة بل المراد التصاق بملابسه وهو  
 المكان الذي يقرب منه ﴿ قوله ﴾ ( واثاني منها الاستعانة )  
 اي استعانة الفاعل في صدور الفعل منه بمجروره وهذه الباء هي  
 الراحلة على الة الفعل ولذا كرهوا استعمالها في الافعال المنسوبة  
 الى الله تعالى لانها بها احتياجه تعالى الة في افعاله مع انه باطل  
 والاشعارها بعدم التعظيم في مثل بسم الله الرحمن الرحيم فردوها  
 الى باء السببية وعبروا بها عنها كما اشار اليه بقوله وقد عبر  
 بعضهم عنها بالسببية اه لكن الحق ان الاستعانة معنى غير السببية  
 كما في المغنى ولوتذكرت ما حققناه عند الكلام على باء التسمية فيما سبق  
 لنفعلك ههنا ﴿ قوله ﴾ ( ان الاتصاف تستلزم المصاحبة  
 من غير عكس ) فكلمنا وجدا للاتصاف وجدت المصاحبة ولا عكس  
 كليا فاذا قلت اشترت الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون السرج  
 ملصقا به حال الشراء وهنا الجحاث تجدها في حواشي الفوائد  
 الضيائية ﴿ قوله ﴾ ( للمقابلة ) اي لافادة وقوع مجروره  
 في مقابلة شيء اخر وقد يعبر عنها بـ باء التعويض ﴿ قوله ﴾  
 ( والخامس للتعدية ) اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه  
 معنى التصيير بالخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور  
 الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرورته ذاهبا كما ذكره المولى  
 الجامى قدس سره واثار اليه ﴿ الشارح بقوله اي صيرته ذاهبا  
 فهذا المعنى مختص بالباء واما التعدية بمعنى توصل العمل الى  
 المعمول بواسطة حرف الجر فلا خصوصية لها بالباء بل هي  
 متحققة في جميع حروف الجر الغير الزوائد وما هو في حكمه وتسمى  
 تلك الباء ايضا بباء النقل كما في المغنى ﴿ قوله ﴾ ( والسابع  
 للزيادة ) اي السابع من معاني الباء ان تكون للزيادة في بعض  
 المواضع ﴿ قوله ﴾ وهو اما قياس او سماع اه ( اي كون

والثاني منها للاستعانة نحو  
 كتبت بالقلم اي استعنت  
 في الكتابة بالقلم وقد  
 عبر بعضهم عنها  
 بالسببية لكرآهتهم  
 في الاستعمال في الافعال  
 المنسوبة الى الله تعالى  
 \* والثالث منها للمصاحبة  
 نحو اشترت الفرس  
 بسرجه اي مع سرجه  
 والفرق بينهما وبين  
 الاتصاف ان الاتصاف  
 يستلزم المصاحبة من  
 غير عكس \* والرابع  
 منها للمقابلة نحو بعث  
 هذا بذاك \* والخامس  
 للتعدية نحو ذهبت  
 بزيد اي صيرته ذاهبا  
 \* والسادس للظرفية  
 نحو صليت بالمسجد  
 اي في المسجد \* والسابع  
 للزيادة وهو اما قياس  
 او سماع فالقياس في الخبر  
 في الاستفهام بهل

جمعا ومنعا اما الاول فلانه لا يشمل الزوائد ومثل رب مما لا يتعلق  
 بتعلق على ما ذكرناه سابقا لانها لا تفيد ذلك الايصال قطعها  
 مع انها من اغراء المعرف واما الثاني فلانه يصدق على بعض حروف  
 العطف مثل جاء زيد وعمرو فان الواو يوصل جاء الى عمرو مع  
 انه من الاغيار اجيب عن الاول الابان هذا التعريف حد للبحار  
 الاصلى لا يغير فلا يضر عدم تساوله للرائد ومثل رب لانها  
 ليست باصلية في الجر كما سبق تحققة واما ذكرها فلا يستطرد  
 مع كونه من مقاصد النحو ذكره المصنف في الامتحان وثانيا باننا لانسلم  
 ان الزوائد غير مفيدة للايصال كيف وانها مفيدة له وانما  
 تفيد التأكيذ وثالثا بانها في الاصل للايصال الا انها قد تستعمل  
 على خلاف الوضع فتدخل في التعريف بالنظر الى اصلها وعن  
 الثاني بان حروف العطف موضوعة للتشريك للايصال وان  
 لزمها في بعض المواضع كما في العطف على معمول الفعل فلا يصدق  
 عليه التعريف وثانيا بان الالم في قوله ما وضع لافضاء للغرض  
 لاصلة للوضع فيكون المعنى ما وضع لغرض الايصال فيخرج  
 ايضا ذلك البعض لانه انما وضع للجمع لا لغرض الايصال  
 ❖ قوله ❖ ( وقيل سبعة عشر ) انقائل هو ابن الحاجب ومن  
 تبعه حيث لم يذكرها منها لولا وكى واحل ❖ قوله ❖  
 ( بخلاف الالم وان كان بسيطا ) كالباء الا انه قد يخرج عن الجارية  
 ويكون الابتداء والامر والتأكيذ ولذا لم يكسر في المضمر الا في باء  
 المنكلم فناسب تقديم الباء عليه ❖ قوله ❖ ( للاصاق )  
 اي لافادة لصوق امر الى مجروره وهذا المعنى هو الاصل  
 والغالب فيه حتى قيل بانه معنى لا يفارقها ولذا اقتصر عليه سميوبه  
 ❖ قوله ❖ ( او مجازي كقولك مررت بزيد ) اي النقص  
 مروري بمكان يقرب منه زيد اذن البين ان ليس المراد منه

وقيل سبعة عشر (الاول)  
 من هذه الحروف  
 (الباء) ذكرها باسمها  
 لوجوده وهو يذكّر  
 باعتبار لفظه ويؤنث  
 باعتبار الحرفية وتأويل  
 الكلمة وكذا باقي  
 الحروف قدمه على  
 الغير لبساطته ولكثرة  
 استعماله وعدم خروجه  
 عن كونه حرف الجر  
 ولذا يكسر دائما  
 ليطابق غمّه بخلاف  
 آلام وان كان بسيطا  
 ليكون الابتداء والامر  
 والتأكيذ \* وللباء  
 معان الاول منها  
 الاصاق وهو اما حقيقي  
 كقولك امسكت الحبل  
 بيدي او مجازي كقولك  
 مررت بزيد \*



انه كما ذكره العلامة التفاز انى وهنا وجهان آخران مشهوران  
 احدهما ان يكون قط اسم فعل بمعنى يكفى والاخر ان يكون اسما بمعنى  
 حسب وانما لم يتعرض لهما اكتفاء بشهرتهما وقوله فانتبه عن رفع  
 الاسم اه اشارة الى انه قيدنا ذكر جمعا فقوله عن رفع الاسم ونصبه  
 بها بالنظر الى كونه قيدنا لتجرد قوله عن جر الفعل والحرف  
 بالنظر الى قوله اسما فبذلك علمت انه لو قال وعن جر الاسمين ايضا  
 حتى يكون هو بالنظر الى قوله واحدا لكان اتم \* قوله \*  
 (او اثرها فيما يليها الجر) فلجر على هذا اسم للاعراب الخصوص  
 اصطلاحا كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم والاضافة  
 من اضافة المؤثر الى الاثر \* قوله \* (اولو جودها في مفهومها)  
 يعنى انه تسمى هذه الحروف بحروف الاضافة لوجود الاضافة  
 في مفهومها وانت خبير بانه لا يظهر الفرق بين هذا الوجه  
 وما قبله اللهم الا ان يقال ان في الايصال المفهوم من هذه الحروف  
 اعتبارين احدهما كونه اثر الهمزة الحروف وغرضنا من وضعها  
 كما يوافقه جعل اللام في الافضاء اه المذكور في تعريفها للغرض  
 والاخر كونه مما وضع له هذه الحروف على ما يناسبه جعل اللام  
 المذكور صلة لوضع فالوجه الاول مبنى على الاعتبار الاول  
 والثاني على الثاني \* قوله \* (وهو ما وضع لافضاء اه)  
 اى ومفهوم هذه الحروف ما وضع لايصال الفعل او معناه الذى  
 هو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول وقوله  
 الى الاسم اى الصريح بقرينة قوله او المؤول بالاسم كقوله تعالى  
 \* وضائق عليهم الارض بما رحبت \* اى برحبها وهنا بحث وهوان  
 الافضاء بمعنى الوصول كما صرح به المولى الجامى قدس سره  
 وغيره ولم يتعد هنا بالباء فكيف يكون معناه الايصال فتأمل جدا  
 \* قوله \* (فتدبر) لعل وجه التدبر ان هذا التعريف منقوض

او اثرها فيما يليها الجر  
 (وحروف الاضافة)  
 فانها توصل معنى متعلقها  
 الى مدخولها  
 اولو جودها في مفهومها  
 وهو ما وضع لافضاء  
 الفعل او معناه الى الاسم  
 او المأول به فتدبر  
 فتح الله عليك (وهى)  
 اى الحروف تجر اسما  
 واحدا (عشرون)  
 عاملا بالاستقراء

واما ان يسند الى ضمير غيره من الجموع فتجب ان يكون مفردا مؤنثا  
 او جمعا مؤنثا كما مثل له الشارح ❖ قوله ❖ ( ليناسب عملها  
 اللفظي عملها المعنوي في الاصل ) اهـ ( اي في الجار الاصل ي معنى  
 انه لما كان عملها المعنوي جر معنى متعلقها الى مدخولها كما يشعر به  
 تعريفه الاتي كان عملها اللفظي ايضا جارا ليتناسبا لكن هذا  
 انما يصلح وجهها لعمل الجار الاصل لا لعمل غيره من الزوائد مثل  
 رب اذ ليس عملها المعنوي جر معنى متعلقها الى مدخولها لانها  
 لاتعلق بشئ اصلا فلهذا قيده بقوله في الاصل واشار بقوله  
 وللحمل عليه في غيره الى ان وجه عمل الجر في الجار الغير الاصل  
 الحمل على الاصل وان اردت ان تطلع على حقيقة كون الزوائد  
 ومثل رب لا يتعلق بمتعلق غير اصلي في الجر فاستمع لما ذكره المص  
 في حواشي الاظهار الاسرار حيث قال اعلم ان معنى تعلق الجار  
 بعامل كونه وسيلة في وصول معناه وتعبئته الى اسم لا يتعدى اليه  
 بنفسه والاصل في حروف الجر هذا ولذا عرفوها بموضع لافضاء  
 اهـ وعملت الجر ليناسب عملها اللفظي عملها المعنوي وليس في سائر  
 الحروف هذا الجر والافضاء واما الجر بحروف لاتعلق بعامل  
 فغير اصلي بل لعارض اما الحروف الزائدة فليشابهتها الحروف  
 الجارة في الصورة والحرفية وتصور معانيها فيها بضرب من التأويل  
 واما حاشا وعدا وخلا فافرق بين كونها افعالا وكونها حروفا واما  
 رب ولولا ولعل فلاتنبه على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسم  
 ان يعمل الاعراب المختص به انتهى وقد استبدل هناك بعد هذا  
 الكلام على عدم تعلق هذه الحروف بمتعلق لكننا تركناه خوفا  
 من التطويل فارجع اليه ان اردت التفصيل ❖ قوله ❖ ( اي  
 اذا جررت الاسم بهذه اهـ ) اشارة الى ان الفاء في فقط جواب  
 لشرط محذوف كما ذهب اليه الجمهور وان كلمة قط اسم فعل بمعنى

ليناسب عملها اللفظي عملها  
 المعنوي في الاصل والعمل  
 عليه في غيره ( فقط )  
 اي اذا جررت الاسم  
 بهذه الحروف فانتبه  
 عن رفع الاسم ونصبه  
 بها وعن جر الفعل  
 والحرف ( تسمى )  
 اي هذه الحروف  
 ( حروف الجر ) فان  
 هذه الحروف تجز  
 معنى متعلقها الى  
 مدخولها



افرادا بحسب الاستقراء (وانواعه) اى انواع السماعى (خسة) بحسب الاستقراء لان النوع الاول عشرون والثانى ثمانية والثالث اثنان والرابع ١٠٤ \* اربعة والخامس خسة عشر

\* قوله \* ( افراد ) كانه قدره تمييز القول المص تسعة واربعون وفيه بحث لانهم صرحوا بان يميز احد عشر الى تسع وتسعين منصوب مفردا عما فالموافق لهذا ان يقدر هنا فردا وقوله بحسب الاستقراء اشارة الى ان انحصار العامل السماعى فى تسعة واربعين استقرأى \* قوله \* ( الذى وقع اه ) اشارة الى ان اللام فى النوع للعهد الخارجى لتقدم ذكره فى ضمن قوله وانواعه خسة فى الجملة \* قوله \* ( اى لا يعمل الا بعمل الجبر ) اشارة الى ان فائدة الهمزة هنا تخصيص النكارة الموصوف كما فى رجل عالم والحصر مبنى على ما قيل فى مثل شراهر ذاناب اذا كان التسوين للتعظيم اى شرعظيم ذاناب من ان التخصيص بالصفة يفيد نفى الحكم عما عداها ولهذا كان معنى المثال المذكور ما اهر ذاناب الا شرعظيم هذا \* قوله \* ( فارقلت اه ) حاصل السؤال انه لا يجوز كون قوله تجر صفة للحروف لان من شروط الصفة المطابقة لموصوفها فى الافراد والثنائية والجمع مع ان الموصوف هنا اعنى الحروف جمع وتجر مفرد فلا يصح جعله صفة له \* قوله \* ( اذا اسند الصفة اه ) يعنى ان تجر هنا صفة اسندت الى ضمير الجمع وهو الحروف فيجوز ان يكون مفردا بتأويل الحروف بالجماعة اوجعا على ما يقتضيه المطابقة لان من المقرر عندهم ان الصفة اذا اسندت اه ولا يخفى عليك انه ينبغى تخصيص الجمع بغير الجمع المذكور السالم لان الصفة لو اسندت الى ضميره لا يجوز ان تكون الاجماع مذكرا كما اراد الفعل يجب كونه جمعا مذكرا اذا اسند الى ضميره \* قوله \* ( كما ان الفعل كذلك ) لان الفعل اذا اسند الى ضمير غير الجمع المذكور السالم من الجوع فلما ان يسند الى ضمير الجمع المذكور المكسر العاقل فيجب ان يكون مفردا مؤنثا اوجعا مذكرا نحو الرجال جاءت اوجاوا

فالمجموع تسعة واربعون كما سيجى ( النوع الاول ) الذى وقع قطعة من الانواع الخمسة ( حروف ) بصيغة النكرة ( تجر ) اى الحروف لا تعمل الا بعمل الجبر صفة احترازية للحروف فان قلت ان قوله حروف جمع وقوله تجر مفرد فكيف يصح ان يكون صفة قدا اذا اسندت الصفة بضمير الجمع يجوز له ان تكون مفردا للاختصار وجه المطابقة واذا اسندت الى ضمير الجمع كانت فى حكم الفعل فى جـ واز الامر ان اى الافراد والجمع كما ان الفعل كذلك نحو النساء جاءت اوجئن ( اسما واحدا ) اى لاحرفا ولا فعلا ولا اسمين بل تجر اسما

( واما )

واحدا بحسب السماع من العرب وهو مفعول به الصريح تجرو واحدا له صفة له وانما تعمل الجبر

الاول مالا يجوز العقل فيه قسما ﴿ ١٠٣ ﴾ آخر يكون ذكر الاقسام بالترديد بين النفي والاثبات

كقولك المعلوم اما  
وجود اولا والثاني  
ما يجوز العقل فيه قسما  
آخر لكن ذكر فيه  
ما علم بالاستقراء كقولك  
العنصر اما ارض او ماء  
او هواء او نار فتدبر  
فتح الله عليك (سماعي)  
اي منسوب الى السماع  
(وقياسي) اي منسوب  
الى القياس (فلسماعي)  
وهو في الاصطلاح  
ما يتوقف اعماله  
بخصوصه على السماع  
كقولهم الياء تجر اسماء  
واحد فلا تتجاوز  
غيره وكذا غيرها  
من السماعية بخلاف  
القياسي اذ هو مالا  
يتوقف اعماله بخصوصه  
على السماع كقولهم  
الفعل اللازم يرفع  
الفاعل ولا ينصب  
المفعول الا بواسطة  
وقس عليه غيره  
من القياسية (تسعة

واربعون)

وعدم تعلقه بالاستقراء كقولك المؤمن اما طيع او عاص  
﴿ قوله ﴾ ( مالا يجوز العقل فيه قسما اخر ) بل يجزم بمجرد  
ملاحظة مفهوم المقسم بالانحصار في اقسامه ﴿ قوله ﴾  
( كقولك المعلوم اما موجودا ولا ) التمثيل للعقل بتقسيم الكل  
الى جزئياته فقط اشارة الى انه لا يجري في تقسيم الكل الى اجزائه  
وهو مما يوصى اليه كلام المحقق الشريف في حاشية شرح  
مختصر الاصول ﴿ قوله ﴾ ( كقولك العنصر اما ارض اه )  
وفي هذا التمثيل اشارة الى امرين الاول ان الاستقراء كما يجري  
في تقسيم الكل الى جزئياته يجري ايضا في تقسيم الكل الى اجزائه  
فتقسيم العنصر الى هذه الاقسام من قبيل الثاني وترك التمثيل  
من الاول اكتفاء بما ذكره انما فهو كالانحصار الدلالة اللفظية  
في الثلاثة لانه استقرائي ومن قبيل الاول والثاني ان حق الاستقراء  
ان لا يرد بين النفي والاثبات كما في هذا المثال لكن قد يذكر  
في صورة لعقل فيردد بينهما ويكون بعض الاقسام مرسلات البتة  
ومعنى الارسال ان يكون مفهوم القسم اعم مما وجد بالاستقراء  
من جزئياته كقولك العنصر اما ارض اولا والثاني اما هواء اولا  
والثاني اما ماء اولا وهو الارض ومما يجب ان يعلم ان الاستقرائي  
اذا كان من قبيل تقسيم الكل الى الاجزاء لا يمكن فيه التريد  
المدكور ابا رجاءه الى تقسيم لكلى الى جزئياته بارادة ما يتضمنه  
الكل كما اشرنا اليه سابقا وقوله فتدبر اشارة الى ما ذكرناه من  
التحقيق ومن الله الفتح والتوفيق ﴿ قوله ﴾ ( مالا يتوقف اعماله  
بخصوصه على السماع ) بل يمكن ان يذكر في عمله قاعدة كلية  
موضوعها غير محصور كما اشار اليه بقوله الفعل اللازم اه  
لانه قاعدة كلية لكن اللام في الفعل لاستقراء افراد موضوعها  
وافراد الفعل اللازم غير محصورة في عدد معين كما لا يخفى



الكلمة اما اسم او فعل او حرف ) فان قيل المثل ليس بمطبق  
 للمثل له اذ ليس في هذا التقسيم ضم قيود متباينة او مخالفة الى المتقسم  
 حتى يكون من تقسيم الكل الى جزئياته لالفاظا ولا تقديرا اذ ليس  
 التقدير الكلمة اما كلمة اسم اه قلنا لما كانت الكلمة معتبرة في مفهوم  
 كل من هذه المذكورات كان كل منها قائما مقام الضمير والتركيب  
 ❖ قوله ❖ ( والفرق بينهما ) اي بين هذين القسمين  
 ❖ قوله ❖ ( اراقتضى وجودا اه ) عطف على قوله  
 كان لنفس اه ووجه ثان للفرق بينهما يعنى ان الكل لا يبدله  
 من حضورا جزائه في محل والكل لا يلزم حضوره جزئياته  
 ❖ قوله ❖ ( فالكل الاول فتقسيم الكل الى اجزائه )  
 ❖ قوله ❖ ( والا فهو الكل والاولى هنا ايضا فهو تقسيم  
 الكل الى جزئياته ) لان كلام في الفرق بين هذين القسمين  
 لا بين الكل والكل ولعله اشارة الى انه يستفاد من الفرق بين  
 هذين القسمين الفرق بين الكل والكل والجزء والجزء ايضا  
 وهو ظاهر لا يحتاج الى ابيان ان كنت من اهل العرفان  
 ❖ قوله ❖ ( وهو اما عقلى او استقرائى ) اي التقسيم والمراد  
 الحصر المقصود بالتقسيم بكلا قسميه فالحصر الحاصل في ضمن التقسيم  
 الاول الحكيم على طبيعة المقسم ومفهومه بعدم خروجه عن  
 الاقسام وفي ضمن التقسيم الثانى الحكيم على المقسم بان ليس له  
 جزء خارج عن الاقسام وله قسمان اخران لم يذكرهما لعدم  
 شوعهما وهما الجعلى والقطعى فالجعلى ما يكون انحصار المقسم  
 في اقسامه يجعل الجاعل كحصر لمص هذه الرسالة على ثلاثة  
 ابواب لان هذا الحصر جعلى بالنسبة الى المص وان كان  
 استقرائيا بالنسبة الى السامع والقطعى ما يستعان فيه في انحصار  
 المقسم في اقسامه ببنية او برهان لتجوز العقل فيه قسما اخر

الكلمة اما اسم او فعل  
 او حرف والثانى  
 كقولك السكتنجين  
 اما غسل او شونير  
 او خل والفرق بينهما  
 انه ان كان المتقسم  
 محمولا لكل قسم من  
 اقسامه وصح المعنى  
 فهو تقسيم الكل  
 الى جزئياته والا فهو  
 تقسيم الكل الى اجزائه  
 او اقتضى وجود المتقسم  
 باجتماع جميع الاقسام  
 فالكل والا فهو الكل  
 وهو اما عقلى او استقرائى

هم من قبيل الاول فيكون عين الاول \* قوله \* ( قسم  
 الشيء ما يكون مندرجا تحته واخص منه ) تعريف القسم بهذا  
 انما يطبق على اقسام التقسيم الكلي الى جزئية - انه لان كل قسم  
 فيه يجب ان يكون اخص مطلقا من المقسم بحسب الحمل وبحسب التحقق  
 لان كل قسم فيه مركب من المتقسم وقيد من قيوده واما القسم الذي  
 في تقسيم الكلي الى اجزائه فهو مبين لاكلل بحسب الحمل واعم  
 منه مطلقا بحسب التحقق اذا لم يعتبر في القسم حيثية كونه جزءا  
 من ذلك الكلي والا فهو مساو له في التحقق \* قوله \*  
 ( والتقسيم ضم قيود متباينة او اعم ) هذا التعريف لا ينطبق  
 الاعلى تقسيم الكلي الى جزئياته واما تقسيم الكلي الى الاجزاء  
 فهو تحليل الكلي وتفصيله الى الاجزاء وليس فيه ذلك الضم  
 ففي ضمير قوله وهو على قسمين اه فيما بعد استخدام لانه يرجع  
 الى التقسيم المطابق ولعله انما خصص التعريف بتقسيم الكلي  
 الى جزئياته مع انه قسم اتقسيم قسما بعد الى هذين القسمين  
 اشارة الى ما تقرر في محله من ان كل تقسيم الكلي الى اجزائه يمكن  
 ارجاعه الى تقسيم الكلي الى جزئياته بان يراد ما يتضمنه  
 الكلي فان تلك الاجزاء اجزاء للكلي وجزئات لما يتضمنه وبه يعرف  
 وج. تخصيص تعريف القسم ايضا كما لا يخفى وبما يجب ان يعلم  
 اراد كلمة او في هذا التعريف اشارة الى ان المحدود اعني تقسيم  
 الكلي الى جزئياته منقسم الى قسمين حقيقي وهو ان يضم الى  
 الكلي قيود متباينة نحو الحيوان اما حيوان ناطق واما حيوان  
 صاهل فيحصل اقسام متباينة واعتباري وهو ان يضم الى  
 الكلي قيود متخالفة متغايرة ليست بمتباينة بل متصادقة في الجملة  
 فيحصل اقسام متميزة بحسب المفهوم والاعتبار وان كانت  
 متصادقة والتحقيق في كتب الاداب \* قوله \* ( كقولك

قسم الشيء ما يكون  
 مندرجا تحته واخص  
 منه والتقسيم ضم قيود  
 متباينة او متخالفة  
 الى المقسم ليحصل  
 بانضمام كل قيد قسم  
 وهو على قسمين تقسيم  
 الكلي الى جزئياته  
 وتقسيم الكلي الى  
 اجزائه فالاول كقولك



عن الافراد بل المفهوم باعتبار وجوده في ضمن الافراد على ما هو  
 من معاني لام التعريف ايضا فلا حاجة الى اعتبار الاستخدام  
 او التجوز في رجوع الضمير اليه فاعتنم هذا \* قوله \* ( اعلم  
 ان المراد بالمنسوب اه ) دفع لسؤال مقدر وهو ان قول المص  
 لفظي او معنوي غير صحيح لان النسبة تقتضي التغاير بين المنسوب  
 والمنسوب اليه معانها فيهما متحدان لان العامل اللفظي عين اللفظ  
 لا المنسوب اليه وكذا العامل المعنوي عين المعنى فيلزم انتساب  
 الشيء الى نفسه وهو باطل وحاصل الدفع ان المراد بالمنسوب  
 الخاص اي اللفظ لعامل وبالمنسوب اليه العام اي مطلق اللفظ  
 وكذا المراد في قوله معنوي من المنسوب المعنى العام ومن المنسوب  
 اليه مطلق المعنى فلا يلزم الانتساب الخاص الى العام وهو صحيح  
 كما في الجنى والانسى اذ المراد بالمنسوب فيهما الجن المعين المخصوص  
 وبالمنسوب اليه مطلق الجن والانس اقول هذا انما يرد ويحتاج  
 الى الجواب لو اريد باللفظي والمعنوي اللفظي وجعلت نسبتها  
 لغوية واما اذا جعل كل واحد منهما كلمة برأسها موضوعا في  
 الاصطلاح على معناه كما صرح حوايه في قول لمنطقيين الكلبي اما  
 ذاتي او عرضي فلا حاجة ح الى تصحيح نسبتها اذ النسبة ح  
 وهذا من الفرائد فانظروا في سلك الفوائد التي انتهت اليها في كتابنا  
 هذا المشتمل على نفائس العوائد \* قوله \* ( لكونه عينا  
 الاول ) يعني ان اللفظي الذي ذكره هنا معرفة عين اللفظي الذي  
 ذكره نكرة بقوله وهو لفظي فقيه اشارة الى ان الشيء اذ ذكر  
 نكرة واعيد معرفة يكون الثاني عين الاول كما في قوله تعالى \* انا  
 ارسلنا الى فرعون رسولا فغصى فرعون الرسول \* وكذا  
 اذ ذكر معرفة اعيد معرفة واما اذ ذكر نكرة واعيد نكرة  
 او ذكر معرفة واعيد نكرة فيكون الثاني غير الاول وما وقع

واعلم ان المراد بالمنسوب  
 الخاص والمنسوب اليه  
 العام كما من الجنى والانسى  
 فلا يلزم انتساب الشيء  
 الى نفسه ( فاللفظي )  
 اللام للعهد وانما عرف  
 باللام لكونه عينا  
 الاول وهو مبتدأ وخبره  
 قوله ( على قسمين )

٢ قوله وان المراد من المقسم  
الذي هو اه هذا مبني  
على ما اشهر بين الطلبة  
وان كانت باطلا عند  
الكلمة اذ الحق ان  
التقسيم كالتعريف للماهية  
حتى قالوا ان التقسيم  
لتحصيل انواع الماهية  
فيكون المراد من المقسم  
الماهية

• منه •

ليكونه خبرا ومن هو  
افراد لكونه موقفا للقسمة  
على ما تقرر في موضعه  
\* قلنا انما يرجع  
باعتبار الاستخدام  
او باعتبار وجود  
مفهومه في ضمن  
الافراد (لفظي) اي  
منسوب الى اللفظ وهو  
ما يكون للسان فيه  
حظ (ومعنوي) اي  
منسوب الى المعنى  
وهو ما لا يكون للسان  
فيه حظ \*

هي انه ما من خير من النساء الا وفي جنس الرجل من هو خير منها  
لا يخفى ان هذه الفائدة انما تستفاد من تفضيل الجنس على الجنس  
لا من الاستغراق ولا من العهد الذهني كذا ذكره الفاضل  
الكليني في حاشية برهانه واذ قد عرفت هذا فقد علمت انه  
لا ورود للاعتراض الذي يذكره فيما بعد بقوله فان قلت اه  
صلا \* قوله \* ( لكونه خبرا فيه ) ان الخبر ليس مجرد المجرور  
عني العامل بل هو مجموع الجار والمجرور وهو ظاهر \* قوله \*  
( على ما تقرر في موضعه ) من ان المراد من الخبر المفهوم وار المراد  
من المقسم الذي هو مورد للقسمة الافراد وسيجيء الاشارة من  
اشارح الى الاول والفصيل يطلب من محله \* قوله \* ( قلنا  
انما يرجع على سبيل الاستخدام ) وقد استفيت عن ارتكاب الاستخدام  
الحقنه في هذا المقام والاستخدام ان يراد بالفظه معنيان حقيقيان  
بمجازين او مختلفان احده معني وبالصميم الرجوع اليه معناه الاخر او يراد  
بضميريه احد المعنيين ثم يراد بضميره الاخر الاخر كما في قول الشاعر \*  
ذا نزل السماء بارض قوم \* رعيته وان كانوا غصبا \* لار المراد  
لسماء المطر وبالصميم الرجوع اليه في رعيته الكلاء وكلا المعنيين مجازيان  
كأنه قد اراد منها بالعامل مفهوم وبالصميم الرجوع اليه افراده  
\* قوله \* ( او باعتبار وجود مفهومه ) بوجه ان المراد  
من العامل في قول المص الباب الاول في العامل مجرد المفهوم  
ان الضمير يرجع اليه باعتبار وجوده في ضمن الافراد مجازا من قبيل  
كر المطلق وارادة المقيّد والفرق بين هذا الاعتبار وبين اعتبار  
استخدام ان المراد من الضمير على اعتبار الاستخدام افراد العامل  
مع قطع النظر عن المفهوم وعلى هذا الاعتبار مفهوم العامل  
اعتبار وجوده في ضمن الافراد وقد عرفت ان المراد من العامل هناك  
س مجرد المفهوم بان يكون الام للجنس والحقيقة مع قطع النظر



عما عندها فيجوز فيها انعاكس نحو القصاص القود والقود  
القصاص فلا دور لانه انما يلزم لو كانت هذه التعريفات اسميات  
يقصد بكل واحد منها تحصيل الصورة ومن البين انها ليست  
كذلك لان معرفة العامل مثلا لا يحصل بمجرد تعريفه حتى يكون  
تعريفه اسميا بل بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها  
وشرائطها كما صرح به في الامتحان وتفصيل الفرق بين الاسمي  
واللفظي مذكور فيه ايضا فليراجع كذا ذكره الشارح الموفق  
للإظهار وانت تعلم بانه بهذه الجواب ايضا لا يصلح كونه جزءا  
من مفهومهما ان يكون وجهها لتقديمه عليهما وفيه ما فيه  
❖ قوله ❖ ( مع ان الضمير اذا داراه ) فيتوهم هنا رجوعه  
الى الاعراب لقربه ❖ قوله ❖ ( اى العامل في ضمن الافراد )  
اشارة الى ان اللام في قول المص في العامل ليس لاحد من المعاني  
الاربعة بل للجنس من حيث تحققه في ضمن الافراد مطلقة اى  
من غير تعرض لبيان كميتها كلا او بعضها وهذا المعنى مما اثبتته  
المحققون للام وان كل غير مشهور فيكون هذا القسم من اقسام  
لام الجنس كالاستغراق والعلم الذهنى الا ان اهل العربية لم  
يتعرضوا له بل عدوا معاني لام التعريف اربعة لانهم ادرجوه  
في لام الجنس ولذا مثلوا للام الجنس بقولهم الرجل خير من  
المرأة مع انك قد عرفت فيما سبق ان الخيرية لا تعرض لفهوم  
الرجل من حيث هو هو بل من حيث تحققه في ضمن الافراد  
وليس المراد ان كل رجل خير من كل امرأة لانه ظاهر الفساد  
ولا ان بعضا غير معين من الرجال خير من البعض الغير معين  
من النساء اذ لا فائدة يعتد بها فيه بل المراد ان جنس الرجل من  
حيث تحققه في ضمن الافراد خير من جنس المرأة من حيث  
تحققها في ضمن الافراد ايضا ليقيد بمؤنة القرينة فائدة جيدة

مع ان الضمير اذا دار بين  
البعيد والقريب فالاولى  
ان يرجع الى القريب  
( وهو ) اى العامل  
في ضمن الافراد كائن  
( على ضربين ) اى على  
نوعين لان الضرب  
والتويع والقسم من  
المرادف \* فان قلت  
ان الاصل بينهم ان  
الضمير عين مرجعه  
فكيف يرجع قوله هو  
الى العامل اذ المراد  
بالعامل مفهوم

٩ قوله ولعلمهم اى المجيبون \* ٩٧ \* الجواب اراد وابه اى بهذا ان هذه الحثية اى حثية

كون النون فيهما  
كالتنوين لما وجدت  
فيه اى فى النون فى بعض  
الاقوات وهو عدم  
دخول حرف التعريف  
عليها اذ وقت دخوله  
عليها لا يوجد فى النون  
هذه الحثية لان حرف  
التعريف لا يجتمع مع  
التنوين

\* منه \*

وفى الاصطلاح شئ

جاء من العامل يختلف به

آخر العرب واعرابه

ظاهر ولما عين مقام

الكل شرع فى تفصيله

فقال ( الباب الاول

فى العامل ) قدمه على

اخويه لتوقف صحة

اكثر تعريفات الممول

على بحثه كما سيمى

او اشرفه لكونه مؤثرا

فيهما اولكونه جزءا

من مفهومهما كما ترى

اولكونه اكثر منهما

وفيه سؤا مشهور

فتفتن \* فان قيل ان

موضع الضمير لدفع الاحتمال

الفساد عن الشئ من عربت معدته اذا فسدت وعرب الجرح  
اذا حض وفسد فالهزة اللازمة كما فى اشكيتة \* قوله \*  
( يختلف به آخر العرب ) اورد عليه ان التعريف غير جامع لان  
تغير مسلم ان ومسلمون ليس فى الآخر اذا الآخر هو النون واجابوا  
عنه بان النون فيهما كالتنوين فى المفرد ولعلمهم ٩ اراد وابه ان هذه  
الحثية لما وجدت فيه فى بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف  
السابق عاياه بالنظر الى هذه الحثية فى حكم الآخر وان كان بالنظر  
الى كونه علامة التثنية والجمع ليس فى حكم الآخر كما ذكره  
افاضل الانبارى فى حاشية الفوائد الضيائية \* قوله \*  
( اتوقف صحة اكثر تعريفات الممول على بحثه ) وذلك لان تعريف  
المبتداء مثلا هو المسند اليه المجرد عن العوامل اللفظية فيتوقف  
صحة هذا التعريف على معرفة العوامل اللفظية فلم يبح  
عن العوامل اولالكان هذا تعريفا بالمجهول وعلى هذا القياس  
\* قوله \* ( اولكونه جزءا من مفهومهما ) اى لكون العامل  
جزءا من مفهومى الممول والاعراب والجزء مقدم على الكل  
لان الكل يتوقف عليه وقوله كما ترى اشارة الى ما ذكره من تعريف  
الممول بما يوجد فيه اثر العامل اه وتعرف الاعراب شئ جاء  
من العامل اه جعل العامل جزءا من تعريفهما \* قوله \* ( وفيه  
سؤا مشهور ) لعله ان كونه جزءا من مفهومهما انما يصلح ان يكون وجها  
للتقديم لو صح مع انه غير صحيح لانه يستلزم الدور اذا اعراب جزءا ايضا  
من مفهوم العامل كما ذكره انفا فكم ان معرفة الاعراب يتوقف  
على معرفة مفهوم العامل يتوقف معرفة مفهوم العامل ايضا  
على معرفة مفهوم الاعراب فيلزم توقف معرفة العامل على  
معرفة نفسه وهل هو الدور اللهم الا ان يقال ان هذه التعريفات  
لفظية يقصد بكل واحد منها تعيين صورة حاصله وتمييزها



حققت بما لا مزيد عليه وقد أجرى الله الحق هنا على لسان الشارح  
من حيث لا يشعر به حيث تبع للشارح المدقق الاظهار في جعل  
كون المعلوم عبارة عن الادراكات مع تقدير لفظ تحصيل في جانب  
الظرف سندا للمنع الثاني فتدبر \* قوله \* ( باعتبار تصديره  
وباعتبار مرتبته اهـ ) فيكون المعنى على الاول ثانيا الواحداى  
مصيره بالنضمام اليه اثنين وعلى الثاني ثانيا الثلاثة اى الباب  
الواقع في المرتبة اشانية من الابواب الثلاثة فان قيل ما الفرق  
بين هذين المعنيين فان مفادهما في الظاهر واحد قلنا  
الفرق بينهما بوجهين احدهما ان الاول اى التصدير بمعنى  
ما قام به الفعل بخلاف الثاني فانه باعتبار حاله وليس فيه معنى  
فعلى فهو اسم فاعل صورة لامعنى على ماحقة الفاضل العصام  
في حاشية الفوائد الضيائية ولذلك يجب اضافة فاعل في لثانية  
الى ما بعده بخلاف الصورة الاولى اى يجوز فيها وجهان الاول  
اضافته الى ما يليه والثاني تنوينه ونصب ما يليه كما يفعل باسم  
الفاعل نحو ضارب زيد وضارب زيدا فتقول فيه ايضا ثالث  
اثنين وثلاث اثنين وثانيهما انهم شرطوا للمعنى الاول الاضافة الى ناقص  
بدرجة اذ لا يتصور التصدير بزيادة الواحد فى الناقص بدرجتين  
او المساوى او الزائد نحو ثالث اثنين اى مصيرهما ثلثة وشرطوا  
للمعنى الثاني الاضافة الى عدد مساو او زائد بالغ الى ما بلغ نحو  
ثالث ثلثة اى الواقع فى المرتبة الثالثة بقى هنا بحث وهو انهم  
صرحوا بانه لا يستعمل ثان باعتبار التصدير فلا يقال ثانى واحد  
ولا ثان واحد فهذا المعنى لايجرى فى هذا المقام اللهم الا ان يقال  
ان هذا الاستعمال مما جوزه بعضهم وحكاه عن العرب وان لم  
يجوزه الجمهور ولعل لهذا امر بالتأمل \* قوله \* ( ازالة

باعتبار تصديره  
وباعتبار مرتبته فاعلم  
( الباب الثالث ) الذى  
يكون جزءا من الرسالة  
كأن ( فى ) بيان احوال  
( الاعراب ) وهو فى اللغة  
ازالة الفساد عن الشيء

وعدم تأنيته باتاء وفيها ايضا ان الاول في حق الله تعالى باعتبار ذاته هو الذي لا تركيب فيه وانه المنزه عن العال وانه لم يسبقه شيء في الوجود والاول في حقنا هو الفرد السابق انتهى والمعنى الذي ذكره الشارح للاول مأخوذ مما ذكره المحقق الشريف قدس سره حيث قال الاول فرد لا يكون غيره من جنسه سابقا عليه ولا متاخرنا له انتهى فلا بد من نفى مقارنة شيء له ايضا فافهم

❖ قوله ❖ ( ما يحصل به المعنى اه ) اي شيء سواء كان لفظا او غيره يحصل بسببه اه وفيه بحث لان تعريف العامل بهذا انما ينطبق على عامل الاسم اذا المعنى المقتضى لا يوجد في الفعل عند البصريين لانهم قالوا ان الفعل المضارع معرب للمشابهة بالاسم لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم نعم اعرب المضارع لاجل ذلك التوارد عند الكوفية الا انه غير مختار عندهم و بعد ذلك ينتقض هذا التعريف ايضا بلباء في بحسبك درهم اذ لم يحصل فيه بسببه معنى مقتضى للاعراب فالاولى ان يعرف بما عرفه به المص في الاظهار وهو ما اوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب ❖ قوله ❖ ( صفة وضحة له ) لما ان اللام في الباب للعهد الخارجي كما اشرنا اليه سابقا

❖ قوله ❖ ( لفظا او معنى اه ) حالان من مستكن وقع الراجع الى الباب الثاني او تميز ان عن نسبتته اليه وقوله في بيان احوال المعمول ناظر الى الاول وقوله او في تحصيل ادراكاته ناظرا الى الثاني يعني ان المعنى على تقدير كونه عبارة عن الفاظ الباب الثاني الذي هو عبارة عن الالفاظ في بيان احوال المعمول فلا يلزم ظرفية الشيء لمباينة وعلى تقدير كونه عبارة عن معاني الباب الثاني الذي هو عبارة عن المعاني في تحصيل ادراكات المعمول فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه وتصح الظرفية على كلا التقديرين مجازا كما

ما يحصل به المعنى المقتضى للاعراب والباب مرفوع بالابتداء والاول صفة موضحة له والظرف خبره ( الباب الثاني ) الذي وقع جزأ من الرسالة لفظا ومعنى كائن ( في ) بيان احوال ( المعمول ) ومسوق له او في تحصيل ادراكاته والمعمول في اللغة المتأثر وفي الاصطلاح ما يوجد فيه اثر العامل لفظا او تقديرا او محلا والعدد اذا كان على صيغة اسم الفاعل يكون له معنيان



ما ذكره هذا القائل لكان ذكره ثانيا مستدركا كما لا يخفى  
 قوله ﴿ ( وهو طائفة من الكتاب اه ) ﴾ يعنى ان  
 الباب فى الاصطلاح عبارة عن طائفة من الكتاب اه فيه  
 استعارة مصرحة اصلية بان يشبه طائفة من الكتاب سواء  
 كانت عبارة عن الالفاظ والمعانى او النقوش او غيرها بالباب  
 فى التوصل بها الى المقصود لان الالفاظ المخصوصة يتوصل بها  
 الى المعانى المخصوصة وكذا المعانى المخصوصة يتوصل بها  
 الى معرفة جزئياتها وكذا النقوش المخصوصة حيث يتوصل بها  
 بواسطة الالفاظ الى المعانى المخصوصة وقس على ذلك كان  
 الباب يتوصل به الى الدخول فى السار ثم يستعار لفظ المشبه به  
 اعنى لفظ الباب للمشبه اعنى تلك الطائفة فهذا ظهر انه انما  
 اطلق الطائفة ولم يقيد بمثل قوله من الالفاظ والمعانى او غير ذلك  
 اشارة الى ان الاحتمالات هنا كثيرة لكن المعروفة منها فى مثل الباب  
 والكتاب والمقصد والمرصد واخواتها سبعة احدها ان يكون  
 عبارة عن الالفاظ وثانيها ان يكون عبارة عن المعانى وثالثها  
 ان يكون عبارة عن النقوش الدالة عليها ورابعها ان يكون  
 مجموع الالفاظ ومعانيها وخامسها ان يكون مجموع المعانى  
 والنقوش وسادسها ان يكون مجموع الالفاظ والنقوش وسابعها  
 ان يكون مجموع الثلاثة واشهرها الاولان كما ذكرنا ولذا بنى  
 اشراح كلامه عليهما ﴿ قوله ﴾ ( والاول اسم للفرد السابق  
 الغير المسبوق ) وفى الحكيات الاول استعمالان احدهما ان يكون اسما  
 فىنصرف ومنه قولهم ماله اول وآخر قال ابو حيان فى محطوطى  
 ان هذا يؤتى بالتاء ويصرف فتقول اوله وآخره بالتوين والثانى  
 ان يكون صفة اى افعل تفضيل بمعنى الاسبق فيعطى له حكم  
 غيره من صيغ اسم التفضيل من دخول من عليه ومنع الصرف

وهو طائفة من  
 الكتاب مشتمل على  
 مسائل كثيرة غير متعلق  
 ما قبلها للمعده والاول  
 اسم للفرد السابق الغير  
 المسبوق والعامل فى اللغة  
 المؤثر وفى الاصطلاح

في بيان احوال العامل فلان المقصود مما يبين في الباب الاول ليس ذات العامل من كونه اسما او فعلا او حرفا بل الاحوال العارضة له ككون هذا العامل يرفع وهذا ينصب وهذا يجر لانها الذي لا بد لكل طالب معرفة الاعراب دون الاول على ما قيل من انهم قالوا ان علم النحو علم يبحث فيه عن احوال او اخرها لتكلم من حيث الاعراب والبناء \* فالمبحث عنه في النحو هو الاحوال العارضة للكلم لا جواهره الاصلية وهذا، ارسالة انما جمعت للبحث عن هذه الاحوال لانها مؤلفة في علم النحو وكل مؤلف في علم النحو فانما يبحث عن احوال الكلم فاذن لابد من تقدير مضاف هو قوله احوال ولا يخفى عليك انه على هذا الوجه لعدم تقديره في قوله اوفى تحصيل ادراكاته اذ اراجح ان يقول اوفى تحصيل ادراكاتها حتى يرجع الضمير الى الاحوال ويكون المعنى اوفى تحصيل ادراكات احوال العامل كما وقع في عبارة الشارح المدقق للاظهار فتأمل \* قوله \* ( ومسوق لها ) عطف على قوله كأن عطف تفسير وبيان الحاصل المعنى على تقدير كون الباب الاول عبارة عن الالفاظ والعامل عبارة عن المعاني وبيان ايضا الصحة الظرفية على تقدير لفظ البيان في جانب الظرف على هذا التقدير يعني انه يكون المعنى على هذا هكذا الالفاظ التي كان الباب الاول عبارة عنها مسوقة للمعاني التي كان العامل عبارة عنها واما ما قيل من انه عطف على كأن وغرضه ان لفظة في كما يصح ان تكون للتعليل بمعنى اللام بتقدير ما يناسبها من مسوقة ونحوه فبحسب الاحتياج الى التأويل المذكور في تصحيح الظرفية فما لا يخفى على اهل اللوق بعده عن سوق العبارة ولا سيما عن عبارة الشارح المدقق للاظهار لانه ذكر احتمال كونها للتعليل ناقلًا عن البعض بعد جل من الكلام فلو كان غرضه

ومسوق لها وفي تحصيل  
ادراكاته او المعنى الذي  
وقع جزء منها كأن  
في العامل اي في اللفظ  
كما قالوا الالفاظ قوالب  
المعاني



لفظ في الدال بالوضع على الشمول الظرفي الجزئي القائم بالظرف  
 المتعلق بالمظروف للشمول العمومي الجزئي القائم ببيان العامل  
 او بتحصيل ادراكه المتعلق بالباب الاول الذي هو عبارة عن  
 الالفاظ في الشق الاول او القائم بالالفاظ التي كان العامل عبارة  
 عنها المتعلق بالباب الاول الذي هو عبارة عن المعاني في الشق  
 الثاني وهذه استعارة تبعية وثانها الاستعارة المكنية في المجرور  
 بان تشبه البيان المذكور او التحصيل او الالفاظ التي كان العامل  
 عبارة عنها بالظرف الحقيقي في الاحاطة والاستيعاب ثم يستعار  
 في انفس اللفظ المشبه به للمشبه فهذه استعارة مكنية ثم ثبت للمشبه  
 ما هو من خواص المشبه به اعني كل في الدالة على الحلول الحقيقي  
 على سبيل الاستعارة التخيلية وثانها الاستعارة التمثيلية بان يشبه  
 الهيئة المنتزعة من مجموع ذلك البيان او التحصيل او الالفاظ  
 والباب الاول والنسبة بينهما بالهيئة المنتزعة من مجموع الظرف  
 الحقيقي والمظروف والنسبة بينهما في قوائمه في الدار مثلا  
 في الاحاطة والاشتمال ثم يستعار اللفظ الدالة على المشبه به سواء  
 كانت تلك الالفاظ الالفاظ للسانية او الخيالية لمجموع المشبه  
 استعارة تمثيلية غير متعارفة اذ لم يصرح من اللفظ المشبه به الكلمة  
 في و كانه لان مدلولها هو العمدة في تلك الهيئة اذ بعد ملاحظته  
 بقرب الذهن من ملاحظة الهيئة واعتبارها وهذا الذي ذكرناه  
 انما هو مسلك المحقق الشريف قدس سره في الاستعارة  
 التمثيلية ومسلك العلامة التفتازاني مما لا يسع المقام بيانه من اراد  
 الاطلاع فليرجع الى حواشي انوار التنزيل هذا وانما وصف  
 اللفظ والمعنى بقوله الذي وقع جزءا من الرسالة اشارة الى ان لام  
 التعريف الذي في الباب للعهد الخارجي لتقدم ذكره في ضمن  
 قوله في ثلثة ابواب واما تقديره الاحوال مع تقدير البيان في قوله

على المعاني يحصل بغيرها ايضا فيكون اعم منه و اشار الى الوجه  
 الثاني بقوله او المعنى الذى وقع جزأ منها كأثن اه وحاصله اننا نختار  
 انشق الثاني الذى هو كون المظروف عبارة عن المعانى ولزم  
 ظرفية الشئ لنفسه على هذا التقدير ممنوع لم لا يجوز ان يكون  
 العامل على هذا التقدير عبارة عن الالفاظ بناء على ما اشرنا اليه  
 انفسا من ان ذلك التصريح انذى ذكرته بقولك لما صرحوا به  
 من ان المذكور بعد مثل الكتاب اكثرى لا كلى فتصح الظرفية  
 مجازا بلا تقدير البيان وغيره لان الالفاظ قوالب المعانى فيشبهه  
 النسبة التى بين الالفاظ والمعانى اعنى نسبة الدالية والمدلولية  
 بالنسبة التى بين الظرف والمظروف وانت خير بان هذا بعيد  
 والاولى ان يستند لهذا المنع بتقدير التحصيل فى جانب الظرف  
 وجعل العامل عبارة عن الادراكات كما فعله الشارح المدقق  
 الاظهار وان جعله الشارح سندا ثانيا لل منع الاول وما يجب ان يعلم  
 ان المحقق الدوانى قد اشار فى شرح التهذيب الى ان تقدير البيان  
 على اختيار الشق الاول ضايع لاحاجة اليه فى تصحيح الظرفية  
 مجازا لان انفس المعانى التى كان العامل عبارة عنها على هذا  
 التقدير اعم ايضا من الباب الاول الذى هو عبارة عن الالفاظ باعتبار  
 التحقق فى العلم لان العامل الذى هو عبارة عن المعانى يعلم كما علم الباب  
 الاول الذى هو عبارة عن الالفاظ الدالة على هذه المعانى بدون العكس  
 فيشبه عموم النفس المعانى وشمولها فى العلم بالشمول الظرفى  
 فتصح الظرفية مجازا بلا احتياج الى تقدير البيان وغيره ثم اعلم  
 ان تجوز هذه الظرفية يحتمل وجوها ثثة كما سبق الاشارة اليه  
 احدها الاستعارة التبعية بان يشبه الشمول العمومى المطلق بالشمول  
 الظرفى المطلق فى مطلق الشمول ثم يستعار الشمول الظرفى  
 المطلق للشمول العمومى المطلق فهذه استعارة اصلية ثم يستعار



لمبانيه فلا تصح الظرفية اذ لا احتواء للظرف ولا تحير للمظروف  
حتى تكون الظرفية حقيقية ولا شمول ايضا للمظروف اعني  
المعاني حتى يشبه شموله بالشمول الظرفي فتكون الظرفية مجازية  
اذ المشهور ان الالفاظ قوالب المعاني لا بالعكس بناء على ان المعاني  
تؤخذ من الالفاظ تزيد بزيادتها وتقص بنقصانها فكان الالفاظ  
قوالب يصب فيها المعاني بقدرها وعلى التقدير الثاني يلزم  
ظرفية الشيء لنفسه وهو ظاهر فلا تصح الظرفية ايضا لاحقيقة  
ولامجازا فدفعه الشارح بوجهين الاول باختيار الشق الاول والثاني  
باختيار الشق الثاني اشار الى الاول بقوله اي الالفاظ الى قوله او المعنى اه  
وحاصله اننا نختار كون المظروف اي الباب الاول عبارة عن  
الالفاظ ولزوم ظرفية الشيء لمبانيه على هذا التقدير ممنوع  
كيف وان لفظ البيان مقدر في جانب الظرف على هذا التقدير  
فيكون المعنى الباب الاول الذي هو الالفاظ في بيان احوال العامل  
الذي هو المعاني فتصح هذه الظرفية مجازا بتشبيه عموم البيان  
وشموله بشمول الظرف وعمومه لان البيان اعم من الباب الاول  
لانه كما يكون بالالفاظ التي كان الباب الاول عبارة عنها كذلك  
يكون بغيرها من الالفاظ العربية او التركية او الهندية الى غير ذلك  
وبعقد وخط وشارة ونحوها ثم اشار الى سند آخر انهذا المنع  
بقوله او في تخصص - يل ادرا كانها يعني انه يجوز ان يراد من العامل  
على هذا التقدير الادراكات بناء على ان ذلك التصريح الذي نقلته  
عنهم اكثرى لاكلى و يقدر لفظ التخصص - يل في جانب الظرف  
فيكون المعنى الباب الاول الذي هو الالفاظ في تحصيل ادراكات  
العامل فتصح الظرفية ايضا مجازا بتشبيه عموم التحصيل وشموله  
بشمول الظرف وعمومه وذلك لان التخصص - يل كما يحصل بهذه  
الالفاظ التي كان الباب الاول عبارة عنها من حيث انها دالات

هنا لقوا متعلقا بابين حتى يكون مفعولا فيه له كما لا يخفى \* قوله \*  
 ( لان كل واحد اه ) يسان لوجه ذكره هذه الثلثة في ثلثة  
 ابواب دون جمعها في باب واحد \* قوله \* ( قلنا الاطناب  
 يمل للمبتدى اه ) اى الاطناب يوجب الملل للمبتدئين فيناسب  
 بحالهم الايجاز اقول فيه ان المناسبات بحالهم المساوات وان  
 المناسب ان يأتى هذا السؤال والجواب عند شرح قوله على  
 طريق الايجاز \* قوله \* ( اى اللفظ الذى وقع جزءا من  
 الرسالة كائن في يسان اه ) اقول كنت برهة من الزمان يحول  
 في خلدي ان احقق هذه الظرفية والبيان لانه عض فيه الانال  
 وذل في افهامها اقدام الافاضل فلقد كان هذا اوان التحقيق  
 وبالله التوفيق اعلم ان الاصل في كلمة في ان تدخل على ما يكون ظرفا  
 حقيقة وقد تدخل على ما يكون ظرفا مجازا والظرفية الحقيقية انما توجد  
 فيما يكون للظرف احتواء للظروف تحير كالدرهم في الكيس والمجازية  
 فيما لم يكن فيه احتواء للظرف كزيد في البرية او لم يكن فيه تحير للظروف  
 مثل في صدر فلان علم او فيما لم يكونا فيه معان نحو في نفسه علم وايضا  
 ان الاصل فيها ان تدل على عموم مدخولها وخصوص مظهر وفها  
 ولذا لم في الظرفية استيعاب الظرف بمظروفيها واجاطتها له  
 احاطة تامة بحيث لا يجد المظروف بدا منه اذا عرفت هذا فقد  
 ظهر لك ان يرد على المص ان الظرفية هنا غير صحيحة لاحقيقة  
 ولا مجازا لانها اما تسلم ظرفية الشيء لمباينه واما ظرفية الشيء  
 لنفسه اذ المظروف اعنى الباب الاول اما عبارة عن اللفاظ  
 او المعاني لما انهما المشهور ان من الاحتمالات السبعة في مثله  
 والظرف الذى هو العامل عبارة عن المعاني على التقديرين  
 لما صرحوا به من ان المذكور بعد مثل الكتاب والباب والمقصد  
 واخواتها يراد به المعاني فعلى التقدير الاول يلزم ظرفية الشيء

لان كل واحد منها قسم  
 الآخر فيوضع لكل واحد  
 باب على حدة \* فان قلت  
 كيف يذكر هذه الثلثة  
 على طريق الايجاز  
 والكتاب للمبتدى  
 واللائق له الاطناب  
 قلنا ان الاطناب يمل  
 للمبتدى فيناسب الايجاز  
 ( الباب الاول ) اى  
 اللفظ الذى وقع جزءا  
 من الرسالة كائن ( في )  
 بيان احوال ( العامل )  
 اى في المعاني



الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير  
من قتل الناس بعضهم بعضا فكان ايقاع القتل حيوة لهم كذا  
فى المطول \* قوله \* ( وليس فيه حذف ) اعترض عليه  
بان فيه حذف الفعل يتلقى به الظرف واجيب بانه لما سدد مسدده  
وجب تركه لعدم احتياج تأدية اصل المراد اليه حتى لو ذكر  
امكان تطويلا فصح ان ليس فيه حذف شئ مما يؤدى به  
نصل المراد وتقدير الفعل انما مجرد امر لفظى هو ان حرف الجر  
لا بد له من متعلق \* قوله \* ( اى اهل القرية ) فالمحذوف  
فى هذه الاية جزء مضاف \* قوله \* ( اى صحبة ونحوه )  
والمحذوف فى هذه الاية صفة اى صحبة او نحوها كسالمة او غير  
معينة وما يؤدى هذا المعنى بدليل ما قبلها وهو قوله تعالى \* فاردت  
ان اعيبها \* فانه يدل على ان الملك انما يأخذ الصحبة دون المعينة  
واليه اشار بقوله فتذكر \* قوله \* ( اى الحاصل فى ثلثة  
ابواب اه ) كانه اشارة الى ان الظرف مستقر صفة لطريق الایجاز  
اى مبنية على طريق الایجاز الحاصل فى ثلثة ابواب كل منها قسم  
الاخر وهو مبنى على ما ذهب اليه المحققون من جواز تقدير المتعلق معرفا  
باللام فى مثل هذا المغمى كما سبق غير مرة والقسم ما يكون مقابلا لاشئ  
ومن درجا معه تحت شئ اخر وقد يطلق على المقابل لاشئ  
مطلقا وانما وصف قوله ثلثة ابواب به ليكون كالنوطئة للوجه الذى  
سيدكره لبيان هذه الثلاثة فى ثلثة ابواب وقوله او حال اه اشارة  
الى انه يجوز ان يكون الظرف المستقر حالا من هذه وقوله مذ كورة  
بيان لحاصل المعنى على اسلوب ما ذكرناه عند قوله حال كون  
هذه الثلاثة مبنية اه لما ان معنى قول المص ابين اذكر على بعض  
التفسير كما عرفت فالاولى ان يقال هنا ايضا مبنية فى ثلثة ابواب  
حتى ينطبق على جميع التفسير وان خبير بان اظهر كون الظرف

وليس فيه حذف والایجاز  
حذف وهـ وما يكون  
فيه حذف كقوله تعالى  
\* واسئل القرية \*  
اى اهل القرية وكقوله  
تعالى \* وكان وراءهم  
ملك يأخذ كل سفينة  
غصبا \* اى صحبة  
ونحوه فتذكر ( فى ثلثة  
ابواب ) اى الحاصل  
فى ثلثة ابواب قسمة  
الاخر او حال كون  
هذه الثلاثة مذ كورة فى  
ثلثة ابواب

مبنية اه ) فيه اشارة الى امور الاول ان انظر هنا مستقر حال  
من هذا. لا لغو متعلق بأبين او مستقر مفعول مطلق له الى غير  
ذلك من الاحتمالات لما ان كونه حالا احسن من جهة المعنى كما لا يخفى  
والثاني دفع ما يرد على هذا التوجيه من انه لا معنى لقولنا حال كون  
هذا الثلاثة كائنة على طريق الایجاز لان الكائن على طريق الایجاز  
ليس هذه الثلاثة بل بـانها وحاصل الدفع ان كون الظرف حالا  
من هذه الثلاثة باعتبار تعلق البيان بها لكونها مفعولا لا بين فيصير  
حاصل المعنى حال كون هذه الثلاثة مبنية على طريق الایجاز  
ولاشك في صحته فهذا تعرف ان قوله مبنية ليس لتقدير المتعلق  
بل للمجرد بيان حاصل المعنى ولثالث ان اضافة الطريق الى الایجاز  
بناية لان اضافة الاعم الى الاخص وان كانت لامية عند المص  
وجهور النحاة لكن قد صرح شارح الهواذي وغيره انها  
بناية في امثاله قال المولى شهاب الدين ولذا تراهم يجعلون  
شجر الاراك من الاضافة الامية تارة ومن الاضافة البيانية  
اخرى انتهى اقول والحق هنا ما ذكره الشيخ الوالد طول لله  
بقائه في شرح انقصيدة البردة من ان الاضافة البيانية نوعان  
اصطلاحية ولغوية ويشترط في الاولى امر ان تكون النسبة  
بين المضاف والمضاف اليه عموما وخصوصا من وجه وكون  
المضاف اليه اصلا للمضاف واما الثانية فقد يكون النسبة بينهما  
فيها عموما مطلقا وقد تكون عموما من وجه لكن يشترط عند  
كونها عموما من وجه ان لا يكون المضاف اليه اصلا للمضاف  
قوله \* ( وهو اداء المقصود اه ) اي الایجاز اداء  
ما قصد المتكلم بلفظ اقل اه فالاطناب عكسه اي اداؤه  
باكثر من المتعارف \* قوله \* ( فان معناه كثير ولفظه يسير )  
لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعياله

وهو اداء المقصود  
بلفظ اقل من المتعارف  
وهو قسمان ايجاز قصر  
وهو ما ليس بخذف  
كقوله تعالى \* ولكم  
في القصاص حية  
يا اولي الالباب \* فان  
معناه كثير ولفظه يسير



٨ قوله اى الى فى العبارة مجازا - زفيا ولعل ذلك لان اللام اذا كانت للتعليل تشعر فى مثل هذا المقام بكون مدخوله علة غائية لمعلمته مع ان الحاطب لا يصلح ان يكون علة غائية للبيان لان لعلمة الغائية ما تقدم فى التصور وتأخر فى الوجود والخطاب \* ٨٦ \* وان كان متعمدا فى التصور لكانه

ليس متأخر فى الوجود لما ان خطاب المعلوم ليس بجائز فالعلة الغائية فى الحقيقة تعلمه ونفعه هـ - ذا

\* منه \*

( لك ) اى لنفك بخطاب عام على خلاف الظاهر اذ اصل الخطاب ان يكون معين وقد يكون لغيره بغير الاصل كقوله تعالى \* ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم \* اى تناسحت حالهم فى الظهور واللام للتعليل على التفسير بين الاولين او صلة على الاخير ( باذن الله تعالى ) الجار منعلاق بين او حال من ضميره اى حال كونى ملا بسا باذن الله تعالى او مستعينا به ( هذه الثلاثة ) يعنى العامل والمعمول

او اظهر او اعرف ) يعنى ان قول المص ابين على صيغة المتكلم اما من التبيين او من الابانة او من البيان فعلى الاول يكون بمعنى اذكر لان التبيين بمعنى التوضيح الكثير وهو انما يكون بالذكر وواظهور ذلك قدمه وعلى الثانى يكون بمعنى اظهر لان الابانة بمعنى الاظهار والايضاح وعلى الثالث يكون بمعنى اعرف لان البيان وان كان لازما فى معنى الوضوح لكن بجى متعمدا بمعنى التعريف تقول بنت الشئ ابنه اى عرفته واعرفه كذا فى القاموس فعلى هذا كلمة اول نعمة الجمع ويحتمل ان يكون المسمى الثلاثة كلها لابين من التبيين فليبه يكون اول نعمة الخلو فاعرف \* قوله \* ( اى لنفك ) ادخال اللام على النفع اشارة الى ٨ ان فى العبارة مجازا حذفيا \* قوله \* ( وقد يكون لغيره ) اى وقد يكون الخطاب لغير معين على خلاف الاصل لقرينة مانعة عن الاصل ولقد حققنا هذا الكلام فيما سبق فتذكر \* قوله \* ( اى تناسحت حالهم فى الظهور ) اى بلغت حال المجرمين فى الظهور غاية يراهم كل احد بهذه الحالة \* قوله \* ( وصلة على الاخير ) اى على تفسيره بين باعرف لانه مما يستعمل باللام والصلة هنا بمعنى الوصلة لانها عندهم تطلق بالاشتراك على هذا المعنى وعلى صلة الموصول وعلى الجار الزائد كما سيجى فعلى الاولين يكون المجرور منصوب المحل مفعولا له لابين اى اذكر او اظهر لاجلك وعلى الثالث يكون مفعولا به غير صريح له لكن يجه عليه ان الظاهر من تفسير قول المص لك بقوله اى لنفك انه على جميع التقادير مفعول له فجعل اللام هنا صلة على الاخير يخالفه كما لا يخفى \* قوله \* ( والثلاثة صفة له او بدل لها ) اى لاسم الاشارة فتذكر كبر الضمير الراجع اليه فى له باعتبار كونه اسم اشارة وتأييده فى لها باعتبار الكلمة او المعنى \* قوله \* ( اى حال كون هذه الثلاثة )

والاعراب واسم الاشارة مفعول به لابين والثلاثة صفة له او بدل لها ( مبنية )

( على طريق الایجاز ) اى حال كون هذه الثلاثة مبنية على طريق هو الایجاز

السعة يسع فيها ما لا يسع في الفاظ المصادر واما ان المصادر وضعت  
 لمعنيين ما هو صفة الفاعل وهو صفة المفعول فلا بد له من دليل الى  
 ان قال فالمصدر لم يوضع الا مقام بالفاعل والفعل المجهول يدل على  
 وقوع مصدره الذي تضمنه على ما سنده اليه وجزء معنى فعل  
 المجهول ما هو جزء معنى فعل المعروف والفارق بينهما باعتبار قيامه الذي  
 يدل عليه هيئة الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذي يدل عليه هيئة  
 الفعل المجهول انتهى وذلك لان ما هو جزء للفعل ليس الا المعنى المصدرى  
 الذى هو الحدث وقد صرح بقوله فالمصدر لم يوضع الا مقام بالفاعل  
 ان المصدر الحدث الذى هو قائم بالفاعل وجزء من معنى الفعل  
 كما لا يخفى على اهل الانصاف ومنشأ ما توهموه ان لم يصرح بانكار  
 المبني للفاعل كتصريحه بانكار المبني للمفعول وان استفيد  
 من كلامه مع تصريحه بانكار الثانى انما هو لغرض له متعلق بهذا  
 المقام اذ المولى الجامى قدس سره ادعى كون العدل هناك مصدرا  
 مبني للمفعول فهو بصدده انكاره هذا فان الحق احق بالانصاع  
 فيه ذاتيين ان لم يخص ما ذكره الشارح في هذا المقام ان المصدر لما ذكر  
 لفظ العمل تبادر منه المعنى المصدر الحدث الذى هو معنى معقول ذهنى  
 وهو احداث العمل مع انه ليس بمرادهم لان المبحوث عنه في الرسالة  
 ليس ذلك الاحداث بل الاثر الحاصل الذى هو الاعراب لانه اثر  
 حاصل بسبب العمل ولازم له وهو الحاصل بالمصدر بالمعنى اللغوى  
 فاحتاج الى بيانه وتفسيره بقوله اعرابا \* قوله \* ( ليوافق  
 المفسر فى الاصل الاولين ) المفسر على صيغة اسم المفعول وهو  
 العمل هنا والمراد من الاولين العامل والمعمول اى ليوافق العمل  
 فى الحروف الاصلية اعنى العين والميم واللام العامل والمعمول  
 واما لو قال اعرابا فى اول الامر لم يوافقهما فيها فلذلك احتاج الى  
 ذكر العمل ثم التفسير بالاعراب \* قوله \* ( اى اذكر

الاولين المفسر فى الاصل  
 ليوافق اذا كان الامر  
 كذلك ( فابين ) اى اذكر  
 او اظهر او اعرف



الحاصل بالمصدر الاصطلاحي وهو قسمان الاول الهيئة القائمة  
بالفاعل كهيئة الكاسرية وهيئة الضاربة الوجوديتين  
في الخارج والثاني الهيئة الحاصلة للمفعول كهيئة المكسورية  
والمضروبة الموجودة في الخارج ايضا ان تلك الهيئة موجودة  
حقيقة ان كانت تأثيرا او تأثرا كما في الضرب والقيام او اعتبارية  
ان لم يكن كذلك كالوجوب والامكان ان قلت ما الفرق بين معنى  
المصدر المبني للفاعل والمصدر المبني للمفعول وبين معنى الحاصل  
بالمصدر اللغوي الذي كان حاصلا بواسطة قلت اما باعتبار  
الذات فلان الحاصل بالمصدر اثر والمصدر المبني للفاعل مؤثر  
والمصدر المبني للمفعول وقوع الاثر فيه واما باعتبار التعبير فلان  
المبني للفاعل يبرع عنه بالسكون كاسرا والمبني للمفعول يبرع عنه  
بالكون مكسورا مثلا والحاصل بالمصدر المذكور يبرع عنه  
بالضاربة والمضروبة كما اشرنا اليه اذا عرفت هذا فاعلم ايضا  
ان صيغ المصادر في هذه المعاني مشتركة كما ذهب اليه بعضهم  
او حقيقة في الاول والثالث والرابع مجاز في الباقي كما اختاره اكثر  
المحققين وقد انكر الفاضل الرومي المعنى الثاني والثالث في حاشية  
المطول نافلا عن جده الفناري وادعى عينيهما للمعنى الخامس  
وكون المصدر حقيقة في المعنى الاول مجازا في الباقي وتبعه الفاضل  
العصام اقول وبهذا يظهر ان ما ذكره من ان الفاضل العصام  
انما ينكر المصدر المبني للمفعول ناش من عدم تعميق النظر في كلامه  
وان وقع ذلك لغير واحد من الفضلاء اما ان كلام ذلك الفاضل  
ينادي على انكار المصدر المبني للفاعل ايضا حيث قال عند الكلام  
على قول ابن الحارث فاعل خروجه اه لا شك انه يوجد معنى  
مصدرى حاصل بالحق الياء المصدرى الى المفعول كما يقال  
مضروبه والمعنى المصدرى الحاصل بالحق تلك الياء في غاية

والجملة مجرورة محل صفة لمائة او بدل لها ( وثلاثون ) عطف على ستون ( منها ) اي كائنة  
من هذه المائة ( تسمى ) بناء للفعول \* ٨٣ \* اي ثلاثون ( معمولاً ) اي متأثراً بالصالة كان او تبعية  
فلا صالة اربعة اضرب

مرفوع ومنصوب  
ومجرور ومجزوم اما  
المرفوع فتسعة  
والمنصوب فتسعة عشر  
ومجرور فاثنتان والمجزوم  
فواحد فالاصالة  
خمس وعشرون واما  
التبعية فخمسة فالمجموع  
ثلاثون كما سيحى وهذا  
عند الجهور وقال  
بعضهم المفعول ستة  
وعشرون فتأمل  
( وعشرة ) عطف اما  
على قريبها او بعيدها  
( منها ) اي من المائة  
صفة لعشرة ( تسمى )  
اي العشرة ( عملاً ) يعني  
الحاصل من العمل  
( واعراباً ) عطف  
تفسير العمل حركة  
كان او حرفاً او حذفاً  
اما الحركة فتسعة واما  
الحروف فاربعة واما  
الحذف فتسعة فالمجموع  
عشرة \* وانما فسر به

\* قوله \* ( والجملة مجرورة ) اي جملة المبتداء اعني ستون والخبر  
الذي هو جملة تسمى \* قوله \* ( اي متأثراً بالصالة اه )  
اشار بهذا التفسير الى تعريف المفعول لغة واصطلاحاً كما لا يخفى  
\* قوله \* ( فتأمل ) لعل وجهه ان قال بان المفعول ستة  
وعشرون اعني ابن الحاجب ومن تبعه نقصوا في المرفوعات اسم  
باب كان والمضارع الخالي عن النواصب والجوازم وفي المنصوبات  
المضارع المنصوب باحدى حروف النواصب ولم يذكر وا بعد  
المجرور المجزوم \* قوله \* ( وانما فسر به اشارة الى ان  
المراد اه ) اي انما فسر المص قوله عملاً بقوله واعراباً عطف  
تفسير للاشارة الى ان المراد بالعمل هنا معنى الحاصل بالمصدر اعني  
الحاصل من العمل لذى هو الاعراب لا معنى المصدرى الذى هو  
احداث العمل اعلم ان هذا المقام يقتضى بسطاً عن الكلام حتى  
تتكشف حقيقة المرام فتقول بتوفيق الملك المنعم ان صيغ المصادر  
تستعمل في خمسة امور اول اصل النسبة من حيث هي وهى  
نفس الابقاع ويسمى مصدراً حديثاً لحدوث اكثر افراده كعنى  
الدفى للضرب وهذا المعنى عبارة عن امر ذهني لا وجود له  
في الخارج والثاني معنى الحاصل بالمصدر اللغوي الذى هو الاثر  
والهيئة الحاصلة بسبب المصدر الحدثى وذلك المعنى اعم من  
ان يكون حاصل اولاً وبلا واسطة كالالم بالنسبة الى الضرب والتعدد  
الحاصل من القطع والادب المترتب على الشأ ديب وان يكون  
حاصل ثانياً بواسطة كالاضارية والمضروبية بالنسبة الى الضرب  
الخاصتين بواسطة الفاعل والمفعول والثالث معنى المصدر المبني  
للفاعل كالكون كاسراً في الكسر وهذا المعنى معقول ذهني  
كالاول لا وجود له في الخارج واربع معنى المصدر المبني للمفعول  
كالكون مكسوراً في الكسر وهذا ايضا معقول ذهني والخامس

اشارة الى ان المرام من العمل الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى كما فسرنا \* فان قات لم يأت  
اولاً بقوله واعراباً حتى لا يحتاج الى التفسير به \* قلنا انما يحتاج الى التفسير به



فأما وقال بعض ابعاد

بين يجوز تعلق الظرف  
بالمبنى وفيه نظر  
على ما لا يخفى ومعرفة  
مجرورة لفظا ومنصوبة  
محلا على المفعول لينة  
وهي مضافة الى مائة  
وشيء تمثيل لمائة  
(ستون منها) اى كائنة  
من هذا المائة (تسمى)  
اى ستون (عاملا)  
اى مؤثر الفظيا كان  
او معنويا سماعيا كان  
او قياسيا فسماعيا  
تسعة واربعون  
والقياسي تسعة والمعنوي  
اثنان كما سيحى ان  
شاء الله تعالى فالجموع  
هذا عند الجمهور  
واما عند الشيخ ستون  
فالعامل مائة تأمل  
وستون مبتدا وانظر  
صفة مخصصة لها  
ليصح الابتداء وتسمى  
بناء للمفعول خبرها  
ونائبه راجع الى ستون  
وعاملا مفعوله الثاني  
وهو من ملحقات افعال  
القلوب

﴿ ٨٢ ﴾

(فأما) (نظر) لعل وجهه ان الآية لو كانت من هذا القبيل للزم الفصل  
بالمصدر اعنى التثريب ومعوه له اذى هو اليوم باجنبى وهو  
عليكم لانه يحون خبرا وخبر لا اجنبى بالنسبة الى اصلها على  
ما ذكره ابن الشيخ فى حاشية انوار التنزيل ﴿ قوله ﴾ ( وفيه  
نظر ) اوجوب اعراب المشابه بالمضاف بلا خلاف كذا ذكره  
انرضى ﴿ قوله ﴾ ( وشئ تمثيل لمائة ) لان تمثيل المائة والالف  
وثنتينهما وجهه مفرد مجرور كايئنه المصنف فى الاظهر - ار  
﴿ قوله ﴾ ( واما عند الشيخ فالعامل اه ) وهو الشيخ  
عبدالله الجرجاني صاحب الكعب العالي فى النحو وعلم  
البلاغة فانه قد قال فى عوامله العامل مائة وهى تنقسم الى قسمين  
لفظية ومعنوية اللفظية منها تنقسم الى قسمين سماعية وقياسية  
والسماعية احد وتسعون عاملا والقياسية منها سبعة عوامل  
والمعنوية منها اثنان فالجميع مائة عوامل انتهى فالشيخ  
نقص وزاد فاما ما نقص فمجموعه سبعة خمسة فى السماعي  
واثنان فى القياسى واما ما زاد فسبعة واربعون فى السماعي  
ثمانية وعشرون منها افعال اربعة افعال المسح والدم واربعة  
افعال المقاربة وثلاثة عشر افعال النقص وسبعة افعال القلوب  
وثلاثة عشر منها اسماء تسعة اسماء الافعال واربعة منها اسماء  
احدها عشرة اذ اركبت مع احد الى تسعة وثانيها كم وثالثها كذا  
ورابعها كاي وستة منها حروف خمسة حروف الذوا وحده  
الواو بمعنى مع وسيدكرها الشارح قبيل الباب اثنان للاشارة  
الى هذا التفصيل امر بالتأمل ﴿ قوله ﴾ ( هو من ملحقات  
افعال القلوب ) يعنى ان تسمى من افعال ملحقة بافعال القلوب  
فى مجرد الدخول على المبتداء والخبر وعدم جواز حذف مفعولها  
معا او حذف احدهما فقط بلا قرينة وقلة حذف احدهما بها

(قوله)

الشارح في الجواب فان قلت الجمهور منعوا من ان يكون الجار  
في مثل هذا المقام متعلقا باسم لا واستدلوا عليه بانه لو تعلق به  
لكان شيئا بالمضاف فيجب ان يكون وابن مالك جوزه واستدل  
عليه ايضا بانه عند تعلق الجار به وان كان معربا لكنه لكونه  
ح شيئا بالمضاف انتزع التوئين منه فواجه استدلالهما على  
حكمين مخالفين بدليل واحد اعني كونه شيئا بالمضاف عند  
تعلق الجار به قلت لما كان في كونه شيئا بالمضاف عند تعلق  
الجار به قلت لما كان في كونه شيئا بالمضاف جهتان احدهما ان يكون معربا  
والاخرى ان ينتزع منه التوئين اعتبارا لجمهور الجهة الاولى فقالوا  
لو تعلق الجار به لكان شيئا بالمضاف فيكون معربا فاذا كان معربا  
يجب له التوئين وابن مالك اعتبر الجهة الثانية فاستدل على  
دعواه ترى بما ❖ قوله ❖ ( قال بهض الفضلاء يجب صرف  
مثله اه ) وهو الشيخ الرضي يعني وان الظاهر في مثل هذا ان تعلق  
الجار به لكونه يجب صرفه عن هذا الظاهر بان يجعل اه فقوله بان  
يجعل بيان لا صرف عن الظاهر ❖ قوله ❖ ( كما اشرنا اليه )  
اي في تفسير قوله لا بد حيث فسر به بقوله لا فراق حاصل وقديته  
بما امر به عليه وهذا هو التصريح والاعتراف الموعود ان فتنبه  
❖ قوله ❖ ( وكل مصدر يتعدى اه ) وانما خص ذلك بالمصدر لانه  
لا يجوز ان تقول لا مثرب عليكم يجعل الظرف خبرا عن الصفة  
انتي هي مثرب بان يجعل عليكم متعلقا بفعل محذوف اي لا مثرب  
وجود يثرب عليكم صرح به الفاضل العصام في شرحه على  
الكافية ❖ قوله ❖ ( لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره اه )  
يعني ان في الجار والمجرور معنى المصدر الذي يتعدى بذلك الجار  
والمجرور ضمير ذلك المصدر الذي يتعدى بذلك الجار واذا كان  
متضمنا لضميره يجوز ان يكون الظرف مستقرا خبرا عنه  
اذا المستقرا استقر فيه ضمير عامله كما ان التثريب في قوله تعالى \*  
لاتثريب عليكم \* مصدر تعي بعلي فصح جعله مع المجرور  
خبر عنه وقدره متعلق عام على قاعدة الظرف المستقر ❖ قوله ❖

قال بهض الفضلاء يجب  
صرف مثله عن ظاهره بان  
يجعل الظرف مستقرا  
متعلقا بمحذوف كما  
اشرنا اليه وكل مصدر  
يتعدى بحرف من  
الحروف الجارة يجوز  
جعل هذا الجار مع  
مجروره خبرا عن ذلك  
المصدر لان فيه معنى  
المصدر لتضمنه ضميره  
كما في قوله تعالى \*  
لاتثريب عليكم \* اي حاصل  
عليكم



المص الا انه لابد من تقدير المضاف ايضا عند ارادة المعنى  
المشهور هذا فان الناظرين قد استصعبوا الفرق بين التقديرين  
فوقعوا في حيص بيص \* قوله \* ( فكيف تتعلق به ) مع انه لابد  
وان يكون المتعلق فعلا او شبهه او معناه \* قوله \* ( انترع  
تنوينه تشبيها بالمضاف ) يعني انه كما مجرد المضاف عن التنوين  
جردها عن التنوين ايضا لشبهه بالمضاف عند تعلق الجار به لما ن شبه  
المضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه وهو يكون كذلك عند تعلقه به  
اقول هذا الجواب لا يدفع الاعتراض المذكور عن تعلق الجار  
الثاني اعني كلمة من باسم لا بعد ما جعل الجار الاول مع مجروره  
طرفا مستقرا متعلقا بمحذوف كما اشار اليه اذ لا يكون اسم  
لاعلى هـ هذا التقدير شبه مضاف حتى يكون معر با متعلقا منه  
التنوين تشبيها به فيجوز تعلقه به على مذهب ابن مالك لما عرفت  
ان شبه المضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه وعلى هذا  
التقدير لم يتصل به الشيء الذي هو من تمام معناه وهو قوله من  
معرفة بل انفصل بينه وبين ذلك الشيء بالظرف المستقر فلا يجوز  
تعلق الجار الثاني على هـ هذا التقدير به اصلا لاعلى مذهب  
الجمهور ولا على مذهب ابن مالك بل يجعل هذا الجار ايضا  
مع مجروره طرفا مستقرا بعد خبر او خبر متبداً بمحذوف اي هو يعني  
البدل المنفي كائن من معرفة وان جاز تعلقه به على ما ذهب اليه  
بعض البغداديين فالصواب ان يأتي بهذا الاعتراض مع جوابه  
والكلام الذي يتفعله عن بعض الفضلاء عند شرح قول المص  
اكل طالب اه لان كلها متعلقة بتعلق الجار الاول باسم لا كما  
سيعترف به عند نقل ما ذكره بعض الفضلاء بقوله كما اشرنا  
اليه لان تلك الحوالة تشير بان الكلام في تعلق الجار الاول به  
كما لا يخفى فالجمهور لم يجوزوه لما ذكرنا وابن مالك جوزه لما ذكره

فكيف تتعلق به \*  
قلت ان مثل هذا معرب  
انترع تنوينه تشبيها  
بالمضاف كذا ذكره  
ابن مالك

من مائة شيء بل المحتاج اليه انما هو طالب معرفته فالاولى تأخير  
 هذا التعليل من التفسير اثنى كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾ ( اولكل  
 فرد من افراده ) وهذا التفسير مبنى على كون معرفة منصوبة  
 بان يكون طالب وأشار به الى انه يجوز ان يكون الاعراب ايضا  
 في كلام المص ببنى اخر فلا يحتاج الى حذف المضاف في تصحيح  
 الكلام وان كان غير المعنى المشهور له وهو تطبيق الكلام على  
 القواعد النحوية ومنه قولهم اعراب هذه الكلمة كذا واعرب لي  
 كذا اى طبقه على القواعد النحوية فيكون الاجراء على قاعدة النحو  
 جزءا من مفهوم الاعراب بهذا المعنى فلا يحتاج الى حذف المضاف  
 وذلك لان هذا التطبيق لا يكون الاجراء الاعراب بالمعنى المشهور  
 على الكلمة على قاعدة النحو وقد نبه في هذا التفسير على ان كلمة  
 كل على هذا الاحتمال تكون لعموم الافراد فيكون تأسيسا نحو  
 قوله تعالى ﴿ وكل شيء فصلناه تفصيلا ﴾ لما تقر من انها اذا اضيفت  
 الى المنكر تفيد عموم الافراد وانما ترك التنبيه على كون الطلب  
 بمعنى الارادة في هذا التفسير اكتفاء بالتنبيه عليه في التفسير الاول  
 هنا واعلم ان في كلام الشارح عنها صنعة احتباك حيث ترك التنبيه  
 على جواز كون الاعراب بهذا المعنى الغير المشهور في التفسير  
 على الاحتمال الاول في المعرفة اكتفاء بالتنبيه عليه في التفسير على  
 الاحتمال الثاني فيها وترك التنبيه على جوازه كونه بالمعنى المشهور مع  
 حذف المضاف في التفسير الثاني اكتفاء بالتنبيه عليه في التفسير الاول  
 كما قيل في قوله تعالى ﴿ الله الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار  
 مبصرا ﴾ اى جعل لكم الليل مظما لتسكنوا فيه والنهار مبصرا  
 لتبغوا فيه وبما ذكرناه عرفت ان الاعراب الاول والثالث  
 في عبارة الشارح بالمعنى المشهور الذى اشرنا اليه انفا قطعنا  
 والاعراب الثانى فيها يحتمل كلا المعنيين كالأعراب في كلام

اولكل فرد من افراد  
 الطالب معرفة اجراء  
 الاعراب على الكلمة  
 على قاعدة النحو  
 ( من معرفة مائة شيء )  
 ومن متعلق بلا بد \*  
 فان قلت ان بد مبنى  
 والمبنى اسم لافعل  
 اوشبهه او معناه



فافهم \* قوله \* ( اى لكل من يريد معرفة اه ) هذا  
 التفسير مبنى على كون معرفة في عبارة المتن مجرورا باضافة  
 طالب اليه فكلمة من موصولة لتكون معرفة واشار به الى  
 امور الاول ان الطلب هنا بمعنى الارادة لكنه تفسير مجازي  
 كما ترى اذ لا شك في كون الطلب غير الارادة ولعل وجه التفسير  
 بها ان شدة اللزوم التي تنفعهم من قوله لا بد انما يتحقق وقت  
 الارادة التي هي بعد الطلب لا وقت الطلب وان يتحقق اصل  
 اللزوم وقت الطلب ايضا وذلك لان الارادة صفة مغايرة للعلم  
 والقدرة توجب تخصيص احد المقدورين بالوقوع فلذا  
 يقال طلب الله تعالى ايمان الكافر بالامر به ولكن لم يرد ايمانه  
 والا لان فلما لا يتخلف عن الارادة عندنا خلافا للمعتزلة فانهم  
 قالوا يكون الامر بالشئ ارادة لوقوعه فجوزوا تخلف المراد  
 عن ارادة الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا على انك قد  
 عرفت بما قررناه ان الطلب قد يتخلف عن الارادة كما ان الارادة  
 قد تنفك عنه ايضا عند اهل الحق فينتفي اصل اللزوم ايضا حين  
 الطلب في بعض الصور فتدبر فانه من المداحض والثاني  
 ان الاعراب في كلام المص بمعنى مشهور بين النحاة الذي هو  
 شئ جاء من العامل يختلف به اخر المعرب واشتال ان في العبارة  
 مضافا محذوفا وهو كلمة اجراء اى معرفة اجراء الاعراب وذلك  
 لانه لما اريد من الاعراب المعنى المذكور لم يصح الكلام الا  
 بتقدير هذا المضاف لان اللازم لطالب معرفة نفس الاعراب  
 بهذا المعنى انما هو معرفة تعريفه واقسامه لا معرفة تلك المادة  
 \* قوله \* ( لان من عرف الاعراب ) كانه تعليل بقدر اى  
 وانما قال المص لكل طالب معرفة الاعراب ولم يقل لكل معرب  
 كما في الاظهار لان من عرف الاعراب لا يحتاج الى ما سيذكر

اى لكل من يريد  
 معرفة اجراء الاعراب  
 على الكلمة لان من  
 عرف الاعراب لا يحتاج  
 ما سيذكر

والاصل فيه هو الثاني ٧ ويلزم في ارادة الاول قرينة صارفة عن ارادة الثاني وهي ههنا ان علم هذا البحث مطلوب عن كل احد لا عن معين \* قوله \* ( اشارة الى ان ما بعده اهم اهم ) اى اشارة الى ان ما يدكر بعد قوله اعلم اهم وان كان ما قبله ايضا مقصودا في الجملة او اشارة الى ان ما بعده مقصودا مامما ذكر قبله فليس بمقصود من جهة ان المقصود في هذه الرسالة بيان ما يتعلق بالعمل والعمول والاعراب وما ذكر قبله ليس بم يتعلق بواحد منها ولا يخفى عليك ان الاول اولى \* قوله \* ( اى لافراق حاصل ) فيه اشارة الى امرين الاول ان البد بمعنى الافتراق من قولهم بده بيده بدا اى فرقة والتبديد التفريق وتبديد اى تفرق كما ذكره الجوهري والثاني ان المختار في مثل هذا المقام مذهب هذا الجمهور من ان الجار مع المجرور اعنى لكل ظرف مستقر خبرلا والمتعلق محذوف واما تعلق الجار به فلا يجوز عندهم لانه ح يجب ان ينون اسم لا لكونه مشابها بالاضاف \* قوله \* ( وخبره محذوف ) باعتبار ان الخبر في الحقيقة هو هذا المتعلق المحذوف والا فالخبر بحسب الظاهر \* ظرف مستقر والمحذوف متعلقه والتعبير عن مثل هذا الخبر بالمحذوف مما ليس هو عندهم بشئ \* ما لوف ولولا قيت منهم الوفا بعد الوف لا يقال لعل مراده ان اللام في الكل متعلق بلا بد والخبر محذوف كما هو مذهب ابن مالك وبعض البغداديين على ما سبق قلنا لانا نقول سيصرح بكون مراده من هذا الكلام كون الظرف مستقرا خبرا عند نقل ما ذكر بعض الفضلاء فانتظر \* قوله \* ( بالجر او انصب ) يعنى انه يجوز ان يكون قوله معرفة مجرورا على ان تكون مضافا اليها لطالب ويجوز ان تكون منصوبة على ان ينون الطالب ويجعل قوله معرفة مفعولا به له وفيه شئ

٧ قوله ويلزم في ارادة الاول اهم وذلك لانه مجاز مرسل من قبيل ذكر الخاص و ارادة العام او ذكر المقيد و ارادة المطلق

\* منه \*

اشارة الى ان ما بعده اهم ومقصود دون ما قبله ( انه ) اى الشأن ( لا بد ) اى لافراق حاصل ولا لنفي الجنس وبدلالة وخبره محذوف كما اشرنا آنفا ( لكل طالب معرفة ) بالجر او انصب ( الاعراب )



معناه ضلّالسهولة وهو مع فاعله خبرا كاد وجلة اكاد خبر كانت  
والغرات المساء العذب يعنى اصابتى فرح فسهل دخول الشراب  
في حلقى بعد الغم الذى اصابتى قبل هذا بحيث اكون قريبا  
الى عدم دخول الماء العذب في حلقى لشدة غمى يحكى انه قتل  
قريب هذا الشاعر فصار من غم وغصة بحيث لا يجرى الطعام  
والشراب في حلقه من عدم تمكنه من اقتصاص قائله  
ولما تمكن من قصاصه بقتل قائله زال عنه ذلك الغم فسهل مدخله  
قوله \* ( بخلاف الاول فانه يحتاج اليه ) اى بخلاف ما اذا  
كان المضاف اليه منويا بعد حذفه لان بعد يحتاج اليه ح فيشبهه  
بالخرف من جهة الاختياج كما ينداء انفا وفيه نظر لان هذه  
المشابهة بالخرف موجودة ايضا عند وجود المضاف اليه لانه  
يحتاج اليه في هذه الصورة ايضا فلم اعرب عند وجوده كما بينه  
وينى عند حذفه منويا والجواب ان هذه المشابهة والمناسبة بالخرف  
غير معتبة عند وجود المضاف اليه لان الاضافة الداعية  
الى الاعراب تقاومها لكونها من خواص الاسم ولعل لهذا امر  
بالتعلمن \* قوله \* ( اونائبه ) اى اوالفاء جواب نائب مهمما  
اعنى اما بان يكون مقدرة او موهومة والفرق بينهما ان اما المقدرة  
محذوفة في نظم الكلام مرادة في المقام واما الموهومة فليست  
محذوفة في الكلام ولا مرادة في المقام بل زعم المتكلم انه قال اما  
فانى بالفاء مع انه ما قاله في الواقع \* قوله \* ( اونائبه )  
وهو الواو لانه نائب اما وهو نائب مهمما فيكون نائب نائبه لكن  
كونه جوابا له ضعيف لعدم سماع كون الواو جوابا للواو  
قوله \* ( او عاطفة على قدر ) والتقدير اعلم ما سبق فاعلم  
ما سياتى \* قوله \* ( بخطاب عام ) الخطاب اما عام وهو  
توجيه الكلام الى غير معين واما خاص وهو توجيهه الى معين

بخلاف الاول فانه  
يحتاج اليه فيكون  
مشابها بالخرف فنظن  
( فاعلم ) اى فاقول  
اعلم حذف الجواب  
واقيم متعلقه مقامه  
والفاء جواب مهمما  
المحذوف اونائبه  
اونائب نائبه على  
ضعف او عاطفة على  
المقدر واعلم امر من  
علم بخطاب عام وانائبه به  
اولا

لها الظرفية هكذا حققه المقام ودع عنك خرافات الاوهام  
 ﴿ قوله ﴾ ( فيكون مرفوعا هـ ) اى فيه يكون كل واحد  
 من تلك الجهات الست مرفوعا هـ فتد كير الضمير باعتبار كل  
 واحد منها ولا مجال لارجاعه الى بعد قياسا على الضمائر المتقدمة  
 اذ بآباء التمثيل بقوله اتسمع امامك كالا يخفى ﴿ قوله ﴾  
 ( فان كان منويا فهو مبنى على الضم ) اى فان كان المضاف اليه  
 منويا على تقدير كونه محذوفا يكون مبنيا على الضم لما سبته  
 بالحروف فى الاحتياج الى المضاف اليه لكونه من الامور النسبية  
 ثم ان هذا التفصيل على تقدير كون المضاف اليه محذوفا مبنى  
 على احدا القولين فيه من انه فرق بين ما عرب من الظروف  
 المقطوعة عن الاضافة وبين ما بنى منها بان المضاف اليه منسى  
 فى الاول ومنوى فى الثانى وقال بعضهم لا فرق بينهما فى المعنى  
 واما ما عرب منها فبنى على ان يعوض التووين من المضاف اليه  
 وقال الرضى هو الحق ﴿ قوله ﴾ ( فرق البناء الاصلى  
 والعارضى ) فلما كان بناء بعد عارضيا بنى على الحركة ﴿ قوله ﴾  
 ( وعلى الضم مع ان القمح اهـ ) اى وانما بنى على الضم مع ان  
 الاصل بعد السكون ان يبنى على القمح لان القمح اخ السكون  
 جبر النقصان الذى حصل من حذف المضاف اليه لان الضمة قوية  
 تجبر النقصان بخلاف القمح فلم يقل لان الضمة اقوى لكان انساب  
 ﴿ قوله ﴾ ( فساغ الى الشراب البيت ) اى سهل الى شرب  
 الشراب وقوله الى متعلق بساغ والشراب فاعله وقبله منصوب  
 لفظا على الظرفية فالتووين اما عوض عن المضاف اليه على ما اختاره  
 الرضى والمعنى قبل هذا الزمان او ليس بعوض عنه على ما اختاره الشارح  
 والمعنى كنت قد عمو كما من افعال المقاربة واغص فعل مضارع من غص  
 يغص غصة من باب علم اوى قمع وهو بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة

فيكون مرفوعا  
 على القاعلية نحو اتسمع  
 امامك ومنصوبا على  
 المفعولية نحو عرفت  
 بعدك ومجرورا نحو  
 جئتكم من خافكم وان  
 لم يكن مضافا بل حذف  
 المضاف اليه فان كان  
 منويا فهو مبنى على  
 الضم نحو جئتكم من بعد  
 وهنا كذلك \* وانما  
 بنى على الحركة مع  
 ان الاصل السكون  
 فرقا بين البناء الاصلى  
 والعارضى وعلى الضم  
 مع ان القمح اخ السكون  
 جبرا للمحذوف منه  
 مع ان الضمة اقوى  
 وان لم يكن منويا بل  
 حذف نسيا منسيا  
 كقول الشاعر \*  
 فساغ الى الشراب  
 وكنت قبلا \* اكاد  
 اغص بالماء الفرات \*  
 فهو معرب على حسب  
 العوامل لعدم الاحتياج  
 الى المضاف اليه بل  
 يكون اسما برأسه



قوله \* ( فيكون معرباً منصوباً على الظرفية ان لم يلد العامل اه )  
 الولي بمعنى اقرب في القاموس يقال وليه يديه وليا من الباب  
 السادس وولواياه من الثاني اذ اذا ناله وقرب ونقول كل ما يليك اي كل  
 مما يقاربك انتهى والمراد منه هنا ذكر العامل معه \* واللام  
 في العامل للعهد الخارجي التقدير الذي يقال له الحكمي ايضا  
 اي العامل الذي يقتضي خروجه عن الظرفية فانه وان لم يتقدم  
 ذكره لاصريحنا ولا ضمنا الا انه مما يفهم من الخطاب من سياق  
 الكلام بقرينة المقام كالسبب في قولك لمن دخل ابنت اغلق  
 الباب وكذا اللام في قوله وان كان يليه العامل والفاء في قوله  
 فيكون ظرفاً واسماً للتفريع على كلتا الشرطيتين لان الظرفية  
 متفرعة على الشرطية الاولى اعني قوله ان لم يلد العامل والاسمية  
 متفرعة على اثناسية اعني قوله وان كان يليه اه والمراد  
 عن الاسم ما يقابل الظرف اللازم الظرفية الذي لا يستعمل  
 الا ظرفاً لان الاسم قد يطلق ويراد منه هذا المعنى وقد يطلق  
 ويراد منه ما يقابل الفعل والحرف كافي تقسيم الحكمة الى الاسم  
 والفعل والحرف وقد يطلق ويراد منه ما يقابل القلب والكنية  
 كافي قولهم العلم اما اسم او لقب او كنية وقد يطلق ويراد منه  
 ما يقابل الصفة كما في قول ابن الحاجب الاف والنون ان كانا  
 في اسم فشرطه العلمية ارفى صفة فانتفاء فعلاية اه وقد يطلق  
 ويراد منه ما يقابل المجهول كافي قوله تعالى \* وعلم ادم الاسماء كلها \*  
 اي الالفاظ الموضوعية هذا فحصل كلامه ان كلمة بعد اذا  
 استعملت مضافة فاما ان لا يذكروها العامل الذي يقتضي  
 خروجها عن الظرفية او يذكروها فعلى الاول تكون معربة  
 منصوبة على الظرفية قطعاً وعلى الثاني تكون ما يقتضيه العامل  
 فقد علم انها تكون ظرفاً على الاول واسماً على الثاني ولا يلزم

فيكون معرباً منصوباً  
 على الظرفية ار لم  
 يله العامل وان كان يليه  
 العامل كان على ما يقتضيه  
 العامل فيكون ظرفاً  
 ولا يلزم الظرفية دائماً  
 \* وكذا سائر الجهات  
 الست

ملازمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة تانهم يأت بالكلام الاخر فجأة  
من غير قصد الى ارتباط وتعلق بما قبله بل اتى بالقول وبمعنى مهمما يكن  
من شئ بعد حمد الله اه فاقول كذا وكذا قصد الى ربط هذا الكلام الذى  
قبله كما ينه العلامة التفاز انى في شرح النخيل **قوله** \*  
( قالوا واما ابتداء قاعدة مقام اما ) اى بطريق التعويض  
عنهما اذ لا يجوز الجمع بينهما **قوله** \* ( او عاطفة لبعده  
مع ساقته اه ) اى الواو في وبعده عاطفة لبعدها الجملة الفعلية المنفردة  
والمقولة التى سبقت بعد وبعده على الجملة التى قبلها اعنى الجملة  
الصلوتية او الحمدية ولما اتجه ان يقال انه على هذا يلزم عطف  
الاخبار على الانشاء على بعض الاحتمالات فى جملة الصلوة والحمد  
وهو غير جائز كما عرفت اشار الى دفعه بقوله بطريق عطف  
القصة على القصة اى عطف ماسبق لغرض التصنيف على مضمون  
ماسبق لغرض التبرك فلا يضر الاختلاف بالاخبارية والانشائية  
ولقد حققنا هذا العطف فيما سبق فنذكر **قوله** \* ( وهو  
ظرف من الظروف المسكنية ) وهو احد المذاهب فيه اختاره  
لشهرته والثانى انه من الظروف الزمانية والثالث انه مشترك  
بينهما كما ذكره ابو البقاء **قوله** \* ( ثم استعمل هنا فى  
الظروف الزمانية ) اى استعمل هنا فى الظرف الزمانى على طريق  
الاستعارة المصرحة التحقيقية بان يشبه قطعة من الزمان بقطعة  
من المكان فى مطلق الظرفية ويستعار كلمة بعد الذى هو موضوع  
القطعة من المكان لمفهوم قطعة من الزمان بقرينة اضافته الى  
الزمان كما اشار اليه بقوله لكونه مضافا الى الزمان وهذا على  
المذهب الذى اختاره الشريف واما على المذهبين الذين نقلناهما  
فيكون استعماله ظرف زمان حقيقة قطعاً **قوله** \* ( وله  
ثلاثة احوال ) اى بعد وكذا سائر الجهات الست كما سينب عليه

قالوا واما ابتداء  
قاعدة مقام اما لان اصله  
مهمما يكن من شئ  
بعد الخ فحذف يكن  
من شئ للاختصار ثم  
حذف مهمما واقيم اما  
مقامه ثم حذف اما  
واقيم الواو مقامه \*  
او عاطفة لبعدها  
عطف القصة على  
القصة وهو ظرف  
من الظروف المسكنية  
لانه من قبيل الجهات  
الست ثم استعمل هنا  
فى الظروف الزمانية  
لكونه مضافا الى  
الزمان كما اشارنا اليه  
فى تفسيره وله ثلاثة  
احوال لانه لا يخلو  
اما ان يكون مضافا  
او لا فان كان مضافا  
كقولهم بعد زيد



معنى للصلاة على جنس الال وحقيقته مع قطع النظر عن افراده  
كما لا يخفى فهو ليس من محتملاتها في هذا المقام اعلم ان الاقسام  
الاربعة اعنى العهد الخارجى وتعريف الجنس والاستغراق والعهد  
الذهنى جارية فى المضاف الى المعرفة على نحو جريانها فى المعرفة  
باللام والموصول على ما ذكره المحقق الشريف فى بعض كتبه  
ولم يخص ما ذكره ان الاضافة الى المعرفة اشارة الى حضور المضاف  
فى ذهن السامع كما ان اللام اشارة الى حضور ما عرف بها فيه فكما  
يقصد بالمعرف باللام تارة فرد مخصوص وتارة الجنس اما من حيث  
هو هو واما من حيث وجودها اما فى ضمن جميع الافراد وبعضها  
كذلك يقصد بالمضاف الى المعرفة تارة فرد مخصوص كقولك  
غلام زيد اشارة الى واحد معين فيكون المضاف محمدا  
خارجيا ويقصد به تارة الجنس اما من حيث هو هو كقولك ماء  
الهندباء انفع من ماء الورد واما من حيث وجودها فى ضمن جميع افرادها  
مفردا كان المضاف او جمعا كقولك ضررى زيدا قائما وعبيدى  
احرارا وفى ضمن بعضها كقولك غلام زيد اذا لم تشر به الى احد  
بعينه ويكون المضاف محمدا ذهنيا \* قوله \* ( ليفصل  
الديباجة عن المقصود ) فيه اشارة الى ان بعد فصل الخطاب كما قيل  
قال ابن الاثير والذى اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل  
الخطاب هو اما بعد لان المنكلم يقتضيه كلامه فى كل امر ذى بال  
بذكر الله تعالى وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق  
اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد انتهى وقيل  
انه اقتضاب قريب من التلخيص بناء على ان المراد من ذكر هذا  
اللفظ تذكير الامور المتبركة حين الشروع وابداع المناسبة بين  
السابق واللاحق لانه وان كان اقتضابا من جهة انه انتقل  
من حمد الله والثناء على رسوله الى كلام اخر من غير رعاية

ليفصل الديباجة على  
المقصود فقال المصنف  
سألكم المسلكهم (وبعد)  
اي بعد زمن الفراغ  
من البسملة والمقدمة  
والصلوة

( وايضاً لا يستعمل في غير العقلاء ) اى كما ان الال مختص  
بالاشراف كذا هو مختص بالعقلاء لا يستعمل في غيرهم ففيه  
خصيصتان وعن الاخفش انهم قالوا ال المدينة وال البصرة فافهم  
﴿ قوله ﴾ ( ولما توهم السامع عدم اه ) اشارة الى ان قول  
المص اجمعين من قبيل الضرب الثانى من التوكيد المعنوى لانه  
ضريين احدهما ما يرفع توهم مضاف الى المؤكد نحو جاءنى زيد  
نفسه فنفسه يرفع توهم ان يكون التقدير جاء فى خبر زيد اورسوله  
وثانيهما ما يرفع توهم عدم ارادة الشمول فمحصل كلامه انه لما  
توهم السامع هنا عدم شمول الصلوة بمعنى الدعاء لجمع اتباعه  
عليه السلام بناء على ان الدعاء وان اضيف الى كل الاتباع لكنه  
يحتمل ان يكون تجوزاً من قبيل ذكر الكل وارادة الجزء فيراد  
من اتباعه عليه الصلوة والسلام بعضهم فلا يشمل الدعاء بجميع  
الاتباع دفع المص هذا التوهم بتأ كيد قوله وآله باجمعين تأ كيدا  
معنوياً وانت خير بانه لاحاجة الى اعتبار هذا التجوز فى هذا  
التوهم بعدما يصرح به من احتمال الاضافة هنا لغير الاستغراق  
﴿ قوله ﴾ ( لانفهامه من اضافة ال الى الضمير ) اى لانفهام  
المعنى الذى افاده اجمعين اعنى الشمول لجميع الاتباع من اضافة  
ال الى الضمير بناء على ان اضافته اليه للاستغراق ﴿ قوله ﴾  
( لانسلم استدراكه لجواز اه ) يعنى انه انما يلزم الاستدراك  
ان لو كان اضافته اليه نصاً فى الاستغراق وهو ممنوع لم لا يجوز  
ان تكون لغير الاستغراق من العهد الذهنى او الخارجى اى البعض  
الغير المعهود من اتباعه عليه الصلوة والسلام او البعض المعهود منهم  
فلا تفيد تلك الاضافة الشمول الا بذكر اجمعين لانه يعين كونه  
للاستغراق فيفيد شمول الدعاء لجميع الاتباع وانما لم تعرض لكونها  
للجنس والحقيقة مع انه ايضا من محتملات الاضافة كما ستعرف اذ لا

وايضاً لا يستعمل في غير  
العقلاء فلا يقال آل الاسلام  
وآل السدار ونحوه  
واعرابه ظاهر فلفظ  
﴿ ولما توهم السامع ﴾  
عدم الشمول بناء على  
ان الدعاء لبعضهم كمن  
نسب الى الكل تجوزاً  
من قبيل ذكر الكل  
وارادة البعض دفع  
الوهم بالتأ كيد فقال  
( اجمعين ) اى الدعاء  
اتم باجمعهم فان قلت  
ان ذكر اجمعين مستدرك  
لانفهامه من اضافة  
آل الى الضمير ﴿ قلت ﴾  
لانسلم استدراكه لجواز  
كون الاضافة لغير  
الاستغراق وهو لتعين  
الاضافة للاستغراق  
فتذكر وكن من الشاكرين  
﴿ ولما وقع اجماع ﴾  
المصنفين المؤلفين على  
ذكر بعد



لما صرحوا به من انه لا يستعمل غير مضاف الانادرا كقوله نحن آل  
 وبيت الله بلدنا لم نزل الاشراف من عهد آدم والثاني ان الاولى  
 فيه على تقدير استعماله مضافا ان يضاف الى الظاهر حتى قال جماعة  
 من اهل العربية لا تصح اضافته الا الى المظهر لكن لما كان الصحيح  
 اضافته الى الضمير ايضا عبر الشارح بالاولى وقد اضيف هنا الى  
 الضمير لما ان المقام مقام الضمير مع ان الاختصاص مطلوب  
 في الرسالة ﴿ قوله ﴾ ( واستعماله مخصوص بالاشراف )  
 وفيه نظر لان اختصاصه بالاشراف يناقى تصغيره مع انه قد جاء  
 مصغرا كما سبق واجيب عنه بانه يجوز ان يقصد بالتصغير تحقير  
 منزلته شرف او تقليله على ان الشرف في نفسه لا يناقى التصغير  
 بالاضافة الى ذوى الاخطار العظيمة وقيل ان التصغير يجوز  
 ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف ورد بان تصغير  
 التعظيم فرع تصغير التحقير كما صرحوا به ذكره المولى حسن  
 الفسارى في حواشيه على المطول ﴿ قوله ﴾ ( قلنا الشرف  
 فيه باعتبار الدنيا اه ) لما كان منشأ الاعتراض توهم اختصاص  
 الال بالاشراف الاخرى اجاب عنه بوجهين احدهما منعى  
 والاخر تسليمي فاشار الى الاول بقوله الشرف فيه اه يعنى انا  
 لانسلم اختصاص الال بالاشراف الاخرى كيف وهو مختص  
 بالاشراف مطلقا اى سواء كان دينوية واخرى والفرعون  
 وان لم يكونوا اشرافا بحسب الآخرة لكنهم اشراف بحسب الدنيا  
 من جهة كثرة الاموال والاتباع فيصح استعمال الال فيهم بهذا  
 الاعتبار و اشار الى الثانى بقوله واستعماله فيهم اه وتلخيصه انه  
 لو سلم اختصاصه بالاشراف الاخرى فلا نسلم ان استعماله في آل  
 فرعون على سبيل الحقيقة لم لا يجوز ان يكون على سبيل الاستهزاء  
 من قبيل قوله تعالى ﴿ ذق انك انت العزيز الكريم ﴾ ﴿ قوله ﴾

واستعماله مخصوص  
 بالاشراف \* فان قيل  
 كيف يختص وقد  
 استعمل في الآية في آل  
 فرعون فلا يتصور  
 الشرف في الكافر \* قلنا  
 الشرف فيه باعتبار  
 الدنيا لا باعتبار الآخرة  
 واستعماله فيهم على  
 سبيل الاستهزاء \*

لان قلب الهاء ابتداء العالم يحيى في موضع آخر حتى يقاس عليه واما قلبها همزة فشايع هذا عند  
البصريين واما عند الكوفيين \* ٦٩ \* فاصله اول لان الانسان يؤل الى اهله فابدلت الواو

الفالتحر كها وانفتاح  
ما قبلها عليك بالقول  
الاول واياك ان تقول  
بالثاني لان الحق هو  
الاول كذا صرح به  
السكاني وقيل آل  
الرجل زوجته وفي  
الصحاح آل الرجل  
اهله وعياله وآله ايضا  
اتباعه انتهى وذكر  
في المفردات آل الفقهاء  
المعاملون فلا يقال على  
المقلدين انتهى وقال  
بعضهم ومنهم فخر  
الاسلام آل الرسول  
عليه السلام من هو  
على دينه وملته  
في عصره وفي سائر  
الاعصار سواء كان  
نسبale عليه السلام  
اولم يكن ومن لم يكن  
على دينه وملته فليس  
من آله وان كان نسبale  
عليه السلام فابولهب  
وابو جهل ليسا من  
آله ولا من اهله وهذا

الاستدلال ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ولم يسمع في تصغير  
اهل الا اهيل ولو كان اصله غير اهل سمع تصغيره في الجملة على  
خلاف ذلك \* قوله \* ( لان قلب الهاء ابتداء اه ) دفع  
لما يتوهم من انهم لم تكلفوا في قلب الهاء همزة ثم القامع ان قلبها  
ابتداء الى الف عار عن هذا التكلف \* قوله \* ( واما قلبها  
همزة فشايع ) كما اصله ما جمعه على مياء فقلب الهاء همزة  
\* قوله \* ( عليك بالقول الاول واياك اه ) اي والزم  
وتمسك بقول البصرية بان اصله اهل وبعد نفسك عن قول  
الكوفية وبعد قولهم عن نفسك وهو ان اصله اول لما عرفت  
من حقيقة القول الاول بشهادة قوة استدلالهم \* قوله \*  
( الفقهاء العاملون ) اي المجتهدون \* قوله \* ( ليسا من آله ) لانها  
ليسا على دينه وملته عليه السلام وان كانا من نسبه عليه السلام  
\* قوله \* ( والحاصل ان الال يطلق على اثني عشر معنى اه )  
في القاموس الال الاشراف من البعير والسراب وخاص بما في اول  
النهار والخشب والشخص وعمود الخيمة واسم جبل واطراف  
الجبل ونواحيه واهل الرجل واتباعه واولياؤه هذا كلامه قبل  
المعنى المندرجة في هذا الكلام احد عشر معنى ولم اجد فيه الثاني  
عشر اللهم الا انه ذكر عقيب السراب وخاص بما في اول النهار  
فان عد معنى على الانفراد كان العدد اثني عشر والا فلا انتهى  
اقول لاشك في كون قوله وخاص بما في اول النهار معنى على  
الانفراد كيف وقد قال الراغب في مفرداته عقيب قوله والسراب  
هو من ال يؤل يذكر ويؤث يقال لمع الال ولعت اي السراب  
او هو خاص بما في اول النهار انتهى حيث اوردته بكلمة او الفاصلة  
\* قوله \* ( والاولى في الال ان يضاف اه ) فيه اشارة الى  
امر ين الاول ان الاولى في الال ان لا يستعمل مفردا غير مضاف

القول اصح ذكره القرطبي في تفسيره والحاصل ان الال يطلق على اثني عشر معنى ومن اراد  
الاطلاع فليرجع الى القاموس فالاولى في الال ان يضاف الى الظاهر



للنبي عليه السلام في هدايته لنا بالابلاغ شريعته وحفظها كاصحاب  
الكرام واعلماء العظام \* قوله \* (اي اتباعه صحابة او غيرهم)  
وهو ثلثي المعنيين الذين ذكرهما في الصحاح للال كما سيذكره  
والا اختاره اشارة الى دفع ما يرد على المص كما اشار بقوله ولذا  
ترك عطفه اي ولاجل ان الال هنا بمعنى الاتباع صحابة او غيرهم  
ترك عطف الاصحاب على الال كما فعله غيره لانه اذا اريد بالال  
هذا المعنى لم يحتاج الى هذا العطف فحاصل السـ وال ان المص  
قد خالف في هذه الرسالة عادة المؤلفين في اوائل كتبهم لان  
عادتهم فيها تعقيب الصلوة على الال بالصلوة على الاصحاب مع انه  
قد ترك ذلك التعقيب في اول هذه رسالة وحاصل الدفع ان المص  
قد اراد بالال معنى الانباع وهو شامل للصحابة وغيرهم ولذا لم يحتاج  
الى ذلك التعقيب وسائر المؤلفين لما ارادوا بالال معناه الاول  
من المعنيين المذكورين في الصحاح اعنى الال والاهل والعيال احتاجوا  
الى ذلك التعقيب لعدم شمول الال بهذا المعنى بجميع الصحابة الكرام  
وانت خبير بان هذا انما يتم اذا صح ما قيل من انه كلما ذكر الال  
وحده يكون المراد به اعم من اهل البيت اعنى المعنى الثانى واذا  
ذكر مع الاصحاب يراد به اهل البيت مع انه ليس كذلك اذا لحق  
ان المراد به المعنى الثانى اعنى الاتباع مطلقا وهم المؤمنون واما ذكر  
الاصحاب في اوائل كتبهم بعد الال فهو تخصيص بعد التعميم  
لاجل التعظيم لسانهم الفخيم \* قوله \* (اول تركه) يعنى  
ان ترك المص هنا عطف الاصحاب على الال لترك النبي صلى  
الله عليه وسلم في تعليم كيفية الصلوة عليه عليه السلام \*  
فالاولى ان يقول في تعليم كيفية الصلوة لما سبق من ان في كون  
التصليية بمعنى الصلوة نظرا وقائرا كصاحب القاموس والجوهري  
تصليية بمعنى الصلوة \* قوله \* (بدليل اهيل) وجه

اى اتباعه صحابة او غيرهم  
ولذا ترك عطفه اول تركه  
صلى الله عليه وسلم  
في تعليم كيفية الصلوة  
عليه حيث قالوا كيف  
نصلى عليك يا رسول الله  
فقال عليه السلام  
قولوا اللهم صل على  
محمد وعلى آل محمد  
الحديث كذا في شرح  
التأويلات واصل  
الآل اهل بدليل اهيل  
ذكره في المطول فابدل  
الهاء همزة لتقارب  
مخرجهما ثم ابدلت  
الهمزة الفا

هذا وما سبق من قوله فالمعنى جنس الصلوة اوجعها وارد  
او نازل على محمد عليه السلام يشعر بان المتعلق بالمحذوف هنا  
للظرف كلمة نازلة وقد تبع في هذا للشارح المدقق للاظهار لكن  
اعترض عليه بانه مخالف لما صرح به النخاسة من ان الظرف  
الواقع خبرا يقدر متعلقه كونه عاما مثل كائن او حاصل والورود  
والنزول كون خاص فكيف يصح تقديرهما واجاب عنه  
الفاضل المصرى في حواشى الشايج بان الورد والنزول وان كانا  
خاصين بالنظر الى ماهو اعم منهما كالخصول والكون وغيرهما  
لكنهما عامان ايضا في انفسهما انتهى وفيه نظر اذ ما من كون  
خاص بالنظر الى ماهو اعم منه الا وهو عام في نفسه وبالنظر الى  
ماهو اخص منه فما فائدة ذلك النصريح منهم على ما ذكره ذلك  
الفاضل قوله ﴿ ( واصلة اليه اه ) ﴾ تفسير للنزول  
وبان النخاسة الحاصل المعنى وقوله منصبة عليه انصباب المطر اه  
اي انصبابا كالانصباب المطر على الارض اشارة الى ان الاستعلاء  
الذى دل عليه كلمة على ههنا مجازى لاحقيقى كقولنا عليه دين  
وظاهر كلامه يشعر بان الاستعارة هنا تبعية بان يشبه النزول  
المطلق بالاستعلاء المطلق في مطلق الوصول ويستعار الاستعلاء  
المطلق للنزول المطلق استعارة اصلية ثم يستعار لفظ على الدال  
بالوضع على الاستعلاء الجزئى القائم بقولنا المطر المنصب على  
الارض للنزول الجزئى القائم بقولنا الصلوة نازلة على محمد  
استعارة تبعية ويمكن ان تكون استعارة تمثيلية غير متعارفة  
في مجموع التركيب بان يشبه الهيئة المنترعة من مجموع الصلوة  
والنبي عليه الصلوة والسلام والنسبة بينهما بالهيئة المنترعة  
من مجموع المطر والارض والنسبة بينهما في الوصول ثم يستعار  
الالفاظ الدالة على المشبه به بمجموع المشبه استعارة تمثيلية الا انه

واصلة اليه منصبة عليه  
انصباب المطر على  
الارض



٤ ولعل وجه التدبر ان الجملة الصلوية الثابتة البتة كما سبق وليس فيها جهة الاخبارية كالجملة اذ ليس الاخبار ثبوت الدماء فلا يصح هنا غير معنى الرحمة اذ المعنى اى معنى الصلوة صل بمعنى نطلب الصلوة اى الرحمة ولا معنى لطالب ﴿ ٦٤ ﴾ المؤمنين واستغفار الملائكة له عليه السلام هنا ولا شك ان المستعمل هنا ما هو

من الله فقط كذا ذكر بعض الاعلام بما ذكره الشارح فيما سبق من ان الصلوة هنا بالمعنى اللغوى المتنوع على ثلاثة انواع زهول عما حقه الفحول واشتغال بما تلقاه العوام بالقبول لكن لا يذهب عليك ان هذا لا يضر يكون الصلوة مشتملة على معنى السلام اذ قد عرفت ان الرحمة مستلزمة له بلا كلام .

جعل الله اياه سالما عن كل مكروه او كونه امينا من مشقة الدارين وانما ذكره لان الصلوة بدون السلام مكروهة قاله اثنا عشرى ولان فيه امثالا لقوله تعالى \* صلوا عليه وسلموا تسليما ومنهم من اكتفى

القصة على الفصحة معنى اخر له وهو عطف حاصل مضمون احدى الجملتين على حاصل مضمون الاخرى من غير نظر الى اللفظ لان هذا العطف مما جوزه العلامة التفازانى فى شرح التلخيص فى بحث الفصل والوصل ووصف بالدقة والحسن وان رده المحقق الشريف هناك هذا فانه يفتك فى مواضع شتى قوله ﴿ ( جعل الله اياه اه ) ﴾ على صيغة المصدر والضمير المنصوب يرجع الى المسلم عليه وهو هنا محمدا عليه الصلاة والسلام وكذا ضمير قوله او كونه اه وانت خير بان هذين المعنيين الذين ذكرهما للفظ السلام متلازمان الا ان الاول معنى التعدينية والثانى معنى اللازم ففيه بحث لان السلام ليس يتمتع بالمعنى المراد ههنا فى القاموس السلام بمعنى البراءة من العيوب والافات يقال سلم من العيوب والافات سلاما وسلامة اذ ابرى ومنه قولهم السلام عليكم لانه دعاء بالسلامة وقد يستعمل اسما ايضا تأمل قوله ﴿ ( لان الصلوة بدون السلام مكروهة اه ) ﴾ نقل الاسقاطى عن منية المغنى ان الاختصار على الصلوة لا يكره وقال ان الكراهة فى الاختصار مذهب المحدثين والفاضل الحلبي افاد فى شرح التحرير ان القول بالكراهة ضعيف ﴿ قوله ﴾ ( لما فيها من معنى السلام ) اذ قد عرفت ان المراد من الصلوة ههنا معنى اللغوى المتنوع على ثلاثة انواع فالسلام بالمعنى المذكور رحمة من الله تعالى للنبى عليه الصلوة والسلام وفرد من افراد دعاء المؤمنين ولازم الاستغفار الملائكة له عليه السلام فتدبر ﴿ قوله ﴾ ( ولان الكراهة فى الاكتفاء اه ) ﴾ يعنى ان افراد الصلوة انما يكره اذا اکتفى بها ولم يلاحظ معنى السلام ولم يذكر باللسان واما اذا لوحظ او ذكر فلا كراهة فى افرادها بالكنياة ﴿ قوله ﴾ ( فالعنى والصلوة والسلام نازلة على محمد اه )

( هذا )

بلفظ الصلوة لما فيها من معنى السلام ولان الكراهة فى الاكتفاء فقط من غير ملاحظة المعنى والصلوة والسلام نازلة ( على محمد )

العطف بان الجملة الحمديّة ايضاً انشائية فيصح عطف الانشائية  
على الانشائية فالتأويل الاول في جانب المعطوف وهــذا  
في جانب المعطوف عليه ❖ قوله ❖ ( وان كان على خلاف  
مذهب الجمهور ) اي وان كان الحكم بكونها انشائية خلاف  
ما ذهب اليه الجمهور لانهم ذهبوا الى ان الجملة الحمديّة خبرية  
لصدق تعريف الخبر عليها وهو بالنسبة خارج قطـابـقه ولا  
تطابقه والانشاء الاصطلاحي ما بخلافه واستدلوا عليه بما روى  
عن النبي عليه الصلوة والسلام انه اذا اعطى الله عبدا نعمة  
فقال الحمد لله يقول الله تعالى انظروا الى عبدي اعطيته ما لا قدر له  
واعطاني ما لا حـد له لانه مشعر بالحمد خبر لان انشاء جنس الحمد  
او كـله ليس في وسعه بل مافي وسعه الاخبار عنه كما ذكره الشارح  
المدقق للاظهار في حواشيه المعلقة على الامتحان فتدبر  
❖ قوله ❖ ( ويجوز ان يقال انه عطف القصة اهـ ) اي  
ويجوز ان يقال في تأويل هذا العطف انه من قبيل عطف القصة  
على القصة فلا يضر الاختلاف بين المعطوف والمعطوف عليه  
بالاخباريّة والانشائية لان في عطف القصة على القصة  
يقطع النظر على الاخباريّة والانشائية فان قلت معنى عطف  
القصة على القصة على ما بينه المحقق الشريف قدس سره  
ناقلا عن صاحب الكشاف ان يعطف جل مسوقة لغرض  
على جل مسوقة لغرض اخر المناسبة بين الغرضين فكما  
كانت المناسبة اشد كان العطف احسن من غير نظر الى كون  
الجل خبرية او انشائية فعلى هذا يشترط في هذا العطف  
ان يكون كل من المعطوف والمعطوف عليه جملة معدة وهم ناليس  
كذلك فكيف يصح ان يكون العطف هنا من هذا القبيل مع ان كل  
واحد منهما ههنا واحد غير متعدد قلت لعنه اراد بعطف

وان كان خلاف  
مذهب الجمهور ويجوز  
ان يقال انه عطف  
القصة على القصة  
مع قطع النظر عن  
الخبريّة والانشائية \*  
قوله والسلام عطف  
على الصلوة ومعناه



عن المنع المذكور على سبيل العلاوة أقول ولا يخفى عليك ار هذا  
 مما لا يسن ولا يفنى من جوع اذ لا يلزم من ذلك كون قصر الصلوة  
 بالمعنيين على النبي عليه السلام صحيحا وانما يلزم ان لو كان  
 جمع الرحمة النازلة على الملائكة وسائر الانبياء نازلة على النبي  
 عليه الصلوة والسلام اولا وعليهم عليهم السلام ثانيا مع  
 ان الامر ليس كذلك اذ يجوز ان ينزل بعض الرحمة على  
 الملائكة وسائر الانبياء الكرام مستقلة بدون ان ينزل تلك الرحمة  
 على النبي عليه الصلوة والسلام اولا وهو ظاهر وبالجملة ان  
 ما ذكره في الجواب عن هذا المنع كانه مما لا يقبله الطبع السليم  
 وعندى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما كان سببا لحق جميع العالمين  
 بشهادة ما ورد لولاك لولاك لما خلقت الافلاك كان جميع الرحمة  
 النازلة على غيره عليه السلام من افراد العالم عائدة اليه ونازلة  
 عليه عليه السلام لاجل هذا المعنى الدقيق الذى هو بالقبول  
 حقيق فلاشارة الى هذا صحح ذلك القصر الاتيق فاغنىم هذا  
فانه بالاعتناء بابق قوله ( والفهما تكتب على صورة  
 الواو ) اشارة الى اصل الصلوة فان اصلها صلوة بالتحريك قلبت  
 واوها الفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها فصارت صلوة تذفظ  
 بالالف وتكتب بالواو واود كر هذا الكلام قبل قوله ثم ان الالف  
 واللام ليكن احسن ترتيبا لا يخفى قوله ( حتى تكلفوا  
 في عطفها اه ) لانه لما كانت الجملة الصلوية انشائية لم يجز  
 عطفها على الجملة الحمدية لانها اخبارية وعطف الانشائية  
 على الاخبارية غير جائز فقدروا تارة لفظ نقول اى ونقول الصلوة  
 والسلام اه حتى تكون الجملة الصلوية ايضا اخبارية  
 فيصح عطفها على الجملة الحمدية قوله ( وقالوا  
 اخرى بان الجملة اه ) اى وقالوا تارة اخرى فى تأويل هذا

والفهما تكتب على صورة  
 الواو الا اذا اضيف  
 اوثنى فحينئذ تكتب  
 على صورة الالف مثل  
 صلاتك وصلاتان وقال  
 ابن درستويه لم يثبت  
 الواو فى غير القرآن كما  
 فى امداد الفتح وهى  
 حرفوعة بالابتداء على  
 المشهور ويجوز الجبر  
 بالعطف على الاسم اى  
 بالصلوة اولف بالجملة  
 الصلانية انشائية  
 دعائية حتى تكلفوا  
 فى عطفها على الجملة  
 الحمدية فقدروا تارة  
 لفظ القول وقالوا اخرى  
 بان الجملة الحمدية ايضا  
 انشائية

من حيث انه مستلزم لجميع الافراد والاستغراق ليكون معناه كل فرد  
من افراد مدلوله يفيد ان جميع افراد الصلوة مقصور على النبي  
عليه الصلوة والسلام حتى لا تجوز الصلوة على غيره عليه السلام  
ايضا مع انه غير صحيح لجواز الصلوة بهذا المعنى اللغوي المتوسع  
على ثلاثة انواع على غيره عليه السلام من الانبياء العظام  
والملائكة الكرام فان قيل من اين يستفاد ذلك القصر قلنا  
من تعريف الجنس في الصلوة لما ذكر في المطول من ان تعريف  
الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله انتهى  
فكذا ههنا لما ذكره المولى نور الدين صاحب الهادي من ان  
اللام في الصلوة كلام الحمد في تحمل المعاني وافادة التخصيص  
تأمل ❦ قوله ❦ ( المراد من القصر ادعائي ) جواب عن ذلك  
المنع بتحرير المراد وحاصله ان المراد من قصر جنس الصلوة  
او جميعها على النبي عليه الصلوة والسلام ادعائي بتزويل غيرها  
من الصلوة منزلة عدم في جنب الصلوة على النبي عليه السلام  
فهذا جواب على انتقادي من اي تقدير كون اللام للجنس  
او الاستغراق والاستغراق على هذا حقيقي ❦ قوله ❦

( ومن الاستغراق العرفي ) اي المراد من الاستغراق على تقدير  
كونه للاستغراق هو العرفي بان يراد افرادها المتبادرة بحسب  
مفاهيم العرف فهذا الجواب انما هو على تقدير كونه للاستغراق  
والقصر على هذا حقيقي اعلم ان الاستغراق على نوعين حقيقي  
وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللفظة نحو قوله  
تعالى ❦ عالم الغيب والشهادة ❦ اي كل غيب وشهادة وعرفي  
وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب مفاهيم العرف  
كقولك جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده ومملكته لانه المفهوم  
عرفا ولا يذهب عليك انه ليس للصلوة ههنا افراد متفاهمة  
بحسب لعرف حتى تكون مرادة بها فتأمل ❦ قوله ❦ ( مع  
ان ما ينزل على النبي عليه الصلوة والسلام اه ) كانه جواب

المراد من القصر الادعائي  
ومن الاستغراق العرفي  
فلا اشكال مع ان ما ينزل  
على النبي عليه السلام  
من الرحمة ينزله على  
غيره لانه عليه السلام  
رحمة لاه المين



فتبصر ﴿ قوله ﴾ ( اول العهد قيل ) اى العهد الذهنى اذ لا ماساغ  
 لجعل اللام هنا للعهد الخارجى لعدم الفرد المعهود انتهى اقول  
 هذا ممنوع لم لا يجوز ان يراد منها الصلوة النازلة على النبي عليه  
 السلام فى ليلة المعراج مثلا لانها فرد كامل من افرادها معهود  
 نعم الظاهر من كلام الشارح انه اراد العهد الذهنى كما ستعرف  
 ﴿ قوله ﴾ ( فالمعنى جنس الصلوة اه ) اى المعنى على تقدير  
 كون اللام للجنس جنس الصلوة وعلى تقدير كونها للاستغراق  
 جميع افراد الصلوة فان قيل لم لم يصور المعنى على تقدير كونها  
 للعهد مع انه مما جوزه فى هذا اللام ايضا قلنا لما اراد من العهد  
 العهد الذهنى لم يحتج الى تصوير المعنى على ذلك التقدير لما ان العهد  
 الذهنى من فروع الجنس فقلوه جنس الصلوة يصلح ان يكون  
 تصويرا للمعنى على هذا التقدير ايضا فانه ان اريد من الجنس  
 نفس الحقيقة مع قطع النظر عن الافراد كان تصويرا للمعنى على  
 تقدير كونه للجنس وان اريد منه الجنس باعتبار وجوده فى ضمن  
 بعض الافراد كان تصويرا له على تقدير كونه للعهد الذهنى  
 واذا قال المص فى الامعان ولاهما للجنس باعتبار وجوده فى بعض  
 الافراد وقال الشارح المردقق للاظهار الظاهر ان مراده انه للعهد  
 الذهنى فان قلت الاستغراق ايضا من فروع الجنس كما اشار اليه  
 المص فى الاظهار فلم يصور المعنى على تقدير كونه للاستغراق على  
 حدة ولم يكتف بقوله فالمعنى جنس الصلوة حتى يكون تصويرا  
 للمعنى على تقدير كونه للاستغراق ايضا اذا اريد منه الجنس  
 باعتبار وجوده فى ضمن جميع الافراد قلت الاستغراق معنى  
 مناسب مقبول فى المقامات الخطائية يلزم الاهتمام بشأانه بخلاف  
 العهد الذهنى ﴿ قوله ﴾ ( فان قلت لانسلم ان جنس اه )  
 يعنى ان جواز كون اللام هنا للجنس او للاستغراق ثم لان الجنس

اول العهد فالمعنى جنس  
 الصلوة او جميعها  
 مقصورة عليه لجواز  
 الصلوة على غيره •  
 بهذا المعنى \* قلنا

تنوع بالنسبة الى محلها اه ) يعنى بالمعنى اللغوى تكون ذا انواع  
ثلاثة كما اشار اليه فى القاموس فيكون بمعنى الرحمة بالنسبة  
الى الله تعالى اى من حيث ان فاعلها هو الله تعالى وبمعنى الاستغفار  
بالنسبة الى الملائكة و بمعنى الدعاء بالنسبة الى المؤمنين ولا يذهب  
عليك ان هذا تكرر مع ما سبق نقلا من القاموس انما الان يقال  
لما كان صاحب القاموس شافعا وكان الصلوة مشتركة بين هذه  
المعاني اشتراكا لفظيا عند الشافعية يسادر من كلامه كونها  
مشتركة بينها شرا كاللفظيا فاراد ان يشرح ان يذهب على ان المختار  
عندنا انها مشتركة بين هذه المعاني اشتراكا معنويا بمعنى ان معناها  
واحد وهو العطفة وافرادها متعددة بحسب الاسنادات  
قوله \* ( والمراد هنا المعنى اللغوى اه ) دفع لسؤال  
مقدر تقديره ان لم يدر بما ذكره فى القاموس كما عرفت ان الصلوة  
مشتركة بين هذه المعاني الثلاثة اشتراكا لفظيا مع ان المراد هنا  
جميع هذه المعاني فيلزم جمع جميع المعاني المشتركة فى الاطلاق واحد  
وهو غير جائز عندنا فاجاب عنه بقوله والمراد اه وحاصله  
انها عندنا مشتركة بين هذه المعاني اشتراكا معنويا لا لفظيا  
حتى يرد ذلك فالمراد هنا المعنى اللغوى الذى هو العطفة وهو  
يتنوع على ثلاثة انواع بحسب هذه الاسنادات الثلاثة وتحقيقه  
ان معنى الصلوة انما هو العطف فيكون محسوما ومعقولا لانها  
فى الاصل انعطاف جسمانى لانها من تحريك الصلوة ثم  
استعمل فى الرحمة والدعاء لما فيهما من العطف المعنوى ولذا عدى  
بعلى قوله \* ( والجمهور على انه اه ) اى جمهور اهل  
اللغة واحترز به عن صاحب المغرب حيث ذهب الى كونها  
حقيقة فى عبادة لها الركوع والسجود وقال انها مأخوذة  
من الصلاة ان المصلى يحرك صلواته فى حال الركوع والسجود

و المراد هنا المعنى  
اللغوى المتنوع على  
ثلاثة انواع والجمهور  
على انه فى الدعاء حقيقة  
وفى غيرها مجاز \* ثم  
ان الالف واللام اما  
للجنس او للاستغراق



والصلوة في اللغة الدعاء  
وفي القاموس الصلوة  
الدعاء والرحمة  
والاستغفار وحسن  
الثناء من الله تعالى على  
رسوله وعبادة لها  
الركوع والسجود  
واسم يوضع موضع  
المصدر انتهى  
وفي الاصطلاح عبارة  
عن الافعال المعلومة  
والاركان المخصوصة  
تقربا الى الله تعالى  
وهي تنوع بالنسبة  
الى محلها على ثلاثة  
انواع وهي من الله تعالى  
الرحمة ومن الملائكة  
الاستغفار ومن المؤمنين  
الدعاء

واللائكة يعظمون بما في وسعهم فاتوا اليها المؤمنون بما يليق بحالكم وهو  
الدعاء الثناء عليه وسيجي معنى السلام قوله ﴿ (والصلوة  
في اللغة الدعاء) اي الدعاء بالخير لما قالوا من ان ادعاء يكون بالخير والشر  
والصلوة لا تكون الا بالخير ﴿ قوله ﴿ (وحسن اثناء من الله تعالى)  
ويراد هذا المعنى اذ صدر الصلوة من الله تعالى في حق رسوله صلى الله عليه  
وسلم ﴿ قوله ﴿ (وعبادته الركوع والسجود) يعني ان الصلوة تسمى  
ايضا بمعنى العبادة التي لها ركوع وسجود فقوله وعبادة عطف على القريب  
او البعيد والظرف اما صفة للعبادة وقوله الركوع والسجود  
فاعله واما خبر مقدم والركوع مبتدأ مؤخر والسجود عطف  
عليه والجملة صفة لها ايضا ثم ان الظاهر ان الصلوة بهذا المعنى  
منقول عن احد المعاني السابقة لتضمن هذه العبادة المخصوصة  
ايه فتسميتها بالصلوة تسمية الشيء باسم بعض ما يتضمنه ﴿ قوله ﴿  
( واسم يوضع موضع المصدر ) يعني ان الصلوة اسم يستعمل  
في موضع مصدر التفعيل حيث يقال صلى يصلي صلوة اذا دعي  
ولانصلية مع انها القياس في مصدره لانها مبهجورة على ما في القاموس  
من انه يقال صلى يصلي صلوة لاتصا لاية لما ان عنيتهم بالمصار السماعية  
والنصلية لم تسمع في مصدره وان كان قيا سا ﴿ قوله ﴿  
( وفي الاصطلاح عبارة عن الافعال اله ) يعني  
ان الصلوة في اصطلاح اهل الشرع عبارة عن افعال معلومة  
واركان مخصوصة بشرا تبط محصورة في اوقات مقدرة للتقرب  
الى الله تعالى والمشهور ان الصلوة حقيقة شرعية في هذا المعنى  
وحقيقة لغوية في الدعاء ومجاز غوي في الاركان ومجاز شرعي  
في الدعاء قال بعضهم الصلوة في الشرع مجاز في الدعاء مع انه  
مستعمل في الموضوع له في الجملة وحقيقة في الاركان المخصوصة مع  
انه مستعمل في غير الموضوع له في الجملة ﴿ قوله ﴿ ( وهي

والضعيف المجرور راجع الى العبد وانظر مستقر صفة لظهار  
 اى اظهارا ثابتا للعبد والباء في بنعم متعلق لظهارا والنعم بكسر  
 النون وقح العين جمع نعمة وقوله بهداية ظرف مستقر منصوب  
 المحل على انه حال من النعم على المشهور اى حاصلة بهدايته  
 اه او على الوصفية على التحقيق من تجوز تقدير متعلق  
 الظرف معرفة في مثل هذا المقام كما سيجي اى الحاصلة بهداية  
 النبي عليه السلام لامتة الى الصراط المستوي اى الطريق المستقيم  
 انذى هو دين الاسلام فاضافة سواء الى الصراط من اضافة  
 الصفة الى موصوفها \* قوله \* ( صلى الله عليه عشر  
 صلوات ) اذ الحسنت بعشر امثالها \* قوله \* ( وبالحديث  
 الذى رواه ابو موسى اه ) اى فى قول المص الصلوة والسلام  
 اقتداء بهذا الحديث ايضا لان المراد بالابتداء فى هذا الحديث  
 الشريف العرفى او الاضافى اذ لا مجال للعمل على الحقيقة وهو على  
 كلا التقديرين حاصل فى قوله الصلوة والسلام ولم يتعرض  
 لما روى عنه عليه الصلوة والسلام من صلى على فى كتاب لم ينزل  
 الملائكة تستغفر له مادام اسمى مكتوبا فى هذا الكتاب لان الجوزى  
 اوردته فى موضوعاته وقال ابن كثير انه غير صحيح \* قوله \*  
 ( واقتداء بقوله تعالى \* يا ايها الذين امنوا \* الاية ) لا يخفى عليك ان  
 الاقتداء بهذه الاية الكريمة لا يحصل الا بقوله والصلوة والسلام  
 كما يشير اليه الشارح واما الاقتداء بهذين الحديثين فيحصل بقوله  
 والصلوة بدون السلام ولعله التكتية فى تكرير لفظ الاقتداء  
 ثم ان الصلاة فى هذه الاية بمعنى الدعاء لما فيها مضافة  
 الى المؤمنين واما فيما قبله اعنى قوله تعالى \* ان الله وملائكته يصلون  
 على النبي \* فبمعنى الرحمة والاستغفار لما سيصرح به الشارح ومعنى  
 الاية على ما قال اهل التفسير ان الله يرحم النبي ويوصل اليه من الخير

صلى الله عليه عشر  
 صلوات وحط عنه  
 عشر خطيئات ورفع له  
 عشر درجات كفى  
 الجامع الصغير للسبوطى  
 وبالحديث الذى رواه  
 ابو موسى الاشعري  
 انه قال قال النبي  
 صلى الله عليه وسلم كل  
 كلام لم يبدأ فيه  
 بالصلوة صلى فيه  
 اقطع كفى المقصاح  
 واقتداء بقوله تعالى \*  
 يا ايها الذين امنوا صلوا  
 عليه وسلموا تسليما \*



يعنى من كون الصفة مطابقة لموصوفها فيهما انما يشترط فيما ذالم تكن  
مخصوصة بموصوفها واما اذا كانت مخصوصة به فلا يشترط  
ذلك والصفة هنا اعنى جملة رب العالمين مخصوصة بموصوفها  
الذى هو لفظة الجلالة ولا توجد في غيره لان رب العالمين بما لا يوصف  
به غيره تعالى فيجوز ان تقع صفة للفظ الجلالة وان خالفتمنا تعريفا  
وتكبرا \* قوله \* (اولاها خاصة للجلالة اه) جواب ثان  
عن الاعتراض المذكور وحاصله اننا نسلم ان تلك المطابقة شرط  
في كل صفة بل هي لصفة غير الجلالة واما الجلالة فقد توصف  
بالشكره وان لم يحز في غيرها بناء على ما ذكره القهستاني من ان  
من خصائص لفظة الجلالة ان توصف بالشكره ولتفرق بين الجوابين  
ظاهر لان الاول عام يجري في لفظة الجلالة وغيرها والثاني خاص  
بها لا يجري في غيرها وقوله كما ذكر في رضى الله تعالى تنويرا لسانه  
المنع اى وقد ذكروا في بيان اعراب رضى الله تعالى عنه ان تعالى  
فعل ماض مع فاعله المستتر جملة فعليه صفة الجلالة وقوله  
فتنظن تنبيه على فهم المأل على هذا النوال \* قوله \* (ولما  
كان العبد اه) اى لما كان فيضان النعم الالهية من الله الوهاب  
الرفيع المتعزز بالعظمة والكبرياء على العبد المتصف بالاحتقار  
والذلة بواسطة جامعة بين جهتي العلوية والسفلية التى هو النبي  
عليه الصلوة والسلام كانت هذه النعم واردة من جهته تعالى  
بالاصالة ومن جهة النبي عليه الصلوة والسلام بالتبعية فلما  
كان العبد حامدا لله تعالى بالاصالة ناسب ان يهدف التحميد  
بالصلوة على ذلك بواسطة عليه الصلوة والسلام بالتبعية  
\* قوله \* (اظهار اله اه) تعليل للزوم مناسبة  
الصلوة على النبي بالتبعية انكون العبد حامدا لله تعالى بالاصالة  
وذلك لما استفاد من كلمة لما من معنى الملازمة كما صرح به ابو البقاء

اولاها خاصة للجلالة كما في  
رضى الله تعالى فتنظن  
ولما كان العبد حامدا لله  
تعالى بالاصالة ناسب  
ان يصلى على النبي  
بالتبعية فقال (والصلوة  
والسلام) كذا ذكره  
بعض الفضلاء اظهارا  
لنعم النبي عليه الصلوة  
والسلام بهديته الى  
سواء الصراط وفيه  
اقتداء بالحديث النبوي  
الذى رواه ابو هريرة  
رضى الله تعالى عنه  
عن النبي عليه الصلوة  
والسلام انه قال من  
صلى على مرة واحدة

على قبح وهو مذهب الفارسي وبعض البصريين واما في الثاني  
فلان منهم من جوز اعماله مع الفصل مطابقا سواء كان باجني اولا  
لقوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم الآية لتعلق يوم برجعه  
ومنهم من منعه وهم يقدر<sup>ون</sup> عاملا في هذه الآية \* قوله \*  
( وهذه الصور للرب اه ) يعني ما ذكرناه من محتملات الاعراب  
انما هو للرب فقط واما اعراب العالمين فالجرب بالاضافة اى بكونه  
مضافا اليه للرب وفي اعراب ارب صور اخر تركناها خوف الملل  
\* قوله \* ( ويجوز ان يكون ماضيا اه ) اى ويجوز ان يكون  
رب هنا فعلا ماضيا من ربه اى اذا ملكه كما سبق \* قوله \*  
( والجملة صفة او استينافية ) اى الجملة الفعلية المركبة من رب  
وفاعله المستتر تحت \* قوله \* ( نحويا كان او دعائيا ) يعنى ان هذه  
الجملة الفعلية يجوز ان يكون استينافية بكلام معنيها اى الاستيناف  
النحوى والاستيناف المعانى فالاستيناف النحوى هو ان ينقطع  
الكلام عما قبله والاستيناف المعانى ترك الواو بين الجملتين نزلت  
اولاهما منزلة السؤال فكانه قيل ههنا هل يستحق الله تعالى  
الى جميع افراد الحمد او جنسه او الفرد الكامل منه فاجاب بانه رب  
العالمين فيستحق ذلك قطعا ولا يصار الى الاستيناف الاجهات  
لطيفة مذكرة في المعانى كتنبية السامع على وقته او اعتائه  
ان يسئل او القصد الى تكثير المعنى مع قلة اللفظ وترك العاطف  
الى غير ذلك فاعتبر ههنا \* قوله \* ( فان قلت اه ) اعتراض  
على قوله والجملة صفة وحاصله انه كيف يجوز ان تكون الجملة  
الفعلية على تقدير كون رب فعلا ماضيا صفة للجلالة مع ان شروط  
الصفة المطابقة لموصوفها في التعريف والتكثير وهى غير  
موجودة ههنا لانهم صرحوا بان الجملة في حكم النكرة ولغظة  
الجلالة اعرف المعارف \* قوله \* ( قلت ان الصفة اه )

وهذه الصور للرب  
والعالمين مجرور بالاضافة  
ويجوز ان يكون ماضيا  
والعالمين مفعول له  
والجملة صفة او استينافية  
نحويا كان او دعائيا \*  
فان قلت ان الجملة تنكرة  
كما قالوا فكيف تكون  
صفة للجلالة وهى  
اعرف المعارف لانه  
علم ذاته تعالى \* قلت  
ان الصفة اذا خصت  
بوصوف جاز ان يكون  
نعتا له وان تخافت  
تتريفا وتكبرا





اصلا واما ثانيا فلانه لو سلم صحة ايراد هذا الجمع هنا فلا يناسب  
المقام وذلك لانه جمع قلة والظاهر مستوع لاثنيان جمع الكثرة  
الا ان يقال ايرده تنبيهها على انها وان كثروا في الظاهر لكنهم  
قليلون في جنب عظمته تعالى \* قوله \* ( وقيل العالم اسم  
لذوى العلم اه ) يعنى انه للقدر المشترك بين اجناس ذوى العلم  
وبين مجموعها فيطلق على كل جنس من تلك الاجناس وعلى  
مجموعها وانما اخر هذا الوجه وصدره بقيل الذى يدل  
على الضعف مع ان هذا الوجه مما قدمه الزمخشري على الوجه  
الاول واختاره لما ان الوجه الاول ادخل في المدح ولما يراد على  
هذا الوجه من انه ان قيل انه حقيقة فقد خاف اللغة وان قيل  
انه مجاز لم يقد فائدة واما ما قيل انه انما مرصه لان هذه الصيغة  
اي صيغة فاعل لم يستعمل الا فيما يكون الة بين الفاعل والمفعول  
كالخاتم والقالب ولم يوجد استعماله في نفس العالم اذ لم يسمع  
ناصره ضارب بالفتح فليس بشئ لان من رجحه كان زمخشري  
لم يرد ذلك كما بينه شرحه فان توهمه هذا الفائل من قوله اذرى  
العلم فهوهم على وهم اذ لا يلزم من كون معناه ذوى العلم كونه اسم  
فاعل كما حققه المولى السهbab وقوله من الملائكة اه بيان  
لذوى العلم \* قوله \* ( على سبيل الاستبعا ) اي بتبعية  
غير ذوى العلم لهم بدون ان يكون غيرهم مقصودا اصليا باللفظ  
حتى انه لا يكون مستعملا فيه فلا يتصف بكونه حقيقة او مجازا  
بالنظر اليه فتدل ربوبيته تعالى لهم على ربوبيته لغيرهم على  
سبيل التبعية كدلالة قولك جاء السلطان على مجيئ اتباعه وجنده  
\* قوله \* ( هذا ) اي الامر هذا اوخذ هذا اوها اسم فعل  
يعنى خذوزا ومفعوله وهذا وان استغنى عن التقدير بعيد مع  
مخالفة الرسم \* قوله \* ( ثم ان رب العالمين اه ) لما

وقيل العالم اسم لذوى  
العلم من الملائكة والانس  
والجن فيطلق على كل  
جنس منها وعلى  
مجموعها لاعلى فرد  
من افرادها فيقال عالم  
الملائكة وعالم الانس  
وعالم الجن وعالم كل  
منها ولا يقال عالم زيد  
وعالم عمرو ونحوه  
فيطلق العالم لغيرهم  
من الحيوانات والجمادات  
على سبيل الاستبعا  
هذا \* ثم ان رب العالمين  
بالجر صفة للجلالة  
عند الجمهور



لا يسع كتابنا هذا بنقلها فان قنعت بما ذكره الفاضل العصام  
فاستمع الكلام حيث قال في شرحه على الكافية الفضل ضد النقص  
على ما في كتب اللغة والضمير في فضل راجع الى المتني فيكون  
معنى المثال المذكور فضل النظر في الوقوع على العطا وبعد عنه  
فضلا وح يلزم من نفي النظر نفيه بالطريق الاولى انتهى ومعنى  
عبارة الشارح على هذا فضل كون العالم صفة في الوقوع على  
كونه صفة للعقل فضلا فيلزم من نفي كونه صفة للعقل بالطر يق  
الاولى ﴿ قوله ﴾ ( قلنا ان العالم اسم لكنه اه )  
خلاصة الجواب ان شروط هذا الجمع باسرها موجودة ههنا  
فيصح جمعه بهذا الجمع وذلك لان العالم وان لم يكن صفة حقيقة  
لكنه يشابهها من جهة ان فيه دلالة على معنى زائد على الذات  
كالصفات وهو كونه بحيث يعلم به الصانع لانه معنى زائد على الذات  
بخلاف لفظ الانسان مثلا فانه لا دلالة فيه على ذلك اصلا وان كان  
مدلوله يعلم به وهذا التقدير يكفي في وجود الشرط الاول  
من الشرطين الذين نفاهما السائل و اشار الى اثبات الشرط الثاني  
منهما بقوله وغلب العقل اه يعنى ان العالم وان كان شاملا  
للعقل وغيرهم الا ان العقل لشرفهم وفضلهم غلب على غيرهم  
ونزل غيرهم منزلة المعدوم فكان العالم كان من اوصاف العقلاء  
المختصة بهم فجمع بالجمع الذي يجمع به اوصاف العقلاء وهذا كاف  
في وجود الشرط الثاني منهما فتقوله كما يجمع اوصاف اه متعلق  
بمقدر اى فجمع العالم بهذا الجمع كما يجمع اه ﴿ قوله ﴾  
( فتأمل لعل وجهه ) ان ههنا نظرا اما اولا فلان ما ذكره  
من كون العالم مماثلا للصفة مما لا يظهر لان ما ذكره سابقا من قوله  
اسم لما يعلم به وتمثيله السابق بقوله كالختم اسم لما يختم به اه  
صريح في انه اسم كما نبهناك عليه هناك وهى لا تماثل الصفة

قلنا ان العالم  
اسم لكنه مماثل  
الصفة من جهة كونه  
موضعا للذات مع  
ملاحظة معنى قائم به  
وهو كونه بحيث يعلم به  
الصانع وغلب العقل  
لشرفهم وفضلهم  
على غير العقلاء من  
اجناس العالم كما يجمع  
اوصاف العقلاء المحصورة  
بها فتأمل

جمعه على عموم الاجناس بخلاف مالوا فرد فانه ربما يكون بعموم  
افراد جنس واحد ورده المولى شهاب بانه انما يتم اذا صح  
اطلاق العالم على فرد كزيد انتهى والظاهر من كلام الشارح  
اختيار لتقرير الثاني على وجه لا يرد عليه ما اورده المولى المذكور  
لان خلاصته ما ذكره ان الافراد وان دل على اجناس مختلفة ايضا  
لكن دلالتها عليها ليست كدلالة صيغة الجمع واضحة فجمع العالم  
هنا لا يدل عليها دلالة واضحة لانه لو افر د لا يدل على اجناس  
مختلفة بان يكون لعموم افراد جنس واحد حتى يرد ذلك  
❀ قوله ❀ (فان قلت لما جمعه بالواو والنون اه) يعني ان هذا الجمع  
مخصوص بمسا هو صفة او علم لذ كر عاقل بشروطه المذكورة  
في المطولات وقد جمع هذا عالم بهذا الجمع مع عدم استيفاء  
شروطه لانه اسم لصفة ولا علم وشامل لغير العقلاء فكيف  
يصح جمعه بهذا الجمع وانما قال بالواو والنون مع ان الاوفق  
ان يقول بالياء والنون اعتبارا باول احوالها اشرفها ❀ قوله ❀  
(وهو اعلام العقلاء) اي الاسم الذي كان في حكم الصفة للعقلاء  
اعلامهم وذلك لانهم تأول بسمي به ❀ قوله ❀ (وان العالم  
ليس بصفة اه) يعني ان الشرطين من شروط هذا الجمع هنا  
متقيان اما الاول فلانه اسم لصفة واما الثاني فلانه شامل لغير  
العقلاء واما عدم كونه علما فظ مستغن عن البيان ولذا لم يتعرض  
له ثم ان قوله فضلا منصوب على المصدرية لفعل محذوف وجوبا  
سماعيا وهو كلمة تورد بعد نفي صريح نحو فلان لا ينظر الى الفقير  
فضلا عن ان يعطيه او مؤل نحو فلان يعرض عن الفقير فضلا  
عن ان يعطيه فانه في معنى لا يلتفت الى الفقير والمقصود منه الدلالة  
على ان ما بعده اولى بالنفي مما قبله لكن قد استصعب على كثير  
من الفضلاء وجاء استفادة هذا المقصد فذكروا في حله وجوها

فان قلت لم جمعه  
بالواو والنون مع ان  
الاسم انما يجمع بالواو  
والنون اذا كان صفة  
للعقلاء او كان في حكمها  
وهو اعلام العقلاء  
وان العالم ليس بصفة  
فضلا عن كونه صفة  
للعقلاء



ما يقوم بذاته والارض ما لا يقوم بذاته كما تقرر في محله \* قوله \*  
 (لانهما تدلان على وجوده تعالى) لما فسر العالم الذي غلب فيما يعلم  
 به الصانع بقوله وهو ما سواه تعالى ثم بينه بقوله من الجواهر  
 والاعراض فهم منه ان الجواهر والاعراض مما يعلم به الصانع تعالى  
 فانته بقوله لانهما تدلان اه يعني ان الجواهر والاعراض تدلان  
 على وجوده تعالى لانهما ممكنان مفتقران الى مؤثر واجب لذاته  
 وذلك لمؤثر هو الله تعالى فهما مما يعلم به الصانع في طلب تفصيل  
 المقام من علم الكلام \* قوله \* (فال قيل لم جمعه اه) حاصل  
 السؤال استفسار عن ايراد المص العالمين بصيغة الجمع مع ان العالم  
 اسم جنس يشمل القليل والكثير لانه ما وضع لان يقع على شئ وعلى  
 ما يشابهه كرجل فانه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البذل  
 من غير اعتبار تعينه والافراد هو الاصل وهو مع اللام ربما  
 يكون اشمل \* قوله \* (فلنا انما جمعه اه) يعني نعم  
 ان العالم المفرد ايضا يفيد الشمول لكنه لا يفيد الشمول الواضح  
 لما تحته من الاجناس المختلفة بخلاف ما لوجع لانه يفيد ذلك الشمول  
 واضحا لاختفاء فيه وما يجب ان يعلم انه قال صاحب الكشف  
 فان قلت لم جمعه قلت ليشمل كل جنس مما سمي به انتهى فذكر  
 في بعض حواشيه ان توجيه الجواب انه لو افرد ربما يتبادر الى  
 الفهم انه اشارة الى هذا العالم المشاهد بشهادة العرف او الى  
 الجنس والحقيقة لظهوره عند عدم العهد فيجمع ليشمل كل جنس  
 مسمى بالعالم لانه لا عهد وفي الجمع اشارة الى ان القصد الى الافراد  
 دون الحقيقة وما زعموا من ان اللام يبطل الجمعية انما هو حيث لا عهد  
 ولا استغراق وقرر بعضهم بوجه اخر حيث قال حاصل الجواب  
 انه لو افرد ما دل على اجناس مختلفة تشملها الربو يسه فجمع  
 ليدل على ذلك كاطهارات اذ معناه انه موضوع الاجناس فدل

لانهما يدلان على  
 وجوده تعالى \* فان  
 قيل لم جمعه مع انه  
 يشمل القليل والكثير  
 لانه اسم جنس يشملهما  
 قلنا انما جمعه توضيحا  
 لشموله ما تحته من  
 الاجناس المختلفة \*

المذابة وهو في الاصل غير عربي بل معرب كالب كما في بعض  
كتب اللغة ﴿ قوله ﴾ ( ثم كثر استعماله فيما اه ) يعني ان العالم  
كان اسما لمفهوم ما يعلم به الخالق تعالى بالغلبة لان المراد بالصانع  
هو الله تعالى واعترض عليه بانه وان اشتهر عند المتكلمين اطلاق  
الصانع عليه تعالى لكونه لم يرد استعماله في الشرع وامماؤه تعالى  
توقيفية واجيب عنه بان اطلاق عليه تعالى قد ورد في حديث صحيح  
رواه الحاكم والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه واقطد ان الله صانع كل  
صانع وصنعة وايضا روى الطبراني في حديث اخر اتقوا الله فان الله  
فاتح وصانع ﴿ قوله ﴾ ( وهو ماسواه تعالى اه ) ما فهم  
من كلامه ان العالم اسم جنس غلب فيما يعلم به الصانع سواء  
كان من ذوى العلم او لا فسر به بقوله وهو ماسواه اه ولما توهم  
من ظاهر هذا التفسير انه اسم لمجموع ماسواه تعالى بحيث  
لا يطلق على انواعه واجناسه قالوا ان المراد به القدر المشترك  
من اجناس ماسواه تعالى فانه لا يطلق على كل جنس مما يعلم به  
الخالق اعني غيره تعالى كما يطلق ايضا على جنسين منه فصاعدا  
فيقال عالم الملك وعالم الانس وعالم الجن وعالم الافلاك الى غير ذلك  
و يطلق على مجموعها ايضا لان مجموعها فرد من جملة ما يعلم به  
الصانع فيطلق عليه اطلاق الكلى على جزئياته فالعالم على هذا  
مشترك بين المجموع وماتحته من الاجناس والانواع والاصناف  
ولا يطلق على فرد كزيد مثلا وليس اسما للمجموع فقط بحيث  
لا يكون له افراد بل اجزاء فيمتنع جمعه وقوله من الجواهر  
والاعراض بيان لاسوى الله قبل وهذا البيان لخراج صفاته  
تعالى فانها ماسوى الله اى ذاته مع انه ليست داخله في العالم  
انتهى وليس بشئ لارصفاته تعالى ليست عينه ولا غيره عندنا  
فليست داخله في اصل التفسير فهذا مجرد بيان كالا يخفى ثم ان الجواهر

ثم كثر استعماله  
فيما يعلم به الصانع  
وهو ماسواه تعالى  
من الجواهر والاعراض



في شرح هذا الحديث الشريف لان ولدها من سيدها ينزل منزلة سيدها لا تحصر مال الانسان الى ولده غالبا \* قوله \* (وارب لا يطلق على غيره تعالى الا مقيدا اه) يعني ان الرب مطلقا سواء كان بمعنى السيد او المالك لا يطلق على غيره تعالى حقيقة الا مقيدا بالاضافة ونحوها مما يدل على ربوبية خاصة بقوله \* كقوله تعالى \* ارجع الى ربك \* مثال لما هو بمعنى السيد وقوله وكقوله رب الدواب ورب البعير مثال لما هو بمعنى المالك واشارة الى ما في المصباح من ان الرب يطلق على الله تعالى معرفا بالالف واللام ومضافا ولا يطلق على مالك الشيء الذي لا يعقل الا مضافا اليه فيقال رب الدين ورب المال وهنا بحث استطاع عاينه \* قوله \* ( قالوا لم يسمع اطلاق لفظ الرب فيه اه ) ان هذا اذا كان بمعنى المالك واما اذا كان بمعنى السيد فربما جاء باللام عوضا عن الاضافة واعلم ان التحقيق في هذا المقام ما ذكره بعض الافاضل في حواشيه على انوار التنزيل من ان حاصل ما قالوه انه اذا كان بمعنى المالك لا يطلق على غيره تعالى الا مقيدا باضافة او ما هو بمعناها لان الملك الحقوقي هو الله تعالى والمالك المطلق له ولو كان بمعنى غير المالك جاز مع القرينة اطلاقه على غيره تعالى وكذا اذا اضيف وكذا اذا كانت اللام عوضا عن الاضافة كما ذكرنا \* قوله \* ( اعتمادا على ظهور القرينة ) اي وانما وقع ذلك الاطلاق في الجاهلية اعتمادا على ظهور قرينة تدل على ربوبيته مخصوصة \* قوله \* ( والعالم اسم لما يعلم به اه ) اي يقع العلم به ويحصل اغم مما يعلم به اه اي يعلم به الصانع او غيره وهو اسم الة مشتقة من العلم كالحاتم من الختم لكنه غير مطرد ولذا لم يذكر في علم التصريف والقالب بفتح اللام ويجوز كسرهما آلة معروفة يفرغ فيها الجواهر

والرب لا يطلق على غيره تعالى الا مقيدا بالاضافة كقوله تعالى \* ارجع الى ربك \* وكقولهم رب الدار ورب البعير \* قالوا لم يسمع اطلاق لفظ الرب مجردا عن الاضافة على غيره تعالى في الاسلام وسمع في الجاهلية نادرا اعتمادا على ظهور القرينة انتهى كلامه \* والعالم اسم لما يعلم به كالحاتم اسم لما يختم به والقالب اسم لما يقلب به

على كونه صفة لحوق التساويه في المؤنث كما في حديث من اشراط  
الساعة ان تلد الامة ربها في بعض الرواية كما سيحكي \* قوله ﴿  
( ثم سمي به المالك ) اي نقل اليه بعد ما كان مصدرا بمعنى الربة  
او صفة مشبهة بمعنى المزي والناصر على الثاني تقصير وذلك  
النقل والتسمية ليكون تبليغ الشيء الى كماله من شان المالك وقوله  
( لانه يحفظ ما يملكه اه ) بيان للمناسبة بين المنقول اليه والمنقول  
عنه وقوله ويريه معطوف على يحفظ او يملك قيل وفي هذا  
اشارة الى ان معنى الحفظ معتبر في اصله معنادا لا يتصور  
التبليغ الى الكممال بدونه لكن في كونه جزءا من معناه نظر  
انتهى ورد بان الحفظ من جملة التربية بل تبليغ الشيء الى كماله  
يستلزم حفظه فلا خفاء في كون الحفظ جزءا بمعنى الرب بسبب  
الاصل \* قوله ﴿ ( وقيل مصدر بمعنى الفاعل ) اي  
ازاب قال المولى شهاب في حاشية انوار التنزيل الظاهر انه  
من مبالغة اسم الفاعل وهو اسم فاعل واصله راب فحذف وكلام  
ابن مالك بالتصريف يشهد له ويؤيده قوله رب العالمين فانه متعدد  
مضاف الى المفعول والصفة المشبهة تضاف الى الفاعل تأمل  
\* قوله ﴿ ( كقوله تعالى \* انه ربي احسن مثواي \* ) فيه نظر  
من وجهين اما اولافلانا لانسلم ان الرب في هذه الآية بمعنى صاحب  
كيف وقد فسره القاضى بالسيد واما ثانيا فلانه لو سلم فانما يكون  
بمعنى صاحب لو اراد بالرب في هذه الآية الملك الذى رب يوسف  
عليه السلام واما لو عني به الله تعالى كما ذكره الراغب نقلنا  
عن البعض فلا والجواب ان هذا مناقشة في المثال وهى ليس  
من دأب المحصلين فضلا عن الفاضلين \* قوله ﴿ ( وان تلد  
الامة ربها ) اي ومن اشراط الساعة \* ان تلد الامة ربها  
اي مولاها رواه ابوهريرة رضى الله عنه قال القسطلانى

ثم سمي به المالك لانه  
يحفظ ما يملكه ويريه  
\* وقيل مصدر بمعنى  
الفاعل \* ثم انه  
يحيى بمعنى السيد  
كقوله تعالى \* اذكرني  
عند ربك \* اي سيدك  
وبمعنى الصاحب  
كقوله تعالى \*  
معاذ الله انه ربي  
احسن مثواي \* اي  
انه صاحبي وبمعنى  
المولى كقوله عليه  
السلام \* وان تلد  
الامة ربها \* وفي  
بعض الروايات ربها  
اي مولاها ومولاتها



بالخلف مما ليس له **تبرحس** قوله ﴿ ( وصفه ) ﴾ إشارة الى رب  
 العالمين **صفة للجلالة** كما هو المشهور على ما يأتي ﴿ قوله ﴾  
 ( اي ما لكهم ومبلغهم الى الكمال ) قال العلامة السيوطي في حاشية  
 انوار التنزيل الرب يطلق لغة على المرنى وعلى الملك وعلى الخالق  
 وعلى السيد والثابت والمعبود والمصلح انتهى ففسير الشارح بقوله  
 اي ما لكهم مبنى على اختيار المعنى الثاني وقوله **مبلغهم الى الكمال**  
 إشارة الى المعنى الاول لما سيذكره من ان التربية تبليغ الشيء الى  
 الكمال شيئاً فشيئاً ﴿ قوله ﴾ ( كما في تقضى البازي ) **التقصض**  
 هنا بمعنى النزول قال الجوهري لم يستعملوا من التقصض تفعلوا  
 الامبدالاي الابتديل الحرف الاخير به فالاصل تقصض فاستعملوا  
 ثلاث ضادات فابدلوا احدها ياء كما قالوا تظني من الظن فكان  
**تقصض** فاجتمع المثلان فادغمت الاولى في الثانية ﴿ قوله ﴾  
 ( فيكون بمعنى التربية ) **يعنى** ان الرب يكون على هذا بمعنى التربية  
 ﴿ قوله ﴾ ( فالصدر اسم معنى لا يطلق اه ) **يعنى** ان الرب  
 اذا كان على هذا بمعنى التربية يكون مصدر افع ان المصدر اسم معنى  
 لا يطلق على الذات من غير تأويل الاقصداً بالمبالغة فيكون اطلاقه هنا  
 عليه تعالى من قبيل المبالغة هذا اذا لم يقدر مضاف واما اذا قدر فيصح  
 اطلاقه مثل ذي رب لكن بقوت معنى المبالغة وما يجب ان يعلم انهم  
 اختلفوا في تفسير اسم المعنى واسم العين قال الفاضل الابهرى في حاشية  
 مختصر المنتهى اسم المعنى مادل على معنى لا يقوم بنفسه كالمصدر  
 واسم العين مادل على ما يقوم بنفسه كرجل ودار فان اردت  
**التفصيل** فارجع الى المطولات ﴿ قوله ﴾ ( وقيل انه صفة  
 مشبهة اه ) اي الرب حيث وقع في بعض التفاسير ان الرب  
 صفة من ربه بمعنى رباه تربية ثم سمي به المالك والخالق عن  
 الوصفية وصار كالاسم الشبيه بالصفة كالكانب والاله والدليل

وصفه بقوله ( رب العالمين )  
 اي ما لكهم ومبلغهم الى  
 الكمال شيئاً فشيئاً  
 حيناً فحيناً قال الفاضل  
 الكرماني في الرسالة  
 الرب في الاصل مصدر  
 من رب رب فهو بمعنى  
 رب رب تربية  
 ابدلت الباء ياء لثقل  
 التضعيف كما في تقضى  
 البازي فيكون بمعنى  
 التربية وهى تبليغ  
 الشيء الى كماله شيئاً  
 فشيئاً فالمصدر اسم  
 معنى لا يطلق على  
 الذات الاقصداً بالمبالغة  
 مثل رجل رجل على  
 عادل \* وقيل انه  
 صفة مشبهة من فعل  
 متعد اخذ منه بعد جعله  
 لازماً بنقله الى فعل  
 بضم العين

انها فيه للاستحقاق لانها وان كانت واقعة بين الذاتين  
في الظاهر الا انها في الحقيقة بين الذات والصفة لان التقدير  
وعذاب النار للكافرين كما لا يخفى واما ما قيل من ان جعل المثال  
الاول من قسم الاختصاص والثاني من قسم الاستحقاق تحكم  
فانه يقدر في الاول ايضا نعيم الجنة لالمؤمنين فيرجع  
الى الاستحقاق فذهول عن دقائق الكلام  
لان المثال الاول معناه صحيح بدون تقدير شيء مع جعل اللام  
للاختصاص فلا حاجة فيه الى تقدير اصلا والتقدير بدون  
الاختصاص مما يرضى به الامن في طبعه اعوجاج بخلاف الثاني  
اذ لا يصح معناه بدون تقدير العذاب مع جعل اللام فيه  
للاختصاص لان ذات النار المراد بها الجحيم غير مختصة  
بالكافرين بل فيها كثير من ملائكة العذاب فالتخصيص عذابها  
لان هؤلاء الملائكة لا يعمدون فيها ✽ قوله ✽ ( فتكون  
للاستحقاق للاختصاص اه ) جواب لاما يعنى ان اللام  
في الله تكون للاستحقاق لا غير عند من يفرق بينهما بما ذكر لانها  
واقعة بين الذات اعني الله والصفة اعني الحمد وهما بحث وهو انه  
لا وجه للقطع بان اللام هنا للاستحقاق للاختصاص عند الفارق  
بينهما بما ذكر كيف وانها انما تكون للاستحقاق عنده اذا جعل  
الحمد مبتدأ والله خبره واما اذا جعل صفة للجلالة كما جوزها  
الشارح ففيه خدشة ولعل لهذا امر بالتأمل فتأمل ✽ قوله ✽  
( ولا ملام اه ) عطف على همزة الوصل اي وحذفت لام لانه لا  
يجتمع ثلث لامات احدها لام لاه وثانيها لام التعريف وثالثها  
اللام الجارة ولا شك ان المراد من حذفها الحذف من الخط  
لام النطق لان اللام الثانية مشددة والحرف المشددة مقدرية بحذفين  
فحذفها كحذف الف لاه خطأ لا نطقا كما قيل وانت تعلم بان التعبير

فتكون الاستحقاق  
للاختصاص فتأمل \*  
ثم ان اشتقاقه قد مر  
في بسم الله لكن لما  
ادخل عليه اللام الجارة  
حذفت همزة الوصل  
لثلاثا يلبس بالنفي واللام  
لا لانه لا يجتمع ثلث  
لامات وكذا كل ما في  
اوله لام ثم ادخل عليه  
الاف واللام ثم اللام  
الجارة نحو اللحم كذا  
ذكره في الامعان ولما  
كان اعظم نعمة تعالى  
واظهرها واشهرها  
وانعمها نفعاً لعباده  
جميعاً كونه رباً للعالمين



او حالاً منه او خبراً المبتداء محذوف راجع اليه وهو الذي يستفاد  
 من سوق كلامه والمعنى بسم الله الرحمن الرحيم الحامد الكائن لله  
 او كائناً لله او هو لله واما ان يكون خبر المبتداء محذوف راجع  
 الى الحمد استخدماً ويكون الجملة الاسمية استينافية والمعنى  
 بسم الله الرحمن الرحيم الحامد هو اى الحمد كائن لله هذا غاية  
 ما تبسّر لي في تبين مراد الشارح هنا وانت خبير بان هذا احتمال  
 بعيد لا يقدم عليه عاقل فضلاً عن فاضل ولم ار احداً صرح بهذا  
 اصلاً نعم قد قرأ الحسن البصري رحمه الله الحمد لله بكسر الدال  
 اتباعاً لكسرة اللام على انه لامعنى الاخبار عن اسم الله الحامد  
 او المحمود به بانه كائن له تعالى على التقدير الاول والوجه الثالث  
 من التقدير الثاني ولا توصيفه ايضا بالكائن له تعالى تقييده  
 بحال كونه له تعالى على الوجه الاول والثاني منه اذ كل ذلك  
 يحصل الحاصل اللهم الا ان يكون مناط الفائدة قوله  
 رب العالمين الواقع صفة للجلالة في الله واما ما يرد على الوجه  
 الاول من التقدير الثاني من انه مخالف للشهور الذى هو تقدير  
 متعارف الظرف نكرة قد فوع بان المحققين قد جوزوا تفسيره  
 معرفاً لرعاية جانب المعنى فتأمل في هذا المقام حتى تطلع على  
 استحقاق الشارح باللام ﴿ قوله ﴾ ( اللام للاختصاص  
 او الاستحقاق عند من اه ) فيه نظر لان من لم يفرق بينهما  
 غم الاختصاص والاستحقاق حتى اختاره ابن الهشام ووجهه  
 بان فيه تقليداً للاشتراك على ما ذكره نور الدين صاحب الهوادى  
 فقوله او الاستحقاق مما لا وجه له ﴿ قوله ﴾ ( بان الاولى  
 تقع اه ) اى اللام التى للاختصاص ﴿ قوله ﴾ ( و انار  
 للكافرين ) جعل اللام فيه للاختصاص لما انها واقعة بين الذاتين  
 اعنى النار والكافرين لكن فيه بحث اذ قد ذكر صاحب المغنى

اللام للاختصاص  
 او الاستحقاق عند  
 من لا يفرق بينهما  
 اى مختص او مستحق  
 واما عند من يفرق  
 بينهما بان الاولى تقع  
 بين الذاتين كقولك  
 الجنة للمؤمنين والنار  
 للكافرين والثانية تقع  
 بين الذات والمصفة كقولك  
 العزة لله والا مر لله

الفعالية مقتضيا لايراد الظرفية مع انهم صرحوا بان الاسمية التي  
 خبرها ظرفية فعلية تفيد التجدد والحدوث ايضا بما الفائدة  
 في العدول عن الجملة الفعلية الى الاسمية خبرها ظرفية قلت نعم  
 لكنهم صرحوا ايضا بان قوله تعالى \* انا معكم \* يفيد الدوام وكذا  
 نحو \* سلام عليكم \* مع ان الخبرية جملة ظرفية فالوجه ان يوفق  
 بين هذين التصريحين بان الاسمية التي خبرها ظرفية انما تفيد  
 التجدد والحدوث اذا لم يوجد داع الى الدوام والثبات كالعدول  
 مثلا واما اذا وجد فيحمل على الدوام والثبات كما ههنا - كذا  
 ذكره بعض الفضلاء في تعليقه - انه على شرح التلخيص فاحسن  
 التأمل \* قوله \* ( ولا يبعد ان يكون صفة للجلالة اه )  
 يعنى لا يبعد كل البعد ان يكون الحمد ههنا صفة للجلالة المرفوعة  
 المقدرة لما ان حذف الموصوف وابقاء الصفة مقامة شايع ذائع  
 فيكون مرفوعا اول للجلالة المجرورة في بسم الله الرحمن الرحيم  
 فيكون مجرورا ويرد عليه ان الحمد مصدر وهو اسم معنى لا يطلق  
 على الذات فكيف يصح توصيف الجلالة الدالة على الذات  
 الواجب الوجود به فاشار بقوله والمعنى اسم الله الحمد اه  
 الى دفعه بان هذا انما يريد لو اريد بالحمد المعنى المصدري اعنى  
 الحدث وليس كذلك لم لا يجوز ان يكون المصدر هنا بمعنى الفاعل  
 فيكون المعنى اسم الله الحمد او بمعنى المفعول فيكون المعنى  
 اسم الله المحمود لما استحقته من ان المصدر يستعمل على خمسة  
 اوجه فعلى التقدير الاول يكون قوله الله ظرفا مستقرا خبرا  
 عن الجلالة المقدرة لى هي مبتداء فى المعنى بان يراد منها الاسم  
 لا المسمى كما اشار اليه فى تصوير المعنى وان كان المبتداء بحسب  
 الظاهر صفتها اعنى الحمد فالمعنى اسم الله الحامد والمحمود كائن  
 لله تعالى وعلى الثانى اما ان يكون الظرف المستقر صفة للاسم

ولا يبعد ان يكون صفة  
 للجلالة مرفوعة  
 او مجرورة والمعنى اسم  
 الله الحامد والمحمود  
 تعالى كما لا يخفى على  
 المتقطن ( لله )



لمذهب واليه من ان افعال العباد ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع  
الحامد راجعة اليه وفيه نظر لان المشهور ان اللام في الحمد \* عنه المعتزلة  
للجنس حتى قالوا في وجه اختيار ان محشرى كونه للجنس انه مبنى على  
ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى لانه كما ان كونه للعهد  
الخارجي لا ينافي مذهبهم كذلك كونه للجنس مع ان الاصل كونه  
للجنس كما ستعرف الا ان يقال لا يبحال لجل اللام على الجنس  
عندهم لان اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد  
استلزم اما ظاهرا اذ لو ثبت فرد من الحمد لغيره تعالى لكان جنسه  
ثابتا في ضمنه فلا يكون الجنس مختصا به تعالى \* قوله \*  
( وهذا غير مناسب للمقام اه ) يعنى ان كون اللام للعهد الذهني  
بان يراد الفرد الغير المعين من افراد الحمد مما لا يناسب مقام الحمد  
لان الحمد عبارة عن اظهار صفات الكمال للمولى المتعال  
والمعهود الذهني مبهم منافي لهذا الحال ثم انه قد ذكر بعض  
المحققين ان اللام فيه للجنس لا غير مستدلا بان الجنس مما يدل  
عليه اللام بدون استعانة القرائن والاستغراق من موجبات  
القرائن والعهد سواء كان خارجيا او ذهنيا لا يسهل معه المقام  
لان المقام مقام اختصاص جميع افراد الحمد لله تعالى لا اختصاص  
الفرد الغير المعين او الفرد الكامل الواحد باهداء ان جميع  
ما عداه كالعدم بالنسبة اليه فلم يبق لجل اللام بحال الا الجنس  
فهذا ظهر ان قصر الشئ عن المناسبة على العهد الذهني تقصير  
\* قوله \* ( وانما عدل عن الفعلية اه ) يعنى ان قوله  
الحمد لله كان في الاصل جملة فعلية اى حمدت حمدا او احدى  
حمد الله فحذف مع الفاعل واقیم المصدر مقامه وجعل الجملة اسمية  
للدلالة على عموم الحمد اى على دوامه وثباته دون تجدد  
وحدوثه وهذا كما قالوا في سلام عليكم فان قلت الحمد لله جملة  
اسمية خبرها ظرفية والظرفية فعلية تقديرا ولذا جعلوا اختصار

وهذا غير مناسب للمقام  
كما لا يخفى وانما عدل  
عن الفعلية ليدل على  
عموم الحمد وثباته دون  
تجدده وحدوثه كما تقرر  
في علم البلاغة \* ثم  
ان الحمد مرفوع بالابتدائية  
وخبره لله تعالى

فان لمراد اى فرد من افراد الخير وتسمى لام العهد الذهني كذا  
 ذكره بعض الفضلاء اقول وفيما ذكره نظر اذ لا وجه لجعل اللام  
 في نحو الرجل خير من المرأة للجنس والحقيقة من غير التفات  
 الى ما صدق عليه من الافراد وذلك لان الخبرة لا تعرض مفهوم  
 الرجل من حيث هو هو بل من حيث تحققة في ضمن الافراد فالحق  
 ان اللام فيه ليس لاحد من المعاني الاربعة التي ذكرها ذلك القائل  
 بل للجنس من حيث تحققة في ضمن الافراد مطلقا لان معنى خامس  
 اللام اثبتة المحققون كما سيأتى بيانه انشاء الله تعالى نعم قد مثل جم  
 غفير من الفضلاء للام الجنس بهذا المثال الا انهم لم يقيدوه بعدم الالتفات  
 الى ما صدق عليه من الافراد فعلم ان مرادهم المعنى الذي ذكرناه  
 وان غفل عنه هذا القائل فان قلت ما وردته على هذا  
 القائل ليس الامناقشة في المثال وهى مما لا يليق لسان من له حصنة  
 من الكلام قلت نعم الانما متضمنة لما صدر عنه من الاهمال  
 للمعنى الخامس الذي لا يناله الامن له الامن له كعب حال ﴿ قوله ﴾  
 ( مستحقة لله تعالى ومختصة له ) الاول على تقدير كون اللام في الله  
 للاستحقاق والثاني على تقدير كونها للاختصاص وسيجى تفصيله  
 ﴿ قوله ﴾ ( وقيل حمد الاولياء العارفين ) اى العارفين بالله تعالى وانما يقال  
 العارف بالله ولا يقال العالم بالله لما ان العرفان يستعمل فيما يدرك  
 آثاره ولا يدرك ذاته والعلم فيما يدرك ذاته ومعرفة تعالى ليست  
 بمعرفة ذاته بل بمعرفة آثاره ولاجل هذا يكون العرفان اعظم  
 درجة من العلم فان التصديق اسناد هذه المحسوسات الى موجود  
 واجب الوجود جعلنا الله من اهل ذلك العرفان واعاذنا عن الانكار  
 والطغيان ﴿ قوله ﴾ ( حمد العلماء الراسخين ) اى اثابيتين والمتكبين  
 في العلم وقد مدحهم الله تعالى في كتابه العزيز ﴿ قوله ﴾ ( وقيل هذا قول  
 المعتزلة ) يعنى ان كون اللام في الحمد للعهد الخارجى قالت به المعتزلة رعاية

مستحقة لله تعالى  
 ومختصة له وعلى الثاني  
 كل فرد من افراد الحمد  
 لله تعالى وعلى الثالث  
 الفرد الكامل الذى  
 هو حمده تعالى على  
 ذاته العليا وصفاته  
 العظمى لله تعالى وقيل  
 حمد الانبياء عليهم السلام  
 وقيل حمد الاولياء  
 العارفين وقيل حمد  
 العلماء الراسخين وقيل  
 هذا قول المعتزلة وعلى  
 الرابع الفرد الغير المعين  
 من افراد الحمد لله تعالى



٣ قوله فتدبر في هذا المقام اشارة الى ان الشكر اللغوي انما يكون بعينه الحمد العرفي اذ لا يشتراط فيه وصول النعمة الى الشاكر واما اذا اشترط فيه ذلك كما هو مذهب بعضهم فلا لانه لا يشتراط في الحمد العرفي بالاتفاق وان النسب بين هذه الالفاظ \* ٤٠ \* الاربعة باعتبار معنى كل واحد

منها ترتقى الى ثمانية وعشرين يمكن ان يستنبط من كلام الشارح اربع عشر منها اذ صرح به منها سبعة وهو ظاهر وقد اشار بقوله الشكر في اللغة هو الحمد العرفي بمينه الى ان بينهما تساويا اشرنا اليه فصارت ثمانية واشار بقوله بعد بيان النسبة بين المدحين وهما اعم من الغير مطلقا الى ان المدح العرفي بما عرفه اعم مطلقا من الحمدين والثناين والشكرين كما بينهما عليه هناك فهذه ستة نسب تباع مع الثمان المذكورة الى اربع عشرة وعليك باستخراج باقيها فالعاقلة بكيفية الاشارة والبليد لابقية التطويل ولولت عليه التورية والانجيل منه .

وبين الحمد العرفي والشكر العرفي بالعموم

الوصف صرف للسان الى ما خلق له فيوجد الحمد اللغوي كلما وجد الشكر العرفي بدون العكس لان الوصف بالجمل على جهة التعظيم قصدا لا يستلزم صرف العبد جميع ما انعم الله عليه الى ما خلق له واعطا لاجله ولقد كشفنا القطء عن كلام الشارح فاعنتم \* قوله \* ( وبين الحمد العرفي والشكر العرفي اه ) يعني ان الحمد العرفي اعم مطلقا من الشكر العرفي لانه كلما صرف العبد جميع ما انعم الله عليه الى ما خلق واعطى لاجله يصدق عليه انه فعل ينبي عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعمه لان ذلك الصرف فعل يشعر بتعظيم الله تعالى الذي هو المنعم بدون العكس اذ قد يوجد ذلك الفعل ولا يصدق عليه انه صرف العبد جميع ما انعم الله عليه الا ما خلق لاجله فالعموم هنا يحتمل ان يكون بحسب الجمل والصدق ويحتمل ان يكون بحسب الوجود والتحقق كما لا يخفى \* قوله \* ( وبين الشكر اللغوي والعرفي اه ) لان الشكر اللغوي بعينه الحمد العرفي فتدبر في هذا المقام \* قوله \* ( ان لام التعريف اما للجنس او للاستغراق اه ) وذلك لان التعريف الاشارة الى معين في ذهن المخاطب فاما ان يشار بها الى نفس المسمى وحقيقته من غير انتفات الى ما صدق عليه من الافراد نحو الرجل خير من المرأة وهي تسمى بلام الجنس ولا م الطبيعة والحقيقة او الى الماهية من حيث تحققها في جميع الافراد نحو \* ان الانسان اني حسر \* الآية فان مدخول ال ههنا جميع الافراد بدليل ورود الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه على تقدير السكوت عن ذكره وتسمى لام الاستغراق او الى حصة معينة كقوله تعالى \* فارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول \* وتسمى لام العهد الخارجي او الى حصة غير معينة كقوله تعالى \* مثل الذين حملوا النورية ثم حملوها كمثل الجار يحمل اسفارا \*

( فان المراد )

والخصوص مطلقا وبين الشكر اللغوي والعرفي بالعموم

والخصوص مطلقا فقطن \* ثم اعلم ان لام التعريف اما للجنس او للاستغراق اول العهد الخارجي اول العهد الذهني فالعنى على الاول حقيقة الحمد من حيث هي هي

فلا يشك الفطن في عدم صحته اصلا ولو تأملت فيما ذكرناه  
 يظهر لك حقيقة الامر فلا حاجة الى التطويل ﴿ قوله ﴾  
 ( وبين الحمد اللغوى والعرفى بالعموم اه ) يعنى ان الحمد اللغوى اعم  
 من وجه من الحمد العرفى واخص من وجه منه لتصادقهما في الثناء  
 باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في الوصف بالعلم والشجاعة  
 والثناء بالجنان في مقابلة الاحسان لان الحمد اللغوى يصدق  
 على الاول بدون العرفى والحمد العرفى يصدق على الثانى بدون  
 اللغوى كما لا يخفى اعلم ان النسب بين الحمدين والشكرين ست  
 ثلاث منها عموم وخصوص مطلق واثنان منها عموم وخصوص  
 من وجه وواحدة منها تساوى وهو المعبر عنه في نظم السيد على اجمهورى  
 بالترادف حيث قال اذا انساب للحمد والشكر متما ﴿ بوجه له  
 عقل اللبيب يوألف ﴾ فشكر لى عرف اخص جميعها ﴿  
 وفي لغة للحمد عرفا يرادف ﴾ عموم لوجه في سواهن نسبة ﴿ وذى  
 نسب ست لمن هو عارف ﴾ واشارا الشارح الى الخمسة من هذه  
 انساب وترادف واحدة منها اعنى التساوى لظورها اذ قد مر غير  
 مرة اى الحمد العرفى بعينه الشكر اللغوى وانت خير بانه لو قدم  
 بيان نسبة الحمدين على بيان نسب غيره ليكون النشعر على ترتيب  
 اللف لكان احسن الا انه اراد ان يقدم في بيان النسب ما هو  
 اعم من غيره ولذا قدم الثناء لما انه الاعم من الكل في زعمه الفاسد  
 ﴿ قوله ﴾ ( وبين الحمد اللغوى والشكر العرفى اه ) يعنى  
 ان الحمد اللغوى اعم مطلقا من الشكر العرفى بحسب الوجود واما بحسب  
 الحمل فهو مبين له كما اشار اليه المص في الامعان وذلك لان احدا  
 اذا صرف جميع مانع الله عليه الى ما خلق له واعطى لاجله فهو  
 يصف الله بالجليل على جهة التعظيم قضا بالضرورة لان ذلك

من وجه وبين الحمد اللغوى  
 والعرفى بالعموم والخصوص  
 وبين الحمد اللغوى  
 والشكر اللغوى كذلك  
 وبين الحمد اللغوى  
 والشكر العرفى بالعموم  
 والخصوص مطلقا



عموما وخصوصا مطلقا يعني ان الثناء بالمعنى اللغوى اعم مطلقا منه بالمعنى العرفى لان كل ما صدق عليه العرفى اعنى الذكر باللسان على الجميل مطلقا يصدق عليه اللغوى اعنى الذكر الجميل بدون العكس لان الذكر الجميل قد لا يكون على الجميل فيصدق عليه الثناء بالمعنى اللغوى دون العرفى ﴿ قوله ﴾ ( وهما اعم من الغير مطلقا ) يعني ان كل واحد من الثنائين اعم من غيرهما مطلقا اى كل ما صدق عليه الحمد او المدح او الشكر بالمعنى اللغوى او العرفى يصدق عليه الثناء بالمعنى اللغوى والعرفى بدون العكس وفيه بحث اما اول فلان الثناء بالمعنى الذى ذكره ليس باعم من الغير مطلقا سواء كان لغويا او عرفيا اذ قد عرفت ان مورد الثناء يكون بالمعنى الذى ذكره مختصا باللسان نعم انه اعم من الغير مطلقا بالمعنى الذى ذكره المص فى الامعان واختاره الشارح المدقق للاظهار اعنى انه فعل يشعر بالتعظيم لانه يحكون باللسان وغيره وبمقابلة الانعام وغيره واما ثانيا فلانه مخالف لما سيذكره من ان المدح بالمعنى اللغوى والعرفى اعم من الغير مطلقا وهو ظاهر لاسترة فيه الا ان يقال اراد بالغير هناك ما عدا الثناء فتأمل ﴿ قوله ﴾ ( وبين المدح اللغوى والعرفى اه ) يعني ان المدح بالمعنى العرفى اعم مطلقا منه بالمعنى اللغوى لما اسلفناه من ان المدح العرفى شامل لما يكون بالقلب واللسان وبقيّة الجوارح والاركان بخلاف المدح اللغوى لانه لا يكون الا باللسان ولا يكون الا على الجميل ﴿ قوله ﴾ ( وهما اعم من الغير مطلقا ) الصواب ان يقول وهو بالمعنى العرفى اعم من الغير مطلقا لان المدح العرفى بالمعنى الذى ذكره اعم مطلقا من الكل يعنى انه كلما صدق الحمد او الشكر او الثناء بالمعنى اللغوى او العرفى او المدح بالمعنى اللغوى على شئ يصدق عليه المدح بالمعنى العرفى بدون العكس واما كون المدح اللغوى اعم من الغير مطلقا

وهما اعم من الغير  
مطلقا وبين المدح اللغوى  
والعرفى بالعموم  
والخصوص مطلقا وهما  
اعم من الغير مطلقا

وذكر قيد كونه على قصد التعظيم والشارح المدقق للاظهار جمع  
بين هذين القيدين في تعريفه حيث قال انه الوصف بالجميل تعظيما  
على الجليل مطعنا اشارة الى التوفيق بين تعريفى المص والقوم على  
قياس مامر \* قوله \* ( ما يدل على اختصاص اه )  
اى فعل يدل على اختصاص الممدوح اه وهو  
شامل لما يكون بالقلب واللسان وبقيت الجوارح والاركان  
ولذا كان المدح العرفى اعم مطلقا من اللغوى كما سيجى \* قوله \*  
( صرف العبد جميع ما انعم الله الى ما خلق اه ) كصرف العبد مثلا  
بصره الى العالم ليستدل به على وحدانيته تعالى وصرف السماع  
الى القرآن وقوله على ما خلق على البناء للفاعل وضميره المستتر  
راجع الى الله كما يشعر به قوله واعطاه \* قوله \* ( والنسبة  
اه ) لما بين كل واحد من معنيين كل واحد من هذه الالفاظ  
الاربعة شرع الى بيان النسب التى بينها توضيحا للمرام فقال  
والنسبة اه فاعلم ان النسب اربعة العموم والخصوص مطلقا  
والعموم والخصوص من وجء والمساوات والتباين فالاول  
ان يتصاذاقا شيئين على شئ واحد تارة ويفترقا فى شئ اخر  
كالانسان والحيوان اذ هما متصاذاقان فى زيد مثلا والحيوان  
يصدق على الفرس مثلا دون الانسان والثانى ان يتصاذاقا  
الشيئين على شئ واحد ويفترقا فى شيئين اخرين كالانسان  
مع الايض اذ هما يتصاذاقان فى انسان رومى مثلا ويصدق  
الانسان على الزنجى فقط دون الايض ويصدق الايض على  
الثلج مثلا دون الانسان والثالث ان يصدق كل واحد  
من الشيئين على ما يصدق عليه الاخر كالانسان والناطق والرابع  
ان لا يصدق احد الشيئين على ما يصدق عليه الاخر اصلا كالانسان  
والحجر اذا عرفت هذا ظهر لك ان بين البناء اللغوى والعرفى

ما يدل على اختصاص  
الممدوح بنوع من القواضل  
والفضائل واما الشكر  
فى اللغة فهو الحمد العرفى  
بعينه وفى الاصطلاح  
هو صرف العبد جميع  
ما انعم الله عليه الى  
ما خلق له واعطى لاجله \*  
والنسبة بين الشئ  
الافضى وبين العرفى  
بالعموم والخصوص  
مطلقا



كالم والقدره والقواضل المزاجا المتعدية بمعنى ان النسبة الى الغير  
 مأخوذة في مفهومها كالانعام ﴿ قوله ﴾ ( ومورد العرفي  
 اعم اه ) لانه ذكر في تعريفه الفعل والفعل شامل لما يكون  
 باللسان وغيره من القلب والجوارح فيكون مورد عام واما  
 متعلقه فخاص لانه انما يكون في مقابلة النعمة كما اشعر به قوله  
 في تعريفه بسبب كونه منعما والشارح المدقق للاظهار عرف  
 الحمد العرفي بقوله فعل يشعر بتعظيم المنعم قصدا لانعامه  
 مطلقا اى سواء كان باللسان او بغيره ولا يخالف بينه وبين  
 التعريف الذى ذكره الشارح هنا بالالفاظ كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾  
 ( فهو الذى ذكر الجليل ) فعلى هذا يكون مورد الثناء مختصا باللسان  
 وهذا التعريف الذى ذكره الشارح للثناء مخالف لما ذكره  
 الجمهور في تعريفه من انه فعل يشعر بالتعظيم مطلقا سواء كان  
 باللسان او بالجان او بالاركان وسواء كان في مقابلة شئ اولا  
 فيكون اعم مطلقا من الكل على ما ذكره المص في الامعان  
 والشارح المدقق للاظهار واما ما ذكره الشارح فذهب بعضهم  
 حيث عرفه بانه الذى ذكر بالخير ولعل وجه اختياره تصريحهم  
 بان الثناء مختص باللسان حقيقة ولذا اعترضوا على من قال  
 في تعريف الحمد انه اثناء باللسان اه بان قيد باللسان زائد  
 لان اثناء حقيقة لا يكون الا باللسان فافهم ﴿ قوله ﴾ ( على  
 الجليل مطلقا ) اى سواء كان من الفضائل او القواضل وسواء كان  
 اختياريا او غير اختيارى ﴿ قوله ﴾ ( والمدح في اللغة  
 هو اثناء باللسان على الجليل مطلقا ) اى سواء كان من الفضائل  
 او قواضل وسواء كان اختياريا او غير اختيارى وهذا موافق  
 للتعريف الذى ذكره القوم للمدح واما المص فقد عرفه في الامعان  
 بانه الوصف بالجميل المراد به التعظيم فتترك قيد كونه على الجليل

ومورد العرفي اعم سواء  
 كان باللسان او غيره  
 ومتعلقه اخص وهو  
 الفاضلة واما الثناء  
 في اللغة فهو - و الذى ذكر  
 الجليل وفي الاصطلاح  
 هو الذى ذكر باللسان  
 على الجليل مطلقا والمدح  
 في اللغة هو الثناء باللسان  
 على الجليل مطلقا  
 وفي الاصطلاح

كونه على الجميل وعرفه في المطول بانه الشئ باللسان على الجميل  
سواء تعلق بالفضائل ام بالقواضل فذكر فيه قيد كونه على  
الجميل وترك قيد كونه على قصد التعظيم والشارح اختار  
ما ذكره ذلك العلامة في المختصر فتترك قيد كونه على الجميل  
لما ذكرنا من ان المرجح عدم اعتبار قيد كونه على الجميل الاختياري  
وذلك العلامة وان لم يقيد الجميل في المطول بالاختياري لكن  
المتبادر منه الاختياري والمص رح جمع في التعريف بين ذينك  
القيدين اشارة الى التوفيق بين كلاهما ذلك العلامة في كتابه  
بانه وان لم يذكر قيد كونه على الجميل في المختصر لكنه ملحوظ فيه  
كما ان قيد كونه على قصد التعظيم ملحوظ في التعريف الذي ذكره  
في المطول ولا يبعد ان يقال ان الشارح انما عدل عن تعريف  
المص لما يرد عليه من الاشكال بحمد الله على صفاته القديمة لانها  
ليست باختيارية عندهم والا يلزم حدوثها كما حقق في محله كما يرد  
هذا على تعريف المطول وان اجيب عنه بما ذكرناه عند الكلام  
على حد الشارح فتذكر وانما اطينا الكلام لما ان بعض الفضلاء  
الكرام قد اتهم من تحقيق هذا المقام ❖ قوله ❖ ( ينبي  
عن تعظيم المنعم اه ) اي يشتر في حدوداته بحيث متى اطاع  
عليه علم تعظيمه ❖ قوله ❖ ( ان مورد الحمد اللغوي اخص اه )  
لان الوصف بالجميل \* انما يكون باللسان لا بغيره ❖ قوله ❖  
( ومتعلقه اعم اه ) لانه يكون بمقابلة النعمة وغيرها كما بينه  
بقوله سواء تعلق اه وكلمة سواء بمعنى الاستواء يوصف به كما  
يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم  
وهو ههنا خبر والفعل الذي بعدها اعني تعلق في تأويل  
المصدر مبتدأ صرح بمثله صاحب الكشف في قوله تعالى \* سواء  
عليهم الأذرتهم ام لم تنذرهم \* والفضائل المزايا الغير المتعبدية

ينبي عن تعظيم المنعم  
بسبب كونه منعماً وفهم  
من هـ ذين التعريفين  
ان مورد الحمد اللغوي  
اخص وهو اللسان  
ومتعلقه اعم سواء تعلق  
بالفضائل او بالقواضل



في مقام الحمد ❖ قوله ❖ (ولها معنيان) اي لكل واحد من هذه  
الالفاظ الاربعة معنيان ❖ قوله ❖ (فهو الوصف بالجميل  
على جهة التعظيم قصدا مطلقا) اي سواء تعاق بالنعمة او غيرها  
فخرج بقوله على جهة التعظيم قصدا الوصف بالجميل لاعلى قصد  
التعظيم بان كان على قصد الاستهزاء والسخرية اعلم ان بين  
التعريف الذي ذكره الشارح ههنا والتعريف الذي ذكره  
المص في الامعان وهوانه الوصف بالجميل المراد به التعظيم بازاء  
فعل جميل الاختياري كما نقله الشارح المدقق للاظهار عموما  
وخصوصا مطلقا لان الشارح ترك قيد كونه على الجميل  
الاختياري فكل ما يصدق عليه التعريف الذي ذكره المص  
يصدق عليه التعريف الذي ذكره الشارح بدون انعكس لانه  
اذا اثني احد على احد بشئ على قصد التعظيم لاعلى الجميل  
يصدق عليه تعريف الشارح دون تعريف المص لانه لم يقع  
بازاء فعل جميل اختياري فان اعتبر ذلك القيد اي كونه على  
الجميل الاختياري فتعريف الشارح مختل وارلم يعتبر فتعريف  
المص مختل ولا يبعد ان يرجح الاخير فيستقيم ما ذكره الشارح ان  
احدا اذا اثني على ظالم بانواع الثناء على ما فعل من نهب الاموال  
وقتل النفوس بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر انه حمد فلذا  
يذم هذا الحامد بان حمده لم يقع في محله اللهم الا ان يقال من طرف  
المص ان الجميل اعم في قولنا على الجميل الاختياري من ان يكون  
جسيلا في الواقع او ان يجعله الحامد جسيلا والظاهر ان الحامد  
في الصورة المذكورة يجعل المحمود عليه جسيلا او يصور بصورته  
ومما يجب ان يعلم ان منشأ هذا الاختلاف الواقع بين المص والشارح  
ان العلامة التفتازاني عرف الحمد في المختصر بانه الثناء بالاسان  
على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة او غيرها فتترك فيه قيد

ولها معنيان لغوي  
وعرفي اما الحمد في اللغة  
فهو الوصف بالجميل  
على جهة التعظيم قصدا  
مطلقا وفي الاصطلاح  
فعل

بل بامور اخر ❀ قوله ❀ ( او للملابسة ) اى ولك فى دفع  
 المعارض ان تجعل الباء فى الحديثين للملابسة فالابتداء فى كليهما  
 محمول على الحقيقى ايضا فيكون المعنى كل امر ذى بال لم يبدأ  
 ملتبسا باسم الله ويحمد به يكون ابتز واقطع ❀ قوله ❀ ( ولا يخفى  
 ان الملابس بشئ اه ) جواب عن اعتراض مقدر وهو ان التلبس  
 بهما حين الابتداء محال لان التلبس بهما لا يتصور الا بذكرهما  
 وذكرهما معا محال فلو ابتداء حين ذكر التسمية والتلبس بهما  
 لا يكون ملتبسا بالحمد ولو عكس لا يكون ملتبسا بالتسمية  
 فدفعه بقوله ولا يخفى ان الملابس اه فان اراد بالملابسة الملابس  
 بمعنى التبرك بهما كما هو المقصود فالدفع ظاهر لان التبرك بشئ لا يمنع  
 التبرك بشئ اخر واما ان اراد بهما الملابس الحقيقية فلا بد  
 فى الدفع من ان يتكلف ويقال ان الملابس معناها الملاصقة  
 والاتصال وهو عام يشمل الملاصقة بالشئ على وجه الجزئية  
 بان يكون ذلك جزءا لذلك الامر ويشمل الملاصقة بان يذكر  
 الشئ قبل ذلك الامر بدون تخلل زمان متوسط بينهما فيجوز  
 ان يجعل الحمد جزءا من الكتاب ويذكر التسمية قبل الحمد  
 ملاصقا به بلا توسط زمان بينهما فيكون ان الابتداء ان  
 تلبس المبتدى بهما اما التلبس بالحمد فظاهرا لان  
 ان الابتداء بعينه ان التلبس بالحمد لان ابتداء الامر  
 بعينه ابتداء الحمد لكونه جزءا منه واما بالتسمية فلكونها مذكورا  
 قبله بلا توسط زمان بينهما فيكون ان الابتداء ان تلبس المبتدى  
 بهما اما التلبس بالحمد فظاهرا لان ان الابتداء بعينه ان التلبس  
 بالحمد لان ابتداء الامر بعينه ابتداء الحمد لكونه جزءا منه واما  
 بالتسمية فلكونها مذكورا قبله بلا توسط زمان كذا ذكره المحقق  
 السلوكى فى حاشية الخيا لى ❀ قوله ❀ ( واعلم ان ههنا ) اى

او للملابسة ولا يخفى  
 ان الملابس بشئ  
 لا يمنع الملابس باخر  
 فيكون التلبس بالابتداء  
 فيهما \* واعلم ان ههنا  
 اربعة الفاظ وهو الحمد  
 والثناء والشكر والمدح



خبر من الشيء قطعه وروى انه بالذال المعجمة في الصحاح  
 جذم الرجل بالكسر جذما صارا جذم وهو مقطوع اليد  
 وفي الحديث من تعلم القرآن ثم نسيه ابقى الله وهو اجزم ﴿ قوله ﴾  
 (و حسنه ابن الصلاح) اى قال بان هذا الحديث حسن وهو  
 ماثبت بنقل عدل ضابط متصل سنده الى المنهى الا انه كانت  
 في هذه الصفات نوع قصور ونقصان ولم يجبر بكثرة الطرق  
 على ماقرر في علم الحديث ﴿ قوله ﴾ (والحديثان متعارضان  
 ظاهرا) يعنى حديثي البسمة والحمدلة ووجه التعارض ان البدأ  
 والابتداء معناهما التصدير ومعنى بدأت بالكتاب جعلته في اوله بناء  
 على ان الجار والمجرور واقع موقع المفعول به وهو لا يتصور بالامر بن  
 فالعمل باحد الحديثين موقوف للعمل بالآخر ﴿ قوله ﴾ (ودفع  
 بحمل الابتداء على العرفي المتسد) الابتداء على ثلاثة اقسام  
 حقيقى وهو الذى لم يسبق عليه شئ وعرفى وهو الذى قدم  
 على المقصود واضافى وهو الذى قدم بالنظر الى شئ الثانى  
 اعم من المقصود وغيره وخلاصة الدفع ان المراد بالابتداء  
 فى كلا الحديثين اوفى حديث الحمدلة فقط العرفى وهو كما عرفت  
 امر ممتد يمكن الابتداء بهذا المعنى بامور متعددة من التسمية  
 والتحميد وغيرهما وهو قد يتحقق فى ضمن الابتداء الحقيقى  
 وقد يتحقق فى ضمن الاضافى تأمل ﴿ قوله ﴾ (ولك ان تجعل  
 الباء اه) اى ويجوز ذلك فى دفع هذا التعارض ان تجعل اه يعنى  
 ان المراد بالابتداء فى كلا الحديثين الحقيقى لكن الباء فى بسم الله  
 وبحمد الله ليس صلة للابتداء حتى يرد ذلك بل هو الاستعانة  
 فيصير المعنى كل امر ذى بال لم يبدأ باستعانة التسمية والتحميد  
 يكون ابترا واجزما ولا خفاء فى انه يمكن الاستعانة فى امر واحد  
 بامور متعددة فيجوز ان يستعان فى الابتداء ايضا بالتسمية والتحميد

وحسنة ابن الصلاح  
 والحديثان متعارضان  
 ظاهرا على ما لا يخفى  
 ودفع بحمل الابتداء  
 على العرفي المتدولك  
 ان يجعل الباء في الحديثين  
 للاستعانة فلا يتنافى  
 الاستعانة بشئ الاستعانة  
 بآخر

للاستغراق في الاولى تبعية والثانية مبنية لشيء لا ما يجب ادلا  
 ابهام فيه ولانه لا يصح بيان العام بالخاص وانما كان الافتتاح  
 بالحمد اداء لحق شيء من شكر النعمة التي تأليف هذا المختصر اثر  
 من آثارها لانه في حالة افتتاح الكتاب تكون النعمة التي اثرها  
 هذا التأليف حاضرة في ذهن المص رح وحق شكر كل نعمة  
 ان يؤدي حال حضورها في الذهن ولا يؤخر عنه فظهر فائدة  
 توصيف النعمة بالتأليف هذا المختصر اثر من اثرها انتهى فزاد  
 الشارح فيما نقله قوله التي هي تأليف هذا اقول ولعل وجهه  
 الاشارة الى ان حضور نعمة التأليف في ذهن المص في حالة  
 افتتاح الكتاب يتصور على وجهين احدهما ان يحضرها في ذهنه  
 من حيث كونها نعمة مستقلة منه تعالى ويقصد اداء حق  
 شكر هذه النعمة بدون ملاحظة النعماء التي نعمة التأليف اثر  
 من آثارها بالاصالة وثانيهما ان يحضرها فيه من حيث كونها  
 اثر من آثارها فالحاضرة في الذهن هنا بالاصالة انما هي النعماء التي  
 اثرها هذا التأليف وحضور نعمة التأليف يتبع حضور هذه النعماء  
 فالمقصود بالاصالة هنا اداء حق شكرها لا اداء حق نعمة التأليف  
 وان لزمه بخلاف الوجه الاول فان الحاضرة في الذهن هناك  
 بالاصالة نعمة التأليف والمقصود اداء حق شكرها كما عرفت  
 واما محل التأليف الذي هو نعمة واحدة على الموصول الذي هو  
 عبارة عن النعماء اعني التي على هذا الوجه فلان نعمة التأليف  
 وان كانت واحدة في نفسها الا انها متضمنة لنعماء متعددة لتوقفها  
 عليها كالعقل والعلم الى غير ذلك فالنعماء التي اثرها هذا التأليف  
 حاضرة في الذهن على هذا الوجه ايضا لكن بالاصالة فافهم  
 هذا المقام ولا تكن من الذين لا يبالون بدقائق الكلام ❀ قوله ❀  
 ( فهو ابتر واجزم ) بالاء المعجمة من الجزم وهو الاقطع في الصراح

فهو ابتر واجزم رواه  
 ابو داود عن ابى هريرة  
 رضي الله تعالى عنه



الله تعالى ان يبتدأ باسمه فاجاب بان جميع افراد الحمد اوجدته  
والفرد الكامل منه مختص له تعالى فهو تعالى متصف بجميع صفات الكمال  
لما سبق انفا من ان الحمد حقيقة اظهار صفات الكمال فيستحق  
ان يبتدأ باسمه وتوصيفه تعالى في التسمية بالرحمن الرحيم وان كان  
مشيرا الى الجواب ايضا الا انه لما كان مظنة ان لا يقنع به السائل  
صرح به في جملة مستقلة ❀ قوله ❀ ( مقتبسا ) نصب  
على الحالية من مستكن قال والاقتباس في الاصطلاح هو ان يضم  
المتكلم الى كلامه كلمة او اية من آيات الكتاب العزيز خاصة بان  
لا يقول فيه قال الله ونحوه كإيهنا فان قوله الحمد لله رب العالمين  
اية من فاتحة الكتاب ❀ قوله ❀ ( واداء لحق شيء مما يجب  
عليه من شكر نعمائه اه ) اما عطف على مقتبسا بجعله بمعنى  
الفاعل اي مؤديا لحق شيء اه وفيه انه يوجب جعل جميع  
المصادر المعطوفة عليه ايضا بمعناه وفيه تكلف لا يخفى وان  
الاداء ليس بمصدر بل اسم بمعنى المصدر فتأمل واما عطف  
على ما يستفاد من الغاء التفرعية في قوله فقال فانها يجعل ما قبلها  
علما لما بعدها اي قال المص الحمد لاستيفائه بطريق انصریح  
حين ما استفيد من البسمة بطريق الاشارة ولاداء حق شيء  
اه فانظر الى ما في هذه العبارة من السماحة بدون ما تمس اليه  
الاجابة ثم اعلم ان عبارة المطول هنا هكذا واداء لحق شيء  
مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر  
اثر من اثارها انتهى وقال المحقق السلمكتي في حواشيه  
عليه ان كان ما في مما يجب موصولة او موصوفة  
للعهد او للجنس فكلية من في مما يجب بيا نية وانثانية  
مبنية لما يجب ان اريد بالشكر مطلقة وتبعيضية ان اريد به الشكر  
الكامل وهو مجموع الاعتقاد والذكر وعمل الجوارح وان كان

مقتبسا واداء لحق شيء  
مما يجب عليه من شكر  
نعمائه التي هي تأليف  
هذا الكتاب او هو اثر  
من آثارها كافي المطول  
واقترابا بأسلوب الكتاب  
المجيد ونحلا بما شاع  
بين المؤلفين وامثالا  
لقوله عليه السلام كل  
امر ذي بال لم يبدأ  
بالحمد لله

وجرا الأول مع رفع الثاني أو نصبه واثنان منهما ممتنعان رفع  
 الأول أو نصبه مع جرائثنى لامتناهٍ الاتباع بعد القطع كما في  
 الفتوحات الوهية وهو مذهب الجمهور أيضا فالمراد بالاتباع  
 النعوت والأفانيل بعد القطع مما لا نزاع فيه فيجوز على تقدير رفع  
 الأول أو نصبه جرائثنى عـ على البداية من الجلالة كذا ذكره  
 بعض الفضلاء ❁ قوله ❁ ( ولما استفيد الحمد من البسملة  
 اهـ ) وذلك لأن الحمد حقيقة اظهار صفات الكمال وهو حاصل  
 في التسمية قطعا ولأنه قد ذكر الامام النووي في أول شرح مسلم  
 انه إنما بدأ بالحمد الحديث ابن هريرة رضي الله تعالى عنه كل  
 امرئ بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو ابتداء وفي رواية بالحمد  
 فهو اقطع وفي رواية اجزم وفي رواية بذكر الله وفي رواية  
 بسم الله الرحمن الرحيم ثم ذكر في باب كتابه صلى الله عليه  
 وسلم الى هرقل بالتسمية فقط فعلم ان المراد بالحمد ذكر الله لانه  
 عليه الصلاة والسلام صدر الكتاب بالتسمية فقط دون التمجيد  
 ولهذا ذهب الشيخ ابن الحاجب الى ان لفظ الحمد إنما يحتاج  
 اليه في الخطب دون الرسائل والوثائق فاستفاد الحمد  
 من البسملة بطريق الاشارة حاضرة قطعا ❁ قوله ❁  
 ( استأنف بطريق التصريح ) اي ابتداء المص بالحمد على طريق  
 التصريح به مستأنفا له لما ان المقام يقتضي التصريح بالحمد  
 ولا يكفي الاشارة المستفاد من البسملة اليه او للجمع بين الاشارة  
 والتصريح وفيما ذكره اشارة الى ان الجملة الحمدية استئنا فيه  
 والاستئناف هو ان يكون الكلام المتقدم بحسب الفهم مودعا السؤال  
 فيجعل ذلك المتأخر كالحقيق ويجاب بالكلام الثاني فالكلام  
 مرتبط بما قبله من حيث المعنى وان كان مقطوعا لفظا فكانه  
 لما ابتداء باسم الله كان مظنة ان يسئل ويقال هل يستحق

ولما استفيد الحمد من  
 البسملة بطريق الاشارة  
 استأنف بطريق  
 التصريح فقال ( الحمد )



مقدمة على الآخرة فالرحمة الموجودة فيها أيضا مقدمة على  
الرحمة الموجودة في الآخرة لاستلزام تقدم الظرف تقدم المظروف  
بلا شبهة فناسب ان يقدم اللفظ الدال على الرحمة الموجودة  
في الدنيا على اللفظ الدال على الرحمة الموجودة في الآخرة لكن  
هذا منقوض بما روى عنه عليه السلام انه قال يارحيم الدنيا  
ورحن الآخرة كما ذكرناه انفا ﴿ قوله ﴾ ( ثم الرحمن  
مجرور لكونه صفة للجلالة اه ) هذا مبني على ما ذهب اليه  
الجمهور من ان الرحمن ليس بعلم واما عند ابن مالك ومن تبعه  
من القائلين بكونه علما فهو عطف بيان او بدل لا غير لان العلم  
لا يقع صفة ﴿ قوله ﴾ ( والرحيم صفة بعد صفة لها ) اي  
للجلالة على تقدير كون الرحمن صفة لها بناء على ان المختار ان  
الصفة لا توصف بل اذا جاء ما يوصف ذلك جعل صفة للاول  
ان لم يمنع مانع وان منع مانع يكون صفة للصفة واما على تقدير  
كونه بدلا منها فيجوز ان يكون الرحيم بدلا بعد بدل على القول  
بجواز تعدده او عطف بيان للفظ للجلالة ﴿ قوله ﴾  
( ويجوز ان يكونا مرفوعين ) بان يكون الرحمن خبر مبتداء  
مخوف اي هو الرحمن والرحيم خبرا بعد خبره ﴿ قوله ﴾  
( او منصوبين على المدح اه ) اي امدح او احمده الرحمن  
وامدح او احمده الرحيم على ما يشعره قوله على المدح بان يكون  
كلاهما منصوبين على المدح اعلم ان ههنا تسعة احتمالات  
سبعة منها جائزة اشار الشارح الى ثلثة منها رفع الرحمن مع رفع  
الرحيم ونصبهما وجرحهما وترك الاربعة الباقية لانها منها من هذه  
الثلثة بادني تأمل وانكون هذه الثلثة اول الاحتمالات كما لا يخفى فلما  
الاربعة رفع الاول مع نصب الثاني ونصب الاول مع رفع الثاني

صفة للجلالة او بدلا منها  
والرحيم صفة بعد صفة  
لها ويجوز ان يكونا  
مرفوعين او منصوبين  
على المدح كما في شرح  
التقاية \*

حقيقين شرعيين لا يحجاز بين ❖ قوله ❖ ( بذكر السبب واردة  
 المسبب ) لان رقعة القلب سبب لانعام والاحسان فان قلت ان السببية  
 كونها علاقة على اطلاقها غير معلومة بل الظاهر مما اوردوا  
 لها من المثال بنحو الغيث للنبات انه انما تصلح السببية لان تكون  
 علاقة اذا كان الاحسان هنسا ناشيا من الرقة مع انه ليس كذلك  
 قلت المراد بالسبب هنسا ماهو بالنسبة الى النوع لا ماهو بالنسبة  
 الى الفرد الشخصي فلا يرد ذلك على ان المثال لا يصلح حجة كما لا يخفى  
 على من له فطنة ❖ قوله ❖ ( انما سببه بلفظة الجلالة  
 في الاختصاص اه ) حاصل الجواب ان الرحمن مناسب لان يؤتى  
 عقب لفظه الجلالة مقدم على الرحيم لانه مناسب بلفظة  
 الجلالة في كونهما مختصين بذاته تعالى يعني انه كما ان لفظه  
 الجلالة مختصة بذاته تعالى كذلك الرحمن مختص به تعالى  
 لا يطلق على غيره لما انه صار كما علم من حيث انه لا يوصف  
 به غيره تعالى وذلك لان معناه المنعم الحقيقي الذي هو الباع  
 في الرحمة غايته ولا يصدق على غيره تعالى لان ما سواه مستبعد  
 بلطفه وانعامه كذا ذكره البيضاوي ❖ قوله ❖ ( فان قلت  
 قد اطلق اه ) منع ليكون الرحمن مختصا بذاته تعالى مستندا  
 بما وقع في الشعر يعني انا لانسلم انا الرحمن مختص به تعالى لا يطلق  
 على غيره تعالى كلفظة الجلالة حتى يكون الاختصاص وجهها  
 للتناسب بينهما ويقدم على الرحيم من اجل ذلك التناسب كيف  
 وقد اطلعه الشاعر على غيره تعالى اي على مسئلة الكذاب حيث  
 قال في حقه ❖ سموت بالمجد يا ابن الاكرمين ابا ❖ وانت  
 غيث الوري لازلت رجانا ❖ السمو العلو كالمجد والكرم  
 قال ابن السكيت الشرف والمجد يكونان بالاباء يقال رجل  
 شريف ما جده اى لهلم ابا متقدمون في الشرف انتهى

بذكر السبب واردة  
 المسبب فان قلت لم قدم  
 الرحمن على الرحيم  
 قلت لمناسبته بلفظة  
 الجلالة في الاختصاص  
 بذاته تعالى بخلاف  
 الرحيم لانه اطلق على  
 غيره تعالى فان قلت  
 قد اطلق الشاعر على  
 غيره تعالى في قوله  
 وانت غيث الوري  
 لازلت رجانا فكيف  
 يصح انه لا يوصف به  
 غيره تعالى

٩ اى طال ب عوض

\* منه \*



على ما ذكره صاحب المغنى في فروق اسم الفاعل مع الصفة  
 المشبهة من ان الفاعل يجيئ من اللازم والمتعدى والمشبّهة  
 من اللازم فقط ﴿ قوله ﴾ ( قلنا ان الفعل المتعدى اه )  
 هذا جواب تسليى يعنى انه بعد تسليم امتناع اشتقاق الصفة  
 من المتعدى نقول ان الفعل المتعدى قد ينقل الى اللازم بان ينقل  
 هنا رخم المتعدى من الباب الرابع الى فعل اللازم من الباب الخامس  
 لان هذا النقل مطرد في باب المدح والذم وقال به ضمهم بانهم  
 مشتقان من رحم بضم العين ابتداء من غير نقل وهو التحقيق  
 وان رده ظاهر كلام بعض الصرفيين من ان فعلا لم يجيئ  
 من فعل بضم العين بل من فعل بكسرهما فان قيل لم لم يلتفت  
 الشارح هنا الى الجواب المنعنى عن هذا الاعتراض بان يقال لانسلم  
 انها لا تشتق الا من اللازم كيف وقد قال صاحب المرصود  
 في بحث اسم الفاعل ان الصفة المشبهة تجيئ من متعد مكسور  
 انعين نحو رحيم وحذر انتهى قلنا لضعف ما ذكره صاحب  
 المرصود مع انه قدمشى في شرح البسطة على ما ذهب اليه الجمهور  
 من انها لا تؤخذ الا من اللازم فيبين كلاميه تناف اقول يمكن  
 التوفيق بين كلاميه بان يكون مراد بما ذكره في هذا البحث انها  
 تجيئ من متعد مكسور العين بعد نقله الى اللازم فيضمحل  
 الجواب المنعنى بالكلية على هذا التوفيق ﴿ قوله ﴾ ( باعتبار  
 الغايات لا باعتبار المبادئ ) لما ذكرنا من ان اسماء تعالى باعتبار الغايات  
 التى هى الافعال كالانعام والاحسان لا باعتبار المبادئ التى هى  
 الانفعالات كالرقة هنا مثلا على ما اشار اليه البيضاوى رح  
 ﴿ قوله ﴾ ( فيكون اطلاقا فهما على الاحسان مجازا مرسلا )  
 الاظهر ان الرحمن الرحيم مأخوذ ان من الرحمة بمعنى رقة القلب  
 نقلا الى معنى المحسن غاية الاحسان واطلقا عليه تعالى فيكونان

قلنا ان الفعل المتعدى  
 قد يجعل لازما بان ينقل  
 الى فعل بضم العين  
 ثم اشتق منه الصلغة  
 مشبهة وهكذا  
 ههنا وهذا مطرد  
 في باب المدح والذم  
 صرح به السكاكى  
 في قسم الصرف من  
 المفتاح فان قلت ان  
 الرحمة في اللغة رقة  
 القلب فكيف يشقان  
 من رحم لان رقة القلب  
 لا تصور في ذاته تعالى  
 فانها تقضى وجود  
 القلب لله تعالى الله  
 عن ذلك علوا كبيرا  
 قلنا ان اشتقاقها  
 من رحم باعتبار الغايات  
 لا باعتبار المبادئ لان  
 غاية الرحمة التفضل  
 والاحسان فيكون  
 اطلاقها على الاحسان  
 مجازا مرسلا

واختاره البيضاوي والرابع انه سرياني \* ٢٣ \* نقل الى العربية ومنهم من تورع عن طلب

في الاشتقاق لا يقتضي التقدم الزماني في الذات حتى يلزم الحدوث  
على ان تخلف الدلالة اللفظية عن مداولها جائزا لا ان يقال  
ان هذا وان لم يقتض ذلك لكنه يوهمه وفي مثل هذا الموضع  
يلزم الاحتراز عما يوهم النقص له تعالى \* قوله \* ( واختاره  
البيضاوي ) حيث قال والاطهر انه وصف في اصله لكنه لما  
غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالنمل مثل اثريا والصعق  
اجرى مجراه في اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم  
تطرق احتمال الشراكة عليه \* قوله \* ( والرابع انه سرياني )  
اصله لاهيا بالسريانية فغرب بمحذف الالف الاخيرة وادخل  
اللام عليه وهنا اقوال اخر قد ذكرت في المطولات \* قوله \*  
( تورع عن طلب مأخذه ) اي اجتنب عن طلب مأخذ اللفظ  
الدال عليه تعالى اضى لفظة الجلالة لما فيه من شائبة ما يوهم  
النقص له تعالى كما ذكرنا انفا \* قوله \* ( دالة على الجلالة  
والعظمة والكبرياء ) لما ان معناه المعبود الحقيقي وهو اجل  
الموجودات واعظمها \* قوله \* ( سبقت رحته على غضبه )  
استفيد هذا السابق من اجراء الوصفين عليه تعالى فما يدل  
على الجمال ومن صيغة المبالغة في الرحمن وفي الرحيم على ما قيل  
\* قوله \* ( صفتان مشبهتان مبيتان من رحم ) اي اخوذتان  
ومشتقان منه هذا احد المذاهب فيهما وانما ذكره دون غيره لما  
انه المذهب المنصور كما اشار اليه البيضاوي وغيره وقيل انهما  
مشتقان من الرحمة كما في الدر المنصور وهو الموافق لمذهب  
من جعل المصدر اصلا في الاشتقاق بل لقول من جعل الاشهر  
اصلا اذ لا شك في شهرة الرحمة بالنسبة الى الرحمن بل الى رحم  
ماضيا وقيل ان الرحمن ليس بمشتق لان العرب لم تعرفه لقولهم  
وما الرحمن \* قوله \* ( الصفة المشبهة لانبئ الامن اللازم )

مأخذه وذكره عناد ومنهم  
من قال انه مشتق لكن  
لا تعرف ولم نكلف  
بمعرفة فان كان مشتقا  
فمحذوف الهزة منه ثم  
ادخل لام التعريف  
ليكون خاصا لله تعالى  
وادغم في لام الاصل  
فصار الله كذا حقه  
الشريف في حاشية  
الكشاف \* ثم ما كانت  
لفظة الجلالة والعظمة  
والكبرياء المستنزمة  
للقهر والغلبة وتوهم  
منها انه تعالى موصوف  
بالجلال دون الجمال  
اراد ان يذكر بعدها  
وصفا مما يدل على الجمال  
ليعلم انه ذو الجلال  
والجمال والا كرام سبقت  
رحته على غضبه فقال  
الرحمن الرحيم وهما  
صفتان مشبهتان  
مبيتان من رحم  
كأغضبنا من غضب  
والعليم من علم فان قلت

الصفة المشبهة لانبئ الامن اللازم فكيف يصح اشتقاقها من رحم وهو متعد



الاله على هذا صفة بمعنى العبودية فيه ﴿ قوله ﴾ ( او من  
 ولاه بضم الواو اه ) وفيه بحث لان ما ذكره البيضاوي وغيره  
 انه يجوز ان يكون من وله اذا تحير وتخط عقله وكان اصله ولاه  
 بكسر الواو فقلت الواو همزة لا تستعمل الكسرة عليها استثقال  
 الضمة في وجود فقل اله ببدال همزة كاء واشاح واما كونه من  
 ولاه بضم الواو فمالم زه نعم قدر رأيت نسخة صححتها بعض الفضلاء  
 اسعافا لرجائه الواقع في السياجة بقوله والمرجو من اطلع  
 اه هكذا ارمز ولاه بكسر الواو فقلت همزة لا تستثقال الكسرة  
 عليها ﴿ قوله ﴾ ( ان العلماء تحيرت في اللفظ الدال عليه تعالى  
 اه ) وهو لفظة الجلالة والاحسن ان يقول تحيروا في اللفظ الدال عليه  
 تعالى كما تحيروا في ذاته فكانوا فيه اربعة اصناف كما لا يخفى على اهل  
 الانصاف ﴿ قوله ﴾ ( انه اسم عربي مشتق ) المراد بكونه  
 مشتقا همنا كونه مأخوذا من اصل بنوع تصرف فيه  
 لا المشتق الذي يذكر في مقابلة اسماء الاجناس  
 والاعلام فانه من قبيل الصفة كالضارب والمضروب وقد ذكر  
 كونه اسما مشتقا في مقابلة كونه صفة مشتقة والفرق  
 بين الاسم والصفة ان الموضوع له في الصفة هو الذات  
 لمبهمه باعتبار انصافها معين فهو مركب من ذات مبهمه ومعنى معين  
 فبأي ذات يقوم ذلك المعنى يصح اطلاق الصفة عليها كاسمي  
 الفاعل والمفعول وفي الاسم هو الذات المعينة والمعنى الخاص \*  
 فدلوا له مركب من ذينك المعنيين من غير رجحان المعنى  
 على الذات كما في الصفة \* ﴿ قوله ﴾ ( والثاني  
 انه اسم عربي غير مشتق ) لما ذكره الشيخ الوالد طال بقائه  
 في حواشيه على شرح المولى الحجابي للولدية من الاداب من ان  
 في الاشتقاق معنى الحدوث لا قضاؤه تقدم المشتق منه على  
 المشتق وهذا ليس بجائز في اسمائه تعالى ولا يخفى عليك ان التقدم

او من ولاه بضم الواو فقلت  
 همزة لا تستثقال الضمة عليها  
 فقل اله كاء اذا تحير  
 او من لاه مصدر لاه  
 يليه لاه اذا احتجب  
 لانه تعالى محتجب عن  
 ادراك الابصار \*  
 واعلم ان العلماء تحيرت  
 في اللفظ الدال عليه  
 تعالى كما تحيرت في ذاته  
 فيكون في اللفظ الدال  
 عليه اربعة اصناف  
 الاول انه اسم عربي  
 مشتق صار علما بالعلية  
 هذا موافق لما ذهب  
 اليه الجمهور من اهل  
 اللغة والثاني انه اسم  
 عربي غير مشتق كما  
 ذهب اليه الخليل  
 والزجاج والفقهاء  
 والثالث انه صفة  
 مشتقة صارت علما  
 بالعلية

هو الصفة كما هو رأى الاشعري ههنا وفي سبج ربك ❁ قوله ❁  
 ( وهو اسم للذات الواجب الوجود اه ) اشار بهذا الى امرين  
 احدهما انه علم للذات الواجب الوجود لاسم لمفهوم الواجب الوجود  
 كما زعم بعضهم والا لما افاد لا اله الا الله التوحيد لان هذا المفهوم  
 كلى والكلى من حيث هو كلى يحتمل الكثرة والتعدد وان انحصر  
 في فرد بحسب الخارج واحتمال الكثرة هنا في التوحيد ولانه لا بد له  
 تعالى من اسم يجري عليه صفاته وذلك يقتضى عدم جواز  
 اطلاق ذلك الاسم على غيره تعالى فيكون علما وثانيهما دفع دخل  
 مقدر بان يقال لم اضيف الاسم الى لفظة الجلالة دون سائر  
 الاسماء وحاصل الدفع ان لفظة الجلالة اسم للذات المستجمع  
 بجميع صفات الكمال فكانه اضيف الى جميع الاسماء واجاب عنه  
 بعضهم بانه لو اضيف الى سائر الاسماء المشتقة وقيل باسم  
 الرزاق مثلا لتوهم منه ان ذكره تعالى لتزيقه لان ترتب الحكم  
 على المشتق يوهى عليه مأخذ الاشتقاق بخلاف الاضافة الى لفظة  
 الجلالة ❁ قوله ❁ ( ومشتق من اله بكسر اللام اذا تحير )  
 اذا العقول تحير في معرفة تعالى ذاتا ولذا قالوا ان ذاته تعالى  
 لا يدرك كنهها في هذه النشأة وبعضهم اراد من هذا النفي  
 امكانه وبعضهم وقوعه وعلى هذا يكون من الباب الرابع  
 ❁ قوله ❁ ( او من اله بفتح اللام ) اى من اله يأله الهة  
 والوهية وعلى هذا يكون من الباب الثامن بمعنى عبد يعبد عبادة  
 وقوله بمعنى مألوه اى عبود اشارة الى ما قالوا ابو السعود من انه  
 يشترط ان يكون كلمة اله على هذا اسماء من الهة والوهية بمعنى المألوه  
 كالكتاب بمعنى المكتوب لاصفة انتهى ولعل هذا لان هذه الاقوال  
 الاربعة التي نقلها الشارح كلها منسوبة الى من ذهب الى كون لفظة  
 الجلالة اسما غير بياشتقا كما ينويه في حواشى انوار التنزيل فكون

وهو اسم للذات الواجب  
 الوجود الخالق للعالم  
 ومشتق من اله بكسر  
 اللام اذا تحير حذف  
 الهمزة على خلاف  
 القياس وعوض عنها  
 الالف واللام او من اله  
 بفتح اللام بمعنى مألوه  
 اى معبود



بضم السين اخذه من سموت ومن قال بكسر زها اخذه من سميت  
 ﴿ قوله ﴾ ( لان التبرك والاستعانة بذكر اسمه تعالى ) خلاصة  
 الجواب ان التبرك والاستعانة انما يكون بذكر اسمه تعالى  
 لا بالسمى الذي دل عليه لفظة الله وهو المتبادر من اطلاقه يعني  
 لو قال بالله لتوهم ان التبرك بذاته تعالى وهو ليس بممكن ٨ للعبد وفيه  
 بحث لا يسعه المقام ﴿ قوله ﴾ ( وقال بعضهم ) ذكره للتعظيم  
 وهو القطرب حيث قال انما زيد لفظ لاسم للاجلال والتعظيم  
 لما انه في ذكر لفظة الله فجأة من عدم التعظيم فهذا جواب ثالث  
 للاعتراض المذكور واجاب عنه بعضهم بانه يجوز ان يكون اراده  
 لاستيناس المعشوق الى الله والعاشق بالله الى ذكر الجلالة لانه  
 يحرق اذا ذكر فجأة كما لا يخفى على اهل العشق والحال  
 ﴿ قوله ﴾ ( لا يدفع اليمين لان فيه خلاف ) رد للجواب الثاني  
 من طرف المجيب الثالث بان قوله بسم الله ايضا يحتمل اليمين  
 واليمين فلا فائدة في اراد لفظ الاسم اما كون اليمين بالله فقط  
 لا باسمه فغير مسلم مطلقا لانه مختلف فيه لما في شرح النقاية  
 من ان القسم باسم الله جائز عند محمد رحمه الله ورجحه في البحر  
 ولا يبعد ان يقال ان الكلام مبني على ما ذهب اليه الجمهور وان  
 ذلك وان جاز كونه قسما لكنه لا يعلم كونه كذلك الا بالقرينة  
 والظاهر تبسار غير القسم عند الاطلاق وهذا القدر يكفي  
 للجواب في هذا المقام كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾ ( واضافته الى الله  
 بيانية ) دفع اليه توهم من ان الله تعالى ليس له اسم سوى الجلالة  
 فكيف يصح اضافة الاسم اليه اذ يلزم ح اضافة الشيء الى نفسه  
 كما ذكر المولى الخادمي في رسالة لبسمة فاجاب عنه بان اضافته بيانية  
 فلا يلزم ذلك المحذور واجيب عنه ايضا بان المضاف هنا مقسم  
 وبان فيه حذف مضاف اي باسم سمي الله وبان المراد من الاسم

لان اتبرك والاستعانة  
 بذكر اسمه تعالى ولان  
 قوله بالله يحتمل اليمين  
 واليمين بخلاف بسم الله  
 لان اليمين لا يكون الا  
 بالله لا باسمه تعالى وقال  
 بعضهم ذكره للتعظيم  
 لا لدفع اليمين لان فيه  
 خلافا لما في شرح النقاية  
 واضافته الى الله  
 بيانية اي باسم هو الله  
 ذكره بعضهم في تعليقاته  
 على الحاشية الفتحية  
 وقوله الله محذور لكونه  
 مضافا اليه الاسم

٨ لان اتبرك انما يكون  
 بتلبس الفاعل بالتبرك  
 به واتيان به وهو انما  
 يلبس بذكر اسمه  
 ويأتى به دون ذاته  
 المنزه عن ان يلبس به  
 احدويا تى به والاستعانة  
 حقيقة وان كانت بذاته  
 تعالى كما يدل عليه قوله  
 تعالى ﴿ وَاِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾  
 الا ان الطريق الى  
 تحصيلها ليس الا ذكر  
 اسمه تعالى فتأمل

٦ قوله بشئ قريب من الاعلال اشارة الى ما قرره بعضهم من ان اصله سمو فلما كثرت استعمالها ريد تخفيفه فعمدوا الى الآخر فوجدوا واو امتعاقة عليه الحركات الاعرابية مع نقلها فحذفوها ونقلوا حركاتها الى الميم ثم غمدوا الى الاول فحذفوا حركة \* ١٩ السين ثم اجتمعت همزة الوصل للسين و قوله ونفس الاعلال

اشارة الى ما قرره بعض اخر منهم من انه نقلت حركة الواو الى ما قبلها لكونها حرف علة متحركة وما قبلها حرف صحيح ساكن فاعطى حركاتها اليها فحذف الواو لاجتماع ساكنين من واو والتوين فان حذف الواو يكون على التقرير الاول غير قياس وعلى الثاني قياسا قوله فهما على هذا اه اي الاصل يكون متحد امع المشتق منه وفيه انه لا يلام ما ذكره من التصرف انصرفي اذ لا شك ان المعاني في تلك التصرفات متحدة والاقرب تغايرها في التصرف اشتقاقيا فالحق ان المراد من الاصل ما هو اصل المشتق اعني المشتق منه وما ذكرنا من نحو التصرف الصرف ليس غنا سبب كالم يقع في عبارة كثير من المحققين ولعل لهذا الامر بالتدبر

\* منه \*

ابو البقاء ولو قلت لاسم الله او باسم ربى اثبت الالف ونحوه ما اضيف الى غير الجلالة من اسماء الباري تعالى نحو باسم الخالق انتهى مع انه لا يمكن حذف الباء في مثل المذكورات ايضا لعدم صحة المعنى بدونها كالسبعة فلم يمتنع الباء فيها مقام الهمزة ايضا حتى تحذف فيها كالسبعة مع انه لا فرق بينهما \* قوله \* (واصله عند الكوفية وسم) عبر في نقل مذهب البصرية بقوله مشتق من سمو وفي نقل مذهب الكوفية بما ترى لاضطراب كلامهم ههنا لانه وقع في عبارة بعض انه مشتق من سمو عند البصرية ومن الوسم عند الكوفية بلفظ الاشتقاق وفي عبارة بعض ان اصله سمو عند البصرية ووسم عند الكوفية بلفظ الاصل ثم ذكر طريق التصرف الصرف في بشئ ٦ قريب من الاعلال او نفس الاعلال فجمع الشارح في التعبير بينهما اشارة الى ان الاصل هنا بمعنى المشتق منه فهما على هذا يتحدان فتدبر \* قوله \* (ولتكون عوضا عنها) فيه انها لو كانت عوضا لما حذفت ولهذا قال بعضهم انها ليست بعوض بل انما اريدت لما ذكر من كون الابتداء متعذرا بالساكن وان الاصل كون العوض في غير محل الحذف فجعل الهمزة عوضا عن الفاء غير موافق لهـ ذا الاصل \* قوله \* (لانا لانعرف اه) وان امثلة اشتقاقه من التصغير والتكبير والفعل المجرد والمزيد كلها منقوص كسمي واسماء واسامي سميت وتسميت ولو كان مشتقا من الوسم لكان اشتقاقه واوية كوسم واوسام واواسم ووسمت وتوسمت \* قوله \* (وسم بكسر السين وضمها) فعلى \* هاتين اللغتين لا حذف فيه اصلا وذلك لان الاصل ح سم اوسم بكسر السين اوضمها فلما دخلت الباء سكنت السين تخفيفا لانه وقع بعد الكسرة كسرة اوضمة وهذا ما اختاره الخامس ٧ وهو حسن وقيل من قال سم

واصله عند الكوفية وسم بمعنى العلامة وحذفت الواو تبعاً لاسم ثم زيدت همزة لوصل في اوله للابتداء ولتكون عوضا عنها فصار اسم \* وقال الزجاج ما ذهب اليه الكوفية خطأ لانا لانعرف شيئاً مما حذف فافعله نحو عدة دخلت عليه الف الوصل انتهى وقال بعضهم فيه خمس لغات اسم بكسر الهمزة واسم بضمها واسم كهدى وسم بكسر السين وسم بضمها فان قلت لم قال بسم الله ولم يقل بالله قلت



وعدالة ثم ادخلت همزة

الوصل ليكن الابتداء

فادخلت الباء الجارة

لتبدل على البقاء ثم

حذفت الهمزة من الخط

والكتابة لكثرة

الاستعمال في اكثر

الافاق عند ذكر اكثر

الاحوال وكثرة

كتابتها ايضا مع انها

لم تترك بالكتابة فتمد الباء

لدلالة على حذفها \*

وقال الخليل انما دخلت

الالف في بسم الله لتعذر

الابتداء بالسين بعد

حذف حركته فلما

دخلت الباء على الاسم

نابت عن الالف فسقطت

ولم تسقط في اقرأ باسم

ربك لعدم نيابة الباء

عنه فيه لا يمكن حذف

الباء مع صحة المعنى

فانك اذا قلت اقرأ اسم

ربك يصح المعنى بخلاف

بسم الله لعدم صحة

المعنى فظهر الفرق

ذكره في التفسير

الكبير \*

رفعة لسماء لاجل ان محقرات الادوار ليس لكثير منها اسم بل يعبر

عنها باسم نوعها وجنسها ﴿ قوله ﴾ ( وعدالة ) من حيث

انه اذا حذف حركته يوافق لما بعدد في التخفيف ﴿ قوله ﴾

( ليكن الابتداء ) لان الابتداء بالساكن متعذر على الظاهر وبعضهم

يجوز الابتداء به على ما هو المختار عند السكاكي لان التلفظ

بالحركة انما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقف الشيء على

ما يحصل بعده محال وجوابه منع انه بعده بل هي دعه والا لا يمكن

الابتداء بالحرف من غير الحركة وانه محال والمراد بالابتداء الاخذ

في النطق بعد الصمت لا الاخذ بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما

تخيله البعض والترنم وقوع الابتداء بالساكن ﴿ قوله ﴾

( وقال الخليل انما دخلت اه ) الفرق بين ما ذهب اليه الخليل

وبين ما ذكر قبله ان الخليل جعل علة سقوط الهمزة بعد دخول

الباء كون الباء قائما مقامها كما يشعر به قوله فلما دخلت الباء اه

ولذا اورد عليه ماورد واما ما ذكره قبله فقد جعل علة سقوطها

فيه كثرة استعمال البسملة في اكثر الاوقات ولو قال انما دخلت

الهمزة ليكن اولى ﴿ قوله ﴾ ( ولم تسقط في اقرأ اه ) دفع دخل

متعذر وارد على ما ذكره الخليل نقضا بان يقال ان ما جعله علة

سقوط الهمزة في بسم الله موجود ايضا في قوله تعالى ﴿ اقرأ باسم

ربك ﴾ مع انها لم تسقط فيه فافرق بينه وبين البسملة وحاصل

الدفع ان الفرق بينه وبين البسملة بانه يمكن فيه حذف الباء مع

صحة المعنى بخلاف البسملة فانها لا يمكن فيها حذف الباء مع صحة

المعنى فلا يلزم من نيابة الباء في البسملة مقام الهمزة نيابتها

في اقرأ باسم ربك مقامها حتى تسقط فيه الهمزة ايضا وهذا لا يرد

على ما ذكر قبله كما لا يخفى وهنا بحث وهو ان هذا الفرق غير

حاسم لمادة الشبهة قطعاً فانهم ذكروا انه اذا اضيف لفظ الاسم

الى غير الجلالة تثبت الهمزة مطلقاً نحو باسم الرحمن حتى قال

( ابوالبقاء )

كون الظرف مستقرا قطعاً  
والمعنى اشرع فيما  
قصده من التأليف  
ملا بسا او مصاحبا  
بسم الله وقيل متعلق  
بالحمد والمعنى نحمد الله  
باستعانة اسمه الشريف  
والاولى ان يكون  
المتعلق مؤخرا واليه  
ذهب الز محشري فانه  
يفيد القصر اما افرادا  
او قلبا او تعينا كما تقرر  
في كتب المعاني والجملة  
فعلية عند الكوفية  
وهو الاشهر واسمية  
عند البصرية كما  
ذكره القهستاني \*  
والاسم عند البصرية  
مشتق من السمو وهو  
الارتفاع لعلوه على  
اخويه ولانه رفعة  
للمعنى وعلا مة له  
فاصله سمو حذف  
الواو لكثرة استعماله  
اولت عاقب الحركات  
على حرف العلة وحذف  
حركة السين تخفيفا

ملا بسا باسم الله ❖ قوله ❖ ( فيكون الظرف مستقرا قطعاً  
اه ) اى على جميع المذاهب وفيه بحث اما اولاً فلانه يجوز ح  
ان يكون الظرف المستقر خبر مبتداء محذوف ايضا اى تصنيفي  
يلابس او ملابس باسم الله او يلبس او ملابس باسم الله تصنيفي  
مع ان ظاهر كلامه يشعر بان الظرف على ان هذا التقدير لا يكون  
الا حالا من فاعل فاعل مقدر واما ثانياً فلان كون الجار  
والجور ظرفاً مستقراً اذا كان الباء للابسة مذهب الجمهور والا  
فقد قال الرضى وصاحب اللباب بانه لا يمنع من كونه ظرفاً لغوا ح  
❖ قوله ❖ ( فانه يفيد القصر اما افرادا اه ) لان المخاطب بهذا  
القصر اى قصر الابتداء فى اسم الله تعالى ان كان ممن يعتقد  
الشركة بين اسمه تعالى واسم غيره فى الابتداء يكون القصر  
قصر افراد كقولنا ما كاتب الازيد لمن يعتقد اشتراك زيد وغرو  
فى الكتابة وان كان ممن يعتقد ان الابتداء انما يكون باسم غير الله  
لا باسم الله يكون قصر قلب كقولنا ما شاعر الازيد لمن يعتقد  
ان الشاعر عمرو دون زيد وان كان ممن يساوى عنده الامر ان  
اى يعتقد ان الابتداء اما باسم الله او باسم غيره ولا يعرف  
على التعيين يكون قصر تعيين كقولنا ما عالم الازيد لمن يعتقد  
ان العالم اما زيد واما عمرو من غير ان يعلم على التعيين والتفصيل  
فى كتب المعاني ❖ قوله ❖ ( والجملة فعلية عند الكوفية اه )  
اى جملة باسم الله وقوله وهو الاشهر اى كون الجملة فعلية  
هو الاشهر فى النغاسير والاعاريب ❖ قوله ❖ ( اعلوه على اخويه  
ولانه اه ) بيان للنسابة بين المشتق والمشتق منه بوجهين احدهما  
ان الاسم عال على اخويه اعنى الفعل والحرف من حيث انه  
بتركب منه وحده الكلام دون اخويه والاخر انه يرفع المسمى  
اربه يميز فى الذهن والخارج فهو يرفعه ويظهره وقيل كونه



٤ فان قلت كيف يكون الظرف مستقرا عند كون الباء المصاحبة لغوا عند كونها للاستعانة مع انهم صرحوا بكونها متعلقة باصناف ومثله على التقديرين وهو فعل خاص قلت مدخول بباء الاستعانة سبب لذلك الفعل الخاص ومتعلق به بواحدة الباء \* ١٦ \* من غير اعتبار معنى فعل

عامل في الظرف بخلاف بقاء المصاحبة فانها انما تتعلق بفعل عام هو ملتبسا وهو قيد لذلك الفعل الخاص فكانهم ارادوا من قوله بكونها متعلقة بذلك الفعل الخاص التعلق المعنوي لا الصناعي لانها لما كانت متعلقة بحال هو قيد لذلك الفعل الخاص كانت متعلقة به معنى وهذا القسم من الظروف انما يسمى مستقرا لاستقرار معنى المتعلق العام فيه وانفهامه منه وكل ظرف يفهم منه حصول شيء ما فيه فبعضها مالا يفهم منه الا ذلك كزيد في الدار \*

وبعضها ما يفهم منه خصوصيته بوجه كزيد على الفرس قد لالة قرينة المقام هنا على خصوصية التبرك المراد من التلبس لا يخرج الظرف عن كونه مستقرا لانفهام معنى ملتبسا منه وكذا

الفاضل العصام في حواشي انوار التنزيل حيث قال فان قلت حذف الجملة ليس اولى من حذف المضاف والمضاف اليه قلت اراد زيادة الحروف انتهى لانه مبني على عدم الخبر عن تقدير الخبر كالايتنى \* قوله \* ( فان كان الباء للاستعانة كما اخبره البيضاوي كان اه ) هذا مبني ٤ على المشهور بين الجمهور من ان الظرف انما يكون مستقرا لو كان المتعلق المحذوف من الافعال العامة كما ثبتت والوجود والكون والحصول وغير ذلك واما اذا كان المحذوف خاصا فالظرف يكون لغوا \* قوله \* ( والمعنى الفت مع قصدته اه ) اي على تقدير كون الباء للاستعانة وكون الظرف لغوا وفيه نظر اما اولاه لانه انما يكون المعنى هكذا لو كان الظرف مستقرا حالا من الفا عل معانيه انما يصور ذلك المعنى على تقدير كون الظرف لغوا واما ثانيا فلان تقدير الماضي اعني قوله الفت مما لا يتناسب المقام اذ المتنا سبب تقدير اولف ونحوه بصيغة المضارع فالعنى الصحيح على هذا التقدير اولف ما اقصدته باستعانة اسم الله او باستعانة اسم الله تعالى اولف ما اقصدته على الاختلاف في تقدير المتعلق مقدما او مؤخرا وقوله ما قصدته لمجرد بيان حاصل المعنى لا لاجل التقدير في نظم الكلام واراده بصيغة الماضي ليس في الاضرار بثابتة ايراء الفت بصيغته فافهم \* قوله \* ( يجوز كونه ظرفا مستقرا حالا من الفا عل مطلقا ) اي سواء كان الباء للاستعانة او للملابسة والمصاحبة وهذا مبني على التحقيق من انه اذا كان المتعلق محذوفا فالظرف مستقر سواء كان ذلك المحذوف عاما او خاصا ينساق اليه الذهن بحسب المقام وان كان مخالفا للمشهور والمعنى على ذلك التقدير عند كون الباء للاستعانة اولف ما اقصدته مستعينا اسم الله وعند كونها للملابسة اولف ما اقصدته

( ملابسا )

الخصوصية الواقعة في ملتبسا بالنسبة الى كائن وحاصل كما حققه بعض الافاضل في حاشية الكشف \* منه \*

فان كان الباء للاستعانة كما اخبره البيضاوي كان الظرف لغوا والمعنى الفت ما قصدته مستعينا بسم الله وقال بعضهم يجوز كونه ظرفا مستقرا حالا من الفا عل مطلقا وان كان للمصاحبة كما اخبره الزمخشري

عن كلها من طرف البضاوى \* ولكن هذا المقام لا يحتمل ايراد  
جميع الكلام والمعمد من القولين ترجيح الاستعانة لما ان المقام  
مقام الاستعانة باسماء تعالى ولذا قدمه الشارح رح ❀ قوله ❀  
( فلا بد من متعلق اه ) يعنى لما كان الحروف الجارة ما وضع لايصال  
معانى الافعال الى الاسماء لزم لها متعلق تتعلق به لتوصل  
معناه الى مدخولها وسيجيء تفصيله انشاء الله تعالى ❀ قوله ❀  
( فتعلق به مطلقا ) اى سواء ذلك المتعلق المذكور مقدما عليه  
او مؤخرا عنه ❀ قوله ❀ ( وهو اؤلف ونحوه ) يعنى ان متعلق  
الباء هنا محذوف وهو اؤلف ونحوه من اصنف وغيره لما انهم  
صرحوا بان العامل المنذر لباء البسملة فى امر شرع فيه بها لفظ  
ما جعلت التسمية مبتداه كما قرأ للقارى واذبح للذابيح  
واشرب للآداب الى غير ذلك من خصوصيات الافعال وقالوا  
من ادلة تعيين المحذوف الشروع فى فعل بالتسمية كما اشار اليه  
بقوله والقرينة المعينة اه فانه يفيد ان المحذوف ذلك الفعل  
الذى شرع فيه فالائق ان يقدر ههنا اؤلف اراصنف اذ المقام  
مقام الشروع فى التأليف والتصنيف واما تقدير ابتداء فهو  
جائز فى كل مقام ❀ قوله ❀ ( لانه اقوى ولان فى تقدير اه ) هذان  
دليلان على اولوية تقدير الفعل اما الاول فلان الفعل عامل  
قوى يتعلق الجار به فى اكثر الاوقات واما الثانى فلان فى تقدير  
الاسم زيادة تقدير لانه على تقدير تعلقه بالاسم يكون الظرف  
فى هذا المكان لغوا متعلقا بمبتدأ محذوف مع الخبر اى ابتدأ  
ببسم الله كائن فقيه حذف المصدر وبقاء معموله وقد نص بعض  
الفضلاء على منعه بناء على انه يكون كحذف ان مع الفعل  
مع بقاء معموله وهو حذف الموصول مع بعض صنفه ولم يجوزوه  
مع ان كثرة الحذف بلا مقتض مدخول وبهذا اندفع ما ذكره

فلا بد من متعلق وهو  
اما فعل او شبهه  
او معناه حتى تتعلق به  
والمتعلق اما محذوف  
او مذكور وكل واحد  
منهما اما مقدم او مؤخر  
فان كان مذكورا  
فتعلق به مطلقا وان  
كان محذوفا فيقدر لها  
فعل عام اذا لم يوجد  
القرينة الخاصة والا  
فلا بد من تقدير خاص  
وليس ههنا مذكورا  
فعلنا انه محذوف وهو  
اؤلف ونحوه والقرينة  
المعينة للمحذوف الفعل  
الذى يتلى عليه التسمية  
وكذا فى سائر الافعال  
والاولى كونه فعلا  
لانه اقوى ولان فى تقدير  
الاسم زيادة اضرار



صريحة في محل النطق وهو هنا ظاهر والمراد من المفهوم مفهوم  
الخليفة بقرينة المقابلة وهو ان يكون المسكوت عنه مخالفاً لما ذكر  
في الحكم ثباتاً ونفيّاً ويسمى ايضاً دليل الخطاب وله عند  
معتبريه شروط كما ذكرت في علم الاصول ففهوم الحديث  
الشريف ان كل امر ذي بال يبدأ بالبسملة فهو اتم وحاصل  
السؤال ان هذا الحديث مخالف للواقع منطوقاً ومفهوماً ذرب  
امر ذي بال لا يبدأ بالبسملة مع انه لا يكون ابتراً بل يكون اتم ورب  
امر ذي بال يبدأ بها ولا يكون ابتراً ولا يمكن انكار هذين الامرين  
لانهما مشاهدان في كل زمان مع ان منطوق الحديث الشريف  
يقضي عدم تماميته على تقدير عدم الابتداء بها ومفهومه يقضي  
تماميته على تقدير الابتداء بها ❖ قوله ❖ ( قلنا المراد اه )  
جواب عن السؤال بتحرير المراد يعنى انه انما يرد هذا السؤال  
لو كان المراد بالابتتر في هذا الحديث الشريف الابتتر الحسى وليس  
كذلك اذ المراد بالابتتر الشرعى الذى هو ما لا يكون معتداً به عند  
الشارع فاشوهده من عدم ابترية بعض ذي بال لم يبدأ  
بالبسملة فهو انما هو بحسب الحس والافهوا بتر في الشرع  
وكذا ما شهد من ابترية ما يبدأ بها حسى لشرعى وانما  
لم يتعرض للجواب بان مفهوم المخالفة غير معتبر عندنا معاشر  
الحنفية حسماً لمادة الشبهة على جميع المذاهب مع انه لا يدفع  
الاعتراض بالمنطوق فافهم ❖ قوله ❖ ( والباء للاستعانة  
او للمصاحبة اه ) اختفوا في هذا الباء فذهب البيضاوى ومن تبعه  
الى انها الاستعانة لما في الاستعانة من الاشارة الى ان الشروع فيه  
لا يتم بدونها والاستعانة ليست بحقيقة حتى يتوهم عدم كون  
ذكره تعالى مقصوداً بالذات وذهب صاحب الكشف وتابعوه  
الى انها للمبالسة والمصاحبة واستدلوا عليه بوجوده واجيب

قلنا المراد بالابتتر في الحديث  
هو الابتتر الشرعى \*  
والباء للاستعانة او  
للمصاحبة والاول مختار  
الامام البيضاوى  
والثاني ما ذهب اليه  
الزحمرى وهو  
من الحروف الجارة وهى  
ما وضع لافضاء معنى  
الافعال الى الاسماء

وشرعت فيه معترفان شروع مثلي في مثل هذا من الفضاحة كان كتابة الاشل من الضياعة  
\* ولكن تضرعت الى من هو عليه هين ويسير \* وما من ممكن عليه بهسير \* فلما نيسرلى الاتمام  
بعون الله الملك العلام (سميته \* ١٣ \* بحفة الاخوان ) سائلا ان يكون لنا ذخرا يوم

يقوم الحساب \* ولما  
كان وجود الله تعالى  
ومعرفته وذكر اسمه  
ونقشه مقدم في الوجود  
والمعارف والاذكار  
والنقوش اشار اليه

فقال ( بسم الله الرحمن

الرحيم ) تبركا وتيمنا

واقترابا بسلوب الكتاب

المجيد \* وغلا بما

شاع بل وقع عليه

الاجماع وامتا لا لفعل

رسول الله صلى الله

عليه وسلم \* ولقول

النبي صلى الله عليه

وسلم كل امر ذي بال

لم يبدأ بيسم الله فهو

ابتر \* رواه ابو داود

فان قلت ان الحديث

الشريف منقوض

منطوقا ومفهوما

لان كم من امر ذي بال

لم يبدأ فيه بيسم الله

لم يصرا بترو كم من مبتدأ

به يتي ابترو لا يمكن

انكار هذين الامرين

مع ان الحديث ينافي الاول

منطوقه والثاني بمفهومه

لمسبباتي بشئ من الاشياء لا بعون الله تعالى \* قوله \*  
( وشرعت فيه ) الاولى فشرعت فيه \* قوله \* ( كان كتابة  
الاشل من الضياعة ) الاشل علة في اليد يتحرك اليد بها تحركا  
ضروريا فالاشل من في يدك تلك العلة ومنه قول الشاعر \*  
والشمس كالمرأت في كف الاشل \* قوله \* ( ولكن تضرعت  
الى اخره ) استدراك من الاعتراف \* قوله \* ( ولما كان  
وجود الله اه ) هذا توطئة لا يراد المص اول كلامه  
بسم الله الرحمن الرحيم ويسان لعل العقلية وتنبية على قضاء  
وطره من الديباجة وشروعه في شرح كلام المص وهي  
من عادات الشارحين سلفا وخلفا اذا اراد الانتقال من بحث الى بحث  
يمهدون له تمهيدا وبنين لان انتقالهم منه اليه وجها وجيها \*  
\* قوله \* ( اشار اليه اه ) اي الى كونه تعالى متقدما في الوجودات  
الاربعة \* وذلك لان المتقدم بحسب الوجود الخارجي اذا قدم ٣  
في الكتابة كما فعله المص توافقت في التقدم الوجودات اعني الخارجي  
والذهني واللفظي والكتبي فالوجود اشارة الى الخارجي والمعرفة الى  
الذهني والذكر الى اللفظي والنقش الى الكتبي \* قوله \*  
( وامتا لا لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ) حيث ذكر  
في باب كتابه عليه السلام الى هرقل انه صدر الكتاب بالتسمية  
واما الاختلاف في تصدير عليه السلام بالتحميد كما سيحكي ثم ان هذا  
مع ما عطف عليه علة لاسيما العلة العقلية التي بينها  
في التمهيد آفا للمعول الذي هو قول المص بسم الله اه لا لقوله  
فقال بسم الله اه حتى رد توارد العلتين على معلول واحد شخصي  
بدون حرف عاطف اذ لا عاطف في قوله تيمنا وتبركا على ان هذا  
البيان للعللة العقلية كما لا يخفى \* قوله \* ( فان قلت ) الحديث  
الشريف منقوض منطوقا اه المنطوق ما دل عليه اللفظ دلالة

٣ واما المتقدم بحسب الوجود الذهني فهو اذا قدم في الكتابة توافقت في التقدم الوجودات  
ايضا لكن ما عدا الخارجي \* منه \*



وسكون الفاء وكسر العين من الصحيح كما التزموا ذلك في مصدر  
 الناقص مثل نجزية وتوصية فاصلهما تذكيرا وتبصيرا  
 حذفت الياء وعوضت عنهما التاء كتمكرة ثم ان في هذا العطف  
 نظرا لان قوله تذكرة اه لا يصلح ان يكون علة لذلك الانذار  
 الذي وقع للطالبين المتمسين اذ لا معنى لقولنا ان انتثر فوائده  
 للطالبين المتمسين تذكيرا وتبصيرا للمبتدئين وان اراد من المبتدئين  
 هؤلاء الطالبين المتمسين فلا وجه للاظهار في موضع الاضمار  
 الا ان يقال اراء المبتدئين منهم اى رجا ادعائهم جميعا  
 وتذكيرا للمبتدئين منهم ❖ قوله ❖ ( وسائر الاخوان )  
 الاوجه ان السائر هنا بمعنى الباقي بقرينة المقابلة فالمعنى نفع الله  
 بها الطالبين المتمسين او المبتدئين وابقهم من الاخوان الطالبين  
 الغير المتمسين او الغير المبتدئين ويحتمل السائر ايضا بمعنى الجمع على  
 ما في شرح المفصل لابن الحارث ❖ قوله ❖ ( حسبي الله  
 ونعم الوكيل ) الحسب بمعنى المحسب تقول هذا رجل حسبك  
 بوصف الذكورة لان الاضافة لكونه بمعنى الحسب غير حقيقة  
 على ما في الكشف ويقال حسبه الشيء اذا كفا فالمعنى الله محسبي  
 وكافي في جميع مهماتي ومراداتي والواو في جملة ونعم الوكيل  
 عاطفة والجملة معطوفة على جملة حسبي عطف جملة على جملة  
 ومخصوص نعم محذوف اما مقدما اى هو نعم الوكيل او مؤخرا  
 اى نعم الوكيل هو وجعل المخصوص الضمير المنفصل في هو  
 قريب تكلف على تكلف تدبر ثم ان في هذا العطف احسانا  
 كثيرة ذكرها القوم في حواشي الحاشي والمطول فارجع اليها  
 ❖ قوله ❖ ( وما توفيقى الا بالله ) ما نافية والتوفيق مصدر  
 مضاف الى ما يقوم مقام الفاعل وهو جعل الاسباب موافقة  
 لمسببات فالمعنى وما كونى موقفا اى وما تكون اسبابى موافقة

وسائر الاخوان بهذا  
 البضاعة القليلة حسبي الله  
 ونعم الوكيل \* هو قريب  
 محجب وما توفيقى الا بالله  
 عليه توكلت واليه  
 انايب \*

وجوه المعاني في النفس بالاشياء المحتجة تحت النقاب فتستعار  
اسم المشبه به للشبه في الذهن استعارة بالكناية ووجه الشبه كون  
كل منهما مستورا فكأن اثبات النقاب لهما استعارة تخيلية وذكر  
الوجوه ايها ما وتورية وان اعتبرتها في المعاني فتشبه المعاني  
بالصور الحسنة وتستعار اسم المشبه به للشبه استعارة بالكناية  
فعلى هذا يكون اثبات الوجوه تخيلية لهما وذكر النقاب  
ترشحا والكشف ترشحا على الترشيح فافهم ❁ قوله ❁  
(ويظهر مكنون مشكلاته ويفوح اه) اضافة المكنون  
الى المشكلات من قبيل اضافة المشبه به للشبه كالجبن الماء  
وكذلك اضافة المسك الى الضمير الزاجع الى العوامل الجديد  
والمكتون من الكنى بكسر الكاف وتشديد النون الحجاب  
والسترة فكانه شبه مشكلات تلك الاشياء المستورة  
والفوح تضوع رايحة طيبة وانشاره يقال فاحت ريح المسك  
تفوح وتفتح من الباب الاول والثاني اذا انتشرت رايحة كذا  
في الصحاح وجملة يفوح عطف على جملة يزيل فهي وصف اخر  
لهذا الشرح فالضمير المستتر فيه راجع اليه ومسكه منصوب  
على المفعولية على ان يكون يفوح متعديا من التفويض ❁ قوله ❁  
(مضافا اليه) حال من فاعل اردت ❁ قوله ❁ (فانه اول مادوته  
في قالب الترتيب) اي فان هذا الشرح اول ما جمعه فلا يخلوا عن  
خلل لعدم كونه مقررنا في نوع التأليف واتقالب بفتح اللام  
ويحوز كسرهما اسم لما يقرب به كالحائتم اسم لما يشتم به واضافته  
الى الترتيب من قبيل لجبن الماء ❁ قوله ❁ (رجاء لدعائهم  
وتذكرة وتبصرة اه) رجاء نصب على انه مفعول له لقوله  
ان انترفوا ثم وقوله تذكرة وتبصرة عطف عليه وهما مصدران  
من باب التفعيل لان مصدره قد ينجى على تفعلة بفتح التاء

ويظهر مكنون مشكلاته  
وفوح مسكه مضيفا  
اليه فوائد شريفة  
وزوائد لطيفة مما عثر  
عليه فكري القاصر \*  
بإذن الله القادر \*  
والمرجو من اطالع فيه  
على خلل ان يرد الى  
الصواب \* فانه اول  
مادوته في قالب الترتيب  
من الكتب المشهورة  
بين المحصلين لمسائل  
النحو واحببت لنفسي  
ان انترفوا ثم وللطالين  
الملتزمين رجاء لدعائهم  
وتذكرة وتبصرة للبتدين  
نفعهم الله تعالى



رجاء نصب على المصدرية وجا وصف له والجملة عطف على  
جملة التمس والجيم بتشديد الميم من الجموم بمعنى الكثرة يعنى التمس  
منى ورجا عنى وذلك البعض رجا كثيرا ان اشرح له شرحا اه  
خذف المفعول بقرينة ما يأتى ❖ قوله ❖ ( و كنت الان فى النوائب  
كان روحى اه ) اى وقد كنت فالواو حالية على ما هو الظاهر ويجوز  
ان يكون اعتراضية ولا مجال لكونه للعطف لعدم الجهة الجامعة بين هذين  
الجملة وبين الجملة السابقة فتفطن والنوائب جمع نائبة وهى المصيبة  
وقوله كان روحى يصعد من الترائب كناية عن شدة  
المصيبة التى ابتلى الشارح بها وقت التأليف اذ الترائب جمع  
تربة بمعنى عظم الصدر وخروج الروح عن عظام الصدر  
من اشد الشدائد واما اقول وبالله احول واجول ونحن  
نشتكى من مصائب زماننا هذا فانه زمان يتعاقب بلياته  
كل آن ويعجز الجهال فيه يذل اهل العلم والعرفان ويختل احكام  
الشرعية والقرآن ويظهر البدع والفسوق والعصيان اللهم  
انصر اهل الايمان ❖ وايدى شرعية الاحدية ما خالف الملوان  
❖ قوله ❖ ( فجا ) فى الصحاح الفج الطريق الواسع بين الجابين  
انتهى فافهم وتجاوز ولا تتجاوز ❖ قوله ❖ ( اردت ان اشرح  
له شرحا ) جواب لما دى لما كان الامر كذلك اردت ان اشرح  
هذا الكتاب المسمى بالعوامل الجديد و اشرح كشف الشئ  
وبيانه تقول شرحت الفامض اذا فسرته واغامض المشكل  
كذا فى الصحاح وبهذا تعرف انه متعدد بنفسه فحق العبارة  
ان يقول ان اشرحه شرحا ❖ قوله ❖ ( ويكشف عن وجه  
المعانى نقابه ) الاحسن ان يقول يزيل من الالفاظ صعا بها ويكشف  
عن وجوه المعانى نقابها كما لا يخفى على ارباب الذوق ثم ان فيه  
استعارة مكنية وتشيلية فان اعتبرتها فى ضمير النقاب فتشبه

و كنت الان فى النوائب  
كادت روحى تصعد  
من الترائب ولم افر من  
التماسهم فجا ❖ ردت ان  
اشرح له شرحا يزىل  
من الالفاظ صعا بها ❖ ويكشف  
عن وجوه المعانى نقابه ❖

ينطوى ليشتمل ﴿ قوله ﴾ ( خصوصاً بين الشارعين الخوض  
 في النحو ) الخصوص بضم الحاء وفتحها وهو هنا مصدر بمعنى  
 المفعول منصوب على الحالية فهو بمعنى لاسيما او مفعول مطلق  
 لفعل محذوف كقولك زيد شجاع خصوصاً راكباً فخصوصاً  
 في مفعول مطلق محذوف وراكباً حال من المفعول المقدر وانتقدير  
 واخصه بزيادة الشجاعة خصوصاً راكباً والمعنى هنا واخص  
 هذا الكتاب بزيادة الرغبة بخصوصاً من بين امثاله بين  
 الشارعين او خصوصاً بين الشارعين وفي الصحاح الخوض بفتح  
 الحاء وسكون الواو الدخول في الماء والحياض بكسرها بمعنى  
 تقول خضت الماء اخوضه اذا دخلت فيه وبجى ايضاً بمعنى  
 الدخول في الحديث يقال خاض القوم في الحديث انتهى فعلى  
 المعنى الاول هنا استعارة مكنية وتخييلية حيث شبه الخوض في  
 انفس بالبحر في كونها مشتلين على فوائد نفيسة واستيعاب البحر  
 لمفهوم النفس في الذهن ثم اثبت الخوض الذي هو من الامعان البحر  
 للنحو للرمز الى الاستعارة الكائنة في الخيال فكانت استعارة مكنية  
 وتخييلية ثم انه لا بد ان ينبذ ان استعمال الخوض في مثل هذا المقام  
 لا يخلو عن هجنة لانه غاب في الشروع في الباطل اذا الغلبة  
 قد تكون في الاسماء كالبيت على الكعبة وفي الصفات كالادهم  
 على القيد وفي المعاني كالخوض على الشروع في الباطل كما صرح  
 به صاحب الكشف ﴿ قوله ﴾ ( والتمس اه ) الواو  
 عاطفة والجملة عطف على جملة رأيت ويجب وزان تكون حالية  
 والتقدير وقد التمس اه وكأنه ضمن الالتماس معنى الالتجاء ولذا جعل  
 صلته كلمة الى دون من اي التمس متجأ الى وذلك يشعر بشدة  
 الالتماس كما لا يخفى على من له بالدقائق استيناس وسيجئ تفصيل  
 التضمن ان شاء رب الناس ﴿ قوله ﴾ ( ورجاني رجاء جما )

خصوصاً بين الشارعين  
 الخوض في النحو  
 والتمس معنى بعض  
 الا زكياً الطالبيين  
 الكرام ورجاني رجاء  
 جما



مدحه ❖ قوله ❖ ( الذنوب الكثير ) لا ينبغي عليك ان الوجه  
الكثيرة لطباق الموصوف في التأنيت كما في قوله تعالى \* ومغانم كثيرة \*  
لا يقال ان فعلا اذا كان للمفعول يستوى فيه التذكير والتأنيت اذا  
ذكر الموصوف به نحو رجل جريح وامرأة جريح فليكن الكثير  
من هذا القبيل لان الموصوف به مذكور في هذا المقام ايضا وهو  
الذنوب لانا نقول هو من كثريكثر وهو لازم لايجئ المفعول منه  
على ما صرح المص في امعان الانظار الا ان يقال ان فعلا الذي  
يعنى فاعل قديم حمل على فعل بمعنى مفعول في تجرد عن انشاء  
كقوله تعالى \* ان رحمة الله قريب من المحسنين \* كما قد يحمل الثاني  
على الاول فيلحق انشاء كقول العرب صفة ذميمة وخصلة حميدة  
او يقال ان التذكير باعتبار تأويل الذنوب بالجمع فكأنه قيل جمع  
الذنوب الكثير وهذا الوجه مما اشار اليه البيضاوي في تفسير  
قوله تعالى \* وبث منهما رجالا كثيرا ونساء \* ❖ قوله ❖  
( الامور العسير ) واذا قد سمعت ما قد نفا في الكثير فالتكلم عليك  
في العسير يسير في الصحاح يقال عسر الامر يعسر من الباب الخامس  
عسرا فهو عسير انتهى واما المعسور فهو مصدر كالميسور  
❖ قوله ❖ ( لما رأيت كتابا اه ) مقول اي قول وكتابا مفعول  
لرأيت ومفعوله الثاني قوله الاتي مختصرا هذا اذا كانت من الرؤية  
القلبية بمعنى العلم بان يكون من افعال القلوب لكن الظاهر انها  
من الرؤية البصرية فعليه يكون قوله مختصرا صفة للكتاب  
بعدها وصفه بقوله مسمى اه ❖ قوله ❖ ( ينطوى ) الانطواء  
مطاول طوى نقيض نشر يقال طوى الصحيفة فأنطوت فمنا  
استعارة تجميع حيث شبه اشتمال هذا المختصر على مباحث شريفة  
بالانطواء في مطلق الاحاطة والشمول واستعير اسم المشبه به للمشبه  
استعارة اصلية ثم سرت هذه الاستعارة الى الفعل حيث استعير لفظ

الذنوب الكثير \*  
وسهل عليهما الامر  
العسير \* ونصرهما  
في الدار بن النصير \*  
وحفظهما من النيران  
وبئس المصير \* لما  
رأيت الكتاب المسمى  
بالعوامل الجديدا تحوى  
لأشيخ انفاضل الكامل  
المعروف بالبركوى  
رحمة الله عليه مختصرا  
ينطوى على مباحث  
شريفة \* ويحتوى  
على قواعد لطيفة \*  
ومرغوبين المحصلين

معناه الاخص وان لم يرد من التابعين المعنى الاصطلاحي \* قوله \*  
 ( و بعد فيقول ) دخول الفاء اما على توهم اما اجراء للوهوم  
 مجرى المحقق اول دفع توهم الاضافة او لكون بعد قائما مقام  
 اما الشرطية \* قوله \* ( الشيخ مصطفى ) قال الفاضل  
 العصام الشيخ والشيخون من استبان في سنة السن من اربعين  
 او من خمسين او احدى وخمسين الى اخر عمره او الى الثمانين  
 وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن تعظيما وتجيلا ومنه يقال  
 شيخنا الرجل على ما في الصحاح اي وصفته بالشيخ للتبجيل انتهى  
 وانت خير بانه لا يناسب اطلاق الشيخ ههنا على الشارح  
 بكل من المعنيين اما الاول فلانه يخالف ما سيأتي منه من ان هذا  
 الشرح اول مادونه في قالب الترتيب اذ الظاهر منه انه لم يبلغ  
 هذا السن وقت التأليف واحتمال ان يبالغ هذا السن ولا يؤلف  
 غيره فيكون هذا اول مادونه بعيد كما لا يخفى الا ان يقال ان هذا  
 الشرح ليس باول مادونه في قالب الترتيب مطلقا بل اول مادونه  
 من الكتب المشهورة بين المحصلين لمسائل النحو كما اشار اليه هناك  
 فيجوز ان يكون مادونه قبل هذا الشرح من الكتب الغير  
 المشهورة او لمسائل غير النحو من العلوم واما الثاني فلانه  
 لا يناسب لاحد ان يعظم نفسه ويجهلها بوصفها بما يدل على  
 المدح في امثال هذا المقام نعم وقع ذلك لبعض المؤلفين كابي البقا  
 في ديباجة الكليات ليرداد رغبة الطالب في تحصيل كتابه بما سمعه  
 في الديباجة من الاوصاف التي تدل على فضل مؤلفه الدال  
 على فضل الكتاب دلالة المؤثر على الاثر الا انه لا يمكن ههنا  
 قطعاً اذ لا معنى ليراد وصف يدل على المدح في اثناء الاوصاف  
 التي سردت لتحقير النفس وتذليلها اللهم الا ان يقال كان لفظ  
 الشيخ كلقب للشارح رح لاشتهاره به فايراده هنا لا يشعر

( و بعد ) فيقول  
 العبد الضعيف الفقير  
 الى ربه القدير \* الشيخ  
 مصطفى بن ابراهيم  
 رزقهما الله بجنات  
 وحرير \* وغفر لهما



وعلى آله واصحابه  
الطيبين الطاهرين \*  
اذهم افضل التابعين \*

للعالمين ❦ قوله ❦ (وعلى آله واصحابه الطيبين الطاهرين)  
الآل هنا بمعنى الاتباع على ما سيخبره الشارح فيشمّل الاصحاب  
وغيرهم فذكر الاصحاب بعده تخصيص بعد التعميم فهو  
من قبيل عطف الخاص على العام للتعظيم والاصحاب جمع صحب  
بكسر الحاء مخفف صاحب كمن وانما راو جمع صحب بالسكون  
اسم جمع كثر وانهار لا جمع صاحب لان فاعلا لم يثبت جمعه  
على افعال كذا ذكره العلامة الثقفاني في حاشية الكشف  
والصحابي كل من نال شرف صحبة النبي عليه السلام ومات على الايمان  
وهم عند وفاته عليه السلام مائة الف واربعة عشر الفا كلهم  
اهل الولاية والرواية عنه عليه السلام وقوله الطيبين  
الطاهرين بمعنى العارفين عن الكدورات الباطنية والظاهرية  
او الاول بالنسبة الى الغير والثاني بالنسبة الى انفسهم فقط فتح  
تقديم الاول للنزيل ٢ تأمل ❦ قوله ❦ (اذهم افضل  
التابعين) اي الاصحاب افضل المقتفين باثره عليه السلام  
والمهتدين بانوار هدايته فالمراد من التابعين هم الذين اتصفوا  
بالتبعية اللائقة بالتابعين بالمعنى الاصطلاحي وهم الذين ادركوا  
زمن الصحابة ولم يروا النبي عليه السلام لانه ليس بمراد ههنا  
وفيه تلويح الى قوله عليه السلام \* خير الناس القرن الذي انا فيه  
ثم الثاني ثم الثالث \* ثم ان هذا تعاليل للدعوى الضمنية وتلك امانى  
وصف الاصحاب بالطيبين الطاهرين يعنى انهم موصوفون بهذه  
الوصفين الجليلين لانهم افضل التابعين وذلك لان الاوصاف  
قبل العلم بها اخبار وامانى ضمن الصلوة عليهم لانها تتضمن دعوى  
انهم لا يثقون للصلاة فعللها بقوله اذهم افضل التابعين له  
عليه السلام ولا يخفى عليك حسن جمع الال واصحاب والتابعين  
في مقام الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام سيما اذا ردد بالآل

٢ قوله للنزيل اي  
للتقول من الاعلى  
الى الادنى لان تطهير  
النبر اعلى من تطهير  
النفس \* منه \*

اربحته على سلعته اى اعطيته ربحا على ما فى الصالح واجله جعله  
من التربيح فافهم ثم ان الربح والخسران من توابع التجارة وهو  
طلب الربح بالبيع والشراء والربح هو الفضل على رأس المال  
ومن البين ان ليس ههنا تجارة حقيقية وربح حقيقى فلا بد من ان  
يتحقق منهم ما يشبه بالتجارة وما يشبه برأس المال والفضل عليه  
فما يشبه بالتجارة التى هى مبادلة المال بالمال ❁ اعمالهم الصالحة  
بعلمهم لما انهم كانوا كأنهم بدلوا تلك الاعمال بالمشروبات  
الموعودة وهذا الاستبدال المتعلق بالمعاني يشبه التجارة المتعلقة  
بالاعيان من حيث اشتمال الجميع على معنى المبادلة واما ما يشبه  
رأس المال فهو علومهم لان العلم رأس مال العالم فان عمل  
بمقتضاء واصطفا به ما يفيد الحياة الابدية فقد ربح اجل السعادات  
وان اهمله باتباع شهوات النفس وعدم العمل به صار كأنه ضيعه  
واما ما يشبه بالفضل على رأس المال فغنى من ان يذكر اذا الحسنات  
بعشر امثالها فهنا استعارة مكنية وتخيلية حيث شبه الاعمال  
بالتجارة ثم استعير فى النفس لفظ المشبه به اعنى التجارة للمشبه  
فكانت استعارة مكنية ثم اثبات التربيح الذى هو من ملايمات  
المشبه به استعارة تخيلية ولا يخفى لطف الجمع بين اربح والعمل  
❁ قوله ❁ ( على سيدنا اه ) تلخيص الى قوله عليه السلام  
انا سيد وادام يوم القيمة ولا فخر وقوله افضل المرسلين  
اقتباس من قوله تعالى فى البقرة ❁ ورفعنا بعضهم فوق بعض  
درجات ❁ حيث قال اهل التفسير المرامنه محمد عليه الصلوة والسلام  
وتفضيله عليه الصلوة والسلام على سائر الانبياء والمرسلين  
عليهم السلام ثابت بالايات والا حادىث من اراء الاطلاع فليرجع  
الى شرح الشيخ الوالد ابقاء الله تعالى على قصيدة البردة  
وقوله رحمة للعالمين اقتباس من قوله تعالى وما ارسلناك الا رحمة

على سيدنا افضل  
المرسلين ❁ محمد هو  
رحمة للعالمين ❁



من الافعال المحمّنة بافعال الغلوب فمفعوله الاول بمنزلة المبتداء وهو هنا افعالهم ومفعوله الثاني بمنزلة الخبر وهو هنا قوله نافعين ففيه نظر لان حل صيغة الجمع المذكر السالم المختصة باوصاف العقلاء على الافعال مما لاوجه له اذ قد صرحوا بان العامل اذا اسند الى ضمير الجمع المكسر الغير العاقل سواء كان مذكرا او مؤنثا يجب ان يكون مفردا مؤنثا او جمعا مؤنثا على ما ذكره المص في الاظهار فالصواب وجعل افعالهم بين الافعال نافعة او ناذعات اللهم الا ان يقال ان النسخة الصحيحة وجعلهم بافعالهم بين العباد نافعين ولا يخفى ما في هذه الفقرة من براعة الاستهلال ❁ قوله ❁ ( واعلى مراتبهم اه ) من الاعلاء ومرتبتهم مفعوله اى اعلى الله تعالى مراتب الطالبين بسبب اعمالهم الصالحة على مراتب الجاهلين ❁ قوله ❁ ( ونصرهم في الدارين خير الناصرين ) في عطف هذه الفقرة على ما قبلها نظر لارافق السابقة معطوفة على صلة الموصول اعنى افهم وهذه الفقرة لاتصلح لان تقع صلة له لعدم اشتغالها على ضمير الموصول فلا يجوز عطفها عليها وكذا الكلام في الفقرة الالية اعنى قوله ورجع اعمالهم اه والجواب ان هذا من قبيل وضع انظار موضع المضمر فلا حاجة الى العائد كما لا يخفى ثم ان قوله خير الناصرين فاعل نصرهم والخير بلوغ كل شئ مرتبه الايقنة كما ان الشر عكسه وهو اما اسم تفضيل اصله اخير حذف همزته على غير القياس اوصفة مشبهة تخفيف خير مثل سيد وسيد واما احتمال كونه مصدرا من خار يخير فلا يجزى ههنا كما لا يخفى والمراد من الدارين الدنيا والاخرة ❁ قوله ❁ ( ورجع اعمالهم اه ) المستفاد من ظاهره انه استعمل رجع هنا متعديا مع انه لم يسمع متعديا بل المسموع في التعدية ارجع يقال

واعلى مراتبهم  
باعمالهم على الجاهلين  
ونصرهم في الدارين  
خير الناصرين \* واربع  
اعمالهم ابعلموهم  
رب العالمين \* والصلوة  
والسلام

الاول ❀ وما ابرى نفسي ❀ اذ اول الناس اول الناس ❀  
وقد صرفت جهدي في تقرير الكلام ❀ على وجه يعطيه  
غواشي الملام ❀ معترفا بقصور الصناعة وقصر اتباع ❀ وقلة  
البضاعة وكساد المنافع ❀ فعليك بالمساحة ان وقع نظرك على شيء  
فيها مغل ❀ فانها من قبيل جهد المقل ❀ مع انها مما علقتهما  
في عنقوان الشباب ❀ والشباب شعبة من الخيون بلا ارباب  
❀ وانما ليست من مخترعات قريحتي القريحة لتستوجب العذل  
❀ بل عبارة عن نقل مباحث ذكرت في المطولات متعلقة  
بالحل ❀ ومن المعلوم ان ليس التحكىل في العينين كالكيكل ❀  
وقد كنت في زمان هوارء الازمان ❀ يستكشف عن ذكراخواله  
اللسان ❀ وانعم ما قبل في هذا الشأن ❀ والدهر دهر الجاهلين  
❀ وامر اهل العلم فاتر ❀ لاسوق اكسد فيه من سوقي المحابر  
والدفاتر ❀ رحن الله من هذا الزمن ❀ ووقينا بفضله  
من احداق الفتن ❀ وجعل هذا الجاشية خالصة لوجهه الكريم ❀  
وذريعة الى كرمه العيم ❀ ووسيلة الى عفوه عبده هذا الفقير ❀  
فانه نعم المولى ونعم النصير ❀ قوله ❀ ( الحمد لله ) عقب التسمية  
بالحمدلة ❀ امثالا بجديثي الابتداء واقتداء بأسلوب الكتاب المجيد  
على ما سأتي بيانه ❀ قوله ❀ ( الذي افهم اه ) فيه اشارة الى  
ما اشتهر من ان الحمود عليه لا بد وان يكون اختياريا  
لان الافهام اختياري واما ما يرد من ان الحمد على صفاته  
تعالى واقع على غير الاختياري فنفو عن اماكن باهما  
منزلة الاختياري واما بجعل الاختياري المعتبر في الحمود عليه  
اعم بمصدر بالاختيار ومصدر عن المختار وتلك الصفات  
وان لم تكن اختيارية بالمعنى الاول فهي اختيارية بالمعنى الثاني  
❀ قوله ❀ ( وجعل افعالهم بين الافعال اه ) جعل

{ تحفة العوام }

الحمد لله الذي افهم  
العلوم لاطالبين ❀  
وجعل افعالهم بين  
الافعال نافعين ❀  
وصيرهم بعلومهم  
على الناس غالبين ❀



PJ

6101

B472

M625

1879

حاشية الخربوتي

على تحفة العوامل

\* \* \* بسم الله الرحمن الرحيم \* \* \*

حمد لمن يرفع العمل لصالح \* واليه يصعد الكلم الطيب \*  
 ويعلم ما في الضمائر واليه ترجع الامور فيخضع وينصب \*  
 وصلاة على من ارسل معربا عن مبنيات الايات الكونية  
 اى معرب \* ومؤدبا للذين التبعوه في افعاله واحواله خير مؤدب  
 \* وعلى اله واصحابه الذين هم مصادر العلوم الفائضة على  
 قلب كل مقصب \* وبعد \* فيقول المفتقر الى ربه الامل  
 قبض لطفه الجبروتي \* عبد الحميد الحمدي ابن الحاج عمر النعمي  
 الخربوتي \* هذه حواش جديدة على شرح العوامل الجديد  
 المسمى بتحفة الاخوان \* نقدتها حين المذاكرة مع بعض الطلبة  
 الاعزة ذوى العرفان \* بعدما قيدتها بجملة لتبين وجوه  
 اختلاله \* وتوضيح مقاصده والتنبيه على مزاله اذا كثروا ضمه  
 غير ما مون عن السهو والزلل \* ولعله من طغيان قلم التامخ

( و بالله التوفیق )

\* نحمد وایاله \*

\* اشتغال ایدن \*

\* ار باب علمو لك مطالعه \*

\* سنه محتاج بولند یغی اسبق \*

\* خربوت مفتیسی و ( قصیده \*

\* برنه ) شارحی فضلی عصر و علمای \*

\* دهر دن الحاج عزالعیمی افندی \*

\* حضر تلی نیک مخدوم مکرمت دوسو ملری \*

\* مدر سین کرام ذوی الاحزان ( عبدالجید \*

\* الحمدی ) افندی حضر تلی نیک ( عوامل تحفه سی ) \*

\* اوزرینه ( عوامل تحفه سی حاشیه جدیده سی خربوتی ) \*

\* نام کتاب مستطابك نسخ مطبوعه سی ذاتا يك قاریش \*

\* وغیر منتظم بر صورتده اولدیغدن بشقه شوائداده ندرت دخی \*

\* پیدا ایتد یکندن مذکور کتابك هر صحیفه سی کنارینه عوامل \*

\* تحفه سندن در ونده بولن ان بحثه تالیق ایدن مقداری صره سیله ترتیب \*

\* اوله رقی بووجهله تحفه مذکوره بتمامها درج وحاشیه منهواتی دخی رقم \*

\* اشارتیه ضم و تحریر و نهایتده ( عوامل معرب ) ی دخی علاوه اوله رقی \*

\* بو ترتیبه کتب مذکوره لك بر برینه ارتباطی خارجاً دخی کسب انتظام \*

\* ایتدی کی اربابی ایچون دخی کرک استصحاب و بیایعه و کرک استفاد و مطالعه \*

\* جهتلرجه سهولت حاصل اوله جغندن وجه بحر اوزره کتب مذکوره دن \*

\* مذکور حاشیه آیدئ اساتذه دن بالتخری اله پکور یلان دفعاتاله تصحیح \*

\* اولمش نسخه لردن در سعاددن و مؤورین باب حضرت \*

\* فتوا پناه دین کمال و فضیله لری مشهور و مسلم اولان \*

\* ذوات کرام حضرتاتك قلم صواب رقلریله بالتصحیح \*

\* معارف نظارت جلیله سندن اعطایور یلان \*

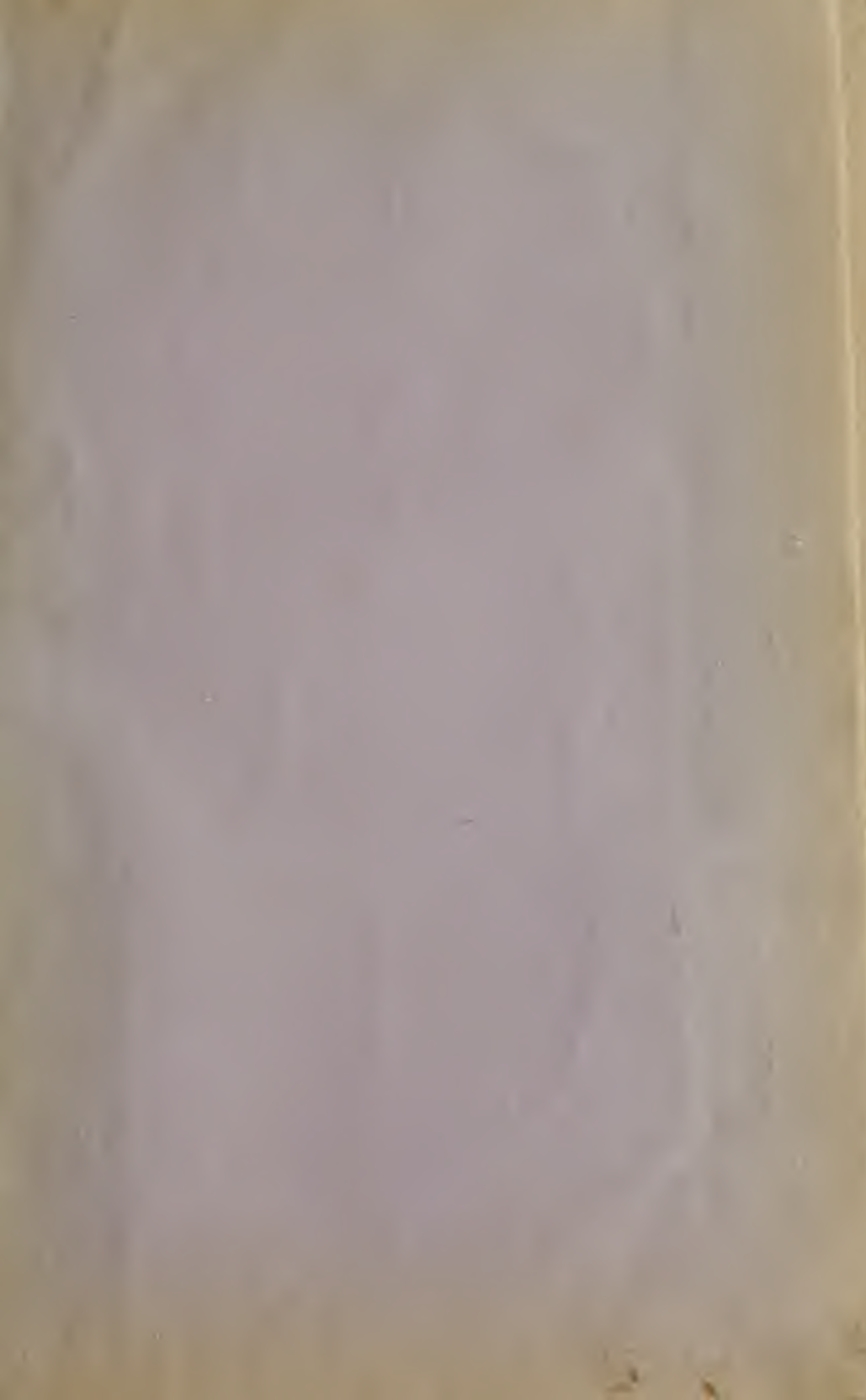
\* رخصت اوزرینه مدر سین کرامدن ( محمد \*

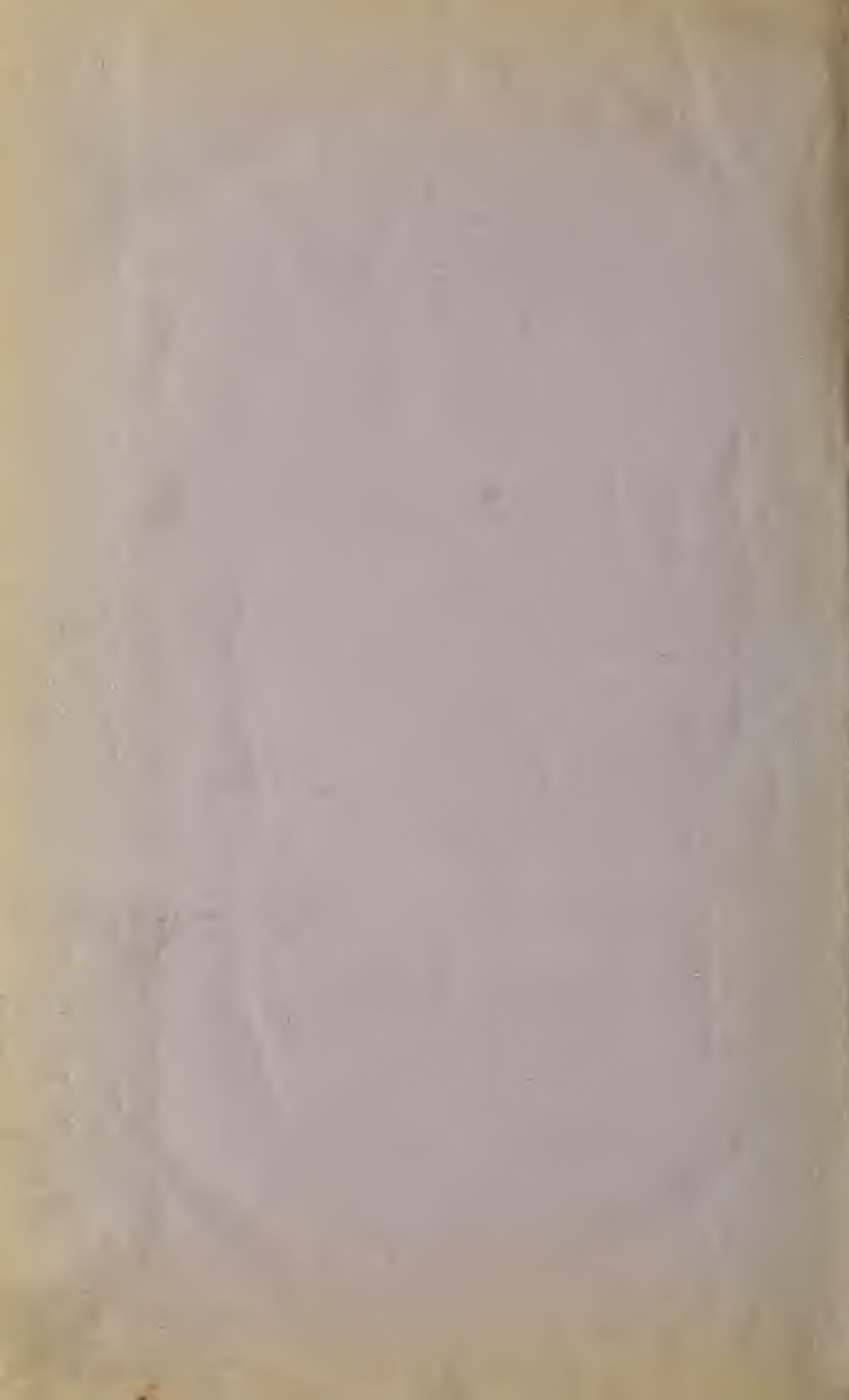
\* اسمعد ) افندی مهر فیه برنجی \*

\* دفعه اوله رقی طبع و تمثیل \*

\* اولمشدر \*









PLEASE DO NOT REMOVE  
CARDS OR SLIPS FROM THIS POCKET

---

UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARY

---

PJ	al-Kharbuti, 'Abd al-Hamid
6101	ibn 'Umar Na'imi
B472	Hashiyat al-Kharbuti 'ala
M825	Tuhfat al-'Awamil
1879	

